

كِتَابُ
تَهْجَاتِ الْجَائِزِ

لملامة زمانه . وفريد عصره واوانه

زين الدين ابى حفص عمر بن

الوردى . قدس الله

روحه ونور

ضريحه

م

وبهامشه كتابان

٠ ١ التيسير: نظم متن التفسير

٠ ٢ التدريب: نظم غاية التريب

وكلاهما للعلامة العمريطى

تقدّمه الله برحمته

ورضوانه

آمين

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية

على نفقة اصحابها

عيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر

بحوار الشهر السينى

بِهَجِيَةِ الْحَافِ بِالإِمَامِ عُمَرَ بْنِ الْوَرْدِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ حَزَّرَنَا
 كِتَابَهُ مُنْقَحًا مُبَسَّرًا
 يُشِيرُ بِالْبَقِيَّةِ إِلَى الْبَابِ
 فَيَفْقَهُ الْعَقْلُ أَوْلَى الْأَلْبَابِ
 وَأَشْهَدُ لِلَّهِ بِأَنِّي أَشْهَدُ
 أَنَّ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ يُوحِدُ
 وَأَنَّ طَهَ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدًا
 قَدْ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْمُهْدَى
 مَبِينِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
 يَحْسِنُ لِفِظِ جَمَاعِ الْأَحْكَامِ
 صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَ
 وَإِلَيْهِ وَصَّيْبُهُ وَكُرَّمَا
 وَبَعْدَ أَنْ الْعَالَمُ خَيْرٌ مَكْتَسِبِ
 وَالْفِقْهُ أَوْلَى الْأَوْلَى أَنْ يَكْتَسِبِ
 لَا يَسِيْمَا نَجِ الْأَمَامِ الشَّافِعِي
 إِذْ كَانَ مِنْ آلِ النَّبِيِّ الشَّافِعِ
 مُطْبِقًا يَلْعَلُهُ الطَّبَاقُ
 طَبَقَ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ اتِّفَاقًا
 مُجَدِّدِ الدِّينِ لِهَذَا الْأَمَّةِ
 وَبَعْدَهُ أَصْحَابُهُ الْأَثِيَّةِ
 أَعْظَمُ بِهِمْ أُمَّةٌ وَثِقَ بِهِمْ
 وَكُلُّ مَا رَأَيْتُهُ مِنْ كِتَابِهِمْ
 وَمِنْهُمْ الْعَلَمَةُ الْأَمْصَارُ
 قَاضِي قَضَاةِ الْحُكْمِ وَالْأَمْصَارِ
 أَعْنَى أَبِي عِيْسَى الشَّيْبَانِيُّ زَكْرِيُّ
 أَعْظَمُ بِهِ مِنْ عَالَمِ مُخْبِرِ
 وَمِنْ أَجْلِ كِتَابِهِ النَّبِيُّ خَصَّرَ
 تَحْرِيرُ تَفْصِيحِ الْبَابِ الْعَتَرِ
 لِأَحْوَاهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِ
 مَعَ مَا تَرَاهُ مِنْ لُطْفِ جَمْعِهِ
 نَظْمُهُ مُخَصَّصًا لِلْفَيْضِ
 مَسْتَهْلِكًا لِنَفْسِهِ وَحِفْظِهِ

قَالَ الْفَقِيرُ عُمَرُ بْنُ الْوَرْدِيِّ
 وَأَفْضَلَ الصَّلَاةَ لِلْأَنْجَابِ
 وَبَعْدَ فَالْعِلْمَ عَظِيمَ الْمَنْزِلَةِ
 وَالْعَمْرُ عَنْ تَحْصِيلِ كُلِّ عِلْمٍ
 وَذَلِكَ الْفَيْضُ فَإِنْ مِنْهُ
 وَلَيْسَ فِي مَدِينَتِنَا كَالْحَاوِي
 وَكُنْتُ مِمَّنْ حَلَّهُ وَآتَقَنَهُ
 فَأَخَّرْتُ أَنْ أَنْظِمَهُ كَالشَّارِحِ
 يَزِيدُ عَنْ خَمْسَةِ آلاَفِ عَدْرِ
 مِنْهَا يَقُلْتُ فِي التَّيْسِيرِ
 وَفِيهِ عَنْ قَاضِي الْقَضَاةِ الْبَارِزِ
 لِأَخْشَوْفِيهِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ
 وَإِنْ يَكُنْ حَشْوُ قَدَاكِ نَادِرُ
 وَقَدْ تَسَمَّيْتُ هَجِيَةَ الْحَاوِي لِمَا
 وَكُلُّ مَنْ جَرَّبَ نَظْمَ التَّنْزِيلِ
 لَكِنِّي يَمِينًا بِالَّذِي سَهَّلَهُ
 وَإِنَّمَا رَأَيْتُ فِي مَنْعَامِي
 وَقَدْ دَعَانِي ثُمَّ أَعْطَانِي وَرَقُ
 فَكَانَ ذَا النِّظْمِ الْبَدِيعُ الْعَلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ أَتَمَّ الْحَمْدِ
 مُحَمَّدٍ وَالْأَلِّ وَالْأَصْحَابِ
 قَدْ اصْطَفَى اللَّهُ خَيْرَ الْخَلْقِ لَهُ
 يَقْصُرُ فَبَدَأَ مِنْهُ بِالْأَهَمِّ
 مَا لَا عَيْبَ فِي كُلِّ حَالٍ عَنْهُ
 فِي الْجَمْعِ وَالْإِيْجَازِ وَالْفَتَاوِي
 فِي الْخِطْبِ وَالْفَهْمِ عَلَى مَا أَمَكَّنَهُ
 أَرْجُو بِهِ دَعْوَةَ عَبْدِ صَالِحِ
 فِيهِ زِيَادَاتٌ إِلَيْهَا يَسْتَفْرِدُ
 مِنْهَا وَدُونَ قُلْتُ فِي الْكَثِيرِ
 شَيْخِي تَمَيَّزَتْ الْجَمَالَ الْبَارِزِي
 وَأَمَّا جَمِيعُهُ بِمَعَانِي
 يَصْرِفُهُ إِلَى الْمَعَانِي الْمَأْهُرِ
 حَوَى مِنْ الْبَهْجَةِ لَمَّا نُظِمَا
 لَا يَسِيْمَا الْحَاوِي أَقَامَ عُدْرِي
 مَا كَانَ عِنْدِي أَيْنِي لِقَوْلِهِ
 نَيْتِنَا بِالسُّجْدِ الْحَرَامِ
 نَظْمُنْ فِي خَيْطٍ بِخَيْطِ النَّسَقِ
 تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ بِسِرِّ الْمُرْسَلِ

مرتبة ترتيبه في الغالب
 ورتبها قد مت للتناسب
 معمولاً عليه في التصحيح
 إذ لست أقوى منه بالتصحيح
 وزدته فوائداً جليته
 تبرزها أو قاصداً تكميله
 وزدته تراجماً ورتبها
 حذفت منه ما به قدرتها
 فجاء مثل الشرح للتحريير
 سمته اذ ذلك بالتيسير
 وربنا المسؤل في تسهيله
 كما هو المأمول في تكميله
 والاجر والتوفيق للصواب
 والنفع في الدارين بالكتاب
 كتاب الطهارة

أقسامها أربعة ستعلم
 وهي الوضوء والغسل والتميم
 وطهر رجلي وهو بالأزاله
 بالماء وقد يكون بالإحالة
 فالطهر بالماء والتراب يحصل
 ودائم ومثله الغتال
 فالماء كل مطلق وذلك ما
 يجري عليه دون قيد اسم ما
 وغيره فسمان اما الأول
 فطاهر وهو الذي يستعمل
 مع قلته في رفع ما سمي حدث
 او حدث ولم يجسه الحدث
 ومنه ما من طاهر يستخرج
 أو صار ذا تغير إذ يخرج
 بطاهر بخلاط كثير
 عنه غرق كاخل لا ضروري
 ثانيهما نجس بان وصل
 اليه رجس حال كونه أقل
 من قلتيين أو به تغييراً
 مع كونه سواها أو أكثر
 فان توافق ذلك المما اختلط
 من طاهر بفرس مخالفاً وسط

وجعل من يقرؤه من جزئه
 في نظمه وأن يتركي عملي

وربنا المسؤل في النفع به
 أسأله أن يصلح النية لي

باب الطهارة

هذه من ماء طاهر ما استعمل
 من الغتائية قصد الحيل
 لغير ذلك وله بالفصل
 أوريجيه بحيث يحدث اسمه
 بماله عنه غنى به اختلط
 ماء ولا شرب ولو يطرح
 منطع يكره والسخن الوفي
 كغيره فليتنجس إلا
 قلت وغير بشر للمنقذ
 ولو يطرف واسع الرأس وفر
 كبرية قارب في الأرتال
 فليتلغ بقص الرطل والرطلين
 أو صافيه ما وافق أو صر أشد
 والماء لا نحو التراب يظهر

كأحدث الحث رافع كلاً
 ما قل في فرض كذا الغسل
 يسلم وكوضوء الطفل
 ولم يغير لونه أو طعمه
 ولو يتغير مخالف وسط
 لا ورفي مستبر ومليح
 ومشمس بقطر الحرف
 وبوصول نجس إن قلا
 ميتاً بلا سيل دم لم يبيد
 وإن بماء خالص يكثر طهر
 وإنما نجس ذي اتصال
 خمس محي تفسير قلتيين
 إن غيرت أي مع وضوءها حد
 وإن بنفسه انتهى التغيير

فصل في النجاسات

والكذب والخزير عند الأكثر
 والفرع لا مأكولة ولا بشر
 ونافيط ومرو لا بلغم
 من حيوان طاهر وإنحه
 كلين من بشر وأصله

أما النجاسات فكل مسكر
 وميته مع العظام والشعر
 وفضلة كذا فرج ودم
 ولا نخامة ولا مار شحة
 ودر أو بيض مباح أكله

وان يكن من نجس بغير أشد
 وكالتليل مائع وان ورد
 والقلتان نصف الف قدرا
 يرطل بعد ذلك الذي قد حرزا
 وذلك تقريبي بغير ميث
 فلا يضر نقصه رطابا
 ثم التراب قد يري مضمرا
 او نجسا او طاهرا فقط يري
 فان ازال مائعا واختلف
 بطاهر فطاهر اذن فقط
 وان يخالط نجسا هو النجس
 سواهما المصير الذي القين
 والذئع الحريف ان ازال ما
 في الجلد من نجس ونجس ودما
 ثم التخلل انقلابا فخرخل
 بغير عين حيث لا رخص حصل

باب الوضوء

ثم الوضوء واجب ومسح
 ففعله لكل محدث وجب
 لكل ما عليه قد نوقفا
 كان زوى صلاة او تظوفا
 وسنة لطاهر قد صلت
 بظهره ولو صلاة فضلا
 وكل ذي جنابة لا كلبه
 ونومه ووطئه وغسله
 بل كل غسل واجب ومن
 وغيبه والنوم مع نقل الخطب
 وبعد مس ميت وغيرها
 فلا يظلمها هنا يذكرها
 ثم الفروض نية مع غسله
 لوجهه وغسل وجهه كله
 وغسل كل من يديه مدخلا
 للمرفقين ثمهما فليغسلا
 ومسح بعض الراس مطلقا بما
 وغسله رجليه مع كعبيهما
 سادسها ترتيبه كما ذكر
 وغسسته تكفي وان لم يستقر

وجزء حتى كالمشيم منفصل
 وريشته ومسكه وفارته
 حمر يدون العين قد تخللت
 وصار فيه حياة كالمضغ
 ينزع فضلات وبعد الذئع
 يمزج ترب طاهر من سبع
 بالماء مرة كذا المعض
 ولو يغسل البعض والبعض وقد
 مع نقي عين وصفات العين
 وغسلتين ادب اذا نظرتين
 وماء كل مرة في الفرض قل
 مثل الحبل بعدها تطهيرا

كميته لا شعر مما اكل
 ثم الذي تجد دت طهارته
 يدها وان غلت او نقلت
 والجلد ان نجس بموت وانذبح
 كما يدب نجس غسلا يتغي
 للكلب والخنزير او للفرع
 للكلب مما صاده لا الارض
 ادخل جاره وما قل ورد
 لا عسر في الريح اوفي اللون
 ورش من بول غلام ما طعم
 ولم يغيره ولا زاد ثقل
 وضده فلا بعد تقصيرا

فصل في الاجتهاد

من شأنه بشاة غير تلبس
 ولو بر او ليس بالمجازف
 لا الكرم والمحرم والميت ولا
 اولين الا تان فهو انما
 وان سوى الماخوذ كان قد تلف
 ولو عم ومثيقنا وجد
 ثم ليعد لكل فرض ما بقي
 وصب ما نجسه الظن ابر
 ثم الى التراب فليعدل كما
 وليتيم مبصر وقصبا

او ثوب او طعام او ما نجس
 وما استعمل بالخالف
 بول ونحو ماء ورد والطلا
 يجوز ان ياخذ فردا منهما
 ان يدلل بجهتد كان كيشف
 كتر كره مفردتين واجتهد
 من ذاك طاهر على التحق
 وان يمر قلد اعنى ذا بصر
 يتخلف اجتهاد فاقدى عما
 كان طرا تغيره ان بقيا

الاجتهاد هو النظر بين الشئيين او البحث عنهما في اللغة

ثم الولاء واجبت اذا احسن
يضيق وقت اولدء كالسلس

فصل في السنن

يسن اول الوضوء التيمية
كما يسن اولاً اب يديه
ويغسل الكفين ايضاً معهما
لكنه ان شك في ظهرها
فالغسل في ماء قليل يكرهه
ماله يكن غسلاً وثالث له
وكونه مضمضاً مستنشقاً
مبالغاً في غير صوم مطلقاً
والجمع اول وثلاث من عرف
مستنشقاً وان يمسح ما اعترف
ومسح كل راسه او ما ستر
والاذنين باطناً وما ظهر
باخذه ماءً جديداً طهما
ووضع كفيه على بطنيهما
وفي الصماخ ادخل المسحمة
والظفر بالابهام ايضاً مسحه
مخللاً شعوره الكشفه
بوجهه من بحيث كشفه
وخارج وعارض كتيب
مع تركه للنفث والتشبيذ
وتركه استعانة الترفه
فان تكن بحاجة لم تكرهه
وكونه محلل الاصابع
وذلك فرض للتواء ما يع
ويحصل التخليل في اليدين
بكونه مشبك التشنج
لكنه يكون في الرجلين
بخصر اليسرى من اليدين
بستدنا بخصر اليمنى كما
بخصر اليسرى ولا ختمها
مثنياً مثلثاً يقيناً
مقدماً في غسله اليمنى
لا جانبي راسه واذنيه ولا
كفاً وحداً وليكن مستقبلاً

نجاسة يظهره لا صلبه
كسور ربه يظهره فيمكن
وشك مع تغيره في سببه
من طرف او ماعق او خلال
اذ كله او بعض وضوءه ذا
فضة او نضر وبالفردي كرهه

واحكم على ما غلبت في مثله
نحو اواني من غير يد من
لا فلتين بال نحو الظبي به
وحرمه الطاهر في استعمال
وزينة به وفيما اخذها
يقصد زينة به وكبره

باب الوضوء

يفصل بين الرأس والذفر
من نازل اللحية وجهاً والغم
لا ذلك من كثرة حجة الذكر
تجديده ولا احتياط الجلا
وصلى وجنبي الموصوف
او ماسوي احداثه لا عن عت
من حديث بحمه والبر
عنه او استباحة المتغير
ها تان دام حدث اولم يدم
مع تلك اوفرق او غير انفا
وما عليهما كسليهما
حاذي ولا شتاها كليهما
وان ابي عن ساعد اليد
بمده عن حذر راس ما انحدر
ندب وكره في الامع فيما
والشق والزائد كاليدين

فرض الوضوء غسل وجه وهو
وجهه كفيه واذنيه وعم
ومنيباً بشرة بين الشعر
ولو تكرار والنسيان لا
ومن غسل موضع التخييف
مقرونة بية رفعه الحدث
بل غلطاً او بعضها كالسرة
اوله اوتية التطهر
اليه او اذ الوضوء وتعم
وان نوى التبريد والتنظف
ثم اليدين مع مرفقيهما
ومن يد رائدة يغسل ما
ومعها يغسل راس العصد
ومسح بعض جلد راس او شعر
اوتيه او غسله من غير ما
وغسل رجليه مع الكعبين

ولكن العذ وركا المقطوع
 يقدم البني من الجيب
 مقد ما في الراين مسخ الناصب
 وعند غسل وجهه اعاليه
 وقدم اصابع اليدين
 عليها كذا في الرجلين
 وان يكون في محل لم يتك
 به رشا الماء في ذاك المحل
 وعن يمينه الاناء المتسع
 فان يصب فغن يساره وضع
 ووسع بحيث منه يفترف
 ثم العين عن يساره يقف
 وليأت بالشهد المانور
 من بعده بلفظه المشهور
 فصل في المكروهات
 على الثلاث تكرر الزيادة
 والنقص والاسراف فوق العادة
 باخذ ما فوق ما يكفي
 وليس غسل الراين بالمكروه
 وشرط الاسلام والتميز مع
 اطلاق ماء وانقاء ما مسح
 بكفه او كل ذي جرم مكث
 والوقت في وضوء دائم الحدث
 والطلب بالاطلاق والكيفية
 والوقت وانقاء صرف اليه
 باب الاحداث
 وحمله الاسباب خمسة وهي
 خروج ما عدا الفم من فرجه
 او ثقبه من تحت معدة له
 ان سد شئ عارض اصلية
 ومطلقا يكون كالاصل
 في المنقوص بانيداره الخلق
 والنوم الا ان ذى المتكبر
 وما ازال العقل كالمجنون
 وليس انى غير محرم ذكر
 بغير شئ وحال مع الكبر
 ومن فرج الادمى ببطان كغ

او مسح بعض غلوه كل طاهر
 محل فرض لا من الاعلى خيس
 غير حلال كان او مشقوقا
 فوق قوي لان البل سقط
 يوما وكيلة من الاحداث
 لا ما مسح الخفين حاضر او لا
 كان تبدت رجله او الخرق
 في كلبا رجلاه غسل وهو مع
 شك مسافر احاضرا مسح
 في الثالث انتفاء مسح الحاضر
 والثاني من ايامه فليعيد
 وذو يمين لغير فقد ما
 يحل لو ظهر بقي وقد نذب
 وعدم استيعابه ويكره
 السادس الترتيب وامكان اذا
 نوى به جنابة او الحدث
 بل جنابة وسن التسمية
 وصحة النية من اول السند
 يدخل طرفا قبله ان شك في
 ويوصول الماء ان تمضمضا
 والفصل اولي وبقرتين
 وثلاث الكلب يقينا ما خلا
 وتركه التثيف والتكلم

خف قوي ممكن مشي ساتر
 به نفوذ الماء على الظهر ليس
 ان شد لا الخروق والجرموقا
 اليه لا يقصد جرموق فقط
 وسفر القصر الى ثلاث
 ان شك الانقضاء فلا يكمل
 او بعضها او حل شد واستحق
 طهارة المسح والغسل نزع
 وثانيا صلى بمسح فانضح
 صلى اذا شاء بمسح الاخر
 صلاة والمسح للتردد
 ودام الاحداث مسح لما
 للحف مسح السفلية والعقب
 لو غسل الحف ولو كرره
 في كل غسل يدل عنه اذا
 وليس ساقط للنسيان حدث
 ككله وسقط ان أهمله
 وغسل فيه ويستكره ان
 طهرها ان كثرة الماء تنفي
 واستنشيق الاصل من السن انقضى
 وبالغ المفطر في هاتين
 مسح الخفين وذلك والولا
 والاستعانة خلا احضار ما

ولو عمل فجه الذي انكشف
 ينظيره او من صغيرا او سدا
 او ميت او مس بالكنة الاشارة
 وتخم الصلاة قبل الظهر
 كسجدي ثلاثا وتكبر
 وعند فقد الماء او غراب
 يصح فرضها بلا ارباب
 وحيث صار واجد الماقتضا
 كد التراب حيث سقط القضا
 ومنه يفتخ ويحمله
 لا في مناعه فالاصح حمله
 وخطبة الجمعة ايضا تحرم
 كد الطواف مطلقا فيحرم

باب الغسل

موجبه جنابة وتحصيل
 عن بدنه التي الاوك
 مع كونه من تخج معتاد
 او ثقبه بشرط الاستداد
 من تحت صلبه في عظام الظهر
 والبتان من تحت عظم الصدر
 وهكذا ادخل كل الخشنه
 او قد رها فرجا على اى صفة
 والمحصن والنفاس والولادة
 والموت الا في ذوى الشهادة
 وهكذا تتجسس كل البدن
 او بعضه والبعض لم يعين
 وفرصة تعيم سائر البدن
 مع التعور ظاهرا او ما يمكن
 ونية الاداء ورفع الحدث
 ولم تجلبت ولا غيب
 والغسل كالوضوء فيها يكره
 وكل مشروط ومد وبه لة
 وقبله ندب الوضوء معتبر
 والسر والتدليك مع غسل القدم
 والبدء بالاعلى وشقي اليمين
 ثم المعين في الحبل الايمن
 وصح غسل حائض تحريم ما

لِلْغَسْلِ كُلِّ مَا مَضَى مِنْ صُورَةٍ
 وَلِلصَّلَاةِ وَتَغْيِيرِ الْحُلِيِّ
 وَمَسْحِ كُلِّ الرَّأْسِ مِنْ مَقْدَمِهِ
 وَاللِّحْيَةِ الَّتِي تَكُنْ خَلْفَهُ
 يَخْتَصِرُ الْيَسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ
 كَذَا إِلَى الْخِصْرِ مِنْ يَسْرَاهُ
 وَلِلصَّمَاخَيْنِ يَا نَفِيحِ
 أَوْ رَأْسِهِ وَالْأُتْبَانِ بِالْأَيْمَنِ
 كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَخِذْ قِطْعًا
 وَلَوْ لَقَعْدِ الْمَوْضِعِ الْفَرْضِ ذَهَبًا
 وَمَا إِلَّا عُضَالَ يَرِ التَّوَاوِي

وَيَكْرَهُ النَّظْفَ وَسَنَ وَكْرَهُ
 وَسُوكَهُ يَتَجَسَّسُ عَرَضًا يَسْبَلُ
 وَلِلْفَرَانِ الْبَدَأَ مِنْ يَمِينِي فِيهِ
 وَفَوْقَ عَمَّةٍ لِعَسْرِ كَمَلًا
 كَذَا أَصَابِعُ وَالرَّجْلَيْنِ
 مِنْ أَسْفَلِ الْخِصْرِ مِنْ يَمِينَاهُ
 وَمَسْحُهُ لَوْ جَمِيَ الْأُذُنَيْنِ
 وَعُنُقِ بَيْتِ مَسْحِ الْأُذُنِ
 لِعَسْرِ أَمْرَارٍ عَلَيْهِمَا مَعًا
 وَالْمَدُّ وَالطُّوْلُ لِقِرَّةٍ أَحَبُّ
 وَذَكَرَهُ الْمَأْتُورُ سَنَ الْحَاوِي

فصل في الاستنجاء

وَمَنْ قَضَى الْحَاجَةَ فَلْيَتَّيَّبِ
 وَيَسْلُ هَيْأَلَهُ وَيُبْعِدِ
 قَدَمَ يَمِينِهِ حُرُوجًا وَسَاكًا
 مُعْتَدًا الْيَسْرَى وَتَوْبًا حَسَدًا
 وَلَا يَجَاذِي قِبْلَةَ الشُّكْرِمَةِ
 وَالْقَمْرَيْنِ تَارِكًا الْقَضَاءِ فِي
 وَتَحْتَ مِثْرٍ وَظِلٍّ وَاجْتِنِبِ
 وَالْمُسْتَحْمَ وَمَكَانَ صَلْبِيَا
 وَمِنْ بَقَايَا الْبَوْلِ يَسْتَبْرِي وَلَا
 وَأَحْتَمِ لِمَا لَوَتْ أَنْ بِالْمَا قَلَعَ
 عَنْ مَسَلِكِ يَعْتَادُ إِلَّا الْقَيْلَا

قُرَّانًا وَاسْمَ الْأَلُو وَالنَّبِيِّ
 وَيَسْتَعِيدُ وَيَعْكُسُ الْمَسْجِدِ
 مَغْفِرَةَ اللَّهِ وَيَسْرَى إِذْ دَخَلَ
 شَيْئًا فَشَيْئًا سَاكًا مُسْتَبْرًا
 يَضْرِبُهُ فِي الْفَضَا مُحْرَمَةً
 نَادٍ وَفِي طُرُقِ وَمَاءٍ وَأَقِفِ
 الْبَوْلَ فِي حُجْرٍ وَحَيْثُ الرَّجْحُ هَبْ
 وَقَائِمًا بَعِيرٍ عَذْرٍ أَدْبَا
 يَسْتَحْ بِالْمَاءِ عَلَى مَا نَزَلَا
 أَوْ مَسَحَ كُلِّ مَوْضِعِ الَّذِي يَنْدَفَعُ
 لِشِكْلِ ثَلَاثَةَ وَأَعْمَلَا

بالج أو بعدة أو غيرها
وعسله بجزءه وكثيره
يقصد جل الوطء والمباشرة
وتحكم ذى جنابة تحريم ما
حرمت بالأحداث فيما قرأنا
والنطق بالقرآن مما يقصد
والملك لا عبوره بالمسجد

فصل

ليس غسل الجمعة المعروف
كذلك الاستسقاء والكسوف
بخاضى كل وغسل العبيد
لسائر الاحرار والعبيد
كذلك في اسلام كما في خلا
عن اكبر الاحداث فيما قد خلا
ومن يغسل ميتا ومن تغسل
من بعد اغتاء او جنون انقل
وبعد الاستعداد والاحكام
ومن حمامة ولا خردام
ولدخل مكة او الحرم
او طيبة ولا يتكاف اذنوم
والوقوف بحجر ما يعرفه
والوقوف بعد بالمراد ليه
وللبيت قبل لان اغتسل
في عرفات بل كماه ما فعل
وفي عتي ثلاث اغتسل السن
ومطلقا لذي تغير البدن
وللطواف سائر الانواع
الاطراف الزكن والودائع
باب التيمم
وبالتراب حصص التيمم
ولو لم يزل ذى غير يعلم
وبينه وبين طهر الما جمع
لقلة الماء او لعضو ذى وجع
والشخص يقضى كل ما صلى به
مع تسعة تعد من اسبابه
اذ يقفد الماء في محل يغلب
به وجود الماء حيث يطلب

بالجميد الطاهر مثل الخلد ثم
وذلك مطعوم مثل العظم
وحوان وجزءه اتصل
او نجس ثان به نجسا
او عابرا عن صفحة او حشفه
واجمع ثم الماء والايثار

وباعه لا قصب ومحترم
وما عليه خط بعض العلم
لا النضر والجهر لان اتقل
كالنجس استعماله او ييسا
او يوجب الغسل فيما انظفه
اولاه وبيده اليسار

فصل في الحديث

الحديث الناقض ان يخرج من
وفر جي المشكل او ثقب يحط
وان يزول العقل لا للمفني
وان تلاقى جلد انثى وذكور
لا العضو بعد الفصل الا للذكر
او موضع الجمي بين النكاح او
توافقا كذكرى تمسوس
وبطن اصبع بيوى اصلية
ومن واضح من المشكل ما
من نفسه ومشكل واثنين
والصم صلى ثم مس تكوه
بينهما فلا يعد والاش
وان لمس مشكل من مشكل
او نفسه يقض للشخص منهما
وارفع يقين حديث لا ضده
وان يقينا وشك منهما

معتاده غير منه وان
عن معدة مع سيد معتاد فقط
في نومه بمقعد للأرض
لا محرر حيا وميتا يكبر
ومس فرج بشر كالدبر
عامل كفين واتي كان لو
وما نرى المسوس كالمسوس
على استواء الاصابع البقية
له ومس مشكل كليهما
وان لمس احد الفرجين
والظهر صلى ان يعد وضوءه
فليعد الظهر التي قد صلى
فرجا وهذا ذكر الاول
وصححو اصلاة كل منهما
بالظن لا شك طرا من بعده
في سابق قصد ما قبلهما

وكونه في رجليه أضده
 بنفسه أو كان ناسيا له
 كذا الك وضع سائر على محل
 تيمم أو قبل طهر قد حصل
 أو خاف في البرد الشد يد من ضرب
 ياله أو هو غاص بالشعر
 أو كان قبل وقتها أو البدن
 متنجس بغير معفوذا ذن
 وسائر الأسباب وهي أثناعشر
 معها القضاء بعد ذلك يعتبر
 فقد أنه لما وليس الغالب
 وجوده حيث ابتغاه الطالب
 أو كان قدر الشرب يحتاج أن
 يبيعه ليصرفه إلى الموت
 أو واجدا للماء لكن يمتنع
 مع عجزه أو احتياج للممن
 أو زائدا عن قيمة ليشبه

يجب داستش من المشكوك
 هذا وإن لم يتذكر فالوضوء
 بالبيت والبالغ حمل المصنف
 ومسه والجسد والعلاقة
 تفسيره والخبث عن مس خلا
 قراءة سخن والتوراة
 قراءة ومكثا في المسجد
 من سرقة لركبة ودام ذا
 والصوم والطلاق حتى تطهرا
 يطأ ونصف منه في آخر ذ

لا يصد طهر الذي ما عتاد أن
 قلت وقد يستشكل المفترض
 ويمنع الصلاة كالنطوف
 ولو حة وقلبه أو راقه
 والطرف لا فقه وتقدين ولا
 وأحمل في المتاع أو آيات
 الخيض والنفاس زدان تقصيد
 كسليم أجنب والتكديذا
 إلى اغتسال أو يبدل بالثرا
 وأندب تصد قايدينار إذا

فصل في الغسل

أو فاقه اللذلو أو يجهله
 أو صد عنه عدو وقد عرف
 أو خاف أتلا فإوان يهوى المجر
 أو قطا بر أو بعضو يظهر
 حصول شيء فاجتنب يستكر

وشعر ومنبت وقد قرنت
 أو اجنابة أو التطمث
 له كوطء ذات حيض تطهر
 بالذكر في الوضوء كان أحسنا
 قصد الوضوء فليهد ما فضلا
 عليه والإسلام أيضا كالوضوء
 لمسلم ثم تعد إن تسلم
 كذا وضوءه ولو بلا حدث
 عن صفر ومعه للأصغر
 تعهد وكفوضون البطن
 وسن للجوايض التطيب
 أو جمعة أو ذين أو فريدا

الغسل غسل كل ظاهر البدن
 بأولى نية رفع الحديث
 أو استباحة الذي يقتصر
 أو الأذ للغسل قلت والفتا
 لكنه أعاده هنا على
 بشرط رفع حيث واعتبر ضوا
 لا في اغتسال ذات كفر عن دم
 وسن رفع قدر غير حيث
 قلت نوى به سنة الغسل العري
 وليكان الإلتواء كالأذن
 والصاع بالتقريب والترتيب
 وإن نوى الإجناب أو العيلا

فصل
 ثم الغرض نقله الترابا
 ونية مع نقله استصحابا
 ومسح كل الوجه واليدين
 مع مرتبة المصنوعين
 ويستحب كونه مبسلا
 عوقفا عبارة مستقبل
 مؤاليا مقدا ما يمتسأه
 وعند مسح وجهه أعلاه
 ومن يديه قدم الأصابع
 مع الزور ذاهبا وراجعا
 مكروهه أن يوجد التكرار
 في مسحه أو يكثر الغبار
 ثم الشروط ضربتان السابقة
 لوجهه واليدين اللا جقه

على تراب خالص طهور
كذا وجود العذر في العذر

والسعي في تحصيله بحيث لم
يكن مرصفا أو يتبين العدم
كذلك كون سعيه وضربه
في الوقت ايضا بعد عليه به
وعله استقباله ولو نطق
والظهور قبل من نجاسة البدن
والعقل والنقاخ الالام
ومح حال الحيض اللاحرام
وبعد في غير وقت وكافره
لمسلم للوطء والباشرة
وقد كل جائل كالطين
فيه الشر وط عن يقين
والمبطلات ردة كذا الحديث
ورؤية الماء أو توهم حدث
وأن يصير قادرا على الوضوء
والاعتياض والشفا من المرن
إن زال كل مانع في الاتميع
وكان في صلاته لم يشترع
وأن يتيم أولوى قطع السفر
وكان كل في صلاة قد قصر
وذلك بعد ما عدا التوهم
فهذه مواضع التيميم
وخالف التيميم الوضوء في
مسائل مشهورة فلتعرف
من ذلك التيميم الصحيح
لا يرفع الأعدان بل يبيح
وفيه يحي مسح ظاهر الشعر
ولو خفيا أو وجوده ندد
وليس يحي في فروج العين
تيميم الجمع بين اثنين
وإن يكن تغيرهما فيفعل
مع مثله ودونيه لا ما عدا
باب الغاسات

من ذين يحصلا وإن نوى غلظ
من بين أعضائه الوضوء عملا
وموجب الغسل نفاس طلعا
والموت أيضا ومغيب القدر
ولو من الميت والبهيمة
كذا خروج وليه وأصله
وبعد غسل وطمه إن لفظت
ومن خواص الماء أن يخرج مع
وريح طلع والعجين رطبا
عند احتمال أحدتين ومضى
أجنب كل ويختفي في الحجر
أجنب مشكل فقط ونديبا
ويندب الوضوء للطعام

باب التيميم

تيمم الحديث للوقت
وكاجتماعهم لشكوى الخلل
بفقد ماء عن ظاه فضل
وقبله الصالح للغسل ولا
يطلب أو ما دونه في الوقت إن
في حديث ثوب لتوهم بكذا
للشان والتأخير للثمين
ومشردى ماء وتوب حتما
والدلو واستجار ذين ثمن

فيه ومبوع كذا الفائتة
وغسل ميت لصلاة الكفل
وذايت حرممة ولو مستقبلا
يكفيه يستعمله وأولا
نفسا ومالا وانقطاعه أمن
والمرب مع يقينه وجددا
آخزه أولى كتوب البدن
والتوب إن يؤمر لفر منه ما
وأجر مثل تم في ذلك الرمن

من آدمي وجرايد وسمك
طاهرة ثلاثا بغير شك

وجزه ما عدا الثلاث المنفصل
حال الحياة مطلقا وإن اكل
والكلب والخنزير مع طرا
تم آخر وما نفع قد استكرا
كذامني الكلب والخنزير
والنفع لا كالحمل والتجويد
ومرة وسائر الآليات
من غير ما كحل سوى الإنسان
وماه قح ريجه تغبرا
وخرج من معدة بلا اثرا
وكل ثامن الصديد قد وجد
او من دم إلا الطحال والكبد
وطهرها وان تكن يخف
بشملها المزبل كل وصف
ولا يضلون أريج عسر
زواله لكن بقاها ينضج
وطهر كل مانع تعذله
ولم يزل يحذر ما على الوري
لا في طلاء بهيمة وسفر
به ولا استصحابا اليه
والزئبق المشهور ان نقسا
كمانع فطوره لن يثبتا
والجمل ان يحسن بموته طهر
بدنقيه والغسل بمذ معتبر
وأوجوا الاستعداد لكل يحدث
من كل رجين خارج ملوث
بالغسل بالما أو يمسح بالبخر
وتغويه من كل جامد طهر
ان كان ذاك فالعلاء محرم
وسمحه به ثلاثا ملتزم
فان يجاوز صفحة أو حشفة
أو ينف فالما لا يسواه نطفه
وتبول طفل ذكر لن يطهما
ما ليس به لا يكتفى برش ما
والارض ان تجس ببول يكتفى

دين وكافي سفر من المون
يعني لم اجل الى الوطن
منه يجب قوله لا العوض
قوله خلاف ما لو وهبا
وقت صلاته وان يجمع فلا
ويانتهك نوبة في ينثر ما
اليه بعد وقتها منع صبرة
بممه وقيمة الما عكرما
لظامي ثم لبت أولا
بعد فلا فضل ثم ليقع
فجب لا ان به الوضوء ثم
يؤثر الا ظاميان فضلا
يخشى به الخدور ان غسل عرض
في البر ان قال طيب يروي
وجرحه والكسر للتضرب
بالماء ان يستر وماذا احتما
مادام وقت غسله المعتلا
مع الذي يتلوه في التوضي
لذن برا وان لصوقا رفعه
غسل بعد ورولا مرتب

يفضل عن ذي حرمة معه وعن
وبالنسبة يزيد لاق لمن
والماء ان يوهبه أو ان يقرض
وان يعرثوا بواود لو وجبا
ان يب الماء او يبعه بطلا
واطلوا ما بقي التيمما
وفي مكان ضيق والسفرة
ولظما رفيق ميت معه ما
في الأمر للأولى بماء جملا
وان يموتنا سحكة او يقع
ثم لذي تجس فذات دم
لا الغسل والمالك في الملك ولا
وجاز قهر وبيرد ومرض
لغش شين ظاهر والطوي
لا حيث ايلام عن الخوف عري
مع غسل ماصع ومسح عتا
كالخف في يكتفى ماء قلا
ثم بعيدة لكل فرض
والموضع العذور في غسل معه
توه البرينه لم يجب

فصل في اركان التيمم

له ترابا طاهر محصا وارت
ومن يديلوجه أو يعكسه

اركان هذا نقله أو من ادون
عبار رميل ويمعك نفسه

بصبي ماء بعد ان تحضنا
 وجامدا اصاب نحو كلب
 فاعسله سبعمرة بتراب
 مكرز الياثبا الطهور
 والارض لم تحب الي تغير
 وان صببت رشاشه شيئا غسلا
 بقية السبع التي منها فضل
 وعن ديمانو الراغب عفي
 ما لم يكن بغير ثوبها اكتفى

فزع

بالكثرة الماء القليل يطهر
 وغيره اذا اتقى التعذر
 بنفسه او اخذ ما اوصيه
 لاسائر لوصفيه كطفيه

باب مسح الخفين

ويسح المسحج الفرجين
 وفي الوضوء الرأس والاذنين
 والوجه واليدين في التيمم
 ثم سائر لكل جرح مؤلم
 فهذه انواع مسح تكفي
 في الطهر والمضوء مع الخفة
 ففي الوضوء دون غسل وحيث
 يجوز قطعاً وهو في الحديث
 فليله بيوم الذي الحضر
 وغيره ثلاثة حيث قصر
 والمدتان من اواخر الحديث
 اعني الذم من بعد ليس قد حدث
 ان لم يكن لعلته تيمماً
 اودائهم الاحداث فليس لما
 يحل بالطهر الذي قد اوصى
 لو استمر باقياً لكن يتركها
 ومن يسافر بعد مسح في الحضر
 والعكس لم يستوف مدة السفر
 وفرصة اقل قد رقد يسي
 سحاً بظهر الخيف فوق القدم
 والمنة التخطيط اما غسله
 وسحبه مكرراً فيكره

لان يردد ما سفت ربح على
 ان كان ذا انتشار او ملتصقا
 وترب حشبا ارضية كالخيل
 بينية استباحة لفتقر
 للمسح والاطلاق والابرام
 وجها خلا المنبت واليدين
 وسن ضربتان والتفريح مع
 بالندب قلت عندهم صوابه
 وسنة تخفيفه والبسمله
 رذته وقبل ما فيها شرع
 نحو طلع الركب او زال في
 ولقي مانع ولو في بعضها
 مثل مسافر راي فيها ما
 او سلم الشخص الذي لا يلزم
 فوائده وحيث ليس بتطل
 ويمنع الزائد فوق المنعقد
 ويحجم الفرض ولو صغيرا
 ولو تغيره نوى التيمما
 يشاء نفلا وصلاة فاقد
 اما من الاحداث منه مستمر
 للتقل او يطلق الصلاة
 من ينس بعض حمله تيمما
 تخالف المنسي فليصلي

عصو تيمم ولا مستعملا
 وخرفادق وشربا محرقا
 لا ماشوي ولا تراب الاكل
 اليه ان تقرر به وتسمير
 لان يعين مخطئا وان مسح
 بمرفق ورب السعير
 كل وفي الثنتين خاتمانع
 في ضربة ثانية ايجابه
 وبدء يميني والاولا وبطله
 توهم الماء بلا شئ منع
 تخصيله ماء وان لم يكف
 ان كان واجبا قضاء فرضها
 ثم اقام او نوى الا تماما
 قضاء فرضها وليس يعلم
 صلواته كان الخروج افضل
 ومطلقا عن ركعتين لا يزيد
 صلاة او طوافا او مندورا
 وقبل وقته ولفرضين وما
 روج وان تعينت بواجب
 اذا توضا او تيمم من عذر
 فهو بعذر النقل ليس يات
 عدد منسي فان لم يعلم
 حتما بكل ويفقد الجهل

والشرط ليس بعد طهر تيمما
 ولم يكن لفقد ما تيمما
 وطهرة وسنة كل القدم
 بالكعب لكن جلده لن يطهر
 وهكذا يمكن الانساب من
 مشي به شردا ولو ز من
 ومنعه الماين وصول رجليه
 ولا يكون فوق خيف مثليه
 ومسحه مفارق غسل القدم
 فيها مضي وفي مسائل تؤمر
 فيش تمت مدة المسح اشبع
 او وجدت معه الحكة لقطع
 او اتقى صلاح خف واطهر
 من رجليه ما كان بالحذاستر
 وينبغي تخطيطه كما خلا
 فيكوه استيعابه والتسلا

باب الحيض

آ في سبب الحيض للنساء
 تسع على التقريب بانسفره
 ويلة بيومها آد نساء
 ونصف شهر كامل آقضاء
 وستة او سبعة للغالب
 وفضل شهر لطهر غالب
 اقل طهر بين حيضها جعل
 كما كبر الحيض واقضاء جهل
 ستون مع عامين بين اليأس
 وجة ادنى دم الغاير
 وغالبا يكون آر بيعسا
 ولم يزد آقضاء عن سبينا
 ونصف عام مدة الحمل الاقل
 ومحظان آى لوضع وحبل
 وبالسنين اربع للاكثر
 وغالبا تسعة من آشهر
 وخرموا بالحيض والنفاين ما
 قدر مع جناية محسرا
 وصومها ايضا كذا الدخوك
 لسجد حيث التيمما تيمم

غَيْرَ الَّذِي يَنْسَى وَزَائِدًا أَحَدٌ
 وَيَقْبِضُ مَنْ صَلَّى لَهُ مُحْتَلَةً
 أَوْ سَفَرًا أَوْ دَامَ قَلَّتْ مَا ارْتَضَى
 عَنْ صِحَّةٍ وَعَنْ وَجُوبٍ مُعْتَرِكٍ
 بُولٍ وَيَأْتِي تَخَاصُّهُ وَيَقْبِضُ
 مِثْلَهُ بِأَنْ يَبِينَنَّ أَنْ لَا
 وَسَائِرَ الْعَضْوِيَّاتِ تَطْهِيرُ
 مَاءً وَتُرْبًا وَمُقِيمٌ تَيْمَمًا
 يَسْفِرُ وَمَنْ لَبَسَ رِخْصًا
 أَوْ تَمَّنَّ الْمَاءَ وَمَنْ تَيْمَمًا
 لِأَنَّ أَصْلَبَ فِي رِحَالِ رُقِيئَةَ
 يَشْعُرُ كَهَرَبِقٍ وَعَارِ وَأَتَمَّ

صَلَّى بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَدَدٌ
 وَلَا يَجِي بِمُتَدَاةٍ قَبْلَهُ
 يَدُونَ عَذْرَعَمِ مِثْلَ مَرِيضٍ
 إِذْ قَالَ كَأَجُونٍ إِذْ هَذَا الْمَثَلُ
 وَأَمَّا تَيْمَلُهُ بِسَلْسِلٍ
 أَوْ لِقَاتِلٍ وَفِرَارٍ حَلًا
 حَرَمًا وَدَلَمَى الْجُرْحَ بِالْكَثِيرِ
 وَيَقْبِضُ مَرْبُوطٌ وَمَنْ قَدَّ عَدَمًا
 لِقَدَمِ مَا وَدَّ وَيَمِيمٌ عَصَا
 وَدَوْتِيمٌ عَلَى نِسْيَانٍ مَا
 وَقَدْ أَضَلَّ ذِينَ فِي رَأْيِهِ
 وَلَا لِذَرَجٍ بِرِجْلِهِ وَلَمْ

باب الحيض

كالدري في يوم وليلة وما
 يسبقه حيض أو نفاس ما استم
 فذاك حيض بالنفا تحلله
 وبين توأمين وأجلى ترى
 أحكامه لكن لنقض غيرها
 دم قوي فهو حيضها فقط
 أثناء مع ذي حاق نسي
 أحمر ونصف الشهر ثم أسودا
 شهرا وما صفاته من يجن
 ثم من الشقرة ثم الصفرة

إذا رأت من بعد تسع الدما
 يعبر خمسة وعشرة ولم
 نصف ثلاثين نفاء فصله
 ولو دما ما أصفره وكذرا
 لا عند طلقها وأثت أدطرا
 وإن يجاوز ولها ما شرط
 وفي النفا والضعف خذ بالسبح
 إن أمكن الجمع رأت ذات ابتدا
 تمامه بالصوم ليست تعني
 والنتن والسواد ثم الحمرة

ولسه ما بين سرة لها
 وركبة لا ان تنس بعلمها
 كذا الطلاق والجران علقه
 يا جزا الحيض الذي قد حقه
 او قبل وطؤه او مال بدلت
 او كان منها سوليان سالت
 او حاملا او كان ذال طلاق
 من حكم ما على الشقاق

فصل

وهذه مسائل تعلقت
 بالحيض في احوالها تفرقت
 كالغسل والبولغ والافراء
 في عدة بها وفي استبراء
 وشركها صلايتها بلا قضا
 كذا الطواف للولع حائضا
 وقولها في حيضها مقبول
 مصدق في كل ما تقول
 وقيد قطع الحيض للولع
 في الصوم والكوف والاياء
 ثم التي دما وهاله تستقيم
 بعد مستقامته وتقسيم
 لذات بدء واعيناض يقع
 صيرتا اولا فمن اربع
 قذات تميز تردد مطلقا
 في الحيض للتمييز حيث حقا
 بان ترى دما ضعيفا قوي
 ولم يزد عن اكثر الحيض القوي
 ولم يكن بناقص عن الاقل
 ولا الضعيف عن اقل الابرقل
 فيجعل الضعيف طهرا والقوي
 باي وصف حيضها كجروي
 وغيرها ان تكن معتادة
 حاضتا اقل الحيض لا يزيدا
 وان تكن معتادة زدت لما
 من حيضها قدرا وقتا عمتا
 وحيث تنسى العادة المقررة
 قدرا وقتا سميت بحيرة

اكثر ثم السابق الاقوى وفي
 اودون تمييز لذات ميسا
 يحكم بالطهر وفي الدور الذي
 وتكس الحكم الذي قلنا بان
 في الابتداء يوم وليلة اذى
 لكن لذات عادة حمل على
 حيا وطهرا وقته وقدره
 وثبتت العادة بالتمييز
 وذات الاختلاف باثنتين بل
 فابصرت يوما دما وابصرت
 ومن تحيرت كحائض بان
 بل كل مكتوب باتها نصلي
 لان تقطع في نقاء يعرض
 من بعد فرض جمعه لا يرتضى
 خمسة عشر يوما وتقضي لكل
 بالعشرين ان صلت متى اتفقا
 لاسوا الاحوال ضعف يوم
 مع واحد تزيد في عشرة
 سابع عشر كل صوم والى
 قلت ودان واحد في الصوم
 واجعل الى السبعة هذا الصوم
 وثالثا وخامسا وتضم
 وبعده التاسع عشر مثالا

ذوات التميز مهما يضعف
 وعادة تجاوز المراد
 يكون اولا بحيض ذي وذى
 يقطع الدم والا فلين
 والظهر عشرون وتسع بعددا
 عاداتها مع النقا تحكلا
 وثبتت عاداتها بمسرة
 نسخا لماضى الامر بالتحيز
 لا حيض للتي مردها الاقل
 ليلا نقاء عنه حتى عبرت
 لم تذكر العادة قدرا وزمن
 مع نقائها واغتسلت لكل
 في اول الوقت وتقضي بالوضو
 مع ما قضت وليك من قبل انقضا
 ستة عشر يوما الخمس وقل
 والشهر صامت وثلاثين بقا
 ومرة تأتي بفوت الصوم
 مع خمسة مفرقا ومرة
 خامس عشر الثان عنه فعلا
 ان فرقت صيامها بيوم
 فلقضا يومين صامت يوما
 سابع عشر صومها المقدم
 او قلتصم مثل الذي فات ولا

ثُمَّ مِنَ السَّابِعِ عَشْرِ تَبَعًا
 هَذَا الضَّعِيفِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ
 تَصُومُ مَرَّاتٍ مُفْرَقَاتٍ
 تَكُونُ مِنْ سَابِعِ عَشْرِ الْأَوَّلِ
 وَسِتَّةَ مَعَ عَشْرَةٍ لِمَا عَلَا
 هَذَا إِلَى الْعَشْرَةِ مَعَهَا رُبْعُهُ
 فَإِنَّهُ وَأَرْبَعِينَ أَنْصَلَتْ
 ثُمَّ لِكُلِّ بَعْدَهَا تَوْضُؤٌ
 فِي مَهْمَا مَعَ زَمَنِ تَخْلَلًا
 ثُمَّ مِنَ السَّادِسِ عَشْرِ مَرَّةً
 أَيْ زَمِنًا وَسِعَ هَذَا الْفِعْلُ
 الْخَمْسَ خَمْسًا مِنْ مَرَارِ مَهْمَا
 فِي مَدَّةِ خَمْسَةِ عَشْرِ يَوْمًا
 ثُمَّ مِنَ السَّادِسِ عَشْرِ صَلَاتٍ
 وَقَدَرَهَا وَوَقَّهَهَا أَنْ حِفْظَتْ
 قَلَّتْ حِفْظُ الْقَدْرِ لَا الْوَقْتِ كَمَا
 نَبَّيْنَا فِي عَشْرِينَ فِي الشَّهْرِ أَوَّلِ
 وَخَمْسَةَ ثَابِتَةً وَتَابِعَهُ
 تَحْمِيلُ الْحَيْضِ وَالْإِنْقِطَاعَا
 وَتَبَعْتَسِلَ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ ثُمَّ مَا
 يَفْرُضُ أَنْ أَوَّلَ الْحَيْضِ نَزَلَ
 وَتَارَةً آخِرُهُ هَذَا آخِرُهُ
 حَيْضٌ يَقِينًا وَالَّذِي يَدْخُلُ فِي

وَبَيْنَ ذَيْنِ اثْنَيْنِ كَيْفَ وَقَعَا
 وَأَنْزَلَ وَفِي مَتَابِعِ الصِّيَامِ
 ثَالِثَةٌ مِنْ هَذِهِ الْمَرَّاتِ
 هَذَا إِلَى سَبْعَةِ أَيَّامٍ جَلِي
 وَقَدَرَصُومٌ مَسَابِعٍ وَلَا
 أَمَّا الشَّهْرَيْنِ ذَوِي مَتَابِعُهُ
 وَفِي قِضَا الْحَيْضِ لِلأَوَّلَى غَسَلَتْ
 ثَلَاثِينَ فِي خَمْسَةِ عَشْرِ تَبْرَأُ
 مُتَسِعٍ لِكُلِّ مَا قَدْ فَعِلَا
 ثَالِثَةٌ وَتِلْكَ بَعْدَ النَّظَرِ
 وَفِي قِضَا الْعَشْرِ فَلْتَصِلْ
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تُصَلِّيَنَّهَا
 وَحَكْمُ طَهْرِهَا كَمَا قَدْ أَوْمَأَ
 الْمَرَّتَيْنِ بَعْدَ تِلْكَ الْمُهَلَّةِ
 فَلَا حَيْطَا طَحِيثٌ شَكَّتْ لَحْفَتْ
 لَوْ ذَكَرْتَ نِصْفَ ثَلَاثِينَ دِمَا
 فِي الْخَمْسَةِ الْأَوَّلَى الْأَذَى حَسِبْتَ كَلَّ
 حَيْضٌ عَلَى الْيَقِينِ ثُمَّ الرَّابِعَةُ
 فَلْيَدْعُ الرُّوحَ بِهَا الْجَمَاعَا
 يَبْقَى مِنَ الشَّهْرِ فَطَهَّرْ عَلِيمَا
 مَطَابِقَا أَوَّلَ مَا فِيهِ يُضَلُّ
 فَدَاخِلٌ عَلَى كِلَا مَا قَدْ رَهَ
 ذَا دُونَ هَذَا فَبَشْكُوكِ صِفِ

فيهما مع زوجها كما كانا
 وظاهر في النفل والفراسخ
 ولتتبع من أن تنس الذكرا
 وخارج الصلاة من أن تقرا
 أو علت شيئا يفيد عنه
 شيئا فليقبلت حكمه
 فلتغسل لكل فرضي تحملا
 معه انقطاع دون ما لا يحل
 أو علت وقت انقطاعه لذي
 غسل فقط لكل وقت قد علم
 كتاب الصلاة
 أنواعها أربعة فلتتبع
 صلاة فرض العين في أحد
 مسافر وحاضر ومن جمع
 والخوف واشتداد ثم الجمع
 والفرض مع إعادة ومع قضا
 ثم الفرض ثم من تميزنا
 كذلك العذر وهو الغاية
 ثم الذي فرض على الكفاية
 جماعة في الخمس مع صلاة
 ميت وكالتجهيز للأموال
 والرد والسلام والجهاد
 تحصيل علم فوق حاجة يقع
 مسقونا كالعيد والكسوف
 كذلك الاستسقاء الخسوف
 والوتر والنهي عن الزنا
 كذلك صلاة نوبة للتائب
 كذلك التواضع مع التمسك
 بالليل مع تحية المسجد
 وللأذان والوضوء فلتتبع
 والاستخارة وغرد من سفر
 وهكذا صلاة تيسب وما
 بعد الزوال أو نوي أن يجزأ
 ومطلق النفل سوى ما قد سبق
 وإن يفت مؤقت سن القضا
 وتجدد تلاوة وشكر
 كذلك السجود والسهو قصد الجبر

أكدها صلاة عيد تَعْتَبَرُ
 فكسفت شمس الخسوف للقبير
 فذات الاستسقاء ثم الوتر
 فسنة الصبح صلاة الفجر
 فاشترى الرواتب احتضادها
 ثم التراويح اجعلتها بعدها
 ثم الضحى فكل ما تعلقنا
 منها بفعل كالطواف مطلقا
 وكالطواف ركعتا الايام مع
 تحية المسجد متى تفتح
 وبعده قيام ليل معتبر
 فكل نفل مطلق وما انحصر
 وتكره الصلاة من مدايح
 احداثها او بعضها او جامع
 كذا من الغنشان والذي يجد
 جماعة وبالصلاة ينفرد
 ولا يجوز فعلها بلا سبب
 اوقات هي والفساد قوجيه
 عند طلوع الشمس لارتفاعها
 كقدر ربح ومع استوائها
 وعند الاصفار ما لم تغرب
 وبعد فعل الصبح والعصر اذ
 وبابتداء جلسة الخليل لا
 تحية بل سنة كما حثنا
 باب احكام الصلاة
 شر وطها ستر المصلى القادر
 عورته فيها بشي طاهر
 وغيره صلى بلا ستر ولا
 يعيد ما وكونه مستقبلا
 لاشدة الخوف ولا في السفر
 ولا شتبا قبله حيث استر
 ولا يعيد بعد ما صلاه
 الا اذا قارنه اشتبا
 ووقتها اى علمه ولو جفن
 وظهر ثوب ومكان وبدن
 من كل رجب ثم حيث الماعدم
 اوضرة او كان منسيا لزم

وما على كليهما تبينا
 مثال حفظ الوقت دون القدر
 يوم وليل حيضها المستيقن
 كلاهما الى انتصاف الشهر
 وان تكن عادتها مختلفه
 فاشتر كل نوبه توجه
 وغالب النفاس اربعون
 والدم بعد طهر خمسة عشر
 ومستحاضه كرحم مقعد
 تغسل عنه الفرج ثم تعصبه
 في الوقت والتأخير لا اذان
 وان تؤخرها لا ما اعتلق
 او قبل جددته لان تعلم

باب الصلاة

خروجه ظهر لها يقين
 تقول بدء الحيض بدء الشهر
 من اول الشهر وبعد يمكن
 ونصفه الثاني يقين طهر
 لم تنسق او نسيت هذي الصفة
 غسل وانز النفاس محه
 يوما كما اكثره ستونا
 حيض فعاد فيه كل ما ذكر
 وسلس بولا ومديا وودى
 ثم توصات لكل ما كتب
 ونحو ستر ليس بالتواف
 بها او انقطاعه فيها النفق
 قرب الاياب وقضتان يدم

بين الزوال ومزيد الظل
 ثم لعصر وهي الوسطى الى
 ظل كشمليه وظل الاستوا
 ثم لتقرب بمقدار وضو
 وخمس ركعات وتاذنين
 احمر والغاية فقصدا
 واخير حتى الثلث ثم الصبح
 واختر الى اسفاره من يعلم
 قلت الصواب ان بقى ما نقصا

اداء فرض وليعذبلا حث
وان يكون طاهرا من الحدث
وفاقد الماء والتراب الزمان
بغيرها وان يعيدها بما
او بالتراب حيث استنظ القفا
ككونه مسافرا او مريضا
وغيرها كالعقل والاسلام
وترك ما يضر كالكلام
وعله بغيرها وما ندب
اولم يرد تنفلا بما يجب
وليغت عن دم البواغيت وما
في موضع استحبابه بغير ما
وكل ما تذر التبرير
عن مثله كما في قرح يبرز
فصل في ركان الصلاة
ثم الفروض نية فليتميم
واقرن بها تكبيرة التبريم
كذا قيام قادر فيما يرى
فرضا كذا أم القرآن قد قرأ
فسمع آيات اذ لم يدرها
فتم ذكر فليفت بقدرها
وبعد ذلك الركوع واعتدل ثم سجد
وبعد بين السجدين فاقعد
ثم الركوع تطحن فيه
وفي الثلاثة التي تنليه
وفي السجود الموضع للكتفين
والطن من اصابع الرجلين
والركبتين ثم بعض جهته
مع كشف هذا البعض شرطا
ثم التشهد الاخير اوجب
ثم الصلاة بعده على النبي
مع السلام الاول المعروف
كذا الجلوس للثلاث فاعرف
كذلك الترتيب للفروض
كما مضى في غيرها المفروض
فصل

ويجوز الندوب في الصلاة

وَرَكْعَةً لَادُونَهَا مِنْ صَلَّى
وَتَدْبُوا تَعْمَلُهَا أَيِ اسْتَفْلَدَ
وَسُنَّةَ ابْتِرَادُهُ بِالظُّهْرِ
لِطَالِبِ الْجَمْعِ بِمَسْجِدِ أَيْ
وَلِاسْتِبَاهِ وَقِيَّتِ التَّحْرِي
وَلِعَمِّ تَحْرٍ أَوْ تَقْلِيدُ
إِذَا لَا يَجُوزُ لِاجْتِهَادِ لَهَا
وَمَا يَتَّعُ مِنْ قَبْلِ كَالصُّومِ يُعَدُّ
أَحْرُوقَتْ كَالْحُنُوكِ وَالضَّبَا
إِذَا خَلَا مِنْ مَانِعٍ مَا وَسِعَتْ
كَانَ خَلَا مَا وَسِعَ الْفَرْضَيْنِ مِنْ
مِنْ بَعْدِ عَقْدِهِ الْوُضُوءِ الْتَفِي
وَإِنْ خَلَا مِنْ وَقْتٍ غَيْرِ مَا وَسِعَ
تَقْدِيمُهُ يَجِبُ فَفَقَطْ وَلِيَقْضِ
ذُو الْإِرْتِدَادِ وَقَضَى الَّذِي سَكَرَ
بِهَا وَالْعَشِيرِ يَتْرُكُ ضَرْبًا
لَهَا كِلَا أَحْرَامٍ وَالْعَيْتَةِ
وَالْحَرَمِ الْمَكِّيِّ مِنْهُ اسْتِنْبَاهُ
عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَهِيَ الْحِزْبَةُ
مَا بَنِيَتْ وَعَطْنُ وَمَرْبَلَةٌ
مِنْ بَعْدِ فَرِيضِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ
وَالطَّلُوعِ وَاسْتَوَاءِ دَارِهَا
إِلَى ارْتِفَاعِ وَهُوَ بِالْمَقْرَبِ

فِي وَقِيَّتِهَا تَقَعُ آدَاءُ كَلَّا
لَهَا بِأَسَابِ كَمَا الْوَقْتُ دَخَلَ
لِشِدَّةِ الْحَرِّ يَقْطُرُ الْحَرَّ
إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِ خِلَافِ الْجَمْعَةِ
وَلَوْ اسْتَيْقِنَهُ بِالصَّبْرِ
قُلْتُ لِمَا أَطْلَقَهُ تَقْيِيدُ
مَعَ قَوْلِ عَدَلٍ عَنْ عِيَانِ أَعْلَمَا
وَالْحَيْضِ وَالْإِنْعَامِ وَكُفْرَانَ فَقَدْ
يُقَدَّرُ كَبِيرُ فَرِيضٍ وَجِبَا
وَالظُّهْرِ مَعَ مَا قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَ مَعَهُ
وَقْتُ أَحْيَرَةٍ وَإِنْ صَبَى بَيْنَ
بِهَا كَعُذْرٍ جَمْعَةٍ إِذَا اسْتَفَى
أَحْفَ فَرِيضٍ يَطْهَرُ امْتِنَعَ
مَعَ زَمَنِ الْحُنُوكِ دُونَ الْحَيْضِ
غَيْرِهَا وَالطُّفُلُ لِلسَّبْعِ أَمْرٌ
كَالصُّومِ وَآكْرَهُ كُلُّ مَا لَأَسْبَابًا
مِنْ دَاخِلِ لِأَسْوَى ذِي النَّبِيَّةِ
وَبَطَلَتْ لِأَكْمَالِ نَهْيًا
وَالطَّرِيقِ وَالْوَادِي وَمِمَّا الْقَبْرَةِ
وَدَاخِلِ الْحِمَامِ بِالسُّلْخِ لَهُ
أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَحَتَّى تَأْفَلَ
لَا يَوْمَ جَمْعَةٍ وَبِأَصْفَارِهَا
كَالزَّمْعِ وَالزَّوَالِ وَالغُرُوبِ

في قسم الأجزاء والهيئات
أعضائها ما بالسجود يجيب
حيث انتفت وفي ثمان بحمر
قاول الشهدين فاحسب
ثم الصلاة بعده على النبي
كذا قوت ضيقه ووتيره
في صوميه بعد تصاف شهره
ثم الصلاة بعده على النبي
وأهله أهل التقى والرتب
كذلك في الشهد الأخير
سنت على آل النبي البشير
وكل بعض فاعتبر تحمله
من الجلوس والقيام مثله

فصل

هياتها وهي التي لا تُسند
بتركها ولا لذلك تسند
رفع المصلي أوايديه
مكشوفتين حد ومكبيه
مبتلا للقلوب الأصابع
مفترجات يحرماً ورايعها
وفي ارتفاع منحق يتعجب
وفي القيام من تشهد يندب
وباليدين تحت صدره ترك
وكف يمينه على اليسرى جعل
ولفظ الأنتاج والتسويد
واللفظ بالتأمين مع جهده
في وقت جهرم سورة فترا
والجهر والسرار حيث اعتدا
والنطق بالتكبير كلما انتقل
لخفض والرفع لا إذا اعتدك
بل يات بالسمع عندما شرع
في الرفع والتحميد بعد ما الرفع
كذلك التسبيح كلما ركع
وكل كف فوق ركبة وضع
والركبتين فاليدين إذ سجد
عجبة فالان في الوضع اعتد
ثم اليدين حد ومكبيه

فصل في الأذان

يُسْرُ فِي آدَاءِ فَرِيضِ الرَّجُلِ
فِي جَمْعِ تَقْدِيمٍ وَلَا آخِرٍ فِي
أَذَانٍ مَتْنِيٍّ مَعَ تَرْتِيبٍ وَلَا
يَرْفَعُ صَوْتٍ حَيْثُ مَا لَمْ يَقُمْ
مَتْرُ شَرْطًا عَذِبٌ صَوْتٌ جَهْرٌ
مَرَّتِلًا رَجَعٌ بِالتَّشْوِيبِ
وَنُصْفُهُ صَيْفًا وَبَعْدُ ثَانِي
عَلَى صِمَاخِي أذِنَهُ اسْتِقْبَالًا
وَفِي الْفَلَاحِ الْإِتِّفَاتِ سِرَّةً
وَأَنْ يَجِبَ سَامِعٌ وَلَوْ تَلَا
وَتَقْضَى الْإِمَامَةَ الْأَنَاتِ
مِمَّا لِلْفَرِيضِ قُلْتُ قَدَعْنَا
وَهِيَ فَرَادَى أَدْرَجَتْ وَيَنْدُبُ
أَنْ يَسْمَعَ لَهُمْ جَمِيعًا زَمْنٌ
أَيُّ فِي نَوَاحِي سَجْدٍ يَحْتَمِلُ
وَأَنْ تَسَا وَوَأَيُّ أَدَانِهِمْ مَعًا
وَوَقْتُهَا يَنْظُرُ الْإِمَامُ لَا
جَمَاعَةً نَادَى الصَّلَاةَ جَامِعَةً
وَالكُرَّةَ فِي دِينَ لِشَخْصٍ يَجِبُ

فصل في الاستقبال

مُسْتَرَطٌ لِصَلَاةِ الصَّلَاةِ مِنْ
تَوَجُّهِ الكَعْبَةِ أَوْ عَرَصَتِهَا
فَرِيضٌ وَمَنْ نَافِلَةٌ إِذَا آمَنَ
بِحَارِجٍ عَنْ جَوْفِهَا وَسَمِيَّتِهَا

مع بعد مرفقيه عن حنفيه
 لكن بعد المرفقين المعتبر
 عن جانبيه خصوصه بالذكر
 وضه اصابع اليدين
 موجه كذا في الرجلين
 كذلك التسيح كما سجد
 وليدع بين السجدين اذ قعد
 وجلسه خفيفة متى ما
 اراد بعد ركعة قيا ما
 والا فتراش كل جلسة نذب
 الا الاخير فالترك استحب
 ينصبه اليمنى واليسار الورك
 بالارض ثم فرش اليسر ترك
 واخرجت من جانب اليمن
 وظهرها للارض مع تمكين
 والا فتراش نضبه بمنه
 مفترشا من تحته يسراه
 والافضل اقتراش ما موم سبق
 وقاصد سجود سهو وقد يحق
 فان يتم فليعتد يديه
 وجالساها على خذيه
 كل بقرب ركعة وقد نشر
 اصابع اليسرى بضم معتبر
 ويبيض اليمنى سوى السجده
 فليبقها مبسوطة مسجده
 يرفها مع قول الا الله
 تحنيه له قدها عيناه
 ومن عذاب النار يسجود
 اذا انقضى التشهد الاخير
 وبعد الاولى من سلام سلم
 ثانية مع التفات فيها
 فصل في السواك
 وللصلاة بندب السواك
 قبيها والافضل الارك
 وكل شئ خشن مزيل
 فليجز لا اصبعه الموصول
 ويكره السواك بالزوال

مِنْ جِزْمِهَا قَدْ رَزَّاعٍ نَاقِصٍ
 يَقُولُ عَدْلٌ ثُمَّ لَا لِأَعْمَى
 لَا فِي مَحَارِبٍ شَفِيعِ الْعَرْضِ
 وَلَا بِمَحْدَابِ مُسَلِّمَاتِ
 عَدْلًا عَلِيمًا بِالذَّلِيلِ ذَاهِدِي
 وَكَيْفَ كَانَ لِسَوَاهِ وَقَضَى
 عَيْنُهُ فِي الْقُرْبِ أَوْ فِي الْبَعْدِ
 فِي نَحْوِ فَلَكَ بَدَلٌ فِي النَّفْلِ
 وَلَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ مِنْ مَشَى
 وَيَا خِرَافٍ لَا إِلَيْهَا نَاسِيَا
 سَهْوًا عَلَى الْأَصْحَانِ قُلْ الْأَمْدُ
 أَوْ يَعِدُ أَوْ يُعَدُّ وَلَمَّا يَعْدِرِ
 لَا عِنْدَ مَا يَكْتُمُ أَوْ أَوْطَا الْفَرْسُ
 وَلَا جَنَازَةٌ وَذِي تَسِيرِ
 وَإِنْ يُصَلِّي بَعْدَ مَا فِيهَا اجْتَهَدَ
 وَلَوْ يَسَارًا كَانَ أَوْ يَمِينًا
 يُعَدُّ وَالْاجْتِهَادُ إِنْ تَغَيَّرَا
 مِنَ الَّذِي قَلَّدَ فَالتَّحَوُّكُ

بِكَلْبِهِ إِنْ قَرَبَتْ وَشَاخِصٍ
 ثَلَاثًا لغيرِهِ يَقِينًا ثَمًّا
 بِالْاجْتِهَادِ أَى لِكُلِّ فَرِيضٍ
 جِهَةً أَوْ يَسْرَةً أَوْ يَمِينًا
 فِي جِهَةٍ ثُمَّ يَأْتِي بِكَ لَدَا
 لِلتَّغْيِيرِ عَنْ تَعَلُّمٍ قَدْ فُرِضَا
 وَصَوَّبَ جِلَّ سَقَرٍ لِقَصْدِ
 مَا يَشِي وَرَأَى حَلَا الْمَصَلِي
 لَا فِي تَحْرِيمٍ بَلَّ أَنْ شَوْشَا
 وَلَا زَمْرًا تَمَامُ ذَيْنَ مَا شِيَا
 أَوْ حَطَا أَوْ لِحَا جِهَاتِ سَجْدِ
 وَإِنْ يَطُلُ أَوْ مَكْرَاهٍ يَسْتَدِيرِ
 تَبْطُلُ صَلَاتُهُ كَوَاطِي الْجَسْرِ
 وَلَا يَصَلِّي الْفَرِيضَ وَالْمَنْدُورِ
 لَكِنْ لِشُكْرِ وَتِلَاوَةِ سَجْدِ
 ثُمَّ يَتَّقِنُ الْحَطَا مَعِينَا
 أَوْ يُخَيِّرُ الْمُقَلِّدَ الْحَطَا دَرَا
 أَوْ بِالْحَطَا أَخْبَرَهُ مِنْ أَفْضَلِ

فصل في صفة الصلاة

يَقْلِبُهُ فِي مُطْلَقٍ مِنْ نَفْلِهَا
 وَجُمُعَةٍ وَوَجْرِهِ وَالصُّجُجَا
 بِنِيَّةٍ فَرِيضِ الْوَقْتِ فِي الْعَيْنِ
 مَنْ خَالَفَ الْأَدَاءَ وَالْقَضَاءَ

رُكْنَ الصَّلَاةِ بِنِيَّةٍ لِفِعْلِهَا
 وَدَامَعَ التَّعْيِينَ مِثْلَ الْأَصْحَى
 وَسُنَّةِ الْعَصْرِ وَلَمْ تُعَيَّنِ
 بِالْفَرِيضِ فِي الْفَرِيضِ وَمَا سَاءَ

ويستحب مع تغير الفم
وبعد نوم ولازم فاعلم
ثم السواك فيه تطهير الفم
والهضم والغذاء وقطع البلغم
مبعض الاسنان مع شد اللثة
مطبب للثنية المستحبه
مع كونه مفتح للسان
مقويا لظننه الانسان
مضميا لخلقه مقويا
ايصاره لظهره مستويا
مضعفا للاجرو الثواب
ومرضيا للواحد الثواب
مذكرا بالنطق للشهادة
مؤخر للشيب فوق العاده
ولا زمن ذلك الشباب
وذلك فيه للبعد الرهاب

فصل

وما استحبوا المصلي فعله
فالترك دون المذموم وعله
كجعله يديه في كيبه
حيث استحب رفعه يديه
وكونه بلا احتياج التفت
وهكذا الشارة ان اقامت
والجهر في سريه كعكسه
وجهر مقتد قر النفسه
وان بعد مسرعا واخصر
او غص العين ان يحفظ ضرر
كذ الصاق البطن بالفتحين
والرفيق منه بالجنين
والفر مثل نقره الغراب
وجلسه الاقفاء كالكلاب
كذا افتراض السبع المشهور
كذلك الابطان كالبعير
باب ما يفيد الصلاة
وتسد الصلاة فور بالحدث
ولو بلا قصد ورجس ان مكث

لَا الرَّكْعَاتِ قَارَنَتْ تَكْمِيْرَةً
وَلَوْ يَذْكُرُ لَا يَطْوُلُ فَصْلُهُ
كَأَحْمَدٍ أَوْ كِبَعْضِهَا وَالْمُورِدِ
وَلَا السَّلَامَ وَلَقَبْرًا تَرْجَمًا
تَرْجَمَ لِقَبْرِ الصَّلَاةِ لِلنَّبِيِّ
وَحَيْثُ لَا ضَيْقَ فَتَأْخِذُ طَلِبَ
ثُمَّ وَلَوْ كَالرَّايِغِ انْحَنَى ذَا
بِجَهَّةٍ وَرَاءَ رُكْبَتَيْهِ وَمَنْ
يَرْفَعُ يَدَيْ رَاكِعٍ ثُمَّ عَلَى
ثُمَّ لِيُظْهِرَ وَيُجْرِجَ أَوْ مَا
إِلَى الرَّكْعَةِ وَالسُّجُودِ أَنْزَلَ
فِي مَرَقَدٍ مَتَّ يَاجْفَانِ
وَعَاجِزٍ يَقْدِرُ أَوْ مِنْ قَدْرًا
مَعَ الْهُيُوتِ لَا الْهُيُوزِ وَإِنْ
قَامَ وَبِالْقُدْرَةِ نَفَلَ صِلْبًا
وَأَحْمَدٌ لَا فِي رُكْعَةٍ الَّذِي سُبُو
فَالضَّادُ لَا تَبْدُلُ ظَاءً وَالْوَلَا
أَوْ قَصْدَ الْفَطْعِ وَذَكَرَ قَدْ فَقَدَ
لَا كَسْجُودِهِ وَتَأْمِينِ وَلَا
لِمَا تَلَا أَمَامَهُ وَالْفَتْحِ
ثُمَّ وَلَا سَبْعَ آيٍ يُقْرَأُ
وَالْكُلُّ غَيْرُ تَأْقِصٍ عَنِ أَحْرَفِ
فَإِنْ يَعْلَمُهَا تَحِبُّ عَلَيْهِ لَا

كَلًّا وَلَوْ مَعْرِفًا تَشْكِرَةً
أَوْ وَقْفَةً تَقِلُّ بِالتَّرْتِيبِ لَهُ
بِدَلِّ بَعْضُ أَحْمَدَ لَا الشَّهَادَةَ
فَذَلِكَ رُكْنٌ كَتَشَهُدٍ كَمَا
وَإِنْ يُطِيقُ تَعَلُّمًا فَلْيَحْبِبِ
مِنْهُ وَفِي الْفَرِيضِ الْيَوْمَ مُتَّصِبِ
ثُمَّ لِيَقْعُدَ وَلِيَرْكَعُ حَادِي
يَحْتَفِ فِي الرَّكْعَةِ قَبْلَ مَا أَطْمَأَنَّ
جَبَّ يَسْأَلُ التَّيْمِينَ فُضْلًا
بِهِ يَدَاوِي وَيَرَأْسِ أَوْ مَا
مَا دَامَ مُمْكِنًا كَفَى الرَّايِغِ لَا
ثُمَّ جَرَى فِي الْقَلْبِ بِالْأَرْكَانِ
يَعْجُزُ بِالْمَقْدُورِيَّاتِ وَقَرَأَ
يَرْكَعُ أَوْ يَفْتَتِ لَا لِيَسْجُدَ
قَاعِدًا أَوْ مُضْطَجِعًا لِأَمُومِيًّا
بِاسْمِ وَالْحُرُوفِ وَالشَّدِّ يُطَوَّقُ
فِي الشُّكُوتِ لِيُعَدَّ أَنْ طَوَّلَا
خُصُوصُهُ بِهَا كَمَا طَسَّ حَمْدُ
إِنْ اسْتَعَاذَ بِهِ أَوْ سَأَلَا
لَهُ وَلَا إِنْ يَنْسُ فِي الْأَصْحِ
ثُمَّ مَعَ التَّفْرِيقِ ثُمَّ ذَكَرَا
لِلْحَمْدِ ثُمَّ قَدَّرَهَا فَلْيَقِفْ
إِنْ كَانَ بَعْدَ مَا أَمَّ الْبَدَلَا

فَلَا يُعِيدُ وَالرُّكُوعُ عِنْدَنَا
 وَالْإِعْتِدَالُ عَوْدُهُ إِلَى مَا
 وَسَقُوطُهُ وَلَمْ يَكُنْ قَصْدًا
 وَأَنَّهُ يُسَبِّحُ مَرَّتَيْنِ مَعَ
 الْأَعْلَى مَجْمُوعًا لِلْمُرْتَجِسِ
 إِنْ يَتَعَدَّرُ لَمْ يَجِبْ وَضَعُ عَلَى
 كَدِّ الطَّائِنِينَ لِلْمَصَلِيِّ
 وَهَذَا الشَّهْدُ الْأَخِيرُ
 كَذَا الْقَعُودُ وَصَلَاتُهُ عَلَى
 وَهَذَا السَّلَامُ أَوْ سَلَامٌ
 آخَرُهَا التَّرْتِيبُ مِثْلُ مَا شَرَّحَ
 وَإِنْ يَشُكُّ تَرَكَ رُكْنَ أَوْ ذَكَرَ
 وَلَوْ آتَى بِهِ بِقَصْدِ النِّفْلِ
 فَرَعَ لَتَرَكَ سَجْدَةً مِنْ أَرْبَعٍ
 وَثَلَاثٍ وَسَجْدَتَيْنِ
 لَتَرَكَ أَرْبَعًا وَهَذِي الْعِدَّةُ
 مَحْسَبٌ أَوْسَبُ ثَلَاثًا يَأْتِي
 صَلَّى ثَلَاثًا بَعْدَ سَجْدَةٍ وَسُنَّ
 تَحَرُّمًا وَرَأْيًا وَمَعْتَدًا
 أَسْفَلَ صَدْرًا وَهُوَ رَأْيٌ مَوْضِعًا
 وَالِاسْتِعَاذُ كُلُّ رُكْعَةٍ يُسْرَرُ
 وَسُورَةٌ فِي الْأَوَّلَيْنِ لِأَمِينٍ
 كَالأَوَّلَيْنِ مِنْ عَشَائِنِ وَفِي

يُنِيلُ يَدَيْهِ رُكْعَتِيهِ بِإِحْتِ
 مِنْ قَبْلِهِ قَعُودًا أَوْ قِيَامًا
 عَادَ إِلَى اعْتِدَالِهِ ثُمَّ سَجَدَ
 شَيْءٌ مِنَ الْجَهَةِ مَكشُوفًا يَضَعُ
 بِحَرَكَاتٍ مِنْهُ بِالتَّكْسِيرِ
 نَحْوُ وَسَادٍ وَقَعُودٍ فَصَلَا
 يَفْقِدُ مَا يَصْرِفُهُ فِي الْكُلِّ
 تَرَكَهُ لِأَنَّهُ مَشْهُورٌ
 مَحْفُوفٌ فِي آخِرِ لَا أَوْلَا
 عَلَيْكُمْ وَالنَّصُّ فِيهِ اللَّامُ
 وَإِنْ سَهَا فَعَبْرٌ مَنْظُومٌ طَرَحَ
 آتَى بِهِ وَنَابَ مِثْلُ أَنْ صَدَرَ
 وَلَا يُؤَبِّئُ عَنْهُ غَيْرَ الْمِثْلِ
 يَأْتِي بِرُكْعَةٍ بِجَهْلِ الْمَوْضِعِ
 مِنْ أَرْبَعٍ يَأْتِي بِرُكْعَتَيْنِ
 بِرُكْعَتَيْنِ تَتَوَانِ سَجْدَةٌ
 لِلسَّبْعِ وَالْأَرْبَعِ وَالْجَلْسَاتِ
 رَفَعُ وَالْإِبْهَامُ حَدَّ الشَّيْءِ الْأَذْنَ
 وَكُوعٌ يُسْرَرُ تَحْتِ يَمَانِهِ جَوْلًا
 سُجُودِهِ وَقَوْلُ وَجْهَتِ الدُّعَا
 وَيَأْمِينُ مَعَ إِمَامِهِ جَهْرًا
 يَأْتِمُ إِنْ يَسْمَعُ وَفِي الصُّبْحِ عَنِ
 غَيْرِ سِوَى الْجَمْعَةِ فَلْيَمْرَأُ خَفِ

وبالكلام عامدا إذا ظهر
 حرفان أو حرف مفيد مع بشر
 ويسد الحرفان من ضمكا
 كذلك مع تنخف ومع بكا
 والفعل ان والاه حيث يكثر
 ولو سمي وكل ما يفهم
 واكله كرهاو فعلة فقط
 ان غشت كرتية بها سقط
 والشك في نيتها ان اقترن
 يفعل ركن او يطل مع الزمن
 ونية الخروج منها جازما
 وكونه على الخروج عازما
 او صار اذا تردد او علقا
 خروجه منها بشئ مطلقا
 وصرف فرض مطلقا بنيته
 الى سواء وانكشف عودته
 لان اعاد سترها في الحاك
 وردة وترك الاستقبال
 وان يرى من خلفه القدم
 او كان وقت مسح خذاستم
 وترك ركن عامدا ونقله
 ان كان فعليا وتكريرا له
 او كان في انشائها قد اقدم
 بغيره ولم يصح الاقتدا
 كقدوة الرجال في خلالها
 بامرأة ولو جهل حالها
 وان يرى ثوبا بعيدا ظاهريا
 وكان في تلك الصلاة عاريا
 وعق من صلت بكشف راسها
 والعق في تلك الصلاة نفسها
 باب الاذات
 يس للكتابة الاذ ان مع
 لاقامة حق لياتي يتسع
 ونحو عيد من صلاة واقعه
 جماعة توري الصلاة جامعة
 ولا ينادى في سوي المذكور
 كطابق النفل وكالمندور

وشرطه ان من ياتي به
 يثمه والمهرع ترتبيه
 والوقت الا في اذان الصبح
 فان تصاف الليل وقت الربح
 وشرط من ياتي بكل منهما
 تمييزه وان يكون مسلما
 من الذكور والنساء اذ اهن
 حرمته والاقامة انديها الهن
 ويكره الاذان للذي قيد
 وضوءه وفي جنازة اشد
 كراهه وان يغم فاغلط
 ويكره التطيظ والتلفظ
 بغيره كذا الجالوس ان قدس
 على القيام والتغني ان صدر
 وبارتداد او جوف قد حصل
 والسكرو الاغماء كل قد بطل
 كذا سكوت او كلام طول
 كذا ابتراك كلمة قد ابطلا
 وسن في الامر بان يستقبل
 بحولا لوجهه اذ حتى عملا
 في المرة الاولى الى يمينه
 والمرة الاخرى الى يساره
 وجعله سابقا يمينه
 ياطن اذ يثه في اذنيه
 وكونه مرجعا مرتلا
 متواليا في الصبح مع صر علا
 فان تكن فوايت ففي الولا
 لتعلمها يكتي الاذان الاول
 لكن يقيم قبل كل مطلقا
 كما ضر وفانت تلا حقا
 والكلمات في الاذان تنعج
 وبعد هاشتر من يبرع
 وفي الاقامة اعتبار احدى عشر
 تاتي فرادى وهو مشي يعتبر
 باب مواقيت الصلاة

الظهر وقته من الزوال
 الى استواء الاشياء والظلال

قضاؤه اذ اذاه قلت الاكثر
 ولا يتقال لا اعتد الى جهرا
 وعنفه وكفه مستعليه
 حال ركوعه وسجوده رجلا
 والوتر نصف رمضان الثاني
 ويجهرا الامام لكن في الدعاء
 بقنت باسرار ومن لئازله
 ووضع القدم والركبة ثم
 بالكشف ثم جبهة وانفه
 وجلسه استراحة ثم اليد
 اول والقعود فيه واذن
 وفي الصوت وعلى آل النبي
 ويزيادة المباركات
 مع اقتراشه الجالوس كله
 لا للذي لا حل سهو يسجد
 بالنشر والتفرج المقصد
 يجعل قرب الركبة اليمين
 وعنده الا الله للمسيحة
 ومرتين بالسلام ياتي
 ونية الحصار بالتسليم
 ونية الخروج والذكر كما
 قلت وان يحضر قلبه وان
 او موضع آخر والتدبير

في فائت وقت القضاء اعتبروا
 كبر بالمد ومد الظهر
 ركبته منصوبة والتوبة
 ويقت الصبح اذ اما اعتدلا
 قلت وفيه ترفع اليدين
 امن مأموم وان لم يسمع
 لانزلت في الفرض بقنت جازله
 يدا هذا المنكب نشر ويضم
 في كل سجدة وسوا كشفه
 كالحج للقيام والشهد
 صلاته على محمد تسن
 في آخر ورب قول موجب
 الصلوات الطيبات ياتي
 موركا تاني تشهد له
 وكرة الإقعا وتوضع اليد
 قريب ركبة وفي التشهد
 كما قد الثلاث واليمين
 رفع ولا تحريك فيما صححه
 برحمة الله والالتفات
 ونية الرد من الماء مؤبر
 روه والعاجر عنه ترجما
 يذهب للنفر الى حيث سكن
 لكل ما يقروه أو يذكر

زيادة عن ظل الإستواء وقد
 عدوه وقتا للجواز فليعد
 وللفضيلة اعتبار أوله
 بقدرها ولاختيار فضله
 ثم اعتبار من بعد وقت الظهر
 الى غروب الشمس وقت العصر
 وفي اختيار كون ظل الشيء
 مثله طولاً غير ظل الغيب
 وبالغروب المغرب الآن استحق
 الى مغيب كل حرة الشفق
 ووقتها المختار قبل فعلها

ثانية وجاز ان يشتملا
 شاء وان اطال ثم سما
 لم يدبر ما فروضها من السنن
 يكون قاصدا بمرض نفلا
 لم يحتسب به نعم لو اغفلا
 من جملة في الابتدا يكفيه

وطول ما يقرأ في الأول على
 اذ سلم الإمام بالدعاء ما
 وفي فتاوى حجة الإسلام من
 صحت صلاته بشرط أن لا
 فإن بمرض قصد التنفلا
 تفصيلها كان الذي يبويه

فصل في شروط الصلاة

ومن مغيب الشفق المذكور
 وقت المشاهدة الأخير
 ووقته المختار ثلث ليليه
 وفي الجواز لا انتهاء كبله
 فالصبح بالغيب الأخير الصادق
 الى طوع الشمس بالشارف
 ووقته المختار بالأسفار
 وهو انتار الضوا بالقطار
 ومن يصير من بعد كفر مسلماً
 في الصلاة بعد ذلك الزمان
 وبعد حيض او نفاس او صبا
 وبعد اغما او جنون ذهبا
 ان أدركها من وقتها قدر أربع
 تكبيرة وامتد فقد ماتع
 قدر الصلاة وليجب ما قبلها
 من كل فرض صح جمعة لها
 باب الامامة
 الى ثمان فتموا الامامة
 من لا تصح منهم امامة
 هم كافر ومقتد عنهم
 بكونه مأموماً وشككنا
 وفاقده التميز والامو من
 يجعل معنى كلمة بها نحن
 وكان في أم القران حيثما
 احسن كل منهما التعلما

بطلاها ولو يسبق بالحدث
 ودمل والقلم لم ينشر عرف
 وبتره ولو يحضر جلده
 ولا ويسم من ذباب واقع
 لاقاه في محموله والبدن
 تجمر وطائر للمنفذ
 نجاسة غير الذي قد عفيها
 اذ رأس جبل تحت رجل جعله
 نجس او خاف ظاهر الضرر
 من سررة لركبة والحرة
 لا يصف اللون ولو كدره ما
 وضوءه ولم يجب من سفيل
 كالطين اذ لا توب قديم قبله
 به الا ولى الناس قديم المسرة
 ونجس دون الجبر عدم
 للتعطس حرفين وحرف مفهم

ويطلت ولو يجهل بالحدث
 لا يقليل دم برغوث وبق
 وفرجه وحجوه وفصديه
 ولول خفاش وطين شارع
 ولا محاذي الصدر ان لم يكن
 وما يلقى ذاودا تحمل ذى
 والبيض مع دم وجبل لقيها
 لا الحمل يلقى ما لقي كلبا ولا
 وان بلا تعد العظم جبر
 او مات لم يترع ودون ستره
 في غير وجهها وكفيها بما
 ويده بغير مس مبطل
 وواجب خارجها وان خلا
 فديرا وستره قدامه
 وبعدها الخنثى هو المقدم
 وبكلام الناس كالشرح

ومن يصح منهم اذ تجهل
احوالهم وعند علم تبطل
فهم محدث وذو غماسة حتى
ادراكها ولم يكن عنها غنى
واللاحن المذكور عند مطلقا
مع عليه الصواب او قد سبقا
لسانه للحنه ولم يعيد
ما كان من ام القران قد فقد
او كان ممن احسن التعانيا
مع عليه يكونه محرما
وقد اتي في سورة سواها
بالحن عند اعند ما تلاها
ومن يؤم دونه فيقبل
لا غير ذلك وهو حتى يشكر
ومن يؤم مثله فقط ولا
يؤم اصلا من علمه قد علا
هم مرة كذلك اتمى ومن
للحرف في ام القران قد نحن
لمنابه احوال معنى بينهم
ومنها لا يمكن التعلد
ومن يصح منهم الامامة
لا في صلاة الجمعة المقامة
وحيث فيها الاربعون تموا
بماعداهم مع ان يؤموا
العبد والصبي والمسافر
كذلك البعض وهو ظاهر
ومحدث وكل ذي رجب حتى
وحال كل منهم لم يعرف
ومن نفع منه لكن تكره
ليستقوه ولو لبدعة له
او كان كالفاء والحاء
ان لم يحمل شيئا من المعاني
ومن بها يخالف الاولى فقط
كان الزنا والنتى والمقط
والقن والمبعض المذكور
ويستوى الاعم مع البصير
ثامنها وهو الامام المرتضى

اومده ولو بكرة وبكا
او بالتحكم الذي تيسرت
غلبه وشيخنا بحثا حمل
لا في قليل سبق اللسان
او جهل الحرمة للكلام
وبقراءة وذكر قصدا
وقعلة فاحشة كان يثب
ووسط يكثر حتى سهو
لا بكثير خف في الصحيح
او حكمة ودفع من مردب
علامة شاخصة ثم بسط
يحرر اذ ذلك مرور الا
لناك سمح فردا ذكر
او زاد عمدا ركنها الفعلي لا
وقطعه للنفل نحو الراجح
وجاهل تحريمه عليه
وصار ادنى لقيامه وقد
وطول الاعتدال والعود
ومبعضي الركن اى قوليه
وطوله او قطعها بيويه
او علق القطع بشئ خالفا
لا ينافي لم يقصر فيه
كصيق من بادرت استارا

والنسخ والايين اواذ صحكا
قراءة يدونه وباطرت
هذا على لم الكتاب والبدل
اليه اوسها به الانسان
فيها قريب الهدى الاسلام
تقيم غيرهما محردا
او مثل ضرب الراحين للعب
مثل موالاة ثلاث خطو
كاصح حرك التسديح
حيث على ثلاث اذع بصية
قدامه مصلى او يحط خط
واحد فرجة بصفت اعلى
وصفت وبالذي يقطر
ان زاد فعدة ولم يطولا
الى تشهد خلا المتابع
كالتسبو او يعود اليه
قام وليس ناسيا بل اعتمد
الفاصل السجود عن سجود
وغيره في شكه في النيه
ويتردد المصلي فيه
فيها المصلي صائما وعاكفا
وكان دقعه على البديري
ويمنافى الفرض نفلا صارا

حَيْثُ لَهُ عَذْرٌ كَانَ لَهُ يَقْرَأُ مِنْ بَعْدِ أَنْ خَفَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ

فصل في السجّات

فِيهِ تَسْلِيمٌ يُسْنُّ أَنْ سَجَدَ
 يُسَجِدُ إِنْ أَرَادَ تَسْمِيئًا
 أَوْ الْقُعُودِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ
 أَوْ الْقُنُوتِ وَيَشْكُ فُضْلًا
 وَسَهْوً مَا يُجْلِ عَمْدَهُ وَلَا
 إِنْ كَانَ قَوْلِيًّا وَإِنْ تَكَرَّرَ
 لَا الزُّكْنَ مِنْ بَعْدِ التَّلَامُّ وَالسُّدُ
 وَإِنْ جَلَى الشُّكُّ فِي الْمَذْكُورِ
 وَالَّذِي اسْتَمَّ لِسَهْوٍ الْمُقْتَدَى
 أَوْ تَرَكَ الْإِمَامَ لِأَن يَسْفِي
 لِأَن يَأْتِيَ أَحَادِثَ مِنْ يَدِ اقْتَدَى
 يَجِبُ سَجُودٌ مَعَهُ إِنْ كَانَ
 وَإِنْ يَسْلَمُ عَامِدًا مَعَ ذِكْرِ مَا
 فَلَا يَتَابَعُ قُلْتُ ذَا فِي الشَّرْحِ قَدْ
 ثُمَّ تَمَيُّدًا أَمَّ الْقَصْرًا
 أَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَاجْلَى كَخَالِفِ
 وَسُنَّ سَجْدَةً مَعَ الْإِحْرَامِ
 فِي الْحَالِ لِلْفَارِي وَمِنْ مَعْقُودِ
 قَارِبًا وَسُنَّ تَكْبِيرًا فِي
 فِي الْعَشْرِ وَالْأَرْبَعِ مِنْ آيَاتِ
 بِأَلَا تَحْرَمُ وَلَا تَسْلِيمِ

ثَلَاثِينَ وَالذِّكْرُ عَنْ قُرْبِ الْأَمَدِ
 بِتَرْكِهِ الشَّهَدَ الْمُقَدَّمَا
 لِلصُّطْفَى وَالْأَلِ فِي ثَانِيهِ
 لِوَأَحَدٍ مِنْ هَذِهِ لَا جَمَلًا
 يُبْطِلُ سَهْوُهُ وَرُكْنَ نَقْلًا
 وَمَا يُشْكُ كَالَّذِي مَاصِدَرًا
 وَقَبْلَهُ يَأْتِي بِهِ ثُمَّ سَجَدَ
 يَفْعَلُ زَائِدٌ عَلَى تَقْدِيرِ
 بِهِ وَأَصْلُهُ وَلَوْ قَبْلَ اقْتِيَا
 حَالِ اقْتِيَا وَلَوْ لِيذَى التَّخْلَفِ
 فِي ذِي وَذِي فَإِنْ بَعْدَ وَسَجَدَ
 سَلَّمَ مَعَهُ الْمُقْتَدَى نِسْبَانَا
 سَهَابِهِ الْإِمَامُ أَوْ مَا سَلَّمَ
 جَاءَ مُعْتَدِرًا وَهَذَا الْمُعْتَمَدُ
 وَجَمْعُهُ بِشَرْطِ عَذْرِ ظُهُرًا
 جَارٍ عَلَى تَرْتِيبِ سَائِرِ سَالِفِ
 وَالشَّرْطُ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
 قُلْتُ وَسَامِعٌ وَأَكْدَانُ سَجَدَ
 هُوَ يَهُ وَرَفَعُ كُلَّ كَفٍ
 فِي السُّجُودِ ثَلَاثِينَ وَفِي الصَّلَاةِ
 وَلَا يَرْفَعُ لِسْوَى الْمَأْمُومِ

لَهَا ذَوَّامًا خَلَا عَامَضِي
 وَحَيْثُ كَانَ بَيْنَهُمْ نِسْرَاعُ
 مَعَ اسْتَوَاهِ الْكُلِّ فَلَا قِرَاعُ
 وَحَيْثُمَا تَفَاضَلُوا الْإِقْتِرَاعُ
 بَلْ أَفْقَهُ فَأَقْرَأَ فَأَوْرَعُ
 فَأَقْدَمُ الْجَمْعُ هِجْرَةٌ فَبِنَ
 يَكُونُ فِي اسْلَامِهِمْ أَسْنُ
 فَأَشْرَفُ الْجَمْعُ فِي الْأَنْسَابِ
 فَخَيْرُهُمْ فِي الذِّكْرِ فَالْأَثْوَابِ
 فَصَوْتُهُ فَخَلَقَهُ فَوَجْهَهُ
 أَوْ لِيهَا مِنْ غَيْرِهِ لِفَضْلِهِ

بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ
 وَحَيْثُمَا حَكَمَ الصَّلَاةَ فِي الْحَضَرِ
 لَكِنْ هُنَا قَصْرٌ وَتَجْمَعُ مَعْتَدِرٌ
 فَالْقَصْرُ فِي الْفَرْضِ الرَّبَاعِي اسْتَقْرَ
 جَوَازُهُ وَإِنْ يَسْفِي فِي السَّفَرِ
 بَأَن يُصَلِّيَ الْفَرْضَ رَكَعَتَيْنِ
 بِشَرْطِ كَوْنِ السَّفَرِ حُلَّتَيْنِ
 أَرْبَعَةً بِالْبُرْدِ لَيْسَ يَحْرُمُ
 وَبِنِةٍ لِلْقَصْرِ مِمَّنْ يَحْرُمُ
 وَكَوْنُهُ قَدْ جَاوَزَ الْمَرَاتِنَا
 بِلَدَةٍ أَوْ سُورَةٍ هَلْ كَانَ
 وَالْعِلْمُ بِالْمَكَانِ وَالْجَوَازُ لَا
 مِمَّنْ كَانَ فِيهِ هَاتِمًا أَوْ جَاهِلًا
 لَمْ يَتَوَاتَمًا وَلَا إِقَامَةً
 وَلَا اقْتِدَى بِعَالِمِ إِتْمَانِهِ
 وَلَا يَمْنُ عَنْ رَكَعَتَيْنِ قَامَا
 فَشَكَّ فِيهِ هَلْ تَوَيَّ لَتَمَامًا
 وَيَقْصُرُ الْمَأْمُومُ خَلْفَ مَنْ قَعَرَ
 مَعَ شَكِّهِ فِي الْقَصْرِ نَظْرُ السَّفَرِ

فصل
 وَالْجَمْعُ فِي ظُهُرٍ وَعَصِيرٌ قَشَا
 جَوَازُهُ كَمُغْرَبٍ مَعَ الْعَشَا
 فِي سَفَرٍ بِشَرْطِ الْمَذْكُورِ
 فِي الْقَصْرِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ
 وَجَازٍ بِالتَّقْدِيمِ أَيْضًا لِلْمَلْدِ
 وَشَرْطُهُ وَشَرْطُ تَقْدِيمِ السَّفَرِ

تقديم ذات الوقت فيه أولا
 ونية للجمع فيها واليلا
 وكونه مسافرا في السابقه
 جميعها وعند عقده للايقنه
 كذا وجود القطر في اجزاء
 محل وفي الاولى لدنيا السلامه
 ونية التأخير حيث اخرا
 بحيث يبقى ركعة فاكثرا
 من وقت الاولى واستدامه السفر
 لاكثر المرضين ايضا معتد
 باب صلاة الجمعة

لِمَا تَلَا فَقَطُّ وَمَنْ يَأْتِمُّ
 وَكَلِمَا كِرْمَا يَتْلَى سَجِدُ
 قُلْتُ وَخَارِجُ الصَّلَاةِ تَفْعَلُ
 وَسَجْدَةٌ عِنْدَهُ هُوَ مِنْ نَعْمَةٍ
 وَرُؤْيَاةِ الْفَاسِقِ وَلِيُعْلِنَ بِهِ

لِأَجْلِ سَجْدَةِ الذَّمِّ يَوْمَ
 وَمَا تَلَى فِي صَادِرِ هَذَا الْعَدَدِ
 وَفَعَلَهَا فِيهَا بَعْدَ مُبْطَلِ
 لِلشُّكْرِ أَوْ عِنْدَا نِدْفَاعِ نِقْمَةٍ
 وَالتَّلَى سِرًّا كَسِرِّ قَلْبِهِ

فصل في النفل

أَفْضَلُ نَفْلِهِ صَلَاتُهُ فِي
 ثُمَّ لِلِاسْتِسْقَاءِ ثُمَّ الْوَسْطِ
 وَيَسْبَغُ صَلَاتُهَا بِالْوَسْطِ
 كَذَا التَّرَاوُجِ وَحَيْثُ يَفْضَلُ
 وَمَنْ يَصِلُ فِي وَثَرِهِ تَشْهَدُ
 فَرَكْعَتَانِ قَبْلَ فَرَضِ النَّجْرِ
 وَيَعْدُهُ وَبَعْدَ فَرَضِ الْمَغْرِبِ
 ثُمَّ التَّرَاوُجِ مِنَ الرُّكْعَاتِ
 ثُمَّ الصُّحِيِّ مِنْ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى
 بَيْنَ ارْتِفَاعِ شَمْسِهِ وَالِاسْتِوَاءِ
 فَرَكْعَتَا الطَّوَافِ وَالِإِحْرَامِ
 وَلَا إِذَا الْإِمَامُ بِالْفَرَضِ اسْتَفْعَلَ
 إِنْ نُؤِيَتْ أُولَى وَرَأَى النَّدْبَ
 إِنْ زَادَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ
 قُلْتُ وَفِي الرُّوضَةِ نَدْبٌ أَرْبَعٌ
 وَمَا يَوْقُ مِنْهُ يَقْضَى مُطْلَقًا
 كَالْحَسَفِ وَالتَّرْتِيبِ فِيمَا فَاتَا

عِيدَيْنِ فَالْحُسُوفُ فَالْحُسُوفُ
 أَحَدِي إِلَى وَاحِدَةٍ وَعَشْرٍ
 بَيْنَ فَرِيضَةِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ
 وَبَعْدَ نَفْلِ الْمَيْلِ فَهِيَ أَفْضَلُ
 فِي آخِرِينَ أَوْ آخِرِ آبَاءِ
 فَرَكْعَتَانِ قَبْلَ فَرَضِ الظُّهْرِ
 وَالتَّلَاوُفِ بِالْوَأْوَاءِ لَتَرْتِيبِ
 عَشْرُونَ فِيهَا عَشْرُ تَسْلِيمَاتٍ
 تَبْلُغُ سِتًّا تَلِيَّاتٍ سِتًّا
 وَمِنْ طُلُوعِهَا النَّوَاوِي رُؤْيُ
 وَدَاخِلِ الْمَسْجِدِ لَا الْحَرَامِ
 وَفَضْلُهَا بِالْفَرَضِ وَالنَّفْلِ حَصْلُ
 بِحَالِيسٍ قَبْلَ وَيُسْتَحَبُّ
 وَيَنْدُبُ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الْعَصْرِ
 قَبْلَ وَبَعْدَ الْفَرَضِ لِجَمِيعِ
 إِلَّا الَّذِي يَسْبَبُ تَعَلُّقًا
 وَبَدْوَةً إِنْ أَمِنَ النَّوَاتَا

صحتها لها شرط وهي أن
 يقيم قوم في بناء من وطن
 مع كونهم لم يظفروا عن الوطن
 في العام الا لا احتياج من وطن
 وان يقيموا لديهم في البيتا
 بأربعين مسيلا مستوطنا
 مع كونه مكافا حرا ذكر
 في وقت ظهر يومها ولتعمير
 جماعة في الركعة الاولى فقط
 لكن دوام الاربعين بشرط
 وفي خروج بعضها عن وقتها
 بنوعا عليها ظهرهم لمرتها
 وكونها لم تقترن ولم تقدر
 مشوقة بجمعة في ذالبلد
 لكن لعين جميع بمسجد
 صحت بقدر رحامة النفذ
 وخطبتان تفعلان قبلها
 في وقتها من يوم أهلها
 بالمجد والصلاة والوصية
 لهم بتقوى خالق البرية
 وهذه أركان كل منها
 وآية ولكن في احدها
 ثم الدعاء والخليفة المؤخره
 للؤمنين كلهم بالغيرة
 بشرط ظهر مع قيام ان قدر
 وجلسه بينهما فالتتبر

والوعظ مع اسماع اربعين
فصاعدا من اهلها يقينا

وانقسمت لستة اقسام
في العقد والتصحيح والازايم
فتلزم الذين قد تقدموا
وعقدها ايضا بهم تحتم
ولم تجب اصلا على المعتدور
ولتعتقد به لدى المحضون
ومن يتم ولم يكن مستوفيا
او كان دون اربعين في بنا
ويسمعون من سواهم النبأ
تلزمهم لكن بهم لن تعقدا
وحيثالم يسمى امانا ديا
او يلزمهم في النيام واديا
والعبد والصبي ثم الأنتى
ومثلهم مسافر والمخفق
صحت لهم لكنها لم تعقد
اصلا بهم ولم تجب كما عهد
واما هنا حتى ذى ارتداد
من صحة اصلا ولا انعقاد
ولم تنزل عليه للإسلام
فليقتضها ظهر امع الامتاع
لكنها من كافر أصليا
وغير ذى التميز كالصبي
لم تعتقد ولم تجب ولم تصح
واستوعبت اقسامها تسع
ولا يجوز بعد فيها السفر
لاهلها الا لمن له ظهر
اذراكها في ذلك الطريق
ونحوه او فرقه الرفيق
باب صلاة الخوف
ان كان صواب التلبه الاعذار
سوادهم ونحن كما اصكرا
صلى بنا اما منا صعبين
يتجدد صف مع مسجدتين
ويجزئ الثاني الى ان يرتفع
فليجدن بعده وليتبع

بها يؤخرن لمن شاء اذا
بها ولا حصر لنقل مطلق
او ركعة ونقله ثلثين
غير بعد نية لما قصد
ينوى زيادة ونقصا بطلا
نواه يقعد ويترد ان راما

اولى له والراتبات المبتدا
وراتبات اخرت لم يسبق
فليشهد كل ركعتين
ثنتين اولى واد ائوى عدد
كقاصير يتها وحيث لا
وان يترد وقد نسي على ما

فصل في الجماعة

فرائض والعيد والكسوف
وفي التراويح وفي الوتر مرة
ناوى فرض وراى ايقاعه
لهم احب كاجتماع زايد
او حنيفة او قريب البقعة
لذالك الجزء وان لم يطول
تحرر لشاهد ومقتضى
وفي التشهد الأخير النظره
ولم يميز بين داخله
حسن ولكن حيث في الوقت
واكله الكرية وهو ف
وكونه عفو العقاب راجح
لمعسر والانس للسيقيم
ورحلة الرقة والتمريض
او بعض قرباه او الصديق
ظلمته اى في جماعة فقط

سنة الجماعة التي في
وطلب الغيث خلاف الجمعة
كان يعاد الفرض بالجماعة
نفلا وفي الرحال والمساجد
ان لم يكن امامه ذابده
يعطل عن جماعة وتخصيل
وجمعة بركعة والفضل في
وللامام رايها لم تنكس
لداخل ان لم يبلغ فيه
وعذر تركها وترك الجمعة
ومطر ومرض وعزمي
ان لم يزل بالغسل والعلاج
والخوف من ذى الظلم والفرج
والخزي في القرن ولا تعويض
او اشرف عرس او الرفيق
وشدة الريح يليل ما اشترط

وليسجدن في الركعة الاخرى مرة
 والاخرون يجرسون موضعه
 ويسجدوا بعد انتهائهما سجوده
 وواقفوه بعد في قعوده
 كذلك في التشهد المشروع
 وسلم الامام بالجميع
 وان يكن في غيرها الكفارة
 او بينه وبيننا استتار
 وكانت الصلاة ركعتين
 فرقنا الايام فرقتين
 احدهما تقوم وفي حجر العدا
 وبالامام غيرها قد اقتدى
 ففي جميع ركعة توافقته
 وفي القيام بعدها تقارفة
 وكنت لنفسها ولتصرف
 الى العدا مكان غيرها تقف
 فلك تاتي بالامام تقتدي
 يؤنها في ركعة وليقتدي
 ولتصحب اذ ذاك للامام
 ولتتظروها بعد في السلايم
 وان يتسا صلي بكل فرقة
 صلاتها بحيث ان لا فرقة
 او اربعها صلي بكل طائفة
 ثنتين والآخرى لديهم واقفة
 او مرفا ركعتين او لا
 بفرقة وركعة بمن سلا
 والانتظار في الجلوس الاولى
 او في القيام الثالث افضل
 وحيثما خاف شيئا عابثا
 صلوا جميعا حسبا متمسكا
 فلتعبر من راكبي وراجلي
 ولو بايماء وعد وحاصل
 وفي الركوب من يجدها ترك
 ولين ما يبقى على ما قد فعل
 وان يخف وليس ينظر اركب
 ولكن استنافه لها يجب
 وخوفه من سجع ومن عرف

وشدة الجوع وشدة الظما
 وليقتض مقتدي بغيره وقد
 كحفي علم الذي اقتدى
 ومالها تعين البطالين
 وبالجمعي استعملوا او سمع
 وفي صلاة اقتدى بكل
 مقتديا كمثل ان يقتديا
 او عنده حتم قضاء تلكا
 فيه وبالجمعي من لا احسن
 سواه كالاريت او كالا لثغ
 او اقتدى بمشكلي وانتي
 وليس يسقط القضاء ان ظهر
 ويبيان الكفر والاثوثة
 او بان ذامية لا قائما
 لكفره ولا اذ ابان معه
 او عقب الامام خلف عقبة
 او كان لا يجمع دين مسجدا
 وهو ثلاث مائة من اذرع
 ان لم يحل مسك او باب
 او شارع وفي سوي دين صلت
 ضاقت بسجود وتلات اذرع
 ونازل عنه ببعض البدن
 ومسجد ومن بغير المسجد

والحجر والبرد ووحل لا عسى
 علم منه بطلها او اعتقد
 بتركه الواجب لان قصدا
 مثل اختلاف الجمع في اوان
 صوت يكون ناقضا من جمع
 كل قضى آخر ما يصل
 بمن درى احداثه ونسبا
 وبالذي اتم ومن قد شكا
 الحمد او بعضا ولو حرفا هنا
 مبدل او مدغم مالا ينبغي
 رجل او مهم حال حتى
 نفى اختلال كل هذه الصور
 والاقديا بالغير والخنوثة
 بزائد او محدثا او كما
 نجاسة تخفي ولو في جمعة
 او جهل الافعال من ام به
 او كل صفتي مدى لا يبعد
 ولا تحد في انساط موضع
 قد رد دون مهر يهاب
 متاك ولو بفرجة خلت
 من خلف هذا وتحاذي الارفع
 قلت ارض اعتدال من يمكن
 والفلك والفلك وان لم يشدد

ونحوه كالحرب فيما قد سبق
باب القضاء والإعادة

من فاته وقت فليقض ما
لم يحش قوت حاضرا بل قدما
فان يفت فرض بلا عذر وجب
قضاؤه فوراً والايستحب
ثم القضاء بحله التذكير
وكونه ايضا عليه يقدر
وان يكون مسقطا قضاء ما
قد فاته لاحاضر تيمنا
ومن اراد ستره مع رفقته
وهم عزة فلتكن في نوبته
ومثل ذلك البئر والمقام
اذ اجرى عليهما ارضاه
وكالقضاء اذ فرض حاضرا
فيها معنى من رحمة وسائر
لكن لضيق الوقت صلى قاعدا
وعاريا وكان يلا فافدا
ومن يصلي فرضه ان اجزا
اغاد فذبا مع مؤذ قد راى
باب صلاة العذور
وتيزن المريض ان يصليا
ولم يعد ولو بقض موميا
ولكن الزرع والذى حبيب
وكان حيشه بموضع يحش
كل يصلي موميا ويقضى
كمن يصلي موقفا بالارض
ثم الصلاة حينما ان توجد
في وقتها او ركة كانت ادا
باب صلاة اليمدين
لكل عيد سن ركعتان
جماعة كذا كخطبتان
وفعلها كالجمعة الشهورة
وخالف من اوجه كثيرة
كوقتها فالطلوع يذخل
ومنهاه بالزوال ليحصل
والافصل للتاخير حتى ترتفع

قلت المسقفان كالدارين
او مانوى جماعة او وحدا
في السهو عالما كفوق الرابعة
كالميت لاما مومه فلم يصب
نظم وفي الصبح يظهر فارقا
كالحكم لو امامه فرضا يدر
فحش الخلاف كالسجود ان تلا
هو يه ليضعف او لاضعف
او هو بالتكبير للاجرام
ذاك كالتسبيح او التخلف
تماما وربع من الطوال
في الحكم حيث يعدر المصلي
وزحمة تمنع والنسيان
يفوته اذ الامام سلكما
له ففي ثابته اذا ركع
او ركع الماموم ثم شك قد
وافقه وليتدارك اخرا
كالسهو اما عالما فبطل
وان اتمها ومعه ما ركع
كذي تخلف بغير عذر
كان اشتغاله فري بقدره
يقين ومن حسوف اولا
حيث تحرما فقط به قصد

به بشرط الكتف كالصفيين
او تابع الغير ومانوى اقتدا
فماله تشكك او تابعه
او عين الامام وهو لا يجب
او من صلاتي ذين ماتوا فقدا
في ركعة ثالثة او استظر
او خالف الامام في ندب على
فان يعد وكان ماموم في
يرجع مع الامام للقيام
لم يخلف عنه او يشك في
عنه بركتين من الافعال
كاملة قوليتها كالنعل
كالشك والابطاء في القران
قلت القضاء في هذه استدر اما
وصار كالتسبوق فليكن تبع
امامه وهو في الاولى ما سجد
تلوت اولم اتل او تذكرا
وان يخالف جاهلا فيجعل
اما الذي يسبق فاحمد قطع
لم يدرك الركعة لكن يجزى
وحيث بالسنة كالنعوذ
من ادرك الركوع محسوبا على
ادركها ولو بتكبير احد

مقدار رُح وهو تقرُّباً شريع
 وكالجواز خارج البيداء
 كغلبها بالناس في الصحراء
 وبمدار حرام وقبل ان قدرا
 فاتحة الكتاب سبعا كبرا
 مستجبا محمداً لا مهكلا
 متكبرا بين الجمع مد خلا
 وحيث صار قائما للثانيته
 التي بحسب مثل سبع ماضية
 بلا اقامة ولا اذات
 والمخطبان بعد تغفلان
 وليات بالتكبير تسعاً تسقاً
 في الخطبة الاولى ابتداءً مطلقاً
 والخطبة الاخرى لها سبع فقط
 كالسبع والتكبير غير مشترك
 واشترك الميدان في امور
 كثيرة كرسب التكبير
 من الغروب ليلة التمسيد
 الى الدخول في صلاة العيد
 وانفرد الاضحية بغير المرسب
 خلف الصلاة الفرض والنفل
 حتى قضاءها بغير تكبير
 لا سجدتي تلاوة وشكر
 من صبح يوم قبل عيد نحره
 لآخر الشريقتين بعد عصره
 ويستحب في صلاة الضحى
 تعجيلها لا في صلاة الفطر
 اذ الزكاة قبلها تحضرت
 والنحر عن صلته يؤخر
 باب صلاة الاستسقاء
 صلاة الاستسقاء ركعتان
 كالعيد لكن في سبوي الاعلان
 من الامام قبل بالتدبير
 للناس بالخروج للصحراء
 وان يصوموا يومها وقيل
 ثلاثة ويترك زينه له
 مع خطبتين سنة كما خلا

ولو صلاة للإمام تبطل
 فحائز ذلك لافي الثانية
 ثالثة المغرب غير المقدمي
 قلت وان عني استفاء شرط
 ثم رمي المسبوق نظم من سبق
 وجائز ولو بغير عذر
 والتدب ان يقدم او يقدم
 رتب والتساكن بالحق على
 وسيد غير مكاتب فلو
 ففاضل بالفقه والقران
 فينسبة وهي التي تاتي في
 فحسن صوت بحال سايع
 على سواهم وان احتضوا بما
 وسنة ان يقف الإمام
 قد استداروا ولو البعض ربح
 ومن يؤم بالنساء في الوسط
 وذكر بمنته مستأخر
 ثم مع القيام ان تأخر
 فضبية فالمشكولون فالحرم
 ويكوه اقيده فرد اوفسه
 اوبدعة ما كفرت اوفسق
 عن يمنة منه او التلقاه
 ووحده ففرجة من عدما

فيتقدم امرؤ لا يمهل
 وركعة رابعة والآتية
 ونية الاقوام لم تجدد
 بينهم بذا فليس مخطي
 وهم بتقدير امرئ منه احق
 افراد مقدم وعكس الامر
 من ولي الاعلى فالاعلى ثم من
 غير معير البيت منه مثلاً
 لم يحضر الوالي ومن له تلوا
 فورع فالسنة في الايماء
 النجفة فليس نظيف
 كالعدل والحج وشخص بالغ
 مرسو مبصر ايدي عني
 خلفا من المقام والاقوام
 في القرب لافجبه الإمام صح
 ويقف العراة في صف فقط
 نزرأ وفي اليسر وجاء آخر
 وذكر ان الرجال من ورا
 قلت ومكهم ليدهن اتم
 بمن به متمه اوفاقاه
 قلت وكف شعره والبصق
 ورفع الطرف الى السماء
 يجز شخصاً بعد ان تحرماً

في العيد لكن تفعلات أولا
 وببديل التكبير باستغفار
 وان دعا فالبعض بالاسرار
 مستقبلا في ذلك الدعاء
 في ظهر كفيه الى السماء
 ويلقن من آيات الاستغفار
 ما جاء في نوح مع الاكثار
 وامنوا على الدعاء اذ جهد
 بلفظه وشاركوه ان اسبر
 وكل من له رداء حوله
 مع جعله اعلى الرذاة اسفله
 باب صلاة الخوفين

وَيُنَوِّى الْاِمَامَةَ الْاِمَامُ
 وَكَبِرَ الْمَسْبُوقُ لِلْمَحْسُوبِ
 نَدْبًا وَاَيْضًا عَقِبَ السَّلَامِ
 كَيْلَ مَكْنِيهِ وَمَا يَدْرِكُ مَعَهُ
 وَنَدَبُوا السُّورَةَ اَوْ اَيَّاتِ
 يَدْرِكُ رُكْعَتِي الرَّبَاعِي

وَيُتَقَوُّ بِالسَّرْعَةِ اَلْاَقْوَامُ
 وَاِنْ يَجِيعُ فَعَلَى الْوَجُوبِ
 وَلَا يُتَقَالَهُ مَعَ الْاِمَامِ
 اِنْ كَانَ ذَاكَ لِلْجُلُوسِ مَوْضِعَهُ
 كَانَ لِهَذَا اَوْلَى الصَّلَاةِ
 فِي الْاٰخِرِينَ بَعْدَ الْاِنْقِطَاعِ

باب صلاة المسافر

بِسْنٍ لِلْخُوفِ رُكْعَتَانِ
 وَاللِّسُوفِ ثُمَّ خُطْبَتَانِ
 كَمَا لَعِيدٍ لَكِنْ دُونَ تَكْبِيرَاتِ
 وَبِالْقِيَامِ مَرَّتَيْنِ يَأْتِي
 بِكُلِّ رُكْعَةٍ وَفِي كُلِّ قِرَاءَةٍ
 مَطْوُولا كَذَلِكَ الرَّكُوعِ كَثْرًا
 مَطْوُولا هُ وَلِلسُّجُودِ
 نَدْبًا وَصَحَّتْ بِالْاَذَا الْمَعْرُودِ
 وَسُنَّ تَرْغِيبُ الْوَرَى فِي التَّوْبَةِ
 بآية تَنْبِيْهُنَّ لَمْ فِي الْخَطِيئَةِ
 وَفِي كُتُوبِ الشَّيْخِ مِنْ صِلَى اَسْرٍ
 وَالْمَجْمُوعِ مُنْدُوبٍ لَدَى خُفَّالِقَمِ

قَوَّتِ الْحُضُورَ وَالَّذِي شَكَ وَلَا
 فِي حَضْرٍ وَهُوَ خِلَافُ الْاَظْهَرِ
 بآيَةٍ فِي حَضْرٍ لَا يَقْصُرُ
 مَرْحُصًا كَالْحَكْمِ فِي تَلَوِّيهِمَا
 لَأَسُورِ بِلْدَانٍ وَلَا الْبَسْتَانِ
 لَا الطُّولِ وَالْاِبْطَاطِ وَالْاَصْعَادِ
 فَغَيْرُ قَدْرٍ الْعَرَفِ لَيْسَ يَشْتَرُ
 بَقِي يَقْدِرُ رُكْعَةً مِنْ قَصْدٍ
 سِتَّةَ عَشْرَ فَرَسًا ذَهَابًا
 وَمَالُهُ مِنْ غَرَضٍ مَا حُدِلَا
 رُجُوعُهُ اِلَيْهِ مَا كَمْ يَبْعُدَا
 اِقَامَةٌ اَرْبَعَةٌ صَحَّتْ سَوَى
 كَمْ يَتَجَرَّ دُونَ مَا تَقَدَّمَ مَا
 الْاَوْضَعُفُ تِسْعَةٌ صَحَّتْ مَضَى
 عَمْدًا وَخَصْمًا اَوْ يَقِيمُ فِي بِلَدٍ
 اَوْ الْغَرِيمِ وَاَقَامَ الْبِلَدَا

رَحِصَ قَصْرَ اَرْبَعٍ فَرَضِ خِلَا
 تَقَلَّ اَجَازَ قَصْرَ قَوَّتِ السَّفِيرِ
 اِذْ قَوْلُهُ قَاصِدٌ سَيْرٌ يُشْعِرُ
 وَجَمْعَةُ الْعَصْرَيْنِ فِي وَقْتَيْهِمَا
 بَعْدَ عُبُورِ السُّورِ وَالْعَمْرَانِ
 وَبَعْدَ حِلَّةٍ وَعَرْضِ الْوَادِي
 قُلْتُ فَاِنْ كَانَ اِتْسَاعُهَا فَرَطٌ
 وَلَوْ اَخْبَرَ وَقْتِ فَرَضِهِ وَقَدْ
 سَيْرَ اَرَاةَ الشَّافِعِيِّ قَابَا
 لَا مِنْ اِلَيْهِ مِنْ قَصِيرٍ عَدَلَا
 حَقِي اِلَى الْمَوْطِنِ عَادَ اَوْ بَدَا
 كَانَ بَدَلَهُ الرَّجُوعُ اَوْ نَوَى
 يَوْمَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ اَوْ لَمَّا
 اَوْ هُوَ ذُو تَوْقِعٍ وَمَا انْقَضَى
 اَوْ قَدْ نَوَى اَنْصِرَافَهُ اِذَا وَجَدَ
 يَبْقُرُهُ اِنْ وَجَدَ الْمُسْتَعْبَدَا

باب صلاة النفل
 النفل منه رأت مؤكدة
 مع الفروض وهو عشر تُسْرَدُ
 ثنتان قبل الصبح بعد الفجر
 كذلك قبل جمعة او ظهر
 وبعد كل ثم بعد المغرب
 وهكذا بعد العشاء فاحب
 وسورة الاخلاص في الفجر اذ
 وفي اللتين بعد فرض المغرب
 ومنه ثنتا عشرة ايضا انت
 روايتان غير تاكيد ثبتت
 ثنتان قبل جمعة او ظهر
 زيادة وبعد كل قادر

واربع من قبل فرض العصر
 والكل مندوب بغير نكح
 ومينه وشركعة فتسقط
 وكونه ثلاثا وواحدا
 او سبعا وثمانيا فذلك افضل
 او كان احدى عشر وهو الاكمل
 وان يزد عن ركعة فيفعله
 يجوز فيه وصله وفصله
 فان اردت افضل الامرين
 سلمت بعد كل ركعتين
 او وصله فعلمته على الولا
 من غير تسليم له تحللا
 ولا تزده عن تشهدتين
 وان يكونا في الاخيرتين
 ثم القنوت سنة في الوتر
 في رمضان بعد نصف الشهر
 وسنة في الصبح في اخره بل
 في كل فرض ان بنا امر تزك
 ثم الضعي اقلها اثنتان
 فصاعدان وجمالي ثمان
 وزادها قوم الحنابلة عشر
 وفي صلاة التوبة الحديث قر
 اي ركعتين بعدها يستعير
 لذنبها بما في له فيعصير
 ومنه نوع بالزواج اشهر
 عشرين في شهر الصيام عن عمر
 بعد العشاء في كل ليلة اثنتان
 واصلها عن النبي قد ثبت
 ويستحب كونها جماعة
 والوتر بعد هاتع الجماعة
 ومن له نفل ليلا وظهر
 يتقضا فالوتر بعدة حسن
 كذاك من انواعه التمجيد
 اعني به قيام ليل يوجد
 ففي صلاة الليل قد بدلا
 لمن يقوم ليله تمجيدا

واشترطوا ان يصح ما قصر
 ونية حازمة للقاصر
 قلت كذا مفهومه والاصوب
 وانما الشرط انفكاك عما
 او علق نية الامام
 ولو جرى اقتداؤه في صبح
 او يامام قاصروا استحلوا
 او من يشك امسافر هو
 عند قيام ثالث وان قسد
 وفسدت صلاته وما ظهر
 او بان للاموم ضد القصر
 او شك في وصوله ما كان امر
 وان نوى في كل صورة حلت
 لا المتدي يدي اقامة دري
 من نفسه الاحداث او فيها شرع
 وجمع تقديم بعدد المطر
 لمن يصلي في جماعة اذا
 وشرطه نيته في الاوله
 وان اقام ولها نيبا
 وان يدوم العذر حتى كبرا
 فليكيف ان يوجد عند الاوله
 اوله وليس وجدان المطر
 وبعض اركان الصلاة الاوله

علم الجواز والدوام للسفر
 من اول الصلاة حتى الاخير
 ان دوام ذكرها لا يجب
 خالف في كل الصلاة الجز ما
 اما الذي اقتدى يدي اتمام
 او جمعة هذا على الاصح
 متمساكا لاصل فرعه اقتفى
 لاهل نوى الاتمام او قصر يسوي
 احدي صلاتي ذاودا او يا احد
 ماذا نواه اتم ام قصر
 من الامام ثم ضد الطهر
 او هل نوى اقامة ام لا اتم
 قصر او لكن للقيم بطلت
 احداثه من قبل او تذكر
 وهو مهم محدث كيف وقع
 لا برديو الشك عن توب عمري
 حاسم عدا شيأ به نال اذي
 وهلك الترتيب والولاء له
 او بعد ان يطلب دون الطول ما
 للشان لان كان عذر مطرا
 من ذي ومن ذي ولدا تحلل
 في الوسط اى اثناء الاولى معتبر
 ان يتذكر انه قد اهمله

فان يبرد احياء نصفه فقط فالتان او احياء ثلث فالوسط بعدها

يُعِيدُهَا بِالْجَمْعِ أَوْ مَتَانِي
 إِنْ طَالَ فَضْلُ وَيُعِيدُ كَلَّا
 وَإِنْ يُوْخَّرُهَا اشْتَرَطْنَا الْيَنَّةَ
 مَا دَامَ بَقِيَ قَدْ زُرْكَمَةٌ وَفِي
 وَأَنْ يَدُومَ عُدْرَهُ وَهُوَ السَّفَرُ
 أَنْ يُوْخَّرَ الْقَصْرَ عَلَى الْإِتْمَامِ
 وَسُنِّيَ ظَهْرٌ وَعَصِيرٌ قَدْ مَسَا
 أَخْرَقْتُ ذَا عَلَى تَفْصِيلِ

يُعِيدُهَا فِي وَقْتِهَا الْمُؤَصَّلِ
 فِي وَقْتِهَا مِنْ لَادِرَى الْحَلَا
 وَقْتُ صَلَاةٍ هِيَ أَوْلَى لَيْتَهُ
 أَوْلَاةٌ قُلْتُ وَذَائِي الْأَصْعَفِ
 إِلَى تَمَامِ الْإِثْنَيْنِ وَالْأَبْرِ
 فِي سَفَرِ الثَّلَاثَةِ الْآيَامِ
 عَلَيْهِمَا وَسُنِّيَ تَلَوْنَهُمَا
 تَرَكْتُهُ خَوْفًا مِنَ التَّطْوِيلِ

بَابُ الْجَمْعَةِ

شَرَطُ صَلَاةِ جَمْعَةٍ أَنْ يَجْرَى
 فِي خِطَّةٍ مِنْ بَلَدَةٍ وَأَوْسَرَبُ
 غَيْرِ مَقَارِنٍ وَمَسْبُوقٌ رَا
 إِنْ سَهَلَ أَجْمَعَ مَوْضِعٍ فَمَعَ
 وَلَا لِيَبَاسٍ سَابِقٍ عَلَيْهِمْ
 قُلْتُ إِذَا لَمْ يَدْرُ بِالسَّبْقِ وَلَا
 بَرَاءَةَ الْجَمْعَةِ إِذَا احْتَمَلَ
 فِي هَذِهِ إِنْ السَّبِيلِ الْمُبْرَى
 أَمَّا مَعَ السَّبْقِ وَلَا تَعِينَا
 وَالْأَظْهَرُ الْأَقْيَسُ أَنْ يُصَلُّوا
 جَمَاعَةً يَارْبِعِينَ مُؤْمِنًا
 لَا يَطْمَعُ الْإِنْسَانُ مِنْهُمُ إِلَّا
 فِي خِطْبَةٍ عَادُوا لَمْ يَسْتَأْنُوا
 وَلَا إِذَا هُمْ فِي الصَّلَاةِ ذَهَبُوا

كَلَامُ الْخُطْبَةِ وَقْتُ الظُّهْرِ
 أَوْ قُرْبِيَةٍ حَتَّى التِّي مِنَ الْخَشْبِ
 يَجْرِي بِهَا بِمِثْلِهِ مِنْ أُخْرَى
 عَشْرِينَ يَجْمَعُ جَمْعَتَانِ أَوْ جَمْعِ
 ظَهْرٍ وَتَسْتَأْنِفُ إِنْ لَمْ يَعْلمِ
 بِالْأَقْرَبِ فَإِلَامًا اسْتَشْكَلا
 سَبْقٍ فَلَا تَصُحُّ أُخْرَى فَيَقْلُ
 إِقَامَةُ الْجَمْعَةِ ثُمَّ الظُّهْرِ
 فِي الْوَسِيطِ اخْتَارًا مَا اخْتَارَهَا
 ظَهْرًا أَوْ قَدْ صَحَّ هَذَا الْجُلُ
 كَيْفَ حَرَّادُ كَرَامُ مَسْتَوْطِنًا
 كِحَاجَةٍ إِنْ يَفْضُوهُنَّ يُطْلَلُ لَا
 لِأَبْدَلٍ وَلَمْ يَفْتَهُمْ رُكْنُ
 فَعَنْ قُرْبَيْبٍ أَرْبَعُونَ حَظَبُوا

بركعتين أدبت فأكثر
 وكبرت حيث الدعوى كروا
 ولو يقرب أي وقت جاءه
 وفعلها قبل الطواف يكره
 وبعد أن يقام للكتابة
 أو خاف أن تفوته مكتوبه
 أو انتهى إمامه للجمعه
 وخاف فوت الركعة الأولى
 ولا تسن للخطيب أن يخرج
 ولم يخرج تنقل إذا خرج
 ومنه قل صلاة تسبغ تعد
 بالركعتين أربعا كذا أورث
 إمامليل أو نهار تنقل
 موضوعة ومن أراد تفصيل
 مستحيا محذولا إذا قرأ
 في كلهما مهلا مكثرا
 كذا في ركوعه إذا ركع
 وفي اعتد إليه بعده إذا رفع
 وسجدتيه والجلوس أفضل
 بينهما ولا استراحة حصل
 كذا لمع تشهد قيدا نفسي
 مكررا عشرا بكل ما مضى
 وزاد في القيام بعد الفاتحة
 خمسا فصارت خمس عشرة
 فلهذا خمس تلي سبغيتا
 بكل ركعة أنت يقينا
 وركعتا استخارة لكل من
 قدرام أرفى قبله تسن
 لما أتى في الخبر المشهور
 وليدع فيها بالدعا المأثور
 ومنه أيضا ركعتا الزوال
 عتيبه وبعد الاعتسالي
 وقس به الوضوء والتبها
 فركعتان بعد كل منهما
 وبعد عود الشخص من سفاره
 ثم السجود خمسة قد قيسما

وَسِتَّةً لِقَارِيءٍ وَسَامِعٍ
 الْمُسَجِّدَةَ مَعَ أَرْبَعٍ وَعَشِيرٍ
 لِأَسْجِدَةٍ فِي صَبَلِ الشُّكْرِ
 وَالشُّكْرِ أَيْ بِسَجْدَةٍ لَمْ يُرَ
 بِنِعْمَةِ جَدَّتْ أَوْ أَدْفَاعِ شُرْ
 لَكِنْ سُبُودِ الشُّكْرِ لَيْسَ بِدِيحًا
 صَلَبَ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا لِإِسْطِلَا
 ثُمَّ سُبُودِ سَهْوِهِ بِأَنْ شَرَكَ
 بَعْضًا مِنَ الْأَعْيَانِ قَطْعًا أَوْ بِنَيْتِكَ
 وَنَقَلَ قَوْلِي مِنَ الْأَرْكَانِ
 أَوْ كَرِ الْفِعْلِيَّةِ مَعَ نِسْيَانِ
 وَبِالنَّهْوِ مِنْ سَاهِبِ يَبْرِيذِ
 بِذَلِكَ فَعَلَّ رُكْعَةً تَشْرِيذِ
 وَبِالْقَوْدِ مَوْضِعِ الْبَيْتِ
 وَنَظْمِهِ الْبَيْتِ وَالسَّلَامِ
 سُبُودًا وَشُكْرًا فِي الصَّلَاةِ يَجْعَلُ
 مَعَ فِعْلِهِ زِيَادَةً لِمَا فَعَلَ
 وَبِإِنْخِرَافِ رُكْبَتِي نَقَلَهُ
 أَنْ يَطَّلُ وَلَا يَكُنْ بِفِعْلِهِ
 وَعَادَ عَنْ طَرِيقِهِ حَتَّى أَنْخِرَفَ
 وَلَا يَكُنْ لِقَبْلَةِ الْوَرَى أَنْخِرَفَ
 فَلِسُجُودِ سَعَةِ اسْتَبَابِ
 وَفِي أَنْخِرَافِ الرَّائِدِ ضَرْبَانِ
 فَمِنْ سَمَى بِبَعْضِهَا فَلَيْسَ بِسَجْدَةٍ
 قَبْلَ السَّلَامِ آخِرَ الشَّهَادَةِ
 ثَنِيْنٍ حَتَّى يَبْدُو سَهْوًا يَكْتُمُ
 لَكِنَّهُ مِنْ سِيئَةٍ يَكْتُمُهَا
 مِنْ فِي الصَّلَاةِ ظَنُّهُ سَهْوًا فَجَدَّ
 فَإِنْ أَنْ لَسَهْوًا أَصْلًا فَلْيَعْبُدْ
 لِأِنْ سَمَى بِبَعْضِ السُّجُودِ أَوْ بَعْدَهُ
 فَلَا يُعْبَدُ بِرُكْعَتِي مَا أَوْقَعَهُ
 وَسَاجِدَ لِسَهْوِهِ فِي الْجُمُعَةِ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ بَعْدَهُ سَعَةً
 أَوْ أَهْلَهَا أَنْفَضُوا إِذَا تَبَيَّنَا
 إِلَّا قَلِيلًا دُونَ الْأَرْبَعِيْنَا
 فَلْيَكُلُّوْهَا لِأَنْ ظَهَرَ قَرُّ صَا

جَاءُوهُ أَوْ يَلْحَقْ أَرْبَعُونَ
 لَوْ بَطَلَتْ لِمَنْ يَوْمٌ مُرْقَبًا
 حَتْمًا فِي الْأَوَّلَى وَأَيُّوَالِ الْجُمُعَةِ
 ثَانِيَةً لَا مَنْ يَدُ بِيَا تَسْمُ
 خَاطِبًا أَوْ بِيَدَيْهَا فَاسْتَخْلَفَا
 كَخُطْبَةِ الشَّخْصِ وَأَمْ آخِرُ
 أَيْ ضِعْفَ عَشْرِينَ بِعَقْدِ الْجُمُعَةِ
 وَهُوَ إِذَا فَارَقَهُمْ فِي رُكْعَةٍ
 وَهُوَ إِذَا أَتَمَّهَا فَقَدَّمُوا
 فَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْجُمُعَةِ
 تَقْدِيمُ خُطْبَتَيْنِ أَيْ مِنْ قَبْلِهَا
 بِالْفِطْرَةِ الْحَمْدُ وَلَوْ مُصْرَفًا
 لَفِطْرَ صَلَاتِهِ عَلَى النَّبِيِّ
 ثُمَّ يَوْمِي بِالْتِقَاؤِ لَوْ يَمَا
 وَبِالذِّعَا ثَانِيَةً يَكْفِيهِ
 وَأَيُّهُنَّ نَهْمٌ فِي إِحْدَاهُمَا
 وَيَا حُلُوسٍ مُظْمِنًا فَصَلَا
 بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ خُطْبَتَيْنِ
 قَلْتُ وَبِالسُّتْرِ وَظَهَرَ أَلْتَصَّرُ
 وَتَلَرَمُ الْخَرَّ الْمَكْلَفُ الذِّكْرُ
 مِمَّا يَنْقُصُ حَيْثُ تَقَامُ أَوْ يَنْدُ
 رِيحٌ وَصَوْتُ لَوْ قَرَضَاهُ وَقَفَّ
 وَلَا يَمُحُّ ظَهْرَهُ إِذَا فَعَلَ

ثُمَّ الْأَلَى مِنْ قَبْلِ يَنْفَضُونَا
 تَقَدَّمَ جَائِزًا لِأَهْلِ اقْتِدَا
 وَالْخَالِفِ الظُّهْرَانِ اقْتَدَى مَعَهُ
 فِيهَا وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ يَوْمٍ
 مَنْ حَضَرَ الْخُطْبَةَ فَالْمَنْعُ أَنْتَقَى
 كَالْعَيْدِ أَوْ سَمَاعِيَا تَادِرُوا
 قُلْتُ وَحَاضِرٌ كَمَنْ قَدْ سَمِعَهُ
 ثَانِيَةً يَتِمُّونَ الْجُمُعَةَ
 شَخْصًا بِهَمِّ صَلَاتِهِمْ يُسَمُّ
 وَغَيْرَهَا وَمَا شَرَطْنَا فَمَعَهُ
 صَلَّى وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتْرَجِمَا
 وَلَفِطْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى مُرْدِفًا
 وَمَا مَعْنَاهُ مِنَ الْمَرْوِيِّ
 نَحْوًا طَبِعُوا اللَّهَ فِي كَلِمَتَيْهَا
 بِرُحْمَةِ اللَّهِ لِسَامِعِيهِ
 وَبِالْقِيَامِ لِلْقَوِيِّ فِيهِمَا
 وَسَمِعَ أَرْبَعِينَ أَهْلًا وَالْوَلَا
 وَبَيْنَ مَا صَلَّى وَبِالظُّهْرَيْنِ
 أَنْ فَاتَ شَرْطَ حَصِّهَا مِمَّا ذَكَرَ
 وَأَسْتَنْبَى الْعَذْرُ وَالْإِنْ حَضَرَ
 يَبْلُغُهُ مِنْ صَبِيَّةٍ إِذَا هَدَى
 مِنْ بَلَدِ الْجُمُعَةِ فِي آدَنَى طَرْفِ
 إِذَا الْإِمَامُ فِي الثَّانِي عِنْدَكَ

وَلَيْسَ جَدُّ وَفِي الصُّورَتَيْنِ أَيْ صَا وَقَاصِرِينَ بَعْدَهُ أَقَامَا وَغَيْرُهُ

فيلزم الإتمام كل منهما
ويشهدان قبل أن يسلموا
ويشهد السبوق مع إماميه
وأخر قبل ابتداء سلاميه
فصل

ويلزم المأموم ما فات حصلاً
فمن رأى إمامه معتدياً
فليعتدل وليأت بالسجود
معه لزوماً بل بالنعوذ
إن كان بين السجدتين ليصل
أو كان للشهدين يجعل
أو كان لاستراحة كما زعم
سجود سهو وتلاوة وعلم
ويلزم الإتمام حيث أتم
مسافر بين يدي ميتاً
دون الشهدين والقنوت بل
ثلاثاً مندوبة مع من فعل
وسن تسبيح بكل حال
وكل تكبير للإنتقال
إن تابع الإمام حيث يتقل
أو كان محسوباً له ما قد فعل

فزع

من في الركوع أدرك الإماماً
فغنه حتماً سقطوا القياماً
وأسقطوا الم القرآن أجمعاً
لا سورة للقنوتين لئلا يسهما
لعدوه أو كونها سرية
والجهر أسقط عنه في الجهرية
وأسقط الجلوس والشهادة
إن أسقط الإمام كلا في الأداة

أعني به الشهادة المقدّمة
ومثله القنوت فيما قدّما

باب صلاة الجماعة
صلاة تها فرض كفاية تقع
في كل مكتوب إذا غير أجمع
تقيمها أو لو انتهى الأحرار

وَالنَّدْبُ لِلْعَدُوِّ وَإِنْ يَصْطَبِرَا
حَيْثُ زَوَالَ عَذْرُهُ تَوَقَّعَهُ
عَذْرُهُ وَبَعْدَ الْفَرْجِ مَنْ سَفَرَ
وَلَمْ يَنْتَهَ صَدْرُهُ لَوْ وَدَّعَهُ
لَكِنَّهُ عِنْدَ الرَّوَّاحِ أَوْ لَوْ
مُبَكَّرَ الْأَيْسَ بِيضٍ طَيِّبًا
زَالَتْ وَعِنْدَ الْخُطْبَةِ الْأَنْصَاةُ
قُلْتُ وَلَمْ تَنْدُبْ آخِرَ خُطْبَتِهِ
وَيَنْدُبُ التَّشْبِيهُ لِأَمْرِ عَطَسٍ
عَلَى الَّذِي مِنْ مَنِيهِ قَرِيبٌ
يُقْبَلُ وَالتَّسْلِيمُ وَالتَّقَوُّدُ
بَيْنَهُمَا كَقَوْلِهِ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
فَهُمْ بِلِغَةٍ يَقْصِدُ شَفْلًا
مِنْهُ مُسْتَدِيرًا نَزَلَ
بِالْعَهْدِ مَعَ آخِرِ الْإِقَامَةِ
يَتْرُكُ فَبِالْمُنَافِقِينَ تَقْتَرَنُ
قُلْتُ يَا ذَنْ زَوْجَهَا يَجُوزُ
أَوْ صَحِبَتْ طَيِّبًا فَلَا حُضُورًا
إِذَا تَخَطَّى النَّاسُ لَا يَلَامُ

وغیره بينهما قد خيرا
يظهره الى فوات الجمعة
وكتهم جماعة اذا استسدر
ايح مالم تنأت الجمعة
وليزيدها استحبوا التسلا
والترب ان يحجز عن المانديبا
والمشي بالهينة والفضلات
وترك بدو يسوي تحيته
والرد للسلام بالتدب اسن
وسن ان يسلم الخطيب
وبعد ما تم له الصعود
ليضع الاذان شخص وقعد
وكون خطبة قريبة الى
يدايحو السيف والاخرى شغل
عن منبر مبتدرا مقامه
وسورة الجمعة في الاولى وان
ثانية وتخصر العجوز
وان يكن لباسها مشهورا
واحد الفرجة والا مام

باب صلاة الخوف

لِيَعِضَ مَنْ يُحَارِبُونَ كَانَ لَهُ
إِمَامُنَا أَوْ نَائِبٌ يَأْتِكُلُ
تَحْرُسُ فِرْقَةٌ عَلَيْهَا مَعْتَمِدٌ

إن أمكن الكف عن المقاتلة
صلاة عسفان بأن يصلي
ثم إذا في الركعة الأولى سجد

بميت يبد وفي القرى الشعار ومالم في الترك من مخص الأبعد عنهم أو مخص

وَأَنْ يَكُونَ حَاقِنًا أَوْ حَازِقًا
 أَوْ حَاقِنًا أَوْ لَطْعَامًا تَأْتِي
 أَوْ نَأْمًا أَوْ خَافٍ مِنْ غَرِيْبٍ
 بِشَرَطِ عَسِيرٍ أَوْ عَلَى مَعْصُومٍ
 أَوْ عَنِ رِفَاقِ عَاقِ الْإِنْفِطَاعِ
 أَوْ رَاجِيَا الْعُودِ شَيْءٍ ضَاعًا
 أَوْ قَائِمًا عَلَى مَرِيضٍ وَحَدَهُ
 أَوْ الْمَرِيضَ لَا يَطْبِقُ بَعْدَهُ
 ثَائِرِيٍّ مِنْ أَنْسَةٍ إِذَا حَضَرَ
 أَوْ خَوْفِي قَرَابَةٍ إِذَا يَحْتَضِرُ
 وَشَرَطَهَا أَنْ تَبُوِيَ لِذِي الْفِتْنَةِ
 جَمَاعَةً أَوْ نَحْوَهَا كَالْإِقْتِدَاءِ
 وَالْمُقْتَدِي يَبَالِهَا أَنْ كَثُرَا
 مَعَ الْإِمَامِ بِحُجْرٍ مَبْلَا امْتِرَا
 وَأَنْ أُمَّ خَلْفَهُ رُكُوعَهُ
 فَمُدْرِكٌ لِلرُّكُوعَةِ الْمَشْرُوعَةِ
 وَمُدْرِكٌ لِلْبُيُوعَةِ الْحَقِيقَةِ
 بِرُكُوعَةٍ وَأَنْ تَكُنْ مَلْفَقَةً
 بَابُ مَا يَحْرَمُ اسْتِغَالُهُ
 عَلَى الرِّجَالِ يَحْرَمُ الْخَيْرُ بَرُّ
 كَذَا مَا أَكْثَرُهُ حَرِيْبُ
 وَكُلُّ مَنْسُوحٍ يُوزَقُ أَوْ ذَهَبُ
 أَوْ فِيهِ لِلتَّمْوِيهِ عَيْنُ تَصْطَبُ
 لِأَجْلِ كَانَتْ بِالْمَدِّ تَسْتَبُرُ
 وَيَحْرَمُ اتِّخَاذُ كُلِّ مَا ذَكَرَ
 وَكَالرِّجَالِ فِي الْجَمِيعِ الْخَنْزِيرُ
 دُونَ الصَّبِيِّ مُطْلَقًا وَالْأَنْثَى
 وَلَكِنْ الدِّبَاغُ قَدْ يَبَاحُ
 فِي الْحَرْبِ إِذَا دَفِعَ بِالسَّلَاحِ
 وَجَازَ عِنْدَ فِتْنَةِ الْقَتَالِ
 جَمِيعٌ مَا قَدَّمَ لِلرِّجَالِ
 كَذَا الْحَرِيْبُ عِنْدَ قَتْلِ وَجْرَبِ
 وَجَازَ شَدَّ السِّنِّ حَتَّى بِالذَّهَبِ
 وَجِلْدِ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ
 مِلْطَانُ الْخَيْلِ وَالْحَمِيرِ

وَبِالْفِرَاعِ مِنْ سُجُودِ لَا بَسَةَ
 وَالتَّحَقَّتْ بِهِ عَلَى الْإِمْكَانِ
 بِحَرَسِهِمْ مَنْ كَانَ حَارِسًا فِي
 أَوْ ضَعْفِهِ ثُمَّ إِذَا مَا فَرَعَا
 وَحَقَّتْ تَشَهُدُ الْإِمَامِ
 إِنْ يَكُنِ الْعَدُوُّ وَجْهَ الْقِبْلَةِ
 وَمَا لَهُمْ عَنِ الْعِيُونِ سُتْرَةٌ
 وَحَيْثُ لَا فِي رُجُومِهَا يُصَلِّي
 يَفْرُقَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ جَعِلَا
 لَكِنْ صَلَاةُ ذِي الرِّقَاعِ أَوْلَى
 بِكُلِّ فِرْقَةٍ لَهُمْ فِي رُكُوعِهِ
 إِذَا يَارُبْعَيْنِ مِنْ كُلِّ خُطْبٍ
 حَاجَةٌ أَرْبَعٌ لِكُونَ النِّصْفِ
 وَإِنْ كَفَى النِّصْفُ فَيَفْرُقَتَانِ
 وَتَمُوهَا وَهُمْ كَالْمُفْرَدَةِ
 وَفِي الْأَمْعِ أَنْ يَكُونَ قَارِي
 وَحَمْلُهُ السَّلَاحِ فِيهَا مُسْتَحَبٌّ
 وَسُنَّ فِي الْحَرْبِ أَنْ يُصَلِّيَ
 وَنَظْرَةُ لِفِرْقَةٍ سَتَقْتِدِي
 وَحَيْثُ لَا يُمْكِنُ أَوْ حَلًا يَفْرُ
 مُومِرٌ وَرَاكِبٌ وَذَوَا أَعْمَالِ
 وَالْمُقْتَدِي مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْجَمْعِ
 مَلْطَانًا عِنْدَ احْتِيَاجِهِ وَمَا

إِمَامَهُمْ تَسْجُدُ تِلْكَ الْحَارِسَةَ
 وَحِينَ تَسْجُدُ الْإِمَامُ تَأْتِي
 أَوْلَى وَغَيْرُهُمْ مِنْ صَفِّ
 سُجُودُهُ تَسْجُدُ حُرَّاسُ الرُّوْعَى
 وَسَلَّمَ الْإِمَامُ بِالْأَقْوَامِ
 قَلَّتْ بِأَرْضِ اسْتَوَتْ أَوْ قَلَّ
 وَقَدْرَ أَيْ فِي الْمُسْلِمِينَ كَثُرَ
 صَلَاةً هَادِيًا يَبْطِنُ نَحْلُ
 لَهُ الصَّلَاةُ ثَانِيًا تَنْفَلَا
 مِنْ بَطْنِ نَحْلٍ وَهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ
 مِنَ الشَّائِي وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ
 وَفِي الزِّيَاعِي وَلَكِنْ بِسَبَبِ
 مِنَ الْمَنْ حَارِبَنَا لَا يَكْفِي
 أَوْلَى بِكُلِّ فِرْقَةٍ ثِنْتَانِ
 وَحَقَّتْ آخِرَةٌ تَشَهُدَةٌ
 وَذَا تَشَهُدٍ فِي الْإِنْتِظَارِ
 إِنْ ظَهَرَتْ سَلَامَةٌ وَمَا وَجِبَ
 ثِنْتَانِ لَا يَمْنُ تَلَّتْ بَلْ أَوْلَى
 فِي ثَالِثِ الْقِيَامِ لَا التَّشَهُدِ
 مِنَ الْعِدَاوَةِ وَالْتَارِ وَالْمَاءِ عَذْرُ
 كَثِيرَةٌ وَتَارِكُ اسْتِيقْبَاكِ
 وَمَسْكِ السَّلَاحِ أَوْ مَا شَبَّهَهُ
 يُعَدُّ فِي صِيَاحِهِ وَتَمَّا

وَوَاجِبٌ لِكُلِّ مَيِّتٍ مُسْلِمٍ
 غَسْلٌ وَتَكْفِينٌ وَدَفْنٌ فَأَعْلَمُ
 كَذَلِكَ الصَّلَاةَ لِتَهْيِئَةِ الْعُرْسَةِ
 بَلْ وَاجِبٌ فِي غَسْلِهِ أَنْ تَتَرَكَهُ
 وَتَتْرَكَ الصَّلَاةَ أَيْضًا وَيَسْنُ
 أَنْ يَجْعَلَ شَيْبَةً فِي الْكَفَنِ
 وَجَازِي فِي الذَّمِّ أَنْ يُغْتَسَلَ
 كَفْرُهُ أَمَا صَلَاتُهُ فَلَا
 وَالِدْفَنٍ وَالتَّكْفِينُ يَلْزَمَانِ
 وَهَكَذَا ذُو الْعَهْدِ وَالْأَمَانِ
 وَالسَّقَطُ كَالْكَبِيرِ فِي الْمَمَاتِ
 أَنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ
 وَتَحْرِمُ الصَّلَاةَ أَنْ لَمْ يَظْهَرْ
 وَلَمْ يُبَيِّنْ أَرْبَعَةَ مِنْ أَشْهُرٍ
 وَغَسْلُهُ بِجَوْزِ بَعْدِ الْأَرْبَعَةِ
 وَالنَّسْلِ وَالتَّكْفِينُ جُزْءٌ وَاجِبٌ
 وَيَلْزَمُ التَّحْمِيرَ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ
 غَسْلٌ وَتَكْفِينٌ كَذَلِكَ الدَّفْنُ مَعَهُ
 وَمَنْ تَهْرَى قَبْلَ غَسْلِ يَمِيْنَا
 وَلَمْ يَحْزَنْ تَقْرِيْبِ طَيْبٍ مَحْمِيَا
 وَلَا يَغْفِي رَأْسَ مُحَمَّدٍ ذَكَرُ
 وَوَجْهَهَا كَرَاهِيَةً حَيْثَا سَتَرَ
 وَوَاجِبٌ ثَوْبٌ وَسِنْ فِي الذِّكْرِ
 لِنَفَاتِنَا مَعَ إِرَارِيَانِ قَدَسِ
 وَفِي سِوَاهِ الدَّرْعِ وَالْإِرَارِ
 ثُمَّ الْمَفَاتِنَانِ وَالْجِنْمَانُ

وَأَنْ وَقُوفٌ عَرَفَاتٍ فَاتَهُ
 فَالْحَجُّ فِي قَضَائِهِ يُشَقُّ
 خِلَافَ مَا فِي الرَّافِعِيِّ وَالْحَاوِي
 لِلْجِلْدِ مِنْ كَلْبٍ وَمِنْ خَنْزِيرٍ
 وَيَجْلُودُ الْمَيِّتَةَ الدَّوَابُّ
 وَلِلشَّمَادِ قُلْتُ وَالْعَمَلُ
 فِي سَائِرِ الْوُجُوهِ لَا الْمَصْلِي
 مِنْهُ حَاجَةٌ كَحَرْبٍ تَدْعُرُ
 وَالْحَشْوُ وَالْكَفْبَةُ أَوْ لِلطِّفْلِ
 وَرَقِي نَحَاتِيْمٍ وَمُصْحَفٍ
 لِرَاكِبٍ كَالسَّيْفِ لِلرُّكُوبِ
 لِأَجْلِ تَمُوِيِهِ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ
 فَقَطْ لِكُلِّ أَصْعَمٍ وَالْإِنْفَلَهُ
 وَلِلنِّسَاءِ لَغَيْرِ فَرْشِيْهَتِهِ
 قُلْتُ وَفِي الْآلَةِ وَجَدْتُ صُطْفِي

مَسَافِرِي فِي حِجِّهِ صَلَاتُهُ
 قُلْتُ وَتَأْخِيرُ الصَّلَاةِ الْحَقُّ
 بَعْدَ الَّذِي صَحَّحَهُ النَّوَاوِي
 وَحَلُّ الْإِسْتِمْعَالِ مِنْ مَضْرُورٍ
 وَأَنْ يُعْشَى بِهِنَّ الْكِلَابُ
 وَالنَّجِيسُ الْعَيْنِيُّ لِلسَّيْرَاجِ
 وَعَارِضٌ تَجْبِيْسُهُ لِلتَّكْلِ
 وَالْقِرْبُ وَالْحَرِيْبُ أَوْ مَا الْأَكْثَرُ
 وَحِكْمَةٌ وَجَرِيْبٌ وَقَمَلٌ
 وَالرَّقِيْمُ وَالرَّقِيْعُ وَالتَّطْرَفُ
 تَحْلِيَةٌ كَأَلْفِ الْحُرُوبِ
 وَذَهَبُ كِفْضَةِ الرَّجُلِ
 مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَأَتَّخِذُ أُمَّلَهُ
 وَسِيْنَهُ وَالنَّحَاتِيْمُ مَنَعُ سِيْنَتِهِ
 وَأَلُو الْحُرُوبِ مَا لَمْ تُسْرِفْ

بَابُ صَلَاةِ الْعِيْدِ

فصل
 فرائض الصلاة أن يكبرها
 باللفظ فيها أربعاً إلا أكثر
 ونية وقرئها بالأوليه
 مع القيام إن يطوق أن يفعلها
 وإن يكون بعد أولها تلاً
 أم القرآن كلها ميسملاً
 وإن يكبر ثانياً فأوجب
 من بعدها صلواته على النبي
 وثالثاً لليت الدعاء يجب

كَلَامٌ مِنَ الْعِيْدَيْنِ يَنْصِفُ رُكْعَهُ
 أَوْ لِي مِنَ الصَّخْرَاءِ وَهُوَ وَاسِعٌ
 فِيهِ وَأَحْيَا لَيْلَهُ كَالغَسْلِ
 لِقَاعِيْدٍ وَخَارِجٍ مَسْنُونٌ
 وَرَاجِعًا فِي آخِرِ اسْتِحْبَابِيَا
 نَحْرًا وَلَا يَطْعَمُ حَتَّى يَرْجِعَا
 مَا بَيْنَ الْإِسْتِفْتَاْحِ وَالتَّعْوُذِ

صَلَّى وَإِنْ فَاتَتْ شُرُوطُ الْجُمُعَةِ
 بَيْنَ الطَّلُوعِ وَالزَّوَالِ الْجَامِعُ
 وَاسْتَحْتَلَفَ الْخَارِجُ مَنْ يَصَلِّي
 مِنْ نِصْفِيهِ وَالطَّيْبُ وَالتَّرْتِيْنِ
 مُبَكَّرًا وَمَا شِيَا ذَهَابَا
 يَخْرُجُ عِنْدَهَا الْإِمَامُ مُسْرِعًا
 وَكَبْرُ السَّبْعِ يَرْفَعُ الْيَدِي

كذلك التسليمه الاولى تجب وتندب التسليمه الاخرى كذا قبل القراءة انديب التعونا

وان يكون فوقه اذا دفن علامة يتوشىء من لين ويكره البييض والينا ولا يجزئ بناء في مكان سبلا كتاب الزكاة

ان الزكاة من حقوق الباري والقي من غنيمه الكفار وفيه الصيام والكفاره واجبة بالنص في العبارة لكن هنا مقصودنا الزكاة مرضوعها خمس هي النبات كذا النقود والمروض والتم وفطرة من الصيام حيث سم وشروطها الاسلام والحريه وهكذا تبين ذى الملكيه والمحل لافى نابت ومعدن ولا ركاز وزكاة البدن ولا نتاج بل ولا ربح متى تضيضه بجنسه لن يتيسر فان يكن تضيضه بجنسه

فرجعه زكه بحول نفسه والشروط ايضا كونه تمكنا من دفعها لاهلها كى يصنفا وان يكون مالك النصاب وذاك معدود من الاسباب باب زكاة النقود ولم يجب في ذهب حتى يرمى عشرين دينارا كما قد خيرا ولم يجب في فضة حتى تصل خمسين الدرهم كما نقل فربع عشر فيها وتلزم في كل ما من الحلى يخدم كذا في المكروه ولا المباح وتوكبير قابلي الاصلاح وهكذا النقدن جيشا سخرجا من معدن فربع عشر اخرجها

ولو قرأ لم يتدارك وقرا واقتربت وكل تكبيرين له مهللا مكررا وواضعا امامه في ست تكبيرات ثم افتتح خطبة بتسبع قلت وفيهما القيام يندب وفي سوى الحج ثلاثا كبرا في مشيه الطريق الى القرم من ظهر بحر لا يقضا خمسين عشر وشاهد الرؤية ذو قبول قلت وذا كما يقول الرافعي وباقى اليوم الفضائل ودرع

قاف وفي الاخرى خمس كبرا بينهما سجلة ومحمد له تمتى على يساره وتابعا او في الثلاث لو بين ياف وخطبة ثانية بسبع ومن يصلى وحده لا يخطب ليلتي العيد بصوت جهرا وعقب الصلاة كل مسلم فرضا وان ينس يكر اذا ذكر ما لم يرغب وانظر الى التعديل الى سوى الصلاة غير راجع اهل السواد يرجعوا قبل الجمع

باب صلاة الخسوف

زاد ركوعين وقومتين والاربع الطوال فيها بقرا اى فى الركوعات زمانا فسحا منها وللسبعين والخمسين ولا يكررها ولا يطولا فى طول هاتين احاديث محمد جمعة لامر قد ويئدب خير وتوبة وقالت يا بخلا ويطلوع شمسه الخسوف بالفرض ثم الميت ثم عيدا

صلى الخسوفين بركعتين والمسجد الاولى بها الاصحوا حال القيامات وان يسحبا لمائة وضعف اربعينها ولا يطولها بطول الانجلا فى سجدة وتعددة قلت ورد والجهر فى الخسوف ثم يخطب فى خطبة ثانية حث على وبالغروب فاته الكسوف وحيث لا يامن من فوت بدلا

وهو الة فى الجاهلى المخرج شه

لغيره او في طريق يسلك
او موضع مسارك او مطروقي
فلقطه من غير ما تفرق
الا اذا رتب المكين عرفا
فبوكه فان يكن له نكاه
فلذلي ملكه الباه
وهكذا الى الذي آجياه
باب زكاة التجارة

وكل عرض للتجارة اشترى
فالعرض فيه ربع عشر المكي
فان جرى تملك بنقدي
قومتها بيمين ذلك النقد
وان جرى بغير نقد في بلد
فقالب النقدن في ذلك البلد
او بعينه وبعينه فان عرف
مقدار كل منهما لم يتكلف
وحيث كانت الزكاة لازمة
في عينه كان تكون سائمه
او كان بخلا مطعما اثمارة
زكيتة للعين لا القامه
لكن يسبق حو لها تقدم
على زكاة العين حيث تلزم
ثم افتح للعين حولا مطلقا
من آخر الحول الذي قد سبقا
والبن والجزوع ثم الارض
ان تبلغ النصاب في عرض
فرك كلا منها منفردا
بمحكه عما سواه سمرمدا

باب زكاة النعم
وتلزم الزكاة ايضا في النعم
من ابل وبقير ومن غنم
ولم يجب في قيرها زكاة
فالابل فيها كل خمسين شاة
للنفس والعشرين ثم تنتقل
ففيها بنت النخاض من ابل
من بعد حول كامل بلا حفا
بابن البون عند فقد هاتفي

كسوفه بعد صلاة الموت
عيد وجمعة عقيب الكسوف
لا غيرها ذكرهذين معه
في نحو زلال بالانفراد

ثم الكسوف ولا من الموت
ولتكنه الخطه مرة في
قلت نرى بالخطبتين الجمعة
وسنت الصلاة للعباد

باب صلاة الاستسقاء

وبعد ما صلى ولو تطوعا
وان رآه الحنفى يدعه
محتاج سقى وسواه وتكرن
صلاها وقتا وهذا النص
وان سقى قبل الصلاة ظهرها
ويامر الامام كلا ياتي
عن ظلمهم ويخرجوا في الرابع
يدلته ومعهم البهائم
حروج ذبي وعنا امتازا
من الجميل وشفيها جعله
لا سيما من آل خير الانبيا
وبدل التكبير باستغفار
واستقبل القبلة في اثنائها
ويمنه يسرى كذا حتى ترع

سن للاستسقاء اكار الدعاء
اولى كما في خطبة للجمعة
والافضل الصلاة ركعتين
كالعيد قلت الحق لا تخص
وكرر الصلاة ان تاخرا
للمشكر والدعاء والصلاة
بالبر والصوم وبالتراجع
مع الخشوع وجميع صائهم
وشجيرة وصينية وحازا
ويذكر الانسان ستر اعمله
والافضل استسقاؤهم باليقيا
ثم كعيد خطبتا استد باير
بالع في ثانية دعائها
والملون ردا له سفلا يدع

فصل في تارك الصلاة

عن وقتها نوما ونسيانا ففو
عن وقت جمع حضر او سقرا
لا اجمعة استتيب ثم القتل

من اخرج الصلاة مما فرضنا
موسعا وان بعد اخرا
اوترك الوضوء ثم صلى

وفي نسخة بدل هذا من بعد حول ولقد هاتفي . بابن البون او بحق فيمنى

ثم الثلاثون التي من المقر
 فيها تسع بعد حول يعتبر
 والأربعون فرضها منه
 قد اكملت حوازين فوق السنة
 ولم تزد شيئا لذي الخمسينا
 وافر من تسعين لذي الستين
 ومن هنا يغير النصاب
 والفرض حسبما اقتضى الحساب
 وواجب في الأربعين من غنم
 شاة وذون الأربعين كالعدم
 وأوجوا شاة كل بجزئه
 لأن كان مع إحدى وعشرين مائة
 والمائة حيث زادت واحدة
 فيها ثلاث من شياه واردة
 وحيث كانت أربعمائة
 فيها شياه أربع يقينا
 وهكذا مكررا للشاة

بِصَارِمٍ ثُمَّ يَصَلِّي وَجَعِلُ

فِي الْقَدِيمِ لِيُطْمَسَ كَمَنْ حَدَا قُتِلَ

بَابُ الْجَنَائِزِ

بِكَبْرٍ كُلِّ ذِكْرٍ مَوْتٍ وَاسْتَعْدَّ
 إِلَى ذَوِيهَا وَالْمَرْيُضِ أَوْلَى
 لَا يَمِينُ ثُمَّ عَلَى قَفَاهُ
 لِقَلْبَةٍ وَعِنْدَهُ يَسْرُ
 وَظَنَّهُ يَحْسُنُ فِي مَوْلَاهُ
 وَشُدِّي عَصَابَةَ حَيَاهُ
 وَلَيْسَتْ مَفَاصِلُ بِالرَّدِّ
 رَأْسَاهُ تَعْتَهُ فَلَا يَسْكُفُ
 وَبَطْنُهُ يَتَوَسَّيْفُ ثِقَلَا
 وَيُرْعَى مَا فِيهِ فَضِي مِنْ آثُوبِهِ
 أَرْفُقَ مَحْرَمٌ بِرَفِيقِ غَايَةِ
 وَلَوْ غَرِيبًا كَالصَّلَاةِ وَالكَفَنِ
 وَصَحَّ غَسْلُ الْمَيْتِ مِنْ كَافُورٍ
 وَأَكْلُ الْغُسْلِ بَانَ يَغْسَلَا
 مَقْصَصًا بِفِضِّ طَرْفِي وَكِرَّةِ
 وَيَمْسَحُ الْبَطْنَ وَقَدْ اجْلَسَهُ
 بِحِرْقَةٍ عَلَى يَدِهِ قَدْ لَفَا
 ثُمَّ يُوَضِّيهِ وَضَوْءُ الْحَيِّ
 وَبَعْدَهُ يُوَاسِعُ السِّنَّ مَسْطُ
 يَسِيرُ كَافُورٍ لِشِقِّ أَيْمَنِ
 بِالْيَسِيرِ وَالشَّرْطِ بَانَ لَا يَبْقَى

لَهُ بِتَوْبٍ وَالظَّلَامَاتُ تَرُدُّ
 وَذُو أَحْيَا رِقْبَةً يُولَى
 يَلْقَى وَوَجْهَهُ وَأَخْصَاهُ
 تُسَلَّى وَبِالشَّهَادَةِ التَّلْقِينِ
 وَتَحْمِضَتُ إِذَا قَضَى عَمِنَاهُ
 قُلْتُ يَكُونُ رَبُّطَهَا أَعْلَاهُ
 وَالْيَدِ وَالسَّرُّ بِتَوْبٍ فَرْدٍ
 قُلْتُ وَأَنْ يَصَانَ عَنْهُ الْمُصْحَفُ
 وَفِي رَفِيعِ كَالسَّرِّ بِرَجْعَلَا
 وَكَالَّذِي يَحْتَضِرُ اسْتَقْبَلِيهِ
 وَغَسَلُهُ فَرَضٌ عَلَى الْكُفَايَةِ
 وَالذَّنِّ قُلْتُ الْفُورُ عَنِ الْحَسَنِ
 وَعَيْرِيَّتِي عَلَى الْمَشْهُورِ
 عَلَى سَرِيرٍ فِي مَكَانٍ قَدْ حَلَا
 رُؤْيَاهُ مَا لَا حَاجَةَ فِي نَظَرِهِ
 وَغَسَلَ فَرْجِيهِ وَمَا جَسَدُهُ
 وَلِيَتَمَدَّ سِنُّهُ وَالْأَنْفَا
 وَشَعْرُهُ بِسِدْرٍ أَوْ خَطْمِي
 ثُمَّ يَصَبُّ بَارِدًا بِهِ اخْتَلَطُ
 ثُمَّ يَسِيرُ بَعْدَ غَسْلِ الْبَدَنِ
 وَثَلَّثَ الْغُسْلَ فَإِنْ لَمْ يَنْقُ

وابن اللبون ثم حق سبعا
او كان عن محض الذكر مطلقا
باب زكاة النبات

لاتنوم الركاة الا في الرطب
من كل شئ نابت اوفى العنب
وكل حب صالح للخبز
والعثر فيها واجب ويجزى
وصف عشر المسقيه مؤن
والزمو ما لك ثم المؤن
كأجرة التعفف والمجداد
والتنقل والتخلص والحصار
وجثمانيد الصلاح في البئر
واشدد جب فالوجوب معتد
والشرط في وجوبها المحقق
بلوغ كل خمسة من اوسق
وان يكون زرعه بنفسه
او اذنه في زرعه او غرسه
والجنس لم يكن لغيره يضم
ولكن الانواع كلها تنضم
وفرض كل قسطه ان انضبط
وعند عشر الفم اخرج الوسط
كذلك يجري الضم في نوعي سنه
ان يجصد الزرعان في تلك السنه

باب زكاة الفطر
وبالفريز يوم سلخ الشهر
شهر الصيام افرض زكاة الفطر
على الرقيق والصغير والذكر
والصند والاسلام ايضا يعتبر
لامعروقت الوجوب وهو من
لم يلف شيئا اذنا على مؤن
عباله في يومه وليلته
ولا على غنية في عصمته
مطبعة لامره لم تنشز
ولا على مكاتب لم يعجز
وعند بيت المال او بعد وقت

تَشْيِيقُهُ وَاشْرَاحَ الدَّخْرِ
فِي الْغَيْرِ اخْذُ شَارِبٍ وَطَهْرُهُ
يُزَالُ حَتْمًا دُونَ غَسَلٍ وَوَضُو
لَا مَرَأَةً اِنْ كَانَ كُلُّ اَهْلًا
وَدُونَهَا اَيْضًا فَاجْنِبِيَه
يَبِيحُ وَالنَّاحِجُ مَنْ لَمْ يَجْمَعْهَا
رَبَّتْ عَلَيَّ مَا فِي الصَّلَاةِ ذَكَرَهُ
يَسْمُو كَالْعَكْسِ وَالْعُسْلُ اَبِي
وَأَمِ فَرَعِيهِ وَمَنْ كَوْنَتِنَهُ
لَا الْعَكْسُ وَالزَّوْجَةُ لَا الرَّجِيَّةُ
وَالْكَفَّ زَوْجُ غَسَلِ الزَّوْجِ يَدْعُ
وَالْمَرَأَةُ الْخُنْفَى كَمَيْتٍ فِي الصَّمْرِ
أَدْنَاهُ نَوْبٌ سَا تَرُكُلُ الْبَدَنِ
لَهُ وَالْفَرِيمُ لَا لِلْوَارِثِ
لَفَائِي طَوِيلَةٌ عَرَا ض
وَجَا زَانُ يُزَادُ لِلرَّجَالِ
لَا مَرَأَةً حَسَنٌ وَإِنْ يَمْنَعُ يَجِبُ
تَمَّ حَمَارٌ وَلَفَا قَتَانٌ
تَمَّ لَيْسَطٌ وَاحْمُوطٌ ذَرَّةُ
مَسْتَلْقِيًا وَدُسٌّ فِي الْبَيْتِ
قَطْنٌ يَكَا فُورٌ وَبِحْرُ الْكَفْنِ
وَشَدُّ وَالشَّدَادُ فِي الْقَبْرِ صَرْفٌ
وَرَجُلٌ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ حَمَلٌ

حَسَنٌ أَوْ سَبَعٌ تَمَّ لِيُحْكِمَ
بِقَاهُ لَا مَعْتَدَةٌ وَمَا كَبْرَهُ
وَالْحَقُّ أَمَا حَارِجٌ قَدِ يَمْرُضُ
أَحَقُّ جَمْعُ يَطْلُبُونَ الْعُسْلَا
أَنْتَى قَرَابَةٌ بِحَدْرَمِيَه
فَالزَّوْجُ حَتَّى مِنْ سِوَاهَا رُبْعًا
تَمَّ الرِّجَالُ مِنْ حَمَارِمِ الْمَرَّةِ
وَحَيْثُ لَا يَحْضُرُ إِلَّا أَجْنِبِي
وَجَا زَ لِلسَّيِّدِ غَسَلُ الْقَبْنِ
إِنْ تَعْدَمُ الْعِدَّةُ وَالزَّوْجِيَه
زَوْجًا وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بَانَ تَصْعُ
فِي خَرْقِيَه وَلَا يَمْسُ وَالذَّكْرُ
تَمَّ بِمَا مَنَّهُ لَهُ اللَّبْسُ الْكَفْنِ
وَالْمَنْعُ مِنْ ثَانٍ وَثَوْبٍ ثَالِثٍ
أَوْلَاهُ فِي تَلَا ثَةٍ بَيَاضٍ
لَا أَنْ يَكُنْ مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ
عَامَّةً مَا وَ قَبِيضٌ وَالْأَحَبُّ
وَهِيَ إِزَارٌ وَالْقَبِيضُ ثَانِي
بَيْضٌ وَاللَّائِثَى الْحَرِيرُ يَكْرَهُ
تَمَّ لِيَصْنَعَهُ رَافِقًا عَلَيْهِ
تَمَّ لِيَلْصِقَ مَنَافِدَ الْبَدَنِ
لِغَيْرِ مَحْرَمٍ بَعُودٍ وَيَلْفُ
وَجَهْرُ الزَّوْجَةِ زَوْجٌ أَحْتَمَلُ

والفرض صاع جنسه لم يختلف من غالب الاقراة في ذلك المحل ويجزى الاعلى ولا يكتفى اقل

أو كان بين موسر ومعسر
 فعض صاع حسب الملاوير
 ولعط كل من عليه فطرته
 زكاة من تلمزته مؤنته
 ولم تجب عن كافر وناشير
 وزوجة الأب الفقير العاجز
 ولم تجب زكاتها على احد
 ومثلها في ما مضى من الولد
 باب أخذ القيمة في الزكاة
 والغرض في مال الزكاة نفسه
 وقد يكون الغرض غير جنسه
 فالغرض في عرض التجارة القيم
 والشاة فرض التحريم من المال العام
 والنقد أو شاتان في الجبريات
 والنقد أو شاة من لدى التصان
 عن قيمة الأعبط في اجتماع
 فرمين منها بعد أخذ الساع
 بالاجتهاد دون تقصير يقع
 ودون تدليس من الذي دفع
 وصرف ما تجل الامام من
 نقد اذا لم يميز عنها قد متين
 وللإمام الصرف مطلقا بيلا
 اذن جديد عاملا بما حلا
 باب اجتماع زكاتين
 جتمها من مالك لم يعتبر
 الا بعد مسلم فيه اتجر
 ففيه صاع عن زكاة الفطر
 وفيه بعد الحول ربع العشر
 باب المبادله
 ومن يبادل في خلال الحول
 يصرفها مستانفا للحول
 لان يكن مبادلا بالعرض
 بان يبيع بعضه ببعض
 او باعه بالنقد او شره
 به نصا بدون من سواء

وحيث لم ينهض بما قد صنع
 واثان مؤخر والإسراع بها
 ومكثهم حتى توارى أولي
 من مات في وقت قتال حلوا
 حتى الذي أجب ولزل جث
 وكفن الشهيد في ثيابه
 والوجه في ثوب القتال النزغ
 وعضوميت مسلم أو قديما
 والتسقط مع بلوغه الى مدا
 وليسترا بخيرفة وليد فتا
 وفي صلاة العضوي يوى الكلا
 وكفن الذمي وليد فن فقط
 فاغسل وكفن كلهم ثم أقصد
 مقدما فيها وغسل الرجل
 ثم بقايا العصبات قد مر
 ثم الأسن العدل والحرك على
 ثم اقتراع أو تراضي ناسه
 وعجز الأنتى وغير جاشيز
 صلاته واحدة وقريب
 وراء فالمرأة بعد الحنني
 فرقة وبالتراضي والتقى
 سيوى النساء فحيت للرجل
 وركنها النية والتكيد

فأثنان خارج العمودين معه
 ومشيهم أما ما يقدر بها
 ثم على المسلم صلى الأ
 من كافر به ولا يغسل
 لا ما بأسباب شهادة حدث
 ملكهايت قلت ذا أولي به
 خف وجلد وفرأ ودرع
 إسلامه وهو يدار ناغسل
 أربعة من أشهر فصاعدا
 قلت وليس النف مشروطا هنا
 وبأخلاج سقطننا يصلى
 وحيث ميتنا يغير اختلط
 في الصلوات والصلوة المتدى
 الأب ثم الابن وأعل وانزل
 مرتبا بالارث ثم الرجيم
 أفقه منه والرقيق فضيلا
 وموقف الإمام عند رأسه
 تقدم وجاز للجنائيز
 من الإمام رجلا ثم الصبي
 وحيث محل ذكر أو أنتى
 ونحوه ولا ينحى الأسبقا
 قلت وللصبي أو للشكل
 بأربع والخمس لا تضير

فقلطة الشبوع والاعيان
او يخطط وملك كل جبار
ميرزا قلطة الجوار
فان تدم حولا وسوا ما اختلط
نصابه كانا لواحد فقط
مع اتحاد مروج ومشراب
والفحل والمراج ثم الحلب
والحرز والجرين والدكان
وحافظ وغيرها في الثاني
فرع

له نصاب غنم فباعا
في الحول شخصان نصابها مشافعا
ففرض كل نصف شاة فبختم
اخراجها لحواله متى ختم
اول بيع بل خلطا ما ليكها
واختلف المالان في حويلها
فكان قرار اول الاحوال
وكالجواز في زكاة الثاني
باب تعجيل الزكاة

تعجيلها يجوز عن عام فقط
لما لك النصاب لكن يشترط
بقاؤه للفرض اهلا وكذا
بناء الاستحقاق فيمن اخذ
كي يحصل الاجزاء بالمجمل
فبارتداد واحد لم يحصل
وموته وفقر من ينزك
وفقد ماله الذي قد زك
وبنقا قابضها او يعرف
ببرقه وماله اصل عرف
فيما لم يقع المجمل
موقعه استرده المجمل
ان بين التعجيل حال دفعه
لقابض او كان عالما به

باب قسم الصدقات
تخص بالاصناف وهي الآتية
محصورة بالنصر في ثمانية
مكاتبين ثم غارميتا

في زائد وانتظر السلا ما
عليكم بميمه التمام
قلت وليست بعد غير مبطله
على الرسول وعقبه التاليف
في حق غير العاجز القيام
تكميله كلا وان يقرأ خفي
عاد ويدعولا وفي الايمان
ولا يتم الحمد لكن شركا
ذاك نعم تبطل بالتخلف
والفرض فيها بمخير سقط
ومن يعيب والدفين صليا
ولا على قبر النبي احمد
من يوم موته لفرضها صلح
يجوس من وحش ورجا كما
احل والمحدث بصلب افضل
راس يوحى ومن ثم يسئل
ولو لا نثى القبر الارجل
فمن خصى فعصب قد ورحم
ان يعجز الواحد وتر اعين
او لينة وفتح حيد نصيدا
والرضى حثا ثلثا من دنا
ورش ماء بعد مسح
شبرا ولا طين ولا محصا

قلت ولا يتابع الامام
فيه على الاصح والسلام
وسورة احمد عقبه الاوله
وان يصلي في عقبه الثانيه
دعاؤه للميت والاحتام
ويستحب رفعه اليدين في
ولو يليل ومن الشيطان
وكبر المسبوق حيث ادركا
ان كبر الامام وليتبعه في
ان لم يكن عند تكبير فقط
وباليسامع رجل ما اكفيا
عليه لاذى عيبه في البلد
مخير اذا مات قلت والاصح
وبعد هاتين والاقبل ما
وقامه ويسطه تعتدك
وضع على شفير قبر ويحل
رفقا الى القبر وليس يدخل
روح فحرم فبعد من نظم
فلا يجزي مضجعا للايمن
ووجهه الى تراب وسيدا
وسددت فرجاته وطينا
ثم يهاك بالمساحي التراب
وارفع ولو يجزى بالمحصى

في الفقراء مع مساكين الصنف والعاملين بعد والمؤلفه

لا عامل بل جاز بالقل
وكون كل مسلم حرا يجب
لم ينسب لهاشم والمطلب
ولا يجوز نقلها عن البلد
لما لا إن لم يكن لهم فقد
لكن له تغريبها ان اشهد
عن كل مال باطن وما ظهر
والدفع للامام وهو الافضل
حيث الامام في الامام يمدك

باب قسم الغنمة والفي
ما جاء من مال اهل الكفر
غنمة ان يتزاع بالفهر
وغیره في كسر العزم
وجزية وخراب الارض
ومال متد وصلح حادث
ومال ذمی بغير وارث
ففي الغنمة المقدم السلب
لقاتل القاتل ان كان ارتكب

في قتله امرامثقا وغير
به كفا ناسره كان اسير
وخمس الباقي خمس يؤقف
والاربع الاخماس منه تصرف
لحاضري القتال دون من يحق
من بعد لكن السراياستحق

ثلاثة للفارس المقاتل
منهم وسهم واحد للراجل
وخمس المحر الذي قد وفا
فخه يعطى لآل المصطفى
والخمس في مصالح الاسلام
وخمسه يكون للايتام
والجنس منه المساكين استحق
وخمسه لابن السبل المستحق
وخمسوا الفتي ابتداء فاعلم
فخمسه لجنس اهل المنتم
والاربع الاخماس للاجناد
من ارسد والغزو والجهاد

وليجترم كهو وفي التسطيع
وجمعا لحاجة وانث
يحاجر التراب وقدم افضل
اى كونه شرابا كذا ان يدقن
قلت ولا مكفن الحريير
في الارض والثوب اللذير عصبيا
وجاز ان يبيكوه والنذب امسح
وعيز ندبا وعلى الصرا حلا
وللمصاب وثلاثة تمد
والكافرون بالقرب مؤمنا
وانذب لغير اهله ان يصحوا
ولم يعدب بيناح اهله

فصل على التسنيم في الصح
ورجل حيث اشتداد حثا
الى حدار الحدد وانس لليلا
بغير غسل لا بغير كفن
نعم يجوز النيش للمقبور
قلت كذا بالغ مال طلبا
والضرب للحدد وشتق وجرع
لوعدي اجر والدعا لذي الليلا
قلت يحاضر ووجه لا ابدي
عزوا وعكس والدعا خص منا
هم طعاما مشيعا وليطرحوا
الا اذا اوصاهم بفعله

باب الزكاة

في دون خمسة وعشرين اربا
او كل خمس سنوي ضارب
كواجب في غنم اى ذوسنة
صح ولو عن اربل مراض
واجب عليه حق او ولد
وفي ثلاثين وست بذلت
ست واربعون حقة معه
ست وسبعون لها ثنتان
في الفرد والتسعين حقتان
عشرون مع واحدة بعد المائة

ابل اذا عن خمسة لم تسفل
او معز ثم له عامان
او سنتين وستان بيته
في نصف خمسين انة الخاض
لبونة اذا سلمة فقد
بيت يكون سنتين استكملت
احدى وستون عليها جده
ثم لكل منهما عامان
والحقة الحقيقة العشيان
فيها ثلاث للبون مجزئة

ان بعض في افساد صوم يوم
 رابعها كفارة اليمين مع
 حيث مباح او حرام قد وقع
 وواجب الثلاثة المقدمه
 اعتاق نفس ذات رقبه سلمه
 سلبه ما يخل بالعمل
 من العيوب كالعمى والشلل
 وصام عند فقد هاشم بن مع
 تابع بخروج ما انقطع
 وانما انقطاعه بالقطر
 لغيره وان يكن بعد
 اول ليط فليط من قوت غلب
 مستين مسكنا لكل مدحج
 ففي الثلاث العتق والصيام
 والقتل لم يجبه له اطعام
 وواجب اليمن ان يكثر
 اما باعتاق كما قد ذكرنا
 او كسوة او عشرة امدارج
 لعشرة وقد كل قد وجب
 وصام ان يعجز عن الخصال
 ثلاثة ولو بئلا توالي

باب الفدية

انواعها ثلاثة فالأولى
 مد فقط لفطير يوم يحصل
 من حامل ومرضع وذى كبر
 للمخوف في شهر الصيام من ضرر
 او غيرهم حيث لقنا بوجوه
 لمثل شهر الصوم لامن بعدد
 وقص فطر واحد بلا ضرر
 لمخرب او شرة من الشعر
 وفي منى لترك ليلة بها
 وفي حصة عند ترك رمها
 وقتل صيد محرما او الحرم
 وبنه ان قوما بالمدشم
 وغيرها من واضح اليان

مغير واجب هذا القدر
 وحقه في كل ما خمسينا
 ياخذ ياخذى الخمسين كاملا
 لاجل تشقيص خلاف ضعيفه
 ماشاء من كليهما او نزلا
 عن الحقايق مع جبر كملا
 او بعض صنف يجعل للأصل
 يدين عين للصوف الأجودا
 يجبر بفقيد او تشقيص اعططا
 بين النزول مرة ويجبر
 لا لمريض او معيب ابلا
 بنت لبون ولها ابها فلا
 لياخذ الجبران فالنص معه
 يقع فالتنين يعلو او هبط
 او فصر في الوزن عشرتان
 خلاف ما لو كانتا اثنتين
 جبرانها ما لكها ورضيا
 زكى تبع سنة مكمله
 واربعين بقرامسنة
 وغير الواجب من ستيينا
 مع مائة كائين من ايد
 لكن بعشرين وشاة زائدة
 ومائتى شاة ثلاثا ادى

وبعد تسع ثم كل عشر
 بنت لبون كل اربعين
 في مائتين ما تجده حاصلا
 لايها لنصفه ونصفه
 وعند فقد ه بكل حاصلا
 عن البنات للبون او غلف
 لا العكس والواجد بعض كل
 ماشاء منها ومما وجدنا
 فلان يقع في اخذ سابعها الخطا
 وفاقد واجبه يخسر
 او مع اخذ الجبر مرة علا
 او جاوز الجذعة اوردى الى
 جبران قلت ان رقى عن جذعه
 وفاقد ومن يجبران فقط
 وجبر احدى درج شاتان
 بخيرة الدافع لا النوعين
 وما اذا كان الذي قد اعطيا
 وفي ثلاثين من الابقار له
 وقل من يجعل نصف مسنة
 اى دانت ثنتين من السينا
 بكل عشر ثم عشرون جعل
 وفي شياه اربعين واجده
 مع مائة شاتان بل عن احدى

والثانين انواعها مدان لقتل صيد واختلفت بنت المحرم ان يبلغ المدين كل في الصوم

وثالث الانواع مطلق الدم
بقنل صيد او بوطء محرم
او قص اظفار ثلاث اشعر
والنيس والتليبي او دهن الشعر
وقطع نابت من الاشجار
بالحرم المكى والا حصاير
ولفوات النسك والقران
ومثله تمتع الانساب
كذلك الافساد بالجماع
وتركها الطواف للوداع
وترك احرام من الميقات
والرمي للجبار في الاوقات
وتركها البيت بالمزدلية
وفي معنى اللاتي المشرفة
كتاب الصور

ويشترط لصحة الصيام
فالصائم العقل مع الاسلام
وعلمه بالوقت ايضا والنقيا
من حيضها ومن نفاس حقيقتا
وللوجوب ان يكون مسلما
مكفلا يطبق جوعا وظلما
ثم الفروض نية من ليله
واجزات الى زوال نيقله
وصائم وترك ما قد قطعا
كحقة وما يابن قطعا
ثم الصيام كله اقسام
فرض ومندوب كدا حرام
والرابع المكروه فالفرض قيم
ثلاثة منه قيم قد كرم
في فعله التتابع اما مؤر
وذلك شهر الصوم والتكفير
للقتل والظهار والوقاع في
شهر الصيام بالنهار فاعرف
ولازم التفريق وهو الثاني
فتمتيع وفي قران
وللنوبات والواجب فيقد

ثم لكل مائة شاة ولكن
ولا المريض والصغير والذكر
وما له ان يتخلف فالكاملا
مراعيا قيمته للمضار
ففي ثلاث عشرات معز
ان عدلت نصف وربيع الماعزة
في عكس ما قلناه عكسه وجب
وما تقي ذرهم نقره وما
ينبع عشر دون جابر الحلي
او لم يرد تخريما او اباحه
والاختلاط واشتباؤه حررا
او امتحان الماء فيه اعتمدا
في موضع احياء او موات
حال اختيار خمسة من اوسق
اولم يحث عادة فرطبا
بالنضج والذولاب والناعور
يدين فيسقط باعتبار النشو
وعند نابت حرض الشمر
فان يضمن بالصريح المالك
فنافذ في كله تصرفه
يضمنه مجففا او تلفا
وان يخاف في السبب ادعاه
لاحيفه والتركان عمر الشجر

ياخذ ما يعيب بيع اقترت
من له الكامل الا ما ذكر
يقدر ما يلقاه معه حاصله
من معز وعكسه ستيان
وعشر رضان آية ما جوز
والربيع من صانية فحايضة
وزك في عشرين مثقالا ذهب
زاد ولو من معدن وان طما
ولو يقصد الاجر من مستملا
به كمسور نوى اصلاحه
بالنار او يفرص كلا اكثر
وما يضرب جاهلي وحسدا
خمس وفي جنس من المقات
وزاد جف وعن غير نفق
عشر وان سقاه حتى غصبا
فينصفه والسقي للمذكور
والحال مهما اشكلت فسق
اهل الشهادات لكل الشجر
التمر الجاف وتقبل ذلكا
وبعد ان يضمنه لو يتلفه
ولم يقصر فضانه اتقى
او غلطا يمكن صدقناه
اولم يحث فله قطع التمر

والندم حيث شرط تفريق وجد نالها ما فيه كل منهما وسلم

كذا إذا حلق وصيد وشجر
والنسي والتبليغ ذم الشعر
ووطء محرم وفي الإحصاء
والنذران يطلق وفي الأظفار
والنقل أنواع كثيرة أكدنا
من الجميع خمس عشر نسرد
الاثنان والخميس ثم عرفه
والسبع من ذي الحجة المشرفه
والعشر من محرم كذا الحرم
والست من شوال مع شعان ثم
وبعض أيام وتاسوعاء
وسودها أيضا وعاشوراء
وصوم يوم ثم بعد اليوم
يومان أو يوم بقدر صوم
وصوم يوم قوته لن يوجد
فيه أنواع صوم آتيا
ويذكر الصيام أن خيف الضرب
لحامل ومرضع وفي السقيد
والشبع والمريض ولا كره نقله
الى قضا ما فات من فرض له
وصوم يوم جمعة حيث انفرد
ومثله أفراد سبتا وأحد
وصوم كل الدهران بغير ضرر
بصومه أو فوت حق معتبر
لكنه للم يوم عرفه
خلاف الأولى فأنه لتعرفه
وامتنع في العيدين والتشريق
والحيز والغاير من تحقيق
كذلك بعد التصرف شيئا
ويوم شك ولتجز إن كانا
عن نذرا وكفارة أو عن قضا
أو واقفا ما اعتاد من نقل متى
أوصام قبل النصف صوماً نقل
بما من الصيام بقده حصل
باب ما يفيد الصوم
ويشد الصيام في نقل
وكونه بائناً مضمناً

وَسَلَّمَ الْعَشْرَ وَلَا لَزُومًا
يَمْلِكُ بِالْتَعَاوُضِ الْمُرَادِ
وَالرَّبْعُ مَالٌ يُتَوَعَّدُ الْإِقْتِنَا
مِنْ تَقْدِيرِ رَأْسِ الْمَالِ وَأَمَّا الْغَالِبَا
وَحَيْثُ تَقْدَانِ سِوَا مِثْمَا
ثُمَّ مِنَ الْإِنْفَعِ لِلَّذِي اسْتَحَقَّ
فِي كُلِّ تَوْبِيضٍ تَعَاطَاهُ وَفِي
نِصَابِهِ أَوْ سَائِقًا مِنْ ذَيْنِ
وَالْعَشْرُ لَمْ يَنْبَغِ زَكَاةُ التَّخْرِيرِ
وَلَا أَنْعَادُ الْحَوْلِ فِيمَا عَشَرًا
وَيَلْزَمُ الْمَالِكُ فِي الْمُضَارَبَةِ
مِنْ رَجْعِهَا قُلْتُ وَلَنْ يُوَجَّهَا
يُسَلِّمُ إِنْ كَانَ حُرًّا الْكُلَّ
وَوَقَفَتْ فِي مَالِ ذِي الرِّدَادِ
وَالرَّهْوِيُّ فِي الثَّمَارِ وَالْحُصُولِ
فِي غَيْرِهَا فَإِنْ بَيْعَ وَرَدَا
قُلْتُ وَلَوْ رَدَّ عَلَى التَّاجِرِ مَا
وَإِنْ تَجِبَ عَلَى الَّذِي اشْتَرَاهَا
عَلَيْهِ الْأَعْقَبُ الْإِحْرَاجُ
يَحْوِلُ أَصْلُ لِأَنَّ الرَّجْحَ تَرَكَ
فَرَعَ بَعْشِيرِينَ اشْتَرَى مَتَاعًا
بِأَرْبَعِينَ وَاشْتَرَى بِكُلِّهِ
بِمِائَةِ زَكَاةً إِذَا خَمْسِينَ

وَأَمَّا الْأَعْيَانُ عَمْدًا يُوَصَّلُ جَوْفًا وَلَوْ جَمَعَتْهُ كَمَا مَضَى

والوطء عمدا باختيار عالما
 بنيه من يكون صائما
 والمدبر مثل القيل في الايمان
 لا الحمل والتخليل والاحسان
 ولا من الغين والمؤك ولا
 بكر فيهما به لن ييطلا
 ثم على من اقتد الصوم القضا
 وهكذا كفارة لما مضى
 بالوطء في شهر الصيام آثما
 بذلك من حيث الصيام عالما
 والزمو اساك باق اليوم
 لمضى صيام شهر الصوم
 عمدا ومن عن نية لئلا عقل
 او ظن ليلا فزوبا فاكثر
 او ظن يوم الشك من شعبان
 فبعد من شهر الصيام باثما
 او في الوضوء لما يجزى سبعا
 مبالغا من مضى مستثيقا
 باب الافطار في رمضان
 والفطر فيه واجب القضا
 في ذات جيب او فاني عرضا
 وجائز مع القضا في السفر
 وللريض ان يخف به ضرر
 وموجب القضا والفي اذا
 لمشرف على هلاك انفسا
 كحامل ورضيع ان تشفقا
 على الجنين والرضيع مطلقا
 او آخر القضا بلا عذر الى
 شهر الصيام بعد من عام تالا
 وللقدادون القضا عند الكبر
 والعكس في الاغا ونحوه استقر
 وما على الجنون بعد فطره
 من فديه ولا قضاي غيره
 باب ما يكره في الصوم
 وعشرة نكراه في الصيام
 تشاتم والذوق للطعام

ثم حول الريح اعني ثابته
 ونقده يضمه لما به
 وبالتصاب عينه التمام
 ويكرهون البيع في الشروط
 وللتجارات الا خيرو دون ما
 وبدء حولها من الشري بلا
 ان قطعنا في القوت عامما اقل
 في معدن والسلت جسر والعلم
 والمخلط في جميع حول وكذا
 اولاه لاها للزكاة وسوى
 يجعل ملكا للخصا لطيف
 ان كان من جنس كالمقرد
 ومسرح جمع فيه جمعا
 والمخلب المكان والتخيل
 وبيدر الخوب واليثار
 وموضع الحفظ ودكان رجع
 على الذي خالطه بخصيته
 قلت وداني خلطة الجواراد
 من جسده منه فلا ترا جمعا
 لو ظلم الساعي يقطع عاد ذا
 وان يكن عن اجتهاد الطالب
 كالحقني قيمة تحرك
 فلو ملكت اربعين مبتدا

ركي ثلاث العشرات الباقية
 تاجر في الحول وفي نصابه
 في ما سوى المتجر كل العام
 فيه بقاء العين للسقوط
 قد نض ناقضا كما تقدم ما
 نصاب تقدي وبنوع كيدا
 وان يعير العذر لم يقطع عمل
 بربه بكل بر وانعكس
 زهو الثمار في نصاب قصدا
 خلط شعوب او تجاور هو
 وملك من قد خالط هذين
 بلا اختلاف مشرع اي مورد
 ثم تساق بعد ذا والمرعى
 ومن رعاها ومراح الليل
 وحافظها وفي ايجار
 حليط الواجب منه يسترع
 والعود في مقوم بقيمته
 مع الشيوع ان يكن ما قد اخذ
 والقول للغارم ان تنازعا
 بحصة الواجب لاما اخذا
 فحصة الماخوذ دون الواجب
 والماكي للسخال الكبري
 محرم وعمر وهذا العدا

كذا استيالك عن زوال آخر
 وان يرى شهوة جليته
 وقلة ان لم تحرك شهوته
 باب ما يصل الى الجوف ولا يظفر
 ولم يظفر ما لم يوصل
 مع سبوا واكرام او من جهل
 او بين اسنان به ريق جرى
 مع عجزه عن نجه حين اعترى
 ولا غبار شار من طريق
 او كان من غربلة الدقيق
 ولا ذباب طائر ان يحذف
 بنفسه ولو بوض يحذف

باب الاعتكاف

بمسجد يختص الاعتكاف
 ومثله في ذلك الطواف
 والشرطي المعتكف لاسلامه
 عقل كذا وقد حيز قد منع
 والاعتكاف واجب الاطالك
 بالكر والجماع والانسالك
 وبالخروج دون عذرا واحد
 بالاعتراف ثابت كقطع يد
 ودفع حق كان فيه يملك
 تعدا باقل ذلك سبطك
 ان كان عمدا باخبار المعتكف
 مع علمه التحريم فيما قد عرف
 ودواعكاف واجبا يخرج
 من مسجد الاشيا تنحوج
 اكل وشرب متنى الامكان
 بمسجد وحاجة الانسان
 والحيز والنفس وان يجنا
 وللذان ان يكن مرتسا
 كذلك الاغاة والاسقام
 ان شق مع كليهما المقام
 وجمعة لكن بدالك سبطك
 وعدة وخوف في يحصل
 والخوف من تعذر بالسك
 ان يفر بدال من والشهادة

نفسك شاة عند حويل اولا
 عليه نصف الشاة يستبد
 وذاك كل صفر اى اوله
 بعشرة كذا فبندك استقر
 من بعد غير الربع من مسنة
 عند تمام حويله لا بد
 عشر على ما قد ذكرنا فاصرف
 اربعة واربعين عنك
 في كل حويل بعد حويل مبتدا
 للثان لا زمر على الدواير
 زكاة اثمار تجيل توقف
 نحو نصاب عما او ابلا
 ماشية جميع حويل فنعى
 حولا بملك وارث وما علمه
 تعلف قدر الويفي لا نصرت
 واشترط اختيار ملك عين
 على نصاب دون خمسين تحوى
 او بعضه قبل وجوب التزكية
 والدين لا يمنع كفيها وقع
 عن ذوامكان الادا بالنسبة
 واخذ وعود ذى الصلال
 في الاجر لا الصداق للشطير
 ونظرة الجار وغير البعدا

عرة ناليه فواجب على
 والتصنف فيما بعده وعمره
 عند تمام كل حويل هو له
 وحيثما تخلص ثلاثين بقدر
 في البيسة الاولى يبيع والبق
 وعند عمر ورئها لم يزد
 ولو خلطت ابلا عشرين في
 عند تمام حويل المقدم
 وثلاثي بنت مخاض ابدا
 وثلاثي آخر كل عام
 كملك واحد كذا او تصرف
 على جماعة معينين لا
 وشروط اسامة المالك في
 وجوبها في سائمات تستينم
 ولا ديون الحيوان والتي
 كالملايات ولزوم الدين
 قد عمت ان تك صنفار كوي
 وجعل مال زكوي اصعبه
 ونذره تصدقايه منع
 وقدمت في التركات التزكية
 وبالجفاف وحضور المالك
 والغصب والحلول والتقرر
 شرط لا يجاب الضمان والادا

٤- بجهة العاوى آوقاهرا وانهدام المسجد . ودفن ميت او ادا شهاده

والاعتكاف بالآداء يبطل
 كتاب السنك من حج وعمرة
 والحج واجب على الأنام
 بالعقل والبلوغ والإسلام
 والوقت أيضا واستطاعة
 وأن يكون الشخص حرا كله
 ومثله العمرة فيما قد ذكر
 لاقوته اذ وقتها لم يخص
 والسنك اما سنك الأستلام
 او نفل او قضا أو التزام
 على وجهه تفعل النساك
 افرادهم تمتع قيران
 فعمرة من بعد حج تمتع
 افرادهم وعكسه التمتع
 واي شخص فيما معاد دخلت
 فحارن وبعد هاج حصل
 وليس في أعمالها اصلاح
 فحارن ايضا وعكسه تمتع
 والزوم امر ليس مفردا ايدم
 فان يكن من ساكني ذلك الحرم
 او قربه او عادته ثم احرمنا
 بالحج من ميقاته لن يلزمنا
 او قديم العمرة من شوايب
 أو اخرج لعامة نال
 أركانها الاحرام والطواف مع
 سعي وحلق الرأس كيف وقع
 فان اراد عمرة من في الحرم
 يخرج لادف الحبل فهو ملزم
 فان يكن من دون ذلك احرمنا
 صحت ولكن اوجبوا معه الدماء
 والافضل الجعرا نقلا المستعليه
 في الفضيل فالتمتع فالحج بنيه
 باب اركان الحج وواجباته وسننه
 اركانه الاحرام والوقوف مع
 حلق وسعي وطواف اذ رجع
 وشروط مطلق الطواف الطهر

تجوز وهو ضامن وما تليف
 والمستحقون الزكاة شركا
 وقد رقيمة لغير الجنيس
 فقد رها بيعا ورهنا بطلا
 وقد رها يخرج من رهين اذا
 والحول لو كثر في نصاب
 وليس بالقلب الزكاة اونوى
 او لو كيل الأهل مهما يقبل
 عن غير ذى التكليف والسلطان
 وهو ومن وكل يد فعان
 وهو الأحب ان يكن عدلا ولو
 يحاضر يحسب لان عينا
 بل واقع تصدقا الا اذا
 او ان يقع عن آخر ووقعا
 لا حذها بما شرطنا الحولا
 وللوأشى العد قرب المرعى
 بلا صلاة فهي لا تحسن لك
 بل تبعا كاله الا كارم
 قلت السلام مثلها استعبابا
 وما يجعل يحجزه ان انعقد
 كمال الإيجار أو شاتين
 بما يجن ويفطر القوم
 ان وجدت شروط الاجر ولدا

من قبله لا الوقص قسطه حذف
 بواجب من جنسه من ملكا
 وذالك الشاة في جمال خمس
 قلت ولو مال تجارة فلا
 سواه لم يملك بلا ائذ الذا
 فقط فلا تكرر في الإيجاب
 صدقة فرضا لماله هو
 له الموكل انوعى والولى
 تمتع وسبقها كما اقترت
 للمستحق اولى السلطان
 اخرج مطلقا فلغايب أو
 ولم يعد لوتالفا تبينا
 صرح اذ ذلك بان يستنفذ
 وانذب بان يعلم شهر من سعى
 فيه وأول الشهر وأولى
 في صيق مرت به ويعدى
 ولي على غير نبي أو ملك
 وهم بنو مطلب وهاشم
 وغيره مالم يحي خطابا
 حول ولو قبل النصاب المستجد
 في مائة ثم نصاب تبين
 يجزئ من أول شهر الصوم
 وجوبه وهو كما لو وجد

ولقد تنكس له والستر ويندب استلام ذلك الحجر أول كل طوفة لمن قدر لاناف

لأن يحج جماعة بالمسجد
 أو خاف أن تقوته المكتوبة
 أو سنة راتبة مطلوبه
 وللرجال الاضطرار والركل
 بالعدو في ثلاث طوافات أول
 والثنى فيها بعدها بالهسته
 وركعتان بعده مسنونه
 وواجبات الحج وهو المزم
 في جبر كل فدية إذا عدم
 احرامه به من المنفقات
 ورسى الحجارة الى البحرات
 ولو عتقا كان ذلك المرعى
 أو كان بلور الصدق الاسم
 حق المحدث وهو في الأجر
 لا حث منه استخرجت بالنار
 وأن يبيت الناس بالمزدلفة
 وفي من حيث انتهوا من عرفه
 الاذوى سقاية العتار
 كذراعاة الامل دون الناس
 وأن يطوف بالودع من طعن
 لاحاض ومن بمكة وطن

فصل

وسن فيه أن يلبى الفق
 وأن يطوف للقدم إذا أت
 واجمع بين الليل والنهار في
 يوم الوقوف آخر بالموقف
 وشدة السعي بموضعت
 اذ صاب بين ذتيك المبلين
 او صار معطالطين وادي
 محرف ليس باشتداد
 كذلك الاغصال حيث تسحب
 كما صفى وأربع من الحطب
 فخطبة بمكة في السابع
 وخطبة في عمرة بالسابع
 وفي منى كذا في يوم العدة
 وثاني التشريق يوم النحر
 وكلها من بعد فرض الظهر

وَالْمُسْتَحَقُّ لَمْ يَسَلْ قَبْضًا لَهُ
 مِنْ مَالِهِ حَيْثُ يَلَا سُوَالِي
 يَأْخُذُ أَوْ قَرَطَ فِي الْأَمْوَالِ
 وَالْمُسْتَحَقُّ عِلْمُ التَّجْمِيلِ
 لِلْحَمْسِ وَالْعِشْرِينَ ثُمَّ اسْتَكْلًا
 وَلَوْ عَدَّتْ بِنْتُ لَبُونٍ يَسْتَرِدُّ
 عَنْهُ بِلَا زِيَادَةٍ مُفْصِلَهُ
 يَتَلَفُّ يَوْمَ قَبْضِهِ مَقُومًا
 فِيهِ وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ الدَّافِعَا
 إِذْ نَاجِدِيًّا مِنْ ذَوَى الْأَمْوَالِ
 مَا شِئِيَّةٌ إِنْ قَبِلَ حَوْلَ يَتَلَفُّ

لَا تَأْتِي عِنْدَ الْإِمَامِ قَبْلَهُ
 وَالطُّفُلُ لَمْ يَحْتَجْ وَعِزُّ الْوَالِي
 أَوْ دُونَ حَاجَةٍ مِنَ الْأَطْفَالِ
 وَحَيْثُ لَا يَجْزِيهِ مَا قَبِلَا
 كَمَا إِذَا بِنْتُ مَخَاضٍ عَجَلَا
 ضِعْفٌ ثَمَانِي عَشْرَةَ بِمَا تَلَدُ
 وَلَوْ هُوَ التَّلَفُ مَا لَا عَجَلَهُ
 وَأَرْضٌ نَقِصٌ فِيهِ أَوْ قِيمَةٌ مَا
 وَمُرْتَجِدٌ يَدُ الزَّكَاةِ الرَّاجِعَا
 وَلَيْسَ بِالْحَتَّاجِ فِيهِ الْوَالِي
 وَإِنْ يَهْ تَمَّ النِّصَابُ لَيْسَ فِي

فصل في الفطيرة

حَتَمَ عَلَى مَبْعُضٍ أَوْ حَرِّ
 وَقَبْلَ أَنْ صَلَّى كَمَا لَ أَجْرِهِ
 كَوَلِيدٍ مِنْ قَبْلِهِ رُزِقَتْهُ
 وَالْبَائِنِ الْحَامِلِ لِأَعْرَسِ الْأَبَا
 خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثَلْثَ رَطْلٍ
 عَلَى اعْتِدَالِ كَفِّي الْإِنْسَانِ
 عَنْ قُوَّتِهِ وَخَادِمٍ وَمَنْزِلٍ
 يَجْعَلُ يَوْمَ عِيدِهِ وَكَيْلَتَهُ
 ذُو نُوْبِيَّةٍ وَقَتَّ وَجُوبَهَا تَقَعُ
 عَنْهُ لَدَى وَجُوبِهِ لَا أَبَدًا
 أَوْ لَبْنَا لَمْضَلَهُ وَالسَّمْنَا

وَيَعْرُوبُ شَمْسٍ لَيْلِ الْفَطِيرِ
 أَدَاؤُهُ قَبْلَ عُرُوبِ فِطِيرِهِ
 لِكُلِّ مُسْلِمٍ يَوْمٌ وَقَتُّهُ
 وَالْعَبْدُ آيِقًا وَمَقْطُوعُ النَّبَا
 وَلَا كَسْتَوْلَدَةَ لِلْأَصْلِ
 قُلْتُ قَرِيبٌ أَرْبَعِ حِفَايِنِ
 أَوْ بَعْضُهَا الْمَوْجُودُ مِمَّا يَفْضَلُ
 وَدَيْنُهُ وَقُوَّتٌ مِنْ مَوْنَتِهِ
 وَالنِّسْطُ لِلْبَعْضِ وَإِنْ هَا يَدْعُ
 غَالِبٌ قُوَّتِ بَلَدِ الَّذِي الْأَدَا
 مَعْشَرًا أَوْ أَقْطَا أَوْ جَبْنَا

مبيناً في كلها أعمالهم من المناسك التي أماتهم

وحلق كل الرايس للذكور وغيرهم يؤمر بالتقصير والذكر والوقوف والدعاء بالمسعر الحرام حيث جاءه وان يبستوا آخر الترتيب في منى ونبله الوقوف فاعرف وسائر الالاد كارجح تذب اذ كل ذكر في محل يطلب وغيرها وكل ذلك مستحب ايضا لكل عمرة الا الخطب وما له تعلق بعرفه او بمنى كذلك او من دلفه باب محرمات الاحرام

وليس من محرم اشياء وطء وتقبيل كذا استمناء والطيب والكناخ والمباشرة بشهوة وليس اشياء سائرته فليس قفاز وما تقدمت على الرجال والنساء حرما ولبس على الرجال لا النساء ان يلبسوا عمامة او برنسا والحف والخيط والقلنسوة والصيد من كل ولو ليقنيه وقتله والاكل مما صيد له او ان يدل غيره فيقتله وقص شيء من شعور او فطر وقص كل جاشز متى يصر كذا كدمن راسه وحجته وليس في النسيان غير فديته ان كان لثلافا كقتل صيد فان يكن تمتع لم يعد

باب التخلل له وجوه اربع فالاولك لمن اتموا نسكهم واكملوا فان اتوا بالرعى والطواف مع

والحزب والمعيب والتسويقا بل اقبانا لا لفردي منها والتمر اعلى من زيب قدرا قبل الشعير وكذا في البحر في احسن الوجهين ثم عرسه ثم بمن شاء بغير تفرقة فطرها يجوز للتخمل للنفس والعريس وكل من ذكر اعسر زوجها وسيد الامه ان كان لا يحتاجه لخدمته ففيه بحث في الظاهر يعرف

قُلْتُ وَلَا اَلَيْمَةَ وَالدَّقِيقَا
اَوْ مِنْ اَجَلٍ مِنْهُ لَا تَقَوْمَا
وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ فَاقِ التَّمْرَا
قُلْتُ الْجَوْيِيَّ بَدَا بِالتَّمْرِ
وَإِنْ يَضُقُ مَا لَمْ يَبْقُسِهِ
تَمَّ مِنْ قَدَمِهِ فِي النَفْسِ
وَدَوْلَادِنْ زَوْجَهَا ان تَدُلْ
وَهِيَ عَلَى الْمُعْسِرِ لَيْسَتْ تَسْتَقِرُّ
وَتَلْزَمُ الْحَرَّةَ عِبرَ الْمُعْدِمَةِ
وَيَبِيعُ جِرْءُ عَبْدِهِ لِفَطْرَتِهِ
قُلْتُ وَلَوْ كَانَ نَفِيسًا يُولَفُ

باب الصيام

امرين باستكمال شعبان العمد في حق من دون مسير القصر ومن اليه يوم عيدهم وصل كان قضاؤه ليوم كما فيه فيه فلا تجزله ان يفطرا والرأي بالنهار للمستقبله قبل زوالها لكل يوم قد غنيت من ليله مبيتة في بيته الشهر بحرم او يظن او عبدا او انثى او اجتهاد وترك عمد الوطاء واستمناء

يَثْبُتُ شَهْرُ رَمَضَانَ بِأَحَدٍ
أَوْ رُؤْيَةِ الْعَدْلِ هَلَالَ الشَّهْرِ
وَبَعْدَ أَنْ يَمْضِيَ ثَلَاثُونَ أَكْلًا
وَإِنْ يَصُمُ عَشْرِينَ مَعَ ثَمَانِيَةٍ
وَإِنْ يَسَاهُرَ لَيْلًا لَمْ يَرَى
وَإِنْ يَكُنْ عَيْدُكَ تَكْمَلَةً
وَصَحَّةَ الصَّوْمِ يَقْضِي الصَّوْمَ
وَإِنْ يَكُنْ فَرَّضًا شَرَطْنَا بَيْتَهُ
كَمَثَلِ أَنْ يَتَوَصَّوهُ الْغَدِ عَنْ
يَقُولُ صِيئَةً ذَوِي رَشَادٍ
أَوْ صُحْبَةً أَوْ عَادَةَ الدِّمَاءِ

وَمَنْ حَجَّ قَبْلَ وَقْتِهِ أَهْلَتْ
 قَعْمُهُ إِذَا أَتَمَّهَا أَحَلَّتْ
 أَوْ أَحَلَّ الْإِنْسَانُ مَا قَدْ أَفْسَدَ
 مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ عِنْدَ الْأَدَا
 ثَائِلِ الْوُجُوهِ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ
 فَلَمْ يَقِفْ وَمَا سَوَاهُ تَمَّتْ
 نَائِلُهَا أَنْ يَشْرُطَ التَّحَلُّلَ
 لِقَدَمِ مَالٍ أَوْ لِدَاءِ حَصَلَةٍ
 رَابِعُهَا لِلْحَصْرِ حَيْثُ يُوجَدُ
 مِنْ وَالدِ أَوْ سَيِّدِهِ أَوْ مِنْ عَدُوِّ
 أَوْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِمْ ذِي عَصَارٍ
 لَمْ يَسْتَطِعْ اثْبَاتُ ذِ الْأَعْسَارِ
 وَمَالَهُ سِوَى طَرِيقٍ سَأَلَتْ
 أَوْ مَنَعَهُ مِنْ سَائِرِ الْمَسَالِكِ
 فَإِنْ يَرُدُّ تَحَلُّلًا حَيْثُ حُصِرَ
 فَالذَّمُّ ثُمَّ الْحَلُّ بِالْعَصْرِ مُتَّخِذٍ
 بَابُ جِزَاءِ الصَّيْدِ

والصيد في الاحرام صيد بحري
 يحل مطلقا وصيد بري
 اربعة انواع صيد البر
 اولها يحل للمنظر
 مع الضمان مطلقا والثاني
 يحل قتله بلا ضمان
 كالذئب والثعبان والغراب
 وغير ذى نفع من الكلاب
 وكل صيد صائل لا يدق
 الابيه او من طريق يمتنع
 وثالث الانواع مالا يقتل
 ولا ضمان وهو ما لا يؤكل
 ان لم يكن فرعا للوحش ككل
 وغير ما كوله فيضمن ان قتل
 رابعها وحشى صيد بوسك
 او فرع وحشى فقط لا يقتل
 ثم الضمان واجب بقتله
 فيما له مثل بدح مثله
 وغيره بما به يعقور

لَا تَنْظُرُ وَلَا تَبْفِكُ النَّفْسَ
 لَا تَرِكَ قَلْبَهُ النَّخَامَ مُطْلَقًا
 حَيْزُهَا ذَاوُدُ حَوْلَ عَيْنِ
 كَمَا طِنَ الْأُذُنُ أَوْ الْأَحْلِيلُ
 صَوْمًا بِقَصْدٍ لَيْسَ رِيْقًا ظَاهِرًا
 جَوْفًا لَيْسَ بَيْنَ أَسْنَانٍ بَطْلًا
 وَالْمَاءُ مَهْمَا يَتَمَضَّنُ مَعَهَا
 وَيَجْتَهَادُ مِنْ بَيْنِ خَاطِبَيْهَا
 وَلِلَّذِي جَامَعَ بِاسْتِمْرَارٍ
 لِكَيْ يَصِيحَ الصَّوْمُ أَنْ فَرَّطَ لَعْنٌ
 جَمِيعُ يَوْمٍ وَأَيْقَانُ الْأَعْمَاءِ
 لَا الْعِيدُ أَوْ تَشْرِيقُهُ لِلصَّوْمِ
 بِنَاسِقٍ يَشْهَدُ أَوْ مَمْلُوكٍ
 وَالْعَيْمُ غَيْرُ مُطْبِقِ السَّمَاءِ
 وَلَا قَضَاءٍ فِيهِ أَوْ تَكْفِيرٍ
 سُرْعَةُ فِطْرَانٍ يَقِينًا غَرَبَتْ
 وَالْمَطْوُ لِأَنَّ شَكْلَ التَّأخِيرِ
 وَتَرَكَ حَجْمٌ وَتَشَهُ يُدْبَا
 وَإِنْ تَحَرَّكَ شَهْوَةٌ تَكْرَهُ لَهُ
 وَسُنَّ أَنْ شَوْتُمْ أَنْ يَقُولَا
 فِي رَمَضَانَ الصَّدَقَاتِ وَالْقَرَى
 وَكَثْرَةُ الْقُرْآنِ وَالْتِمَجُّ
 وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ بِهَذَا الْعَشِيرِ

وَلَوْ بَعِيَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ
 وَصَمَّهَا بِحَاسِلٍ وَالِاسْتِقَاءُ
 لَكِنَّ فِي بَاطِنَةٍ وَجْهَيْنِ
 جَوَّالَهُ وَلَوْ سِوَى مُجِيلٍ
 فِي سَفَدٍ لِأَنَّ الْمُسَامَ ذَا كِرَا
 مِنْ فِيهِ صِرْفًا فَإِنْ رِيْقٌ نَزَلَ
 وَبِالنَّخَامِ حَيْثُ حَجَّ أَمْكَنَا
 وَالْأَكْلُ كَرَاهًا وَكَثِيرًا نَاسِيَا
 وَالْحَجْمُ لِأَنَّ أَوَّلَ النَّهَارِ
 مِنْ بَعْدِ فِجْرِ وَيَكْفُرُ فَنَزَعَ
 وَالْعَقْلُ وَالِاسْلَامُ وَالنَّقَاءُ
 فِي أَيِّ جُزْءٍ وَقَبُولُ الْيَوْمِ
 وَلَوْ تَمَتَّعًا وَلَا الْمَشْكُوكِ
 قُلْتُ أَوْ الصَّبِيَّةُ أَوْ نِسَاءُ
 بَعِيرٍ وَرَدِّ فِيهِ أَوْ مَنُذُورٍ
 وَرَمَضَانَ لِلْيَسْوَى وَيُدْبَتْ
 بِالْمَرْثَمِ الْمَاءُ وَالسُّحُورُ
 وَالغُسْلُ قَبْلَ صُجُودِ اجْتِنَابًا
 وَعَلَيْهِ وَذَوْقِهِ وَالْقَبْلَةُ
 وَالِاسْتِيَاكُ بَعْدَ أَنْ تَزُولَا
 إِنِّي صَائِمٌ وَأَنْ يَكْثُرَا
 لِلصَّائِمِينَ وَاعْتِكَافُ الْمَسْجِدِ
 وَلَا كَعَشِيرٍ آخِرٍ فِي الشَّهْرِ

في الخلق تقرى باوذاك في النعم من ابل وبقرو من عشم

كذلك في غل ووحش البقر والكبش في ظني وضع مجزي وفي الغزال احكم بدمع عنز واحكم بشاة مطلقا في الثعلب كذلك العناق احكم بها في الاربع والنضب فيه الجردى والربويج جحر وقتل صيده ممنوع اما الحمام وهو ما في الشرب عب فذبح شاة في حمامة واجب وان يكن اكبر كالذواج والكبروان فاسع في اخراج قيمته وما عداه قد ما في مثله عدلان قطما حكما وحكم صيد المسجد المحرام في المنع حكم الصيد في الاحرام باب رمي الحمام الرمي يوم النحر وقتنه عرف بنصف ليل النحر بعد ان تقف ووقته المختار منه مجزي الى غروب الشمس يوم النحر ورمي هذا اليوم رمي العقبة ثم الجمار بعده مرتبه فابدا بما المسجد الحيف تلى فابحرة الوسطى فما لها يلي وعدة الرمي في الايام سبعون حجة على التمام سبع يوم النحر والبقا في مدة التشريق بانقاف من الزوال والغروب الجارى في كل يوم وقت الاختيار وبالغروب آخر التشريق ثم وقت الجواز في الجميع وانحتم باب مواقيت النك من جازن المدينة الشريفة يكن له الميقات ذا الحليفة او مصر او من مغرب والشام

قُلْتُ وَفِي اتِّقَالِهَا اقْوَالٌ
وَلَيْسَ الْفِطْرُ هَلَاكٌ حَذِرَا
وَسَفَرُ الْقَصْرِ وَإِنْ نَوَى لَا
وَصَوْمُهُ أَوْلَى بِلَا تَضُرُّ
وَيَجُونُ مَنْ سِوَى الْمُرْتَدِّ
لَهَا وَلَا إِمْسَاكَ يَوْمَ زَالَتْ
وَيَجِبُ الْإِمْسَاكُ فِي ذَا الشَّهْرِ
أَعْنَى مَعَ الْعِلْمِ بِحَالِ الْيَوْمِ
فَمَا عَلَى مَنْ اعْتَدَى بِالْفِطْرِ
وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ وَالْمُرْتَجِلِ
أَوْ حَائِضٍ أَوْ نَفْسَاءَ مُفْطِرٍ
عَلَى الْوَجُوبِ مُفْسِدٌ صَوْمًا مَا
أَشْمَهُ لِلصَّوْمِ لَا الْأَثَى وَمَزَّ
فَإِنْ تَكَرَّرَ الْفَسَادُ كُرْرَتٌ
لَا مَرَضٍ وَسَفَرٍ وَتَسْتَقِرُّ
لَا هَلِهِ وَصَرَفٍ مَدٍّ وَاجِبٌ
لِصَاحِبِي مَسْكَنَةٍ وَقَفَرٍ
مِنْ أَرَبَتْ مِنْ أَمْكَنَةِ الْقَضَا وَمَا
كَمُفْطِرٍ لِكَبِيرٍ أَوْ حَمَلٍ
كَدَافِعِ الْهَلْكَ وَمَنْ قَدَّمَ مَكَنَةً
وَمَنْ قَضَى الْوَجِبَ قَلِيْمًا
وَالْفَرَضَ عَنْ كِفَايَةٍ إِنْ شَرَعَا
كَصَوْمِ يَوْمِ عَرَافَاتٍ لَا لِمَنْ

جَامِعَةٌ وَيَجْرُمُ الْوَصَالُ
وَمَرَضٌ كَأَمَضَى وَإِنْ طَرَا
إِنْ بَعْدَ صُجُوهِ طَرَا أَوْ زَالَا
وَيَجِبُ الْقَضَاءُ لَا بِالصَّغِيرِ
وَالكُفْرُ أَصْلِيًّا وَيَوْمَ الْفَقْدِ
وَسُنَّ فِي الْقَضَاءِ أَنْ تَوَالَتْ
لِمَنْ حَقِيقَةٌ حَرَامُ الْفِطْرِ
كَيَوْمِ شَيْءٍ مَعَ ثُبُوتِ الصَّوْمِ
إِمْسَاكُهُ فِيمَا قَضَى أَوْ نَذَرَ
إِنْ أَفْطَرَ فَرَأَلَ أَوْ لَمْ يَرَلِ
بِالْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَلِيَكْتَفِرَ
مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ تَمَّ
أَكْرَهُ وَالَّذِي بَقَاةَ اللَّيْلِ ظَنَّ
وَهِيَ بَهْوِيَّةٌ وَجُونٌ هُدْرَتٌ
فِي ذِمَّةِ الْعَاجِزِ وَالصَّرْفِ حَظْرٌ
مِنْ قُوْتِ تِلْكَ الْأَرْضِ وَهُوَ الْغَالِبُ
قُلْتُ وَمَا مَجْرَى الزَّكَاةِ تَجْرِي
قَضَى وَفِي تَكْفِيرِ قَتْلِ لَزْمَا
أَوْ مَرَضٍ أَنْ خَافْنَا لِلطِّفْلِ
وَأَخْرَجَ الْقَضَاءُ عَنْ كُلِّ سَنَةٍ
كَذَا صَلَاةٍ مَيِّتٍ لَا الْعِلْمَا
فِيهِ وَلَا عِبَادَةَ تَطَوُّعَا
فِي الْحَجِّ إِنْ كَانَ إِذَا صَامَ وَهَذَا

وذات عرق العراق تجمل
بالنفس لكن العقيق أفضل
أوبين مكة ومبقات سكن
أومكة فليعتبر ذلك السكن
باب الهدى

وَسَيِّتِ شَوَالِيَهُ وَبِالْوَلَاةِ
خَوْلَفَ يَالْتَأَسِيعَ لِلرَّيْضِ
وَصَوْمِهِ الْجَمِيسِ وَالْإِثْنَيْنِ
أُولَى وَعَاشُورَ أَوْ تَأَسُوعَاءَ
قَلْبًا وَأَيَّامَ اللَّيَالِيِ الْبَيْضِ
وَالذَّهْرَ وَالتَّشْرِيقَ وَالْعِيدَيْنِ

باب الاعتكاف

سُنُّ اعْتِكَافٍ مُسَلِّدِي عَقْلٍ
وَجَامِعِ أُولَى بَيْنِيهِ وَمَنْ
جَدَّهَا لِفَاطِحِ وَوَلَاهُ
بِمَائِهِ وَقَطْعِهِ بِالسُّكْرِ
وَالِإِحْتِلَامِ وَجَمَاعِهِ بِيَلَا
فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ بِهِ مُسَارِعَا
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَيْثُ حُصَا
تَعَيَّنَ الْمَذْكُورُ أَوْ يَدْبِلُهُ
كَلِالصَّلَاةِ وَمَتَى مَا عَيَّنَا
كَلِالصِّيَامِ لِأَنَّ يُصَلِّيَا
وَنَادِرٌ لِلَّهِ أَنْ يَعْتَكِفَا
عَكُوفُهُ فِي رَمَضَانَ وَامْتَنَعَ
وَنَادِرٌ لِلْإِعْتِكَافِ صَائِمًا
وَالْمَجْمَعُ لَا يَنْذِرُ الْإِعْتِكَافِ
وَنَدْرٌ شَهْرٌ يَقْتَضِي الْهَلَالِي
وَإِنْ نَوَى الْوَلَاةَ كَالْتَفَرُّقِ
كَمَثَلِ هَذَا الشَّهْرِ بِالْقَضَا إِذَا
وَعَشْرَةٌ تَنَاولَ اللَّيَالِيَا
وَنَادِرٌ الْعَشْرُ الْأَخِيرَانِ وَقَعَ

الهدى إما واجب أو مستحب
وَأَيُّورُ الْأَكْلِ مَا قَدَّ وَجِبَتْ
وغيره في الأكل كالأضحية
وفي تصدق وفي هدي بيته
ثم الدما نوعان نوع قد أُنْفِ
في الذكر والثان اجتهاداً أُنْتَبَها
أما الذي في الذكر فهو أربع
جزءة قتل الصيد والنتح
لحاق رأس إن تاذى بالشر
وفدية المصور حياً انحصر
فإن يكن للصيد مثل خيراً
في المثلين ذبحه أو الشرا
بماله من قيمة طعمه
أو أن يصوم عدله أياً ما
وحيث مثله انتق في الشرا
بما يساوى والصابغ خيراً
وحيث أخرج الطعام أدى
لكل مسكين هناك مئداً
وعند فقوذي التمتع الدما
ف عشرة بصوما قد الزما
ثلاثة في الحج في تحليه
وسبعة إذا أتى لأهله
وخبر وبالحاق في الصيام
ثلاثة أو أصعب طعمه
ثلاثة لسته من المحترم
كل له مدان أو هراق دم
والزمو محصوراً استطاعاً
شاة والأقرمت وابتاعاً
بمالها من قيمة طعمها
وعند حج عدله صيماً
وغيره نوعان نوع ينك
والرعي للبهائم والبيات

جبراً لأمرو واجب إذ يترك كترك احرام من الميقات

بالميت عند الظعن للوزاع
ثانيتها ما كان الميماح
او كان من تطيب اولى
بشهوة او قبلة او كسب
باب افاض الصرم وما يكره فيه
بالوطء عمدا افسدوه حيثما
عن اول القليلين قدما
وواجب به بعد ان قدم
وعند مجز عنه راس من بقى
فان يكن مجز فسبح من عشم
والذبح والتفريق في ذلك الحرم
فان فرضت الحج فالطعام
بقية البعير فالصيام
وان يؤخر او يطأ فيما فسد
فلا ولكن فيه شاة لا عدد
ويكره الجبدال فيه والنظير
بشهوة واخذها مما استقر
من المحصى بالمسجد المحرام
لرؤيته او بعد رمي راسه
واخذها لذلك من مرماه
او من مكان يجيب يسراه
او لقب الطواف بالاشواط
وغير ما مضى كالامتقاط

باب فرائض الحج
من فاته وقوفه محلا
بعرة ولبقضه مكلا
مع ذبح شاة في القضاء حالا
ولا تنفرت العمرة استقلالا
باب نذر الهدى وغيره
النذر ما قد ورجع وعقب
او التزام قرينة من القرب
ثانيتها نوع اشهد
ان اسمه نذر الجزا واستقر
وهو الذي انما يجلب بعمرة
معلق او اندفاع نية
فيلزم الوقاية لا مطلقا

خروجها من مسجد الأكل أو
صلى على الميت لأن عرجا
وجيها إن لم تسعه مده
ولا آذان راتب والمرضى
زمان عذر غير قاطع الولا
ولا يصروفي إلى ما كانت
والشغل إن يستثنى عباره

حاجة الشخص ولم يبعد ولو
أو قدرها بلبث لأن أوجبا
قد طهرت فيها ولا للعدة
والسهو والكرة وحيد وقضى
أما قضاء حاجة الشخص فلا
مستثيان إن عين الزمان
عماسوى الزهدة والنضارة

باب الحج

الحج فرض وكذلك العمرة
والشرط في كليهما الإسلام
جازلين في المال ذو تصرف
وكل ما يطبق كان أمره
فيحرم من مميزا ذنبا
كلازم الحرام والحريته
ولولم احرامه تقدم ما
وأخرجت فريضة الإسلام
فيلقضاء النذر فالنفل هو
لوجج ذاعن فرض من في قريه
أو القضاء في سنة لم يمتنع
أو ممن الكرى قبل ان وقف
وان توى القارن المستأجر
فليقعا لنفسه وكى يجب
بطاعة لا المال واستثنى ولد

على الصحيح بالترخي مرة
فمن سوى المكلف الاحرام
كألاب وليحصره كل موقف
به مع التمييز للباشرة
وزايد الإنفاق من ذا أخذ
مع دين والتكليف للقرينة
لكن يعيد سعيه ولأدما
عن ندر حج واعمار العاير
أو لذي اكتمى وان غير انوى
أو فرض معصوب وذاعن نذره
ومحرم بحجة التطوع
لنذر الحج إلى النذر انصرف
نسكا وحض نفسه بالآخر
إنابة بأجرة أو محتسب
بمضى أو السؤال والكسب عمد

وكل من في نذره قد عينا
شئاً ولو بنيتة تعبتا

وعينوا في مطلق الهدى النتم
ويكتفى بالسبع في غير القسم
وسنة الأسباع قل تطوع
فالاكل منها جاز لا يمنع
وليمتنع تصرف الذي نذر
الا بدخ واجب وشرب در
أو الكوب عند الاحتياج
اليه والاركاب للمحتاج

باب كيفية الاستطاعة
كيفية استطاعة الايات
بالبح او بغيره نوعان
فمن يرد فعلاً بنفسه يجب
في حقه استساكه اذ اركب
ولم تزد مشقة الركوب
وان يكون واجد الركوب
وما به في كل رحلة علف
والزاد والمانا يكن بها الف
وجوده بالتمن المألوف
ومحمل وسائر الظروف
والامن في طريقه وليصير
خروجها بغير نحو محرم
وان تزد مشقة اذ اركب
أول يصير مستمكاً فليست
بأجرة أو من يجع عنه
تبعاً او باتفاق معه
بانه ان حج عنه رزقه
يصرف ما يحتاجه من نفقه
فواقع في الكل فضل النائب
للمستنيب منقط للواجب

باب الصبر
من لم ينج فرضه ولا اعتمر
فحجه عن غيره لم يعتد
فان يكن عن غيره سواة
فذلك عنه دون من سواة
بل واقع عام عليه ما خلا

وزمن لا يرتجى وكى يجب
وللذي يمونه والراحله
سواة في وقت الخروج اجلاً
كاف لا يام والاذ هو
ما طال في المسألتين يعتد
ومؤن النكاح ان خاف العنت
مع الشريك لو حاجة بل
وعلت سلا مة في البحر
ولو باجر أو ذوات عقل
وينصب الوئ للبحور
زيادة الإنفاق في التطوع
قلت وهذا في الذي قد جحراً
وكان ما احتاج اليه ارفعا
لزائد وان يمت أو يعضب
لا مع هلاك ماله قبلهما
وانما ينيب أهل الزمن
فان شفقوا فلا وقوع عنهم
ولو بلا ايصائه فيما وجب
اناب هذين وعبد أو صبي
كلاهما أو واحد فعضبا
عليه والإحرام ركن لهما
صح من التجر وقبل جعلا
لا يبنى للحاج والكره فقد

لميت لزمه ومن عضب
ان يتوى هو بالإنفاق له
إلى الرجوع لا يد بينه على
الأمين يكسب يوماً ما هو
في سيره دون ركوب في سفر
من بعد ما في فطرة قد بينت
وأجر تخفيف وشق محمل
وأمن طرق من مريدي حير
ومع خروج محرم أو بعيل
لامرأة وقائد الضيرير
بالسفه القيم ثم ليمنع
فليتحلل مثل من قد أحصر
قبل شروع حجه تطوعاً
من مؤن الحاضر دون مكسب
من بعد ما حج الأنام أمنا
من قبل ان يرجع أهل الوطن
أو مرض قد أيسا أو هير
وليس اجر ولميت من اح
مكلفاً حراً وان لم يجب
وضيقت انابة ان وجبا
من غير ان يجبره من حكما
ووقته للحج شوال الى
لعرة وهو هدي للابد

ومن يكن عليه فرض ونوى شئاً سواه لم يقع عين التوى

عن عمرة الاسلام حيث فُعل
كذلك ناسي ما به قد أحرم
فبالقرآن او بحج الزمان
ولا يكون عمرة القران
واقعة عن عمرة النسيان
فمن

من لم يجد عليه حج ربما
يصح منه حجه و ربما
أن لا يصح فهو لا يكون
من كافيير ومثله المجنون
ودوصي تميزه لم يوجد
كذالرقوق قبل اذن السيد
بل بعده وبعد تميز الصبي
وبعد اذن من ولي كالأب
وحيث زال الرق او صباه
قبل الوقوف مطلقا كضاه
وقوفه عن حجة الاسلام
إذ أتى بالحج بالتكبير
باب دخول مكة

من جاءها غير ذلك لم يحج
احرامه عند الدخول بل يذبح
اذ فصلت مع ما لها من الحرم
وخص باتي عشر حكاما كثر
فصيده قطع بنت يحرم
والمشى في نذرا اليه يلزم
وفيه نحر الهدى والتعلل
الاحمر في سواه يحصل
وندى احرام لكل من دخل
اليه مع تغليب عزم من قبل
وأن يصاب عن دخول من كفر
ودنه وليس فيه يعتمد
ولا يحرم مطلقا للملئط
تملك الشيء الذي منه التلظ
وحاضره لم يجب عليهم
لدى قران او تمتع دم

مكانه مكة بالحج لمن
ولتمتع ودع مكانه
افضل فالتعميم فالحديبية
وبكلا هذين ذوا الحليفة
وقرن والحيفة اويللم
وحيث حادا قبل احدا هن
من دونيه لا هاهنا والمارة
لكلهم اولى وللأجير ما
تعينه وفي القضاء ادا
لغيرهم من رحلتين وانعقد
نحو كاحرامك لان انشا
بنية وان وجدت الأول
حجا فذا احرامه بالعمرة
او كان تفصيل فلم يدكر
ولادم وان يطف فيشكك
لكن يحج وبسرى منه بدم
صوم تمتع ومهما قلت
تبع هذا ويحجيتين
ومن على المستأجرين فعلة
والركن للحج فقط أن يحضرا
في ساعة بين زوال شمسبه
ويكثر غلطوا الا التزرر
ولو مع الرقاد دون الإغما

كان مقيم مكة وان قرن
بالعمرة الحبل بل الجعرانة
أدنى الى مكة وما وليه
ميد عن المدينة الشريفة
وذاث غرق اهل كل علموا
او عن نسك ومكان الشكفي
وبدوه اولى وباب الدار
عين مكتر ولن يحشما
ان كان في المسكتين ابعدا
بنية وان لتفصيل فقد
مفضلا عين عن أي شا
احرم بالعمرة ثم ادخلا
وان يكن سؤاله ذاعسره
يجعل قرانا ومن الحج ببرى
فالسعى والحلق والاحرام حوك
من غير مكى وصام للعادم
ان كان محرما فقد احرمت
تلزم فردة كعمرتين
او نفسه ومكتر به فهو له
من عرفات أي جزء خطرا
وصحح نحر يا عتقاد نفسه
بين زوال محريم والفجر
ثم الطواف هما سبعا ما

باب كيفية الحج المرأة وحكمها في جهات الحكم الذكرك في الحج الا في امور تعتبر من اول

مَتَى تَلَقَى وَهُوَ سُنَّةٌ لَهُ
وَجَائِزٌ فِي حَقِّهَا أَنْ تَلْبَسَهَا
فِيهِ الْغَيْصُ وَالْقَبَا وَالرِّثَا
كَذَلِكَ الْحَارُّ وَالسَّرَاوِيلُ وَمَا
أَشْبَهَهَا وَذَلِكَ مِنْهُ حَرَمًا
وَالْمُخْتَبِ مِنْهَا قَبْلَ إِحْرَامِ نِسْتِ
وَالسُّمُوعِ طَوَانِهَا لِإِلْحَاقِ
وَالنَّاسِ الْأَضْيَاعِ وَالرَّمْلِ
لَهَا وَسَدُّ وَجْهَهَا لَا يَسْتَحِلُّ
كِتَابُ الْبَيْعِ

المعدن نوعان فروع ينفرد
به امرؤ نحو العيين المعقد
والنذر والصلاة الاجمعه
وعمره وكل حج أو قسه
والمصوم والاسلام ثم الثاني
معتبر في عقده شخصيات
واحضره في ثلاثة كما عرف
في جائز ولازم ومختلف
فجائز الايداع والوكاله
وشركة القنان والجماله
والقرض والقراض والعاريه
والرهن والايصاء والرصيه
ثم الجواز قبل موت الموصي
له فقط في دين بالخصوص
وبعد يكون للموصي له
فصل القبول فاعتد بقوله
كذالقتضا جوارزه تبيتها
في غير قاض للقتضا تعينا
واللازم البيع واصلح وسلم
حواله اجامه وذي اعم
كذالقتضا و عقد الخلع
وهيه بالقبض لا للفرع
عاريه للرهن بعد الرهن
وبعد دفن ان يعر للدفن
وبالقبول بعد موت الموصي
والمهر والنكاح بالخصوص
ان يلزم في جائزه بالعبوس

بِكَلْبِهِ مُطَهَّرًا مُسْتَبْرًا
وَالْبَيْتِ عَنْ نِسْرَاهُ فِي الطَّوَافِ
وَخَارِجِ الْبَيْتِ وَشَاذَرُ وَانَهُ
قُلْتُ وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ أَجْمَعَهُ
أَوْيَدُهُ وَلَوْ يَطُوفُ حِلُّ
وَذَانِ مَحْمُولَهُ كَالِطِفْلَيْنِ
يَكْفِيهِمَا وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ حَصَلَ
وَبَعْدَهُ هَذَا السُّعْيُ سَبْعًا لَهَا
مِنْهُ بَمَرَّةٍ كَذَلِكَ الْإِيَابُ
تَزَالُ أَوْ تَقْصِيرُهَا كَمَا نَمَلُ
وَقَبْلَ طُوفٍ بَعْدَ رَمِي التَّحْرِ
أَنْ لَا يَجُوزَ الْحَلُّ مِنْ قَبْلِهَا
أَيُّ أَنَّهُ اسْتَبَاحُهُ الْخَطُورُ
تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِمَا عَلَى الْأَصْح
جَازٍ وَأَنْ يُعَدَّ فَعْدًا رَيْبُهُ
بِعِدَّةٍ أَشْهَرُ حَجِّ الْعَامِ
تَمَّ حَجُّ عَامٍ هَذِهِ وَلَمْ
أَفْضَلُ عِنْدَنَا وَهَذَا الثَّانِي
هُدْيَيْنِ أَوْ بَعْرَةَ وَأَذْخَلَا
إِفْرَادِهِ فَضَّلَ عَلَيْهِمَا وَفِي
وَهُوَ سَوِي الْقِرَانِ وَالْمَتَّعِ
وَلِدْخُولِ مَكَّةَ بِيْذِي طُوكِ
وَرَمِي تَشْرِيقِ كَوَلْمُزْدِ لِقَهُ

مِنْ أَوَّلِ الْأَسْوَدِ حَادَى الْحَجْرَا
بَيْنِيهِ مُحَدَّثٌ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ
فِي دَاخِلِ التَّحْرِ كَيْفَ كَانَ
وَسَيِّدُ أَدْرَجٍ مِنَ الْحَجْرِ مَعَهُ
مِنْ عَيْرٍ أَنْ تَدْخُلَ فِيهِ رِجْلُ
أَوْ طَائِفٌ لَهُ بِمَحْدَمَيْنِ
أَبِي الَّذِي مَا طَافَ لِثَنَيْنِ حَلُّ
لَهُ كَقَصْدِ النَّفْسِ أَوْ كَلْبِيهَا
بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ الذَّهَابِ
ثَمَّ ثَلَاثَ شَعْرٍ رَأْسِ الرَّجُلِ
وَنَازِلَ الرَّحْلِ يَنْبَغِي بِالنَّذْرِ
جَازٍ قُلْتُ هَذَا أَفْهَمًا
مُفْرَعًا عَلَى سِوَى الْمَشْهُورِ
وَهُوَ عَلَى الْمَشْهُورِ رَكْنٌ فَلْيَجِ
وَمَنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقَائِمِ
تَمَّعَ الْإِنْسَانَ بِالْإِحْرَامِ
وَهُوَ عَلَى مِقْدَارِ قَصْرِ مَنْ حَرَّمَ
بَعْدَ لِيَقَاتِ مِنَ الْقِرَانِ
صُورَتُهُ إِحْرَامٌ شَخْصٌ بِكَلْبَا
قَبْلَ الطَّوَافِ الْحَجِّ لَا الْعَكْسَ وَفِي
إِنْ أَعْتَمَرَ عَامَ حَجِّ يَفْعُ
وَالسَّنَةِ التَّغْسَلُ لِإِحْرَامِ نَوَكِ
وَاللُّوْقُوفِ فِي عَشِيَّتِي عَرَفَهُ

وَعَقْدٌ عِدْمًا مطلقًا ان اعتمه بعض ومثله المسابغة

فيه الجواز فهو عقد مختلف
 كل من بعد القبض والقبض
 وحزبية وهدنة امانت
 امامية كتابة كذا البسه
 للفرع لكن بعد قبض اوجبه
 باب انواع البيع
 ونوعو البيع الى انواع
 ثلاثة بحسب الابتاع
 لنا في وفاسه وما عهده
 تحريمه ولو صيحا منعقد
 فنافذ برؤية ووصف
 للعين والمرابحة والصرف
 والمحو ان يبيع باخر
 وما به شرط الخيار قد جرى
 او انه من كل عهده يكره
 او شرط ان يفتنه من يشتري
 او باعه عين عقد واشترط
 ان يثبت الخيار في عين فقط
 او فرق الصفة بالوصف الا ان
 كجع عقد بين بيع وسلم
 وفاسد كبيع ما اشتراه
 ان باع قبل قبضه اياه
 والبيع مع عجز عن التسليم
 او مكرها بغير حق فاعلم
 وفي الضامين وبيع المحبلة
 وفي الملاقيح وفيما ليس له
 والبيع مع شرط سوى ما قدما
 وفي الحصة والربا فليعلم
 وبيع عشب الفحل والمنا بذه
 فالنذ بيع من يكون آخذ
 والبرقي السنبل والملاسة
 فالس بيع من يكون لاسه
 والحوي ان يبيع باللم مع
 ما في المرابحة او شفاها جمع
 وفي الثمار مطلقا في بيعها

وَلَوْ بَحِضَ وَلِعِزَّ نَدَبُوا
 وَعَمَّتِ الْمَرْأَةُ بِالْحَضْبِ الْيَدَا
 لَهُ وَتَعْلِينِ وَرَكَعَتَانِ
 سَيْرًا وَبَيْتَةً وَكُلَّ مَضْعِدٍ
 لَا فِي طَوَافٍ قَادِمٍ وَالرَّجُلُ
 عَلَى كَدَاةٍ وَالْحُرُوجُ مِنْ كَدَاةٍ
 وَيُخْرَجُ مِنْ بَيْتِكَ مَنْ يَدْخُلُ
 لَطَائِفٍ وَحَجْرًا يُقْبَلُ
 فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَوَشْرًا أَوْ كَدَّ
 ثُمَّ يَشَارُ وَالذَّعَاءُ وَرَمَلٌ
 أَيْ فِي طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعَى وَلَا
 سَعْيًا وَرَكَعَتَا الطَّوَافِ دُونَهُ
 وَإِنْ يُقْرَبُ يَتَعَدَّى رَمَلُهُ
 وَرَكَعَتَاهُ مِنْ وَرَاءِ الْمَقَامِ
 حَيْثُ يَشَأُ مَتَى يَشَاءُ وَالْحَجْرُ
 وَلِيُرْقَى قَامَةً عَلَيْهِ وَدَعَا
 إِذْ بَيْنَهُ وَالْمَيْلُ سِتُّ أَدْرُعٍ
 وَيُدْعَى وَالْإِمَامُ فَرْدَةٌ حَطَبٌ
 بِمَكَّةَ يُنْبِئُ بِمَا أَمَانَتَا
 وَبَاتَ فِيهَا وَلَيْسَ لِعَرَفَةَ
 بَعْدَ الزَّوَالِ وَمَعَ الثَّانِيَةِ
 وَجَمَعَ تَقْدِيمَ يُصَلِّي وَدَعَا
 بِالْقَوْمِ فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ مُرَدِّفًا

تَسْمًا وَقَبْلَهُ التَّطْيِبُ
 وَلَيْسَ أَيْضًا إِرَارًا وَرَدًا
 وَالْفَرَضُ يُعْنَى وَيُكَلِّمَاتِ
 وَمَهْبِطٌ وَحَادِيَةٌ وَمَسْجِدٌ
 يَرْفَعُ صَوْتًا وَأَلْيَاهَا دَخَلُوا
 وَلِلْقَابِ الْبَيْتِ دُعَاءُهُ وَرَدًا
 مَكَّةَ لَا لِلنَّسِكِ وَالرَّجُلُ
 ثُمَّ عَلَى مَنْ الْبَائِي يُقْبَلُ
 وَعِنْدَ رَحْمَةِ مَنْ الْأَسْوَدُ
 غَيْرَ النَّسَاةِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى
 يُقْضَى بِالْإِضْطِبَاعِ حَتَّى كَلَّمَ
 وَيَبْقَى السَّبْعَةَ طَافَ الْهَيْئَةَ
 أَبَعْدَ لَا لِيَسْوَةَ فِيهِمْ لَه
 فَأُحْجِرُ ثُمَّ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
 مَنْ وَمِنْ بَابِ الصَّفَا فليظن
 مَا شَاءَ وَالرُّؤْفُ يَمْشِي وَسَعَى
 إِلَى إِحْدَا الْمَيْلَيْنِ وَلَيْسَ تَفْعُ
 مِنْ بَعْدِ ظَهْرِ سَابِعٍ أَوْ مِنْ نَصَبٍ
 مِنْ نَسِكٍ وَسِرْنَا إِلَى مَنَى
 إِذْ طَلَعَتْ وَحُطْبَةٌ مُحْفَفَةٌ
 أَذْنُ كِي يَفْرَعُ حَمَاعًا أَوْ فِي
 إِلَى الْغُرُوبِ وَيُفِضُ وَجَمَعَا
 وَبَاتَ وَلَيْرُ حَلِّ بَعْرٍ وَيَفِضُ

قبل الصلاح دون شرط قطعها وكل شئ نجس وفي الغدر وبيع عبد مسلم لمن كفر مشعره

وسبعه بشرط عتق واليولا

لباشع او شرط رهن جملها
 او مع خيار الرؤية المعروف
 اذا ارأى المبيع والموقوف
 وعقد الاعمى باثما واثاريا
 ومفرد الما ناعما او جاريا
 اما المهرام حال الانقضاء
 فتمه بيع حاضر لبايد
 كذا اتفق الشخص للركبان
 والخشب ان يزيد في الاثمان
 ولم يكن مقصوده تشكرا
 بل قصده تميز من سواه
 وان يبيع بعد بيع جارى
 من غيره في مدة الخيار
 والسوم بعد سوم غيره بان
 يزيد بعد ان تقرر الثمن
 وتبيع بربون بترك ما دفع
 من مبلغ لباشع ان لم يبيع
 وتبعه لعا صرا بغير العتب
 ومن يزيد آلة اللهب الخشب
 وسيفه لغير جلا د ظلم
 وآلة للاصطياد في الحرم
 كذا الصراة التي بها يظن
 بتركه للحلب كثره اللبن
 والمشتري غير في الفوير
 وواجب بالرد صاع تمر
 ان ربيعة الحلب والانتلاف
 او مع بقاء عند الاختلاف
 ويحرم التدليس بخوال نصريه
 والكذب في اخباره والتوريه
 وان يرى عيبه ويكتمه
 وكونه محمرا ووجه الامه
 سودا شعورها مصلحا
 بمقد وحبته ماء الرخا
 باب بيع الاميان
 العين عند العقد اما حاضره
 مرثية ولا نقد حاضره
 قبح الاولى بالشرط يعقده

يسرع بالقوم كرمي حجر
 للصح سبع رميات بحجر
 للصحرة الاولى وللرمي قطع
 ونقده اهدى هناك محسرا
 ولطواف الزكن بالقود مبر
 وبات في ليالات تسريق هنا
 بكل جمرة مع الترتيب
 في الرمي لا التكبير من عند قلب
 قبل خروج وقت رمي من رمي
 واستدرك المتروك سابقا اذا
 وفردية مذ كفى حلق يد م
 فاخر الميت والرمي هدر
 ورمي حجر وطواف ما حطر
 ووقتها من نصف كيل الحجر
 وبالطواف للوداع قد امر
 بحائض وعاد لان وصلا
 والمكث لا يشغل سير ابطلا

مشعره يدعو ومن محسبر
 وبمى بعد طلوعها ابتدر
 وتو ياقوت والا بعد امتنع
 تلبية وعند كل كبرا
 وبمى يخلق ولتقصير
 لمكة وبعدها الى مغي
 وبين ما زالت الى الغروب
 فليم سبعا كل يوم وليت
 ليلة لا يرمى ان تعد ما
 والانتز الحث اغبي فقدا
 وترك كل وثلاث فيه دم
 والثان من قبل غرويه نصر
 وحلوا باثين من حلق ذكر
 لا الوطاء الا بالثلاث تجرى
 وبالفراع حلها في المعتمر
 فاصد سير القصير من مكة لا
 مقداره له وان تطهر فلا

فصل في محظورات الاحرام

لبس على الاناث والذكر ان
 بلا صق لاجيمة وشبهها
 يعد ساترا كطين لا يما
 بما يحيط بشرويح او طعن
 وغيره او عقده كلبد

يحرم بالاحرام فقا زان
 وامراة ستره بعض وجهها
 ورجل ان يستر الرأس بما
 او حيط او حمله وستره البد
 او نسجه او لصفه من جلد

وهذه اما بوصف تعرف في ذمة الانسان لولا تو صفت

أَنْ يَمْتَدَا فَلْيَكْفِ أَنْ تَقْدَمَا
 بِمَدَّةٍ لَمْ تَحْمِلْ تَمَكُّبًا
 أَوْ احْتِثَالًا لَا يَكُونُ أَكْثَرًا
 لِمَثَلِهِ فَلَيْسَتْ الْبَهِيكَةُ
 كَالْأَرْضِ بَعْدَ الرَّوْثَةِ الْقَدِيمَةِ
 وَوَجِبَ فِي الْوَصْفِ ذِكْرُ نَوْعِيهَا
 مَعَ جَنْبِهِ وَتَفْظِيلِهِ بِبَعْضِهَا
 فَبِاعْتِبَارِ الْفُظْيَانِ لَا سَلَّمَ
 مَعَ أَنَّهُ فِي ذِمَّةِ الَّذِي التَّرَمَّ
 فَلَمْ يَجِبْ تَسْلِيمُ مَالِ الْبَائِعِ
 مِنْ ثَمَنِ مَجْلِسِ الْبِتَّاعِ
 بَابُ لَزُومِ الْبَيْعِ

إِذَا نَقِيَ بِصِغَةِ الْفَعْلِ
 مِنْ عَاقِدِينَ بِاشْتَرَا بِالرَّشِيدِ
 وَالِاخْتِيَارِ وَالْبَيْعِ الظَّاهِرِ
 النَّافِعِ الْمَلُوكِ لِلْبِائِعِ
 أَوْ صَحَّحَتْ وَلَا يَتَّهَمُ تَسْرِفَهُ
 مَعَ عِلْمِهِ عَيْنًا وَقَدْرًا وَصِفَتِهِ
 وَقَدْرُهُ أَيْضًا عَلَى التَّسَلُّمِ
 ثُمَّ انْقَضَى خِيَارُهُ فَلَيْزِمَ
 فَلَمْ يَجْزِ لَوْ أَحَدٌ أَنْ يَنْفِرِدَ
 بِفَيْضِهِ الْأَوْجِبِ وَجِيدِ
 ثُمَّ الْمُبْعُ مَدَّةُ الْخِيَارِ
 يَلِكُ لَمَنْ لَهُ الْخِيَارُ الْجَارِي
 فَانْخِرْ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهُمَا
 فَالْمَلِكُ مَرْقُوفٌ إِلَى أَنْ يَمْلَأَ
 فَحِثْ تَمَّ عَقْدُهُ بِمَا جَرَى
 فَمَلِكُهُ لِلشَّرِيِّ مِنَ الشَّرَا
 وَحَيْثُ جَاءَ الْفَيْضُ لِلْبِتَّاعِ
 فَالْمَلِكُ فِيهِ لَمْ يَنْزِلْ لِلْبَائِعِ
 بَابُ السَّلَامِ
 شَرْطُهُ تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يَفْرَقَا بِجَائِبِ
 دَيْنًا يَكُونُ جَنْسُهُ أَوْ عَيْنًا
 وَكَوْنُ مَا أَسْلَمْتَ فِيهِ دَيْنًا

كَيْسٍ نَجِيَّةٍ وَلَفَّ يَدِهِ
 لَا كَارَ أَرْتَحْتَ خَيْطَ لَزْرَةٍ
 وَلَا أَرْتِدَاءٍ يَقْبِصُ أَوْقَبًا
 وَلَا يَحَاجِقُ وَلَكِنْ يَدِيمِ
 وَهُوَ عَلَى الْحَاقِقِ إِنْ كَرِهَ حَاقِلُ
 أَسْفَلَ كَعْبٍ أَوْ أَرَا فَعَمِدُ
 بِمَا كَرِهَ حَيَّانٍ وَزَعْفَرَانِ
 وَالذَّهْنُ ذِي النَّفْسِ الْمَطْرُوحِ
 وَلَيْسَ مَا طَيَّبَ قَبْلَ أَنْ يَسْرَعَ
 وَنَقَلَ طَيْبٌ بَدَنٍ بِمَا سَبَقَ
 وَالتَّوْمُ فِي أَرْضٍ وَفَرَشٌ طَيِّبًا
 وَبِطَاءٌ دَفَعٌ قَادِرٌ لِقَى الْهُوَى
 وَلَوْزٌ أَشْجَارٍ وَزَهْرٌ الْبَدْوِ
 عَنْ نَصِيهِ كَالزَّرِيحِ إِذْ يَجْعَلُ لَهُ
 فِي كَيْسٍ أَوْ قَارُورَةٍ إِزْسُدَتْ
 وَجَهْلٌ طَيْبٌ مَا يَمْسُ لَا الْعَبْقُ
 لِأَذْهَنِ رَأْسٍ أَصْلَعٌ وَمَا بَطْنُ
 وَلَا الْخِضَابُ وَأَبَانَةُ الظُّفْرِ
 وَلَا إِذَا سَيَّبْنَا لَهُ شَعْرًا قَطَعَ
 قُلْتُ كَمَا مِنْ حَاجِيئِهِ طَالَا
 بِالنَّفْسِ أَوْ مُشْطٍ وَلَمْ تَكْرَهُ لَهُ
 قُلْتُ وَجَوْزٌ وَأَلَّهُ بِمِثَالَا
 وَالْوَطْءُ وَالْقَدَمَاتُ النَّاقِضَةُ

أَوْ سَاقِهِ بِمِيزَرٍ وَعَقْدِهِ
 أَوْ كَانَ فِيهِ تِكَّةٌ فِي جُمَّرَةٍ
 وَلَا بِهَيْمَانٍ وَسَيْفٍ صَحْبَا
 كَمَا حَاقِقٌ دُونَ الْوَقْتِ لِلثَّالِثِ
 لِأَفَاقِدِ نَعْلًا إِذَا الْخَفَّ خَرَفُ
 لَيْسَ سِرَابِيلٌ وَتَطْيِيبٌ قَصْدُ
 يُقْصَدُ مِنْهُ الزَّرِيحُ لِلْإِنْسَانِ
 كَالْأَكْلِ مَعَ طَعْمٍ لَهُ أَوْ رِيحٍ
 فِي نِيَّةِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ مَا سَرَعَ
 إِحْرَامُهُ لَا الْإِتْقَالَ يَعْرِفُ
 قُلْتُ وَشَمُّ الْوَرْدِ لَا مَا اسْتَحْبَلَا
 عَلَيْهِ لِأَفَاكِهِ وَلَا دَوَا
 وَالْبَانُ وَالذَّهْنُ لَهُ فِي الْمَرْوِيِّ
 لَا عَيْنُهُ بِمِثِهِ أَوْ حَمَلُهُ
 وَفَارِقَةُ الْمِسْكِ الَّتِي مَا قَدَّتْ
 وَذَهْنُ رَأْسٍ وَحَى وَإِنْ حَلَقَ
 مِنْ رَأْسٍ مَسْتَحْبَبٌ وَسَائِرُ الْبَدَنِ
 وَالشَّعْرُ لِأَمَّا دَاخِلُ الْبَحْصِ يَضُرُّ
 أَوْ ظَفْرُ فَالشَّعْرُ وَالظُّفْرُ تَبَعُ
 وَلَا دَمٌ إِنْ شَكَ الْإِنْسَانُ لَا
 وَلَوْ يَخْطِي وَسِدْرٌ غَسَلُهُ
 يُجْعَلُ فِيهِ الطَّيْبُ الْإِنْتِخَالَا
 قُلْتُ الْعِنَاقُ بِأَشْهَائِهِ عَارِضَةٌ

أو المحل ليس صالحاً له
 أصلاً والافاعتبر بحلله
 وذكر قد تركه أو وزنه
 أو ذرعه أو عده أو سببه
 وعنق أو حدائثه المحبوب
 أو غيرها كالتمر والزبيب
 لأجوده ولا رذالة ولا
 حلولة أو كونه مؤجلاً
 فإن يمكن في العقد لم يقيد
 بحمل على حلولة أو تجسده
 وأبطلوه في اشتراط الأجنود
 لا باشتراط أردل ولا ذري
 والشرط في تأجيله علم الأجل
 فإن يقول في محرم بطل

فصل

وكما أسلمت فيه شرطه
 إمكان ضبط لوازمه ضبطه
 فيمنع النبل المربى والدرج
 الإللائي الصغار فلتقتد
 والعد في جوز ولوز من بطل
 والورس والجلود والسرجل
 وغر كخري من الأعيان
 كرايح والبيض والرمات
 والرق والخفاف والنعاك
 ممنوعة تعد أو تكاف
 واليا سمين والبنفسج امتع
 وسائر الاطراف كالأكارع
 ومثلها ايضاً رؤس الماشية
 ودهن ورد ثم دهن الغالية
 كذا تخيض فيه ماء يجهل
 وكل ما من الثياب يحتمل
 عليه غير جنسه محظراً
 بإبرة ولم يكن مضبوطاً
 أو كان مصبوغاً بصنع قد طرا
 من غير نسج أو ملوناً بيزي
 باب الربا

وَلَوْ بَرِقَ وَصَبَى مِنْ قَبْلِ حَلِّهِ
 يُفْسِدُ كَالرِّدَّةِ عَنْ إِسْلَامِهِ
 وَالْإِقْلَابِ لِلْأَجِيرِ عِنْدَهُ
 وَالْقَوْبُ لِأَبِ الصَّرْفِ عَنْ مُسْتَأْجِرِهِ
 ضَيْقًا كَتَكْفِيرِ الَّذِي أَسَاءَ
 وَبِالْقَضَاءِ يَحْصُلُ مَا لَهُ الْأَدَاءُ
 وَعَدُّهُ يُوجِبُ إِحْدَى الْبُذُنِ
 أَوْ كَانَ قَدْ قَارَنَ تَمَّ الْبَقْرَةُ
 بِقِيَمَةِ الْأَوْلَادِ فَالْيَسَاءُ مَا
 قَرَّاهُ بَقِيَ لِحُجَّتِهِ تَبَعُ
 قَدُومِهِ تَمَّ سَعْيُهُ تَمَّ حَاقُ
 فَرَمِي يَوْمَ نَحْرِهِ وَطُوقِيَتُهُ
 الْحَرَمُ وَمَنْ يَحْلُ الْحَرَمَ
 يُؤْكَلُ ذِي تَوْحُشٍ جَنَسِي
 أَوْ ذُو تَوْحُشٍ لَهُ تَمَثِيلُ
 وَفَرَعُ شَاةٍ مَثَلًا مِنْ طَعْمِهِ
 لَا نَيْسُ أَوْ تَوْحُشٍ فِيهِ طَرَا
 وَلَا يَبْصُحُ مَلِكُهُ عَنْ قَصْدٍ
 عَنْ مَلِكِهِ فَالزَّمُ الْإِرْسَالُ
 وَالذَّفْعُ عَنْ نَفْسٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ
 وَلَوْ يَجْهَلُ مِنْهُ أَوْ نِسْيَانُ
 كَالسَّهْمِ جَازٍ فِي الرُّورِ الْحَرَمِ
 وَيَا نَحْلًا لِرَبْطِهِ لَا مَتَقْنَا

وَعَدُّو طَاءٍ لَا إِنْ حَظُرَ جُهْلُ
 شَيْءٍ مِنَ الْحَرَامِ بِالْإِحْرَامِ
 وَيُوجِبُ الْإِتْمَامُ دُونَ الرِّدَّةِ
 كَالْحَكْمِ فِي حَلِّ الْيَحْضَرِ
 وَاللَّاجِرِ الْأَجْرُ وَالْقَضَاءُ
 وَتَرْكُ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ بِإِعْتِدَاءِ
 وَمِنْ صَبِي صَخٍ أَوْ مِنْ قَبْرِ
 وَلَوْ مَعَ الْإِفْسَادِ أَيْضًا لِلْمَرَّةِ
 تَمَّ الشَّيْءُ السَّبْعُ فَالطَّعْمُ مَا
 بَعْدَهُ الْأَمْدَادُ وَالْعَمْرَةُ مَعَ
 قَوْلَتَا وَافْسَادًا كَانَ طَافِرًا
 تَمَّ وَطَى وَصَحَّةٌ كَوْ قَفْتَهُ
 وَالسَّعْيُ تَمَّ وَطَيْهِ وَحَرَمًا
 تَرَضَّ مِنْهُ إِلَى بَرِّي
 أَوْ الَّذِي فِي أَصْلِهِ مَا كَوَّلُ
 فَرَعُ حِمَارِ الْوَحْشِ مِنْ أَهْلِي
 مَلِكٍ أَمْرِي وَعَيْرُهُ لَا أَشْرَا
 وَجُرْزُهُ وَيَبْصُهُ عَنْ عَمْدٍ
 وَيَبْرُثُ الْحَرَمُ ذَا وَرَأَا
 لِالْجَرَادِ عَمَّتِ الْمَسَائِلُ كَمَا
 وَصَمُّوا بِالْقَتْلِ وَالْإِزْمَانِ
 أَوْ لِلطَّوِيِّ وَرَمِيهِ فِي الْجِلِّ مَا
 وَبَعَثَ كَلْبٌ دَرَبَهُ تَعَيْتَا

وإنما يجري بنقد أو بما يقصد منه طعمنا كعذب ما فإن يبيع بمثله مفاوصته

كذا ساواة يقينا لا يظن
 وفي اختلاف الجنس من يشترط
 له الحول مع تقابض فمقط
 والحول ان يبيع بأخذ
 فاشترى ولو مؤجلا جرى
 وعند جمع العقد حسبا اختلف
 من طرفيه جنبه او من طرف
 او نوعه او صفته لم ينعقد
 ولم يزل محرما اذ اوجد
 كصاع تمر معة درهم ورق
 بدين او بدرهمين فاستفق
 وصاع تمر مثله من الردي
 بمثله او بدين او بردي
 باب المراجعة
 من اشترى بضاعة واخرى
 بالثمن الذي به قد اشترى
 وباعها ما اجاكره هم
 ربح لكل عشرة لم يحرم
 فان يقل غلظت ثم يدعى
 زيادة فتوله لم يسمع
 ولم يجب الى سماع بيته
 اقامه الابوجه بيته
 محتمل لصديق ما يفوك
 وقوله بنفسه مقبول
 والمشتري مكذبا تخصيه
 حلف على اتفاء عليه
 ومثله في ذلك الماططة
 كانه في كل الف ساقطة
 باب الخيارات
 ويشترع الخيار في مواضع
 من البيوع مجلس التبايع
 والشرط ايضا وهو لم يزد على
 ثلاثة فيث نادا بطلا
 وفي تلقى الشخص للركبان
 بكذا في السعر والامان
 وفي ظهور العيب عند ما يري

وان بدى الصيد من بعد العدم
 يدر او لوفي الملك في ذى والتلف
 اوصال كالفرخ لما قد اخذا
 بمثله من تعميم يحكم به
 حتى اللذان لا يضطررا اتلفا
 في المثل عدلان وعدلان فقد
 والجزء للجزء كما عن ذى الصغر
 لا العكس والمعيب للعيب
 ويضمن النقص من الام التي
 او يضمن المذكور بالطعام
 بمكة وقيمة الذي اتفق
 وقابل الحامل بالمثل وما
 او انه لكل مديصا ما
 كالصنع كبش والتعام بدنه
 وبقر الوحش او الحمار
 وكاليراسيع هنا الجفرات
 ما فوقه او تحت من طيور
 لو محرمان قارنان مثلا
 يتعد الجز او لوفي الحرير
 ومن سوى الحرير للحرير حل
 وان اعان الحبل اودل على
 وقطع نبت وهو رطب حرير
 لا مؤذيا واذ خراف الشجرة

وحرم حرير وحل في الحرير
 في اليد لا للطيب او مما احتطف
 في حرير في الحبل والعكس كذا
 عدلان اي كل فقيه منتهية
 او خطأ قلت وحيث اختلفا
 قيل يتخير وقيل بالاشد
 والمرض المثل والاشد للذكر
 لا باختلاف الجنس في التغيب
 جنا عليهم فانت بميت
 بقيمة المثل من الانعام
 مثلية فيه بحيث اتلفا
 يدبح حاملا ولكن قوما
 يوما وفي الكسر عى الاثاما
 والارنب العناق قاربت سنه
 للوحش الامثال لها الا بقار
 والظبي عز والحمام شاة
 قوم كطير الماء والعصفور
 من النعام المنعنين ابطلا
 وميته مذبوحة فليحرم
 ما لم يصد له او المحرم ذلك
 صيد عصي ولا جزان اكلا
 وقلة لا لاحتياج حرير
 ان صغرت شاة والا بقرة

وفي ظهور العيب عند ما يري وصفة قد فرقت بعد الشرا او ابتداء عند جمل المشتري قلت

قُلْتَ لِأَجَارٍ وَتُرْبِ الْحَرَمِ
وَأَنَّ الصَّلَاحَ قَالَ لِلْإِمَامِ
وَصَرَفَهَا وَوَلَّيَا اسْتَبَدَّ إِلَى
وَحَرَمِ الْهَادِي وَوَجَّحَ الطَّائِفِ
وَقَدْتُمْ أَخْلَ الْجَزَائِرِ أَنْ أَحَدًا
إِلَّا إِذَا كَرِهْتُمُ الْفِعْلِ
مَنْعُ الَّذِي أَحْرَمَ لَأَمَّا ذُو نَبِيهِ
وَيَسْتَحَلُّ وَالَّذِي أَحْصَرَ عَنْ
يَسْتَجِاجُ فِي الدَّفْعِ إِلَى قِتَالِهِ
بِنَيْتِهِ وَحَلْفِهِ وَالْحُرْمُ
كَمَا عَرَاهُ مِنْ دَمِ الْحَرَامِ
لَا بِالصِّيَامِ بَدَلًا عَنْهُ فَلَا
بَلْ لَأَزْمُ لِفَقْدِ الطَّعَامِ
وَلَيْسَ يَقْضَى مُخَصَّرًا وَإِنْ عَبَّرَ
بِرُجُوزٍ وَالْهَفَاتِ وَإِذَا
وَمَنْ يَفْتَهُ الْحَجَّ فَلْيَحْلِلْ
وَلْيَقْضِ حَجَّائِدِهِمْ وَقَلَّزْمُ
حَجَّيْهِ لَا قَبْلَ هَذَا وَاسْتَقَرَّ
وَفِي قِرَائِهِ وَلَوْ قَدْ أَفْسَدَا
عَنْ حَرَمٍ قَصْرًا وَفِي الْفَوَاتِ
إِلَّا عَلَى مَنْ قَبْلَ سُنِّي رَجَعَا
شَاءَ مُضَيِّعًا وَعَلَى الْأَحْيَرِ
يَحِطُّنَا تَفَاتُتًا مَعَ الدَّمِ

يَكْرَهُ نَقْلَ لَا لِمَا زَمَرُ
تَزَعُ سْتُورَ الْبَيْتِ كُلِّ عَامٍ
فِي بَعْضِ مَا يَصْرِفُ بَيْتَ الْمَالِ
كَمَا فِي الْحَرَمِ وَالْجَزَائِرِ
الْمَوْعُ وَالْوَقْتُ فِي الْإِسْتِمَاعِ قَدْ
وَجَائِزٌ لَيْسَ يَدِي وَبَعْلُ
فِيهِ وَلِلْأَصْلِحِينَ مِنْ مَسْئُونِهِ
وَقُوفِهِ وَكَعْبَةِ اللَّهِ بَيَاتُ
لِلْمُحْصِرِينَ أَوْ عَطَاءِ مَا لَمْ
كَدَا بَدِيحِ الشَّاءِ حَيْثُ حَصَرَ
وَكَا لَهْدًا يَا تَمَّ بِالطَّعَامِ
تَقِفُ عَلَى صِيَامِهِ التَّحْلِيلُ
صَوْمٍ مَتَى شَاءَ وَحَيْثُ رَامَا
أَطْوَلَ مِنْ مَعْمُودٍ دَرِيًّا وَصَبْرُ
يَمْرُضُ إِنْ يَشْرَطُهُ إِذْ ذَاكَ قَدْ
بِكُلِّ مَا لَمْ يَمْرُقِ مِنْ عَمَلِ
مَنْ حَجَّ ذَا تَمَّحِ إِذْ يُحْيِرُ
وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ لِيَنْ أَعْتَمَدُ
لَا حَاضِرُ الْمَسْجِدِ مَنْ لَا بَعْدَا
وَتَرْكُ الْأَحْرَامِ مِنَ الْبَيْقَاتِ
وَالرَّمْيِ وَالطَّوَافِ مِنْ وَدَعَا
تِيْلَكُ إِذَا خَالَفَ فِي الْمَأْمُورِ
كَالْحَكْمِ فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَحْيِرْ

وَجَهْلُ إِجَارِ الْمَسْجِدِ الْمَوْجِرِ
وَجَهْلُهُ بَعْضُهُ مَعَ كَوْنِهِ
مُقْتَدِرًا عَلَى انْتِزَاعِ عَيْنِيهِ
وَعِنْدَ عَجْزٍ بَعْدَ قَدْرَةٍ وَرَجِيذِ
لِعَالِمٍ وَفَقْدِ وَصِفِ قَدْ قَصِدُ
وَفِي سِتْرٍ مَرَّاحٍ قَدْ أَحْبَبَا
بَعْنُ فَمَا نَ بَعْدَ أَكْثَرَا
وَيَحْيِرُ عَنْ عَيْنِ فِي ذِي مَتِيَّةِ
أَوْ غَيْرِ الْمَسْجِدِ بَعْدَ رُؤْيِيهِ
وَابْتِمَاعِ مَشْرُومِينَ أَنْ يَفِي
بِالشَّرْطِ إِلَّا الْعَقْدُ فَلْيَكَلِّفِ
كَمَا تَرَى الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدَا
صَلَاتِهَا بِشَرْطِ طَعْمِ وَرَجِيذَا
وَبِاخْتِلَافِ الثَّمَرِ الْمَنْ جُودِ
عِنْدَ الشَّرَائِعِ حَيْثُ يَدِي
إِنْ لَمْ يَمْنَهُ بَأَنَّ لَهُ وَفِي
تَتَأَلَّفُ أَدَى إِلَى التَّأَلُّفِ
وَفِي حُدُوثِ الْعَيْبِ بَعْدَ التَّمَرِّ
بِتَرْكِهِ مِنْ قَدْبَاعَةِ سَمِيِّ الشَّرِّ
بَابُ الْمَوْعِ الْبَاطِلَةِ
الْأَنْوَاعُ كَثِيرَةٌ وَتَقْتَضِيهِ
فِي عَدَّةٍ هَاعِلَى الَّذِي مِنْهَا ذَكَرُ
فَهُ بِسَمِ الشَّيْءِ قَبْلَ قَضِيهِ
وَصَحَّ فِي الْمِيرَاثِ وَالْمَوْعِي بِهِ
وَمِنْ رِقِّ سُلْطَانِ لَذَاكَ الْمُسْلِمِ
فِيهِ وَمِنْهُ الْوَقْفِ مَعَ مَا يَضْمُ
وَكَمَا مَوْجُوبٌ قَدْ اسْتَرْحَقَهُ
وَالْمَكْتَرَى وَالصَّيْدَانَ نَبِيَّتَهُ
وغيرها ومنه ما لم يقدَّرْ
عليه حالًا كالحام الطائر
وضمَّ فيها حمامة وفي سلم
وعلى كثيرة بحيث لَمْ
تكل إذا أطلال الزمن
وسمع مضموم وأبق بيت
على انتزاع وارتجاع قد ساء

وبع عين في محل آخر
 ومنه ايضا حبل العجالة
 في بيعه او ما به قد اخله
 وبعث العجالة والمناذرة
 فليست من البيوع النافذة
 وتحر ثوبه ملامسة
 بجله لمن يكن لامسه
 كذا الضامين وعقب الفيل
 وكل شئ يخس كالزبل
 مع الملاقيح كذا بيع العترة
 كالصوف قبل جزه او ما استر
 وبيع غير الملك الا في السلم
 وفي الزبا وفي اجارة الذئب
 والبيع في جزو ام الركن
 والعشرات مع مكاتب فسد
 وبيع ما من الحرم يؤكل
 بالخير ان مطلقا فيسطل
 وبيع شاة ضرعها به لعن
 بمثلها او حيس ذلك اللبن
 والبرقي سبلم محاقلة
 معتبر من البيوع الباطلة
 وبيع بربله بمشله
 وبيع بسالم من كاله
 ورطب بالتربيع او رطب
 بمثله كذا الربييع والغنث
 كذا اطري اللحم بالطري
 من جنبه كذا المشوي
 ويايس بيايس من جنبه
 تفاضلا فيا طل في نفسه
 واللحم والمخول والالبان
 والخبز والاسماك والادهان
 كذا الدقيق كلها اجناس
 فانه اخل به يقاس
 وبيع عبد مسلمين كفر

لمن له اكثر من البيقات
 وحسبت مسافة اى ويحط
 ثم ليصم ثلاثة الايام
 وسبعة يصومها في داره
 وفي الحرم وهو لا صيد ولا
 ثلاثة من اصع طعاما
 ثلاثة هذام التغيير
 مخصوصه بذيجه ارض الحرم
 افضلها لذبح ما قد بينا
 وعشر عيد التجر معلومات

ولا تحط بحرام ياتي
 نسبة ما تناوتا به فقط
 ما بين يوم النحر والاحرام
 وفرق الفضا على مقداره
 مفسد نسيك شاة او فليبدلا
 لسته تمسكوا او صامسا
 بين الثلاث ودم التقدير
 قلت وبالنسبة صرف اللحم تتم
 في العرة المروة والرحمى
 وما لتشريق فعدو ذات

باب البيع

وانما يعقد البيع اذا
 كعت ملكك شريكك اشتر
 ويقبول وكذا ان باعنا
 والعكس لان وارث الخاطب
 كما لكلام الاجنبى قيلت
 يعنى وهكذا نعمان جاوبا
 وكما به جعلته لك
 مع كذا كالا مير بالسلم
 ويهدى من يشترى له الشاة
 بعينه من بعد كالموصى بها
 دون الذى استاجر المسترجع
 وورث وذي ارتهان وامر

لم يك ضميما بايجاب وذا
 ولو بان شئت على المشهور
 من نفسه لطيفه متاعا
 موافق معنى وقضه ابي
 وكملت اشترت ابتعت
 شعصا بيعت واشترت خاطبا
 وخذه او ادخلته في ملكك
 منه ولفظ هبة لا سلم
 ومصحف ومسلم لا يحكم
 له على خلف ومستو هبها
 بالغيث او اقاله والمودع
 بان يزيل الملك عنه من كفر

وَلَوْ كَاتَبَهُ وَفِيهِ دُسْرًا
 وَلَا مِتَاعَ بَيْعٍ وَالْقَائِضُ قَبْضٌ
 فِي نَافِعٍ شَرْعًا وَلَوْ قَدْ أَوْجِرَا
 وَلِلْبَيْتِ فَوْقَ سَقْفٍ وَغَيْرِهِ
 لَا كَاهُوِي فَرْدًا وَجَسِينَ بَرٍ
 وَمَسْكِنٌ بِلَا تَمِيرٍ طَاهِرٍ
 مَقْدُورٌ تَسْلِيمٌ كَوْتٌ وَاجِحٌ
 فَلَا يَبْصَحُ بَيْعٌ بَعْضُ عَيْنَا
 وَجَانِ الْأَرْضِ يَحْتَلُ عَمَقَهُ
 وَالْعَصَبُ وَالْإِيقُ لِأَنَّ قَدْرًا
 لِلْجَلِّ وَالْعِزُّ بِلَيْهِ مَنْ عَقَدَ
 بَيْعَ الْقَضُولِي كَذَا شَرَاهُ
 قَدْ عَلِمَا مَعَ عَيْنِهِ مَمْرَةٌ
 مَجْهُولَةٌ الصِّيعَانِ لِأَصَاعَا
 صَبْرَتُهُ يَحْتَرُّ وَيَبْطَلُ
 وَجَاهِلًا خَيْرٌ وَكُلُّ صَاعٍ
 وَبَعَثَا بَعِشْرَةَ كُلِّ أَحَدٍ
 لِأَنَّ بَيْعَ عَيْدٍ جَمْعٌ يَثْنُ
 عَلَى الْمَيْعِ وَسِوَاهُ نَظِيرَا
 أَوْ بَعْضُهُ إِنْ دَلَّ أَوْ صَوَانٌ أَوْ
 بَانَ بِمَا لَا يَغْلِبُ التَّغْيِيرُ
 وَفِي طَعَامَيْنِ وَجَوْهَرِي ثَمَنٌ
 جَمَلِيهِ قَبْلَ تَخَايَرِ أَوْلَاهُ

وَأَمْ فَرِحَ بِالْفِرَاقِ أَمْرًا
 لَهُ إِنْ اشْتَرَاهُ فَالْمُدَى عَرْضٌ
 كَالْحَبِّ فِي الْمَرِّ أَوْ لِمَا جَرَى
 بِالْهَدْمِ لِلْفُرْقَةِ فِي كُلِّ الْقِيمِ
 وَسَبْعٌ لَيْسَ بِصَيْدٍ كَالْتَمِيرِ
 أَوْ طَهْرَةٌ بِالْفَسِيلِ لَا التَّكَاثِيرِ
 فِي الْيَضِيقِ لِأَحَامٍ بُرُوجٌ خَارِجٌ
 مِنْ نَاقِصٍ بِفِصْلِهِ مِثْلُ الْإِنَا
 كَمُعِيرٍ أَوْلَادُهُ أَوْ عَمَقَتُهُ
 فِي قَبْضِ ذَيْنِ الْمَشْتَرَى وَخَيْرَا
 وَلَوْ يَطْنُ فَقَدْ هَاحَى يَرْدُ
 يُعَيِّنُ مَا يَمْلِكُهُ سِوَاهُ
 كَبَيْعِ صَاعٍ صَدْرَةٌ لِأَصْدَرَةٍ
 وَالْقَدْرُ ذِمَّةٌ كَمَا لَوْ بَاعَا
 يَدَكُورٍ مِنْ تَحْتِهَا لَا يَجْهَلُ
 بِهِ وَمَعَ مَنْ هُوَ ذُو مِتَاعٍ
 يَدْرُ هَمَّ إِنْ تَوَافَقَ الْعَدَدُ
 أَوْ مَا يَخْصُهُ مِنَ الْفِئَةِ نَقِصِنُ
 لِأَقْبَلِهِ فِي غَالِبِ تَغْيِيرَا
 جَارَ نَفْسَهُ أَوْ اشْتَرَى فَلَوْ
 فِي مِثْلِهِ يَقُولُهُ يُخَيَّرُ
 مَعَ الْحُلُولِ وَتَقَابُضُ لَدُنْ
 بِحَسَبِهِ بِالْعِلْمِ بِالْمِمَّا شَلَهُ

وَمِلْكُهُ لَهُ يُبْصَحُ فِي صَوْنِهِ
 بِالْإِهْرِ وَأَسْتَرَ جَاعَهُ مِنْ مَعْصِرِ
 وَرَدَّتْهُ بِالْعَيْبِ بَعْدَ مَا اشْتَرَى
 وَعُودُهُ فَمَا لَعَنَهُ وَهَبَتْ
 وَبِلَيْتَاعِ فَرِحَ أَوْ أُصِلَ كَادُ
 وَبِالْتِمَاسِ عَمَقَهُ مِنْ مُسْلِمٍ
 يَجْمَعُ وَذَلِكَ هَمَّتَا سُمِّيَ
 فَصَلَتْ

وَالْبَيْعُ مَعَ شَرْطٍ بِمَا لَيْفَ يَطْلُ
 لِأَشْرَاطِ رَهْنٍ أَوْ فَيْلٍ أَوْ جَلِّ
 أَوْ عَقْدٍ أَوْ اشْتِهَادٍ أَوْ تَحْيِيرِ
 أَوْ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِهِ بَرِي
 وَبَعْدَ ذَلِكَ بِالرَّاهَةِ أَحْكَمُ
 مِنْ عَيْبِ حَتَّى يَأْتِيَ لَمْ يَلْعَلِ
 وَشَرْطٌ وَصَفٌ فِي الْمَيْعِ يَطْلُبُ
 كَشَرْطِ كَوْنِ الصِّدْقِ مِنْ يَكْتَبُ
 وَالْقَطْعُ لِلتَّمَارِ إِنْ يَكُنْ قَيْدُ
 صَدَاقِهَا أَوْ إِنْ تَبَيَّنَ أَنْ رَجِدُ
 أَوْ لِأَسْلَمِ الْمَيْعِ بَعْدَ أَنْ
 يَبْيعُ الْإِبْرَةَ فَصْنَهُ الثَّمَنُ
 وَنَقْلُهُ مِنْ مَوْضِعٍ لِلْبَائِعِ
 وَرَدَّتْهُ بِكُلِّ عَيْبٍ وَاقْبَحِ
 وَلَا يَبْصَحُ بَيْعُ مَاءٍ قَدْ جَرَى
 وَإِنْ يَكُنْ مَبْدَأٌ مَقْتَرَا
 وَلَا التَّمَارِ وَهُوَ تَمْرٌ رَطْبٌ
 فِي الثَّلْجِ غَرَضًا أَوْ تَمْرٌ بَيْعٌ
 فِي خَمْسَةِ مِنْ أَوْسُقٍ فَكَثْرَا
 وَصَحَّ قِيَادُهُ وَرَهَانٌ قَدْرًا
 بِالْمَرْصِ مَعَ صَلَاحِهِ عَلَى التَّحْيِيرِ
 وَكَيْلُ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ قَدْ حَصَرَ
 فَرِحَ

كُلُّ الثَّمَارِ أَحْكَمُ بَيْعُ بَيْعَاتِهَا
 قَبْلَ الصَّلَاحِ دُونَ شَرْطِ قَطْعِهَا
 وَطَعْنُ نَحْلٍ إِنْ بَيْعُ مَوْسَرَا

لبائع وقيل للذي اشتري
باب الصلح

وشرطه أن يسبق التماسه
وأن يقرب قبله المخاصم
أو اجنبى ناب في الخصام
وتعريفه غالب الأحكام
فالصلح عن عين ببعضها هبة
وهو بغير العين بيع أو حبة
وإن يجز عنها جزأ بالنتفة
أو جارية بإيمانها من منفعة
يغيرها فإنها إجمارة
وقد يكون خلعا أو عارة
أو نكاحا أو جعالة أو عن دم
أو سلم أو افتداء مسلم
وصلحه عن دينه المحقق
ببعضه براءة مما يقع

باب الخواله
يعتبر المجلد والمخال
عليه لا يرمانه والمخال
وصيغه صريحها أحلتك
على فلان بالذي عندي كذا
وحيث قال أحلت على فلان
بعشره ولم يزيد فكأنه
واعتره وأيضا لها دين
قد صلحها للبيع معلومين
تساوي في الجنس والقتل بل
في الوصف أيضا والحول والأجل

باب الوصية
إن كانتا الموصى ومن أوصيه
وما به أوصى ولفظ قاله
وملكها يموت موصى يوقف
وبالقول أو يرد يعرف
في القول بأن للذي قبل
وحيث ردت فلوارث جعل

بالكيل في مكيل عهد المصطفى
عادة أرض العقد إذا لاقلا
جرما على التزله زياده
جراف صبرة يا حري باطله
والتقد بالتقد بوزن كهو
أو صبرة بالكيل من كبرى وإن
بعد تقابض في الإثنين إذا ن
ومحض محض والزبيب والتر
وعنب ورطب وقصب
وسائر الثمار والحم إذا
والجوز واللوز كذا بوزنه
لا كل حال غير ما قلنا فرض
كسليم أما العرايا في الرطب
في ياس فرخصة لا الزايد
وما يخالف لسوا في اسمه
وسكر أو القطر والطبرزد
وزيت زيتون مع الفخار
وعند جمع العقد جنس ربوي
في طرفي لا فيهما وأحت لقا
في أحد النوعين بالآخر لا
معدنه فيها ولا دارها
أو باعه بالحموان اللحم أو
لم تك أم وأب والفرع

والوزن في موزونه وتفتي
قلت كمنقول التساوي إلا
فبيعه بالوزن دون العادة
لا الكيل بالكيل ولا مكاييله
في الصورتين حيث بالتساوي
تفرقا ولم يكل ولا وزن
حال كماله كسمن ولبن
مع النوى وماء رمان عصير
محض وخل عنب ورطب
جفت يدون العظم وأحت كذا
واللب من هذا وذا أو دهنه
وما ينار لا تميز عرض
دون نصاب الزكوات كالنبت
في صفقة لمعديم وواجد
أو أصله فغير جنس سمه
وحد ودر الضان والمقر كذا
جنسان كالطحخ والهندي
في طرفيه ولو الضمن حوى
جنس أو النوع إذا انحط انتوى
إن باع دارا بنضار فأجلا
ببرها ماء يد إر مثلها
بفرقة الأمر وأم الأمر لو
من قبل تميز بنحو سبع

كَيْفَةً وَالْفَسْمَ لَا الْوَصِيَّةَ
 صَحَّتْ وَسَيَعَا وَيُوَزَعُ الثَّمَنُ
 قُلْتُ وَقَوْلِي قِيمَةَ الزَّهْنِ هُنَا
 أَوْ مَعَهُ شَرْطٌ هُوَ مَقْصُودٌ وَلَا
 لَا شَرْطَ إِشْهَادٍ وَحُكْمِ الرَّهْنِ
 وَأَجَلَ وَرَهْنٍ غَيْرِ الْمَشْتَرَكِ
 لِأَنَّ تَعْيِبَ بَعْدَ قَبْضٍ أَوْ حَصَلَ
 يَبْدَأُ مِنَ الْعَقْدِ وَالْإِتِهَامِ أَيْ
 وَلِإِقْتِصَارِ عَلَى الَّذِي يُشْرَطُ لَهُ
 لِنُزُولِهِ الْعَقْدَ وَيَسْتَتُونَ أَنْ
 لَا يَعْلَمُ الْبَائِعُ فِي ذِي رُوحٍ
 وَالْوَفَى وَالْتَدْبِيرَ وَالْكَاسَةَ
 وَبِحَبْرِ الْقَاضِي وَتَبَسُّجِ مَجْرَثَا
 وَالْكَسْبِ وَالسُّخْرَامَةِ وَفِيهِمْ
 كَالْعَيْقِ تَكْفِيرًا أَوْ صِفًا يُطْلَبُ
 لَا يَبِيعُ حَامِلٌ حَبْرًا أَوْ لَهَا
 أَوْ مَا يَصْرِفُهَا وَحَيْثَا فَسَدَ
 وَالْوَطْءُ مِنْهُ شَبَهَةٌ وَيَحْتَمَلُ
 وَأَنْ يُزَادَ مَثْمَنٌ وَفِي الثَّمَنِ
 وَحَكْرُ قَوْتِ اشْتَرَاهُ فِي الْفَلَا
 وَيَبِيعُ حَاضِرٍ مَتَاعٍ بَادِي
 وَمَشْتَرِي مَالٍ غَرِيبٍ مَا دَارَا
 وَرَفَعَهُ فِي ثَمَنِ الْخَدْعَةِ

وَالْعَيْقُ وَالْوَاحِدُ فِي الرَّهْنِيَّةِ
 بِقِيمَةِ الْكُلِّ وَقِيمَةَ الزَّهْنِ
 أَوَّلِي مِنَ الْأَمْكَدَا عَنْ شَيْخِنَا
 يُرْجِيهِ وَإِنْ أُرْزِلَ بَطْلًا
 كَذَا وَمَعْلُومٌ كَيْفِيَّةً بِالثَّمَنِ
 وَيُعْذَرُ وَعَيْبٌ خَيْرًا
 هَلَاكٌ وَتَتْبِيرٌ ثَلَاثٌ وَأَقْلُ
 لِعَاقِدٍ وَأُذُنٌ وَأَجْبِي
 حَسْبُ وَمَوْتُ الْأَجْنَبِيِّ نَقْلُهُ
 يُشْرَطُ أَنْ يُبْرَأَ فَعَنْ عَيْبٍ يَطْنُ
 وَالْعَيْقُ لَا عَدَا عَلَى الصَّحِيحِ
 وَالَّذِي بَاعَ بِهِ الْمَطَالِبَةَ
 أَيْلًا دَهَا لَكِنْ لَهُ أَنْ يَطْفَأَ
 بِقَيْلِهِ وَسَبْعِيهِ لَا نَتَبَسُّةُ
 كَوْنُهَا حَامِلًا أَوْ ذَاتَ لَبَنٍ
 مِنْ دُونَ حَمَلٍ أَوْهَا وَحَمَلُهَا
 مَعَ قَبْضِ مُشْتَرِكَا لِقَابِ فَرْدٍ
 مَا لَمْ يَحِبَّ شَرْطَ خِيَارٍ وَأَجَلَ
 وَيَحْرَمُ التَّسْعِيرُ فِي كَيْلِ زَمَنِ
 لِيَبْعَهُ الصَّعْفَا إِذَا لَيْسَ غَضَلًا
 حَاجَتُهُ تَعْمُ بِأَزْدِيَا
 مَا يَسْعُرُهُ لَكِنْ لَيْعِينَ خَيْرًا
 مِنْ غَيْرِ تَجْمِيرٍ وَسَوْمٍ السَّلْمَةِ

وشرطها أن لا تكون معصية
 ولا محالاً كي تصح الوصية
 ولا يحل أوبه إن ذلنا
 لسته من أشهر فصاعدا
 مع إفراش أمه ولا الآ
 نكي فإشافلصم لا لا
 حلا لفوق أربع سنين
 أت به فلمتنع يقينا
 ثم اعتبار المدة الفضية
 للحبل مطلقا من الوصية
 وصحت بغير حمل حادوث
 وفوق ثلث باختيار الوارث
 كذا الك لغري والمرد
 وقابل ووارث كالحمد
 ونفذت إذا جازت الباقي
 ومن مدين حالة استغراق
 ديونه لاله إن أسقطا
 بغير إرادته أو عطا
 وكلها أوصى به ولا انقتر
 أصلا إلى جارة فليعتبر
 من ثلث ماله سوى أم الولد
 فقضها من ذلن ماله بعد
 كذا عبد لم يكن مؤلا
 يملك مالا مطلقا سواء
 وعقه معلق على ميفه
 معلومة إذا أنتك الصفة
 في المرض الذي به الرهوق
 ومات قبل المعلق العتيق
 باب الساقاة
 هي أكثر ما عمل لبيبا
 للمكتمل اشجاره مرتبا
 مئيا بالرفوف ذاك الحبل
 مع علم كل قدر مدة العمل
 وكونها في مئيا يبدو الثمر

وحصة معلومة مما ظهر
 وفي سوي نخل وكثير لم يفتح
 لكن مع الزرعين همت بالبيع
 وبالزكاة والمرأى خصصا
 وان يساقا فيما ويخمس
 والنخل والتأبير زاد عن عيب
 واليهلم بالاخبار ايضا قد وجب
 باب المزارعة والمخاض

اولاها ايجار من شترع
 لعامل بالبعض مما يطبخ
 وميزرهما من مالك قد اجرة
 وتكونه من عامل مما سيرة
 وانطلت ومنها المزارعة
 لكن تنفع في البياض تامة
 ان كان في افراده بالاعتق
 وذلك ارض بين نخل او عنب

فحتم ساقا ثم فيه مزارعا
 بغير فصل مطلقا مما
 ان كان للزرعين عامل فقط
 مع علم بكل قدر جزء مشروط
 باب الاجارة

وقدمت بعلم ارمدة
 والشرط علم اجرة والمدة
 وكذا لم يشترط بعقد
 كذا الشرع بعد ذلك العقد
 في الفوري في استئجار تلك المنفعة
 وذلك في استئجار عين او قعة
 واستثنى اشيا كاجارة العقب
 كناية لواجب لزم تكس
 نصف الطريق او لكل منهما
 لزم كما تاقبا وتيسر
 ومكترى عامما عليه يلزم
 ان اكثرى قبل انقضاء الاول
 ومكترى عميلا للاستعمال

بعد قرار من المبيع
 وصح بالنسيط اذا عقد جمع
 او الحلال والحرام يجمع
 او كان في البعض انفساخ وتلف
 كنسبة الثلث من الحاباة
 مشتريا فبيعه ما قيمته
 في نصف ما باع بنصف الثمن
 وما يساوي باثني بمائة
 وفيها في الثلث ان كل العود
 والعقد عده بان عده من
 ثميلا يبيع هذي الدار

والبيع والشرع على الجميع
 عقد من طلق الحكم فيما وقع
 نحو كتابة وبيع يذفع
 قابل افراد يعقد كالتسقف
 في مرضه وخبروا للخزينة
 ثلاثة يواحد نثنته
 ان كان لا مالا سواه يقتني
 صحته في الثلثين بخزينة
 اتلف والبعض بنسبة يفض
 قد عقد العقد وتفصيل الثمن
 بدرهم وتلك بالدينار

فصل في الخيارات

خيرها في المحض من تعاوض
 لنفسه يبقى لطفل لاله
 وبيع عبدي نفسه والسفعة
 كالمخلع والنيكاح والاعراض
 وبالخيار فيها تنهاها
 لا الموت والجون والذي شرط
 او شرط القبض بغير كفي
 والمالك بالتريع والارذ يباد
 وبيعه وحل وفيها لمن
 ابداه شيخي ارجاع المشتري
 من قبل الاستبراء والاستبراء ما

كبيعه مع طفله وما رضى
 لا كالكفالات ولا الحوالة
 وكل وارد على المنفعة
 عن دين والشركة والقراض
 او فرقة الابدان لا اكرها
 لا حيث يعقن لمشتري فقط
 صرف ومطومين او في السلف
 وينفذ العتيق والايلاء
 خير قلت فيه اشكال حسن
 ان كان قد خصص بالخيار
 يكون الابعده ملك لزم كما

كَيْفَ وَفِي الشَّامِلِ نَقْلُ يَجُزُّمُ
وَالْمَهْرِيُّ وَطَاءُ سِوَاهُ وَأَسْفَى
بَعِيثُ مُشْتَرٍ وَبِاسْتِيْلَا دِهِ
وَيُقَدُّ الْعَقْدُ وَآيِلَادُ الْأَمَا
وَوَطْءُ فِي زَمَنِ التَّخْيِيرِ
وَرَهْنُهُ وَهَبَةٌ مِنْهُ إِذَا
وَكُونَهُ مَرْوَجًا أَوْ مَوْجِرًا
أَوْ بَائِعًا أَجَارَةً مِنْ صَاحِبِهِ
لَا الرِّضْلُ لِلْبَيْعِ وَلَا إِنْ أَذْنَا
وَإِذْنُهُ يَوْطَاءُ مُشْتَرِيهَا
وَقِيَمَةُ الْمَرْغِ الَّذِي إِلَيْهِ
وَمَنْ يَبِيعُ قَسْتَهُ يَقِيْتُ
تَعْيُنُ الْمَمْلُوكِ لِلتَّخْيِيرِ
أَوْ مُشْتَرِيهَا إِنْ يَجُزُّ فِي سِوَى
قَلْتُ وَلَوْ أَعْتَقَ ذِينَ الْمُشْتَرَى
وَقَدْ وَصَفْتُ شَرْطًا أَنْ يُقْصَدَ
وَالْكَفْرُ وَالْإِسْلَامُ فِي الْبَيْعِ
وَكُونَهَا دِينَ الْيَهُودِ دَانَتْ
وَكُونَهَا بَيْعًا قُضِيَتْ وَصَحَّ
أَوْ حَلًّا أَوْ حَصْمًا أَوْ مَحْمُولًا
فَرْدَانُ شَاءَ بِيصَاعِ التَّمْرِ فِي
أَوْ مَا تَرَاضِيَا بِيَرْدِ اللَّبَنِ
وَصِبْغَةُ الْوَجْهِ وَالنَّسْوِيدُ

يَانَ وَطَاءُ الْمُشْتَرَى مُحْرَمٌ
حَدَوْ فِي مَا هُمَا قَدْ وَقَفَا
وَيُوجِبُ الْمَهْرُ فِي سِفَادِهِ
مِنْ بَائِعٍ حَيْثُ الْخِيَارُ لهُمَا
وَبَيْعُهُ الْمُبِيعُ كَالتَّخْيِيرِ
أَقْبَضَ فِيهَا وَلَوْ مِنْ قَرِيعِ دَا
فَسَخَّ وَقَدْ صَحَّ حَيْثُ خَيْرًا
إِنْ خَيْرًا أَوْ حَصَصَ الْخِيَارَ بِهِ
فِيهِ وَلَا أَنْكَارُهُ ذَا الزَّمَانِ
أَجَارَةً تَمَّعَ مَهْرًا فِيهَا
يُنْسَبُ لِأَسْكُونَتِهِ عَلَيْهِ
ثُمَّ يُقْبَلُ أَعْتَقَ ذِينَ عَنِّي
إِنْ حَصَصَ الْبَائِعُ بِالتَّخْيِيرِ
مَا قَلْتَهُ تَعْيِنَتْ هِيَ لَا هُوَ
لَمْ يَحْفَ فَلَا تَقِي مَكَانَ الذِّكْرِ
فِي نَفْسِهِ كَالْحِطِّ وَالْتِمَعْدِ
فَبَانَ بِالْخِلَافِ فِي الْجَمِيعِ
أَوْ النَّصَارَى شَرَامَا بَانَتْ
كَعَكْبِيهِ قَلْتُ خِلَافَهُ الْأَمْحُ
وَفِي الْمَضْرَبَةِ يَجِيرُونَ
مَا كُولَةٌ مَحْلُوقٌ بِهَادٍ وَتَلْفِ
وَحَبْسِ أَمْوَاهِ الرَّحْمِيِّ وَالْقُنِيِّ
لِلشَّرِّ وَالتَّرْفِيعِ وَالتَّجْعِيدِ

كَالْعَبْدِ فِي الْأَيَّامِ لَا اللَّيَالِي
وَيَضَعُ الْكَيْسَ جَمِيعَ الْمَنْفَعَةِ
لِلْقَبِيضِ تَمَّ بَعْدَهُ كَذَا مَعَهُ
بَابُ الْعَارِيَةِ

صَاهِنًا تَحْتَمُّ وَيَمْرُقُ
بِمَالِهَا مِمَّا أَذْ تَلْفُ
وَلِيَنْتَفِعَ حَسْبَ مَا لَهَا إِذْنُ
وَيَنْتَفَعُ إِنْ نَفَتْ مَا هُنَّ
وَلَمْ يَضَعْ مُسْتَعْرِفًا
لِرَهْنِهَا عِنْدَ مَرِيءٍ بَدِينِ
إِنْ تَلْفَتْ بَعْدَ تَهْلُوكِهَا بِنَا
مَهْمٌ عَلَى كَوْنِ الْمَعْرِضَاتِ
لِلدَّيْنِ فِي عَيْنِ الْمَعْرِضِ نَفْسِهِ
فَالدَّيْنُ ذَكَرْتُ بِهِ وَرَجِيهِ
وَوَصْفِهِ وَرَبِّيهِ شَرْطًا حَسْبُ
وَعَقْدُهُ هَانُ مَا بَيْنَهُ لَمْ يَحْتَجِ
الْإِلْدَفِ فِي مِثْلِ أَرْضًا فَلَا
يَعُودُ فِيهَا نَفْعُهُ قَبْلَ الْبِلَاءِ
وَمُسْتَعْرِفٌ مَسْكِنُ الْمُقْتَدِرِ
فَلَا زَمَّ إِلَى انْقِضَاءِ الْعَهْدِ
بَابُ الْوَدِيعَةِ
وَيَضَعُ الْوَدِيعَةَ مَا تَعْدَى
بِأَخْذِهِ مِنْهَا بَانَ بِرَدِّهَا
أَوْ مِثْلِهِ بَلْ كَلَّمَا بِالشَّرِّ
لِيُظَلَّ أَنْ يَشْتَبَهُ بِالتَّقْيِيدِ
وَيَضَعُ الْوَدِيعَةَ حَيْثُ أَوْ دَعَا
شَخْصًا بِالْإِذْنِ وَلَا يَحْدُرُ دَعَا
وَهَكَذَا يَجْعَلُهَا أَوْ نَفْسَهَا
بِدُونِ أَوْلَادِهِ وَنَحْوِهَا
وَتُرَادُ دَفْعُ مَلَكَةٍ بِمَا فَا بِنِ
بِرَكْبٍ وَبِلَسَانِهَا فِيهَا هُنَّ
وَبِالْعُدُولِ مُطْلَقًا مَا أَمْرٌ
يُنْفَعُ فِي حِفْظِهَا وَيُسْتَعْرِفُ
هَتَّى تَصْبِيحَ بِالْعُدُولِ تَالْفَهُ

وَلَمْ يَمُنَّ حَتَّى لَا تُنَافِقَهُ

بَابُ الْإِقْرَاضِ

وعنده يمتنع بالتدبير
من خالصه النوعين مضروبين
ويرجع مختص بالعاقد
من مالك وعامل لا يرايد
مشتراكيها الشرط حسبا ويرد
فباختصاص واحد فيه فسند
وقاسد إذا برقت فليما
بشرط تنج البيع بعدو المشتري
لأنه من الشراء وحده
فلا يضر حيث باع بعده

بَابُ الْوَكَالَةِ

يجوز للمكاتب التوكيل في
مكانه منه جائز التصرف
ولم يجز في مطلق الجهول
كالذين في الكثير والقليل
وليتبع في تحمل خد وشود
وقضيه مال الربا بحث عقد
وقبض رأس المال في عقد السلم
والوطء مع شهادة بها التزمر
واللعين والإيلاء والظهار
وسائر الإيمان والإقرار
وهكذا عبادة فلا تشك
في المنع فيها مطلقا إلا التوك
ودفعه الزكاة للأصناف
وذبحه أهيبة فكاف

بَابُ الشَّرِكَةِ

وقسمت نوعين نوع قد جرى
في الملك مطلقا كارت وشرا
وما جرى بالعقد وهو الثاني
فشركة العنان والأبدان
وشركة الوجوه والمناوذة
وما عقد العنان غيرها هيئة

لَا يَلْبِغُ تَوْبُ بِمِدَادٍ خَيْلًا
وَلَا يَغِيثُ كَالزَّجَاجِ حَيْثُ ظَنَّ
وَحَدُّهُ بِمَقْوِيَّتِ غَرَضٍ
يَقْضَى غَيْبًا أَوْ لَمَّا يَقُومُهُ
لَكِنْ إِذَا كَانَ بِفِعْلِ الْمُشْتَرِي
كَوْنَهَا مُقَدَّمَةً وَيُحِيرُهُ
وَالْبَوْلُ فِي الْفَرَاشِ الْأَوْ الصِّغْرِ
أَوْ قَائِدِ قَالِ الْخَصَائِنِ سَلِمَ قَائِدًا
حَتَّى يَحْتَسِبَ حَصِيًّا أَعْتَبِي
أِنْ كَانَ غَيْبَ الْمَيْعِ الْأَجْبِي
يُضْمَنُ بِأَيْعٍ كَمَا لَوْ قَاتَلَا
بِالْكُفْرِ وَالنِّكَاحِ وَالْإِخْرَاجِ عَزْ
لَا الْمَوْتُ لَوْ مِنْ قَبْلِ قَبْضِ مَرِيضًا
يُرِيدُ حَالِ الْعِلْمِ قَلَّتْ وَاعْتَفِرُ
بِرَأْيِهِ مُصِيبٌ مِثْلُ السَّمَنِ
وَالنَّعْلِ أَنْ تَرَى يَغِيثُ حَتَّى خَلَصَ
بِمَا يَهْ مَعْرِفَةُ الْمَذْكُورِ
قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ أَنْ كَسِرَ
فَقَضَاهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ الثَّمَنَ
وَلَوْ وَطِئَهَا بَيْتًا وَاسْتَحْدَمَا
وَبَادَرَ الْأَشْهَادَ حَتَّى يَرِدَا
وَالِإِتِّفَاعِ حَالِ عِلْمِ يَدْرُ
قُلْتُ وَدُونَ اللَّيْسِ فِي الذَّرِيءِ اطَّلَعَ

خَطًا وَمَا يَنْفِسُهُ تَحَفُّلًا
جَوْهَرَةٌ بَالِغٌ فِيهَا بِالثَّمَنِ
مِنْ كُلِّ غَيْبٍ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ
يُعَلِّقُ فِي حَيْسِ الْمَيْعِ عَدَمُهُ
أَوْ زَالَ قَبْلَ الْفَيْعِ أَوْ يَحْتَرِ
وَمُسْتَخَاضَةٌ وَذَاتُ تَمَّتْهُ
وَالسَّيْرُ وَالْتَرْتِيبُ أَنْتَى أَوْ ذَكَرَ
أَجْرًا مِنْ مَعْدِيَّتِهِ وَأَبْقَا
فَإِنْ أَحَارَهُ اسْتَمْتَقَ الْأَرِشَا
وَبَعْدَ قَبْضِهِ يَسْبِقُ السَّبَبُ
وَأَفْتَرَعَتْ وَخَرَفَتْ مِثْلًا
حَزْرًا فَإِنْ يَجْهَلُهُ عَادَ بِالثَّمَنِ
فَقِسْمَةُ الْعَقْدِ وَعَضًا بِالرِّضَا
لَهُ الَّذِي فِي أَحْذِ شَفْعَةٍ ذَكَرَ
وَالصَّبْغُ وَالْحَمْلُ بِهِ الْعَقْدُ اقْتَرَنَ
بِعَيْسِهِ فَرَدَهُ وَإِنْ نَقَصَ
كَالْفَرَزِ فِي الْحَامِضِ لَا التَّهْوِيرِ
ذَائِمَةٌ أَصْلًا كَيْفِي الْبَيْضِ الْمَدْرُ
نَعْمَ فَسَادِ بَيْعِهِ تَبَيَّنَا
وَعَادَ أَوْ أَنْهَى إِلَى مَنْ حَكَمَا
الْيَوْمَ إِنْ أَمَكْنَ تَمَّ أَشْهَدَا
دُونَ الرُّكُوبِ حَيْثُ قُوْدِيصَرُ
فَرَّاحٌ يَبْعِي رَدَّهُ وَمَا نَزَعَ

وَالسَّرْحَ وَالْإِكَافَ إِنْ يَكُنْ لَهُ
 وَلَمْ يَجِزْ أَنْ تَرَكَ الرَّدَّ عَلَى
 أَنْ عِلْمُ الْمَنْعِ وَمِنْ يَبِاسٍ عَنْ
 أَعْتَقَ أَوْ أَوْلَدَ أَوْ تَعَيَّبَا
 فَيَسْتَحِقُّ أَرْشَهُ مِنَ الثَّمَنِ
 زَالَ يَلَا أَرِشَ لِنُقْصَانِ الصِّفَةِ
 مِنْ مِثْلِ أَوْ مِنْ قِيَمَةٍ وَتَعْبَرُ
 عَقْدًا إِلَى قَبْضٍ وَبِالْأَرِشِ عُنَى
 نِسْبَةِ نُقْصَانِ أَقْلٍ قِيَمَتِي
 فِي حَالِ كَوْنِهِ مَعَ الْعَيْبِ إِلَى
 تَمْثِيلِ مَا ذَكَرْتَهُ بِعَيْبٍ
 وَيَوْمَ قَبْضٍ زَادَ فِي التَّقْوِيمِ
 يَوْمَ يَوْمِ الْعَقْدِ تِسْعِينَ وَفِي
 وَعَكْسُهُ فَانْسَبْ ثَمَانِينَ إِلَى
 فَيَنْقُصُ الْحَسَنُ فَيَسْتَرِدُّ مَنْ
 وَبَعْدَ اخْتِزَارِشِ عَيْبٍ قَدَمَا
 وَقَبْلَهُ بَعْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي
 وَإِنْ بَيَّسِيَهُ رِبَوِيٌّ يَبْعَا
 وَبِالْتَرَاضِي فِي سَوِيٍّ وَالْقَوْلِيُّ
 كَمَا أَجَابَ وَقَالَ هُ لَقَعَ
 جَائِزَةٌ لَوْ تَلَفَ الْمُبِيعُ
 لَكِنَّ مَعَ النُّقْصَانِ وَالْإِرْدِيَادِ

دُونَ الْجَائِمِ وَالْعِدَارِ خَلَّةً
 مَا لِلْبَيْلِ الرَّدُّ بِهَذَا أَبْطَلَا
 رَدِّهِ وَكَيْسٍ مِنْهُ تَقْصِيرٌ كَأَنَّ
 خِلَافَ مَا لَوْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَا
 بَعِيْنِهِ وَلَوْ يَعُودُ بَعْدَ أَنْ
 أَوْ بَدَلَ لِمَا عَرَفْتَهُ مُتَلَفَةً
 أَقْلٌ مَا يَكُونُ مِنْ يَوْمِ صَدْرِهِ
 جُزْءٌ يَكُونُ مِنْ جَمِيعِ الثَّمَنِ
 ذَلِكَ يَوْمَ عَقْدِهِ وَالْقَبْضِ أَيْ
 أَقْلٍ قِيَمَتِيهِ لَوْ عُنِيَ خِلَافًا
 بِمِائَةِ يَوْمٍ يَوْمِ الْعَقْدِ
 عَشْرِينَ مَعَ بَابِلِ سَوِيٍّ سَلِيمٍ
 حَالَةٍ قَبْضٍ بِثَمَانِينَ يَغِي
 قِيَمَتِيهِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَوْلَا
 قَدْ اشْتَرَى مِنْ بَائِعٍ حَسَنِ الثَّمَنِ
 لَيْسَ يَرُدُّ إِنْ جَدَّ يَدُ عَدُوِّ مَا
 بِالْأَرِشِ كَمْ يَمِيعُ كَمَا لِتَرَاضِي
 رَدَّ يَأْرِشِ حَادِيَةٍ جَمِيعَا
 حُدُوثِهِ لِبَائِعٍ وَيَتَحَلَّفُ
 قَسَحٌ فَمَا يَجِدُكَ بِهَا التَّمْعُ
 سِوَاهُ الْبَعْضُ أَوْ الْجَمِيعُ
 فِي ثَمَنِ تَوْصَفُ بِالْفَسَادِ

فصل في القبض

ووجه الضمان دون من
 بالعقد في ما بين وشلتب
 كالحب عند فقد الاختلاف
 في جنسه والنوع والاصناف
 والمخلط قبل العقد خلط بوجه
 تعدد التمييز حيث يطلت
 والبيع والخمران كل درهما
 بنسبة المالكين حيث اجتمعا

فزع
 لو احدث بغير وثان مرويته
 مع ثالث يسقى فقل للراوية
 والمغل اجر المثل عند الساق
 من كسبه بالسقي وهو الباقي

باب الهبة
 صيغتها بالمال بيع انعقد
 ان كان معلوما فان جهل فسد
 وان جرت بدونه فهي الهبة
 كذلك ما عجزه او ارفقه
 كقوليه اعطيتك الدار كذا
 ارفقتها وان يقل من بعد ذلك
 ان سق قبل فليق له بعد ذلك
 او مت قبلا فلتدم بعدي لكلا
 وبعد قبض لم بعد فما وهب
 وللأصول الترد مطلقا كاب
 مادام في سلطنة الذي وهب
 ومثلكه بالقبض عن اذن جيب

باب الضمان
 ثم الضمان كله نوعان
 فالاول الضمان للابدان
 فامنعه في عقوبه لرئيسها
 سبحانه كحد شرب او زنا
 فان تكن لادمي كما لقود
 وحد قذف فليمن في المعتمد
 ومع في الاموال وهو الثاني

الله كان الحق أو انساب
 في كل دين ثابت معلوم
 لازم أو يؤكّد لزوم
 مع كون رب الدين معلوما فلا
 يمتنع الصمان مطلقا أن يجهدا
 ولا يغير الثابت المعلوم
 ولا ضمان الجهد والخصوم
 وجائز في رد عين زر من
 خيار شرط أو سواه بالتمن
 وفي ضمان الدرّك الغرضين
 في رد عين العوض المقبوض
 ان بان ما قبله مغفورا
 أو ناقصا في الوترين أو ميبسا
 باب الرهن
 وما يجوز بيعه فثابته
 جواز رهن لوارثه بدمه
 وجاز بيع الدين والمنافع
 والرهن في الشئ غير رافع
 كذا عند عمدة مسائل
 بصحة وجوده فاقدر يسبق
 حلول ذلك الدين كالمدين
 ومثل ذلك كل شيء أحقر
 ولو بشرط القطع عند ما يحل
 ما كان من دين به الرهن محل
 وصح رهن معتق ومسلم
 من كافر لا البيع منه فأعلم
 ورمه من دون فروعها يقع
 وعكسه والبيع فيما اشترى
 والرهن بعد قبضه أمانته
 وزمان أو جوازا ضمانته
 من جيون كونه مضمونا
 ان صار بعد قبضه مرهونا
 وعكسه أو صار بعد رهنه
 عارية وعكسه واستثنى

القَبْضُ فِي الْعَقْرَانِ خَلَاهُ
 وَالْقَبْضُ فِي الْمَنْقُولِ بِالْمَقْلِ وَرَدُّ
 وَوَضْعُ بَائِعٍ لَدَيْهِ الْمُشْتَرَى
 وَيَسْتَبْدُ الْمُشْتَرَى بِالْقَبْضِ أَنْ
 مُقَدَّرَ رَحِيحُ يَتَقَدَّرُ عَقْدُ
 جَدِّ لِلثَّانِي وَفِي الْمِكْيَالِ إِنْ
 وَلَا يَبِيعُهُ وَلَوْ كَالْإِذَا
 وَطَرَفِيهِ وَالِدٌ تَوَلَّى
 وَيَجْمَعُ قَبْضُ جُزْءٍ شَاعَا
 فَالْمُشْتَرَى يَجْعَلُ حَالًا وَإِذَا
 كَانَ لَهُ الْفَسْحُ وَالْأَجْرُ
 وَكُلٌّ مِنْ خَافِ الْفَوَاتِ الْحَسَنُ لَهُ
 وَقَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ اهُلَكَ طَرَا
 فِي يَسْرِهِ بَأَقِي عَمَلِهِ جَسْرُهُ
 عَنِ الصَّمَانِ الْمُشْتَرَى وَمَا يَرُدُّ
 وَالْبَيْضُ وَالذَّرُّ أَمَانَةٌ بَيْتُهُ
 وَكَالَّذِي مِنَ الْهَبَاتِ قَبْلَهُ
 مِنْ بَائِعٍ مُسْتَعْمِلٍ وَخَيْرُ
 وَالْمُشْتَرَى التَّلْفُ مِثْلُ الْهَرِزِ
 مَنْ ائْتَلَفَا بِأَمْرِهِ فَمَوْجِزُ
 لَا يَبِيعُهُ وَلَوْلَا وَلَا الْهَبَةُ
 وَالْقَرْضُ وَالْإِشْرَاقُ فِيمَا يَضْمُرُ
 مِنْ تَمَنٍّ وَعَوْضٍ عَنِ الدَّمْرِ

قُلْتُ وَمِنْ مَتَاعِهِ أَخْلَاهُ
 بَيْتُ بَائِعٍ إِلَى ثَانٍ إِذْ
 لَا لِلضَّمَانِ لَوْ لَعَبَّرَ ظَهْرًا
 وَفَرَاؤُ مَوْجِلًا كَانَ الثَّمَنُ
 بِالْوَزْنِ وَالْمِكْيَالِ وَذَرَعٌ وَعَدَّةٌ
 دَامَ كَعَدِيدٍ وَدُونَهُ صَمْنٌ
 كَانَ اشْتَرَى وَرَنَاؤُ فِي الْعَكْسِ كَمَا
 كَالْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَهُوَ أَعْلَى
 فِي غَيْرِ عَرَضَيْنِ بَدَأَ مِنْ بَاعِهَا
 أَفْلَسَ أَوْ يَغِيبُ قَصْرًا مَالًا ذَا
 عَلَيْهِ فِي الْمَالِ إِلَى أَنْ وَقَرَا
 لَا بَائِعٍ لِيَمْنٍ قَدْ أَجَلَهُ
 أَوْ ائْتَلَفَ الْبَائِعُ أَوْ حَرَرَا
 قَدْ بَاعَ يَنْفُسَهُ وَإِنْ أَبْرَاهُ
 فِيهِ مُشْتَرَى كَسْبٍ وَوَلَدٌ
 مِنْ بَاعٍ كَالْكَتْبِ الَّذِي الْعَبْدُ وَجَدَّ
 أَوْ مِنْ وَصَايَاهُ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ
 إِنْ يَتَلَفَنَهُ الْأَجْنَبِيُّ الْمُشْتَرَى
 وَالْأَعْمَى وَسِوَى الْمَيِّزِ
 وَالْعَقْرُ وَالْإِبْلَادُ وَالرُّوْحُ صَحٌّ
 وَالرَّهْنُ وَالْإِجَارُ وَالْمَكَاتِبَةُ
 يَسْبَبُ الْعَقْدُ كَمَا يُعَيِّنُ
 وَعَوْضُ الْبُضْعِ وَدَيْنُ السَّلْمِ

وَذَا بَعِيرٍ نَوْعِهِ لَا يَبْدَأُ
وَدَيْنِ اثْنَيْنِ وَغَيْرِ الْيَوْضِ
فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ لَطْعُومَيْنِ
قُلْتُ وَلَا بَدَأَ وَأَنْ يُعَيَّنَا

فِي نَفْسِهِ سَمْرًا يَبْدَأُ يَبْطُلُ
كَالْمَرْبِيعِ مِنْ عَلَيْهِ وَاقْبِضِ
هَذَا بَدَائِعِ وَ لِلْمُقَدِّمِينَ
هَذَا فِي الْمَجْلِسِ لَا الْعَقْدِ هُنَا

فصل في موجب الألفاظ المطلقة

وَلَيْتَكَ الْعَقْدَ كَيْسَ جُودًا
وَلَيْتَكَ الْحَطَّ وَحَطَّ الْكَلِّ
أَشْرَكَتَ فِيهَا أَسْعَتَهُ بَيْعٌ فِي
بِعْتٌ بِمَا قَامَ عَلَى مِثْلِهِ
وَالْمَوْنُ الَّتِي عَلَيْهِ فَلْيَزِدْ
وَأَجْرُ فَمِلِهِ وَبَيْتِهِ وَمَعَ
وَزَادَ وَاحِدَ الْكَلِّ عَشْرَةَ
دَعَّ وَاحِدًا مِنْ كُلِّ عَشْرٍ وَاحِدًا
وَحَادِثَ الْعَيْبِ وَكَوْنَهُ جَنًّا
وَتَابِعَ إِنْ كَانَ فَرَعًا طِفْلًا
وَحَيْثُ لَا يَصْدُقُ فِي الْإِخْبَارِ
لَكِنْ لِقَطْعِ مَا يَقْدَرُ أَحْطَطُ
وَفِي تَقْصُتِ إِنْ يُصْدَقُ اسْتَفَى
وَسَمِعَتْ مَجْتَهَدًا إِنْ ذَكَرَا
وَالْأَرْضَ وَالْعَرِضَةَ بِالْإِسْكَانِ
وَلِبَقْعَةٍ وَقَرْيَةٍ وَدَسْكَرِهِ
تَنَاوَلَ الْأَشْجَارَ وَالْبِنَاءَ
وَدَائِمًا بِنَاتُهُ إِنْ يُبَدَّرُ

بِالْمَنْ الَّذِي جَرَى فِي الْإِبْتِدَاءِ
قَبْلَ التَّوَلَّى يَبْطُلُ التَّوَلَّى
شُرُوطُهُ وَحُكْمُهُ فِي النِّصْفِ
وَلَيْسَ الْمَبِيعُ فِيهِ كُلُّهُ
غَيْرَ الَّذِي اسْتَبَقَا وَهُمَا قَصِيدٌ
يُرِيحُ دَهْرَهُ كَمَا قُلْنَا وَقَعَ
وَمَعَ يَحْطُرُ الْكَلِمَةَ الْمَفْسُورَةَ
وَأَخْبَرَ الصَّادِقُ فِي الْكَلِّ اعْتَدَ
أَوْ اشْتَرَاهُ أَجَلًا أَوْ غَيْرًا
أَوْ اشْتَرَى بِالذَّيْنِ يَدْرُ الْمَطْلَا
حُطَّ تَفَاوُتٌ بِلَا خِيَارٍ
بِأَسْوَأِ الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْأَعْطَى
صَحْتُهُ وَإِنْ يَكْتَدِبُ حَلْفًا
فَيُخِيلُ صِدْقِي كَيْتَابِ زَوْرًا
وَسَاحَةٌ وَالْبَاعُ كَالْبُسْتَانِ
تَشَابَهَ الْفَصْرَ لِأَهْلِ الْمُقَدَّرَةِ
وَأَعْلَى يَقُولُ سَمُو هُنْدُ بَاءُ
لَا الزَّرْعَ وَالْبَدْرَ وَسَمُو الْجَزْرَ

وَبَعْدَ قَصْدِهِ لِيَسْمُوَ أَرْبَعِينَ
أَوْ بِاتِّبَاعِهِ فَاسْتَدْرَجَ مِنْ رَهْنٍ
وَبَعْدَ أَنْ أَقَالَ مَا اشْتَرَى
أَنْقَاهُ مَرْهُونًا بِمَا لَقِيَ مَرْيُ
وَبَعْدَ طَلْعِ زَوْجِهِ عَلَى عَوْضٍ
أَنْقَاهُ مَرْهُونًا عِنْدَهَا وَلَا يَقْبَضُ

باب الحكمة

تَقْصُصُ فِي كُلِّ الرَّقِيقِ بِالرِّصَا
لَا يَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْمُومًا
أَوْ كَانَ مَلِكًا لثَمَنِ كَأَنَّهَا مَسَا
وَأَلْفَقَتْ بِمَرْمَاهَا وَدَرَمَا
لِلْمَالِ الْمَعْلُومِ كَالْمَلِكِ
وَلَمْ يَكُنْ أَقْرَبَ مِنْ تَجَمُّعِ
وَعَلَى الصَّقِ عَلَى آدَاهُ
جَمِيعَ ذَلِكَ الْمَقْدَرِ أَوْ كَوْنَهُ
فَقَالَ إِنْ أَعْطَيْتَنِي ذَا الْمَالِ
جَمِيعَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ حَسَالًا
فَإِنْ يَكُنْ مَكْتَسَبًا عَلَى مِائَةِ
أَوْ خَمْسَةِ شَهْرٍ فَيَسْتَجِرُّهُ
أَوْ خَمْسَةَ شَهْرٍ أَوْ كَفَّ فِيهِ
أَوْ بَعْدَهُ فَصِيغَةُ تَجْرِي بِهِ
وَحُكْمُهَا فِي حَالَةِ الْفَسَادِ
كَحُكْمِهَا فِي حَالِ الْإِنْفِقَادِ
لَكِنَّهَا لَزِمَةٌ لِلتَّسْبِيحِ
إِنْ صَحَّتْ حَاشِيَةٌ أَنْ تَقْبَضَ
وَالرَّقِيقُ عَقْدٌ هَادٍ حُجْرًا
فِي الْحَالِ إِنْ أَدَلَّهُ أَنْ يُخْرَجَا
وَيُرْجَعُ الْمَرْبِيعُ بِمَا سَأَلَاهُ
رَقِيقَةٌ مَعَ رَدِّهَا آدَاهُ
وَحَيْثُ أَدَى بَعْدَ مَوْتِ مَرْبِيعِهِ
أَوْ حَطَّ شِئَانُهُ لَمْ يَقْبَضْ بِهِ
وَلَزِمَ الْإِيْتَاهُ مَا لَمْ يَقْبَضْ
فِي مَوْضِعٍ أَدَى لِمَوْتِ السَّيِّدِ
وَكَانَ ثَلَاثَ مَالِهِ الَّذِي حَصَلَ

بقدر قيمة الرقيق أو أقل
 أو جعلاً منافع المبد العوض
 والعتق أيضا كما شرع على من
 في بيع عبد نفسه وعمقه
 بعد التماس منه حال رقيه
 كقولها سيدي أعقب
 بعشرة أو أن يقول بعني
 نفسي بالفضة أو عجب
 ثم الولاء فهما للسيد
 وأجبت قال أعقب عقب
 هذا باللف وهو بيع صنف
 إذا أجب طبق قول القائل
 ثم الولاء في هذه المسائل
 باب الإقرار
 وتبين الأقران من مكلف
 محمد بن شيدان القمزي
 لأن صبي بل ولا يجوز
 أصلاً ولا من مفلس مدنون
 إذا أقر بعد حججه بما
 يضر آرباب الدينون الغما
 كان أقر لا يثبت له
 عشرين بعد الحج عن ماله
 أو لم يبين سبب بل أطلقاً
 ولازم في غير ذلك مطلقاً
 ولا فيه بعد حجره أو قبل
 إقراره بنذر رقة البدن
 والممد والقصاص والتدبير
 وصية وحل زوجه وقب
 وفي طلاق وظهار ونسب
 مستحباً أو إيفاء ذك النسب
 ولا رفق حيث لم يأت ذك
 مولاة في التصرفات قبله
 وصح منه بعد أن سيده
 طبعين من كسب ومال في يده

وخير الجاهل لأن جعله
 وقصر الوقت وبقائه بلا
 وبأن المانع نقله الحجر
 وأجروقت النقل بعد القبض
 وخير الجاهل للتضرر
 ما لم يضره إذا اختللاً
 والدار أرضاً وغرساً وبسا
 كالسقف والرف وباب وكل
 وحجر الرامع فوق قاني
 والعرق والأوراق لأرض الشجر
 وغيره يتبعه متصفاً
 كما حكم في صلاحه وبقيها
 والفسخ للتشاح إن سقى أضر
 لمصهارطوبة فالبايع
 ويبع زرعه حبه ما اشتد
 ويبع بطيخه وبغير قبل أن
 فيه اختلاطه بشرط أن قطع
 فيه الوجيز ثم شرهه ذكر
 ولندور الاختلاط خير
 والمشتري يضمن بالتخلية
 وليسق من باع وبالغوصيط
 وإن تركه هلاك الثمر

له أو التفريع منه كفله
 أجر وصح قبضه مشتغلاً
 إن دفت وأن يسوي الحفر
 مع جهل مشتري مجال الأرض
 بالنقل إن لم يبلغ نقل الحجر
 والعبد ثوباً والدواب النعلا
 وممتناً قصداً لبقاء متحت
 بشرط اثبات ومفتاح غلق
 والشجر الرطب من الأغصان
 ولا الذي من الثمار قد ظهر
 في الباع والجبس وعقد عقداً
 ثم لكل منهما أن يسقيها
 وإن يضر ترك ثماره الشجر
 إمامه ساق وإما قاطع
 والنقل في الأرضين عنها فرداً
 يصلح دون الأصل أو ما يقبل
 فإن يقع أبطله قلت اتبع
 بأنه كما اختلاطه ندر
 إن لم يهب جديده للمشتري
 وصرفوا من بعدها مشتريه
 قبل وبعد لأن القطع شرط
 فالفسخ بل إن يتعيب خير

فصل في تصرف العبيد

نسخه الثمار بالشجر -

بالاذن

وبعد الإقرار الصحيح ممكنا
من الرجوع من أقر بالزنا
أوردته أو شبهه للفرق
أوصفة أو قطع طرف فأعرب
فتسقط الحد ودون المالك
ولم يمكن غيره بحال

فصل

أقارهم بهم لم يكذب
الإبتيقار لذات المتهم
فان يقل عني له ذمهم
أوزاد لفظ عدة فلازم
ويدفع المقر في الحالين
وأزنية منها بغير ميثم
أوردته من بلدة الأسيان
إن كان فيها عدة في الثاني
ومن جرى الإقرار منه في مرض
صماته لو ابريت لم يعرض
باب الشفاعة

خصمت بأمرض وببنت داخل
في بيعتها وبالنياء الداخل
وسائر الأثمان لم تظهر
وبالشريك في ابتياع ما اشترى
من شقيق أمر من قسمها إذا وجد
لم يبطل النفع الذي منها قصد
باب الغصب

الغصب الاستيلاء على حيز المصوب
بغير حق كركوب ذي القوى

لكن له أن يطال ما فيه تحل
ككلم غريم منه أو وضع فعل
لاحت صائر الطين طوي بالبيت
والغزل نوبا أو زجاجا أنا
والنقد طلبا مطلقا بغيره
فلا يرد وأجد لا صلوه
وسائر الفمنات التجارية

تجارة ولازم وإن ابق
منه ونفعها ولا ما كسبه
وعنده ياذن فيما عينا
بينه أو كونه بلا حفا
في الحجر هو وإن نفاه السيد
وعرف الأذن له أن يمنعا
بالأذن يشهدان كالتوكيل
ذودينها كعامل المضاربة
ورجعا لا العبد بالمال
ومال الإيجار دون الرقبة
مودة عنه والمهر أو نفاقه
أقل أجر مثله ومال زمر
بملك ودون الأذن طعه أنظم
له به أو هبة واستنبا
إنفاقه في فوره كإلصبي
وهو السيد وما الرد ترمي
صمانه حيث عن الأذن خلا

بالأذن لا سكوتيه للسرقة
لوعا ووقتا نص لأبي الرقبة
ولامع السيد أو من أذنا
لأبي إيجار دون أذن وكفى
أو سمعه السيد والمعتمد
وأجر بالعق وبيع وقعا
تسليمه حتى ذوى تعديب
ثم ولو صار عتيقا طالبه
وكلوكيل مع رب المالك
وأي ما قبل حجر كسبه
كفي صمان العبد أو حاقه
لكن إن استخدم سيده غريم
وهو وإن ملكه السيد لم
وصح أن يقبل ما قد أوصيا
البعض للسيد مهما يجب
وجزء بعض لا يطول إن سري
كالصيد لا النكاح والشراولا

فصل في التحالف

في وصف عقد عوض واعترفا
بينة أولهما ثنتان
نقيا وإثباتا وبالندب نصف
منازع من واحد قد سكتا
وبائع وزوجها في المهر

إن وارت أو عاقدان اختلفا
بصحة العقد ويفقدان
ففي يمين كل واحد حلف
ترتيب ذواقض بحالف على
ندبأبدا مكاتب بالسر

عقب و اتلاف له و عارياً
 وقصه بالسوم أو بغيره
 كذا القدي مطلقاً بوضع يد
 ويحصر الضمان في أثمان
 أربعة تأتي على الأسماء
 فالمثل في الثمن وهو ما تور
 بكيل أو زينة و جافة السام
 وما سوى المثل بالما فبيع
 بما له من فقه في الواقع
 نالها عندهي فأثقلت
 سنده فليخص عند سلفه
 وذلك الأقل من أمرين
 من قيمة الخاني وأرض العين
 رانها خالفها سلف
 أرتبة وبها الضمان بالتلف
 ففي المبيع قبل قبض الثمن
 والمغبري صاغ ترفي الثمن
 ومثل المثل لم تقبض
 من ترفيها المر الذي يرضى
 وعنده الرقيقة التي
 حتى عليها حاملاً فالقت
 وربما ان يقين الانسان
 شئيين حيث ان الضمان
 فخرم بقتل صبي يملك
 يقضي الجزاء وقية اذ هلك
 وان حق العصور حال خصيه
 ومات فافرض قيمة لريه
 من غاصب مع ارضها وهو الاقل
 من قيمة الخاني ومن قدر البدن
 ومن بطا متروحة لا صله
 او فقه بشقة في فعله
 فواجب مهرا ان يكون دخل
 وقبلة مهر ونصف لا أقل

لَا مَسْلَمَ مِمَّ الَّذِي قَدَحَكَمَا
 لَأَفِي دَمٍ وَالبَصْعِ وَالْعَقِي فَرَدَّ
 بِقِيَمَةِ النَّاقِصِ يَوْمَ خَرَجَا
 مُفَصَّلٍ وَقِيَمَةِ لِلْهَارِبِ
 لَيْسَ لَهَا وَمَوْجَرٍ أَيْرُدُ مَعَ
 لِنَفْسِهِ يَمِينَ كُلِّ وَاحِدٍ
 يَحْلِفُ وَالْبَائِعُ وَالْمُسْلِمُ فِي

يَفْسُخُهُ أَوْ مِنْ أَرَادَ مِنْهُمَا
 أَيْدِ الْهَائِفِ فِي سِوَاهَا مَا وَجَدَ
 عَنْ مِلْكِهِ وَهُوَ بِأَيْدِي نَجَا
 لِفِرْقَةٍ وَالرَّهْنِ وَالْمَكَاتِبِ
 أَجْرَةٌ مِثْلُ وَلِعَقْدَيْنِ تَفْعُ
 وَمُدْعَى الصَّحِيحِ دُونَ الْفَائِدِ
 مَا رُدَّ مَقْبُوضًا لِفِرْقٍ مَا حَقِيَ

بَابُ السَّلْمِ

وَقَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ حَيْثُ الْعَقْدُ تَمَّ
 وَإِنْ أَحَالَ مُسْلِمٌ بِهِ فَسَدَ
 وَلَوْ مَكَانَ الْعَقْدِ صَارَ عَيْنًا
 وَقَرِيَةً كَبْرَى وَقَضَّرَ سَاغَا
 مَقْدَرٌ وَرَسَلِيمٌ لَدَى الْحَمَلِ
 لَيْعُهُ وَلَمْ يَجْزِ فِي قَدَرٍ
 وَخَيْرُ الْمُسْلِمِ فِي مَحَلِّهِ
 مُؤَنَةٌ وَبِالنَّقْطِ قَدْ طَلَا
 مَعْلُومٌ قَدِيرٌ فِي كَيْدٍ جِرْمًا
 مَا لَا يَكَالُ عَادَةً فَلْيُوزَنْ
 وَوزنٍ أَوْ كَيْلٍ وَلَا يُعْغَرُ
 كَالْمُوزِ مُسْتَوَى الْقُسُورِ وَالْعَدَّةُ
 تَعْيِينُهُ الْمِكْيَالُ وَالْعَقْدُ بَطْلٌ
 كَالْمُهْرِ حَانَ وَكَوْرُوزٍ وَمَا
 وَفِي الْإِلَى شَهْرٍ رَيْبِ أَوْلَى

وَالْعَيْنِ فِي مَفْعَةٍ شَرَطَ السَّلْمُ
 وَلَوْ مَعَ الْقَبْضِ فَإِنْ يَفْسُخُ يَرُدُّ
 وَكُونَ مَا اسْلَمَ فِيهِ دَيْنًا
 تَعْيِينُهُ أَيَّهَا لَا يَأْتَا
 وَلَوْ بَطْلًا مَا بِشَرَطِ النَّقْلِ
 بَأَكُورَةٍ تَحْصِيلُهُ ذُو عَسْرِ
 إِنْ غَابَ مِنْ عَلَيْهِ كَوَلِّقَلِهِ
 وَإِنْ يَجْزُهُ تَمَّ يَنْدَمُ خَيْرًا
 بِيضًا وَفَوْقَهُ يُوزَنُ أَمَّا
 كَفَّتْ مَسْكٌ مَعَ عَدِّ اللَّيْنِ
 فِي الْقَبْضِ لَا يَدِينُ فِيمَا يَصْعُرُ
 وَالذَّرْعُ فِي تَحْوِيلِ الثِّيَابِ وَفَسَدُ
 يَفْقَدُ الْإِعْيَادَ مَعْلُومَ الْأَجْلِ
 كَالْفَيْضِ الْإِمْنِ ذُو يَدِهِ عَلِيمًا
 أَوْلَى لَا فِيهِ حَلٌّ أَوْلَى

باب القطة

الفرخ في نسعة هنا شرد
 فالخير ان مطلقا اذا وحيث
 بقرية ارق فلاه متسبح
 ومن يصغر وحشيه لم يتسبح
 حل التقاط ولغيره منه
 فان ان ذوا الملك يومئذ
 منه وان لم يات به تملكه
 لنفسه بصفة تملكه
 وبما ين الوض المصغر يتسبح
 فاحذ له حظه منسبح
 والثاني من انواعها الجراد
 كما مضى حيث اتقى الفساد
 وثالث الانواع ما منه قند
 نحو الطغام فليحذر من رجه
 في اكله بصفة لربه
 او يحمي وحفظ ما شترى به
 ورابع الانواع لفظه الحذر
 تقر بها على الدوام فلتسبح
 فليحفظ اللفظ اوله شريك
 ولا يجوز الاخذ للمالك
 خامسها من لفظه هذا يجب
 عليه فور شحه حيث طلب
 او دفعه لحاكم ليسخره
 ان خاف فوت وفيه لو اخره
 سادسها الموجود مع القبط
 او تحته اوفوق ذا اللبسط
 او قرية او تحته مدفون
 فان ذاك لفظه يكون
 سابعها التقاط حرن منسبح
 يدبره تاو بعد لفظه انسبح
 منه وصار لفظه لمن سرح
 ثامنها التقاط مسلم وقبح
 يدبرهم غنيمه لمن لفظ

فهو اهلائي وتم الكسر
 الى الخلول وصفات تختلف
 قلت بوجه كم يدعه نادرا
 بالتقوى ان اتقى وصغر وكبر
 وكونه اتقى وصيدها وسين
 في من ارق امة او عبدا
 نكلتها اودعها او كحلا
 او غيرها فخذ اوجبا وكف
 وعرضها وغلظا ورفقة
 والفيند والرقعة والصفاقه
 حاز وحام مطلق المذكور
 لا القر فيه الدود والملبوس
 كالحكم في صفاته وذات
 كالحز والشهد وجين واقط
 وحل ما جف من الاعناب
 لا في رؤوس و الكارع ولا
 والفرع واللاي المستعظه
 ان كان لم يصلح مكان العقوله
 وجاز شرط جيد اواردا
 قلت الردي نوعه لم يرد
 فواجب قبوله لا الاردا
 كفي الا بالعدر من متسبح
 لا غير لان حل غشيان الامة

جزء من الاول اما الشهر
 الى ثلاثين وما يطلق صرف
 اعراضهم فيها اختلافا ظاهرا
 يذكره حيا ووتوما واقصر
 بحجة القبر ولو نال قديمين
 في حيوان غيره والفسدا
 لا سيما ولا ملاحه ولا
 والتم راضع حصى متلف
 والعظم بالعرف وطول الشفة
 وناعيم الممسح والمتافه
 وموضع النسخ وفي القصور
 قلت وفي البرود والطويس
 بلفظ يعر فيها عدل ان
 متسبحا صفاته وان خلط
 على الاصح وكذا العتاي
 والتمر والمخض عن ماء خلا
 فيما وجوده يعر كالا مة
 ميمنا ابن ادا ما احله
 او كان ذو ثونية تؤدى
 لا شرطه الاجود او شرط الردي
 ثم اذا اجود منه ادى
 ولا يعبر وقتيه والموضع
 وجاز قرص ما اجرنا سلمه

يُعْطَى لَيْتَ الْمَالِ خُصْمَهَا فَقَطَّ
تَابِعَهَا التَّقَاطُفَ مَرْتَدًا سَمِي
فِي لَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ
فَضْل

وَقَطْعَةُ الرِّقِيقِ لِلسِّدَانِ
أَقْرَاهَا فِي التَّقَاطُفِ أَذِنَ
وَفِي التَّقَاطُفِ دُونَ أَذِنَ مَرْتَبِهِ
لَوْ تَلَقَّتْ مَعَهُ تَلَقَّتْ نَهْ
فَلَيْتَ عَمَّا أَوْلَاهُ مِنْ عِنْدَهُ
أَوْ لَيْسَ لَهَا مِنْ بَعْدِهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَاتًا وَالْأ
فِي مَلِكَةٍ مَحْفُوظَةً اسْتَقْلَالًا
فَإِنْ يَجْرِي نَفْسُهُ فَالْحَاكِمُ
يَنْزِعُهَا بِالْمَنْطِقِ فَهِيَ لِأَيِّ
وَدُونَ الْبُحْرَيْنِ وَالصَّيَا وَالْبَحْرِي
بِالسَّعْيِ التَّقَاطُفِ كَلَّ يَجْرِي
وَيَلْزَمُ التَّرْفِيفَ أَوْ لِيَاةً هُمْ
وَبَعْدَهُ تَلَكُّهَا هُمْ
كَذَلِكَ التَّقَاطُفُ قَاسِقٌ وَيَتَرَعَّ
مِنْ عِنْدِهِ وَبَعْدَ عَدَلٍ تَوْضِيعٌ
وَإِنْ يَفْرَقُ وَحْدَهُ لَمْ يَكْفِ
بِذَلِكَ الْأَمْرَ أَيْ مَشْرُفٌ
وَيَمْنَعُ اسْتِعْمَالَهَا عِنْدَ السَّفَرِ
لَوْ أَحْدَثَ مِنْ قَبْلِ تَرْفِيفِ صَدْرِهِ
بَابُ الْأَتْيَاجِ

أَجْمَلُهُ قَسَانٌ قَدْ صُرِّبَ
بِالشَّرْعِ مِنْهَا وَهِيَ عَشْرُونَ
لِعِدَّةٍ وَلِقَطْعَةٍ وَعِنْدَهُ
كَذَلِكَ الْأَسْتِثْنَاءُ ثُمَّ الْهَدْيُ نَهْ
وَالْحَلُّ وَالرِّضَاعُ وَالزَّكَاةُ مَعَ
طَهْرٍ وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ قَدْ وَفَّقَ
أَقْلَافَ الثَّلَاثَةِ الْمَوْخِرَةِ
وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ كُلُّهُمَا أَكْثَرُ
وَالْيَأْسُ وَالْبُلُوغُ يَلْدَانِ

لِقَرْضٍ مِنْهُ بِإِجَابٍ وَذَا
هَذَا يَمِثِلُ خُذَهُ وَاصْرِفْهُ
أَوْ قَالَ مَلَكَتْ آيَاهُ عَلَى
وَمَلَكَ مَا اسْتَقْرَضَهُ بِالْقَبْضِ
وَهُوَ مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِ مَكِينًا
أَمَّا الْأَدَاءُ فِي الوَصْفِ وَالْوَقْفِ
فَنَعْمَ لظَافِرٍ بِمُسْتَقْرَضِهِ
قِيَمَةُ أَرْضِ القَرْضِ يَوْمَ رَوَيْتِهِ
وَيَسُدُّ القَرْضُ بِشَرْطٍ يَجْلِبُ
كَرْدِ مَا صَحَّ وَرَدِّ الْجَيْدِ
أَوْ زَائِدِي فِي القَدْرِ أَوْ بَعْدَ مَضَى
كَوَقْتِ نَهْبٍ قُلْتَ إِنْ كَانَ مَلِكٌ
أَوْ شَرَطَ الرِّهْنَ بَدِينٍ غَيْرِ دَا
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ شَرَطٍ أَوْ رِضَا
أَجْرًا أَوْ كَثْرَتِمْ يَحْرَمُ وَلَا
وَلَوْ جَرَى شَرْطٌ بَانَ بِسُرْدَا
أَوْ بَعْدَ يَوْمَيْنِ وَمَالَهُ عَرْضُ
فَالشَّرْطُ دُونَ القَرْضِ ذَوَاتِ التَّقَاطُفِ
وَكَافِلًا وَالرِّهْنُ وَالْإِشْبَاهَا

كَيْمِثْلٍ اقْرَضْتُ وَأَسْلَفْتُ خُذَا
فِي مَا تُرِيدُ بِكَ بَدِيلَ عَنْهُ
أَنْ اسْتَرَدَّ بَدَلًا إِنْ قَبِلَا
ثُمَّ الرَّجُوعُ جَائِزٌ فِي القَرْضِ
وَرَدِّ مِثْلِ صُورَةٍ لَقِيمَتَا
مَكَانَهُ فَهُوَ كَأَنَّ السَّلْفِ
فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ مَكَانِ قَرْضِهِ
أَنْ لَحِقَتْ مَوْنَةٌ فِي نَقْلَتِهِ
نَفْعًا إِلَى المَقْرَضِ هَذَا المَذْهَبُ
فِي القَرْضِ عَنِ مَكْسَرٍ وَعَنْ رَدِّي
شَهْرٍ وَفِيهِ عَرْضُ لِقَرْضِ
وَرَدِّهِ لَا فِي المَكَانِ الْأَوَّلِ
قُلْتَ وَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِ أَخَذَا
فَرَدِّي فِي قَطْرِ سِوَاهُ أَوْ قَضَا
يَكْرَهُ بَلْ يَدْبُ فِي تَيْنٍ كِلَا
مَكْسَرًا عَنْ صِنْدِهِ أَوْ أَرَدَا
أَوْ أَنَّهُ يَقْرَضُ غَيْرَ مَا اقْتَرَضُ
وَشَرْطُهُ الْأَقْرَارُ عِنْدَ القَاضِي
بِهِ فَالْإِثْنَانِ جَمِيعًا جَدَا

بَابُ الرِّهْنِ

مَالِكٌ سَمِعَ وَقَبُولَ الرِّهْنِ
كَذَا مَكَاتِبٌ وَعَبْدٌ أَذِنَا
وَالرِّهْنُ أَوْ نَهْبٌ أَوْ انْفَاقٌ عَنَّا

صِعَةٌ رَهْنٍ الْعَيْنُ بِالْإِجَابِ مِنْ
أَوْ التَّمَايِسُ وَالْوَلِيُّ رَهْنًا
حَيْثُ يُسَاوِي مُشْتَرَاهُ الثَّمَنًا

أَوْ لَوْ لَا لَازِمِهِ أَوْ مُصْلِحًا
 غَلَاثَهُ أَوْ حُلُولِ دَيْنِهِ
 قُلْتُ وَلَمْ يَجْزِهِمْ أَنْ يَرْهِنُوا
 وَأَرْهِنُوا أَنْ يَرَهِنُوا أَوْ
 أَوْ غِبْطَةً أَوْ دَيْنَهُ تَعَدَّرَا
 وَرَهْنُ بَعْضِ الْعَيْنِ مِثْلُ الْكَلْبِ
 غَيْرُ مَعْنَى يَوْصِفُ عُنُقَهُ
 وَلَا مَكَاتِبَ وَمَا لَمْ يَطْهَرِ
 وَإِنْ لَهُ اسْتِعَارَ وَأَشْرَطَ ذَكَرَهُ
 وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَجْعَلُ
 رَهْنًا لِوَأَحَدٍ فَمِنْ تَخَصُّصٍ
 فِي رِقَبَةِ الرَّهْنِ وَالرُّجُوعِ
 وَإِنْ جِئَ فِي يَدِهِ فَيَبِيعُ فِي
 وَيَأْمُرُ الْمُعِيدُ وَهُوَ مَنْ ضَمِنَ
 بِرَدِّ رَهْنٍ أَوْ طَلَبَ الدَّيْنَ مَعَ
 إِنْ لَمْ يُوَدَّ رَاهِنٌ وَيَالْتَمَسُ
 وَأَرْهَنَ بِدَيْنِي مِنْ فُلَانٍ دَا جَعَلَ
 وَمَا يَجُوزُ رَهْنُ مَا
 قَبْلَ حُلُولِ دَيْنِهِ مَعَ شَرْطِ أَنْ
 مَكَانَهُ وَهَكَذَا يَفْعَلُ إِنْ
 بَيَّاتٍ مِنْ كُلِّ دَيْنٍ يَلْزَمُ
 فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لَا يَجِيزُ عَلَى
 وَالرَّهْنُ فَوْقَ الرَّهْنِ زِدْ دَيْنٍ

ضِيَاعَهُ مَرْتَبًا أَنْ تَرَجَّحَا
 عَلَى سِوَاهُ أَوْ تَفَارِقَ عَيْنِهِ
 مِمَّنْ عَلَى الْإِدَاعِ لَا يَسْتَأْمَنُ
 بَأَعْوَانِ سَيِّئَةٍ لَنْهَبِ اتَّقُوا
 كَمَا لَارِيشَ أَوْ وَرَثَ دَيْنًا آخَرَ
 إِنْ قَبِلْتَ بَيْعًا لَدَى الْحَلْبِ
 إِنْ يَحْتَمِلُ عَلَى الْحُلُولِ سَمَقَهُ
 بِالْعَسَلِ وَالْمَوْقُوفِ وَالْمَدْبَرِ
 صِفَاتِ دَيْنٍ جَسَدٍ دَيْنٍ قَدْرَهُ
 الْأَبْقِصُ الْقَدْرُ لَا يَجْعَلُ
 وَعَكْسُهُ وَهِيَ ضَمَانُ الدَّيْنِ
 إِنْ يَقْبِضَنَّ مَرْتَبًا مَمْنُوعُ
 جِنَايَةٍ فَهَدَّرَ كَالْتَلْفِ
 رَاهِنَهُ بَيْعَهُ وَالْمَرْهُونِ
 حُلُولِهِ ثُمَّ لِيَرَا جَعُ وَلِيَبِيعَ
 يَرْجِعُ مَالِكَ عَلَى مَنْ قَدَّرَهُ
 كَقَبْضِهِ وَرَهْنِهِ إِنْ امْتَلِكُ
 يَا بِي الْجَنَافِ وَالْفَسَادُ عَلِمَا
 بِيَاعِ إِذْ ذَاكَ وَيُرْهِنُ التَّمَنُّ
 طَرَا فِسَادُ غَيْرِهِ بِمَارْهِنِ
 أَوْ أَصْلَهُ لَزُومُهُ مَحْوُ التَّمَنُّ
 مَكَاتِبَ وَالْحَجْلُ مَا لَمْ يَكْمَلَا
 لَا الدَّيْنَ فَوْقَ الدَّيْنِ بِالرَّهْنِ

بِالسِّنِّ أَوْ بِالْحَيْضِ لِلْمَكَانِ
 وَمُدَّةِ الْمَقَامِ لِلْمَكَافِرِ
 وَمَسْخُوفٍ فِيهِ أَوْ فِي الْحَامِرِ
 كَذَا حِجَارُ الشَّرْطِ حَتْمُ الْعَدِّ
 وَخَمْسَةٌ مَضْرُوبَةٌ بِالْعَقْدِ
 فَالشَّرْطُ فِي أَوْلِيَا الْحَاوِكِ
 وَالثَّانِي مِنْهَا شَرْطُ التَّاجِلِ
 ثَالِثُهَا يَصْحُ مَعَ طَلَبِهَا
 رَابِعُهَا التَّاجِلِ لَكِنْ أَمَّا
 خَامِسُهَا تَأْجِيلُ شَرْطُ لَهْ
 لَكِنْ أَجَارُ وَعِلْمُهُ وَجِهَلُهُ
 فَلَمْ يَجْزِ تَأْجِيلُ رَأْسِ الْمَالِ
 فِي سَلْمٍ وَلَا رَأْسَ بِتَجَالِبِ
 وَفِي الْأَحَارَةِ اعْتِدَ بِإِيَابَةِ
 وَجَزْبِ الْكُفَّارِ وَالْحِثَابَةِ
 وَسَائِرِ الصَّفَاةِ وَالْأَعْيَانِ
 يَجُوزُ فِي اتِّبَاعِهَا الْأَمْرَانِ
 وَالرَّهْنُ وَالْقَرْضُ وَالرَّهْنُ يَجْعَلُ
 تَأْجِيلُهَا شَرْطًا لَهْ لَكِنْ يَجُوزُ
 وَمِثْلُهَا الرِّقَابُ فَكُلُّ بَفْسُدِ
 بِفَقْدِهِ وَعِلْمُهُ إِذْ يُؤَخَّرُ
 وَأَجْلُ الْإِدَاعِ وَالْعَارِيَّةِ
 وَعِلْمُهُ وَجِهَلُهُ سَيُوتِيَّةُ
 بَابُ الْحَجْمِ
 الْحِجْدُ وَنَهْمُ أَوْ خَصْمُ
 وَنَبْدِي مِنْ ذَلِكَ بِالْمَحْمُومِ
 كَحِجْرَاهِنِ لِرَبِّ الدَّيْنِ
 إِلَى الْوَقْفِ وَحِجْرِهِ فِي الْعَيْنِ
 وَسَيِّدٌ فِي عَيْدِهِ الْمَكَاتِبِ
 أَوْ أَبْقَا وَهُوَ عِنْدَ الْقَاصِبِ
 وَفِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ أَمَّا
 ثَانِيهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ صَمَّا
 فَحِجْرِي الْإِفْلَاسِ فِي الْأَمْوَالِ
 فَمَا لَمْ تَصْرَفْ فِي الْمَالِ

كذا السفينة بعد الاختيار
 وحجروا في المال والاقتدار
 وذو الجوز مطلقا وذو القنطرة
 في بعد الطاعات حيث يقدر
 والعبد للولي وحجروا الرهن
 في الثلثين ان جرى بلا عوض
 فان يكن لوارث فليوقف
 جميعه فان شفى فليصرف
 ومطلقا لردية فيها هلك
 فلن تزول فنافذ فيما ملك
 وحجروا الاطلس وتذير مرفوع
 بحكم قاض بعد مرشيد ومنع
 وحجروا بافهم بزول مطلقا
 عند ارتفاع ما به قد علقنا
 باب الفليس

ان فليس الفاضل يد ينفذ ما
 عن ماله على جميع المرئيات
 بما كل وشرب وممكن
 وميسر لمن يسهه عيق
 وقد مؤثومة الاموال
 في بيعها كاجرة الدلاله
 وقدم المدين ايضا مؤث
 عباله وبعد موت بالكمين
 ويحويه كاجر حيف القسبر
 وذنيه ان كان قبل العجب
 مع رهن عيني عند ربه الدين
 فيسحق اشد تلك العيب
 وذو متاع باعه ولا قبض
 من الدين قبل حجه العوض
 مقدم باخذ عين ماله
 اذ امره با قسا بحاله
 او ناقصا ومقابا ان لم يرد
 بالتمدد كالمرفوق في قطع اليد
 او ناقصا كالمرفوق في قطع اليد

ويزج الرهن ببيع من يرى
 والعي الآداء والرهن بان
 صفة شرطه ببيع ذي حلال
 لا غير معنى اللفظ كالمباين
 في رهنيه اما تصرف منعه
 لا موت عاقيد ولا الا باق من
 ولا تمنع العصير لما تمسا
 يقبض ذي التكليف كالتكليف
 فيه لغير رهن وعنده
 فيهنه مدة الذهاب
 بشرطه اذ ان جديد كاهبه

يبرأ بالايدي لا القراض
 اذ لا يعار النقد والمقارضة
 واعذر وامن هذه العبارة
 والعذر عندي انه لو صرحا
 ولا يرهين وتزوج ولا
 ولا بالابرا وهو باق مانذع
 والوطء والاجارة المستصعبة
 وسقر به كيا المنكوحه
 كذا يتفاه صر والقطع الخيل
 وجرار عتاق وايلاد الذي
 قلت اختيار غيره ان الامه
 ومن مقل حيث وصف تلكا

والقرض لكن طرفاه اخرا
 ظن عليه الدين والرهن يظن
 واحمل في رهنية اليم دخل
 في عرصه ولا كخصن البان
 رهنا فقبل القبض فسخ لو وقع
 عمده ولا جناية ممن رهن
 لا يقبض الحجر اذن وكذا
 للدين والتوكيل للمرتين
 سوى مكاتب ومن في يده
 اليه كالبع والارتباب
 والمستعير والذي قد عصبه
 قلت هنا يجاء باعتراض
 من شرطها التقديسي ما قضه
 ان المراد فاسد الاعارة
 بزينة النقد المعار صححا
 اجارة ولا يان توكلا
 فالبيع والتزويج والرهن امسح
 بعد الحمل من سواه واجبه
 في الرق والكتابة الصحيحة
 لا القصد والحجم وحسن لم يقصر
 انسر بالقيمة في يومئذ
 هنا بيوم حلت مقومة
 لم يك الا بعد ان يفككا

وَيُغْرَمُ الْمَيْسِرُ إِذْ تَمُوتُ بِهِ
 خِلَافَ حِلِّ قِرْبَانًا وَتَمَلُّدًا
 لَمْ يَشْرُطِ التَّجْمِيلَ أَوْ رَهْنِ الثَّمَنِ
 يَأْذَنُ ذَا فِي هَبِيَّةٍ وَرَهْنِهِ
 وَحَلْفُوا مَنْ جَدَّ الرَّجُوعَا
 وَجَاءَ بَدَلُ الْبَيْعِ قَبْلَ الْعَوْدِ عَنْ
 وَالرَّهْنِ وَالْقَبِيضِ وَلَوْ أَقْرَبَا
 وَعَوْدِهِ عَنْ إِذْنِ قَبِيضٍ قَبْلَهُ
 قُلْتُ وَهَذَا فِي التَّفْضُلِ ذَكَرَهُ
 وَالْيَدِ مَعَ أَمَانَةٍ لِلرَّهْنِ
 شَهْرُ مَضَى أَوْ بَيْعُهُ لَصِمْنَهُ
 وَكَالضَّمِيمِ كُلِّ عَقْدٍ فَسَدَا
 وَلَا يَنْتَقِجُ لَا يَجَامِعُ الْيَدَا
 لِأَذْوَانِ شَهَارٍ بَعْدَ الْكَمَا
 يَتَمَنَّى حَلِّ وَأَجْرَانِ أَيْ
 فَإِنْ أَصْرَبِعُهُ لَا التَّصَرُّفُ
 يَأْذِنُهُ أَمَا يَطْفِئُ الْحِلَّ
 وَقِيمَةَ الْفَرَعِ وَمَنْ قَدِ انْتَمَنَ
 لَهُ وَبِالْفَيْسِقِ وَلَوْ بِالزَّيَادِ
 وَبَاعَ مَرَهُونًا يَأْذِنُ سَبْقًا
 وَمَوْنَ الرَّهْنِ كَأَجْرٍ رَدَّ مَنْ
 وَيَجْمَعُ يَدِي عَلَى الرَّهْنِ الْبَدَلُ
 مِنْ زَائِدٍ رَهْنٍ كَحَمَلِ الْبَطْنِ

كَوْطُءٍ مَمْلُوكَةٍ غَيْرِ تَشْتِيَةِ
 كُلِّ يَأْذِنُ صَاحِبِ الدِّينِ إِذَا
 وَيَرْجِعُ الْإِذْنَ قَبْلَهُ كَمَا
 وَعَادَ قَبْلَ قَبْضِهِ عَنْ إِذْنِهِ
 فِي الْإِذْنِ قُلْتُ بَعْدَ أَنْ يَبِيعَا
 إِذْنِ وَهَاهُنَا هُوَ الَّذِي رَهْنِ
 وَالْقَبِيضِ عَنْ رَهْنِ وَدَعْوَى أُخْرَى
 وَقَدِيرٌ مَرَهُونٍ وَمَرَهُونٍ لَهُ
 فَهُوَ مِنَ الْمَدُورِ فِيمَا كَرَّرَهُ
 وَشَرْطُهُ عَارِيَّةُ الْمَرَهُونِ إِنْ
 مِنْ بَعْدِهِ وَقَبْلَهُ نَسْتَأْمِنُهُ
 ضَمَانًا أَوْ قَدْ ضَمَانٍ أَبَدًا
 يَنْزِعُهُ فِي وَقْتِهِ وَأَشْهَدَا
 لَهُ يَلَابُ بَيْعِهِ مُقَدَّمَا
 عَنْ بَيْعِهِ وَعَنْ أَدَامًا وَجَبَا
 فَوَطُوهُ زِنَا وَلَا يَخْتَلِفُ
 فَشُبْهَةٌ تُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ
 إِنْ رَدَّ دُونَ إِذْنِ وَاحِدٍ صَمْرًا
 تَحْوِيلُهُ مِنْهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 وَهُوَ لِرَاهِنٍ وَيَكِلُ مُطْلَقًا
 مَهْرَبٌ وَالسَّقِيُّ عَلَى الَّذِي رَهْنِ
 لِأَنَّ تَفِي مَرَهْنٍ وَمَا تَصَلُّ
 وَذَلِكَ الْمَوْجُودُ حَالَ الرَّهْنِ

أَوْ شَرَاكَ الْهَيْئِ أَوْ مَنْفَصَلَةً
 كَمَا فِي دِينِ الْمَدِينِ
 أَوْ زَادَ مِنْ وَصْفٍ وَبِ
 كَصِفَةِ الْمَدِينِ مَعَ بَرٍّ
 فَإِنْ يَكُنْ فِي ذَاتِهِ كُلِّ رَجْعٍ
 مَضَارِبًا بِنَقْصِهِ الَّذِي وَفِي
 وَالْمَدِينِ الزَّائِدِ الَّذِي وَفِي
 وَإِنْ يَتَدَلُّ لَوْ صِفَةٍ كُلِّ رَجْعٍ
 وَمَالَهُ فِي النَّقْصِ شَيْءٌ مُطْلَقًا
 وَلَا عَلَيْهِ فِي الزَّيَادِ حَقًّا
 وَإِنْ يَزِيدُ فِي تَأْفِهِ أَوْ الْآخِرِ
 مَعَ نَقْصٍ وَصِفَةٍ فَالرَّجْعُ سَمْتٌ
 وَالْمَدِينِ كُلِّ زَائِدٍ وَمَا
 لِيَأْتِيَ فِي النَّقْصِ شَيْءٌ الزَّمَانِ
 لَكِنْ لَهُ فِي الْعَكْسِ اخْتِيارٌ جَدِّ
 مِنْ مَالِهِ مَضَارِبًا بِمَا قَبِلَ
 وَإِنْ يَكُنْ بِمِثْلِهِ قَدْ اخْتَلَطَ
 أَوْ دُونَهُ يَتَدَلُّ بِقَدْرِهِ فَقَدْ
 لَا الْخَطَّ بِالْأَعْلَى فَلَا يَطَالُثُ
 بَعِيثِهِ لَكِنْ بِهِ بِنَصَارِبِ
 بَابُ الْوَقْفِ
 تَبْرَعُ الْإِنْسَانُ فَكَ الرِّفْيَةِ
 وَصِيَّةٌ بِأَحَدٍ وَقَفَّ هَمَهُ
 وَشَرْطُ وَقْفٍ صِيغَةٌ وَقَفْتُ
 وَهَكَذَا حَبَّتْ أَوْ سَلَّتْ
 وَشَرْطُ مَوْقُوفٍ دَوْمٌ الْمَنْعَةُ
 لَا تَخْرُطُ عَنْهُمْ وَرَبِحَانِ نَعْمَ
 وَوَقَفْتُ أَهْلِيَةَ التَّسْبِيحِ
 عَلَى أَمْرِي تَمْلِكُهُ لَمْ يَنْتَجِ
 وَجُودُهُ مُحَقَّقٌ إِذْ يَرْقُبُ
 أَوْ جِهَةٌ وَفِي مَبَاجِ يُصْرَفُ
 وَالْمَلِكُ فِي الْمَوْقُوفِ مَلِكٌ رَبَّنَا
 سَمَانَهُ أَيْ غَيْرَ مُحَقَّقٍ بِنَسَا

باب إحياء الموات
 حقيقة الموات في الأراضي
 ما لم يعمر في الزمان الماضي
 وقسموا البلاد في الأحكام
 إلى بلاد الكفر والإسلام
 فأول للفتنمين ملكه وحب
 لمن على تلك البلاد وقد علب
 ثانيا وهو الذي بأرضنا
 فإن يكن عامرة لبعضنا
 فملكه لهم وإن لم يعمر فموا
 وللذين بعدهم تخلسوا
 وصلوا ما لأصنافهم ان يجعلوا
 بها راي الإمام فيه يفعل
 مع ما به من معدن مستحرم
 بأن يكون باطلا لم يعلم
 والمعدن الموجود أما ظاهر
 أو باطن فأرضه فالظاهر
 ما لم يعالج عند الاستخراج
 والباطن المحتاج للتصليح
 فليست في الظاهر الاقطاع
 وطالب الإحياء لا يطاع
 بل ذلك بين المسلمين مشترك
 من نال منهم بعضه فقد ملكه
 في ضاق فليقدم من سبق
 فإن أوامرا فقرة أحق
 وحق كل قدر ما يحتاج
 فان يزيد فحقه الإزعاج
 والمعدن الباطن كالذي ظهر
 لكن هنا الاقطاع ما من معدن
 وجامران عجم الأسماء
 ارضنا لترعى بها الأنعام
 ولم يجر لتعريفه وقد يركب
 نقص العجم الإجمي خير الوصي

وإن نفاها رهن وأدى
 والرهن ينفك بان يبرأ من
 والبيع والهالك وقيل الجاني
 والاقصاص وكه الأثر لأن
 لغرض مثل اختلاف اثنين
 في الحبل والتأجيل أو في القيدان
 وإنما ينفك بعض إن وجد
 أو من عليه أو من العارضة
 وقول رهن لمن قيارته
 عنه إلى نفسه أو لي ثم لك
 لو أدى عليهما أنهما
 وأقسما فواحد صدقه
 ثم الذي صدق إن يشهد على
 وحيث كل منهما يرغم أن
 يقبل إن يشهد وإن شحصان
 وأنه أقص هذا العبد
 في نصف هذا العبد مرهون لدا
 لغير من صدق بل إن اقتضى

باب التفتليس

والتفتليس أو للتفتيل والجمون
 بالدين إن حل كمنع السفر
 قلت ومن يطليه ليس يفتسر
 وذلك في المأني لا في الذمة

يطلب من تفتليس مدين
 وللسفيه لا لمن لم يحضر
 وزاد عن مقدار ماله حجر
 عليه من تصرف موقوف

كتاب الفرائض

للإرث أسباب بكل قد لزم
وهو النكاح والولاء والرحم
والرابع الإيثار فأشرف وأجود
كلاهما المال كله إن كان قد
أرباب الأسباب الثلاثة الأول
أو كان غيرهما فافصل
وسنة مواضع فكل
لذاته بالمرغ مستوف
رق كذا القتل عن يقين
وبرقة كذا اختلاف الدين
والدار في الحر في والزوج
والذو الرحم من بالرحم
والوارثون عشرة أن عز
هم ابنه وابن ابنه وان ترك
أب وجد لأب وان عكلا
كذا الخ من الجهات مستحلا
وان أخرج ان كان بالألانتب
كذا كتم وابنه كل لأب
والزوج أيضا ثم ذوالولاء
وغير ثواسعاً من النساء
بنت كذا بنت ابنه والأمر
وجدة وأخته تعس
وزوجة ومن لها الولاء
وهذه تمت بها النساء
وحيث بيت مالنا لم يتنظم
فأرد دملد وعى الفرض بالرحم
واقم على التهام بالسوية
ما قسمت وامنع بالزوجية
ثم ذوالانحام بعد تعس
جها ثم في عدها إحدى عشر
أولاً فاحت وابنة وابن الخ
للأم ثم بنت عمك وأخ
وعمة لأبته وعمته

أدھم من الزحام آمنونا
تعا مل يبق لا يعين
لا يخيار وإن الرد سقط
وسكول مفلس أو وارث
عليه أو مع واحد شهيد
دعوى وما يوصى له ان يقبله
ومال مديون لوى سربعا
قلت وقال غيره بخبرته
أو عزر المانع حتى باعنا
عليه تعويل فضاة الأمة
ونسية الدين الذي حل قسم
بغير حجة انحصار الغرما
من بعد بان لان استحقا
ولم يفرم من المبيع
مؤنه أقل كافي هو لا
بمع وقسم وكسوا بالعرف لا
دست ثياب لا يشا وسكني
ويؤجر الوقت وأم الولد
حبس المدين ولو أمأواب
بشاهدين مع يمين طلبت
مال وإن كان غريبا جعله
ثم إذا اعسار ظنا شهيدا
قلت إذا لم يجز حبس فائدة

ولو بها حل ولو مغبونا
كما حجي من اقراره يدين
ورده المغيب لان اغتبط
فأرسته له لغيب حاديت
لمفلس عن حلف مردود
لم يجلف الخصم كان ليس له
ومال مفلس يقاض بيما
لا مفرط أسرعته بحضورته
فان يشأ فليبع المتاعا
ولو يجيب قال في التمه
يبدا أيمنه بالأهم فالأهم
ولو سوى حبس رضوا الأسما
وعاد بالحبسة يقضى حقا
ماباعه الفاضى فيا جميع
ويبقى الفاضى عليه وعلى
من عرسه والفرع والأصل الى
ان كان ذاكس يني واستش
وقوتهم ليوم قسمة قد
لا هو وبيك يقاض ووجب
بغير إهمال الى عشر ثبتت
أو باليمن حيث لا يهد له
مع باحسين فصا واجهدا
ويضرب المور بالمعاند

ومثل ذلك حاله وخاليته
وجده لأمه ورحمته
أدلت بهذا الجهد فادر العدة
فصل

نحو من الرجال الفرض هم
أب وجد عند فرع وابن أمه
ومثله الشقيق في الشفكة
والزوج أيضا ناله في التركة
وعشرة مع خمسة فيهم حصير
تعصبت كل نفسه كما ذكر
هم ابنه وابن ابنه كذا الأث
والجد من والشقيق الأقرب
وابن الشقيق والأب الذي لأب
ثم ابنه كذا عمه النسب
بالأبوين وابنه فبالأب
ثم ابنه وذو الوالد الأجنبي
ومن هذا الولد كل الرجال
وعند فقهاء الكل بيت المال
وتسمى التعصيب في الإناث
فقط إلى مراتب ثلاث
لغاصب بنفسه كما حمله
ولم يكن لغريم من هذا الولد
وعاصب بالغير وهي بنت
وبنت الابن مثلها والأخت
شقيقة تكون أو من الأب
إن تابت كل مع أخيها الأقرب
وعاصب مع غيره حجب
أخت له شقيقة أو من أب
مع بنته أو بنت الابن أو لها
فصاعدا في كل ما تقدمت

فصل

ثم الفروض ستة في الذكر
ثلثان مع ثلث وسدس فأدر
والنصف ثم الربع والثلث الأدر

لصاحب المظلس في الخالص من
بعليه العود إلى متاعه
ولا بيان يبيعه أو حررا
بالمظلس استيفائه لأمر
من عوض الدين الذي حل ولو
مع الذي زاد بغير فصل
والولد اجتناب العقد صدر
وإن رأى البائع الامتناعا
وخصه بقيمة الأمر إذا
لا حيث حق لازم به ارتبط
زيتا يمثل أو يدونه بلا
أو اجتناب أو يدي أفراد
فاضرب له بالجزء من اثمان
من قيمة الكيل والإعتبار في
من يوم عقده وقبض وكما
وإن بقي عبد من اثنين اثنان
فصاحب المظلس إن شاء أخذ
وفي الكرايفله من مهلكه
وزرعه بقي بأجر قديما
وقدمت مصالحه للحجر
وإن بنى من أكثرى أو غرسا
في القلع يقطع أو يقول الأرجع
وعزم المقص والمخلف فعلا

تعاوض لا ما يجز يقترت
حالا يتخو الفسخ لا جماعه
قد سوي المقوض إن تعذرا
وموته ولا إذا الأدا أبي
بعد ولو تقديعه به ارتضوا
كثير ما أيرت والحمل
ولعطيه قيمه غير في البشر
عن بدله القيمة فليباعا
في ملكه كان ولو يعود ذا
فزوجت وصار فرخا وخطط
أرض لنقص لا لنقص فعلا
بالعقد نحو الزيت بالإيقاد
لناقص بنسبة النقصان
ذا بأقل قيمة للتألف
يبقى بأعلى القيمتين فيهما
هذا وهذا وبقي نصف الثمن
على الجديدين منهما هذا إذا
لأمن وعند قاض شرعه
به على كل غريم فيهما
وليبقى في المبيع دون أجر
والغرماء اتفقوا والمظلسا
ويبدل القيمة عنه أو قلح
أصل شئ للغريم والمقلح

والتوبان ان يصعبه او محترما
والحدس للقصار والاجرهدد
لقصره بالاجر رهن حيثما

يعمل يشارك بازيدا فيها
يشلف في يده ومن قصص
يقسخ والا فليضارب غرما

باب الحاجر

يخرج من جن الى ان يفرغا
وذلك باسئمال خمس عشره
وتبت عانة لطفل من كفر
من الهدى وغيره وجنبا
ثم تصرفاته المائيه
وكيل اقراره به حتى صلح
وليتصرف غبطة آب فجد
ولم يعود ايا فاقه ولا
لا العيق والقصاص والطلاق بل
وقيل يسيب من غير ذلك
وحفظ اموالهم والتسمية
والبيع والشري لهم حيث يري
وعنه استاجر مع تسمية
والخير والقاضي عليه حجرا
وطارى التبذير بعد ان شدد
وطارى الجون لا يليه

جونه والطفل حتى يبلغا
او حليم او حيض او حمل المره
وفي تجلت بالذ واحلف وذر
اهلا ميمر يسلم اعربا
واستثنى التذبير والوصيه
في امر دنياه ودين في الاصح
ثم الوصي ثم حاكم البلد
توب وفي الشفعة وان يهمل
ان كان ذاق فقير بمعرف اكل
من قدر ايفاق واجربا لقل
حتم بقدر منفق والتزكية
مصلحة ما لم يرد له الشري
وعايد التبذير لاف الاطعمه
خلاف عود فسق من لا بدلا
فليكه الحاكم لا آب وجد
ذو الحكم بل للاب او ابيه

باب الصلح

الصلح عما يدعي على سوى
في العين بيع يثبت الخيسار

ما يدعي من بعد اقرار هو
فيه وفي منفعة اربحار

فالتثنان فرض اربع فرق
وهن نسا الابن والبنات
فصاعدا كذلك الاختار
من ابوين كانتا امون اب
لذا اخلا كل عن المعصب
والثالث فرض الام حيث لا عدد

من اخوة ولا لميت وكذ
لامع اب واحد الزوجين
بل ثلث ما يبقى عن الفرصين
والثلاث فرض وليام ترايد
عن واحد والسنن في الوارث
من ولدها الذكر والاناث
ويستوي القسان في الميراث
وفرض ام ان تكن مع العدة
وفرض ام واب مع الولد
والجد مع فرع له حكم الاب
وفرض جد لامه او اب
ونبت الابن ان تكن مع ابنته
والاخذ من ابيه مع شقيقه
والنصف فرض حمة بنته
فقط كذا بنت ابنه واخته
شقيقة ومثلها بنت الاب
ان تنفذ كل عن المعصب
وكل من يجنبها نقصان
منهن ان يجنبها حرمات
وفرض زوج حمله كبر ولد
والربع فرضه وجماع الولد
وفرضها من زوجها ان يكن
طهر والا كان فرضها الثمن
وحيث قام مانع بالخص كمن
يرث وكان مع سواه كالقدم
فصل فالحج

بالابن اولاد البنين بحج
وبالابن الجد اتفاناً بحج

ابرأ ولكن هبة في العين
 خصومة لأن يعنى ينطق
 دين حلولي وصحيح بطلا
 معه وبالابتكار عيداً فقط
 قال اقر باطنا وواكلن
 ذامبطل من قادر ان انتزع
 غرسا وركة ولو في واسع
 ومجلا ورأسه ان رجب
 ملك لكل واحد من أهله
 والحار اذ لا باب ليس أهله
 ويعرش العنص وباب يفتح
 ما بين رأس سكة وبابيه
 ما بين رأس سكة والمسجد
 ادنى الى الرأس وسيد الأ ولا
 ولا لمن لا صق مع سمارم
 شريكه بالإذن حتى رجعا
 بعضا عمارة ولا ان يشركا
 يراه في المختص بالأساس
 الزام بان ترك الانتفاع
 يشا يجهل ومتى شاهد ما
 عليه آختاب فان شاء وضع
 معا ولا يلزمه ان يعطيا
 عنه لكي يمنعه ان ينفضه

وهو بعض المدعى في الدين
 والى الصلح اذ لم تسبق
 ومن مؤجل وذى كسر على
 والمطعم هذا وعكس ورخط
 لان جرى مع اجنبي عنه ان
 في الصلح عنه وله في العين مع
 لا يتصرف احد في الشارع
 وما يضر ذامر ويرتصبا
 وغير نافذ لسد سفله
 من اول الدرب الى باب له
 فيحدث الرقيب والنجح
 يا ذين من هذا الذي قلنا به
 لا اذن شخص باب داره وجد
 وليس يساذن في باب على
 وفتح في داره من داره
 او للضيأ أو كوة وانتفعا
 ولم يجر الزام بعض الشركا
 بنا لته قلت وبعض الناس
 لا عبره وما لذي امتناع
 فانه حاليص ملكه فما
 وحيث كان لشريك امتنع
 او يفض المعاد كما يبينها
 عن المعاد بدلا او يفضنه

وسائر الجذات بالأم اجنب
 والشقيق اجنبا حين الأب
 وكالاخ المذكور ثم مشله
 في هجبه ومثل كل نجلة
 وبانين بنت الابن نجبت
 وبان الابن معها تعصبت
 ان كان في ربتها أو أنزلا
 واختص بالباقي متى عنها علا
 والشاقي نجبت انة الأب
 فان يكن معها اخ تعصبت
 واجنب يمدوك اولاد أمر
 وبالفرز الوارثين هجبهم

فصل

ان ابنيه كالابن لكن لا يرث
 مع بنت صليق مثل ما يرث
 وبنت الابن مثل بنت الصليق
 لكن مع ان حصصت بالهجر
 والحدة اجعلها كما تعمدق
 فيما عدت ثلث وثلث ما بقى
 والحدة في ميراثه مثل الأب
 فيما سوى هجر الخ المقتصر
 وكالشقيق اجعل احوال الأب
 لا يخ شقيقه فلا تعصبت
 وكالشقيقة غير احوال الأب
 لكن لها الشقوق حرمانا نجبت
 فصل في الأصول الأولى
 ثم الأصول سبعة ووضعتها
 اثنان ثم أربع ووضعتها
 وهكذا ثلاثة وسبعة
 ووضعتها وضعف ضعف الستة
 فالضعف والباقي كذا الضعفان
 قل أصل كل بالحساب اثنان
 والثلث والثلثان او بالباقي
 ثلاثة في الكل بانفاق

والربع والباقي أو النصف معه
قل أصل كل منهما في أربعة
والسُدس والباقي سِتة آية
والثمن والباقي اثنتان آية
ثلث أربع أصلها الثمان
وضعتها في السُدس والثلث استقر

فصل

وهذه الثلاثة الأصوك
أعني التي تأخرت تعرفك
فتبلغ الستة عقد العشرة
شعاعاً وترأبعا مقسرة
ثاني الأصول العائلات اثني عشر
تعول أو تارة إلى سبع عشر
وأصل أربع وعشرين انفسط
عولاً بسبعة وعشرين فقط

فصل

ان تقسم على جميع أهلها
فربصة صحت إذا من أهلها
أو تكسر على ربوق منهم
فصربوق أهلها محتم
وإن يكن موافقاً لهما
منها أقت وفقه مقامه
وإن يقع كسر على جنين
فصاعداً ثبت في الخالط
وفق الذي قد وافق السما
وكحل ما با بينهما كما
وأطلق أقل عدد إذا قسم
على جميع الثنات تقسيم
فإن تكن ثمانت فواحد
منها فقط وأدألت فالرأبة
وإن تكن توافقاً فإربك
من صربوقين وأجد في آخر
وهكذا إن باينت فما حصل
من ضربها في بعضها وهو أقل
فأضربه في الأصل الذي أصله

وَصَدَقَ الْوَاحِدُ مِنْ هَذَيْنِ
فِيهِ وَلَوْ تَمَلَّكَ بِسَبَبِ
مَا بَيْنَ مَلَكَيْنِ لَرَبِّ دَاوَدَ
ذِينَ بِالْإِتِّصَالِ فِي الرُّصُوفِ
بِنَاوَهُ بَعْدَ بِنَاءِ الْمُتَّصِلِ
وَمَعْقَدِ الْفِطْرِ وَشَبَّهَهُ
وَمُمِيسِكَ الْجَائِمِ وَالْمَعَانِقِ
وَعَرَصَةِ الْفَنَانِ أَوْ لِلدَّاءِ
حَيْثُ يَدُ هَلِينِ هَامَرَفَاهُ

لَوْ أَدْعَى مُلْكًا عَلَى شَخْصَيْنِ
وَصَالِحِ الشَّفْعَةِ لِلْمَكْذِبِ
وَالْيَدِيِّ الْخِيَارِ وَالسَّفِينِ اللَّذِي
وَالَّذِي اخْتَصَرَ بِنَاوَهُ فِي
قُلْتُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ
لَا بِالْجُدُوعِ وَبِخَوْ وَجْهَيْهِ
وَالْيَدِيِّ لِلزَّكَايِبِ دُونَ السَّائِقِ
وَالْيَدِيِّ الْأَيْسَلِيِّ الْخِيَارِ
لِصَاحِبِ الْأَسْفَلِ لَا سِوَاهُ

بَابُ الْحَوَالَةِ

رَضَى الْمُجْمِلِ وَالَّذِي أَحَالَه
عَلَى الصَّحِيحِ وَثُبُوتِ الدِّينِ
لِزَوْمِهِ عَلَى الَّذِي يُجْمِلُهُ
أَيُّ فِي حَوَالَةِ عَلَيْهِ لِأَبِيهِ
دَيْنَاهَا كَأَجَلٍ وَكَسْرٍ
تَسَاوَى الدِّينَيْنِ فِيمَا فَضِلَا
ذِمَّةً مِنْ عَلَيْهِ يُحْتَمَلُ فَلَا
مُفْلِسًا أَوْ تَدْرِعَ الْإِنْكَارًا
حُرًّا إِذَا أَحَالَ مِنْ بَيْعِ
وَيُحْيِلُ الْمُحْتَالَ مَهْمَا يَجُودُ
يُرَدُّهُ سَفِيحُ الْحَوَالَةِ
إِذَا أَحَالَ الْمُشْتَرِي لِالشَّارِي

مَشْتَرًا لِيَصَحَّ الْحَوَالَةُ
لَمْ يَشْتَرَطْ رِضَى سِوَى هَذَيْنِ
وَأَنْ يَكُونَ لَازِمًا أَوْ أَصْلُهُ
عَلَيْهِ لَا كَالْجِيمِ فِي الْكِتَابَةِ
إِنْ اسْتَوَى فِي صِفَةٍ وَقَدِمَ
وَصِيدَ هَذَيْنِ وَأَنْ لَا يَجْمَلَا
وَحَوْلَتْ حَقًّا مُحْتَمَلًا إِلَى
رُجْعِي لَهُ إِنْ كَانَ أَوْ قَدَّ صَارَا
وَأَنْفَحَتْ إِنْ ثَبَتَ الْمَبِيعُ
غَيْرِيهِ بَيْنَ الْمُسْتَعْبَدِ
وَحَيْثُ يَالْعَيْبِ أَوْ الْإِقَالَةِ
أَوْ يُتَخَلَّفُ أَوْ الْخِيَارِ

بَابُ الضَّمَانِ

يعر عول او بما عولتة
 فما بدأ من ضربه فنقسم
 على الرؤوس غالباً كما علم
 فصل في الاختصاص
 تأتي على نوعين من حيث النظر
 في الأضحية او في رؤوس تعتبر
 حيث كل الأضحية تراقت
 بجملة التصحيح ايضاً واقتت
 فارد ذلك الوفق تلك المسئلة
 والاضحية كلها شرذكة
 وفي توافق الرؤوس حصلاً
 اقل عدتها سما حلاً
 وهو الذي يجرى سميها سمي
 فاضربه فيها مطلقاً ثم اقسيم
 فصل في المناجحة
 وتلك ان لا ينسج المخلف
 حتى يموت بعض من تخلوا
 فاجعل لكل ميت على حده
 مسئلة بارئهم منفردة
 ثم اعتبرها بالتي من قبلها
 كما بها جنس فقط من اصلها
 واستوف فيها بعد الإعتبار
 ما مر في التصحيح باختصاص
 واعلم بان جزء سهم السابقه
 ما بعده ان لم تكن موافقه
 نصيبها منها وفي الموافقه
 يكون جزء السهم وفق اللاحقه
 واعلم بان جزء سهم الثانيه
 نصيبها من قسم تلك الحاليه
 فان يوافقها النصيب فاجعل
 وفق النصيب جزء سهم ما تلي
 فاضرب لكل وارث في القسم
 سها مة منها بجزء السهم
 فما بدأ من ضربه فاذا فقه له
 وهكذا في قسم كل مسئلة

صع ضمان الأهل للترج
 وضامن وعاجل تأجيل
 اثبت بحق ثابت يعرف من
 وقهر والفساد والرداءة
 ويشمل الكل ضمان الدرك
 لازم أو من أصله اللزوم
 كما في الإبراء وكالإقرار من
 وضع عند الأكثر التكفيل
 محل امرئ حضوره استحقاقاً
 الأيحق هو للقيوم
 ككافل ولولتها البيته
 وورثت عنه ويبرأ ككافل
 أو أطلقاً فوضع التكفيل
 وان يميت ذاً أو تخفى أو هرب
 ومفسد شرط اللزوم في الأصح
 وقتامض وعادم اعتقلاً
 زيد تكفلت به ضمنتة
 كذا تقلدت كفلت بيدت
 أحضر ذا الشخص زعيم أو كفيل
 وقوله أحضر الأودي
 وشرط الإبراء الأصيل أبطله
 وشرط تأقيت كفى الإبراء لا
 وطولياً وبخلاف العكس ان

وعن صريح مفليس وموسع
 وأعكسه والتأجيل لا المحلولا
 يملكه كدرك ان الثمن
 وعيب ما بيع ونقص الصنعة
 ونفقات الغدي في قول حكي
 في غير ابل دية مع لوم
 فرد إلى العشرة تسعة ضمن
 بيدن ان مرضى المكفوك
 وبالذي بدونه لا يبقى
 والعبد لو كوتب للعبور
 والعين ان توجب لرب مؤننه
 سلم حيث الشرط اذ لا حائل
 وبحضور منه للتكفيل
 أو تلف العين فلا شيء وجب
 وموضع المكفول ان يعرف فصح
 بلفظ الالتزام نحو ما على
 كذا تخلت أو التزمتة
 فلاين أو انا بذ المال وأن
 أو ضامن كذا جميل وقبيل
 ذا المال لا يفهم غير وعد
 كشرطه الخيار والتعليق له
 بشرط معلوم حضوراً حلاً
 أبر الأصيل برئ الذي ضمن

فصل في الشركة
 اركانها زوج وأم وعدد
 من ولداهم مع شقيق انفرد
 يشترك الشقيق مع اولاد لام
 في ثلثهم كما نه اخ لا امر
 فان يكن مكانه اخ لوات
 فلا تشارك بل سقوطه ونحوه
 فصل في ميراث الجنه

لجنه سدس المال مع فرع ذكر
 والسدس الباقي مع الانثى استقر
 وان يكن مع اخوة اشقتا
 اولاد فالأكثر استحقاقا
 من ثلث كل المال والمقاسمه
 كما نه اخ لمن قد قاسمه
 وان يكن معه مالا التسعين
 فليعط ايضا اكثر الامرين
 لكن نقد الاخوة الاثنتا
 عليه اولاد الاب الأشقا
 ويسقطون الكل بعد عنهم
 ويأخذون ما بقي عن جدهم
 ان كان فيهم ذكر فالأثقل
 تعطى فهو ما مراد عنها امرثا
 وان يكن هناك ذكور من تريمي
 فالجنه تعطى بما يكون الأثقل
 من سدس كل المال والمقاسمه
 وثلث ما أتاهم من مراهمة
 وحيث بقي دون سدس أو سدس
 أو لم يكن باق فليلب السدس
 ان كان موجودا أو لا يحول
 له سدس كامل أو مثلا
 ولم ترث اخوته بحال
 في هذه الثلاثة الأحوال

فصل
 وليس للميراث في الميراث شي
 ولا له من وارث فالأول

ولا كذا الآخر والمقل
 حتى بان يسرته أو ياخذ
 تخليصه المصون ان طويب به
 فلا ولا اعتقاله لو يعتقل
 ودافع للدين في الدفع اذن
 كان الأديان بالاذن بالأقل من
 والدين في صلح جرى ان اشهدا
 معه وان فسق الشاهد انكشف
 أو صدق المؤدي المصون له
 مريض موت دين تسعين ضمن
 فياخذ الثلثين من ارث العليل
 ورعيه من ارث اصل احدنا
 ورثة الكفيل نصف ما ضمن
 أو حاز كل ما الأصيل خلفه
 أي فيما معا وهذي اسمها

باب الشركة

صحة شركة العنان متصل
 بالإذن من كل بان يصرفا
 في مال شركة لدى العقد منع
 في القدر أو قدرها مجهول
 والربح والخسر اغنير تقسيمه
 ومفسد شرط تفاوت وكل
 له وصدق اشتراه لهما
 تمن له التوكيل والتوكل
 اما اشتركا وحده فما كفى
 تمييزه وان تفاوت وقع
 اذن وكل منهما وكيل
 بقدر مال داودا بالقيمة
 له على الآخر اجر ما عمل
 أم لا وفي خسر لا في قسما

وَلَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ الزَّالِمَاتُ بَأْت
وَلَا ابْنٌ مِنْ قَدْلَا حَسَبًا ذَلَّتْ

فصل

مَنْ يَتَصِفُ بِمَوْجِيٍّ فَرَضَ مَعَهَا
فَلْيُعْطَ بِالْأَقْرَى نَقْطًا وَلْيَمْتَقَا
وَضَابِطُ الْأَقْرَى هُنَا مَا يَحْتَبُ
لِلْأَخْرِ الْجُودُ وَلَا يَحْتَبُ
أَوْ مَا يَرَى أَقْلَ مِنْهُ حُجْبًا
لِكُرْبِهِ أَجَلَ مِنْهُ قَرِيبًا
فَمَنْ يَطَّ بِشَيْءٍ أَمَّا لَهُ
أَوْ فِي نِكَاحٍ مِنْ رُؤُونِ حِلِّهِ
فَهِيَ بِنْتُ لَهُ وَأُخْتُهُ
لِأَمْرٍ قَدْ اسْتَقْبَلَتْهَا بِنْتُهُ
وَأَنْ يَطَّ بِنْتًا لَهَا جَعَلَتْهَا
لِنِسْبَتِهَا أُمَّهَا وَأُخْتَهَا
فَأُمُّهَا وَإِنْ تَكَرَّرَ لَا يَحْتَبُ
أَخْتًا لَهَا لَيْسَتْ بِحَالٍ حُجْبُ
أَوْ بِنْتُهُ الصَّغِيرَى فَإِنَّهَا وَلَدٌ
فَبِنْتُهُ الْكَبِيرَى تَرَى أَنَّ الْوَلَدَ
وَأُمَّهُ وَرِذَى إِنْ حُجِبَ
حُجْبُهَا أَقْلَ مِنْ بِنْتِ الْأَبِ
أَوْ يَتَصِفُ بِمَوْجِيٍّ تَقْصِيْبِ
حُكْمُهُ مَا مَرَّ عَنْ قَرِيبِ
أَوْ مَوْجِيٍّ فَرَضَ وَتَقْصِيْبِ
بَيْنَهُمَا فِي الْإِرْثِ حَسَبًا وَقَفِ
فَتُخَوَّرُ مَعَ مَعْقِ ابْنِ عَمِّ
بِالْغَرَضِ وَالتَّقْصِيْبِ ثُمَّ الْمَالُ لَمْ

فصل

لَا يُورَثُ الْمَفْقُودُ بِلِ أَمْوَالِهِ
مَوْقُوفَةٌ حَقٌّ بَيْنَ حَالِهِ
بَعِيَّةٌ طَوِيلَةٌ أَوْ بَيْتَةٌ
لِحُكْمِنَا بِمَوْتِهِ مُقْتَنَةٌ
وَأَمْرُهُ مِنْ غَيْرِهِ أَيْضًا وَقَدْ
الْحَبْتَانِ حَالَهُ كَمَا وَصَفَ
وَلَيْسَ لِلنِّسْبَةِ رُؤُوسُ الْمَقْتَنِ

وَأَنْزَلًا يَفْسَحُهَا مِنْ مُفْرَدٍ
وَمَنْ يَبْعُضُ الرِّجْحَ بِبَاعِ مَا لَا

بَابُ التَّوَكُّلِ

فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ التَّوَكُّلُ
وَقَبْضُ حَقٍّ وَعَقَابُ وَتَقْبُضُ
وَمِلْكٌ مَا يَسَاحُ وَالْمِعْصَامُ لَا
وَالشَّهَادَةُ وَالْقَرَارُ وَلَا
وَالْأَيْمِينَ وَمِنَ الْإِيمَانِ
كَالتَّذَرُّ وَالطَّهَارُ وَالتَّعْلِيْقُ
يُعْلَمُ مِنْ وَجْهِ يُقْبَلُ الْغُرْبَا
عَبْدٌ إِذَا نَوَّعًا وَمِصْفَاعِيْنَا
وَقَدْ رَمَاهُ لِذِي التَّوَكُّلِ
وَبِخْصُومَاتٍ حَقْمُوهِهِ وَإِنْ
عَتِقَ وَتَطْلِيْقٍ وَسِعَ دُونَ مَا
كَمْ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ أَشْرَهُ
كَعَبْرٍ مِنْ يَحْبِرُ فِي النِّكَاحِ إِنْ
وَيَقْرَبُ يَنْتَهِي كَهْدِيرٍ عَنْهُ
وَتَحْوِيْبِ وَشَرِيٍّ مِنْ ذِي عَمَّا
سَوْفَ يَصِيرُ مِلْكٌ مِنْ وَكَلَهُ
كَالتَّعْبُدِ وَالتَّنَاسِقِ وَالتَّسْبِيْهِ فِي
تَوْكِيْلِهِمْ لِلطِّفْلِ فِي أَنْ يُؤْصَلَ
إِنْ أَوْجَعَتْ وَإِنْ يَهْلِكُ بِصِفَةِ
وَيُضْفَى الْجَعْلُ السَّمِيُّ وَالسَّقِيُّ

وَفِي عَزَلَتْ عَزَلٌ مَعْرُوفٌ قَسِدٌ
لِغَيْرِهِ فَأَجْرٌ مِثْلُ سَالَا

عَقْرُدُهَا وَالْفَسْحُ كَالْأَقَالَةِ
وَلَوْ بَعِيَّةٌ وَإِنْ عَقْرُ فَرَضَ
أَتَمَّ وَأَثْبَاتٌ حُدُودِ ذِي الْعَلَا
تَجْعَلُ بِهِ مُقَرَّرًا الْمُرْكَلَا
إِيْلَاوَهُ وَكَلِمَةُ الْعَلَا
أَرَادَ فِي الْإِعْتَاقِ وَالتَّطْلِيْقِ
لَمْ أَعَيْنَ مِنْ كُلِّ الْوَجُوهِ كَثِيرًا
أَوْ نَوْعَهُ وَثَمْنَا كَذَا هُنَا
وَمَا بِهِ ذَا بَاعِ الْوَكِيْلِ
لَمْ يَحْبِرْ تَعْيِينٌ وَمَا يَمْلِكُ مِنْ
كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ مِنْهُمَا
مِنْ مُمْكِنٍ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ
تَأْذِينَ بِهِ وَكَالْوَكِيْلِ إِنْ أِذِنَ
يَعْبُدُ كَالْقَارِضِ يُنْبِئُ عَنْهُ
وَلَمْ يَحْبِرْ يَبْعُ أَوْ إِعْتَاقِ مَا
لَمْ يُمْكِنَ كَمِثْلِهِ لَهُ
قَبُولِ تَرْوِيْحٍ وَفِعْلِ السَّلْفِ
هَدِيَّةٌ وَلَا ذَرِيَّةً مِنْ دَخَلَا
وَوَحْدَتِ بِنْفَذِ وَالتَّصَرُّفِ
فَسَادَهَا إِنْ عَاقَ التَّصَرُّفَا

وَأَنْ يُدْرَ

وَأَنْ يُدْرِكَ كَالهٗ إِذَا
وَأَنْ يُدْرِكَ كَمَا الْوَكَالهٗ
قُلْتُ وَقَالَ شَيْخِي الْعَزَلُ إِذَا
فِي كَيْلٍ مَا بَيَّنَّ لِلْوَكِيلِ
الذَّائِرُ السَّابِقُ لَفْظُ الْعَزَلِ لَا
لأنهٗ فِي لِاحِقٍ يُؤَدِّي
وَمَنْ الْمَثَلُ فِي الإِطْلَاقِ اعْتَمَدَ
وَبَاعَهُ أَبْعَاثَهٗ لِأَيْطَلَهٗ
وَشَرَطَهٗ الْخِيَارَ فَمَنْعَ وَاعْكَبِ
قُلْتُ وَلَوْ أَبْدَلَ هَذَا الْقَوْلَ
وَأَسْتَأْنِ لَوْ بَدَلَ الْمَنْ قَدَرْتُمْ
وَقُلْتُ لَهُ أَقْبِضْ ثُمَّ سَلِّمْ حَيْثُ جَلَّ
وَأَنْ مَعِيًّا اشْتَرَى وَالغَيْبُ قَدْ
لَا إِنْ رَضِيَ مَوْكِلٌ فَتَصَرَّفَ
وَرَدَهُ مَوْكِلٌ حَيْثُ وَقَعَ
وَلَيْسَ يَسْتَوْفِي الَّذِي وَيَكِلُ فِي
وَأَنْ يَعْينَ مُشْتَرٍ وَرَمَنْ
وَحَيْثُ لَا نَهَى الْحَوْلُ وَالْأَجَلُ
كَيْفِي شَيْراً مَشَاءً بَقْدَرٍ فَاشْتَرَى
وَبِجْصُومَةٍ فَلَا يَبْرِي وَلَا
وَلَمْ يَنْخُضْ وَلَا يَصَالِحْ وَأَعْمَمَ
عَلَى مَدَامٍ صَحَّ عَمَّوَانُ فِعْلٌ
وَفَسَدَتْ يَفَاسِدُ التَّصَرَّفِ

فِي الْعَزَلِ أَوْ كَرَّرَهُ تَكَرَّاراً
فَالْعَزَلُ إِنْ كَرَّرَ مَا كَفَى لَهُ
أَدَارَهٗ فَإِنَّمَا تَأْيِشِرُ ذَا
فِيهِ التَّصَرُّفَاتُ بِالتَّوَكُّلِ
لَفْظُ وَكَالهٗ لِعَزَلِهِ تَسْلَا
أَنْ تَسْبُلَ الْعَمُودُ قَبْلَ الْعَقْدِ
حَلَّ وَمَا سُوِّجَ مِنْ نَقْدِ الْمَلِكِ
وَنَفْسَهٗ وَكُومَعِ الإِذْنَ لَهُ
وَلَيْسَ صَحَّ مَهْمَا يَزِدُّ فِي الْمَجْلِسِ
بِجَالِفةِ الْجَوَائِزِ كَانَ أَوْلَى
مِنْ قَبْلِ مَا امْتَكَنَهُ أَنْ يُوجِبَا
وَأَتَّبَعَ الْعَرَفُ لِإِطْلَاقِ الْأَجَلِ
جَهْلَهٗ فَلَمْ يَوْكِلْ وَرَدَهُ
كَالْمُشْتَرِي عَيْنَ بِالْعَيْنِ اشْتَرَى
عَنْهُ وَإِنْ رَضِيَ وَيَكِلُ وَمَنْعَ
إِشْبَاتِ حَقِّ وَاعْكَبِ فِي الْأَعْرَافِ
وَالسُّوقِ وَالْجِسْرِ وَقَدَرْتُمْ عَيْنَا
وَالْقَدْرَ مَعَ مَصْلُحَةٍ لَهَا بَدَلُ
شَاتَيْنِ سَاوَتِ كُلُّ الْمُقَدَّرَا
يَشْهَدُ لَهُ فِي تِلْكَ لِأَنَّ عَزَلَ
وَلَا يَقْدَرُ وَيَصْلِحُ عَنْ دَمٍ
لِأَنَّ عَلَى الْخَيْرِ بِكَالْمَتَّسِ جَعِلَ
وَأَشْتَرَهُ بِالْعَيْنِ فَاشْتَرَاهُ فِي

وَيُوقَفُ الْبَاقِي إِلَى التَّبَيُّنِ
وَالْحَلُّ أَيْضاً لِمَنْهُ مَوْقُوفٌ
لَوْصِفَهُ وَغَيْرَهُ مَصْرُوفٌ
لَنْ عَلَّمْنَا أَنْ لَمْ تَنْهَ مَعَهُ
بِكُلِّ حَالٍ ثَابِتٌ لَنْ يَنْتَعَهُ
فَلْيُعْطَ مِنْ مِيرَاثِهِ الْحَقِيقَا
وَيُوقَفُ الشُّكُوكُ فِيهِ مُطْلَقَا
كِتَابُ النِّكَاحِ
نِكَاحُهُمْ ثَلَاثَهٗ أَتْسَامُ
حَلَالٌ أَوْ مَكْرُوهٌ أَوْ حَرَامٌ
ثَالِثُهُمَا إِتْمَاعِيهٗ امْتِنَحَ
أَوْ غَيْرَهُ كَمَنْعِيهٗ لَمْ يَرْجِعْ
أَمَّا الَّذِي يَعْينُهُ فَكَالْمَنْتَبِ
وَذَلِكَ فِي سَبْعِ نَسَائِهِ مَجْتَبِتٌ
أُمٌّ وَنِسَبٌ ثُمَّ اخْتِ مُطْلَقَا
وَعَمَةٌ وَخَالَةٌ فَلَنْتَلَقَا
وَنِسَبٌ اخْتِ وَأَخٌ وَالسَّبْعُ
مِنْ الرِّضَاعِ صَحَّ فِيهَا الْمَنْعُ
وَأَمْنَعُ مِنَ الْأَصْهَارِ رُوحَةَ الْإِ
وَرُوحَةَ أَيْنَ مِنْ جَمِيعِ الرِّبَاحِ
وَرُوحٌ بِنْتُ مُطْلَقَا وَرُوحٌ لَمْ
تَكُنْ ذَا قَبْلِ الدُّخُولِ مَا حَرَّمَ
وَالْمَجْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبِنْتِهَا
أَوْ عَمَةٌ أَوْ خَالَةٌ أَوْ اخْتِهَا
وَجَمْعُ عَمَةٍ فَوْقَ مَرْوَجَيْنِ
وَجَمْعُ غَيْرِهِمْ رَقِيقَاتٌ
أَوْ فُوقَ أُمَّ بَعِ بَغِيرِ مَائِتِ
وَجَمْعُ امْتِنَاعِيهِ مُطْلَقَا وَرَجَمَيْنِ
وَبِاشْتِبَاكِهِ مَحْرَمٌ لِمَنْ نَكَحَ
مِنْ نِسْوَةٍ مَحْضُورَةٍ لَمْ تُسَبِّحْ
وَتَسَعَةُ نِكَاحُهُمْ لَمْ يَمْتَدِّ
لِكَوْنِهِ مَقَارِئِ الْمُنْسَبِ
شَقَارُهُ وَمَنْعَةٌ وَمَحْرَمٌ
وَمَنْ وَلِيٌّ امْرَأَةٌ لَا يَمْتَدُّ
إِيهَا مُتَقَدِّمٌ فِي الْمَنْعَةِ

وَذَاتِ الْإِسْتِبْرَاءِ وَذَاتِ الْعَدَّةِ
 وَمَاءٌ فِي حَمَلِهَا تَرَ تَابُ
 وَذَاتِ كَفْرِ مَا لَهَا كِتَابُ
 وَأَمَةٌ لَزَلَهُ النِّكَاحُ
 وَوَطْئُهَا بِمِلْكِهِ وَمُبَاحُ
 مَكْرُوهُهُ النِّكَاحُ بِالْمَنْفِرِ
 كَذَا لِلْحَمَلِ الْمَشْهُورِ
 مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ مُصِيدٍ وَمَا وَقَعَ
 عَنْ حَيْضَةٍ مِنْ بَعْدِ حَيْضَتِهِ تَقَعُ
 لَغَيْرِهِ بِشَرْطِ أَنْ يُعْرَضَ
 لِذَلِكَ الْفِرَاقِ بِنَدَاءٍ بِالرِّمَاطِ
 أَمَا الْحَمَلُ فَهُوَ بَاقِي الْأَنْعُمَةِ
 خَالِيَةً عَمَّا مَضَى مُصَحَّحَةٌ
 وَمِنْ زَالِمٍ يَمْتَنِعُ بَعْدَ الزَّيْنِ
 أَنْ يَتَكَبَّرَ الْأَنْثَى الَّتِي يَهَارَتَا
 أَوْ أَمَّا أَوْ بِنَدَائِهَا حَتَّى يَتَّعَبُ
 مِنْ مَائَةٍ مِنَ الزَّيْنِ بِنَاقِ
 لَكِنْ مَعَ الْكِرَاهَةِ الشَّرْعِيَّةِ
 فِي هَذِهِ وَالْإِرْتِ بِنِ الزَّوْجِيَّةِ

فصل

ومن خصائص النبي لا تنحل
 نكاحه بلا شهود وول
 ولا صدق مطلقا بحال
 بل ساقط في الحال والمآل
 وعقده بدون اذن من نكح
 وبدون اذن اهله في العقد صحيح
 ووحده ومحرم ما قد باشره
 ومنعه رقيقة وكافرة
 أما التسرى فليجوز وفاقا
 وجعله اعتنا بها صدقا
 والحل بالنزوح من غير الوصي
 وجمع خمس نسوة فاكثرا
 وان يجير للزاني عشده
 والمنع من نكاح من بعده
 ومن تولى غيره الشقيت

ذِمَّتِهِ وَالْعَكْسُ عَنْهُ لَا يَقَعُ
 أَوْ فِي الشَّرَاءِ بِالْعَيْنِ أَوْ مَوْكَلًا
 خَالَفَ فِي الذِّمَّةِ فِي شِرَاةٍ
 وَحَكْمُ عَقْدِ الْوَكِيلِ يَشْكُلُ
 وَجَدِهِ بِعَلْمِهَا بِإِلْغَرَضٍ
 إِعْمَاؤُهُ أَوْ زَالَ مَلِكٌ أَوْ دَفِعَ
 مِنْهُ تَعَدُّ وَكَيْفَ لَا التَّمَنُّ
 وَعَادِلُو عَلَيْهِ بِالْعَيْبِ يَرُدُّ
 يَقُولُ أَشْهَدُ وَالْوَكِيلُ ضَمِنَهُ
 تُطَلَّبُ أَنْ تَقَامَ لِلْوَكَاةِ
 وَالْإِرْتِ أَنْ يُذْعِنَ وَإِنْ يَبْتُ هُنَا
 لِلْمَهْلِكِ أَوْ لِلرَّدِّ قَبْلَ الْجَحْدِ
 وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ الْيَمِينِ

وَأَمْرُهُ فِي الْبَيْعِ لَوْ لَمْ يَتَّبِعْ
 لِأَكْلِ الْبَيْعِ سَمِيَاءَ بَطْلًا
 لِذِي تَوَكَّلَ وَإِنْ سَمَاءُ
 وَهُوَ يَمُزُّ وَاحِدٌ يَنْعَزُكُ
 أَوْ زَالَ أَهْلِيَّةٌ تَخْفِضُ أَوْ عَرَضُ
 وَيَكِلُ التَّوَكُّلُ لِأَذَا وَقَعَ
 وَلَا إِذَا بَاعَ بِالْأَقْبَاضِ اقْتَرَنَ
 وَفِي الْأَدَامِ قَوْلُهُ لَا يَعْتَمِدُ
 لِأَمُودِعٍ يَبْرِكُهُ وَالْبَيْتَةُ
 وَلَوْ مَعَ التَّصَدِيقِ لِأَحْوَالِهِ
 فَبِضِ الْوَكِيلِ لَمْ تَفْذَهُ الْبَيْتَةُ
 وَبَعْدَهُ تَسْمَعُ ذَاتُ الرَّدِّ
 فِي تَلْفٍ لَكِنْ مَعَ التَّضْمِينِ

بَابُ الْأَقْرَارِ

وَاحِدٌ مُكَلَّمًا قَرَّرَ كَعَلِمِي
 وَقَوْلُهُ أَعْنَتَ مِنْهُ شَرَكَا
 عَرَسَ فَقَالَ لَا فِي الْمَرْجُوحِ
 وَقَوْلُهُ نَعْمَ لَنْ قَالَ اشْتَرَى
 وَيُعْنَى الشَّيْءُ الَّذِي أَدْعَيْتَ لَا
 وَفِي أَمَا عَلَيْكَ لِي نَعْمَ بَلَى
 قَصْبِيَّةٌ أَدْبَتُهُ وَإِيَّيَا
 عَنْ صِلَةٍ وَلَا أَظُنُّ وَاقْرَأْ
 قُلْتُ وَإِنْ ضَمُّ إِلَى الصَّرِيحِ مَا
 لِأَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ يَنْقُلُ كَذَبُ

فِي ذِمَّتِي عِنْدِي كَذَا مَعِي لَدِي
 لِيُؤَسِّرَ حَيْضُهُ وَهَلْ لَكَ مَا
 ذَلِكَ مِنْ إِقْرَارِهِ الصَّرِيحِ
 عِنْدِي دَلَّاجِشْتِ عِنْدِي عَمْرِي
 أَنْ قَالَ صَالِحِي عَنْهُ مَثَلًا
 صَدَقْتُ أَرْبِي أَجَلَ وَأَمَهْلًا
 بِهِ مُقَرَّرٌ لَا مُقَرَّرٌ عَمْرِيَا
 بِهِ وَزَيْنٌ وَاسْتَوْفَى وَخَذَ وَاعْتَبَرُ
 يُفْهَمُ الْإِسْتِهْرَ فَلَيسَ مُلْزَمًا
 مُعَيَّنًا مَا يَتَوَقَّعُ الطَّلَبُ

ان لم يكن ابا ابى الزوجين
 كما بن ابنه بنتا بن اخرا
 زوجته فلينقره مستأثرا
 ويلزم الاتيان في النكاح
 بلفظ تزويج أو الإنكاح
 مع الرضا من كل زوجة خلا
 تزويج جد أو اب بكرافلا
 أو زوجة بمخونه أو الامه
 سيدها بغيب اذن مرعته
 كذا الرضا ايضا من الزوج وجب
 الا صغيرا عا قلابدون جب

فصل

الاولياء هم اولو التعصب
 كما مضوا في الارث بالترتيب
 ولا يليها الابن بالنسوة
 والجد اول من ذوى الاخوة
 فان تكن عتيقة يكن ذك
 مولانا هو الذي لها سبلي
 فان تمت مولانا قد والولا
 وبعد القاضى وليا جعللا
 وليست تكون الولي المعتد
 حراما شدا اذا عدالة ذكر
 وحيث اهرم الولي او عطل
 او غاب قدر رحلتين لا اقل
 او قصده تزويج المولى له
 كان الولي حاكم السريره
 وحيث فيه الاوليات تارعوا
 لكونهم في مرتبة تقارعوا
 وليست طرفا شاهدين هاهنا
 ما سوف ياتي فيها مبيتا
 لكن يصح بابى الزوجين
 وبالعدوين وبالاصليين
 وبابن كلي صح لا بحاله
 وجوز واستورهما العدالة
 لاستراسلام ولا التحريم كل

عندي كذا ومسجد وقت
 هدي لما ليكما الحق وجب
 اعتقت ذالعد فداء منه
 باع ووقف ولاءه اما الثمن
 وباليذي يمكنه الايتنا نفذ
 بخالف الأئمة الثلاثة
 ولو من النساء بالانكحة
 بالدين ان اطلقه ولم يبين
 فنافذ اذ اوه من حاصل
 رقيقه الماذون بعد ان حجر
 تعامل يفرى الى وقت اذن
 عندي كذا من جهة العاملة
 بلوجب تعلقنا بالرقبة
 سبيده وليتبع ان كمالا
 بالعين لا اقر رصيدة السقيم
 يرمي يجبس ان اصكرا
 ما لعلي وعلي الف
 ان لكل منهما الفين
 لكل الف مع نصف الف
 للاخر الف وثلثه ههنا
 كان لكل الف الا ربع
 مثلا وكسر اربعة واكثر
 على الذي عينه وليكن

معه كان قال لدا المختار
 ودابة بان يقول بسبب
 فرع شري من كان قال عنه
 ولم يجبر مشير به بيع من
 فمن تراث العبد ان مات اخذ
 ومن مريض ولذي وراثه
 لان يقل وهبته في صحيف
 لا غير جبر ولا عبيد اذن
 خلاف ما لو قال عن تعامل
 في يديه وكسبه وان اقر
 عليه سيد يدين قال من
 او الرقيق دون اذن قال له
 او اذا وبالقرض او مانسه
 كقوله اتلفت لم ينفذ على
 ولا جنافية لمال قديم
 ولا مورث وان اقرا
 ولك الف درهم ونصف
 ونصف مالك اقتضى في دين
 والثلاث ان يدكر مكال النصف
 وفي لكل الف الا نصف ما
 والنصف ان يستثنى ثلثا موصية
 تزيد ما من فوق كسر ذكرا
 بعدد الكسر من المعين

لويان فسق شاهديه بطل
 فصل في الألف الباطلة
 وهي الشفارة وقد احتك
 بنق على أن تتحرك بفتحك
 ويضع كل من الأخرى قبل
 وتفتح الضمين ما قد جعل
 ودون ذكر الضم ليس بطل
 ومثمة وهو الذي يؤجل
 كذا كح محرم في الإبتدا
 لا رجمية بل جائز ان يشهدا
 ويطلب العقدين من شخصين
 قدنر وجامولية زرو حن
 اذا جعلنا عين من تقدمتا
 فمن بطل فنه مثل كزما
 فان علمنا عين من تقدمتا
 فتقدم هو الصحيح منهما
 وذات الاستبراء والمعتدة
 من غيره ولو يشك عنده
 وحد وطى ودون دعوى الجبل
 وانعته في مراتبه بالتحمل
 فيلزم التأخير لا تفضاه
 ربتها وعدة الأفساد
 وحيث قامت رتبة وقد عقد
 بيان فقد حملها لم يتعقد
 أو ظنها في عدة أو تحرمه
 أو عدة استبرائها أو تحرمه
 بيان خلف ظنه وقد تكفي
 قبل البيان لم يصح في الأصح
 ولم يجزئكم نكاح
 كافرة لكن له تباح
 اني اول التوراة والانجيل
 مع كونها من ولد اسرائيل
 ان لم يكن اصلها قد دخلنا
 في دينهم من بعد نسخ يحصل

بَعْدِ الْكَسْرِ لِعَطْفٍ وَتَقْصُ
 هَذَا إِذْ آتَيْتَهُ الْقَدْرَ اِثْنَيْنِ
 فَإِنْ يَقُلْ لِكُلِّ أَلْفٍ عِنْدِيَّةُ
 أَعْطِ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ كَلَّا
 وَقَوْلُهُ إِنَّ هَذَا أَلْفٌ
 وَهَالَهُ طَرِيقَةٌ أُخْرَى شَرْطُ
 تَخْرُجَ وَاحِدٍ مِنَ الْكَسْرِ فِي
 مِنْ حَاصِلٍ مِنْ ضَرْبِنَاهَا عَلَى
 مِنْ ضَرْبِ عِدِّ أَحَدِ الْكَسْرِ فِي
 وَالْحَاصِلُ أَحْفَظُ بَعْدَ هَذَا الْأَمْرِ
 مِنْ حَاصِلٍ مِنْ ضَرْبِ تَخْرُجَ فِي
 وَتَقْصُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا لَمْ يَحْفَظْ
 أَوْ أُضْرِبَ الْحَاصِلُ فِيمَا عَيْنَا
 كُلٌّ مِنَ الْقَدْرِ لَهُ بِنِسْبَتِهِ
 فِي زَيْدٍ أَلْفٌ الْإِنْصَافُ
 يَتَلَوُّهُ الْأَثْلَثُ مَا لَزِيْدُنَا
 وَحَاصِلٌ مِنْ بَعْدِ تَقْصُرِ الْإِنْصَافِ
 عَاخِرُ نِصْفِ سِتَّةٍ تَنْسِبُهُ
 فَيُخْرَجُ زَيْدٌ بِإِقْتِضَاءِ الْفَيْئَامِ
 وَحَاصِلٌ مِنْ بَعْدِ تَقْصُرِ الثَّلَاثِ
 أَرْبَعُ أَحْمَاسٍ فَثَانٍ وَفِي
 وَقَائِلٌ إِنَّ لِكُلِّ أَلْفٍ كَلَّا
 فَحَاصِلٌ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ زَيْدَتَا

مَادُونَهُ فِيمَا بِالْإِسْتِثْنَاءِ خَصَّ
 مَعَيْنَا الْمُقَرَّ وَالْكَسْرَ اِثْنَيْنِ
 وَثَلَاثًا مَالِئِدِي قَدْ وَلِيَتْهُ
 كَذِكْرِهِ ثَلَاثَةٌ وَأَعْلَى
 وَيَنْصَفُ مَالَهُ وَالْإِنْصَافُ
 لَهَا اتِّفَاقُ الْقَدْرِ وَالْقَدْرُ فَقَطُّ
 تَخْرُجُ كَسْرًا أُخْرَى أُضْرِبَ وَاحِدٌ فِي
 مَا قَدْ آتَيْنَا لَكَ مَا تَحْصِلُ
 فِي عِدِّ الْأَخْرَسِ مِنْ هَذَيْنِ
 ثُمَّ تَزِيدُ مِثْلَ كُلِّ كَسْرٍ
 تَسْمِيَهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَطْفِ
 وَالْحَاصِلُ أَنْبَهُ إِلَى الْمَحْفُوظِ
 وَيَعْدُ ذَا قِسْمَهُ عَلَى مَحْفُوظِنَا
 فِي نِسْبَةٍ وَخَارِجٌ مِنْ قِسْمَتِهِ
 مَا لِعَلِيٍّ وَعَلِيٍّ أَلْفُ
 الْحَاصِلُ الْمَحْفُوظُ خَمْسَةٌ هُنَا
 مِنْ حَاصِلٍ مِنْ ضَرْبِ تَخْرُجَ فِي
 ثَلَاثَةَ الْأَخْمَاسِ إِذْ تَحْسِبُهُ
 مِنْ أَلْفِهِ ثَلَاثَةَ الْأَخْمَاسِ
 أَرْبَعَةٌ نِسْبَتُهُ فِي الْعَيْشِ
 أَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ أَيُّ مِنَ أَلْفٍ
 أَيْ يَنْصَفُ ثُمَّ ثَلَاثُ عَطْفًا
 تَكُونُ تِسْعَةً إِذَا نَسَبْنَا

هَذِي إِلَى الْحَسَةِ كَأَنَّ مِثْلَهَا
فَكَانَ لِلأَوَّلِ فِي قِيَاسِهِ
وَلَيْكَ بَعْدَ أَنْ تَرَادَ الِثَنَةُ
لِحَسَةِ مَحْفُوظَةٍ فَمِثْلُ
فَلِلَّذِي يُذَكَّرُ بَعْدَ الأَوَّلِ
وَفِي لَزِيذِ أَلْفِ الأَثْمَانِ
الْفَائِنِ الأَيْضَفَ مَا لِلأَوَّلِ
الْفَائِنِ الأَيْضَفَ شَيْءٌ وَالثَّمَنُ
ذَامِثَيْنِ ثُمَّ بَعْدَ المِائَتِ
لأَوَّلِ سَبْعٍ مِنَ المِئِينَ
مُعَادٍ لِأَشْيَاءٍ فَسَبْعُ مِائَةٍ
أَثْمَانُ شَيْءٍ وَيُضِيفُ ثَمَنَهُ
حَمِينٍ فَالأَوَّلُ ذُو ثَمَانِ
كَذِي وَشَيْءٍ فِيهَا قَبْلَنَا
عَصَبَتُهُ يَجِبُ أَرَادَهُ
مَالٌ وَمَعَ عَظِيمٍ أَوْ كَبِيرٍ
وَأَيْمٌ فَرَعٌ فِي الأَمَحِ لِأَجْسِنِ
حُمْسِي شَعِيرَةٍ تَلَتْ حُمْسِنَا
لَكِنْ بِنَاقِصٍ وَمَعشُوشٍ قَبْلُ
فِي العَبْدِ أَلْفٌ بِأَشْرَبَتْ عَشْرَةٌ
وَهُوَ لَهُ عَارِيَةٌ وَمَا جَعَلَ
بِالْقَصْدِ أَوَّلًا وَلَمْ يَسْتَفْرِقِ
أَوْ يَجْرُجَنَّ عَنْهُ وَلَوْ مِنْ نَفِيهِ

وَيَلُوها رُبْعُ أَحْمَاسٍ لَهَا
أَلْفٌ مَعَ الأَرْبَعِ مِنْ أَحْمَاسِهِ
ثَلَاثًا ثَمَانِيًا إِذَا نَسَبْتَهُ
لَهَا وَأَحْمَاسٌ ثَلَاثُ تَتَلَوُا
أَلْفٌ وَأَحْمَاسٌ ثَلَاثَةٌ تَتَلُو
مَا لِعَلِيٍّ وَلِنَا عِنْدِي أَنَا
لِزَيْدٍ شَيْءٌ فَيَكُونُ لِعَلِيٍّ
مِمَّا انْقَصَ مِنْ أَلْفٍ زَيْدٍ لِيَكُنْ
خَمْسُونَ مَعَ نَقْصَانِ نِصْفِ ثَمَنِ شَيْءٍ
وَيُضِيفُ ثَمَنَ الشَّيْءِ مَعَ سَبْعِينَ
خَمْسُونَ مَعَهَا عِدَّتْ بِسَبْعَةٍ
وَيُضِيفُ ثَمَنَ عَادِلٍ فِي وَرَثَتِهِ
مِنَ المِائَةِ ضِعْفَهَا لِثَلَاثِي
حَبَابَةٍ وَنَجِسٍ يَسْتَفْعَى
لأَرَدَ تَسْلِيمَ وَلا عِمَادَةَ
أَوْ مِنْ كَذَا أَكْثَرَ بِالسَّيْرِ
وَدَرَاهِمٍ وَلَوْ يَصْغُرُ مُلْتَبِسِينَ
دِينَارًا اثْنَانِ مَعَ سَبْعِينَ
لَا بِالْفُلُوسِ حَيْثُ عَرَفَ أَوْ بَصَلَ
بِهِ وَرَهْنَهُ وَأَرْتِسُ جَسْرَةٍ
بِالمَلِكِ وَأَسْتِنَاءُهُ أَنْ يَصَلَ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْمَعَ ذُو التَّفَرُّفِ
كَلْفِي الطَّلَاقِ وَسِوَى جَنَسِيهِ

وَمِنْ سِوَى أَوْلَادِهِ إِذَا عَلِمَ
ذُخُولَهُ مِنْ قَبْلِ نَسْخِ قَدْرِهِمْ
وَأَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدَانِ يَمُدُّ لَهَا
لَكِنْ إِذَا تَجَسَّسُوا المُتَدَلَّى
وَالصَّابِرُونَ مِثْلَهُمْ وَالسَّائِرَةُ
إِذَا فَتَحَهُمْ فِي الأَصُولِ الظَّاهِرَةِ
وَكُلٌّ مِنْ عَنِ دِينِهِ يَتَقَوْلُ
فَمَا عَدَا إِسْلَامِيَهُ لِيَقْبَلُ
وَلَا يَتَزَلَّجُ لِكَافِرِ نِسَاءَتَا
وَلَا لَهُ مَرْتَدَةٌ وَلَا نَسَا
ثُمَّ النِّكَاحُ بِأَمْرٍ يُدَارِ بِحَصَلِ
مِنْ وَاحِدٍ قَبْلَ الدُّخُولِ يَبْطُلُ
لَا بَعْدَهُ بَلْ بِانْقِضَاءِ العَدَّةِ
أَنْ انْقَضَتْ قَبْلَ انْقِطَاعِ الرِّدَّةِ
كَذَلِكَ فِي مَلِكِ المِثْمِينِ يَبْطُلُ
وَلِيُنْفِخَ بِالمَلِكِ حِينَ يَحْصُلُ
فَمَا لَهُ نِكَاحٌ أَنْتَى يَمْلِكُ
وَاللَّهَانِ نِكَاحُ عَمِيدٍ تَمْلِكُ
فَلَوْ شِئْتَ قَبْلَ الدُّخُولِ بَعْلَهَا
بِمَهْرٍ المَعْلُومِ لَمْ يَجْزِ لَهَا
بَلْ يَبْطُلُ ابْتِغَاءُهَا الَّذِي ذَكَرَ
لِلدُّورَةِ وَالنِّكَاحُ لِيَسْتَمِرَّ
فَصَلِّ فِي الأَنْكَةِ المَكْرُوهَةِ
إِذَا نَهَى عَنِ خَطْبَةِ نَفْسِهَا
كَانَ النِّكَاحُ بَعْدَهَا مَكْرُوهًا
بِأَنْ تَكُونَ المَخْطُوبَةُ المُنْهَرِجَةِ
تَقْدَمُ مَهَا خَطْبَةُ مَرْضِيهِ
أَجِبَ فِيهَا النِّكَاحُ الَّذِي يَتَدَرَّ
بِهَا تَقْرِيضُ المِجِبِّ المَعْتَبَرِ
وَلَنْ يَمْدَأَ ذَا أَوْ مَعْزُصًا
عَمَّا وَلَا عِنْدَ المِجِبِّ أَعْرُسًا
وَيَحْرَمُ النِّصْرَ مَعَ المَعْتَدَةِ
بِخَطْبَةِ إِلَى انْقِضَاءِ العَدَّةِ
وَيَحْرَمُ التَّقْرِيضَ لِلرَّجْمِيِّهِ
وَجُوزَ الأَمْرَيْنِ لِلخَلِيكَةِ

وبكره النكاح للحلال
 ما لم يكن مقارنا لمبطلي
 فان يكن كتموله اذا حصل
 وطء فطلتها لزوجها بطل
 كذلك المهر وزواله
 او نسب لكونها بحربته
 فغى اشراط ان تكون حرة
 لم ينعقد نكاحه ان غرة
 وكان ممن لم يحرمه الامه
 ولينعقد ان لم يكن محرمة
 مع الخياير مطلقا للبر
 في الفسخ دون مسعة ومهر
 لغضه قبل الدخول ولما
 بعد الدخول مهر مثل لزمانا
 فان يكن حمل في كيد فغى
 لربها قيمته اذ يؤمسع
 حيا ولكن بعد دفعه ربيحي
 حنا على من غره بما دفع
 وهو مع خلف اشراط النسب
 وخبره ان يكن اعلى نسب
 والحكم في الصداق ما تبنتا
 وقيمة المولود لم يجب هنا
 فان تكن هي التي به تغبر
 فليات فيها كل ما في العكس

فصل

غير مرجع تزوجت
 في عصمة ولو رقتين
 وقتة على نكاح الحرة
 وطلقتان اي ولو من حرة
 فان يكن باذن سيد سكتي
 ولم يكن مخالفا للاذن صح
 ومهرها في ذمة العبد يجب
 وما مع المازون اي والمكاتب
 من كبه بعد رجوب الذبح
 ودون اذن مستحق المنسح

وَالَّذِي اسْتَنْبَى وَمَاتَ الْبَاقِي
 قُلْتُ وَيُسْتَنْبَى مَبَايِنَ الْأَجَلِ
 سَلَّمَهُ وَيَا لِمَيْنِ عِنْدَ مَا
 وَمَا قَبِمَتْ وَهَوَى وَدِيعَتِي
 مِنْ بَعْدِهِ لَا قَبْلَهُ بِحَلْفِهِ
 فِي ذِمَّتِي وَلِيَبْلُغَ لَفْظُ مَقْتَعِي
 وَقَتِي وَمَنْ يَشْهَدُ كَذَا لَمْ يُقْبَلَا
 أَوْ قُضِيَتْ أَوْ هِيَ عَنْ حِمْرٍ مَمْنُ
 يَقُولُ فِي مِيرَاثِ وَالِدِي لَذَا
 شَخْصٍ عَلَى أَبِيهِ بِالذِّينِ أَقْرَ
 فِي الْكَيْسِ مَعَ حَلْوَةٍ عَنْ ذَاوَرِي
 يَنْقُصُ عَنِ الْأَلْفِ فَلَنْ يُتِمَّ مَا
 ظَرَفًا وَمُظْرًا وَالْمَا بِهِ أَقْرَ
 بِالْأُمِّ كَالِثَمَارِ بِمَا لِشَجَائِرِ
 قُلْتُ وَفِي عَلَيْهِ فَضٌّ مَا شَمَلُ
 مَا لِي لَهُ أَوْ مِائَةٌ فِي مَا لِي
 عَلَقَتْهُ وَلَوْ آتَى خِثَامَا
 أَلْفٌ كَمَا بِالْأَنْهَاءِ كَانَ الْعَطْفُ
 أَوْ تَحْتَهُ أَلْفٌ فَالْفَاءُ دَعَا
 أَلْفٌ وَالْفُ فَكَأَلَيْفٍ قَبْلَهُ
 وَدَرَّهْمٌ بَلْ دَرَّهْمَانِ أَشَانِ
 مَكَانَ دَرَّهْمَيْنِ ذَاوَدَيْنِ
 وَدَرَّهْمٌ وَدَرَّهْمٌ يَكْتَلِزُمُ

أَنْ كَمْ يَفْسِرُهُ بِيَدِي اسْتِغْرَاقِي
 وَفِي عَلَيَّ بِمَوْجِلٍ وَصَلَّ
 أَوْ قَالَ مِنْ ثَمَنٍ عَبْدِي ثُمَّ مَا
 يَقُولُ لَقِنْتُ خِلَافَ لَفْتِي
 مُتَّصِلًا وَرِدِيهِ وَتَلْفِيهِ
 وَلِمَيْنِ الْحَمِيمِ فِي دَيْتَاوِي
 فِي ذَالِهِ وَكَانَ فِي مَلِكِي لِي
 وَفِي عَلَيَّ مِائَةٌ لَا تَلْزَمُ مَنْ
 أَوْ مِنْ ضَمَانٍ فِيهِ شَرْطٌ وَإِذَا
 أَلْفٌ فَإِنَّهُ يَنْصُصُ الْمُتَّصِرُ
 وَمِائَةٌ فِي الْكَيْسِ وَالْأَلْفُ الَّذِي
 يَلْزَمُ بَلْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَا
 وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ كُلُّ مَا ذَكَرُ
 وَأَحْمَلُ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَقْرَارِ
 وَالْفَضُّ فِي عِنْدِي حَامِمْ دَخَلَ
 وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ فِي الْمَقَالِ
 أَوْ فِي تَرَاتِي مِنْ أَبِي وَلَا مَا
 وَإِنْ يَقُولُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ
 أَوْ بِلْ وَأَلْفٌ فَوْقَهُ أَوْ مَعَهُ
 لَوْ قَالَ أَلْفٌ ثُمَّ أَلْفٌ أَوْلَهُ
 أَوْ بَعْدَهُ أَلْفٌ فَذَلِكَ الْفَاتِ
 وَأَوْجِبُوا بِيَدِي دَيْنًا مَرِينِ
 وَفِي لَهُ دَرَاهِمٌ أَوْ دَرَاهِمٌ

ثَلَاثَةٌ وَإِنْ بُوذَتْ ثَانِيَةً
 لَوِيكْدَ إِدْرِهِمِ التَّخَضُّعُ أَقْرَبُ
 مَكْرَرٌ لَفِظٌ كَذَا وَمَقْرَدٌ
 إِلَّا إِذَا كَرَّرَهُ بِيْنَمَا
 أَنْ يَأْزِمُوهُ لِلَّذِي لَهُ أَقْرَبُ
 وَوَاحِدٌ فِي أَلْفٍ دِرْهَمٍ أَحَدٌ
 أَوْ يَفْصِدُ الْحِسَابَ دُونَ فِيمَ
 وَالْأَلْفُ فِي أَلْفٍ وَدِرْهَمٌ مَبْهُمٌ
 وَلَا يَكُونُ مَبْهُمًا يَنْصَفُ فِيهِ
 وَذَا الزَّيْدُ بَلْ لَعَمْرُوسَمَا
 غَضِبْتُ هَذَا مِنْكَ وَهُوَ لَا يَنْبِئُ
 وَالْإِعْتِرَافُ أَنْ يَتَّارِحِيْنِ
 وَمُطْلَقٌ مِنْهُ وَبِالْمُضَافِ
 أَوْ سَبِيْنِ يُجْعَلَانِ وَاحِدًا
 خِلَافَ الْإِنْسَاءِ وَخِلَافَ الْقِتْلِ

بَثَلَتْ يَلْزِمُهُ دِرْهَمَانِ
 رَفْعًا وَنَصْبًا وَيُؤْتَفُ وَيَجْرُ
 فَكَيْفَ كَانَ دِرْهَمٌ لَا أَرْبُودُ
 وَالْوَاوُ نَا صِافًا أَنْ الْحُكْمَا
 عَدَّ كَذَا قُلْتُ وَفِي هَذَا نَظَرٌ
 لِأَنَّ حِسَابًا أَوْ مِغْيَةً قَصْدٌ
 وَفِي الطَّلَاقِ مِثْلُ هَذَا الْحُكْمِ
 لِأَنَّهُ لِي تَمْيِيزِ جَاءَ الَّذِي دِرْهَمٌ
 إِقْرَارِهِ بِدِرْهَمٍ وَيَنْصَفُ
 هَذَا الزَّيْدُ وَيَعْمَرُ وَغَيْرَ مَا
 إِنْ قَبِضَ الْأَوَّلُ مِنْهُ بِرِيَا
 وَلَعَيْنِ وَبِمُقْدَامِيْنِ
 لِأَنَّ مَا يَوْصَفِيْنِ وَلَا أَوْصَافِ
 مِنْهُ وَلَوْ أَنَّ يَكُلُّ شَاهِدًا
 وَالْقَبْضُ وَالزَّوْنُ وَكُلُّ فِعْلٍ

فَإِنْ يَطَأُ فَمِثْلُ بَسْكَفٍ
 ذَمَّتْهُ يَأْتِي بِهِ إِذْ يَصْتَوِي
 وَجَائِزٌ لِلْمَسْلَمِ الْحِرَّ الْأَمَةَ
 لَكِنْ بَشْرًا أَنْ تَكُونَ مُسْلِمَةً
 مَعَ كَوْنِهِ يَخْتَلِي الْوَقْعُ عَلَى الزَّوْنِ
 وَغَائِزٌ أَيْ مَهْرُ حُرَّةٍ هُنَا
 وَلَا يَكُونُ تَحْتَهُ مَنْ تَصَلِّحُ
 مِنْ حُرَّةٍ مُطِيقَةً لِاتِّصَاحِ
 فَصَلَّ

من العيوب سبعة اذ ثبت
 بها الخاف في النكاح يثبت
 في المجرم والمجرم والبرص
 خير من الزوجين من منها خالص
 او كان مثل غيره في عيبه
 وصورت مجبه وعيبه
 وحره وان تكن رفقاء
 في فتيحه النكاح اذ قرناء
 فوراً من الثوبت لكن بمهل
 ذوغنة عاماً ومنه بقول
 دعوى الجماع فيلان اثبت
 بكارة وبالعين قد اتت
 فصل

عن زوجة لها كتاب أسلمها
 دام النكاح مطلقاً فليعلمها
 او غيرها فان تخلفت بطلت
 والمهر شرط حتى لم يكن دخل
 فان يكن بعد الدخول تنظر
 عدتها ان آسئت فيها استمر
 او استمر لفرها تحكما
 ففسخ النكاح حيث صار اسماً
 او اسلمت عن كافر تخلفاً
 فالفسخ فوراً قبل وطئ غيرها
 او بعده ثم اقدم في العدة
 دام النكاح بعد والمودة

فصل في الإقرار بالنسب

أَثْبِتْ بِإِقْرَارِ مُكَلِّفِ رَجُلٍ
 يُمْكِنُ أَنْ صَدَقَهُ أَوْ مَاتَ لَا
 وَمَعَ الْإِبْلَادِ لِفِرْدِ اثْنِيْنِ
 وَلَا فِرَاشِيْنِ بِالْإِسْيِيلَا دِ أَوْ
 بَعْدَ التَّمْلِكِ الْعُلُوقِ حَدَثَا
 فِقَائِفُ فِقْرَعَةٌ وَمَاعَدَتْ
 أَصْغَرُ مِنْ مَعِينٍ مَعَهُ عَتَقَ

نِسْبَةَ مَيْتٍ وَحَيٍّ قَدْ جَمِلَ
 لِتَسْكُرَ ذَلِكَ لَمَّا كَمَلَا
 مِنْ أُمَّتِهِ غَيْرَ زَوْجَتَيْنِ
 عَلُوْقَهَا فِي مِلْكِهِ كَمَا حُكِمَ لَوْ
 قَطْعًا إِذْ أَعْيَنَ أَوْ مِنْ وَرَثَتَا
 عِتْقًا وَلِلْوَا حِدٍ مِنْ وَوَلَدَتْ
 وَيَدْخُلُ الْقِرْعَةُ لِأَيُّسْتَرْقَ

او ظل كفره إلى تمامها
 بين الفراق من إسلامها
 لكنها ان أسلمت ولم يطل
 فيها جميعه قد سقطا
 وجهتا تقارنا إسلاما
 فمطلقا عقد النكاح دام
 او شد في التعقيب والمقيبة
 بعد الدخول حالة الزوجية
 أو أسلم في العدة استقرا
 على النكاح بعد واستمر
 وان يكن على الدخول سابقا
 فباعتباره منبما تصادفتا
 أما اذا تخالفا ثم ادعى
 معية فقوله لن يسمع
 او ادعى تعاقبا فليسمع
 مع اليقين قوله وييسر
 أو أسلم امرؤ على انثنت
 لا تقبلان الجمع كالاختين
 أو أسلم المعبدة على ثلاث
 والمرغ عن خيس من الإناث
 وبعدهم اسلمن في الزحف
 او كن من أهل الكتاب بالخص
 فزوجة فقط من الأختين
 يتنارها والعدن وجن
 وغيرها يختار ربما فقط
 وغيرهن باختياره سقط
 ومن أبأ اختياره فليستن
 وليعطن ما هن من مؤن
 او عن إمامته او في العدة
 اسلمن فافسخ الجمع عقده
 فان يبع له تزوج الأمة
 حين اهدى الجميع فليجترأه
 او حرة ممن قلتسقي
 إذا سلمت وتذفع الارقا
 فإن أصرت لا نقضوا العدة

وَأَمْرٌ لَمْ يُوقَفْ وَنَأْتِيَتْ سَبَّ
 وَلَوْ سَبَقَ جَعْدَهُ أَوْ اتَّصَفَ
 وَلَمْ يَبْرَثْ أَنْ يَجْحَنَّهُ وَإِذَا
 سَاحَوْى الصَّادِقُ فِي عَيْزِهِ
 غَيْرَ يَقُولُ وَارِثِ حَارِ النَّسَبِ
 يَجْعِدُ نِسْبَةَ الَّذِي لَهُ اعْتَرَفَ
 أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ قِسْرًا أَخَذًا
 بِحِصَّةِ الْمُفْرَعِ خِلَافِ

بَابُ الْعَائِرِيَةِ

مَتَى يُعِيرُ مَنْ لَتَبْرَجَ صَاحِجٌ
 عِيَالًا لَتَفْعَلُ لَمْ تَكُنْ تَسْتَهْلِكُ
 وَهُوَ قَوِيٌّ وَمُبَاحٌ يَعْلَمُ
 أَوْ اسْتَفْعَ مَا شَبَّتْ لَا الْمَعَارِ
 مِنْ سَبْوَى الْمُحْرَمِ قُلْتُ وَتَجَزَّ
 وَلَا يَبْصَحُ الصَّيْدَ مِنْ أَحْرَمًا
 وَكَرِهَتْ مِنْ وَلَدٍ لِيَجْعُدَ مَا
 كَرِهَتْ حَسَنَاءَ مِنَ التَّلِيلِ
 يَلْفِظُهُ مِنْ طَرَفٍ وَفِعْلٌ
 مِنْكَ لَكِنِّي تَعِيرُ فِي إِجَارَةِ
 لِبَدَيْنِ وَمَوْزِ الرَّزْدِ كَيْفَى
 الْأَبَا لِإِسْتِعْمَالِ حُدُودِهَا مَطْلَقًا
 الْأَعْلَى فَاضٍ بِهَا اشْتَعَالَهُ
 يَنْفَعُهُ وَلَيْتَنْفَعُ مَا ذُوْنَهُ
 مِنْ تَوْعِهِ لَا أَنْ نَهَى وَلَلْبَيْتَا
 لَا بِالْفَرَايسِ لِلْبَيْتَاءِ وَاسْتَنْعِ
 كَمَا يَطْلِي لِلْبِدْعِ فَوْقَهُ يَصْنَعُ
 وَالذِّفْنِ بَالِدٍ وَأَسِيهِ أَنْ وَوَرِيَا

أَهْلُ تَبْرَعَاتِهِ عَلَيْهِ صَاحِجٌ
 بِسَبَبِ اسْتِيفَاءِ نَفْعِ يَمْلِكُ
 جِنْسًا كَرِهَتْهَا وَلَوْ أَدَّ يَبْصَحُ
 مِنْهُ وَلَا التَّقْدِ وَلَا الْجَوَارِ
 شَوْهَا وَمَنْ لَا تَشْتَهَى مِنَ الْعَجْزِ
 وَفِي هَلَاكِهِ الْجَزَاءُ وَقَوْمًا
 وَإِنْ يُعِيرُ مِنْ كُفْرٍ مُسْلِمًا
 نَقَاهُ بِالْإِيحَابِ وَالْقُبُولِ
 مِنْ طَرَفٍ وَفِي أَعْرَتْ ابْنِي
 تَقْدُ وَأَعْمَلُ تَوْبِي اسْتِعْمَارَهُ
 سَوْمٍ وَقِيمَهُ لِيَوْمِ التَّلْفِ
 مِنْهُ وَإِنْ أَرَكَبَهُ تَصَدَّقَا
 وَمَنْ اسْتَأْجَرَ وَالْمَوْصَى لَهُ
 وَمِثْلُهُ فِي الصَّرِّ أَوْ مَا ذُوْنَهُ
 وَالْفَرَسِ بِالزَّرْبِ وَلَا عَكْرَهُنَا
 الْعَكْسُ أَيْضًا وَمَتَى شَاءَ رَجَعَ
 بِالْأَجْرَانِ أَيْ وَأَرِشَانِ فَلَغٍ
 وَمَا لِلزَّرْبِ فَيَأْجُرُ بَقِيَا

كانت كما لو لم يجدها عنده
 أو مرة ونبتها أو أدخل
 أو حقن بالدخول بنتها بطل
 في الأم دون بنتها وامتنع
 مؤبداً بوطء أم أوها
 ان حلناله مع الاستلام
 بجمع ما مضى من الأحكام
 فصل

من تمت عبدة عقت مختبر
 في الفسخ فوراً لا يعق بعدد
 من زناها مرض اذ يتصل
 بموتها وثلاثه لم يمت
 قيمتها مع مهرها ويطلب
 بعقده من قبل فسخ يحصل
 فصل

بالوطء في اقبال خفي يستحب
 تصدق الواطئ بدنياً رهنه
 وحيث كان الوطء في اذنيها
 خفيها فالنصف من دينار
 كتاب الصداق
 صد اقم نوعان من المثل
 وما يسميه الولي للثعلب
 في العقد فالثاني بوطء قرناً
 او موت شخص منها وشرط
 بفرقة ان لم تكن هي السبب
 ولم يبطأ ومهر مثلها واجب
 بالوطء والنكاح والرضاع
 خلقه كذا حيث شاهدت ربيع
 فالوطء اماوطء شبهة وحيد
 او في نكاح فاسد لم يعقد
 ثم النكاح في التي تفوض
 بالوطء او بالوطء ان لم يرضها
 وكون ما سماه عيناً محرم
 كل شيء او مجهولة لا تغلب
 اول من ملكه له بل وصفت

او حمل السيل جوباً ببدراً
 والغرس ان يشريط والالتصية
 بقيمة فان اباها قيل لك
 قبل فراغ فالدخول ما امتنع
 والرزم ثم قالع سوى الحضر
 من تشا والقول قول من ملك
 وراكب وزارع اعارة
 لم تلتف العين ولم يمض لينا
 يكون معنى للنسراع أصلاً

لا ان يعين مدة فأخراً
 فالقلم محجاً كما للأبينة
 بالأجزاء ونقض بارش أو ملك
 تكليفه تفرقها وان مرجع
 ومسيرها له سقى الشجر
 وقيل لكل بيع ما تملك لك
 ايا ادعى الغصب أو الاجارة
 وعكسهن قلت في الأولى اذا
 من الزمان ماله أجزراً لا

باب الغصب

مكتاباً أو أم فرج أولاً
 والتقل والأرعاح والعقار
 بقصد واستيلاءه فالغصب لا
 ما القدر حاصره ويمكن
 وذلك كالعصير صار قرقفاً
 من يوم غصبه إلى الفقد ولم
 قيمته في غير أرض التلغ
 يجبهه ليسترد القيمة
 طولب والغير بالاقصى فوما
 من نقص أرض تلف وما سقى
 وقاطع من عبء المقدرا
 مقدر وثانياً يضمن ان
 وفرد خفي فيه نصف داوداً

ومن على مال سواه استولى
 يعثر حق كركوب عارى
 وكجلبوس الفرس أو ان دخلاً
 أصغف والقوى فيه يضمن
 سلمه بمثله ان تلفاً
 والمثل ان يفقد يبيح اقصا القيم
 يرد واحد كان يرغب في
 لا كما باقه وذا الهزيمة
 وحيث صار منه مثلي بما
 من يوم غصبه الى ان تلفاً
 ضمانه ان عاد لان ذكرنا
 يضمن بالأكثر من نقص ومز
 عزم عن عبء جنى ما اخذنا

بعضها وقبل قن تلمت
 وكونها في العقيد ثوبا هروى
 فان بعد القفض ثوبا مروى
 اومع غرور وبشرط فاسيد
 او جمع نسوية بمهر واحد
 والخلع كالنكاح فيما قد ارم
 من الصداق مطلقا وقد علم
 ثم الرضاع الزوجة الكبيرة
 قد ارضعت صرتها الصغيرة
 وفي مرجع الشاهدين بعد ما
 ان يشهدا على طلاق حتما
 وحيث كان المهر من مثلها
 فالاعتبار بالنساء من اهلها
 بالعصبات اولام الرجيم
 كحدة وخالة من علم
 ثم النساء ببلدة مفارقة
 وليعتبر في وصفها المطابقة

فروع

من وهيت لزوجه صداقتها
 فت قبل وطها طلاقا
 يرجع عليها بعد اخذ ما بذلت
 لها بنصف ماله من البدك
 ولا يجوز للولي ان يهب
 صداقا بغير مال مكتتب

فصل

وكل اننى ان تقارن بعلمها
 يجب عليه دفع متعة لها
 لا بعد فرض قبل وطها او ملك
 زوجته ولا لمن عنها هلك
 ولا لمن نسبت في فرقة
 كمنها بحبه او عنته
 وفي اللعان لم تكن السبب
 في فسخها فدفعتها لها وجره

فصل

وليمة السرور فلعلمها نذوب

يلت وفتح زق مال محترم
 اوداب بالشمس وحيث اشعرا
 بالريح او قد فتح الحرز فقط
 او ضاع شئ عندة اودون حق
 والبضع والحرما معا منفعته
 في النفقات لامن الكلب وما
 كذا ولا يسقط اجرا صيد
 والزيت والعصير بنقص قيمته
 لا سيما جدا او باللكساد
 بالكسر لا الخزق وجره يحترم
 ورد ما يقصبه مع الذي
 ورد ترب الارض او كمثلها
 في صورة الطم وسوى الحفرا
 وخرق الثوب بارش النقص مرد
 سفينة هذا اذا لم يخف
 كما به يخيط جرح محترم
 لا حيث ما يرتد فالظرف كسر
 لان يفعل مالك الظرف حصل
 تفرج ارض النقص كالبذر مزرع
 وحمرة تخلت وان صبغ
 صبغ وبين ذا وذا ما فضلا
 ثوب خلاف العكس والصبغ قلغ
 نقص قلغ وتملكا نضوا

كفحه عن غير عاقل فلم
 يسقط للبل بما تقظرا
 سواء فهو ضامن لان يسقط
 اودل من يسرق شيئا فسرق
 بحبسه فهلكت ماشيته
 تضمن بالتقويت بل غيرهما
 صاد لفا صيب وما العبيد
 او ارش نقص او ضمان فرقته
 لا عينه والعكس بالايقاد
 ولا الملاهي والصليب والمتم
 او حرد موي ورد ذي وذو
 زاد وضمة ولو يفعليه
 بالاذن اذ لا عرض او حطرا
 ودون اذن الجدار لم يمسد
 وساجة ادرج في السنا وفي
 محترم ما ليس بمال من ظلم
 وخاف هلكه وان مات البشر
 قصد خلاصه وارشته حمل
 ولو تخلل العصير برد مع
 والبيض اذ فرخ والجلد ديب
 ولو يعضوب فقضه على
 والزموه بيع صبغ ان يسبع
 والزرع والغراس والسنا ولو

ومن دعى لها بغيري فليجيب
 الالعنة كما لا وصور
 منصوبة ولا تزول الوصية
 وحل نثر سكر ونقد
 ولقطة لمن اتوا في العقد
 والترك او الحق الازدحام
 حرصا على مروة الاقوام
 باب القسم والنشوز

والزموان روح النساء ايضا
 في النوم بينهن لارتب الاما
 والقسم امان يعم او يخص
 فالكفر في فافها بالسبع خص
 وبالثلث ثيبا بلا قصا
 فان تشا سبعا تعين القضا
 ومن يسا في لثقة صحب
 احدى نسائه بقرعة يجب
 وخصا بالنوم مدة السفر
 ولا تقنا للباقيات في الحضر
 وقنة بليلة والفترة
 بليتين حيث كانت حرة
 ولم يجب لناسر ولا امه
 ممنوعة بمنع سيد الامه
 ومن سافر لاباؤن بعلها
 لسفله او سافرت لسفله
 باذنه ولم يكن لها صحب
 بنفسه فالها قسم يجب
 واختص بالباقي من الاثا
 في هذه المسائل الثلاث
 وعم حيث يستوين في الرتب
 بان يسوي بينهما في التوب
 بليلة اوليتين سمرمدا
 او ثلاث حسب ما بدأ
 ولم يجب وطء ومن ليلا خرج
 في نوبة قضى الخرج بالدلج

وان سرت حناية كان عمل
 لم يميز فهلاك فيها
 اخذه منه ولا يرجع ان
 ياخذ من مالك او اخذا
 باجزء والكل بمهر يدفع
 ففي له كارتش نقض ما بنا
 صيفا بري ونقصا من وجبا
 زوجه بها الذي قد ظلمه
 اعتمقه نياية ونفذا
 د فعاله من عالم او جاهل
 بالزهن منه قلت حيث جهلا

ولم يجب قبوله اذا ابدك
 هريرة منه وخطه بما
 لا خلط برشعير وضمن
 بعله او بعد ضامنا اذا
 مقابلا كالمشترى لا يرجع
 لا قيمة للولد الحر هنا
 وهو بكل مالك ما عسبا
 كذا بان اولد مالك امه
 او بايتهاه بتمض او اذا
 من غير عزم لا يقتل الصائل
 ولا بايداع وايجار ولا

باب الشفعة

ثبت لا علو بلا قرار
 مثل الميران يطوق في الشارع
 يفتح او اخر للشريك
 وكالويز لا الوصي فممنع
 ممن على ملكه ملكه طرا
 عن نيم من كويت ثم رقا
 ان خدمت شهر امثالا ولده
 بمحصنة الملك وان تقررا
 والعفو في البعض الجيع يسقط
 اخذ الجميع كشرية حاضر
 او ياخذ الثلث الذي قد حصه

وشفعة في ثابت العقار
 يحتمل القسمة بالتواضع
 فتح مير اولاد المملوك
 كوارث المريض ان غنبايع
 فيما الوصي باع لا فيما اشترى
 يموض لا عوض ستلنى
 وما به اوصى للمستولده
 والشركا حتى شريك اشترى
 بعد وشقص العقد لا يسقط
 وحيث يهفو واحد للاخر
 فالثان ان يحضر يشاطر شقصه

ما ابدت امانة الشوز لا
 يأتي بهجر بل يعط اولاً
 فان يصير شوزها محققاً
 فالوعظ مع هجر وضرب مطلقاً
 او ادعى كل على سواه
 تعدياً ودام الاشتباه
 فلبغت القاضي لكل حكماً
 من أهله حر اميناً مسلماً
 فان يرد كل من الزوجين
 صلحاً يجب اصلاح ذات البين
 او الطلاق وكلت هي الحكم
 في خلعها ودفع مال ملتزم
 وكل الزوج الذي من جانبيه
 في قبضه له وفي الطلاق به

باب الخلع
 الخلع عقد فرقة على عوض
 بلفظ خلع او طلاق بالعوض
 ولم يكن بالخلع فتحاً بل يقيد
 به طلاقاً يقض العدد
 وما يسمى من صحيح يكسر
 او فاسد فهو مثل يصرح
 اوله بسم بل نواه والتمس
 قبولها فهو مثل يلمس
 وحيث صح بانت المخالعة
 فلا تقع بعده المراجعة
 كتاب الطلاق

وفرقة النكاح في الحياة
 طلاق او فسخ وكل آت
 ويحصر الطلاق في أنواع
 مانه مهوره والاختلاف
 وفرقة الإيلاء والشفاق
 والفسخ أنواع هي البوائق
 كفرقة الإيسار عن مهر وعن
 جميع ما لها عليه من مؤن

لا في الذي يحصل من قرأيد
 وعمدة الثاني على شفيع
 ثم ليقاسم دين ثالث حضر
 وبملك الشفيع بما بعد الشرا
 يلفظه أخذته بالشفعه
 بشرط كون المشتري الشفيع
 خلاف اشهاد او المثل لما
 او قيمة ليوم عقد فيما
 كالنضع والمنفعة والتعم ودم
 شقصما مع المنقول او تعيباً
 ولم يتغيره لتفريق وفي
 ابدله ويلحق الشفيع حط
 دون تفاوت يعيب للعوض
 فان بيع يأخذ بما شاؤ ومنع
 للمشتري منفرداً قلت وما
 ومقتضى اطلاقه المنع هنا
 وغيره ويمنع البائع أن
 والزوج في الفرقة بالتشطر
 في ثمن وقدره وفي الشرا
 وسقطت وان شفيع يدعي
 وان اقربايع يبيع ذا
 وفي قبضت ثمن المبيع
 وهو متى انباه را ولا صبي

من قبل للأول كالتز وايد
 اول دون مشتري المبيع
 قلت واما من شاء يدر
 يصير منقولاً كقفص قد طرا
 او كملكك شقق هذي البقعة
 بذمة الشفيع اوله قضى
 يدر له لمشتريه سألماً
 كالعبد مما يقضى تقويماً
 او حصه منه اذا ما العقد ضم
 بمفرد العقد كليل اذ هبا
 بائن الاستحقاق والمزيف
 زمان تحبير وبالعيب فقط
 في قيمة وما سوى البيع تقض
 رداً يعيب وخيار ان وقع
 يمنع ان كان الخيار ههما
 ولم يساعده عليه شحنا
 يرجع بالافلاس لايب الثمن
 كرده والقول قول المشتري
 وشركه وجهله ان قدراً
 علماً بقدر ثمن لم يسمع
 يدفع اليه ثمناً واحداً
 منه يقرب في يد الشفيع
 وقاسق فليستدر بالطلب

وفرقه اللعان أو من عَقَّتْ
 أو بالفور أو عَقِبَتْ سَبَقَتْ
 كذا بوطء شبهة والسبيل
 بالارتداد أو بإسلام حصل
 أو أسلم الانسان عن تفتين
 لم تصلح الجميع كالأختين
 والمرح من خمس من الإناث
 فصاعدا والعبدة عن ثلاث
 وبالرضاع وانتقال قد طرا
 لواحد من دينه لا خيرا
 وميك زوج روجه كعكبه
 وفتده كفاءة لعنائه

فصل

والتطلاق صفة تستعمل
 صريحا أو كناية فالأوك
 الفاضلة السراح والطلاق
 والإفتداء والخلع والفراف
 كذا تم متى أنت جوايا
 لعائل طلقها خطبا
 ملتصقا نساءه وقدما
 بها مقر ان يجب مستخبرا
 ثانيا ما احتمل الطلاقا
 أو غيره ممن تولى فراشا
 نحو آخر حتى أو ذهبي أو غربي
 أو المحق بأهلك أو غربي
 ونحوه بائن خليفه
 أو بة أو بة برة
 وفارق الفسخ الطلاقا
 فيما يكون للذكور تابعا
 كالامرت والطلاق والظهار
 فكل ذلك في الطلاق جازي
 وفي الطلاق بعده والرجعه
 ووصفه سنة أو بدعه
 وكونها تحتاج للمعلم
 في عودها الى نكاح الاولي

شَفِيعٌ أَوْ فِي الْحَيْسِ مِنْ كَيْدٍ
 أَوْ مُشْتَرٍ بِعَادَةٍ تَرَاعَى
 نَفْلًا وَكَلَّا كَمَا شَتَعَالِ بِهَمَا
 بَرَكَتُهُ وَبِحَثِّ مَنْ تَشْتَعَا
 ابْتَعَتْهُ بِالرَّخِصِ ثُمَّ أَشْهَدَا
 بِيَمِينَةٍ أَوْ مَعْرَمٍ لِقِيلِ
 لَأَمِينَةٍ وَعَكْسُهُ الْحَاوِي نَقَلَ
 فِي تَرْكِهِ التَّوَكُّيلَ هَذَا الْأَظْهَرُ
 أَوْ هَبَّ الْبَعْضُ أَوْ الْجَمِيعَا
 شَفَعْتَهُ بِالْجَمِيلِ أَوْ قَاسَمَ مِنْ
 عَفْوًا وَكَالْعَارِيَةِ الَّذِي بَنَا

لَا إِنْ يُوجَلُ ثَمَّنُ أَوْ يَغِيبُ
 أَوْ رَادَ أَوْ فِي قَدْرٍ مَا قَدَّ بَاعَا
 وَلَوْ بِنَائِبٍ وَلَوْ مَتَمَّمَا
 وَقَهْمَا وَبِالسَّلَامِ وَدُعَا
 عَنِ ثَمَّنِ الشَّفِيعِ وَلَيْسَ جَيِّدَا
 وَالتَّرِكُ لِلْقَدْوَرِ لَا تَوَكُّيلُ
 قُلْتُ هُنَا الْمَعْرَمُ حَصْرٌ بِالنَّفْلِ
 وَالرَّافِعِيُّ قَالَ ذَا وَيَعْدُرُ
 يُطِلُّ حَقَّهُ كَانَ يَبِيعَا
 وَلَوْ بِجَمِيلٍ لَا إِذَا صَالِحٌ عَنِ
 وَكَلَهُ وَزَرَعَهُ بَقِيَ هُنَا

باب الْقَرَائِصِ

فَاشْتَرَطَ الْإِجَابَ وَالْقَبُولَا
 خَذَ وَتَجَرَّ فِيهِ كَذَا عَامَلْتُ
 مَعَيْنَ بِالضَّرْبِ لِأَنْوَاعِ الْحَلِيِّ
 مُطْلَقٌ تَوَقَّيْتُ كَعَامٍ مَثَلَا
 وَمَعَ شَحْنٍ وَاحْتِرَافِ النَّاجِرِ
 لَهُ وَشَرَطَ الرَّجْعَ ذَاتَ تَشْرِيكِ
 وَذَلِكَ أَمَّا الرَّسَاقُ نَثِيئُهُ
 قَالَ لَكَ النِّصْفُ خِلَافَ عَكْسِهِ
 سُدْسٌ فَصِيحٌ وَنِصْفَيْنِ اجْعَلِ
 أَوْ مُفْسِدٍ قَارَنَهُ تَصْرَفَا
 لَمْ يَشْرَطِ الْكُلَّ لِمَنْ يَمْلِكُ ذَا

عَقْدُ الْقَرَائِصِ يُشْبِهُ التَّوَكُّيلَا
 إِجَابَةُ قَارَضْتُ أَوْ صَارَيْتُ
 فِي مَحْضٍ نَقْدٍ قَدْرُهُ لَمْ يَجْهَلِ
 فِي يَدِ عَامِلٍ لِلِاتِّجَارِ لَا
 أَوْقَتَ الْبَيْعُ وَلَا فِي نَادِرٍ
 وَعَمِلَ الْمَالِكُ لَا الْمَمْلُوكُ
 بَيْنَهُمَا إِنْ عَمِلَتْ جَزَيْتُهُ
 كَبِينَا أَوْ سَاكِنَا عَنِ نَفْسِهِ
 قُلْتُ وَلَوْ قَالَ لَكَ النِّصْفُ فِي
 وَمَعَ فُسَادِهِ لِشَرَطِ انْتِفَى
 وَيَسْتَحِقُّ أُجْرَةَ الْمِثْلِ إِذَا

تم الطلاق قد تری سنیتا
 فی ضلعه وقد تری بدعیها
 اولاً ولا فالاول الذی وقع
 فی ظن ذات المیض حیث یقع
 وطء به ولا یخص قبلة
 وما سوی البیضة حیث یزله
 وضابط البدعی کما حصل
 فی حیض او نفاس من مہا دخل
 او طهرها من بعد وطء فیہ
 ولم یکن حملها نتیجہ
 وخصمها سائل الایض
 صغیرہ وذات الاختلاع
 وغیرہم فحول ہما من النسا
 ومن تكون حاملاً أو یسا
 وفرقة الشقاق والایلاہ
 فہذہ سبع من النساء
 لکن رأیت نسخة بحیرة
 زادت علی ذم السبع بالمہتر
 وضع تعلیقاً وان یحجزا
 ومن یعلق جاز ان یحجزا
 لا العبد فی تعلیقہ بعتقہ
 ثالثہ ولم یحجز فی رقبہ
 وحائض سنیہا قد جوزنا
 تعلیقہ بالظہر لان یحجزا
 ومن یکن طلاقاً علی صیغہ
 معلقاً یقع بتعلق الصیغہ
 حال التکاح حیث فیہ علقا
 ایضاً وعند فقہ ہا ان یطلقا
 مالم یکر تعلیقہ بان ترک
 من اطلاق فلیقع متى تری
 أو بات بالصدق فی الوصیہ
 کظلمة سنیة بدعیہ
 أو بتطابق ثلاث المرصی
 زید بہا أو امیر او فیما مضی

وهو كمن وكل لا في بيعه
 وزوجه كالعبد قال اشجر
 وإن يقارض غيره ما دونها
 شريكه ببعض ماله شرط
 بمالك ربحه كفا صب اذا
 ثان من العا مل اجراً ورعا
 في الرد بالقب ودون الاذيان
 وإن أعاد ويصح بيع ما
 او خص نقص وبقصبة يحب
 والمال منه اجر حمل الثقل
 وإن يباشره فليس اجر
 عليه والظن وحمل العنبر
 وبعد رفع العقد رجاء بمالك
 ذ والمال لا زائد عين يحدث
 ويجبر النقص به ولو طرأ
 ورد قدر من ماله اله
 وحيث يرضى مالك به ولا
 وقر الوارث حيث يقضى
 فائة ورجحاً ثنتان
 فرر وارث فصر سستا
 وحصه العامل فيما استرد
 فرأس مال مائة ثم كسب
 بسدسه ورجحاً فان عاد الى

بغير نقد وشري فريعه
 على الأصح لا إذا قال اشترى
 وينسلك جاز وكى يكونا
 أو دون اذن فاسد وهو فقط
 تصرف في ذمة واخذ
 بينهما الا صلح ان تنازعا
 سافر ضمنته ويضمن الثمن
 باع بسعر بليد تقدم ما
 قلت وان نص على البحر ركب
 والكيل والوزن واجر النقل
 ونفقات نفسه والنشد
 ونحوه والجران يستاجر
 بتسمية المال كذا اذ بهلك
 كولد وقبل قسم يورث
 نقص يهوت العين من بعد الشرا
 ما كان ان يقسم على موجباً
 ربح يبيع من مزون حسلاً
 بلفظه في التقدي لا في العرض
 والربح ما بينهما بصفات
 لكل شخص ثلاث يقضى
 تقررت رجحاً وخسران وجد
 عشرين واسترد عشرين احتسب
 مال ثمانين يصب من عملاً

أَوْ قَدِيرِي مَخَاطِبًا بِالْمَدِينِي

أَوْ صَدْرَهُ أَحَدَى النَّسَاءِ السَّبْعِ
 وَأَنْ خَرَجَ التَّمْلِيْقُ بِالْمَجَالِ
 كَمَا سَأَلْتُ لَمْ يَقَعْ بِمَجَالِ
 كَانَ مَخَصَّصِيْمَةً وَأَوْصَعًا
 مِنْ غَلَا مَا تَطْلُقَا بِهِ مَعًا
 وَمَنْ يَنْظُرُ قِيَّةً أَوْ لَا عَنَا
 أَوْ مَنَّهُ صَارَتْ بِالثَّلَاثِ بَانَا
 فَوَطَّئَهَا بِالْمَلِكِ بَعْدَ لَمْ يَجَلْ
 إِلَّا الَّتِي آبَانَهَا أَنْ تَسْجَلْ
 وَحَلَّ بِضَاوِطٍ مِنْ قَدِّ ظَاهِرَا
 مِنْهَا وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ يَكْفِيَا
 وَمَنْ يَنْ يَمُونَةَ سَمْرِي وَقَدْ
 تَرَوَعَتْ عَادَتْ بِفَضْلِ الْعَدَدِ
 وَمَنْ يَطْلُقُ نِصْفَ طَلْقَةٍ تَقَعُ
 جَمِيعَهَا بِلَايِ جُزْءٍ وَقَعِ
 أَوْ قَالَ نِصْفَ طَلْقَةٍ فَالطَّلَقُ
 مَا لَمْ يَرُدَّ بِكُلِّ نِصْفٍ طَلْقَةٌ
 كِتَابُ الرَّجْعَةِ

خُسْرَانِ عِشْرِينَ وَعِشْرِينَ رُبْعِ
 فِرَاسٍ مَالٍ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ
 بَيْنَهُمَا سِيوِيَّةٌ جَعَلْنَا
 خُسْرًا وَقَدَّرَ رِجْحَهُ وَالتَّلَفِ
 وَقَدَّرَ أَصْلَهُ وَبَيَّةَ الشَّرَا
 الْفَنَانِ مَالِي تَمَّ قَالَ الشَّخْصُ لَكَ
 فَلِلْمَجْرُودِ رُبْعُ الْفِ يَصْفُو
 حَاصِلَةٌ فَعْمَلُوا لِلنَّافِي
 أَشْبَهَ مَا يَأْخُذُ نَافٍ مَا تَلَفَ
 فِيهِ أَفْسَحَ الْعَبْدُ إِذَا تَخَالَفَا
 كَذًا وَقَالَ بَعْدَهُ غَلِطْتُ
 لَعْنُو وَبَعْدَ أَنْ يَقْلُ خَيْرُتُ
 عِنْدَ احْتِمَالِ صِدْقِ هَذِي الْكَلِمَةِ

مِنْ ذَاكَ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةٌ وَمَعَ
 يَمُّ أَفَادَ فَا إِذَا ثَمَانُونَ
 وَخَمْسَةٌ زَادَتْ عَلَى مَا قَلْنَا
 وَالْقَوْلُ لِلْعَامِلِ فِي الرِّدْوِي
 وَعَدَمِ الرِّجْحِ وَهِيَ ذِكْرًا
 قَارِضٌ شَخْصِيْنٌ وَقَالَ مِنْ مَلِكٍ
 مَا قَلْتَهُ وَالتَّانِ قَالَ الْفُ
 وَإِنْ تَجِدُ ثَلَاثَةَ الْأَلَا فِ
 خَمْسِي وَثَلَاثًا لِلْمُعْتَرِفِ
 وَقَدْ رَمَتْ رُوِي إِذَا تَخَالَفَا
 بِأَجْرِ عَامِلٍ وَفِي رَجِيْتِ
 حِسَابُهُ أَوْ قَالَ قَدْ كَذَبْتُ
 نَقْبَهُ قُلْتُ قَالَ فِي التَّمَةِ

بَابُ الْمَسَاقَاةِ

وَبِالْكِتَابَةِ الَّتِي تَبْوِي مَهَا
 جَلًّا وَلَوْ صَرِيحَةً فِي بَابِهَا
 كَقَوْلِهِ تَحْتَكُ رَفْعًا
 تَحْرِيكًا وَحَلَكٌ أَعْدَتْ
 لَكِنَّا تَخَالَفَ النِّكَاحِ فِي
 نَفِي الْوَلِيِّ وَالتَّهْوِيدِ بِعَارِفِ
 وَلَفْظَةُ النِّكَاحِ وَالزَّوْجِ
 وَفِي رِضَى وَلِيهَا الْمَرْجُوعِ
 وَفِي رِضَاهَا وَوَجِبَ الْمَهْرُ
 وَحَالَةُ الْأَحْرَامِ أَيْضًا فَادْرُ
 وَشَرَطُهَا الْبِقَاعَةُ فِي الْعِدَّةِ
 فَلَوْ طَرَأَ حَمْلٌ عَلَى الْمَعْتَدَةِ
 مِنْ شِبْهِهِ فَلَسْتَ تَقْبَلُ لِعِدَّتِهِ
 وَحُجُورَ الرَّجَاعِ فِي مَدِينَةٍ

نَحْلًا وَكِرْمًا غُرْسًا وَرُويَا
 أَوْلَا إِذَا الْخَارِجُ لَمْ يُؤَسِّرِ
 وَعَسْرًا لِأَفْرَادٍ لَوْ قَدْ عَمِلَا
 وَلَا تَخَابِرُ فَهُوَ بِالنِّصْفِ امْتَنَعَ
 الرَّبْعُ فِيهِ عَالِبًا وَلَوْ أَلِ
 وَمَعَ شَرَطِ عَمَلِ الْمَمْلُوكِ
 بِأَجْرَةٍ مِنْ مَالِكٍ فَلْيَحْظُرَا
 لِأَقْوَالِهِ اسْتَأْجَرْتُ مَعَ قَبْلَتِ
 مَالِكِهِ يُشْتَرِطُ التَّفَاوُتَا

وَإِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يُسَاقَا
 وَعَيْنِيَا بَعْدَ خُرُوجِ التَّمِيرِ
 وَأَنْ يَزَارَعَ الَّذِي تَحْلَلَا
 وَاتَّخَذَ الْعَامِلُ وَالْعَقْدُ سَبْعُ
 إِنْ أَقْتَبِرَ مِنْ تَحْصَلَا
 آخِرَ عَوَامٍ وَمَعَ شَرِيكٍ
 وَنَفَقَاتِ ذَا وَحَيْثُ اسْتَأْجَرَا
 يَقُولُهُ سَاقِيْتُ أَوْ عَامَلْتُ
 وَعَرَفَا أَشْجَارَ نَوْعَيْنِ مَتَى

وَعَقْدُهُ لِبَاشٍ فَمَا بَعَثَ
 اذ لم يتم عدة المطلق
 وللوارث الذي في الأولى
 كالتوايه هذا دليلا
 باب الأيلاء

حقيقة الأولى بين بعثها
 ليترك وطئها بقبلها
 مؤبداً وفوق تلك عام
 او مطلقاً او سائر الآيات
 ان صور الجماع منه مطلقاً
 بغيرها وضح ان يطلقها
 بكل لفظ صالح للصيغة
 صريح او كتابي مع نيته
 فالس والابنان والمباينة
 كناية في ذلك والمواثقة

والوطء والجماع كل يجري
 من الصريح واقتضاض البكر
 وليعقد بالباي بذاته
 وكل وصف كان من صفاته
 وبالطلاق والعناق مطلقاً
 ان كان كل بالجماع غليظاً
 وبالترام قربة بذمته
 كالصوم مالم يفض قبل مده
 كاذن وطئت صفت هذا الشهر
 رضع حيث لم يرضع شهر
 وحيث تضمن الشهر الأربعة
 ولم يطلزمه بالجماع
 ففرقة فان ابى معانده
 فليوقع القاضي عليه واجده
 او كان عدراً ان قدرته
 على الجماع بعد ذلك فثبت
 وحيث نال به العظم الى
 واختار طءاً فليكفر حالاً
 ويبتل الايلاء بوطء كائناً
 قبلها وبالطلاق الباش

وَعَمَلًا بِجُمْلَةٍ يُفَصِّلُ
 مَكْرَرًا وَكُلَّ مَا خَاجَ التَّمْرُ
 وَسَمَهُ يَمْلِكُ بِالظُّهُورِ
 عُرْفًا وَيَسْتَقْرِضُ لَوْ ذَاهَبَ رَبُّ
 يَبْقَى مُشْهَدًا أَوْ الْأَجْعِلَا
 أَوْ يَفْسُخُ الْعَقْدَ بِأَجْرٍ مِثْلِهِ
 وَلَوْ عَنِ الْعَامِلِ أَبَدًا ثَلَاثُ
 أَمْ بَلَّ لَا جَبْرَ مِمَّا لَمْ تَكُنْ
 يَسْتَأْجِرُ الْقَاضِي عَلَيْهِ مُشْرِفًا

بَابُ الْإِجَارَةِ

صَفَةُ الْإِجَارِ بِإِجَابٍ كَمَا
 وَيَحْوِي مَلِكُكَ أَوْ أَجْرَتُكَ
 وَيَقْبُولُهُ بِأَجْرٍ تُشْرَى
 لَا بِالْعَاهِرَةِ وَلَا جِزْءَ الْحَمْلِ
 وَمُطْلَقُ الْأَجْرِ عَلَى التَّجْعِيلِ
 فَلَا يُخْرَجُ عَنْهَا لَمْ يَسْتَبْدَأْهُ
 كَذَلِكَ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا لِأَنَّ
 مَعَ لَفْظِ اسْتَأْجَرْتُ فِي الْأَنْفِ
 مَقْدُورَةٌ السَّلْمُ شَرْعًا قَوْمَتِ
 وَبَطَلَتْ فِي كَلِمَةِ بِلَا تَعَبٍ
 وَبِالطَّعَامِ وَحِرَاسِ الْكَلْبِ
 وَمُطْلَقًا أَنْ يَتَوَقَّعَ وَاسْتَفَى
 وَلِزْمَانٍ قَابِلٍ حَيْثُ جَرَى

أَكْرَيْتُ أَوْ أَجْرْتُ أَوْ حَوَّهَ
 مَنفَعَةُ الشَّيْءِ خِلَافَ بَعْدِكَ
 أَوْ عَلِمْتَ فِي دِمَّةِ الَّذِي أَكْرَيْتُ
 لِعَمَلٍ إِنْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الْعَمَلِ
 مَوْصُوفَةً بِالْقَبْضِ وَالْحُلُولِ
 وَلَا عَلَيْهَا وَبِهَا الْحَوَالَةُ
 إِجَارَةُ عَيْنِيَّةٌ كَالْكَافِي
 امْرَأَةٌ وَخَالِصٌ مِنْ مَنفَعَةٍ
 وَحَصَلَتْ لِكَثْرَةِ وَعَلِمَتْ
 وَزَيْنَةُ بِالْقَدْرِ قَاوُذْ هَبْ
 وَصَيْدُ كَلْبٍ وَلِزْرَعِ الْحَبِّ
 مَاؤُ مَا يُعْتَادُ مِنْ عَيْبٍ كَفَى
 فِي عَيْنِهَا الْأَمْنُ الَّذِي أَكْرَيْتُ

وبالقضاء مدة الايلاء
وموت احدي اربع نساء
ان كان قائم اطلاق سنة
فانتقلت بالموت في تلك السنة
وان يجامعها الواحدة
تعين الايلاء لتلك الواحدة
من وطئه او قال لا اخلع
كلام من الزوجات فهو رافع
من كل زوجة فليس يبطل
بموت بعضهن حتى يحصل

باب الظهار

وكلمة زوج صح ان يطلق
صح الظهار من مطلقا
ولفظه وان يكن من ذم
لزوجة انت كظهر احم
ومثل انت كل غير قد قصد
لربنة كالفرد والكبد
وغير ظهار ام نحو صدرها
وراسها وعينها كظهرها
فليعتبر به الظهار مطلقا
لان نوى كرامة او اطلاقا
وقوله انت كامي جمعك
كناية اذ انواه يحصل
ومثل امي كل محرم شرعي
ما لم يكن تحريرا شرعا طرا
كزوجته ان حيث كانت قلته
كغيرها من النساج لانه
وحيث صحته له ظهاره
فما فيه الزم الكفارة
وعوده امتا كما وقتا يسع
طلاقا بعد الظهار لو وقع
وان يكن من اربع يظهر
بكلمة فاربعيا يسع
لان يكن فور ان يطلق
بكلمة ولم يكن مطلقا

وَهَيَا الْاَجِيرُ لِلْعُرُوجِ
وَنِصْفِهِ ثَانٍ وَلَوْ مِنْ يَوْجُرُ
وَدُونَ اَذِنَ الزَّوْجِ مِنْ مَنكُوحَةٍ
مِنْهَا اَجْرٌ وَلَمْ تَحْرُ لِلْقُرْبِ
وَمَنْ لَتَفْرِيقِ الزَّكْوَةِ رَامَةٌ
وَلِيَجْهَرَ الْمَيْتِ وَالْاَذَانِ
اَنْ يَكْتَرِيَ لِلغَرْ وَاَهْلِ الذِّمَّةِ
اِمَّا يَوْقِيَتْ مِثْلَ سَكْمَى جَمْعَةٌ
اَوْ يَحْمِلُ عَيْلَ لَا ذِيْنَ
وَالطُّوْلُ وَالْقُرْصُ وَمَوْضِعُ الْبَيْتِ
لَوْ فَوْقَ سَقْفِ كَانَتْ الْبَيْتِ
رَاكِبَهَا بِرُؤْيَةٍ اَوْ يَصِفُ
الصِّبْقُ وَالْوَسْعُ وَوَزْنًا وَنَظْرُ
وَعَيْنِدْنَا مَعَالِقًا يَفْصَلُ
الْجَنَسُ وَالنَّوْعُ وَسَيْرًا وَالسَّرِي
عَرَفٌ وَمَجْهولًا رَأَى اَوْ عَلِمَا
وَالزَّجَاجُ وَصَفْهَا تَعِيْنَا
وَمِنْ بَرْدٍ وَنَهْ فَعَرَفَا
ذَا صِلْبَةٍ اَوْ رِخْوَةٍ مِثَالًا
وَالدَّلْوُ وَالْعِنَقُ عِيَانًا اَوْ وَصَفُ
وَمَا كُنْتَ لَسَقَى اَرْضٍ مُطْلَقًا
دَارًا اَوْ سِنْدًا سَاوًا بِلَوْعَةٍ مَا
يُعِدُّهُ وَيَعْمُرُ الَّذِي اَنْهَدَمَ

اَوْ بَعْدَ الرَّحِيلِ فِي الْحَجِيْبِ
اَوْ لِرُكُوبِ يَصِفُ دَرْبَ بَشْرٍ
وَلَمْ تَحْرُ لِقَلْعِ سَيْنِ صَعْتِ
لَكِنَّ لَهُ وَلَوْ لِارْصَاعِ صَبِي
كَاتِحْمُ وَالتَّدْرِيسُ وَالْاِمَامَةُ
يَجُورُ كَالْتَعْلِيمِ لِلْقُرَّانِ
وَقَدْ اَجِيرُ لِامَامِ الْاُمَّةِ
وَعَيْنُ الْمَوْجِرِ قَدْ رَالْمَنْعَةَ
وَلَوْ يَطْوُلُ مَعَ بَقَاءِ الْعَيْنِ
وَعَيْنًا مَرْتَضِعًا وَالْمَسْكَنَاتُ
بِالْاِرْتِقَاعَاتِ وَبِالْكَيْفِيَّةِ
اَوْ اَكْتَرَى لِعَمَلٍ وَيَعْرِفُ
ضَخْمًا نَجِيْفًا وَلِحْمَلٍ ذَكَرُ
وَقَدْ رَمَطُومٍ لِاَنْ يَحْمِلُ
وَلَيْرَ مَا يَرْكَبُهُ اَوْ ذَكَرَا
وَسَيْرَهَا وَمَنْزِلًا اِنْ عَدِمَا
مِقْدَارُهُ اَوْ بِيَدَيْهِ اَمْتَحَنَا
لَا لَفٍ مِنْ مَعَ مَا قَدْ ظَرَفَا
لِفَقْدِ مَبْطُوطِ الْحَرْثِ قَالَا
وَلَا سِتْقَاءَ مَوْضِعِ الْبَيْرِ عَرَفُ
وَعَدَدَ الدَّلَاةِ اَوْ وَقْتُ اسْتِقَا
وَيَلْزِمُ الْمَوْجِرَانَ يَسِيْلَا
خَالِيَةً بَدًّا اَوْ مِفْتَاحًا وَلَمْ

هو اضطلاعاً قول زوج أشهد بالله إنني صادق مؤكد فيما زعمتها به من الزنا وليس مني فرعها بل من زنا يقول ذلك أربعمائة ذكر وخامساً يقول بعد أن زجر ولعنة الله عليه تضرب إن كان فيما قال من يكذب بحيث جاء باللغات لم يحدث بقذفها ويتنفي عنه الولد وفارقته فرة محجلة وحزمت فلا تحلل بعدله وتستحق أن تحلل لزوجها ما لم تلاعن مثل ما قدا لعنا لكن تقول انه لقد كذب على ثم تبدل اللعن العصب فلا تحل بعد ان تلاعنه لكن تصير معه غير محصنه فان يكذب نفسه عاد الولد وحده لكن دام تحريم الأب واليتم التكرير في الإيمان هنا وفي قسامه اللغات

فصل

شرط اللعان الأثرين فإثر وأن يلين الألفاظ من بها التنع وسبق قذف زوجته بما يجد أو احتياجه إلى نفي الولد فلا يلاعن قط اجتهديه الا بقذف مرفى زوجته لها شزله سواء استغفر فرغ به أم كان بالذم والنفي ووطنها يشبهه إذا وحيد فرغ لها يتقنه لا إذا فقد فسائر الأحكام من نفي الولد

بغير كره كما تزداع ما عصب نهره بالفتح والحزام كذا عليه اذ بديمة تقع ومحلا والمحط والظرف له والصنع والذرور والجر على والمحيط والرصاص ليس يبيع لولهما استأجر والذرا تقطع شرط بان لا يقال فيه يبدل مستوف وما استوفى به وتلف المذكور واللبس نزع قبولة أو خلوة لا يعذر وهو أمين صامن التقصير وإن مضت مدته وإن عبر أجر وإن لم ينفع تعيننا وبانهادام السقف فوقه ضمن أو اعتدى كمدل خمسين من ومبدل أقرة الشعير وأجر زائد مع المسمى أبدل زرعاً بفراس ومتم فالذهب المصوم من يجيرة وبين ماسعى وأرث نالا واجعل لي كرمك الزايد ذا كالحكم في الجلاذ ان زار ولا

وبرة حلقة أنف ويجب ويحب الإكاف والخطام اعانة المحتاج وأجمل رفع وفي استقاء دلوه وحصله مستأجر ويجمل ومات لآ حصانة وعكسه ووزعوا وبديل الماكول إلا ان وقع شرط وليس العقد يقتضيه ومنه في ذمته يعاقبه إن نام ليلاً ومن الأعلى يدع ويرتدي به ولا يأتزير كما في الحمام والأجير إمكان الاستيفاء منه واستقر مأجوراً لا أو هو المرحنا وقتلوا ستمله فيه أمن برهما من الشخير وأعكسن بالبر لا بالعكس للذكور يصنمه وأجر مثل مهنا يزرع مكان البرية الذرنا ما بين أجر مثل زرع الذرة أرضاً يزرعها وقلع حالاً جهل به أو كان معه قسطاً أجرها بدون شرط عملاً

وغيره تأتي ولكن لا تحذف
 فلا تلاحظ بعد لكن كل من
 عزز للتكذيب في القذف التعمير
 بقذف غير محصنات ونحوه
 في ذات كفر وجنون وصغير
 ومن زنت لكن مع الإكراه
 أو وطئت طوعاً بالاشتياء
 وذات رق مطلقاً محصنه
 أو كوتبت ومنها المعصمه
 وذات تدبير كذات الأم الولد
 فالعشر لم يجب بقذف حد
 وقدرى التعمير للتأديب
 للعلم بالتصديق والتكذيب
 كقذف أنتى بعد اثبات الزنا
 أو طفلة جامعها لم يمكنها
 فلأراد الإلتعان لم يجب
 اليه بل تميزه حتماً وجب
 باب العدة

تعدت حتماً سائر الزوجات
 لفرقة الحياة والممات
 ففي الحياة لم يجب أن تقفلا
 الأبوطة أو منى أدخلها
 فخره ترى الدماوفاء
 عدتها ثلاثة أقراء
 وغيرها من ذات بئر أو صغير
 عدتها أربع عليم استقر
 وذات ورق أن تحض قران
 وغيرها شهر ونصف الثاني
 وعدة الوفاة ثلث عام
 وعشرة أيضاً من الأيام
 مع البالي حيث كانت حرة
 وذات رق يصف تلك الحرة
 وذات حل مطلقاً معتده
 بالوضع إن ينسب لرب العده

يَحْضُهُ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِيمَا آذَنَ
 عَنِتُّ أَرْشَادُونَ أَجْرًا نَابِتُ
 مُعَيَّنِ الْأَجِيرِ وَالظُّهْرِ فِي
 مَا فَسَدَتْ بِحَوْمَاءٍ أَوْ قَدْ
 وَمُدَّةُ الْأَيْجَارِ كَانَ قَدَرًا
 عَاقِدَهَا لَا الْأَوْلُونَ بَطَّتَا
 عَبْدٌ وَمَالِ الْعَبْدِ مِنْ تَخْيِيرِ
 فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ حَتَّى تَنْقِضِي
 وَكَالْأَبَاقِ وَأَنْتِظَاعِ الشَّرْبِ
 إِنْ يَفْسُدِ الزَّرْعُ وَيَهْتَدِ خَلَا
 تَقْدِيرِ مُدَّةٍ وَلَا إِنْ حَصَلَا
 وَالسُّعَيْرِ لَمْ يَحْرَجْ أَنْ يَدْعَى
 وَالْمَكْتَرَى مِثْلَهُمَا وَالْأَحْسَدُ
 مَنفَعَةٌ بِحَقِّ مَلِكِ التَّمَوِّقِ

لَا دَاخِلُ الْحَمَامِ وَالْقَبَاءُ إِنْ
 فَجَحِلُ الْمَالِكِ وَالتَّفَاوُتُ
 وَبِأَهْدَامِ دَارِهِ وَتَلْفِ
 حَجَّ إِذَا أَحْرَمَ وَالْأَرْضُ إِذَا
 أَوْ حَسَبَ الْعَيْنِ سَوَى مِمَّنْ كَثُرَى
 انْفَسَحَتْ بِالْقِسْطِ لِأَنَّ يَفْقَى
 وَلَا بُلُوغَ الْمَاءِ وَلَا تَحْرِيرِ
 وَلَمْ يَعُدْ وَتَفَقَّأَتْهُ أَرْضِ
 وَالتَّقْصُ خَيْرُهُ بِهِ كَالْغَضَبِ
 لِأَنَّ بِيَادِرٍ تَبْدَارِكُ وَلَا
 فِي أَرْضِهِ أَوْ حَسَبَ الْمَكْرَى بِلَا
 لِعَاقِدِ عَذْرٍ وَقَوْلِ اللُّوْدِ عِ
 بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ وَالْمُرْتَهِنِ
 خِلَافُهُ إِنْ نَحْنُ قِسْنَاهُ فُحِقَ

بَابُ الْجَعَالَةِ

أَهْلُ إِجَارَةٍ يَجْعَلُ عُلَمَاءَ
 هُوَ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ إِنْ كَمَلَهُ
 جَارَ وَتَقْصُهُ بِقِصَاصِ الْعَمَلِ
 غَيْرِ الَّذِي عَيْنَ مَنْ قَدَّ عَيْتَا
 إِنْ زَادَهُ كَرِدَهُ مِنْ أَعْدَا
 وَلَوْ غَيْرِ كَانَ ذَا حُصُولِ
 مِنْ جَابِتَيْنِ لِيَفْسَحَ لِلتَّزَمِ
 الْجَعْلُ فِيهَا تَحْوِجُّ أَوْ جِهْلُ

صَحَّتْ جَعَالَةٌ بَانَ يَلْتَزِمَا
 مَقْضُوعٍ أَوْ لَا سَامِعِ الْبِدَاءِ لَهُ
 وَقَبْلَ أَنْ يَفْرَغَ تَقْضَى مَا جَعَلَ
 كَالرَّزَمِ مِنْ أَقْرَبِ أَوْ أَنْ عَاوَنَا
 الْآلَةَ وَيَمْنَعُ التَّزَيُّدَا
 لِعَمَلِ مَعْلُومٍ أَوْ يَجْهُولِ
 وَيَأْجُوزُ وَيُسَمَّى مَا لَمْ يَسْمُ
 مِنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ أَوْ أَنْ جَعَلَ

ولو بالاحتمال مع إمكانه
 كان نفاة الزوج فيلقائه
 فيقتضى بوضع ذلك مطلقا
 ولو جئنا ميتا مخلقا
 او مضطعا قد أخبرنا بقابل
 بأنه لا دمي آيل
 بعد انفصال الكل حتى الثاني
 من توأمين مدة الامكات
 ونكاح دون ستة من أشهر
 قبل انفصال التوام المؤخر
 باب الاستبراء

وذلك إما واجب أو مستحب
 ففي الإمامي حسن أحوال وجب
 من نقلت للزرق من حرته
 والعكس فالأولى هو المسية
 والثاني في عتيقة ويوجد
 في أم فرع مات عنها السيد
 ثالثها منقولة من مرق
 ثلثه كالإرث إذ شفى
 رابعها تجدد استمتاع
 لربها من بعد الإمتناع
 في فرقة الزوج بلا إصابته
 او بغيرها عن عوض الكتابة
 خامسها تجدد الإباحة
 لغيره كمنصفه انكاحه
 ويستحب الذي قد اشترى
 زوجه استبرأها بعد التزوا
 وزوج انثى حرة إذا هلك
 نحل لها من غيره ولا ترك
 من الأصول والفرع من يرث
 فليعتزل فإن بين حمل يرب
 ولم يجب في جمع عدتيت
 اقصاها الأعلى اثنتين
 موطوءتين إن بين إحداهما
 ولم يعين ثم ماتت عنهما

أو كان غصباً فاصح ما نقل
 وحيثما أنكر شرطه وفي

أن له أجره مثل ما يحل
 معين وسعيه فكالحلف

باب إحياء الموات

موات الإسلام وإن تقدم ما
 أو أقطع الإمام أي مؤمن
 جوهره العلاج بيديه وما
 لأن رعي بحوطه وباب
 مع غرس باغ مع شق بعض
 ونحوه كالشوك حول الزرع
 لأعراف قلت والمزدلفه
 والموضع المعمور في الأيادي
 وموضع الركن وكل ما يرى
 وموضع التارح والدواب
 إن استقى بين والمصب
 وموضع يخشى انهيار لو حفر
 قلت الذي في صوب فتح الباب
 وكل ما للماء من تجارى
 وليصرف مالك بالعادة
 ومد بعا إن شاء أو حاما
 وحيثما يستول مسلم لها
 أو أقطع الإمام قدراً أهمل
 ولا يسع وللإمام أطلق
 وجانز نقص ما سوى النقيع

عمرانه من قبلنا أو أعلمنا
 إحياء صار ملكه بمعدن
 للكفر فالكافر أو من أسما
 علق في زريبة الدواب
 من مسكن أو جمع ترب الأرض
 ولا يحتاج رتبة الماء معه
 في رأى شحني ومنى كعرفه
 أولاً ولا حريمه كالناري
 من مرفق مثل المناخ للفرى
 وموضع الترداد للدواب
 له ويحوي كة للجب
 أو يفيض المائل للفتنة والمرد
 ومطرح الرماد والزائب
 ومطرح الثلج حريم الدائم
 وغيرها يجعل للحدادة
 إن أحسنت جدرانه أحكاما
 يرعى كفوراً ومواتاً أعلمنا
 صار حق دون طول واشتغل
 حسي لنحو نعيم التصديق
 بالنون إذ ذاك حسي الشفيع

سَفَعَةُ الشَّارِعِ لِلطَّرُوقِ
وَالْبُيُوتِ مُسْتَرَجِبًا وَآخِرُ
وَفِي بَيُوتِ اللَّهِ لِلتَّعْلِيمِ
حَتَّى يَجْلِيَ حَرْفَهُ أَوْ انْتَقَلَ
وَلِلصَّلَاةِ تِلْكَ لَا غَيْرُ وَفِي
وَلَوْ لَشُغِلَ غَابَ بِلِ فِيهَا ظَهَرَ
فَلْيَسِّقْ مِنْ جَارِ نَيْفِهِ إِلَى
فِي غَيْرِ وَافٍ وَبِشَرِّحَ وَمَنْعَ
وَمَحْرُومِيهِ نَظَرُفِ مُلْكَ
وَأَنْ يَضِيقَ يُقْرِعُ وَفِي الْبِرِّ أَلْتِي
وَفِي أَلْتِي مُلْكَ حَافِرِ بَدَلَتْ
وَشِرْكَةَ الْفَنَاءِ مَا بَيْنَهُمْ

وَلْيُعَامِلِ بِلَا تَضْيِيقِ
وَلَوْ تَطْوِيلِ الْعُكُوفِ مِنْ سَبْقِ
لِطَالِبِ الْقُرْآنِ وَالْعُلُومِ
أَوْ فَارَقَ الْمَوْضِعَ وَالْإِلْفَ انْفَصَلَ
سَبْقِ أَمْرِي فِي رِبْطِ التَّصَوُّفِ
مِنْ مَعْدِنِ إِلَى قَضَائِهِ الْوُطْدِ
كَعْبِيهِ مِنْ أَحْيَا الْمَوَاتِ أَوْ لَا
إِذْ لَا يَفِي بِالْكَلِّ مِنْ مَنِهِ قَطْعُ
وَأَثَانِ إِنْ تَسَاوَى قَاشِرِ كَا
يَجْفِرُهَا الرِّقُّ حَتَّى الرِّحْلَةَ
عَلَى الْمَوَاشِي لِأَلْزُومِ مَا فَضَلَ
بِحَسَبِ الْأَعْمَالِ أَوْ مَا غَرِمُوا

تَعْتَدُ كُلَّ عِدَّةِ الْوَفَاءِ
مِنْ مَوْتِهِ أَوْ عِدَّةِ الْحَيَاةِ
مِنْ الطَّلَاقِ أَيْ ذِينَ أَعْظَمُ
فَهُوَ الَّذِي فِي حَقِّهَا مُحْتَمٌ
أَوْ اسْلَمَ أَمْرُوعًا اثْنَتَيْ
أَخْتَيْنِ أَوْ عَلَى رَقَبَتَيْنِ
أَوْ نَا ثَدَا عَنْ أَمْرِي وَقد قَضَى
قَبْلَ الْبَيَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَعَى
تَعْتَدُ كُلَّ عِظَمِ الْقَدَرَيْنِ
وَلَمْ يَجِبْ كُلُّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ
وَمَنْ يَمِتْ عَنْ أَمْ فَرَحَ وَالتَّحَقُّقِ
بِرُوحِهَا وَلَا عَلِمْنَا مِنْ سَبْقِ
فَعِدَّةُ الرُّوحَاتِ بَعْدَ التَّلَاكِ
تَعْتَدُهَا حَقًّا بِكُلِّ حَالٍ
وَإِنْ يَكُنْ بَيْنَ الْوَفَائِيْنَ اسْتَقْرَ
سِتُونَ يَوْمًا ثُمَّ حِسَّةٌ أُخْرَى
فَصَاعِدًا فَحِصْنَةٌ مَعَ مَا خَلَا
أَوْ اسْتَقْرَدُونَ مَا قَلْنَا فَكَلَا

بَابُ الْوَقْفِ

وَوَقَفَ تَخَصُّرٌ لَتَبْرُجِ صَكْحٍ
وَهَكَذَا اسْتَلْتَهُ كَأَنَّ ذَكَرَ
صَدَقَةً حَرَامًا أَوْ مَوْقُوفَةً
أَوْ بَيْعَهَا وَمَسْجِدًا جَعَلْتُ
كَذَا تَصَدَّقَتْ إِذَا عَمَّتْ كَيْفِي
فِي كُلِّ مَا يَمْلِكُ مِنْهُ الرِّقَبَةُ
لَا يَفْوَاتِهِ كَمَنْ يَعْزُفُ
عِنْدَ وُجُودِ وَصِفِهِ الْمَذْكُورِ
وَصَحَّ الْوَقْفُ لِمَا لَمْ يَنْظُرْ
لَا نَفْسِهِ وَلَا مَكَاتِبَ وَلَا

يَقُولُهُ وَقَفْتُ أَوْ حَبَسْتُ صَحَّ
لَفْظُ تَصَدَّقْتُ وَقَالَ فِي الْأَثَرِ
أَوْ بَانْتِفَاءً هَبَّةٌ مَوْصُوفَةٌ
لِأَنَّهَا حَرَمْتُ أَوْ أَبَدْتُ
بِهَا وَلِلتَّعْلِيكِ فِي الْمَعِينِ
مَعِينٌ يَنْقَلُ يُسْتَفَادُ بِهِ
عَتَا قُهُ بِصِفَتِهِ وَيَعْتَقُ
وَيَبْطُلُ الْوَقْفُ كَيْفِي التَّدْبِيرِ
وَلَا خِيَارَ إِذْ رَأَى فِي الْأَظْهَرِ
مُسْتَأْجِرًا أَوْ مَقْرِعَهُ عَلَى

بَابُ الرِّضَاعِ
لَا يَثْبُتُ الرِّضَاعُ بِحَرْمِيهِ
الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ دَرَّ أَدَمِيهِ
لِلتَّسَعِ وَقْتُ فِي حَيَاتِهَا انْفَصَلَ
بِحُوفِ طِفْلٍ قَبْلَ حَوْلَانِ انْتَصَلَ
بِحَمِيْسِ رِضَاعَاتٍ وَذِي عَمْرٍ فَانْعَدُ
فَالْقَطْرُ أَعْرَاضًا يَحْتَوِي الْعَدَدُ
فَإِنْ يَمْتَدُّ فِي الْحَالِ أَوْ تَحْوَلَا
لِئِنَّهَا التَّائِي بِلَا قَطْعٍ وَلَا
وَالرِّضَاعُ الْإِسْتِعْطَاطُ بِاللَّبَنِ
لَا الصَّبْ فِي الْحَيْضِ وَلَا الْخَمْنِ
ثُمَّ الرِّضَاعُ مَطْلَقًا إِنْ حَرَمْنَا
أَقْرَبَ الْأَنْفَى يَكُنْ مَحْرَمًا
أَقْرَبَ الْغَيْلِ الَّذِي لَهُ اللَّبَنُ
لِإِنْ رَزَا أَوْ بَانَ رَزَا وَجَاوَلْتَنُ
أَوْ كَانُ مَهْمًا لَفِي الثَّلَاثِ
بِالْحَرَمَةِ أَوْ خَصَصَ جَانِبًا لِأَنَابِثِ

ومن يزل من البنات خمساً
 أو نال خمساً من خلا يزل النساء
 أرضعن طفلاً كل أنثى ضعفة
 فأخصن من عد البنات بنته
 لكنهن حرن موطوات أي
 ولم يزل أمومة بما اكتسب
 ومن له حليلة بها بنت
 ففارقته لم يزل له اللبث
 ما لم تضع من غيره فلتستيب
 بوضعها لمن له الحمل نسب
 لكن إذا تزوجت في العدة
 فأرضعت طفلاً لتلك المدة
 كان الرضيع تابعاً في الإيتام
 لغرضها فتولم له انتهى
 بقايف لدى احتيال ممكن
 أو غيره في حق من لم يمكن
 باب النفقات

أهل ليك ذلك لا الهيمه
 وذى ارتداد وحرار كماً
 ديونه أو من ثمار تطلع
 وجرار أن يأخذ منه لو وقف
 ونفس عبيد وباطلاق على
 بشرط نفي رد بطن شاني
 منجر أو لم يجر مؤقتاً
 يشاء أو خياره ولا على
 ووسط وأجران انقطع
 كالوقف إذا ربا به لا تفرق
 وبعد هدي بن على ضد الغنى
 وأتبعه في لا توجروا والنسوية
 لعادل كاي عليه يجعله
 يصرقه مصرقه وأخذاً
 وجرار أن يعزله واستبد لا
 توليه منه وتلك تثبت
 والواو للتشريك فيها معنى
 من بعد بطن قلت جل الفقهاء
 لا الرافعي ويثم رتسا
 ومثله الأول والأعلى يجب
 ومثله ذرية والوكد
 ولا الذي ينبغي ولا الجنينا
 حناهم لا أحد الصنفين بل

ونفسه والطفل في المشيمه
 بشرط أن يقضى بربع ونما
 يأكل أو يوقفه ينتفع
 للفقراء ثم بالفقر انصف
 ما لكم ومن يعين قباله
 وحيث عمت عدم العصيان
 ولا بشرط السبع أو عودتي
 من يوجد ون لا يقطع أولاً
 فهو إلى أقرب واقف رجوع
 وما على زييد ويومر ويوقف
 فليذلي لم يقن حظ من فني
 وفي الذكور فضلوا والنزليه
 يعمر يكرى وإنما يخصله
 مشروطه والبعض ان يرسم فدا
 سواء الأحيث شرطاً جعله
 لحاكم إن كان عنها يسكت
 ولو بما تناسلوا أو بطنها
 يتم بطناً بعد بطن شبيها
 كذلك فالأقرب بعد الأقرباً
 تناول الحافر نسل وعقب
 حتى وواضحين لأن يحقد
 وجرار في البنات والبنينا
 على الواو مع وجود من سفل

ملك العيني والنكاح والنسب
 كل بعد في وجوبها سبب
 فالأخير الشخص كما أفتقاً
 على الأصول والفروع مطلقاً
 فشرط فقر في الجمع معتد
 وعجز فرع كالجيزن والصغير
 ونزوجة الأمل بشرط يسرية
 بفاضل عن نفسه ونزوجه
 وبالنكاح أو جوا كل المؤن
 لنزوجه وخادم لها بان
 يكون ذلك عادة لثقلها
 أو عجزت بدونها عن شغلها
 وأن تكن رجعية أو حاملاً
 قد طلقت فإن تمت معها فلا
 والزوا رب الهيمه المؤن
 بحيث لا يصر تركها البدن
 ولم تكلف فرق ما تطبق
 وشملها في ذلك الرقيق

لكن له ان يطلب الزيادة
من مؤن وكسوة معتاده
فصل

لزوجة من مؤسرمذات
وخادم مذ وتلت الثاني
وزوجة من معيرمه فقط
لكن لها مذ ونصف وسط
وخادم من متوسط برك
مذ فقط ومثله من عسرا
ومن له ابن وابنة فالنفة
بينهما على السوى بحقته
ومن له الاتفاق يستحق أن
يعطى جميع ماله من المؤن
وبالفوات يسقط الاتفاق لا
لزوجة وخادم لها فلا

باب الحضنة

هي التزائم الحفظ والتعهد
لكل من يميزه كم يوحد
بالفضل والتطعيم التربية
وكل ما يحتاجه في التمنية
وامه وان علت تقدم
على اب وان علا اذ توسم
بالعقل والاسلام والحريه
وكونها من نكاح خليفه
وعفة مع الخلو من سفسر
وجان حزين كافر لمن كندر
لكن متى يميز المحضون
فغند من يتنانه يكون
وجيما تدافعا الحضانه
او تحت من لاله حصانه
اوسافرت او كان كافي بلمه
مستوطنا فقل بها الاب انقر
وقدمت اقامه الام التح
يرش عن اقارب الابوة

ولهما وجهان كل رجحا
وفقا على بناتي الارامل
ان فات فاستحقاق هدين انقوا
ان قدمت في الحمل المنعطفه
بعد والاستسنا الى الكل رجع
تصرف في عرض الوقف قدح
الوقف والمسجد كالأحرار
او غيرهم وفي العزيز قد ذكر
والنوى صححه في الأظهر
لفقد شرط ثم كسبه انتهى
في الملك فالأصح بيت الملك
وبديل للبضع لا الأيلاج
حبر وذا ان يتروح بطلا
قلت توقف لصلح آيسر
خذ مثلا أو شقصا به وتوقف
له اذ ألم يمكن الأيجار
وجذعه الكثير لا نفع به
تهدمت أو يانهدم قلت
قلت وحفظ النقص حوقا جيد

ومن علا يفسد أو قد صححا
ومع واحد له في القائل
أوليت الفقراء الوصف
وهو يعود به يعود والصفه
بعضا على بعض ووصف قد وقع
والوقف عقد لازم فيطرح
وشرط واقف ومليك الباري
أي ليس يختص به أهل الخبر
بأنه يختص والمحرر
وسبق الذي عليه وقفا
قلت وان بنى على الأقوال
وربعية بملك كالتساج
وزوج القاضي ياذينه ولا
وسيوهم إذ شرط وقف يدرن
وبدل الموقوف حيث يملك
وبالجفاف صارت الأشجار
وتحت حصر مسجد وحشيه
الأبجراق وداره التي
يبعث لما يصلحه لا المسجد

باب الهبة

ولو من الأعلى وسبع ان عرض
وإنما تصح بالإيجاب
عمره أو ما عشت أو جياتكا

الهبة التملك من غير عوض
في صلها التقييد بالثواب
كيشل اعمرت جعلتها لكا

لكنهم قد قدموا أم الأب
والأخت من أب وأم أو أب
على التي تكون من أم فقط
فخما من الثلاث قد سقط
وان يغت أب عن الحصانة
فالجدي يستحقها مكانه
كما يقوم عنه في الصلاة
والفيل والتبهي للأموال
كذلك كل وارث قريب
كأمتي في الإرث بالترتيب
كتاب الجنائيات

وأرجوا الفصاح في غير وفي
عينو ومعنى وجراحة نفى
ان يعصم القتل بالإيمان
او ذموا او نهوا أو أمات
مع كونه مكانا لمن قتل
في وصفه ساواه فير أو فقتل
لا العكس وهو ان يقتل الجاني
بكونه حرا أو الإيمان
أو ان يكون للقتيل واليذا
وان علاوان يكون سييدا
وشرطه تكليف ذلك الجاني
وقبله بالعهد والعذوات
وكونه ملتزما ما حكمنا
من مسلم أو كافر بدارنا
وشرطه من ثالث وثاني
ما مر في جنسه والجناف
وشركة العيصون في الإيم الأجد
او فقد نقصان مجيئ شخص
وشرطه الاتصاف في الجراحه
جمع ما قدره والمساحه
ويحصرون القتل في أقسام
في فريز او مباح او حرام
فالغرم في الحرب والمردع
من ترك الصلاة او طر قاطع

لي أولين ميراث استقادا
هدا على أنك مهما حضرتك
قلك موتي فقلبك ذا استقر
لأمنك عمري عمر ذ او هبت
ولا تبعلق وتأنقبت الزمن
بيما ويوح خبير فحما
هذه ودينه ان يهب
وللتواب في المعاد صدقه
هدية بالعت والقبض اكتفي
خير وارث إذ مات أحد
من رايدي رجح أصل ما يلي
ولو تخلل العصير أو زرع
أكرى وللبايع ذا الحكم رأوا
يرجع حيث ملكه عاد كما
وفي البناء والغرم ما مرتبت
الى أو نقصت ما وهبت
والوطء والإيلا ومع خلاف

ولو تلا ان مت قبلي عادا
ان مت او وهبت منك عمرك
الموت قبلي عادلي وان حضر
جعلت رقبتي لك أو أرقبت
أو قال يعث منك ذا بلا تمن
أو أقر القبول فيما صحا
قلت وماتيه جل الكتب
تمن عليه فقد أبرأ عقه
والنقل للإكرام والتلطيف
ويملك الموهوب بالقبض وقد
من دين قبله وبالمتصل
ولو باسقت الرجوع ورجع
أرضنا ولو زوح أو دبر أو
وانفك رهن وكتابة وما
لو فرخ البيض أو البذر بنت
بقوله رجعت أو رددت
لا البيع والإعتاق والإتلاف

باب اللقطة واللقيط

ما صنع بالغلظة عنه أو سقط
لا العبد ذي التمييز لا في هيب
كذب الإتهاد به ولا يجب
للحفظ لم يلزمه تعريفه إذ
في المهلكات من صغير السبع

مكاتب والمر أو بعضا لقط
كبتش غير جاهل الضرب
وعند أمين من خيانة تدب
معر فاشينا لحفظه ومن
ولتملك سوى الممنوع

ومن زنا في حالة الاجتهاد
والفقد المباح وهو الثاني
ثم الحرام قتل ذى امارات
ولو من الكفار بالعدوان

فصل
حماية الانسان عمد او خطا
اوشبهه عمد واسم ذاشبه الخطا
فالعمد قصد الفعل والشخص بما
يتلف ذاك غالباً ان حرم ما
والخطا السهم الذي رماه
اذا اصاب غير من يتناه
وحد شبه عمده ان يضربا
شخصاً بما اتلفه لن يعلنا
ثم القصاص في الاخيرين اشبع
واجب في الهولان وقع
في قتل شخص فرمعه او من رمى
مؤثراً لفرعه حين اخترى
او قتل شخص مطلقاً ان يتقل
اليه بعض ارثه اذا قتل
كقتل فرد من شقيقين الابن
والثاني ايضا امة من تبا
فما على من ابتدى به قود
لا ارثه عن بقى بعض القود
وقتل رقيقه وان بعد
مكاتباً ومثله ام الولد
او مسلم لكافر فان رمى
ذمياً الذي ثم اسلم
او اسلم المرتد بعد كليه
ذميرة او ذمة بسمه
فات بالمراحة الذي رمى
لم يسقط القصاص من ذالمسلم
او قتل حرم من بوق فان
يخرج رقيقاً مثله كما ذكر
فزالدرق جارج فان يمت
به المخرج فالقصاص لم يفت

او حازه خيانة في الحال ثم
وما يقبل ان يعرف قدراً
عليه وليصل لغيره سنة
يجريه ثم كل يوم مرة
قلت وان لم يتصل فليجري
دون العراقيين والرويانى
كان اذا الملقوط في الضم واحد
امانة وان خيانة قصد
ان باعه بحاكم ان يكن
كالشاة في الضم او ينفق
بالكلب بعد العام بل من عامى
يسرف في تعريفه ويحفظه
ثم ليعرفه للإستملاك له
وجهه وبالقصير من ولي
يتلف والاخذ من عبده على
الاخذ منه موجب الإسقاط
في يد عبده ثقة والا
وعين الرد مع الزائد له
مع ارش عيب كان فيما بعد
وجاز حيث ظن صدق اللهم
والمثل في المثلي ردان هلك
فرض باشهاد وحضنه كذا
حرو من مكاتب وعبد

وامة حلت له وبالحرم
ان كان مثل جنتين برا
بيكر اوصاف او وجع مؤنة
في كل يوم طرفيه ذكره
فكل اسبوع فكل شهر
وجهان واختار الامام الثاني
في بلد اللفظ واما كذا
وذلك ما لم يملكه يعد
من بعد ان ياخذ كالمثمن
وجاز اكل لفساد يعرف
ان كان فمكنا ولاختصاص
ينقله القاضي لعدل يحفظه
ومن صغير الولد نقله
حيث للإستقرار للصبى
يقضن والصبى بالانلاف لا
رقية العبد وكان تقاط
كان اقر سيد أى خلا
فهو تعد مثل ما لو اهمله
وان جرى تملك يرد
وزائد متصل بالحمية
بوصفه وقيمة يوم ملك
ولقط غير بالغ ان يبد
لمسلم عدل بشرط الرشد

او يقتل الرقيق مجهول النسب
وبعد قتله الى الرق انتسب
وقتل شخص قتله تحتها
كقاطع الطريق مع من قتلها
او قد ملفوفاً بشرب وذكر
ان الذي قد قد لم يكن بشر
او من حربياً بدأ بالحرب
او قتل الحربى غير حرى

فروع

وأوجبوا القصاص من جملها السب
كما على من باشر القتل وجب
في القصاص حكم على من قد خرج
من الشهود بعد قتل قد وقع
وقال ان قد تعدت الكذب
وهلت ان قتله بها يجب
ثم القصاص لان لا للمكروه
كما يكون لان ما للمكروه

فصل

القتل عمد لم يكن مضمناً
شيئاً اذا ابيع او تميمتاً
وقد يرى التكفير فيه وحده
كقتل شخص نفسه او عبده
او مسلماً قد ظنه حربياً
بدار حرب ان يكن حقيقياً
او القصاص وحده كان جنى
زان بقتل مثله ان احصنا
ويزيم التكبير مع غرم الدين
في خطا وشبهه في التسمية
كذلك التكفير وجب قود
اودية القتل عن ذلك القود
في القتل عملاً جث كان يحرم
كقتله مكافئاً اذ يعصم
فللول قتله في الحايب
والمعصية ناكذ الاممال
الا اذا استوفى من الذي قتل

بِإِذْنِ سَيِّدٍ كَلَفَطَ صَادِرٍ
قَدْ مَبْسُوقٍ فَعْنَى وَمِنْ ظَهَرِ
فَفَرَعَةٍ وَالنَّقْلُ مِنْ بَدْوٍ إِلَى
عَكْسٍ وَمِنْ كُلِّ إِلَى مِثَالِهِ
كَالذَّائِرِ فِيهَا وَالَّذِي عَلَيْهِ
وَالَّذِينَ تَحْتَهُ وَإِنْ لَقُوا
تَمَّ مَعَ الْأَشْهَادِ تَمَّ مِنْ قَضَى
عَلَيْهِ وَاللَّقِيطُ مُسْلِمٌ بَيِّنٌ
وَلَوْ مَعَ اسْتِخْلَاقِ تَخْصِيصِ ذِي
كَالْقَطْلِ فِي الْأَصُولِ أَوْ فِي مَنْ هُمْ
تَمَّ بِكَيْفِ تَبَايَعِ لِلسَّادِرِ
وَتَبَايَعِ السَّابِقِ وَأَصْلُ عُدَا
وَهُوَ إِذِ الدَّعْوَى بِرِقِّ نَعْدَمِ
الْإِبْتَالِغِ وَلَمْ يُسَلِّمْ فَقَدْ
وَالْقَطْعُ بِالْقَطْعِ وَارْتِشَ مَا جِئَ
اسْتَحَقَّ اللَّقِيطُ شَخْصَانِ حَكْمِ
أَهْلِ الشَّهَادَاتِ جَمِيعاً جَرَبَهُ
وَإِنَّهُ أَصَابَ فِي أَصْنَافِ
أَبِ أَوْ أُمَّ قَلَّتْ مَعَ اشْكَالِ
كُوَاطِئِي طَهْرٍ وَكَالتَّخْلُفِ
بِصِيَّةٍ وَإِنْ لَوْ أَحَدٍ جَعَلَ
تَمَّ انْتِسَابُهُ بِمِثْلِ الْخُلْدِ
وَهُوَ دَعْوَى ذِي يَدِيرِ قَوْلًا

مِنْهُ وَلِلْكَافِرِ لَقَطُ الْكَافِرِ
لَهُ عُدَالَةٌ عَلَى مَنْ اسْتَتَرَ
قَرِيٌّ وَمَنْ ذِينَ إِلَى الْبَلَدِ وَلَا
وَمَا لَهُ يَحْفَظُ بِاسْتِقْلَالِهِ
وَتَحْتَهُ لَا مَا دَنَّا إِلَيْهِ
خَطَاوُ بِالْحَاكِمِ مِنْهُ يَنْفِقُ
مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ تَمَّ اسْتَفْرَاضًا
يُوجَدُ حَيْثُ أَحَدٌ مَتَّاسِكُنْ
إِنْ عَدَمَ الْحُجَّةَ بَعْدَ الْحُكْمِ
سَبَابُهُ بَدْوٍ أَصْلُ مُسْلِمٍ
بَعْدَ أَصْلِيًّا مِنَ الْكُفَّارِ
بِالْكُفْرِ وَهُوَ بِالْعُرْتِ
حَرْبُهُ يُقْتَلُ حُرْمٌ مُسْلِمٍ
قَالُوا يَدِيهِ وَبِقَدْفِهِ يَجْدُ
فِي بَيْتِ مَالٍ وَلَهُ الْأَرِثُ هُنَا
بِحُجَّةٍ تَمَّ بِقَائِفِ عِلْمِ
بِعَرَضِ مَوْلُودِ عَمَلْنَا نَسَبَهُ
أَرْبَعَةٌ فِي رَابِعِ يَوْافِي
فِيهِ لِعِلْمِ قَائِفِ بِالْحَائِبِ
بِالْحَيْضِ وَالشَّرْطِ نِكَاحِ الْأَوَّلِ
تَمَّ لِنَانَ قَالِيهِ مَا اتَّقَلُ
وَفِي نِزَاعِ حَضْنِهِ أَحْكَمُ بِالْيَدِ
بِاللَّقِطِ أَوْ بِالْحَدِّ لِأَنْ حَصَلَا

يقطع كل من يديه فاندمل
 ولم تكن دينته أقلا
 من دية القتيل رادت أولا
 فالعفو بماله أو القود
 وجائر بالمال في استيفاء يده
 أو عبده لبعده الثاني قتل
 فالقتل أو القولا على يده

فصل

العبد مثل الحر مع من قد جأ
 عليه الا في مسائل هتا
 في القضا من حيث جان هتا
 حرية اوراقه تنقصت
 وحيث لم يجبه على الجاني قود
 فقيمة الرقيق من نقد البلد
 وفي ضمان نفسه قل تستد
 اوصافه وسأوت لانت الذكر

فصل

ان يشترك في القتل جمع تحمل
 انواعهم ثلاثة فالاول
 ان يقتلوا بفعلهم ان كانوا
 عمدا بغير شبهة عدوانا
 والثاني كون فعل بعضهم خطا
 أو شبهه فالقتل عنهم اسقطا
 وثالثه الانواع وهو ما سقط
 به فضا من النفس عن بعض فقط
 وذلك الاستعانة الوجوب
 في حق كية وذيب
 وقاتل نفسه أو منعه
 في حقه كما قيل لفر عيه
 وذى صبا وذى جنى شاكوا
 يواهم وكل فعل مهلك

فصل

ما كان دون النفس ملحق بها
 من عضو او معنى وخرج انتهى
 لعظم رأس مطلقا فأوصحه

أَوْ حَجَّ مَعَ سَبِّ الْمَلِكِ كَقَدَّ
 وَقَوْلُ ذَا لَهَ فَقَطُّ لَا يَبِيْتُهُ
 لِلْغَيْرِ بِالرِّقِّ وَإِنْ غَيْرُ نَفْسًا
 يَصْرِفُ فِي تَصْرِيفِ تَقَدُّمًا
 زَوْجِيَّةً وَسَمَّيْتُ كَأَحَدِهِ
 بِجَعْلِ مَهْرِ الْمَثَلِ وَالْمَسْمَى
 حُرٌّ وَعَتَدْتُ ثَلَاثًا أَقْرَأَ
 لَكِنْ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسِينَ إِنْ هَلَكَ
 بِنِصْفِ الْمَسْمَى وَالْجَمِيعُ إِنْ دَخَلَ
 أَدَى كَدَيْنِ قَبْلَ إِقْرَارِهِ
 وَالِدَيْنِ فِي ذِمَّتِهِ تَحْمَلُهُ
 مِنْ قَبْلِ إِقْرَارِهِ وَلَوْ بَعْدَهُ

دَعَاؤُهُ فِي الصَّبِيِّ وَبِالْعَامِدِ
 وَرَبُّهُ أَوْ وَلَدَتُهُ أُمَّتُهُ
 أَوْ بِاعْتِرَافِ بَالِغٍ مَا اعْتَرَفَا
 وَلَا يَحْرِيْبُهُ وَأَسْتَشْنِ مَا
 غَيْرًا فِي الْمَرْأَةِ مُسَمَّرَةً
 سَبَدَ هَالَهُ الْأَقْلَمِ مِمَّا
 وَفَرَعَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْرَأَ
 إِنْ طَلَّقَتْ وَقَتْلُ لَهَ الرَّجْمَةُ لَكَ
 وَيُنْفَسَخُ نِكَاحُهُ ثُمَّ حَمَلٌ
 مِنَ الَّذِي فِي يَدِهِ وَكَسَبِهِ
 وَفَاضِلُ الْمَالِ لِمَنْ أَقْرَأَهُ
 وَأَقْتَصَّ مِنْ هَذَا بِقَتْلِ عَمَدٍ

باب الفرائض

بِالْعَيْنِ كَالزَّكْوَةِ وَالرَّهْنِ اعْتَرَفَ
 كَانَ اشْتَرَاهُ مُفْلِسًا ثُمَّ مَوْتٌ
 ثُمَّ دِيُونًا لَزِمَتْهُ تُوْفِيَ
 تَصْرِفُ الْوَارِثُ ثُمَّ يَسْتَبِينُ
 فِي بَيْعِ عَدْوَانٍ وَلَمْ يَتَّوَدَّ
 تَصْرِفُ الْوَارِثُ كَالضَّمَانِ
 بَاقِيَهُ ثُمَّ مَا بَقِيَ لِلْوَرِثِ
 وَبَيْتُ الْإِبْنِ وَكَذَلِكَ الْأَخْتُ
 أَحْ يَسَاوِي رُبَّةً وَإِذَا
 أَحْتَلَّ أَصْلَابِينَ وَأَخْتَابِتُ أَبَ

يُخْرِجُ مِنْ تَبْرِكَةِ الْمَيْتِ حَقُّ
 وَالْعَبْدِ بَحْنِي وَالْمَيْبِعِ مَا تَمَّ مِنْ
 تَحْمِيْرِهِ وَالذَّيْنِ بِالْمَعْرُوفِ
 وَارْتِنَهُ كَالرَّهْنِ بِالذَّيْنِ وَإِنْ
 دَيْنٌ بَرَدَ الْعَيْبِ أَوْ تَرَدَّى
 بِنَفْسِهِ وَفِي وَجْهِ قُوِي ثَائِفٍ
 ثُمَّ الْوَصَايَا يُعَدُّ مِنْ ثَلَاثٍ
 مِنْ مُسْتَحِقِّ النِّصْفِ زَوْجٌ بِنْتُ
 لِأَبَوَيْنِ أَوْ أَبٍ وَكُلًّا
 عَصْبٌ وَالْبَيْتُ وَبَيْتُ ابْنِ ذَهَبٍ

او علم غير الرايين وهو الموصى
فيها القصاص واجب بقدرها
من جنا ولم يجب في غيرها
كذلك الاطراف والمعاين
فيها القصاص ان يرها الجاني
فصل

وثبت القصاص للوزارت
جميعه بنسبة الميراث
فواحد عند انفاق يكفي
مستويا او قرينة الخلف
يدخلها القوي دون العاجز
ولكن القصاص غير جازم
بغرا ذن الحكم المولى
يعز الذي به استقلا
واذ نه يختم بالذي عرف
يقتل نفس دون معنى وظرف
وان يكن بغير سيف قد قتل
يقتل بسيف او بمثل ما فعل
مالم يكن بخروجها قد جنى
فالسيف في قصاصه تعينا

باب الديات

في كل حرم مسلم اذا قتل
بغير حق مائة من الاييل
ثم الديات كلها نزعان
تعليلها في حق كل جارت
عمدا وشبه العمدا بالتأنيث
في كلها كذلك بالتأنيث
منها ثلاثون من الحقائق
ومن جذع مثلها والباقي
قل امر بوجوه كلها حرام
تاينها التصفية وهو حرام
فحق كل من جنى واخطا
وذلك بالتعويض حيث تعطى
فن يات النافذة الحاضرة
بني البنون مع بناتها دفع

والمجدلا واحدة من ذى وزيه
لكن هدا في حساب ذين
قلت الى أكد رتغرى لو فرض
وعصب ابن الابن بنت ابن ولو
ومستحق الثلثين من رقت
والربع الزوج بفرع ذكر
والن الزوج والزوجات
والثلث الام والاشان فما
عصبة للابوين بعده
وثالث الباقي بزوجهن واب
والسدس قرين من بنات الابن لو
بفرقة منهن منها أدنى
مع التي للاب والام هيبة
بالذکر الواسط أنتيين
وولد الام وبالفرع الاب
والام ايضا كعم الاخوه
والعصبات حازن ان ينفرد
الابن بعده ابنة واستقلا
وولد الاب ولا ترتيب في
وعادد الوارث منهم غيره
وحازن من قسم وثلاث اجودا
قلت قسم اقل من ضعف حوى
لكن بذي الفرض يجوز الرافى

فالتصف مع زوج وام قل حدى
فالمجد مع اخت كما تشين
اح مكان الاخت فيها الرقص
اسفل منها حيث فرضها نفوا
عن فرقة من ذات نصف سقت
وعيره وروحة واكثر
مع فرع من تدبركه الوفاة
من وليها زاد وشرك معهما
الزوج والام والا الحدة
ام وقصدهم بذاللفظ الأدب
بذكر أدلت بنت حست او
والاخذ للاب وان كثرنا
وجدة فصاعدا الامدلية
والحمة الفردة كالثنين
وجد الا ذل بانتي يسلبك
حيث على فرد يزيد قوة
وما بقى بعد الفروض ان وجد
فالاب فالمجد له وان علا
جدوا واداب في الاعرف
مهم على المجد يرحى خيرة
جداد اصاحب فرض فقيدا
قسما وهدان مع الضعيف سوى
في القسيم والسدس وثالث الباقي

ثُمَّ إِلَى التَّصْفِ لِأَخْتِ تَكْمَلُ
 وَأَعْطَى أَحْيَيْنَ إِلَى الثَّلَاثِينَ ثُمَّ
 ثُمَّ بَنُوها كَذَا فَالْعَمُّ
 ثُمَّ بَنُوها كَذَا فَعَمُّ أَبٍ
 فَأَبْنُ لَهُ فَمُعْتِقٌ وَلَوْ جَرَى
 ثُمَّ الَّذِي يَنْفِسُهُ لِلْمُعْتِقِ
 حِمَامُهُ يَوْمَ الْعَيْتِقِ لِحَقًّا
 وَالْأَخُ وَإِنَّ الْأَخَّ جَدًّا سَبَقًا
 ثُمَّ أَوْلُوا تَعْصِيهِ وَرَتَبِ
 إِنْ مَسَّ مِنْ أَبِيهِ الرِّقَ أَحَدٌ
 تَقَدَّمَ وَهَذَا وَجَبْرٌ
 وَمُعْتِقُ الْأَقْرَبِ ثُمَّ مَعْتِقٌ
 فَلِإِسْنَةِ مُفْرَدَةٍ إِذَا بَانَ
 وَمِنْ عَيْتِقِهِ وَمِنْ أَحْيَاهَا
 وَإِسْنَةُ مُفْرَدَةٍ قَدْ اسْتَرَتْ
 بِالْأَجْنَبِيِّ الْأَبَ ثَلَاثَ النَّسَبِ
 ثُمَّ لَيْتَ الْمَالِ ذِي الْأَحْسَانِ
 يَنْسِبُهُ الْفَرُوضُ ثُمَّ ذُو الرِّجْمِ
 كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ ذَا عَصُوبَةٍ
 وَاجْعَلْ حَوْوَلَهُ كَمَا الْأُمُومَةُ
 وَتَرَفُّعِ السَّافِلِ بَطْنًا بَطْنًا
 مُقَدِّمًا مَا سَبَقَ كُلَّ جِهَةٍ
 وَافْرَضُ مَشَبَّاهُ فِي الْإِسْتِوَا

وَوَلَدَ الْأَبَ لَهُ مَا يَفْضَلُ
 أَحَ مِنْ الْأَصْلِيِّينَ فَالْناقِصُ أُمَّ
 لَا يُوَيْنُ ثُمَّ إِذَا لَا أُمَّ
 فَأَبْنُ لَهُ فَمُعْتِقٌ فِي الْعَصَبِ
 يَبْرُؤُ أَوْ نَفْسُهُ مِنْهُ اسْتَرَى
 عَصْبُهُ لَوْ مُعْتِقُ الشَّخْصِ كَقِي
 يَرْبِيهِ فِي دِينٍ مِنْ قَدِّ عَقًّا
 ثُمَّ الَّذِي اعْتَقَ مِنْ قَدْ اعْتَقَا
 أَوْ مُعْتِقُ الْأَصْلِ كَأَمِّ وَأَبٍ
 مِنْ ذَوْنِهِ وَجِهَةٌ الَّذِي وَكَلَدُ
 وَلَا غَيْرِهِ وَيَسْتَقَرُّ
 ذَكَرَ كَيْلٌ مِنْ أَصُولِ يَسْبِقُ
 يَشْتَرِيانِ الْأَبَ غَيْرَ ثَمَنِ
 يَنْصَفَا وَرُبَّمَا مِنْهُمَا نَعْيُهَا
 بِأَخْتِ الْأَمِّ وَأُمَّ ذَكَرَتْ
 مِنْ أُخْتِهَا وَثَلَاثَةُ لِلْأَجْنَبِيِّ
 ثُمَّ ذُو وَالْفَرُوضُ لِالزَّوْجَانِ
 وَهُوَ كَمَنْ يَدُلُّ بِهِ فِيمَا قَسَمَ
 وَلَيْسَ ذَا فَرِيضَةٍ مَكْتُوبَةٍ
 وَاجْعَلْ كَمَا الْأَبُوقَةُ الْعُرُومَةُ
 وَمَنْ عَلَا نَزَلَ كَمَا ضَبَطْنَا
 بَعْدَ إِلَى الْوَارِثِ دُونَ الْمَيِّتِ
 بِأَنَّهُ الْوَارِثُ لِلَّذِي تَوَا

عشرين من كل بلا يرفع
 كذا من الحناني والحمد
 ولتجبر وحرها فيما سلف
 من نفس أو معنى ورجح وطرد
 فعض ذى بالكل حتما يكثر
 كالنفس والعقل ومارين وتم
 والأذنين ثم تتبع وتبصر
 وكاللسان والكلام والذكر
 والبطن واليدنين والرجلين
 والمشى والافضاء والعينين
 وكسر صلح حيث إجمال نظر
 وسنخ جلد لم يعد له بدل
 وبعضها بالنصف دون منهن
 كسفة وأحد الميئتين
 والنصف من جرم اللسان مطلعا
 أو من كلام ففده تحقفا
 واذن وسميها وعين
 وضربها وأحد التذات
 من مائة ولو يقطع الحنمة
 والغير بالحكومة الحنمة
 وكيد وبطشها ورجل
 ومشيها كذا نصف العقل
 وخصية والية وشفر
 والنصف من ذوق ثم فادر
 وبعضها بالثلث كالمؤممة
 ومثلها بالجائفة المعلومه
 والثلث من عقل ومن لسان
 والرابع في كل من الأجنات
 وعشرها في بعض ما صنع قطع
 ونصفه في كل سين قد فكج
 وهكذا النملة الإبهام
 فيها نصف العشر بالتكلم
 والهشم والثقل والايضاح في
 وجه ورأس مفردات فانرف
 وعشرها ونصفه عشرها شريع

ثابت العاقلة

م عصاة التحمير الاصله
 وورعه فملون عقلمه
 اذ اجمل لكر يشبه عميد
 او خطا حث دون العمد
 ودون صلح واعترا من قتل
 والعبد والمرند والذي انتقل
 للكفر من كفر وكافر رحب
 سما فقبل ان يصبب اسلما
 اوبعد اسلام وقيل اختلف
 عاقله في وقت قتل قد سلف
 وفي امور يحمل الذي جتا
 مع الدين يعقلونه هنا
 فمن حنافة رتد ثم اسلما
 فالارض حمل اهل عقل منلما
 وما عداد الارض مما قد فضل
 من ربه المقتول يحمل من قتل
 وحملوا معصا بقدر ما
 من رفق لكله قد استمر
 كذلك ذم احواف منلما
 وقيل موت من اجيف اسلما
 فالارض حمل كل ذم عقل
 وحمل الجيف مانها فضل
 ورايع الامور الاضطدام
 كما سياتي بل هو الحتام

فصل

في القعد غلط دية المقتول
 وذلك بالتسليط والحوالي
 واخذها من مال الجاني افرط
 رخصت من كل وجه في الخطا
 غنت وثلاث اخلت
 وللذين يعقلون حملت
 وفي ثلاث ثلثت مع الخطا
 في الحرم المنكى والذي سطا

واقسم نصيبا المشبه به
 كارتبه منه وان بعض حجب
 وكل من ادنى بغير عطلا
 وكل جده في الام حجب
 وبيت الابن في الابن حجب
 وولد الاصل بالابن حجب
 وولد للاب بالمعصب
 والاخت من اب باختين اذا
 اذ مالها من اخوة ساووا احد
 والارث شرط المحجب في صورة
 واليدين من بالام وحجب
 منها ومن لواليد ووالده
 رابعة قلت وحيثما باخ
 سيد من بروج وبأخت محملة
 سبع بروج واب واب
 لذا الواخت في تعصبيها
 ثمانية بروج واخت كملت
 تاسعة ام وفرعها ثلث
 هي واخوها باب اذ ميعت
 فهذه الخمس عليك ان يرد
 وان اراد حجب تفصيل لاسه
 فسدس بالاب مع ام الاب
 واجعل احوال الاب والجده ساو

قد رت وارتا على المشبه
 بعضا فهذا في مشبه وحجب
 به واما ولد الام فلا
 واحجب بقرب الام بعدى لاب
 كذلك باليتيم لان عصبت
 وابنته وحاجب له الاب
 من ولد الاصلين ام واب
 ما كانتا للاب والام ودا
 وولد الام يفرغ ويحجب
 اخوة بكثره كما ذكر
 وولدي ام وثلاث يولد
 اولاب مع ذين والمعاده
 والام مع اخ عن الام انفسخ
 والام مع اخ من الوالدة
 واليت وابت ابن وبيت عم
 حرمانها بالاخ عن نصيبها
 والاخ والاخت اذ الام حلت
 اخلا لاصلين واخا قد دلت
 عن سدسها بالاخ عندي وقت
 بالمحجب نقصانا وحرمانا سرد
 فوارد خامسة وسادسة
 لام ام في اختيار المذهب
 مع وولد الام الذي به انزوى

في فعله بقتل محرم الرجم
كذلك في شهر حرام قد حتم
وثلث في شبه عمد من قتل
وأجلت وحملت لمن عقل

فصل

وان تجد حزين قد تصادما
معا فانما اودى مركزا باهما
فمنعت كلا نصف ماسا واه
مركوب غيره الذي رماه
ونصف ما لحضنه من الدية
لكن على من يعقلون التاديه
وثلث ان يعقلا بقصد
وخفت عند انتفاء القصد
ومثل كل منهما المستخرج
في الفلک ما لم تغلب الرياح
فليضنا كما مضى ان قمترا
والاصطدام منها قد مدمرا
وفي اصطدام واقية وما شى
بمقت امدان ذلك الماشى
لا الواقف المذكور بل فيه الدية
عاقلة الماشى لها مؤدته
وعكسه في عاتر بمصطجع
او جالس بشارع لم يتسقى
ولورقوا بمخيف فان دبح
فقتلوا بالبحر الذي رجح
اهدرت من كل بقدر حقت
ساجورا وكان باقي ديتيه
موترا على الرءوس القاضيه
بمهلها عن الجميع العاقله

فصل

جنى بضرب بطن انثى نزل
حينها المعموم متنا وانفصل
نقرة عبد رفیق أو آصة
فان يكن حرا تكن مقومه
بعشر الامة من الذك

تخص كزوج معين أو ابن عم
فان يكن هذا مع ابن عم
بينت الابن فتقدما نفوا
وفي الولا بالنصر قدم وافرقة
ترجحت قوتها لا بهما
أخت لأيم وطئت أو بالتي
أو بالتي أقل في التمجيد
وعند حجه كثير المحجب أمر
مخالف العهد ولا من قتل
يورث والمرئد قل لإارت لك
كذلك زنديق ومن رق ولو
من الزنا ليس من الأم ولا
امنع ثوارثا جهل من سبق
بموتيه لا قبله قسمنا
ومن الى الذي يقيد يقيد
قلت وقيل منها اربعة
اشكل والاسوء في الكل اخذ
ان كانت الوراث من لأرض له
ان جمعا ومخرج الفرض عدد
وأصلها المخرج الاعلى ان في
والأصل ان لم يفسا ما قد حصل
بالجزء قد تساويا بمخرجه
لكن اجراء الفروض ان نزل

والأرت بالفرض وبالنعيب صم
وكابن عم ولد لأيم
وفرصه متمتع بالبيت أو
واستويا فيما عن النصف بقي
ومن فريضتين ورثته بم
إمايان تحجب مثل يابنة
ما حجت كالبيت أخت لأيم
قلت كأخت لأيمها أمرا
مخالف الإسلام لم يرث ولا
وخر بعض وجميع ما ملك
وعنه هل يورث ما حلى نفوا
كوتب والميتي أو من حصلا
أخوة الأم وفي نحو الفرق
ومال مفقود ادا حكتنا
وقبل قف يصليه كمن أسر
والحمل والصحيح لا ضبط معه
ويوقف المشكوك في الختم الذي
وعدد الرءوس أصل المسئلة
وذكر كالتبيين فليعد
واحدة ذلك مهما يكن
أو ما بقي في ثلث باقي بالأقل
من ضرب ذاني وفق ذوايجه
وفيه كلاً للتساوى بأحد

من عاقل لو ابريت ثعلبي هيه
 وفي الرقيق عشر اكثر القيسم
 للام من ضرب لوضع بالانك
 وفيها كثافة فان شرب
 حيا ومات عاجلا او لم يزل
 ذالم لموتيه فاليكمه
 او ذية لنفسه معلومه
 وحيث علمت مدة بلا الم
 ومات فاحكم في الضمان بالعتا
 وحيث اتنا عا فاجاف
 مصدق في عدم الصنات
 باب القامة
 تعريفها اقسام مدع على
 معين بالقتل حيث فصل
 وجوزوها مع شروط غيرها
 من الشروط ها هنا قد علمنا
 وجرذ لو ت ثم اى قريبه
 لصدق قول المدعى مبيته
 كذا الفراد من عليهم ادعى
 عما احتلوا غير اهل من نعى
 وان يكون عدة الايمان
 مع مدع خمسين باستيقان
 فان يزيد عن واحد فلتقسم
 كالارث لكن جبر كثر الهم
 كما رد مع تكول المدعى
 على الذى عليه بالقتل ادعى
 فليخلفوا الخمسين حيث افردا
 بل كل شخص حيثما تعددا
 وحيث لا لو ت هناك يعلم
 فالمدعى عليه قبل يقسم
 خمسين او يزيد ها للمدعى
 فان اى فتعله لم يسمع
 وحيث اقسام ابتداء او يزيد
 عليه يعطى دية ولا قود
 ولو بعد ادعى ولم تيزد

اعلت اجزا مخرج اليها
 وفي الاصول العول داخل في
 قيسة عالت لعشرة ولا
 بالوتر والثالث عاد بالثمن
 ورد عد كل صنف تكبير
 واتركه اذ لا وفق ثم قابل
 خذ احد المثليين والاكتر اذ
 حاصل ضرب احد الصنفين
 وان تباينا خذ ما ارتفع
 ثم لتقابل بين كل ما حصل
 وبين ذ او رابع وما كمل
 فاضربيه في مسئلة مع عولها
 يضرب في المضروب فيها فهورله
 شخص عليه الرد ليس بجهة
 وهو كها اصل ان الباقي انقسم
 عنيت من مخرج هذى الاسهم
 فاصلها حاصل ضرب الاسهم
 وان عدت من عليه لا يرد
 قلت المراد بالسهم عدد
 روج وبت من بنات تضرب
 بمرس وام معهما بيتان
 ام وبت رجعت من بيت
 قلت واما في الحناقا فعدد

مدخل نقص نسبة عليها
 ست وضعفها وضعف الضعف
 وضعفها ثلاث عولات علا
 كزوجة وابوين وابنتين
 له سهامها الى وفق ذكر
 ما بين صنفين فللتناشل
 تداخلا وان توافقا اخذ
 في وفق صنف اخر من ذين
 من ضرب ذ اجمع في ذ اجمعا
 وبين صنف ثالث واربع العمل
 فاضربيه في مسئلة فان ثعل
 فكل صنف حظها من اصلها
 والردان خالط من في المسئلة
 فادفع اليه فرضه من محرجه
 على سهام من يرد التسم
 لو لم يكن رد وان لم يقسم
 او وفقها في المخرج المقدم
 فاصلها ما للسهم من عدد
 ز و سهم اذ صنفهم يتخذ
 اثنين في اربعة وتحتسب
 فلتضرب الحصة في ثمان
 لاربع ثلاثة للبيت
 حالهم زاد عليهم باحد

فَصَحِحَ لِكُلِّ حَالٍ مَسْئَلُهُ
وَالْأَمْرُ فِي اثْنَيْنِ إِذَا تَمَاتَا تَلَا
أَوْ يَتَبَايَنَانِ كَأَكْثَرِ عَلَى
بِثَالِثٍ كَذَا إِلَى أَنْ يَفْرُغَا
ثُمَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا اسْتَقَرَّ
مَسْئَلُهُ حَصَّةً فِي غَيْرِ الْأَضْرَ
وَأَقْسَمَ لِكُلِّ وَارِثٍ مِمَّا يَدْعُ
أَوْ قُلْتُ لَكَ الْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ الذِّئْبِ
مِنْ بَعْدَانٍ يَبْسُطُهَا إِذْ تَنْكَسِرُ
أَوْ حَاصِلُ مِثْلِ الْإِرْثِ كُلُّهُ
وَضَرْبٌ خَارِجٌ بِهِ فِي سَهْمِهِ
وَمِنْ بَقَاؤُهُمْ وَارْتَوَامَا اسْتَوْعَبَهُ
وَعَبْرٌ وَارِثٌ لِنَاثٍ كَانَ ذَا
فَهْلِكَ ابْنُ أَوْ عَيْنُ الْعَرَبِيِّ وَعَنْ
أَوْ هُوَ ذُو فَرَضٍ فِي الْأُولَى قَدْرًا
لِابْنَيْنِ وَأَبٍ وَيَعْلَى
فَقُضِيَ عَنْ بَقِيٍّ أَوْ قُتِلَتْ
وَزَوْجَهَا وَأُمَّهَا ثُمَّ نَكَحَ
يُفَرِّضُ لَمْ يَكُنْ وَالْأَحْقُّ لَهُ
وَضَرْبُهُ مَسْئَلَةُ الذِّئْبِ انْكَسَرَ
تَبَايَنَ أَوْ وَقَفَهَا إِنْ عَنَّ لَهُ
قُلْتُ فَكُلٌّ مِنْ لَهُ مِنْ أَوْلَاهُ
وَمِنْ مِنَ الْآخَرَى لَهُ نَصِيبٌ

بِالْفَرَضِ حَيْثُ مَعَهُمْ مِنْ هُوَ لَهُ
أَوْ تَوَافَقَانِ أَوْ تَدَاخَلَا
حِزْبَيْنِ ثُمَّ قَائِلُ الْمُحْصَلَا
فَأَنهَا تَصِخُّ مِمَّا بَلَغَا
حَاصِلُ ضَرْبٍ سَمَّ هَذَا مِنْ أَضْرَ
أَوْ وَفَّقَهُ حَيْثُ تَوَافَقَ ظَهَرَ
نِسْبَةً مَا يَحْضُرُهُ مِمَّا ارْتَفَعَ
حَصَّكَ فِي تَرْكَةِ أَوْ وَفَّقَ ذِي
وَقِيمَهُ عَلَيْهِ أَوْ وَفَّقَ ذِكْرُ
أَوْ وَفَّقَهُ عَلَيْهِ أَوْ وَفَّقَ لَهُ
وَبَعْضُهُمْ إِنْ مَاتَ قَبْلَ قِسْمِهِ
أَوْ بَعْضُهُمْ وَفِيهِمَا هُمْ عَصَبَةٌ
فَرَضٌ كَمِثْلِ الزَّوْجِ وَابْنِ عَزِيذٍ
بَنِي سِوَاهَا فَلِلْإِبْنِ الْمَوْتِ عَنْ
عَالَتِ كَانَ مَاتَ عَنْ أُخْتَيْنِ هُمَا
فَنَكَحَ الْأَخْتِ الَّتِي لَا صِلَ
عَيْنَ وَوَلَدِي أُمِّ وَأَخْتِ كَلِمَتِ
لِأَخْتِهَا فَقُضِيَ عَنْ سِرْحِ
كَمَا مَضَى تَقْصِصُ كُلِّ مَسْئَلَةٍ
سَهَامٌ حِظْلُهُ عَلَيْهِمَا إِنْ ظَهَرَ
تَوَافَقَ بَيْنَهُمَا فِي الْأَوْلَى
يُضْرَبُ فِي الْمَضْرُوبِ فِيهَا هُوَ لَهُ
يَأْخُذُهُ لِكَيْمَةِ مَضْرُوبٍ

أَصْلًا عَلَى الْحَسَنِ إِلَّا إِنْ رُجِدَ
كَسْرُهَا فَلتَخْبِرُ كَمَا خَلَا
أَوْ مَاتَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يَحْتَلَا
فَأَنْ أَرَادَ وَارِثٌ أَنْ يَحْتَلَا
أَنْ يَحْتَلَا جَمِيعًا مُسْتَأْنَفًا
أَوْ قَسَمَ الْبَعْضُ وَبَعْضُ غَائِبًا
فَيُقَسَمُ الْغَائِبُ حَيْثُ آبَا
فَصَلِّ

مَنْ يَمُوتُ بِالْقَتْلِ مَعَ سَبِيحٍ يَمُوتُ
وَأَنَّهُ يُقْتَلُ غَالِبًا قَتْلًا
أَوْ نَادِرًا أَوْ لَاحِظًا لَا يُقْتَلُ
فِيهِ فِي الْحَالَتَيْنِ يُقْتَلُ

بَابُ أَحْكَامِ الْمَرْتَدِ

مَنْ رَتَدَ عَنْ دِينِنَا فَلْيُسْتَبَّ
فَأَنْ أَيْ قَتْلُهُ قَوْرًا وَرَجَبًا
كَتَارِكِ الصَّلَاةِ مَعَ تَقْيِيدِ
وَخَالِفِ الْأَصْلَ فِي أُمُورٍ
فَمَنْ أَقْبَلَ بِالْإِرْثِ تَدَاوُلَ يَقْتُلُ
وَمَنْ يَمُوتُ بِحَيْثُ الَّذِي اسْتَقَرَّ
وَلَمْ يَخْرُجْ نِكَاحَهُ فِي التَّرَدِّ
وَلْيَفْسُخْ أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى التَّرَدِّ
وَلَا يَجْعَلُ دَعْوَاهُ وَقَدْ هُوَ مُرْتَدٌّ
دَمًا وَأَيْضًا مَلَكَهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ
وَارِثُهُ وَالْإِرْثُ مِنْهُ فَقَدْ
كَسْبُهُ وَالْمَنْ أَيْضًا وَالْفِتْنَا

بَابُ أَحْكَامِ السُّكْرَانِ

تَمْرُفُ السُّكْرَانِ نَفَذَ كُلَّهُ
مَنْ قَوْلُ أَوْ فَعَلَ عَلَيْهِ أَوْلَهُ
وَالضُّبْطُ فِي السُّكْرَانِ عَشْرُ أَرْبَعٍ
وَلَا يَحْدِثُ فِيهِ لَكِنْ يَحْتَفِ
وَلَا يَصِلُ فِيهِ أَصْلًا وَالْقَمْنَا
إِذَا فَاقَ وَاجِبٌ لِمَا مَضَى
وَإِنْ أَقْبَلَ بَرْدَةٌ فَلْيُسْتَبَّ
فَأَنْ أَيْ قَتْلُهُ قَوْرًا وَرَجَبًا

هـ وَتَرْكُهَا حَقٌّ يَفْرُقُ مَسْتَجِبٌ

وَحَدُّهُ تَهْدِيدٌ غَيْرُهُ بِمَا
يَصْرُحُ بِالْأَحْيَاءِ كَانَ ظُلْمًا
وَشَرْطُهُ أَنْ يَقْدِرَ الْمَهْدُودُ
عَلَى حُصُولِ مَا بِهِ يَهْدَى
وَيُجْزَأُ مَكَرَهُ عَنِ الْمَخَالَفَةِ
وَرُظْنُهُ حُصُولُهُ أَنْ خَالَفَهُ
وَيَحْصُلُ الْإِكْرَاهُ بِالتَّهْدِيدِ
بِمَوْلٍ كَصْرِهِ بِالشَّدِيدِ
وَكُلُّ مَعْدُودٍ لَا خِذْيَ الْمَالِ
وَحِسَبَهُ الطَّرِيقَ حَسَبًا حَاكِمًا
وَلَيْسَتْ التَّنَصُّفَاتُ تَقْدَرُ
مِنْ مَكَرِهِ وَبِالْقَضَاءِ يُؤْخَذُ
كِتَابُ الْجِهَادِ
جِهَادُ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْفَوَاكِه
فِي حَقِّهَا فَرْضٌ عَلَى الْكُفَّارِ
لِإِذَا عَاطَطَ جَمْعُهُمْ بَيْتًا
فَلْيُعْتَبَرِ تَعْيِينُهُ فِي حَقِّهَا
وَقَدْ مَوَاقِفَاتُ أَهْلِ التَّوَكُّفِ
عَلَى الْحَارِبِ بَيْنَ أَهْلِ التَّوَكُّفِ
فَلْيُؤْخَذُ فِي الْحَرْبِ مُقْبِلِينَ
عَلَى الْقِتَالِ بِلِ وَتُدِيرِينَ
وَحَيْثُ أَلَمْ يَسْلَمُوا فَلْيَقْتُلُوا
وَعِزُّ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَا يَقْبَلُكَ
كَأَهْلِ حَرْبٍ مَا لَهُمْ كِتَابٌ
أَوْ شِبْهُهُ فَالسَّيْفُ لِأَنْ تَابُوا
وَلِلْإِمَامِ قِتْلُ كَافِرٍ أَسِيرٍ
مِنْهُمْ وَلَوْ هِيَ وَتَحْتَلُّ النَّظَرُ
وَالْمَنْ وَالْفَتْوَى وَالرِّفَاقُ فَمَا
لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ حَقٌّ قَدْ مَسَا
وَحَيْثُ لَمْ يَنْظُرْ لَهُ فَلْيَصْرُحْ
وَلْيَجْبِسِ الْأَسِيرَ حَتَّى يَطْلُقَهُ
فِي الْكَامِلِ الْكُفْرِ الْحَرْبِ الذَّكْرُ
وَالرِّقُّ فِي سِوَاهُ بِالْأَسْرِ اسْتَقْرَ
وَلَمْ يَطْلُبْ بِالْجِهَادِ كَافِرٌ

فِي مَا يَخْصُ ثَانِيًا مِنْ أَوْلَاهُ

أَوْ وَفَّقَهُ وَكَمْ نَطَّلَ بِالْأَمَثَلَةِ

بَابُ الْوَصَايَا

الْحُرُودُ وَالتَّكْلِيفُ أَهْلَ التَّوَصِيَةِ
أَوْ قَلْبُهُ جُودٌ مُعَيَّنٌ أَهْلُ
وَدَابَّةٍ يَشْرُطُ صَرْفًا فِي الْعَلْفِ
وَمَسْجِدٍ وَقَاتِلٍ وَنَاكِثٍ
لَكِنْ يَشْرُطُ أَنْ يَجْزَى وَأَعْدَانُ
وَلَوْ يَعِينُ قَدْ رَحِطَهُ وَإِنْ
وَهِيَ يَقْدِرُ الْحِطُّ لَعَوْمَلُ
لَا حِدَّ قَدْ فِ وَقِصَاصٍ وَأَحْمَلُ
وَبِمَنَافِعٍ وَذِي صِلَاحٍ
وَالزَّيْلِ وَالْحَمْرِ حَيْثُ حَتَمُ
إِنْ كَانَ لِلْوَصِيِّ وَثَلَاثَةٌ أُعْتَبِرَ
مِنْ مَالِكٍ مُمُولًا وَإِنْ بَدَا
بِعَيْرِ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ عَيْرِ عَوْضٍ
مَوْتٍ مُضَافًا أَوْ مَجْزَأً حِسْبُ
بِعَرْمٍ مِنْ يَوْهَبٍ مَا زَادَ إِذَا
حَيْثُ دَفِينُ الْمَيْتِ ذُو طَهْرٍ
وَزَائِدُ الْعَتَقِ الَّذِي أَوْصَى بِهِ
وَكَشْرَى بَعْضُ يَقْدَرُ قِصْبُهُ
لَا رِثَةَ الْبَعْضِ وَلَا إِنْهَايَهُ
أَوْ وَارِثِ الرِّبِضِ هَذَا إِنْ قَضَى
وَفِي نِكَاحِ التَّحَايِ جُعِلَا

لِحِمَّةٍ عَمَتٍ وَلَيْسَتْ مَعْصِيَةٌ
لِلْمَلِكِ حِينَ مَا تَكَلَّعِدُ كَمَلُ
تَمَّ الوَصِيُّ ثُمَّ حَاكِمٌ صَرْفًا
لِلدِّينِ أَوْ حَارِبٍ وَوَارِثِ
يَمُوتُ كَالرَّائِدِ عَنْ ثَلَاثِ إِذَنْ
صَحَّ عَنْهُ بَيْعُهَا وَمَا غَيْرُ
بِكُلِّ مَقْصُودٍ لَيَقْبَلُ
أَهْلَامَهُ كَأَحْمَلٍ قَبْلَ أَنْ حَصَلَ
مِنْ نَحْوِ طَبِيلِ الْمَرْوِيِّ لِلنِّسَاجِ
وَالكَلْبِ لِلصَّيْدِ وَرَبْرَجٍ وَبِعَمِّ
بِفَرْضِ قِيمَةٍ وَكُلَّةٍ أَقْدَرُ
تَفْوِيئِهِ مَمْلُوكِ مَالٍ أَوْ يَدَا
أَصَافَهُ لَوَثِيهِ أَوْ فِي مَرَضٍ
مِنْ ثَلَاثِهِ بَعْدَ قِصَادِينَ يَجِبُ
أَتْلَفُ وَالَّذِي دَفَعْنَا لَفْدَا
كَالْقَبْضِ لِلْوَهْوَبِ وَالتَّدْبِيرِ
مَجْزَأُ التَّكْفِيرِ وَالكِتَابَةِ
وَكَسْرِيَّةٍ لِبَعْضِ بَعْضِهِ
وَلَا قَوْلُهُ إِذَا أَوْصَى بِهِ
قَبْلَ الْقَبُولِ كَالتَّحَايِ عَوْضًا
تَبْرَعًا لَوَارِثِ وَأَوْلَا

ان ماتت الزوجة او لم ترث
 لاحبت عن مهور مثل نزلت
 لا اجر نفيس وقراض والاقبل
 كتابة في صحة ثم وضع
 او عتقه واجره جميعا
 بين مؤجل ومات
 في كونه عن قيمة له علا
 قدم ثم في العتاق اقرعا
 وتجر فرعه على الميت من
 تخرج عليه فكلا الخين رق
 لو قال ان اعتقت سعدا فبكر
 وما سوى العتق فيها فسطا
 وارث من اوصى على مثليه
 في المرض المخوف كالقولنج
 واول من فالج واخر
 وكالمخوف اسر سفالين دم
 كذاك تقديم امرئ للرجيم
 او عسرت ميثمة او طلقت
 والورد والغيب وشبه النزاع
 ووجع الضرس وحى يومين
 اهلى شهادة فان صح تين
 لم يك ذا خوف مات لا اذا
 اعطوا ومن مالى له جعلت

فرايد المهر احتسب من ثلث
 ولم يرثها الزوج قلت استسكية
 من قيمة ومن نجوم ان حصل
 مريضا او بالوضع الايضا وقع
 مهما يعر كقيمة ان بيعا
 قبل حلولة ولا النفقات
 واولا منغزا فاولا
 وان يعتق ثلث كل قطعا
 قبل دخول يد وارث وان
 وان على حى قتلته عتق
 حر فلا قرعة والاول حر
 وليتسلط بعد ان تسلطا
 ومنعه من زايدي عليه
 وذات جنب ورعايف حج
 سبل وكالاسهال ذى التواتر
 من اسر وه وقاتل الخم
 وللقصاص واضطراب البيم
 او بان طاعون حى اطبقت
 والدق دون جرب وزرع
 وليعمد في مشكل طيبين
 صحته ويظهر البطلان ان
 مات فجاءة باوصيت كذا
 وبكناية كقد عيئت

ومن به نقص وعين ظاهر
 كمرص وكالتمى وكالصرح
 وكل عذر مانع وجوب حج
 المخوف في الطريق جارم
 من الضرر من الكفار
 واذن رب الدين ايضا السفر
 لموجبه حيث المحول معتد
 والابون في المخوف مطلقا
 ان كان كل مسلدا واشققا

باب البغاة

قتالنا معاشر الاسلام
 بحسب في ثلاثة اقسام
 قتال اهل البغي والمخارج
 كذالك قطاع الطرق الخارج
 فالاول القتال فيه يشترع
 وحيث ولي مدبر لا يتبع
 كالثان ايضا حيث صار بارنا
 عن قبضة الامام او مبارنا
 وباقتناء الحرب منهم تستر
 اموالنا واملهم لهم يد
 ولم يضمن ما يجرب اتلقوا
 ولا على جرهم يذقت
 ويشترط ان يذكر انا وبلا
 لهم يكون سائغا مقبولا
 وشوكة بخاكم مطاع
 فان يفت شرط فكالقطاع
 والحكم في القطاع انا نتبع
 جموعهم وعنه لا يتبع
 حتى يصير جمعهم مفرقا
 وحكم جرهم كما قد سبقا

كتاب السير

ما اخذ الحربى من معصوم
 فردة للمالك المعنوم
 وما اخذناه بغير منههم

أوسرقة أو لقطعة فغنم
 عنتم تخيمه الا التلب
 فدفعه لثايل فوراً وحب
 وجازا كل غنم من معنم
 بدرهم ولا ضمان فاعلم
 ومن الى عمران غيرها وصل
 يجب عليه رد ما عنده فضل
 وحيث قاومناه فمن يقف
 بالصف منا لم يحزن ان تصرف
 ان لم يكن لغنم تخيمنا
 او للقتال مع تحريف عمرا
 وجاز قتل كل كافر خلا
 من رقه بالاسير لان قاتلا
 كذا الرسول قتله ايضا حرم
 وجاز قتلهم ما يعنم
 كالنار الا ان يكونوا بالحرم
 اعني به المكي فهو محترم
 وفي سواه يكره التميم
 ان كان فيهم احد مضموم
 ولادعت الى العموم حاجه
 وعرفوا خيلهم للحاجه
 ورس جيشهم وان تشتريسا
 بصنية او بالعيد والنسا
 وان يمت مستامن بدارنا
 فانه جميعه في ثلثنا
 عند اتفاه وارث وما بقى
 في لثنا ان كان لم يستغرق
 باب الجزية
 اقلها في العام دينار يفي
 عن كل حرد كرم مكلف
 من اليهود ارس النصارى
 او من مجوس عابدين النارا
 وما كس الامام ندبا اهلها
 في عقدها بما ورا اقلها

والكسب والقول من معين
 كفي وصاية او الوارث له
 وان له اوصى به فلو امر
 قبوله كمالك الدابة في
 وقف بموته على ان يقبلا
 تورث ان يقبله وارث كما
 يقول معنقى اخ من ارث
 اعطى امن اعوادى عودا واقفة
 في عود اللهو اى نضح
 وقال شيعي قول من يحير
 حالف طبلا من طبولي فعلى
 والنفوس للتي ليرحمي الاسهم
 ودابة لفرس وبغل
 ونصه البعير ليس يشمل
 والكلب والحمار والثور فلا
 والشاة غير السخل والعناق بل
 ويشمل البقير مميكتا كفي
 كقوليه لجلها وانت
 وحجى الكل حجي والذي
 اعطوا التوحيد وفي ان كانا
 وخير الوارث في اثنين وقد
 رفاقه وتلفوا فتبطل
 وحيث يبقى واحد تعينا

وكونه بعد اذ الموصى في
 ان مات بعد كالرقيق قبلة
 سيده يعنقه لا يعتبر
 قول ما قيل امره في العلف
 ملكا وحكمه كعقيق ابن ولا
 لو ثبت نسبته او حكما
 ولا الذي عتاقه من ثلث
 عود اللهو وقسي وبنا
 ان كان للمباح ليس يصنع
 كالترا فعي ما اقتضاه النظر
 طيل مباح ان حواه نزل
 لا من قسي وهي ذات عدم
 والحمار والسراد الاهلي
 انى وقالوا شاميل واولوا
 يشمل انى مثل اعطوا اجلا
 لفظ الرقيق للجميع قد شمل
 عكس وان جمعها يصف
 باثنين اما لو اتت بميت
 يقول ان كان غلاما حردى
 في بطنها فللعلام بانها
 يعني بطلان هنا وبأحد
 وبعده لقيمة يتقبل
 اما الارقا فتلاثة هنا

وَالْبَعْضُ لَمْ يَشْتَرِ لَأَنْ يَقُلَ
لَوْ قَالَ حَيْرَانِي فَإِنَّ الْجَارَ
وَلَمْ يَرُدَّ مِنْ كُلِّ جَنْبٍ عَشْرًا
وَالْعُلَمَاءُ هُمْ أَوْلُو التَّفْسِيرِ
وَالسَّبِيلُ لِلَّهِ لِلْعَازِمِينَ
وَقَوْلُهُ لِحَالِدٍ وَالْفُقْرَاءُ
لِحَالِدٍ وَالرِّيحُ أَوْ جَبْرِيلُ لَا
فِي حَالِدٍ وَبِلَهٍ تَتَرَى
أَقْرَبُ الْأَسَانِ يَشْتَمِلُ الذِّكْرُ
وَالْوَلَدُ مِنْ أَقْرَبِ جَدِّانِ يُعَدُّ
وَلَا مِنْ الْأُمِّ إِذَا الْإِيصَابُ مِنْ
أَقْرَبِي وَإِثْرُهُ مَمْنُونٌ
شَمُّ الْأَصُولِ بَعْدَهُ الْأُخُوَّةُ
شَمُّ عُمُومَةٍ كَذَا الْحَوْلُ
أَقْرَبُ قَدِيمٍ وَأَخَا الْأَصْلِيِّينَ
مُوصَى لَهُ يَمْلِكُ مَا لِعَبْدِكَ سَبَّ
وَفَرَمَهَا كَيْفِي وَلَا مَنَعَ إِذَا
وَأَنْ تَلْفَ مَا الضَّمَانُ تَبَتَّ
وَالْقَيْدُ فِي الْمُوصَى لَهُ يَجْرُجُهُ
وَالِاقْتِصَاصُ وَاشْتَرَى بِالْبَدَلِ
حَقُّ الَّذِي لَهُ يَنْفَعُ أَوْصِيَا
وَاحْتِسَابُ مَنْ ثَلَاثُ قِيَمَتُهُ
وَالْحَجُّ أَنْ يُطْلَقَ مِنَ الْمَيْقَاتِ

تُلْتَمِزُ إِلَى الْعَيْقِ أَصْرُهُوَأَمْتَلِ
مِنْ كُلِّ جَنْبٍ أَرْبَعُونَ دَارًا
وَحَافِظُوا كُلَّ الْقُرْآنِ الْفُقْرَاءُ
وَالْفَقْهُ وَالْحَدِيثُ لَا التَّعْبِيرُ
وَالرِّيَاقُ لِلْمَكَائِبِ
يَجُوزُ اعْطَا حَالِدٍ مَا سَزَا
إِنْ قَالَ لِلرِّيَاحِ يَنْصَفُ بَطَلًا
عَلَى الْأَصْحِ يَنْصَفُهُ لِلْفُقْرَاءِ
وَوَارِثًا وَالضَّدُّ الَّذِي كَفَرُ
قَبِيلَةٌ لَا الْأَبْوَانَ وَالْوَلَدُ
مِنْ عَرَبِيٍّ بِخِلَافِ ذِي الرَّحْمِ
وَأَقْرَبُ الْأَقْرَابِ الْفُرُوعُ
ثُمَّ جَدُودَةٌ تَتَلَى فِي الْقُوَّةِ
وَهَذِهِ يَهْدِيهِ عَدِيكُهُ
وَبِالْمَنَافِعِ الَّتِي لِلْعَيْنِ
لَا الْعَقْرُ مِنْ جَارِيَةٍ وَالْمَهْتَبُ
عَاجِرَةٌ أَوْ سَفْرًا رَأَى بِيَدَا
وَبَيْعُهُ لَوَارِثٍ إِنْ أَقْتَا
كَالْشَاةِ أَوْ صِيَ بِالَّذِي تَنْتَجِمُ
مِثْلًا وَإِنْ بِيَعُ لِأَرْشٍ يَبْطُلُ
وَلَيْسَ مَرْحُوقَةً إِنْ فُتِيَ
وَيَنْقُصُهَا إِنْ كَانَ قَدْ أَقْتَهُ
وَجُحُّهُ الْمَرْوُضُ كَالزُّكُوةِ

عَبْرَ الْفَقِيرِ فَالْعَيْقُ أَرْبَعَةٌ
وَيَنْصَفُهَا مَنْ مَتَوَسَّطَ السَّعَةِ
وَجِبْتُ يَجْرِي عَقْدُهَا كَثْرًا
مِنْ الْأَقْلِ الزُّمُورُ يَجْرِي
وَأَنْ يَكُونَ عِنْدَ عَقْدِ جَارِي
لَمْ يُعْلَمِ الْجَوَارِ بِالْيَدِيسَارِ
فَأَنْ أَبْرَأَ الشَّرْقِضَ وَلَنَا
يَتَلَفُّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ الْمَامَا
وَمَنْ يَقُولُ فِي اللَّهِ مَا لَا يَنْبَغِي
أَوْ يَسْتَأْذِنُ أَوْ فِي الْكَلْبِ الْأَبْلَغِ
أَوْ فِي سَبِيٍّ أَوْ زَيْنًا عِلْمُهُ
وَأَنْ يَكُنْ بِاسْمِ يَكْرَاهُ قَدَمَهُ
أَوْ زَيْدٌ مُسْلِمًا عَنِ الْإِسْلَامِ
أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ فِي الْأَنْبَارِ
أَوْ أَعْلَمَ الْأَعْمَاءَ بِعُمُومَةٍ لَنَا
أَوْ ذَبَّ عَنْ عَيْنٍ لَهُمْ أَوْ هُنَا
فَأَنْ شَرَطْنَا نَقْصَهَا بِمَا خَلَا
فَلَيْتَقَنَّ فُورًا بِهِ أَوْلَا فَلَا

فصل

وَلِيَقْبُضُوا الظَّهَارَ مِنْكُمْ لَنَا
وَمِنْ بِنَا كَيْسَةَ بِأَرْضِنَا
وَمِنْ دُخُولِ سَجْدِ لِنَابِلَا
إِذَنْ وَسَقَى مُسْلِمًا حَمْرًا طَلَا
وَمَنْ طَعَامَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا
كَلِمَةُ خَيْرٍ بِرِضَايَةِ لَنَا
وَمَنْ تَكْرِبُ الْخَيْلِ وَالرُّكُوبِ فِي
سُرْحٍ وَرَكِبَ كَالْمُهَيْدِ فَاعْرِفْ
وَالسُّؤْمُورُ وَبِالْشَاةِ لِلزُّنَّارِ
عَلَى شِبَاهِهِمْ وَبِالْوَيْفَارِ
وَلَوْ أَرَادَ كَافِرًا أَنْ يَسْكُنَا
أَرْضَ الْحَجَّازِ قَطْلًا لَمْ يَمُكِّنَا
لَكِنْ لَهُ الْمَرْوُضُ وَالْمَعَامُ
ثَلَاثَةٌ إِنْ يَأْذِنُ الْإِسَاءُ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ دُخُولِهِ الْحَوْمُ
وَلَا يَجُوزُ دَفْنُهُ إِنْ مَاتَ شَمُّ

بلبسته ونقله تعبتا
 مالم يبرأذ اقتانا مننا
 باب الهدنة

يعقد هاما منا ولو بمن
 ينوب عنه ثلث عام أو بان
 يكون أمر نقيها مفوضا
 له متى بداله ان ينقضا
 وجوزت للمتمن من بيننا
 اذا راعا الإمام صغافنا
 ولم يخرج على خراج يدفع
 مناهم كذاك ايضا يمتنع
 ان يعطى المسلم مالا للفتا
 من مشرك ان لم يحط به العدا
 أو يأسره فليجز أن يعطيه
 أو يلموه بالتقصير فالديه
 وحيث هادن الإمام ان عقد
 عقدا على ماله يجوز فيها فسد
 وان اتى بعد لنا قد أسلمنا
 او امرأة قد أسلمت لن نرضما
 لسيد الرقيق قيمة ولا
 لزوجها المهر الذي قد بدلا
 وبعدها يلفون المامنا
 ان نقصوها ثم كانوا حربنا
 فصل

جوز أمان مسلم مكلف
 اكراهه وأسرته كل نيف
 لكافر او عدة محصور
 لا يخرج أسيرين ولا أسير
 اربعة من أشهر وحيث صح
 فالنقض قبل الانقضاء الربيع
 وحيث ذمبان او معاهد
 وسلم او مسلم وواحد
 ذمبي او معاهد قد تم
 تمامها فخر وجوب الحكيم

والدين والمذور والكفارة
 من ثلث فلول صايا يرحم
 خلى ثلاث مائة من ارث
 وكان وصى لامرئى بمائة
 فشيء الذي به الأجر كمل
 ثلث شيء وخرج عنه
 وهو مع الشيء الذي قد كمل
 الخمسة الأسداس للخمسينا
 فنلت الباقي ثمانون خرج
 وألح أو تكفيره المائت
 والصوم والصلاة ما ان نفعا
 لو استحق ثلثا ما أوصيا
 ولو يجز أو نصيب أو يحظ
 فأجل على ممول أقله
 فصيح لولا تلك المسئلة
 بالضعف يزد مثليه في ضعفيه
 اربعة الامثال للثلاث
 أقله ولو يجز أو صيا
 تجعل مثل الاسم البقية
 ويخرجها بجز باقي جاريها
 وذات وارث تصيف تعتبر
 أو صي أبو ابنين بربع ما وجد
 أو له من أربع دغ ثلثه

من أصله فإن تك العبارة
 ثم من أصل ماله يتسم
 من قال جحوا واجبي من ثلث
 ومائة أجرة تلك الحجة
 وثلث باقي مائة لكن نزل
 خمسون الأسدس شيء منه
 مما ابت مائة قد عدلا
 عاد لة وشيئا ستيبا
 النصف منها مع ستيين لخرج
 آذاه لا الاعتاق أجبي
 مئا ولكن صدقات ودعا
 بثله فهو الذي قد بقيا
 أو سهم أو ثلث سيوى شيء لفظ
 وينصيب ابن له ومثله
 وزد عليها واحدا وادفعه له
 ثلاث أمثال ويزد عليه
 وينصيب أحد الوراث
 وجزء ما من بعده قد بقيا
 عنيت من مسئلة الوصية
 كالصنف ثم كاليهام الباقي
 بعد زيادة النصيب ان ذكر
 وثلث باقي ونصيب ابن أحد
 للباقي بل مسئلة للورثة

باب الخراج

الأرض أن نفع يستباحم
 بأنها للغائب تنقسم
 لكن إن استمر ما هم إمامنا
 لو قفها صارت به وقفا لنا
 فيأخذ الخراج كل عام
 أي أجرة في الكفر والاسلام
 او فتحت صلحا على أن تجعللا
 ملكا لنا تحكمها كما خلا
 او انها له وان يسودوا
 خراجها بخزية تعكد
 باب السبق

يصح بالتحليل وبالأنفال
 والأبدل والحدود والبقايا
 والنبل والرماح والامجاد
 بكل ما بين آلة الحرب يحصل
 ويماثل لاهله اخذ العوض
 عليه ان يشترط ان يسبق نفس
 الغائب الامام أو يساواه
 او من سبق وان ساواه
 ولم يجز ان آخرهما لين
 ما لم يكن محل مغي ذين
 مكرونه كقولهم كونهما
 مع كونه كقولهم كونهما
 فباخذ المالين حيث يسبق
 ولا يكون غائرا ما اذ يسبق
 وهما المسبق اتفقوا سبقا
 هما معا فلا وجوب مطلقا
 وان اتى مع واحد وقد ما
 تقا سما مال الاخير منهما
 ثم الذي مع المحلل استقل
 ايضا بما لغويه الذي يدك
 او كان غير ماصى فليقبل
 مال الاخير منها للأول

فَضِرَتْ ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ
 نَصِيبُهُ فَنِصْفُهَا ثَمَّ الثَّلَاثُ
 وَنِصْفِيَا بَيْنَ ابْنَيْنِ جَعَلَ
 وَمَاتَ بَقِي ذُو وَفَاقِ مَتَّجِيَةٍ
 اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ أَوْ أَحْسَبِ
 قَرْدًا فَثَلَاثَةٌ فَنِصْفُهُ قَدِ
 مِنْ نَفْسِهَا بِنِسْبَةِ الْوَصِيَّةِ
 أَوْ زِدْ عَلَى الْمَسْئَلَةِ الَّتِي لِيَذِي
 زِدْ ثَلَاثًا وَالنِّصْفُ لِلثَّلَاثِ بَعِ
 وَنِصْفِيَا بَيْنَ سُدْسَيْنِ الْبَاقِي
 خَمْسٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَمْ يَلِيقِ
 فَحَسَّةٌ بَانَ النَّصِيبُ الْبَثَّةُ
 ثَلَاثَةٌ مِنْ بَعْدِهَا عَشْرُونَ
 ثَلَاثًا عَلَى نِسْبَةِ تِلْكَ الْأَسْهُمِ
 نِسْبَةُ نَقْصِ الثَّلَاثِ عَنْ كُلِّ مَعَا
 لَهُمْ بِتَقْدِيرِ بَيْنَ أَنْ قَدْ سَمَحَا
 وَالْأَكْثَرُ أَقْسَمُ أَوْ قَسَمْتَ الْمَثَلَا
 فِي ذَا عَلَى تَقْدِيرِ التَّفَقُّهِ
 لِكُلِّ مَنْ أَجَانَرُ صَارَ ثَابِتَا
 ذَا خَمْسُ حَالَاتٍ وَحَيْثُ ذَكَرَا
 ثَلَاثَةٌ وَنِصْفُ بَاقِي الثَّلَاثِ
 فَثَلَاثَا الْمَالِ نِصْفِيَا بَيْنِ
 قَسَمِ بَقِي لِابْنِ بَقِي فَقَدْ وَقَعَ

ثَلَاثَةٌ حَيْثُ النَّصِيبُ تَبِعَهُ
 أَوْ زِدْ عَلَى مَسْئَلَةِ الَّذِي وَرِثَ
 أَوْ صَى ثَلَاثٌ وَبِزَيْعٍ مَا فَضَلَ
 مَسْئَلَةٌ لَثَلَاثٍ مِنْ مَحْرَجِيَةٍ
 لِمَخْرَجِ الرَّبِيعِ بِنِصْفٍ فَاصْرَبِ
 مَسْئَلَةُ الْأَرِثِ مِنْ اثْنَيْنِ زِدْ
 أَوْ زِدْ عَلَى الْمَسْئَلَةِ الْأَرِثِيَّةِ
 مِنْ فَا صَبِلَ الْمَسْئَلَةُ الَّتِي لِيَذِي
 مِنْ فَوْقِ أَجْزَاءِ الْوَصَايَا لِلرَّبِيعِ
 أَبُو ثَلَاثَةٍ أُولَى اسْتِحْقَاقِ
 الْمَالِ سِتٌّ وَنِصْفٌ فَبَقِيَ
 فَاصْرَبِ إِذَا ثَلَاثَةٌ فِي سِتَّةِ
 زِدْهُ عَلَى الْحَاصِلِ كَيْ يَكُونَ
 إِنْ زِدْ زَائِدٌ عَلَى الثَّلَاثِ أَقْسَمِ
 كَوْ قَدْ أَحْبَزَ أَوْ نَقَصَتْ أَجْمَعَا
 إِنْ زِدَتْ الْوَرَاثُ شَيْئًا صَحْحَا
 يَكُلُّ مَا أَوْصَى بِهِ وَأَنْ لَا
 أَوْ أَقْسَمِ مَنْ مَضْرُوبِ ذَا أَوْ وَقَفِيهِ
 فَبَيْنَ حَاصِلَيْنِ مَا تَفَاوَتَا
 لِمَنْ لَهُ أَجَا زَوْ لِيَجْعَلَ وَرَا
 نِصْفِيَا قَرْدٍ مِنْ بَيْنِ وَوَرِثِ
 فَالْثَلَاثُ النَّصِيبُ مَعَ قَسَمَيْنِ
 يَتْبَعُهَا أَرْبَعَةُ الْأَقْسَامِ مَعَ

والشرط علم مبدأ أو غايته
والاستيوان في البدء والنهائية
وعلم قدر المال ايضا والغرض
وحازرهن اوصين بالغرض
والشرط ايضا ان يكون من عدد
فلجرى من واحد فقط فسد
بحوارم على عشرة سهامها
وعنك ايضا عشرة تما ما
فان تصبى هذه عن عشرة
زيادة فديرهم في ذممتي
وجازر ايضا جعل بعض المالك
لمن يلي السابق ثم التالي
ان يقض الامير في جعل له
ولم يرد سواه عن من قبله
كتاب الحدود
الحدا ما ان يكون قتلا
او قطعاً او ضرباً بنفي او لا
فالقتل في ضرب القنلة عن كمل
وقاطع الطريق ايضا ان قتل
كذا في المرتد والذي زنا
لكن بشرط ان يكون محصنا
بان يرى مكلفا حرا صدر
منه جماع في نكاح معتبر
وهذه الصفات مما تسترط
في حال الجماع والزنا فقط
والقطع في قطع الطريق ان سلب
مالا كذا في سارق حيث وجب
والضرب وهو الحد حد السكر
وقاذي وكل من ان يسكر
فليضرب السكران امر بعينا
وضعه في قاذي يقينها
ومن زنى بكراً ثخده مائة
وفي الرقيق نصف كل اجزاه
ومن يمت بجمده يهدر ولا

كل نصيب خمسة فالثالث
اوصى ابوهم بنصيب لابن
باقي ثلاث انصبا وربعه
منه بقي ربع نصيب جعلاً
ثلاثة وعشرة كل ولد
اعتق اعبداً ثلاثة وكل
ولرثه اجرته ان حرجا
وان لغير حرجت اعد فان
ذاتله وان له تخرج عتق
محي ثلاث امرته وقد نقص
فما تين مع شيتين عدل
عدل ثلاثمائة سواء
ومائة تعدل اشيا اربعة
يرجع عن تبرع قد عتقا
وقيل اقوى ومقده ماتيه
والعرض للبيع كالواذنا
ووطء منزلي وايجار اذا
لوقطع الثوب فيصا او عجن
او جعل الخبز قديتا والقطن
كذا نهيدام الذر لا في العرصة
وخلطه ببرا بما عين من
وصى ببعضها او وصيت لينا
انكر او تدر او ذات تركه

سبع فقسمن يزيد البحث
وربع باق بعدها يستثنى
ثلاث ارباع نصيب نضعة
وصية تبسط ارباعا على
اربعة حازر فلا يصاب احد
وكسب فريمانية ولم يقبل
فر عنه يعيق وبالكسب بجنا
تخرج لغير كاسب يعيق من
شيء بمثله من الكسب التتق
شيين عادل ليشلي ما خلص
فان جبرت ثم قابلت حصل
ثنتين مع اربعة اشيا
فربع عبدي ربع كسب تبعه
بمؤنه بما يتا في مطلقا
كذا الوارثي ومشيهايته
فيه وكالايجاب فيما رهننا
في مدة اوصى بها بقى كذا
او تسج الغزل او الحب طعن
للعشو والاختشاب بابا وليكن
وبينا العرصة او يعرض في
بر او الاجود بالصدرة ان
بما لدا او وصيت ضد ما لانا
وتقبله ويبيع مال ملكه

مُوصٍ بِثُلُثِ مَالِهِ وَالْجَارِيَةِ زَوْجَهَا وَشَرَكُوا بِالثَّانِيَةِ

فصل في الوصاية

صَحَّ لِتَقْيِيدِ الْوَصَايَا وَوَفَا
وَمِنْ وَلِيِّ وَوَصِيٍّ اِدْنَا
لَا فِي حَيَاةِ جَدِّهِ عَلَقٌ اَوْ
لِسَانُهُ اَمْسِكَ بِالْتَصْرِفِ
مُطْلَقُهُ يُحْفِظُهُ الْمَالُ اِلَى
مِنْ مُسْلِمٍ وَاَنْ يَكُونَ كَافِرًا
واعتبر الحال بصيرا اولاً
اوصى الى اثنين ولو مرتباً
ذافي وكالذو وان فرد فرط
حينئذ ذلك وان يختلف
فليله القاضي وفرد قيل
زيد وهذا دون زيد قبيله
وصدق الوصي هل خان وفي
لاموت والد ورد المالك

ذُو بَنِيهِ اَيْصَاءُ حُرٌّ كَلْفًا
فِيهِ عَلَى الْيَطْفَلِ وَمَنْ يَجْنَأُ
اَقْتِ اَوْ اِشَارَةً تُفْرِمُ لَوْ
اِنْ كَانَ مَالِيًا مُبَاحًا وَاَصْرَفِ
حُرٌّ جَمِيعًا مُسْلِمٍ اِنْ حَصَلَا
عَدَلٌ لَدَى الْمَوْتِ فَالْعَاقِبَةُ
وَأُمُّ اَطْفَالٍ بِهَذَا اَوْلَى
وَقِيلَا تَعَاوَنًا وَوَجِبَا
يَبْدَلُ وَالثَّانِي اسْتَقْلِلَ اِنْ شَرَطَ
فِي حِفْظِهِ هَذَا اَوْ فِي الْمَصْرِفِ
مُبْتَدِئًا لَافِي صَمَمَتْ ذَا اِلَى
فَمَعَ اَمِينٍ اَوْ فَلَ اَنْفِرَادَ لَهُ
بِقَدْرِ خُرُوجِ قَلْتِ مَالٍ يَسْرِفِ
قَلْتِ كَذَا الْقِيَمِ لِلْاَطْفَالِ

باب الوديعة

اَوْ دَعَتْ تَوْكِيْلَ حِفْظِ الْمَالِ
لَا اِنْ طَرَا تَخَوُّجًا اَهْلَ الْبَلَدِ
ذَا الْمَالِ اَوْ وَكِيْلَهُ فَالْقَاضِيَا
بِغَيْرِ اَيْصَاءٍ مُبَيَّنِّ اِلَى
اَوْ تَقْلِ الْمَوْدَعِ بِالْهَيْبِ بِيَلَا
حُرِّ اَقْلٍ اَوْ سَقْلِهِ هَلَكُ

فِيضَمَّنِ الْمَوْدَعُ بِالْتَرَحُّابِ
بِالْمَالِ اَلْمُؤَدَّعَةُ فِيهِ وَوَجِدُ
فَالْعَدْلُ كَالْمَسَاتِ لِامْفَاجِيَا
عَدْلٍ وَاِنْ اَوْصَى فَلَمْ يُوْجَدْ فَلَ
خَيْفَةُ غَارَةٍ وِنَارٍ اَوْ اِلَى
اَوْ عَلَفَهَا بِغَيْرِ هَيْبِهِ تَسْرُكُ

يُجَدِّدُ وَالْاِغَاةُ حَتَّى يَبْعِيَلَا
فَاِنْ بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الْاِغَاةُ حَلْدُ
وَلَا تُجَدِّدُ حَامِلٌ حَتَّى تَبْتَلِدُ
وَالْمَرِيضُ يَرْجَى شَفَاؤَهُ
حَتَّى يَزُولَ سَقْمُهُ وَدَاوَهُ
وَحَيْثُ لَا يَرْجَى لَهُ زَوَالُكَ
كَمَنْ لَهْ فِي حَدِّهِ عَيْشُ كَالِكِ
اِعْتِنَانَهُ مَخْمُورٌ غَضًّا اَوْ مَاءً
فَضْرِبَةٌ اَوْ مَرْتَبَانٌ يُجْرَسُهُ
اِنْ كَانَتْ الْاِعْتِنَانُ قَدْ تَرَكَتْ
اَوْ مَسَّ كُلَّ جَسْمِهِ فَالْمَسُّ
وَالْجَارِيَةُ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ الْحَدُّ
وَالْبُرْدِ لَكِنْ لَا يَجُوزُ اَلْتَجَدُّدُ
وَالنَّفْيُ فِي نَحْوِ النَحْشِيَّةِ
وَفِي مَرْنَاةٍ غَيْرِ مُحْصِنِيَّةٍ
فَالْحُرُّ عَامًا كَامِلًا يُفْرِتُ
وَفِي سِوَاهُ نِصْفُ عَامٍ اَوْ جُزْءًا
وَكَانَ زَالًا لِلْوَالِدِ لَكِنْ مُرْتَبًا
مَنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ وَغَرَبًا
وَيَلْزَمُ التَّصْرِيفُ اِلَى اِيَابِ
بِهَيْمَةِ وَالنَّفْيُ مِثْلُ الرَّائِي
بَابُ قَطْعِ الشَّرْقَةِ
لَهُ شَرْطٌ وَهِيَ كَوْنُ مَاسْرَفِ
رُبْعَانِ الدِّيَارِ خَالِصًا طَرَفِ
اَوْ مِائِيَاوِي الرَّبْعِ مِنْ سِوَاهُ
اَوْ مِنْ نِصْفِ رُوزْنَةٍ سِوَاهُ
وَكَوْنُهُ مِنْ حُرِّ مِثْلِهِ اَخَذَ
بِمَقْصُورٍ عَرَفَ الْمَكَانَ حِينَئِذٍ
وَاسْتَرْطَوِيَ مَعَ مَا مَضَى خَلْوَهُ
عَنْ شِبْهَةِ بِالْمَلِكِ وَالْاَبْنُوهُ
وَلَا يَجُوزُ قَطْعُهُ بِمَا مَلَكَتْ
كَمَا جُزَّ وَلَوْ بِمَالٍ مُشْتَرَكٍ
وَلَا بِمَالٍ اَصْلِيهِ وَفَرَعِهِ
وَذَا النِّكَاحِ اَحْكَمُ اِذَا بَقِيَ

فتقطع اليمنى من اليدين
 وبعد ما اليسرى من الرجلين
 وثالثا يسرى اليدين فاقطع
 ورجله اليمنى تمام الاربع
 وتسقط اليمنى باليسار
 تقطعا والعكس ايضا جاري
 واسقطوا يدا رجل مطلقا
 ان قطعت وعكسه قد حقا
 والرد للسرقة مطلقا يجب
 فان يفت يبدل كما لو قد غيب
 باب قطع الطريق
 ان كان اخذ المال والقتل اسقى
 عن قاطع لها فتمت بركته
 بكل ما رأى الامام نفسه
 بالحبس او غيره جزاؤه
 وقتله حتم يقتل النفس
 من غير اخذ المال لا في العكس
 بل تقطع اليمنى من اليدين
 كذلك اليسرى من الرجلين
 فان يعد تقطع اذا يسراه
 ورجله اليمنى يكن جزاه
 وعند اخذ المال والقتل قتل
 وصلبه ثلاثة بعد جمل
 اوثاب قبل اخذ ناله سقط
 عنه حدود حوصمت به فقط
 لا غير ذلك من حقوق ربنا
 او آدمى كالفصاير والزنا
 بشرطه في سائر الابواب
 كالجزن في الماخوذ والقتاب
 والسحق جائزان بقبضه
 بالعموم كما كذا نالديه
 والشروط في القطاع شركة فلا
 يكون منهم ذواختلاص سجلا
 باب الصيال وضمان البهايم
 للشخص دفع ضائل عما عصم

بالاثم او ينشروا ما اعتنى
 او احد العين له او انتفع
 او بديل الماخوذ بالباقي خلط
 والكل ان ائتلف بعضا انصل
 كالنوم فوقه بنهي وسرق
 او عين الربط بكم فصحت
 او داخلا يربطه فضع او
 اوضعت بان يدل المودع
 في غير حرز المثل او يساها
 لكن قرارة على من يظلم
 وكفرت اود ولد تمام غرض
 مالكها للتردد او مع ذا جحد
 قلت وذا الصحيح لا ما قاله
 وصنكر الزوم في الرد اقبل
 فلم يرد المال مع تمكنه
 وضامن اخذها من السفينة
 وضمنا ان ائتلفا الوديعا
 قلت ومما قال شيخنا ينبغي
 وما يقصد الخزل من جزايل

كلبسه للذود ان تعينا
 لان نواه كركوب ما امتنع
 فكله او عينه فذا فقط
 بالعمد او بخلفه الهلك حصل
 في البر من حيث رقاد يستحق
 بكفه وضاع منه لا غضب
 من خارج فطر والعكس نفوا
 مصادرا اوسارقا او يضيع
 كالحكم لو سلمها اكرها
 وليخفها عنه وميتا يقسم
 ما طل في تخليه ان اعترض
 ثم استمع بينه له برد
 مناقضا في آخر الوكالة
 او قال ردها على الوكيل لي
 كالحكم في ثوب هوى وسكنة
 والطول لان كان للحسنة فيه
 لا القرض والموهوب والمبيعا
 في نحو جلد ميتة لم يدبغ
 تجوزنا ايداعه كالمال

باب قيم الفى والغنيمة

حسن الذي يحصل من كفارهم
 ومن ان بيع احماسا قسم
 كسدي تفر ولكل من نسب

والتريع بعد الوقي من عقارهم
 فلبصالح الاهم فالاهم
 لها شيم ولاخيه المطلب

وذكر كائنين يحسب
 ولفقير القوم والعدليل
 والمتبقي بعد خمس كما مل
 بقدر ما يحتاج والزوجات
 كذا الى ان تنكح النساء
 قدم بنى هاشم والمطلب
 فالرب الاسن فالاسبق في
 متى اراد وكنا با محصيا
 سمي لكل فرقة عريفا
 ان ايسا ومن يمت والمالك قد
 وما من الاهايس هذى الريم
 او بعضه يصرف باستصلاح
 وما يابحاف الحيول يحصل
 في الحرب مثل ان قفا او قلعا
 او اسيره لا عاقل وان ربح
 يصحب من جنينة امامه
 ومن ثياب ولباس واخذ
 لانفسه وبدل عنه اذا
 وبعدة الحسن كما مر بسط
 المتعاطى خطر ولو احد
 او الذي يؤخذ بعده وما
 في شأه الحرب له وان مرض
 بعد انقضاء حربه او حرجا

ولصغير معسر بغير اب
 واختارهم بنى السيل
 وكان للنبي للقاتل
 والولد والعبد والامات
 وليستقل بعده الابناء
 ندبا فاقرب الورى الى النبي
 اسلامه وهجرة وليصرف
 فليخذ يشيت فيه الاقويا
 وليح من قد جن والصعيفا
 جمع يعط وارث قسط الامد
 يفضل في الرزقين ورعة
 في الثغر والكراع والسلاح
 لمسلم ازال مع مقبل
 عينيه اول طريقه قطعا
 من حصن او صغر الكافر ما
 وزينة ومركب ولا مة
 سرجا وما للفقات يتخذ
 ارق او فادي وما استحب ذا
 وما الامير با جهاده شرط
 يكون من مال المصلح المقد
 يبقى مع العقار ايضا فيما
 او ناله في الحرب جرح او قبض
 من صيقه حيث تخير ارجا

من نفيس او مال وعموم ورحم
 وان يكن بالقتل او قطع الطرف
 ولا ضمان بالاخت والاخت
 والدفع عن نفع ونفس يلزم
 لا النفس ان يصل عليها مسلم
 مع كونه اذ ذاك محقرن الدم
 قد فعه عنها اذ لم يلزم
 ومن راي شخصا لبنته دخل
 وبعد امر بالزوج ما اعتل
 فضربه وان يمت لم يتزوج
 ان لم يكن بدون ذلك يدفع
 ومن يعرض بضموه ولا يدفع
 من عضه الابنوع فاسترع
 فانتزعت اسنانه كانت عود
 كعين من حرمة امرى نظر
 بنبته من كره تعمد
 وكان من شيا به مجردا
 ان يخل عن حليلته لمن نظر
 وتحرم مستورة عن النظر
 وعن متاع فرماها ذوالسكن
 بما يحف كالمصاة او طعن
 به كعود فانتهت الى الصبي
 فلا يكون ضامنا من قدرمى

فصل

لواتلفت بهمة شيا فان
 تكن اذ امع من له يد ضمن
 لما بليل او نهار اثلت
 او في طريق صيق قد اوقعت
 اولم يكن معها اذ الرضيتا
 لكن مع الغرط فيها ضمنا
 ما لم يقصر رب ذلك المتلف
 فان يقصر الضمان مستغ
 باب الجدار المائل
 اذ ابني جداره معتد لا

قال او بملكه قد آذ خلا
مفرسافاً تلفاشيا حصر
هناك او بملكه مراً حصر
وقد تردى فيه شئ قتل
فلا ضمان مطلقاً فيما عرف
مالم يكن صيداً ووضع التلف
بالحرم المكي فالجزا صرف
باب الاشربة
مكر وغيره تقسم
فاول الصمتين منها يحرم
ولو قليلا اولداه او علقش
مالم يحفظ منه الهلاك بالعظمن
او عن حال اكله بلقمه
فتنتفى في الحالتين الحرمه
ثانيهما ان كان من جسا حراما
لا الرجس من ماء وبول للظلم
او طاهرا فبغض ضرر يحظر
او كان ذلك غالبا يستقدر
وكل شرب المائع القنر
وما عدا الضرر المستقدر
وان تجده ماء طهورا ونجس
فاستعمل الطهور واشرب النجس
وكل ما من جامد آزالا
عقلا كيش لم يكن حلالا
باب الأطعمة
يحل اكل كل شئ طاهر
كتم وضع وطا يشرب
والضرب والربيع وما عدا البشر
وما يرى مستقذرا او ذا ضرر
وكل ذى ناب ومخلب وما
في حرمت عليكم قد حرمنا
وما يرى مستغنيا عند العرب
وكل ما من الذواب يرتكب
لا الخيل وانج كل ما يرنا

لِفِنَةٍ بِالْقُرْبِ أَوْ فَرَسَةٍ
وَلِاسِيرٍ عَائِدٍ وَكَافِرٍ
وَلِاجِيرٍ مَعَ قِتَالٍ لَا الَّذِي
صَبَى وَالْمَرْأَةَ وَالَّذِي إِنْ
عَنْ غَيْرِهِ يُعْرَفُ بِالرَّمْحِ إِلَى
وَلِرُكُوبِ فَرَسٍ وَكُوسَى
ثَلَاثَةٌ مِنْ أَسْمِهِمْ لَا زَائِدًا
شَارَكَ فِي غَنِيمَةِ السَّرْبَةِ
بِالْقُرْبِ وَالْجَلَابِ عَدَاوَرَعُوا

بِمَوْتٍ فِي أَثْنَائِهِ لَا نَفْسُهُ
أَسْلَمَ أَوْ مُحْتَرِفٌ وَتَاجِرٌ
حَدَلٌ وَنَيْحٌ وَلِلْعَبْدِ وَذِي
يَأْذُنُ لَهُ الْإِمَامُ سَهْمٌ وَلَيْسَ
رَأْيُ الْإِمَامِ قَدْرُ هَذَا جُعِلَ
مِلْكٌ إِذَا لَمْ يَكْ فِإِقْدَ الْقَوَى
يُعْطَى وَيُعْطَى مِنْ سِوَاهُ وَاجِدًا
جِيئَ الْإِمَامُ رَاصِدُ النَّصْرَةِ
وَحَيْثُ لَا يُمْكِنُ قَسْمُ أَقْرَعُوا

بَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ

ان الزكاة للفقير من لا
ان كان لا يقا به كم يمنح
الثان مسكين يقع ما وصفا
لان بائناق من الزوج ومن
يقول ذين كافي الامام
الثالث العايل فيها الاجر له
كحاسب وقاسم وساعي
اهل شهادة وكالكاتب لا
رايها مؤلف قد ضعفنا
كدا شريف يعطاه اعلنه
ومتولف على الجهاد
ان كان من تجهيز جيش امهلا
الخامس الرقاب هم صبيها

يقع ماله وكسب حلال
تفقها من حاجة بموقع
بموقع من حاجة وما كفى
بالحم من قريبه يمكن الموت
وحلفاندا باللاتهام
وان يشا من بيت مال جعله
ليفقه ابواب الزكاة واعي
قايس ووالي بسله وان علا
في الدين بنة وقوله كفى
بين حى اهتدا امثاله بالبينه
لمنايع الزكاة والاعادي
وقدرة الى الامام جعله
كتابة لعجزهم وضوح

إِلَيْهِ أَوْ سَيِّدِهِ إِذَا أَذِنَ
 بَرِّقَ أَوْ اعْتَقَى بَعْرَمَ لَا إِذَا
 السَّادِسُ الْعَارِمُ إِصْلَاحًا يَرَى
 وَعَارِمٌ لِنَفْسِهِ لَا مَا تَمَسَّا
 وَاللِّصْمَانِ حَيْثُ عَسِرَ عَمَّا
 يَشَاهِدِينَ أَوْ يَكُونُ الْحُضْمُ قَدْ
 سَامِعَ الْأَصْنَافِ سَبِيلَ اللَّهِ دُونَ
 فَيْثًا وَلَوْ لَمْ يَكْ ذَا فَيَقِيرَا
 وَالنَّفَقَاتِ وَالسَّلَاحِ الْأَخْرَجُ
 لَا عَاصِيًا مَعَ عُسْرِهِ مَا أَوْصَلَهُ
 لَا كَافِرٍ مِنْهُمْ وَمَمْسُوسٍ بَرِّقَ
 وَسَهْمٌ مَفْقُودٌ وَلَوْ فِي سَبْكَ
 وَاسْتَوْجِبُوا وَاجْرَازَانِ يَكْتَفِيهَا
 مِنْ كُلِّ صِنْفٍ وَكَهْ التَّفْضِيلِ فِي
 وَإِنْ عَلَى تَخْفِيفٍ يَتَمَتُّمْ قَلَا
 وَالتَّقْلُ مِنْ مَوْضِعِ رَبِّ الْمَلِكِ
 لَا يُسْقِطُ الْفَرْضَ وَفِي التَّكْفِيرِ
 كَذَلِكَ إِذَا الْأَصْنَافُ جَمَاعَةً مَوَا
 أَهْلُ الْخِيَامِ السُّتَحْقُ مِنْهُمْ
 نَقْلٌ لِإِدْنِ بَلَدٍ ذَا الْأَمْرِ
 يُصْرَفُ إِلَى مَنْ دُونَ قَدْرِ الْقَمِيرِ
 كَثْرِيَّةً بِشَرْطِ الْإِنْقِطَاعِ
 وَالصَّدَقَاتِ بِسَمِّ بِلَدِهِ وَفِي

صَرَفٌ وَلَوْ قَبْلَ حَوْلِهِ فَإِنَّ
 أَنْتَفَى قَبْلَ عَيْتِهِ مَا أَحَدًا
 وَإِنْ غَنَى وَلَوْ يَنْقُدُ كَثْرًا
 وَإِنْ بَدَتْ تَوْبَتُهُ أَنْ أَعْدَمَا
 وَأَعْطِيَا قَدْرًا وَفَادَيْنِيهِمَا
 صَدَقَهُ أَوْ اسْتَفَاضَ فِي الْبَلَدِ
 تَطَوُّعًا بِالْفَرْوِ مَنْ لَا يَأْخُذُ
 وَفَرَسًا مَلِكًا أَوْ أُعِيرَا
 ابْنَ السَّبِيلِ وَهُوَ الْمَسَافِرُ
 مَقْصِدُهُ أَوْ أَرْضُ مَالٍ هَوَلَهُ
 وَلَا يُصَيِّبِينَ لَوْ صَعِيَ مُسْتَحِقُّ
 لِمَنْ بَقُوا وَالتَّقْلُ غَيْرُ حَيْدٍ
 يَعْمَلُ وَيُنَالُ شَيْءًا هَيْكًا
 أَحَادٍ صِنْفَانِ مَرْكَ يَصْرَفُ
 عَرْمٌ سَوِيٌّ أَقْبَلُ مَا تَمُو لَا
 فِي فِطْرَةٍ وَالْمَالِ فِيمَا زَكِي
 يُسْقِطُ وَالْأَيْصَاءُ وَالْمَذُورُ
 فِي بَلَدٍ وَالتَّقْلُ مِنْهُ يَلْزَمُ
 مِنْ مَعَهُمْ يَوْجَدُ ثُمَّ يَحْتَمُ
 عِنْدَ الْوَجُوبِ فَإِنْ اسْتَقْرَأَ
 وَحُكْمٌ كُلُّ حَلَةٍ فِي السَّبْرِ
 تَمِيزُ بِالْمَاءِ وَالْمَرَاغِي
 أَنْعَامٌ فِي بَعْضِ عَارِ عَرَفِ

بِقِتْلِهِ أَوْ عَنْهُ قَدْ نَزَّجَرْنَا
 وَتَكْرَهُ الْجَلَالَةَ الَّتِي تَطَهَّرُ
 فِي لِحْمِهَا بَعِيرٌ مِنَ الْقَدْرِ
 حَتَّى يَطْبَخَ لِحْمُهَا فِي الظَّاهِرِ
 نَفْسِهِ أَوْ عَلْفًا بِطَاهِرٍ
 وَأَجْرَةَ الْحِمَامِ وَالْكُنَائِسِ
 لِأَجْرَةِ الرِّقَالِ دَفْعَ الْبَاسِ
 وَلَمْ تَنْجِ لِنَافِذِ عَلَى الْأَرَا
 بِلِ الرِّكُوبِ حَيْثُ قَاضٍ بَعْدًا
 بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ
 ذُو الصَّيْدِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ امْتَلَهُ
 بِيَدِهِ أَوْ أَلَقَهُ كَالشَّمَكَةِ
 فَالْقَطْعُ لِلْمَرَى وَالْحَلْقُومُ
 ذَكَاتُهُ بِالْمَذْمُوحِ الْمَعْلُومِ
 أَوْ صَادَهُ بَعْرَمَ أَوْ سَكَلَهُ
 أَنْ لَمْ يَجِدْ بِهِ حَيَاةً حَلَّ لَهُ
 أَوْ وَجَدَتْ لِحْمًا لَمْ تَسْقُرْ
 أَوْلَى يَصْرَفُ فِي الذَّكَاةِ مِنْ ذَرِّ
 كَثْرَتِهِ قَدْ سَلَّ كَيْفَانَهُ
 فَمَاتَ فَرًّا أَوْ بَعْدَ وَمَنْعَهُ
 وَكَاصِطِيَادِ السَّهْمِ صَيْدَ لَهَا
 مِنَ السَّبْعِ وَالطُّيُورِ عُلْمًا
 فَكَانَ مَعَهُ أَرْسَالُهُ مُسْتَرْتَبًا
 مِنْ جَزَائِرِ جَزْءِهِ لَنْ يَأْكُلَا
 مَكْرًا حَتَّى يَرَى مَقْتَادًا
 مَعَهُ كَوْنَهُ مَعْرِى بِمَا قَدَّمَ صَادًا
 فَلَوْ مَضَى بِنَفْسِهِ أَوْ أَرْسَلَهُ
 لَغَيْرِ صَيْدِهِ لَمْ يَجِزْ أَنْ قَتَلَهُ
 وَمِثْلُ ذَلِكَ السَّهْمِ فِي الْأَرْسَالِ
 فِي أَحْطَالِ مَجْرِي الْجَالِ
 وَعَلَيْهِ بَقِيْلُهُ فَلَوْ قَتَلَهُ
 عَنْهُ نَفَاتٌ ثُمَّ مَيِّتًا وَجِدَ

وَصَدَقَاتُ النَّفْلِ فِي الْأَسْرَارِ
وَشَهْرُ صَوْمِ الْمَدِينِ وَالَّذِي
وَأَوْجُهُ فِي كُلِّ مَاعْنُ ذَا فَضْلٍ
أَوْ لِي وَفِي قَرِيْبِهِ وَالْحَارِ
لَهُ مَمُونٌ مَا اسْتَجَبْتَ مِنْهُ ذِي
أَصْحَابًا نَعْمَ إِنْ الصَّبِيْحُ أَحْتَمِلُ

بَابُ النِّكَاحِ

حُضِرَ النَّبِيُّ يُوجِبُ الْأَصْحِيْبَةَ
وَيَقْبَلُ لَيْلٍ وَسَوَائِكَ فِيهِ
كَذَا طَلَقَ امْرَأَةً مَرْغُوبَةً
مَنْ هُوَ فِي الصَّلَاةِ وَالْمَشَاوِرِ
مَنْ غَيْرِ قَبْدٍ لِعَدْوٍ كَثْرًا
وَحَرْمَةُ الصَّدَقَاتَيْنِ نَفْلًا
عَلَى قَرَابَتَيْهِ وَالْمَوْلَى
وَأَنْ يَأْتِيَ مِنْ مَوْلَا حُجْرَتِهِ
إِلَى الْمَلَاقَاةِ وَبَدَلِ الْمَيْنِ
وَحَبْسٍ مِنْ تَقْلَاهُ لِلْعَائِدَةِ
وَلِلنِّكَاحِيَّةِ وَالَّتِي دَخَلَ
قُلْتُ وَأَنْ يَكْفِيَ أَبَا الْقَاسِمِ مِنْ
وَيَا بَاحَةَ الْوَصَالِ صَابِئًا
أَيُّ الَّذِي يَخْتَارُ قَبْلَ الْقَسِيمِ
وَجَعَلَهُ الْمِيرَاثَ عِنْدَ صَدَقَةٍ
وَأَنْ يَكُونَ شَاهِدًا وَقَابِلَهُ
وَيَا حَيْمَى لِنَفْسِهِ وَيَأْخُذُ
وَأَنَّهُ مِمَّنْ يَنْشَأُ مِنْهُ
وَيَا نِكَاحَ هَبَّةً وَأَنْ تَكُنْ
وَدُونَ مَهْرٍ وَشَهْوَةٍ وَوَلِيٍّ

وَالْيَتِيمَ وَالضُّعْفَى وَلِلزَّوْجِ هَيْبَةَ
وَأَنْ يَخِيْرَ النِّسَاءَ فِيهِ
لَهُ عَلَى الزَّوْجِ وَأَنْ يَخِيْرَهُ
وَرَفْعِ الْمَنَكْرِ وَالْمُصَابِرَةِ
كَذَا قَضَاءُ دَيْنٍ مَيِّتٍ أَعْسَرَا
وَقَرَضَهَا وَالْفَرِيضَ لَأَمَّا قَبْلَهَا
لَهُمْ وَتَصْوِيْبَتِ عَلَيْهِ عَالِي
وَبِأَسْمِهِ وَنَزْعِهِ لِلْأُمَّتِ
مُسْتَكْبِرًا وَأَخَانَاتِ الْأَعْيُنِ
يَاللَّهِ مِنْهُ وَيَنْكَاحُ الْأُمَّةَ
لِغَيْرِهِ قَبْلَ وَتَوْمٍ وَبَصَلٍ
مِيْمَى مُحَمَّدًا أَوْ كَوْهَذَا الزَّمَنَ
وَإِخْذِهِ الصَّفِيْفَى مِنْ مَغَانِمَا
وَحَيْسٍ حَيْسٍ فِيهِ وَالْعُنْمِ
تَحْفِيْفًا أَوْ كَرَاهَةً مُحَقَّقَةً
وَحَاكِمًا لِقَرِيْبِهِ الزَّكَائِي وَكَهْ
طَعَامِ ذِي الْحَاجَةِ وَلَيْبُدْلُهُ ذَا
زَوْجٍ مِنْ شَاءَ وَلَمْ يَأْذَنْهُ
مَا فَوْقَ أَرْبَعٍ وَتَسْعٍ فِي الْأَصْحِ
وَقَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّحْلِيلِ

أَوْ كَانَ مِنْ غُلُوْتِ رَدِيٍّ أَوْ وَقَعَ
بِحِرْمَتِهِ أَوْ بِسَارِ الْمَسْجِدِ
لَا يَحْتَمِلُ كَانَتْ ضَرْبَةً لِمِثْلِهِ
قَاتِلَةٌ فَاحْكُمِ إِذَا بَجِئِلَهُ
وَلَوْ رَوَى فَقَدَهُ نَصْفَيْنِ
بِضَرْبَةٍ حَلَّ بِغَيْرِ مَيِّتٍ
وَكُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ مَنْ حَيٌّ يَحْتَلِ
وَأَنْ طَلَّقَ أَمَاتَ فِيمَا أَوْ قَتَلَ
فَأَنْ يَشْرَ فِي الْبَحْرِ أَيْضًا فَاصْبِرْ
كَالسَّرَطَانِ مُطْلَقًا وَالضَّغْفَرِ

بَابُ الْإِصْحِيْبَةِ

ثُمَّ اللَّهُ مَا قَدْ تَكُونُ رَاجِحَةً
وَقَدْ تَكُونُ سُنَّةً فَالْوَاجِبَةُ
فِي الْحَجِّ أَوْ فِي نَذْرِهِ فِي الْأَصْحِيْبَةِ
أَوْ لِي فَقَدْ سَمِعْتُ لِلتَّحْفِيْبَةِ
وَالسُّنَّةِ الْإِصْحِيْبَةِ الْمَعْلُومَةِ
وَفِي عَقِيْبَتِهِ وَفِي الْوَلِيْمَةِ
أَمَّا الضَّحَايَا فَالْيَتِيمُ لَهَا النِّعَمُ
مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَمَنْ عَسَمَ
فَالجَمْعُ الضَّحَايَا كَفِيٍّ إِذْ يَجِدُّعُ
أَوْ بَعْدَ حَوْلٍ فِي سِتْوَاهُ يُشْرَعُ
كَذَا ثَمَنِي غَيْرَهُ فَمَنْ بَقِرَ
أَوْ مَعْرُوفِي ثَالِثًا الْأَعْرَامُ قَرِ
أَوْ لَيْلٍ فِي سَادِسٍ فَرَاثِدُ
وَالشَّاهِدَةُ كَفِيٍّ مُطْلَقًا عَنِ الْوَاحِدِ
فَأَنْ تَكُنَ مِنْ إِبِلٍ أَوْ مِنْ بَقَرٍ
فَرَاثِدٌ عَنِ سَبْعَةٍ كَمَا اسْتَقْرَ
وَشَرْطُهَا سَلَامَةٌ مَا يَحْتَلِ
بِلُحْمِهَا وَكُلِّ مَا عِنَهَا الْكَلْبُ
فَتَمْنَعُ الْفَرَوْدَ وَالْحَرَجِيَاءَ
كَذَلِكَ الْعَجْفَاءُ وَالْمَجْرَبِيَاءُ

قُلْتَ وَأَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ وَلَا
 وَكَوْنِهِ بَيْنَ النَّسَاءِ يَجْرِي
 قَالَ الْمَرَاتِيُونَ وَالشَّيْخُ أَبُو
 وَأَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ نَوْمٍ يَنْقُضُ
 وَبَعْضُ مَا أكرمَهُ اللهُ بِهِ
 وَأَنَّهُ يُبْصِرُ مِنْ وَرَائِهِ
 وَأَنَّهُ لِلْأَنْبِيَاءِ قَدْ خَتَمَ
 وَأَنَّهَا عَلَى الْخَطَا لَا تَجْتَمِعُ
 وَأَنَّهُ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ
 أَوْلَ شَائِعٍ وَمَنْ يَشْفَعُ

أَحْرَامٍ فِي التَّيْبِصِ هَذَا أَقْبَلًا
 فَسَمَّا كَذَا صَحَّحَهُ الْأَصْطَحْرِيُّ
 حَامِدٌ تَمَّ الْبَغْوِيُّ يُجِيبُ
 وَصُوءَهُ مِنْ سِوَاهُ مِنْ غَيْرِ وَصُوءُ
 مَنَامُهُ بِالْعَيْنِ دُونَ قَلْبِهِ
 كَيْفَ مَا يُبْصِرُ مِنْ تَلْقَائِهِ
 وَأَنَّ أُمَّةً لَهُ خَيْرُ الْأُمَّمِ
 وَشَرُّهُ نَائِجُ كُلِّ مَا شَرِعَ
 وَمِنَهُ يُسْتَشْفَى بِيَوْمٍ وَكَيْفِ
 أَوْلُ مِنْ بَابِ الْجَمْعِ يَنْقُرُ

فصل في العقد ومقدماته

يُنْدَبُ لِلْمُتَّحِجِ ذِي التَّاهِبِ
 وَالَّذِينَ يَكْرَهُ بَعْدَتْ وَأَنْ يَرَى
 إِذَا الرِّتْصَاهَا وَهِيَ أَيْضًا تَنْظُرُ
 يَبْعَثُ مَنْ يَأْتِي لَهُ بِالصِّفَةِ
 وَمِنْ نِسَاءٍ مَسَّ شَيْءٌ يَنْعَمُ
 وَإِنْ أَيْبِنَ وَلِذَاكَ التَّنْظُرُ
 وَالْأَيْبِنُ لَيْسَ يَبْعَثُ الْكَشْفَ لَهُ
 وَالْأَيْبِنُ مَحْرَمٌ وَمَنْ
 أَمْرَدَ وَالْأَيْبِنُ بَعْضُ رِثَةِ
 كَلِّ نِسَاءٍ وَمِنْ رِجَالٍ وَالَّتِي
 لَا فَرْجَهَا قُلْتُ الْحَسَنِ جَوْزَهُ
 وَلَا مَعَ النِّكَاحِ وَالْمَلِكِ وَلَوْ

أَنْ يَنْبَحَ الْوَلُودُ ذَاتَ النَّسَبِ
 وَجِهًا وَكَيْفَهَا وَإِنْ لَمْ يَوْمَرَا
 وَمَنْ عَلَى الرَّؤْيَةِ لَيْسَ يَنْقُرُ
 بِحُطْبَةٍ وَحُطْبَةُ الْخُطْبَةِ
 وَغَيْرُهُ مُحْرَمٌ لِلذِّكْرِ
 لَا لِأَحْتِيَاجِ كَالْعَلَّاجِ يُحْظَرُ
 تَهْتَكُ فِي سُوءَةٍ فَحَلَلَهُ
 لَهَا وَطِفْلٌ لَمْ يَرَهُ قَبْلَ
 بِالْأَيْبِنِ لَمْ يَنْسُرْ لِرُكْبَةٍ
 مَا بَلَغَتْ فِي النَّسَبِ حُدَّ الشَّهْوَةِ
 وَالْمُتَوَلَّى مِنْ سِوَى الْمَيِّزَةِ
 فِي سُوءَةٍ لَكِنْ كَرَاهَةٌ حَكْمًا

وَالْمَنْعُ فِي مَرِيضَتَا يَصَابُ وَجِبَ
 أَنْ كَانَ كُلُّ بَيْتٍ إِلَّا الْجَرْبُ
 وَيَلْسَنُ فَقَدْ قَرَّبَهَا وَأَوْصَرَهَا
 وَكَسْرُ قَرْنٍ مُوجِبًا لِمَهْمَا
 كَذَا فَقَدْ لَبَّى وَالذِّبُّ
 وَمَنْهَا يَفْعَلُ ذَهَابُ جِبَ
 فصل

وَيُنْدَبُ اسْتِغْمَانُهَا مَعَ كَوْنِهَا
 سَلِيَةً مِنْ حَوْسٍ كَسْرُ قَرْنِهَا
 وَذِيهَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ
 وَأَجْزَاتُ فِي وَقْتِهَا الْمَحْدُودِ
 بِأَنْ مَضَى مَقْدَامُ رُكْبَتَيْهِ
 خَفِضَتَيْنِ ثُمَّ خُطْبَتَيْنِ
 كَذَا بِعَدِّ ذَلِكَ الشَّرْطِ
 الْخَالِفُ فِي آخِرِ التَّنْزِيهِ

وَأَنْ تَكُونَ بِالنَّهَارِ شَدِجٌ
 وَأَنْ يَكُونَ سَلَامًا مِنْ سِدِّجِ
 وَحَائِضٌ وَذَوِجُونَ وَالصَّبِي
 أَحَبُّ مِنْ ذِي الْكُفْرِ وَهُوَ مَا فِي
 وَاللَّيْنُ فِي مَكَانِهَا وَإِنْ تَبَدَّلَ
 فِي الْعَشْرِ أَخَذَ ظَهْرَهُ كَمَا لَشِمَ
 وَكَوْنُهُ مُسْتَقْبَلًا مُبْتَسِمًا
 مَصْلِيًا عَلَى النَّسَبِ وَلَا
 كَذَلِكَ الدُّعَاءُ بَعْدَ الْمَأْتُولِ
 عَنِ النَّبِيِّ بِالْفِظَةِ الشَّهْوَةِ
 وَتَرَكَ فَفُضِّلَ رَأْسُهَا فَانْزَعِ
 مِنَ الْقِنَاعِ عَصَابُ ذَلِكَ وَلِشَجِّ
 وَنَحْوَهُ لِأَنَّ بِلَّ مَوْلَى
 وَالذِّبُّ لِلْبَقَارِ وَالْأَغْنَامِ
 فَالْحَرْفُ فِي اللَّبَةِ دُونَ مَيْزِ
 وَالذِّبُّ تَحْتَ بَعْضِ الْعَيْنِ

وكونه للودجين قاطعا
تخ قطعه الخلقوم والمرى معا
وان يكن تخصان كل قد تخ
اضحية الأخرودن الإذن صح
وأجزأت عن رضها عن عرما
يكون بين الصيغتين فيهما

فصل

وَبَقِيَ سَابِعُ الْأَيْتَامِ
عَقِيْقَةُ شَتَاتَانِ لِلْفِتْلَامِ
وعيره شاة فقط تفصل
اعضائها من غير كسر يحصل
فالرجل تقطع نيشة للقايله
ويطبخ الباقي بمجوقا سله
وأطعت للناس كالأضحية
والفقرا أولى بها هديته

فصل

قد كان أهل الجاهلية العرب
لهم أمور يجعلونها قرب
بزعمهم وبالذعاوى الكاذبة
كقولهم بحيرة وسائبه
وقولهم وصيلة وحامح
فأنطت بأصدق الكلام
أولها هو التي تكون
لها نتاج خمسة بطون
لكن يكون آخر الكل ذكر
إذا نشق أفنها وتعتبر
متروكة طول المد لا تتركب
ولم تكن لغير صيف تحلب
والثان ما اعتقد مولاه لا
ينفعه بخدمة ولا ولا
أو البعير أهله تسببه
لكل محتاج كتحفيز يركبه

قُلْتُ وَلَا يَفْهَمُ وَلَا يَقْبَلُ
وَكَأَجْوَابِ خُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ
وَلِيسُوِي الرَّحْمِيَّةِ التَّمْرِ بِضِ مَا
أَجَابَ مِنْ يَجْرُهَا أَوْ عَيْرٍ مَنْ
نُطْقًا وَجَارَ الذِّكْرُ لِلْفِتْيَانِ
يَقُولُ زَوْجَتُ وَأَنْحَتُ ابْنَتِي
نِكَاحَاتُ زَوْجِي وَبِهَا نَكَحْتُ أَوْ
فِي ذِي خِلَافٍ مِثْلُ أَنْحِ وَبِهَا
وَالْحُدُ وَالصَّلَاةُ بَعْدَهُ عَلَى
بِشْرِهِ تَحْيِيزُ وَإِطْلَاقِي وَلَا
أَمِي فِي نِكَاحٍ لِأَشْهَادَةِ الرِّضَى
لَا الدِّينِ أَوْ حَرْبِيَّةٍ فَالْفِسْقُ أَنْ
بِحَقِّهِ أَوْ بِيَدِ كَرِّ بَطْلِكِ
لِلسَّيِّدِ الْمُسْلِمِ تَزْوِيجُ أُمِّهِ
وَيَوْلِي سَيِّدِ بِالمَصْلَحَةِ
وَالنُّطْقُ مِنْ سَيِّدَةٍ وَبِحَيْبِ
وَيَوْلِي وَالِدٍ وَإِنْ عَرَضَ
وَبِهَا إِذَا بَعْضُهَا يَحْرُرُ
لِفَقْدِ وَطْءِ قَبْلِ وَلِزْمَةِ
لَا طِفْلَةٌ وَلَا مِنَ الطِّفْلِ وَمَنْ
يَحْتَجُّ وَأَرْبَعًا وَغَيْرَ الْكَمْوِ لَا
وَزَوْجًا مَجْنُونَةً بِالمَصْلَحَةِ
ثُمَّ الْإِمَامُ بَعْدَ شَوْرَى الْأَقْرَبِ

مَحْرَمَهُ وَاجْتِنَابِ فِيمَنْ أَشْكَلَا
تَصْرِيحًا أَمْعَ لِأَرْبِ الْعِدَّةِ
يَحْرُمُ بِلِذِي نَعْدِ ذِي إِنْ عَلِمَا
تَحْيِيزُ وَالسُّلْطَانُ فِي الَّتِي تَحْنُ
مِنْ خَاطِبِ وَرَضَعَةُ النِّكَاحِ
تَزْوِيجُ أَنْحِ وَقَبْلَتْ بَعْدِي
لَفْظُ تَزْوِجَتْ وَزَوْجٌ وَرَوَا
كَانَ يَعْني هَذِهِ مَتْرُجِمَا
تَحْيِيزُ يَنْدُبُ أَنْ تَحْلُلَا
تَنْسُ حُضُورَ سَامِعِينَ قَبْلًا
وَلَوْ مِمَّنْ تَوْرَى عَدَالَةِ مَضَى
يَعْرِفُهُ بَعْضُ الصَّاحِبِينَ أَوْ بَيْنِ
السَّيِّدِ وَفِسْقُ هَذَا مَا نَقَلَ
كَافِرَةٌ لَا كَافِرٍ لِسُلْمَةِ
إِنْ يَلِ مَالًا وَأَوْلِي أَنْ يَنْكَحَهُ
لَا الْعَبْدَ وَالسَّيِّدَ لَيْسَ يَقْبَرُ
عِنْتُهَا جَمِيعًا حَالَ الْمَرَضِ
ثُمَّ يَحْيَى عَنْ أَبِي وَبِحَيْبِ
تَزْوِيجُ مَنْ جَنَّتْ لِتَوْقِي فَرَمِهِ
مَنْ جُنَّ فَرْدَةٌ بِرَوْجَانِ إِنْ
مَعِيَّةً وَأُمَةً مِنْ عَقْلًا
وَإِنْ طَرَأَ بَعْدَ الْبُلُوغِ رَجَحَهُ
مَجْنُونَةٌ تَحْتَاجُ ثُمَّ الْعَصَبِ

لَا فَرَعٌ دُونَ سَبَبٍ وَمَشْكِلٌ
 لَهُ بَأْذُ يَنِهِ وَحَيَاتُهَا بِلَا
 وَبَعْدَهُ السُّلْطَانُ لِلرَّأَةِ فِي
 بِالصَّبِّ فِي الْبِكْرِ وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ
 وَعَنْهُ وَسْفُهُ وَفَسْقُ
 كَذَلِكَ الْجُنُونُ لَا الْعَمَى وَلَا
 وَإِنْ يَغِيبُ مِقْدَارُ قَصْرِ أَوْ جَنَى
 مَكَانِي أَوْ الْوَلِيُّ الزَّوْجُ مَعَ
 زَوْجِ سُلْطَانٍ وَلَيْسَ يَسْتَقِلُّ
 وَالزَّوْجُ فِي وَكَالَةِ يَصْرِحُ
 وَاحِدَةً بِشَرَطِ إِذْنٍ مِنْ وَلِيِّ
 بِمَا هُوَ الْأَقْلُ بِمَا عَيْتَا
 يَلْغُو وَيَطْلُقُ بِسُرَى وَاحِدَةً
 وَلَوْ مَعَ الْوَطْءِ فَلَا مَهْرَ كَمَا
 كَأَحْكَمٍ فِي مَرِيضٍ مَوْتٍ قَدْ سَمِعَ
 وَمَا سَيِّبُهُ وَمَنْ لِلْمَرْبِ
 أَوْ هَاتِمٍ نُسَبُّ أَوْ مَنْ جَبَّتْ
 وَجَرَفَةٌ دَيْبَةُ وَمَنْ تَعَفَّ
 وَلَوْ يَفْضِلُ حُصَّ وَالْيَسَارُ
 وَجَاوَزَ أَنْ ذِي وَالْوَلِيُّ مَرِيضًا
 وَقَدِيمَ الْأَفْقِهِ ثُمَّ الْأَوْرَعُ
 وَصَحَّ مِنْ غَيْرِ وَقِفٌ لِلْبَسِّ
 إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ وَإِرْثُ الزَّوْجِ لَوْ

أَعْتَقَ كَالرَّأَةِ لَكِنَّ الْوَلِيَّ
 لِإِذْنٍ عَلَى تَرْبِيبِ إِرْثِ نَرَا
 مَجَلَّ حَكْمَهُ بِإِذْنٍ وَأَكْتَفَى
 لِجَابَةِ الْمُتَّقِيَاتِ الْعَقْلِ
 وَحَلْفُ دِينَ وَالصَّبِيِّ وَالرِّقِّ
 لِعَاوُزِهِ إِلَى الْبَعِيدِ نَقْلًا
 بِالْعَصْلِ لَا الْمَجْبُورِ مَنْ عَيْتَا
 فَتَدْرُ الْمَسَاوِي أَوْ فِي الْأَحْرَامِ وَقَعُ
 وَكَيْلٌ مُحْرَمٌ وَإِنْ لَمْ يَغْرَبْ
 وَلَا خِيَابِجَ السَّفِيهِ يَنْكَحُ
 وَإِنْ ابْنُ السُّلْطَانِ وَالْعَكْسُ جَلِي
 وَمَهْرٌ مِنْ لَاقَتْ وَمَا زَادَهَا
 وَإِنْ يَدُونَ الْأَذْنَ يَنْكَحُ رَأْسَهُ
 زَوْجَ عَبْدًا أُمَّةً لَهُ هُمَا
 بِعَيْتَاهَا وَتِلْكَ ثَلَاثٌ وَنِكَحُ
 وَلَقَرَّ يَشِ وَالِي الْمُطَّلِبِ
 عَيْتَا بِهِ الْخِيَارُهَا هُنَا ثَبَّتْ
 وَحَرَّةٌ كَقَوْلِ الْغَيْرِ مَنْ وَصِفَ
 وَمَجُوحِصِينَ مَا بِهِ ائْتَسَارُ
 بِالْغَيْرِ لَا الْقَاضِي وَبَعْضُ الْأَوْلِيَا
 وَبَعْدَهُ الْأَسْرُ ثُمَّ يَقْرَعُ
 فِي سَابِقِ اثْنَيْنِ وَإِرْثُ عَمْرِي
 مَاتَتْ وَالْإِنْفَاقُ عَلَى هُدَى نَفْوًا

وَالثَّلَاثُ الشَّاةُ الَّتِي قَدْ انْتَجَتْ
 مِنَ الْبَطُونِ سَعْمَةً وَأُرْوَجَتْ
 بِاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَاسْتَقْبَرَتْ
 فِي ثَابِتِ الْبَطُونِ انْتِجَتْ مَعَ ذِكْرِ
 قَالُوا إِذَا قَدْ وَصَلَتْ أَحَالَهَا
 فَيُصْعِقُونَ ذِمَّةَ لَهَا جَلَسًا
 وَذَلِكَ الْأَمْرُ لِلرَّجَالِ
 وَلَا يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ بِحَالٍ
 وَأُجْرِيَتْ إِذْ ذَكَرَ بِمِثْلِهَا
 فِيهَا لَهَا مِنَ الْأُمُورِ الرَّاجِحَةُ
 وَالشَّاةُ إِنْ حَاتَتْ بِأَنْثَى فَلَهَا
 أَوْ ذَكَرَ حَضْرَاهُ أَوْ صَبَابَتِمْ
 وَإِنْ آتَتْ بِالْحَدَى مَعَ أَنْثَاهَا
 يُقَالُ أَيْضًا وَصَلَتْ أَحَالَهَا
 فَذَمَّ هَذَا الْحَدَى لِلْأَصْنَامِ
 مَسْتَعِ فِي سَائِرِ الْأَيْتَامِ
 رَابِعًا لِحُلِّ لَا يَنْبَلُ يُضْرَبُ
 عَشْرَ سِنِينَ بَعْدَهَا لَا يَقْرَبُ
 بَلْ نَفَعْتُمْ مِنْ طَهْرِهِ قَدْ حَرَمًا
 وَهُوَ الَّذِي لَطَهْرُهُ مِنْهُمْ حَمًا
 بَابُ الْإِيمَانِ
 وَاعْلَمْ أَنَّ سَائِرَ الْإِيمَانِ
 عَلَى اخْتِلَافٍ مَكْتَبَاتِهَا
 أَمَا تَكُونُ فِي خُصُومَةٍ تَقَعُ
 أَوْ غَيْرِهَا تَمَّ الَّذِي فِيهَا وَقَعُ
 أَمَا لَدَفْعِ وَهِيَ مِنْ يَنْكَحُ
 أَوْ جَلْبِ حَقٍّ وَهِيَ حَسْرَتُكَ
 قَسَامَةٌ مَعَ الْعَمَانِ وَالَّتِي
 مَعَ شَاهِدٍ فِي الْمَالِ وَالْمَرْوُودِ
 بَعْدَ النُّكُولِ وَهِيَ كَالْأَقْرَارِ
 خَاصَّةً مَعَ شَاهِدِينَ جَارِي

فَسَمِعَ وَرَدَّ عَيْبَ قَهْرِي
 وَبَعْدَ دَعْوَى غَمَّةٍ وَعُسْرِ
 وَبَرَحِ عَصْرٍ بَاطِنٍ وَفِي اللَّيْلِ
 عَلَى غَدَمٍ غَاشِبٍ أَوْ مَيِّتٍ
 وَعُجْرَانَتِ طَالِقِ قِ آمِسٍ
 وَقَالَ لَمْ أَرِدْ طَلَاقَ نَفْسِي
 أَمَا لَنْ تَحْرِمَ بِإِلْحَاضِهِ
 فَانَهَا ثَلَاثَةٌ مَعْلُومَةٌ
 لِعُقُوبِ الْبَيْنِ غَرَلًا وَاللَّهِ
 مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ أَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ
 وَلَا ائْتَادِ فِيهَا وَالْمَعْقُودُ
 هُوَ الْبَيْنُ بِاخْتِيَارِ انْقِضَادِ
 فَإِنْ يَكُنْ كَذِبًا عَلَى شَيْءٍ سَلَفَ
 فَهُوَ الْغُيُوبُ مَوْجِبٌ لِمَنْ خَلَفَ

فصل

والمخلف المقرون في نشأته
 بالله أو بالابن من أمه
 كذا بر صنف من صفات ذاته
 ككبرياء الله أو آياته
 أو عبق أو طلاقاً أو قدر العقاب
 وهو التزام قرينة من القرب
 علقها في ندره لها على
 حصول شيء لم يرد ان يحصل
 وواجب في النذر حيث لم يبر
 كفارة البين أو ما قد نذر
 وأربع من الحروف الخلف
 وأو وباء ثم تاء والف
 وحيث قال الله ثم سكننا
 أو حركها مطلقاً فقد كفى
 وصيغة البين نحو القسم
 أضمت أو عزمت ثم أعرزم

وحيث لا يعلم سبق يبطل
 سابق ذين فالنكاح للذري
 لو احدى في غير تقسم
 من نسب ومن رضاع لا يبد
 عمومية وولد الخوولة
 وغيرها لا ولد الزنابل
 وأم أخفاد وجددة الولد
 أو حرمت أصوله فصوكة
 أول فصل سائر الأصول
 أصول زوجة وإن غشياً
 بالملك أو يشبهه الواطي كما
 والمهر في شبهة دون التي
 ومحرّم الشخص بمعدودات
 وجمع خميس ولعبد لا يجل
 وكوبه أختان صح في الآخر
 وحدث بين ذى وذى محرماً
 فإن تين سابقة أو اشترى
 أو بكتابة وتزوج شح
 أنى وبيت زوجها أو أمه
 إن تكى السيد من لم يجمعها
 أولاً وثنتين على الرقيق
 يعيقه قلت ووجدان الصفة
 مع انتشار في نكاح صح لا

وتلك إن تخلف ياني أجهل
 يخلف بالبت وأن يقردى
 وينكؤها وزد تفرم
 تحرم من لا دخلت تحت ولد
 كالبت بينهما من المدخولة
 وأم عم وأخ لا من نسب
 وأخت أولاد من الرضاع قد
 فصول أدنى من هم أصوله
 ونزوجة الأصول والفصول
 فصولها أيضاً ومن وطئها
 في عدة وفي انتساب فيما
 بر فيها أو لمست كالزوج
 إن تشبه صرت محرماً
 جمع ثلاث وهو في عقد يبطل
 وأشيين آية تفرض ذكر
 نكاحاً أو وطئاً بملك أوهما
 أو بزر والملك تحريم طراً
 أخرى له ولا يلام من نكح
 وخصصت مملوكة بالحرمة
 ومن ثلاثاً طلق مجتمعا
 في الثانية لأذى مع التعليق
 شرط إلى إيلاج قدر الحشفة
 في شبهة ووطئ ملك مثله

وَمِلْكُهُ وَمِلْكُهَا وَلِلَّذِي
 بَدَأَ أَوْ لَوْ بَعْضًا وَلَوْ كَانَ الَّذِي
 بِهِ كَانَ يَقُولُ إِنَّ نِكَاحَكَ
 ثُمَّ النِّكَاحُ بَعْدَ هَذَا يَجْرِي
 وَيَبْدُوهُ لِأَمَةٍ لَوْ حُرَّةٌ
 وَلَوْ كَاتِبَةٌ أَوْ مِنْ بَأَقَلِّ
 وَلَا الَّتِي عَابَتْ بَعِيدًا وَالَّتِي
 وَلَوْ تَسْرِيًا وَمُسْلِمٌ مَلَكَ
 دُونَ الْمُجُوسِيَّةِ أَوْ ذَاتِ الْوَتَنِ
 حُرًّا أَوْ مَجْدًا وَغَيْرِ الْجِلْبِ
 وَحُرِّ بَعْضٍ كَالرَّقِيقِ كَوَجْمَعِ
 وَأَمَةُ النِّكَاحِ دُونَ مُسْلِمَةٍ
 وَمَا مَحَلَّتْ مِنَ الْكُفَّارِ مَنْ
 قَدْ آمَنَ الْأَوَّلُ مِنْ أَبَائِهَا
 أَوْ الَّتِي تَعَزَّى لِإِسْرَائِيلَ
 وَوَتَيْبِي أَحَدَ الْأَصْلِيَّةِ لَهُ
 وَحُرْمَتُ صَابِيَةٌ وَسَامِرَةٌ
 وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهَا مُقَرَّرَةٌ
 وَالزَّوْجُ لَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ يَقْتَضِي
 وَبَعْدَهُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قِفٌ
 وَلَوْ بَعْضُ الْأَيْدِيَيْنِ أَوْ
 وَلَوْ صَحِيحًا أَسْفَدًا وَالْمُصَاهَرَةَ
 كَذَا الْمَسْمُومِ وَلِفَاسِدِ قُضِي

كَاتِبَهُ وَفَرَعَهُ لِلْحُرِّ ذِي
 يَنْكِحُهَا عَاقٌ سَبَقَ عَتِقُ ذِي
 بِصِحَّةٍ فَقَبْلَهُ أَعْتَقْتَكَ
 وَأَمْتَيْنِ حَزَمُوا لِلْحُسْرِ
 حَصَلَ أَوْلَاهُ عَلَيْهَا قَدْرَةٌ
 مِنْ مَهْرٍ مِثْلِ قِنَعَتٍ لِأَذَى جَلِّ
 غَالَتْ وَرَثَتَا وَيَأْمُرُ الْعَنْتِ
 ذَاتِ كِتَابٍ قُلُوبُ الرُّوْطِ لَكَ
 وَحُرَّةٌ وَأَمَةٌ إِنْ يَجْمَعُنِ
 يَبْحَثُ فِي الْأُولَى بِمَهْرٍ الْمِثْلِ
 الْحُرَّةُ وَأَمَةٌ لَمَّا امْتَنَعَ
 لِذِي النِّكَاحِ فَلَنَا مُحْرَمَةٌ
 مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى يُعْلَمُنُ
 مِنْ قَبْلِ تَحْرِيفِ بَنِي إِسْرَائِيلَ
 مِنْ قَبْلِ نَسْخِ لِأَيِّ التَّعْطِيلِ
 وَقَرَّرُوا هَذَا وَلَا مُسْتَقْبَلَهُ
 خَالَفَتِ الْأُصُولُ وَهِيَ مَهْدَرَةٌ
 وَرَدَّةٌ وَسَبَقَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتُ كِتَابٍ يَرْفَعُ
 ثُمَّ نِكَاحُ الْكُفْرِ بِالصِّحَّةِ صِيفِ
 كَانَ مُوقَّتًا وَتَأْيِيدًا رَأَوْا
 يَبْتَسُّهَا كَذَا طَلَاقُ الْكَافِرَةِ
 بِمَهْرٍ مِثْلِ قِسْطِ مَا لَمْ يُقْبَضِ

حَلَفَتْ أَوْ حَلَفَ بِاللَّهِ اشْتَهَرَ
 تَعْبِيرُهَا مَا لَمْ يُرَدِّهَا الْكُفْرُ
 أَمَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ الْكَلِمَةَ وَلَا
 آتَى بِوَصْفٍ مِنْ صِفَاتِهِ فَلَا
 فَصْلٌ

حُكْمُ الْيَمِينِ بِأَخْبَلِهَا تَطَلُّ
 كَذَاكَ مَا اسْتَتَنَاهُ الَّذِي وَالصَّلَاةُ
 وَمِنْ رَأَى بَعْدَ الْيَمِينِ حَسَنَةً
 خَيْرًا آتَى مَا يَقْتَضِي تَحْيِينَهُ
 ثُمَّ لِكَيْفَ عَنْ يَمِينِهِ وَمَا
 عَدَا الصِّيَامَ حَازَ أَنْ يَقْدَمَا
 وَكُلٌّ مِنْ عَلَى تَزْوِجِ عَلَى
 زَوْجَةٍ أَوْ تَرْكِهِ قَدْ اشْتَرَى
 فَبِأَشْرِ التَّزْوِجِ الَّذِي ذَكَرَ
 فِي عِدَّةٍ مَرْجِعِيَّةٍ مِنْهُ يُبْرَأُ
 فِي أَوَّلِ الْحَالِ وَهُوَ الْمُنْتَهَى
 وَالْحَسَنُ فِي الشَّاذِ وَفَاقَاتُتْ
 وَمَنْ يَقُولُ وَاللَّهِ لَا أَسْكُرُ
 أَوْ قَالَ لَا أَسْكُرُ وَهُوَ سَاكِنٌ
 أَوْ قَالَ لَا أَلْسُ وَهُوَ لَابِسٌ
 أَوْ قَالَ لَا أَلْسُ وَهُوَ جَالِسٌ
 أَوْ قَالَ لَا أَرْكُ وَهُوَ رَاكِبٌ
 فَحَسَنُهُ إِنْ اسْتَدَامَ رَاجِبٌ
 وَإِنْ يَقُولُ فِي تَمْرَةٍ فِيهِ لَا
 أَخْرَجَهَا وَلَا أَكُونُ أَكْبَلًا
 وَلَا أَكُونُ مُسْكَلًا هَاتِبًا
 بِأَكْلِ بَعْضِ مَا جَلَسَتْ فَتَمْرٌ
 أَوْ قَالَ لَا آكُلُهَا فَادْخَلَتْ
 فِي غَيْرِهَا وَبَعْدَ أَكْلِ فَصَلَّتْ
 وَاحِدَةً فَحَسَنُهُ قَدْ امْتَنَعَ
 وَإِنْ يَحْسَبُ نَفْسَهُ فَهُوَ الْوَرَعُ

فصل

لوقال لا آكل برفاعك
الى دقيق اوسويق فأكل
او قال لا اكل لحمًا فأكل
شما بغير الظهر والجنب حصل
لوالية او لحم غير النعم
والميو والحبل وظهر فاعلم
او قال تما فتناول الرطب
وعكسه كذا الزبيب والعب
او قال لا آكل درافانقل
لا كلة ثم بدو جينا استقل
او قال لا اكل خبز ف ضرب
بما يغ فذاب فيه و شرب
او قال لا اشرب من سويق
فقاله بالا كل او بالذوق
او قال اني قط لن اكلها
زيدا بحال ثم بعد سئما
على انا من وهو منهم وتوى
به سواه حيث خصص السنوي
او كتاب اوسوق ككنا
لا حنث في جميع ما تقدم
وان يقل لا آكل الرؤس
لم يحنث بها ان لم تكن من النعم
ولم يكن من بلدة بها الفرد
بيع الرؤس مادة من الجسد
باب النذر
ولا يبيع النذر الا في قريب
لم تعين كصلاة تسحب
فلوجرى نذرج في سنه
بعضها فواجب ان أمكنه
فان توفى فيه او مرضا
او اخطأ الطريق وانيسر وقى

لقيمة قلت وفي المشركي
واخذ الجنس اعتبر بالقدر
لا للتي قد قوضت واعتقدوا
لو طلق الأختين او رقيقه
ثم اجمع أسما فليس له
وان جعما أسما او سبقا
فخيرة الأختين والحرة لا
قيرر لا ان قارن الذي فسد
واليسر او امن الرئي في الأمة
و حكمنا بالحق ان خصم رضى
تقريبه لو صار كل مهتدي
وللمن قد عوهنا واخترنا
وعدة الشبهة لا في الردة
من أخوات واماء وصيقت
والبيت لا يدخل بالأم قد
وحرة ذات كتاب قدمت
ان تمت الحرة وهي مسلمة
نكاح ذي ادفع وحرة تعد
وبعد ذين تدفع المؤخره
فها هنا الحاوي من المتابعي
فالا اعتبار فيه بالتشام
لا الغير والزواج قدي القيمة
فحكمها في حق من سواها

اذا فرضناه من المالح
لا قيمة كيف ريق حمر
بان نفى مهرها يؤبد
وحرة مثلثا تطليقه
نكاح احدي لم تكن محلله
او ان تم بالثلاث طلقا
ينكح بيلا محلل ان دخلا
به سوى الطاري اسلام احد
وان طر الاسلام من هذا وفي
حنم فقررنا نكاحا يقتضى
لا الحكم بالانفا وحال المسيد
ولو في الاحرام هما قد صارا
اربع زوجات له وفردة
لياسه عن حرة تخلفت
تعتت والام بالبيت تصد
او التي في عدة قد اسلمت
او في امرتاد ثم تسلم الأمة
معنقه من قبل اسلام احد
عن عيقها قلت وشيخي خيره
سهو الوخير والامام الرافعي
من عتقت والزواج في الاسلام
كانت زمان اجتمعا رقيقه
وحقها حكم الامام صاها

وَالْعَبْدُ نَسِيْنٌ وَبِالْحُرِّ التَّحَقُّ
 أَوْ قَبْلَ عَتَقٍ صَارَ ذَا إِيمَانٍ
 وَمَعَهُ إِنْ أَسْلَمَتْ ائْتَنَاتِ
 إِنْ كَانَتْ أَرْقِيَتْ نَسِيْنٌ لِأَذَا
 ثُمَّ طَلَا قَهُ وَتَوَّ مَعَلَقًا
 وَالْفَسْحُ إِنْ فَسَّرَ بِالسَّرَاحِ
 لَا الْوَطْءَ وَالْإِيلَاءَ وَالظَّهَارَ
 فِي بَعْضِهِنَّ وَاخْتِيَارَ اللَّذِي
 لَهُ وَالْفِرَاقَ عِبَادَ الصُّوَرِ
 فَإِنْ يَمِتُّ مِنْ قَبْلِهِ فَكُلُّ
 وَوَقِفَ الْإِرْثُ إِلَى الصَّلْحِ وَمَعَ
 عَلَى سِوَى الْإِرْثِ كَمَنْ أَحْدَى النِّسَاءَ
 لِأَنْ يُطَلَّقَ ثُمَّ تَلَسَّ مِنْ هِيَةِ
 أَوْ أَرْبَعٍ مِنَ الْكِتَابِيَّاتِ قَدْ
 تَقَدَّمَ تَأْخُذُ لَا التَّأخِرُ

فَمَا إِذَا مِنْ قَبْلِ مَا هَتَدَى عَتَقَ
 وَمَعَهُ مَا أَسْلَمَتْ ثِنْتَانِ
 ثُمَّ يَحْرُرُ تَتَعَيَّنَاتِ
 تَأْخُرُ الْحُرَّةُ عَنْ هَذَا وَذَا
 لِأَنَّ يَعْطَى اخْتِيَارًا مُطْلَقًا
 تَعْيِينُهُ هَاتِيكَ لِلنِّكَاحِ
 وَجَازَ أَنْ يَحْصُرَ مِنْ يَخْتَارُ
 قَدْ هَتَدَى وَالتَّكَايِيَّاتِ
 وَاجْتِسَّ لِيَخْتَارَ وَعِزُّ إِنْ أَصْرُ
 تَعْتَدُ الْأَقْصَى قُلْتُ إِذْ لِأَحْمَلُ
 تَفَاوُتٍ يَجُوزُ لِأَذَا وَقَعَ
 طَلَّقَ بِالتَّعْيِينِ ثُمَّ التَّبَسُّا
 أَحْدَى الْكِتَابِيَّةِ وَالْمَهْتَدِيَّةِ
 تَخَلَّفَتْ وَالتَّفَقَاتِ لِأَمْدِ
 وَرِدَّةِ الْأُنْثَى خِلَافَ الذَّكَرِ

فصل في الخيار وأحكامه آخر

وَبِالْجَذَامِ وَالْحَبُونِ وَالْبَرَصِ
 وَعَنْتَةٍ مِنْ قَبْلِ وَطْءٍ وَقُرْتِ
 بِالْعَقْدِ عَلَيْهِ وَلَا مِنْ بَعْدِ مَا
 وَلِلْوَلِيِّ بِالذِّي عَمَّ إِذَا
 وَبَعْدَ وَطْءٍ وَالْمُسْتَهْنِ إِذَا طَرَا
 يَخْلَفُ شَرْطُ نَسَبٍ وَسِلْمٍ
 وَوَلَدٍ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ ذُو نَسَبٍ

خَيْرٌ وَبِالْحَبِّ وَلَوْ بِهَا تَقَصَّرَ
 وَرَيْقٍ وَإِنْ طَرَا مَا قُتِرَتْ
 زَالَ وَمَا مِنْ بَعْدِ مَوْتِ عِلْمًا
 قَارِنَةٌ كَمَنْعٍ تَزْوِجٍ بِيَدِ
 مِنْ بَعْدِهِ كَرْدَةٌ وَخَيْرًا
 وَصِدْرِي قِي لَا يَخْلَفُ الرَّغِيمِ
 حُرٌّ وَلِلسَّيِّدِ حَتَّى أَصِلَ أَبُ

لكنه ان صدّه الأعداء
 عن فعله لم يلزم الفضاة
 كذره ااصحة عتتها
 حال موت بينه وبينها
 وان جرى بصوم عام عنه
 فصومه حرم كما قد بينه
 لا نحو عيد مطلقا ولا قصا
 ومثله شهر الصيام في الفضاة
 او صوم يوم فيه زيد تقدم
 فجازر وصومه محتم
 وحيث فات فالقضاة قد لزم
 او جاء ليلا فاخلله علم
 فان يقبل يوم القدوم مرميا
 فواجب صيامه مؤثرا
 ان لم يكن موافقا لما مضى
 مما نهى عن صومه ولا قصا
 باب آداب القاضي

يألوسه الحكم غير محتجب
 ساكن قلب لا بمسجد نذب
 وفعله ان شهد الجنائز
 او عاد مرضا نايعد جائزا
 كما له ان يحضر الولائم
 او يترك الجميع تركا دائما
 وان يجي مقدا للمحاج
 ونحوه لا وقت الاحتياج
 وان رأى خصم قد تقدم
 اليه يسكت او يقل تكلمنا
 او مد عين في الدعاوى اذ يحل
 فمن يكون سابقا يقدم
 عنهم بدعوى غالبان وجد
 من واحد منهم خصما ما بلدنا

نها عن خصامه المذكور
فان يعد جازاه بالتعزير
وشاور الاحاراهل العلم
ولا يقد غيره في الحكم
وحكمه بعلمه فيما عدا
عقوبة لله ما مضى ابدا

فصل

ان يخطو في حكم جيران بقضا
فان تغير اجتهاده قضى
بما يراه بعد في المستقبل
من غير نقض الاجتهاد الاول
والجرح والتعديل ان يحصل
من شاهدي عدل فضل من قبلا
كذلك الترجمة التي تصح
ما يسوى عدلين ليست تسمع
ثم الشهود حيث ما انكحوا
وارتاب فيهم فرقوا وليسوا
وليكن في التعديل هذا عدل
مع علم باطن الشهود قبل
ويجب كون الذي قد عدل
وكاتب القاضى ومن قد جعل
صاحب رأى الحاكم المذكور
متصفا بالعلم والتدبير
وختمه كس الرقاع ثم لا
يفهم حتى يراه أولا
وليعد كتاب قاض قد ورد
مع شاهدي عدل والا فليرد
باب القصة

واجرة القسام حيث يقسم
في بيت مال المسلمين للمسلم
فالشركاء بعده كل شخص
بقدر ما يأخذه من الحصص

حيابدا لا بالخروج ميتها
من امه لسيده مفرومة
في ذمة العبد كغير المثل
قد عر لا بالمهر بل ان تك ذى
عليه والعاقد الا السيدا
وتلك ثلث المال قبل ما استقضى
من قبل فسحها ولو قد طلقا
وان يؤخره اليهما كفى
ومن سجن عقب الاهلية
بالعق لا بالعيب وعلى البدار
بعينه او بعد رد تحلف
فان لنفى عنه يحلف فلا
ترفع لفاض ويفسخ تستقل
في غير ذالك النكاح لان ترضى
على الاصح غير مسقط لها
من قبل ان يجزى الابنياع
صورتها وغير ما واقعا
جماعها لان اتته بولد
ولا في الايلاء فتقول المتب
او طلب ارتجاعها كالمودع
والسحق ان يغرمة نفى
ومثل دابر في يد اثنين ادعى
بأنها بينهما نصفان

قيمته يوم ولادة متى
وبجناية فمشر القيمة
وذا وما ذكرته من قبل
وعاد ان يعزم بها على الذي
ان عتقت واحصره فمن عقدا
وعتق كل العرس لا عن ذى مرض
رؤح يرقى مسرا ان عتقا
رجعيا او اسلامه تخلفا
دون اجازة وللصبيمة
لا للولي وجهل عتق والبخار
ان حلفت عذر ولو يعترف
فسنة ان طلبته أمهلا
يطلب بالوطء وان لم يعترف
هذا ولو سافر واستقصا
قلت الرضى اثناءها وقبلها
كالحكم لو استقصا الاستسفاغ
ولو يطلعتك ثم راجعا
لا ان يجزده وصدق من محمد
ولم يلا عنها ولا في العنة
لا ان اتت لعذرة بأربع
فانه مصدق في التلغ
رجوع مودع على من اودعا
ذاكلها فالقول قول الثاني

فَدَعِيهَا سَمَهُ ان يَسْبِغَ
مُقْتَرَةً رَجَّةً وَالْبَعْلُ
وَالذَّبْرُ مِثْلُ الْقَبْلِ فِي الْإِنْيَانِ
وَوَيْتُهُ الْإِيْلَا وَيُنِي الْعَنَةُ
وَيُجَاعُ أَمَةُ الْفَرْعِ وَجَبَّ
وَصُدْرِي وَوَلِدٍ لَا قِيَمَتُهُ
بِالْمَلِكِ بِالْقِيَمَةِ لِأَن تَسْتَقِي
وَلَوْ وُجِي أَيْجَارِيَّةُ الْمَشْرَكَةِ
وَلَيْسَ لِلْيَسْرِ وَحُرًا لَوْلَا
وَلِيَهِي فَرْعُهُ مُسْتَمْتَعًا
وَأَسْتَنْ شَوْهَاءُ وَنَزْوِجُ أَمَةٍ
أَنْ شَقَّ صَبْرًا وَخَافَ الْعَنَتَا
وَلَوْ عَجَزَ رَحْمَتُهُ أَوْ رَفَقَا
وَالْمَهْرُ مَهْمَا يَنْعِنُ بَيْعًا
بِالْمَوْتِ وَانْفِسَاخِهِ وَبِالطَّلَاقِ
وَالْعَصَبَاتُ قُدِمَتْ فَالْأَدْنَى
وَبِالنَّهَارِ اسْتَحْدَمَ السَّيِّدُ مَنْ
وَآخِذَهَا لِلزَّوْجِ لَيْلًا لَا فِي
وَمَهْرُهَا لِسَيِّدٍ فَإِنْ دَخَلَ
مِنْ قَبْلِهِ وَمُسْقَطٌ مِنْ قَبْلِهِ
كَوْطَاءُ أَصْلُ أَمَةٍ زَوْجَهَا
وَإِنْ نَمَتْ وَكُوِيَ قَتْلُ الْأَجْنِيِّ
وَإِنْ يَبْعُهَا سَيِّدٌ أَوْ يَبْعُو

مِنْ ثَالِثٍ فَالثَّانِي فِي التَّشْفِيعِ
كُلُّ مَمْنَعٍ لَهُ وَالْعَزْلُ
لَا الْيَحْلُ وَالْتَحْيِيلُ وَالْإِحْصَانُ
وَالْإِذْنُ نَطْقًا وَأَقْرَاشُ الْقِنَةِ
مَهْرٌ وَتَعْزِيزٌ وَيُنْبِتُ النَّسَبُ
وَيُنْبِتُ لِأَصْلِهِ أُمِّيَّتُهُ
لِلْإِبْنِ مِنْ قَبْلِ أَوْ الْوَالِدِ رَقٌّ
يُنْبِتُ فِيمَا الْفَرْعُ فِيهَا مَلِكَةٌ
وَبَعْضُهُ فِي الْعَسْرِ فِي الْقَوْلِ الْأَسَدُ
أَقْرَبُهُمْ فَوَارِثٌ فَوْزَعًا
لِأَصْلِهِ الْإِزُّ الَّذِي قَدْ عَدِمَهُ
بِقَوْلِهِ بِلَا يَمِينٍ ثَبَتَا
أَوْ طَمَلَةٌ إِنْ أُجْتِيَاحٌ يَبْقَى
تَعْيِينُهُ وَجَدَّ الْمُسْتَمْتَعَا
وَالْخَلْعُ وَالْعَيْقُ بَعْدُ كَالشَّقَا
وَبِاسْتِوَاءِ إِنْ يَبْضُقُ أَقْرَعَا
زَوْجَهَا وَالزَّوْجُ لَمْ يَبْضُقْ إِذَنْ
غَيْرٌ وَلَوْ صَاحِبَةٌ اخْتَرَا فِي
سَلَمَةٍ وَيَسْتَرِدُّ مَا بَدَلَ
رَدَّتْهَا كَقَتْلِهَا وَقَتْلُهُ
مِنْ ابْنِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ أُوجِبَهَا
وَحُرَّةٌ لِنَفْسِهَا فَكَلْبِيَّةٌ
أَوْ وَلَهَا أَوْ صَى بِمَهْرِهَا بَقِيَ

فَإِنْ أَرَادَ وَالْقَسَمُ الْأَوَّحِدُ
وَكَانَ حَظٌّ مِنْ أَرَادَ زَائِدًا
مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَ بَعْدَهُ يَنْتَفِعُ
بِهِ أَحَبُّ ثُمَّ عَكْسُهُ اسْتَشْعَرُ
وَقَسَمَهُ بَقَرَةً كَمَا عُرِفَ
عَلَى أَقْبَلِ الْأَبْصَانِ يَخْتَلِفُ
وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ مُقْتَرَفَا
نَصِيبَ شَخْصٍ لَمْ يَزِدْ تَقْرَفَا
وَلَا لِشَخْصٍ أَخَذَ سَقِيلَ الدَّارِ
وَمِنْ سِوَاهِ الْعَلْوِ بِالْإِجْبَانِ

فصل

إِذَا ادَّعَى بَعْضُ عَلَى بَعْضٍ غُلَطٌ
فِي الْقَسَمِ حَبْرًا أَوْ بَأْجَارًا فَقَطَّ
فَلْيَحْلِفُ الَّذِي عَلَيْهِ يَدُهُ عَمَلٌ
أَنْ لَمْ يَقْعَمْ بَيْنَهُ مِنْ ادَّعَى
فَإِنْ يَفْعَلُهَا أَوْلَا أَوْ حَلَفَا
بَعْدَ تَكْوِيلِ حَصْمِهِ عَنْهَا كَفَى
وَيَنْقُضُ الْقَسَمَةَ بَعْدَ ذَيْنِ
كَتْمَتِهَا فِي تَرْكَةِ يَدَيْنِ
أَوْ اسْتَحَى بَعْضُ مَقْسُومٍ هُوَا
مَعِينٌ مَعَ كَوْنِهِ غَيْبِيًّا سَوَى
نَفْسِهَا جَمِيعًا سَا وَالْأَلَا
نَفْسَتَهَا فِي الْبَعْضِ مُسْتَقْلَا
وَالْمَنْعُ فِي الْإِجْبَارِ قَدْ تَحَقَّقَا
فِي قَسَمِ صَمْتِ سِوَاهِ مُطْلَقَا
وَهَكَذَا مَعَ صَمْتِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ
كُلَّ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَقَطَّ
وَصَحِيحٌ مَقْضُولٌ نَوْعٌ وَحَجْرٌ
وَعَمْرَاهَا تَلَامَمَتْ مَعَ الصَّمْرِ

باب الشهادات
أَنْوَاعُهَا فِي سَبْعَةِ تَفْصِيلٍ
يَحْتَسِبُ مَا فِيهِ الشُّهُودُ تَقْبَلُ

فَتَأْهَدُ فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ فِي
 شَهْرِ الصِّيَامِ بِاعتباره يعنى
 وشاهد مع اليمين قالوا
 في المال او ما القصد منه المال
 وشاهد مع مراتين يطلب
 في المال او ما في النساء يطلب
 وشاهدان في سوي الزنا استقر
 وشاهدان مع يمين في صورة
 سبع مصت بالقرب في الايمان
 واوجبوا الربعة في الزاني
 والوطء للدواب والاموات
 مثل الزنا المذكور في الاثبات
 واربع من التناهيما استعمل
 به النساء غالبا نحو الحمل
 وحيث يرجع الشهر قبل ما
 ان يحكم القاضي به ان يحكما
 او بعدة فليغر موافق الحاك
 ما فوقها من الاموال
 كالفسخ واللعان والطلاق
 والقتل والرضاع والاعتاق
 وليشترط في الشاهد الحرته
 والرشد والعدالة المرضيه
 والنطق ايضا ثم سيج وبصر
 كذا التفات عقل ولتستد
 مروءة وحدها التعلق
 بما به امثاله تحلفوا
 في ذلك الزمان والمكان
 محافظا بحسب الامكان
 فصل

وهان مع شرائط الشهاده
 شهادة منهم على شهاده

نِكَاحُ هَذِهِ وَمَهْرُ اصْدَقَهُ
 وَحَسَبُهَا الْمَهْرُ لَيْسَ لِاحِدٍ
 لِشَرِيهَاتٍ اِنْ يَطَّاعِدَ الشَّرِي
 وَاشْتَرَطَ الْقَبُولُ فِي اعْتَمَتِكَ
 وَتَلَزَمَ اَلْقِيَمَةُ لِالْوَفَا وَلَا
 وَالْمَهْرُ وَالْاِنْفَاقَ لَيْسَ يَصِحُّ
 كَالْاَبِ بِالْعَقْدِ وَمَا يَزِيدُ مِنْ
 وَفِي نِكَاحٍ فَايَسِدُ وَوَطِيحًا
 وَاِنْ يَقْبَلُ الْعَبْدُ سَافِرًا مَعِي
 وَزَوْجَةٌ تَمْلِكُ بَعْضَ الْعَمَلِ
 وَقَبْلَ وِطْءٍ مَهْرُهَا يَسْقُطُ لَا
 قُلْتُ فَيَنْصَفُ مَهْرُ هَذِي اَسْقُطُ
 وَبَعْدَ وِطْءٍ اِنْ بِهِ اشْتَرَتْ صَحِيحٌ
 مِلْكٌ مُورَثٌ لَهُ ثُمَّ هَلَكَ
 مِنْ بَعْدِ وِطْءٍ فَيَكُونُ الْمَهْرُ
 وَمَحْرُمِيَّةً وَلَا عَدْرًا دَعَتْ
 وَالزَّوْجُ مِمَّا اجْرَبَتْ فَلْيَحْلِفِ
 قُلْتُ رَأَى تَحْلِيفَ هَذَا الْبُعْوَى
 وَاِنْ تَمَكَّنَهُ وَزَوَّجَتْ وَلَمْ
 وَيَأْتِ عَا الْمُحْنُونَ وَالْحُرُّ لَدَى
 اَوْ الصَّبِيُّ اَوْ عَقْدَةُ الْوَكِيلِ فِي

لِبَايَعٍ وَمُعْتَقٍ وَمُعْتَقَةٍ
 وَمَهْرٌ مِثْلُ فِي نِكَاحٍ قَدْ فَسَدَ
 وَبَايَعٍ اِنْ قَبْلَهُ الْوِطْءُ جَرَى
 تَتَكَيَّفِي لِاِذَا الْفَتْخُ حَكِي
 يُصَدَّقُهَا بِقِيَمَتِهَا مَا جَهْلًا
 سَيِّدُ عَبْدٍ فِي نِكَاحٍ يَأْذُنُ
 مَهْرٌ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي فِيهِ اِذُنُ
 فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ وَحَدُّ نَفْسًا
 اَوْ اَمْرًا وَزَوْجَهَا لَمْ يَسْمَعْ
 مُنْفِخٌ نِكَاحًا كَمَا لِكُلِّ
 اِنْ مَلَكَ الزَّوْجَةَ مِنْ لَا دَخَلَ
 وَلَيْسَ شَيْءٌ سَاقِطًا اِذَا وُطِئَ
 اِنْ صَمِنَ السَّيِّدُ فَرَعَ لَوْ نَكَحَ
 مُورَثٌ وَبَعْضُهَا ارْتَا مَلَكَ
 تَرَكَةً وَقَبْلَ وِطْءٍ شَطْرُ
 رَاضِيَةً نَطَقًا بِهَا مَا سَمِعَتْ
 عِنْدَ الْعَرِاقِيْنَ وَالْمُصَنِّفِ
 وَالْمُتَوَلَّى وَعَنِ الْجَلِّ رَوَى
 تَرَضَّ يَكُنْ مِثْلَ الرِّضَى التَّمَكُّنُ ثُمَّ
 عَقْدٌ عَهْدٌ نَاذِكٌ اَوْ مَا عَمِيدًا
 اِحْرَامٍ مِنْ وَكَلْنَا وَجَا حَلْفِ

بَابُ الصَّدَاقِ

كَالْتَمَنِ الصَّدَاقُ بِلِ لِلْعَرَسِ

بِالْعَقْلِ وَالْبَلُوغِ حَبْسُ النَّفْسِ

وَلَوْ لِي غَيْرَهَا الْحَسُّ إِلَى
 وَفِي التَّرَاجُعِ فَلَدَى أَمِينٍ
 وَمَنْ يَبَادِرْ بِجِرِّ النَّثَانِيِّ وَمَعَ
 لَاهِي بَعْدَ الْوَطْءِ وَلْتَهْلِكِ إِلَى
 غَيْرِ وَأَقْصَاهُ ثَلَاثَةٌ فَلَنْ
 وَالْمَهْرُ بِالْوَطْءِ وَلَوْ حَرَمًا
 وَمَوْجِبٌ فَسَادُهُ بَحِيثٌ لَمْ
 وَالْجِرُّ أَوْ يُعْقَدُ دُونَ الْأَذِينِ
 بِرَأْيِ مَنْ مَالَ الْإِبْنَ أَوْ عَقْدُ
 جَهْلُهُ وَلَوْ بِأَذِينٍ سَقَمًا
 وَأَنَّ لِلْوَلِيِّ الْفَأْ أَوْ عَلَى
 مِثْلِ نِكَاحٍ وَاجْتِلَاعٍ قَدْ عَرِضَ
 كَذَا تَعَدُّ زَكَاةً لَوْ أَصْدَقًا
 قُلْتُ وَشَرْطُهُ الطَّلَاقُ الْبَائِنًا
 مَهْرًا مِثْلُ مُفْسِدِ النِّكَاحِ
 وَشَرْطُ أَنَّ الْعَرَسَ لَا يَحْمِلُ
 وَدُونَ مَا مَوْرُومِ مِثْلِ إِنْ
 عَبْدُهُ بِالْعَبْدِ أَوْ أَنْ يَجْعَلَنَّ
 وَأَنْ يَزَوْجَ أُمَّةً مِنْ غَيْرِ مَا
 أَوْ قَالَتْ الرَّشِيدُ زَوْجِي بِلَا
 أَوْ أَنْ تَكْتَبَ بَدُونَ مَهْرٍ مِثْلِ
 فَهَرُ مِثْلِ بَدْخُولٍ وَحَبَا
 مِنْ زَوْجِهَا الْفَرْضُ وَحَسْبُ النَّفْسِ

تَسْلِيمِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَجَّلًا
 يُوَضَعُ فَالتَّسْلِيمُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ
 مَنَعَ سِوَى مُبَادِرِ إِنْ شَارَعَ جَع
 طَوَّقٌ وَتَسْطِيفٌ وَالِاسْتِحْدَادُ لَا
 تَمَهَّلُهَا إِلَى الْجَهَّازِ وَالسِّمْنُ
 مُقَرَّرٌ وَمَوْتٌ قَرِيٌّ مِنْهَا
 يَمْلِكُ كَمَعْصُوبٍ وَخَمْرَةٌ وَدَمٌ
 بَدُونَ مَهْرٍ مِثْلَهَا وَلَا بِنِ
 بِأَمِّ الْإِبْنِ أَوْ بِمَا شِئْتَ وَقَدْ
 أَوْ شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهَا أَصْدَقًا
 أَنْ أُعْطِيَ الْوَلِيُّ الْفَأْ مِثْلًا
 لِأَمْرَائِنِ أَوْ نِسَاءٍ يَبْوَضُ
 لِعَلِيمِهَا الْقُرْآنَ ثُمَّ افْتَرَقَا
 غَيْرُ مُسَاعِدٍ عَلَيْهِ هَاهُنَا
 شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهِ وَالسَّرَاحُ
 وَشَرْطُهَا أَنْ لَا يَطَّأَهَا الْبَعْلُ
 تَطْلُقُ كَانَ يَزَوْجُ الْحُرَّةَ مِنْ
 بَعْضًا أَصْدَقًا وَاجِبٌ مَهْرُ الْعَلَنِ
 صَدَقٌ أَوْ بِالْمَهْرِ مَا تَكَلَّمَا
 مَهْرٌ فَيَنْفِي مَهْرَهَا أَوْ أَهْمَلَا
 أَوْ غَيْرُ نَقْدٍ ذَلِكَ الْمَحَلُّ
 فِي يَوْمٍ عَقْدٍ وَهَلَا أَنْ تَطْلُبَا
 لَهُ وَلِلتَّسْلِيمِ قَبْلَ الْمَسْرِ

فَمَا عَدَا عَقْرَةَ الرَّحْمَنِ
 وَمِثْلَهَا شَهَادَةُ الْأَحْصَانِ
 وَلَمْ يَقُولُوا بِاسْتِرَاطِ التَّنِ
 لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْلَيْنِ
 بَلْ يَكْفِي بَأَنْ يَكُونَ أَشَانُ
 عَلَى كِلَا الْأَصْلَيْنِ بِشَهَادَاتٍ
 وَلَمْ تَجْرُ مِنْ سَيِّدٍ لَعَبْدٍ
 وَلَا لِأَصْلٍ شَاهِدٍ وَوَلَدِهِ
 لَكُنَّ مَقْبُولَةٌ عَلَيْهِمَا
 بَلْ مِنْهَا صَحَّتْ عَلَى ابْنَيْهَا
 بِقَدْرِهِ أَمَّا وَفَرَّقَتْهُ
 ضَرَّتْهَا وَإِنْ تَكُنْ بِعَضْمَتِهِ
 وَصَحَّتْ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ
 لِزَوْجَةٍ وَاحِدٍ الْأَخْوِي
 وَحَيْثُ رَدَّتْ لِقِيَامِ مَا نَجِ
 فَرَأَى صَحَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَانِعِ
 مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْأَدَامَتِهِمْ
 فَلَمْ يَجِزْ قَبُولُهَا عِنْدَ التَّهْمِ
 وَإِنْ تَقَمَّ بَيِّنَاتٌ فِيهَا
 تَعَارَضَ فَمَا لَسَقَطَ أَحْتَمًا
 بَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ

مَنْ إِذْ عَمِي شَيْئًا مَحَالًا لِمَجِبٍ
 كَمِثْلِ هَذَا الطَّرْدِ وَزَفَا وَوَدَقَهُ
 أَوْ بِأَطْلَا لِلشَّرْعِ بِحُجُوبِ بَيْتِهِ
 خَرَابِ بَدِينَارٍ وَلَا قَبْضَتَهُ
 أَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا كَانَ يَكُونَا
 حِينَ إِدْعَا صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا
 وَحَيْثُ صَحَّ مَا دَعَى فَإِنْ يَقَمُ
 بَيِّنَةً أَوْ يُعْتَرَفُ حَقْمٌ لِكُزْمِ

وَقَدْ لَغِيَ اسْفَاطِحِقَ الْفَرْضِ
 جَهْلٌ بِمَهْرِ الْمَثَلِ وَالَّذِي وَقَعَ
 مَمْنَعٌ وَقَرْضُهُ مُوجِبٌ لَمْ
 قَلْتُ وَمَنْ سَاوَتْ بِجَهْلِ النَّسَبِ
 نَحْوِ جِمَالٍ وَفَصَاحَةِ وَسِينِ
 مِنْ فَرْدَةٍ فَإِنْ يَكُنْ مُوَحَّدًا
 فَاسِدِي النِّكَاحِ وَالشِّرْكَاءِ الْكُفِيِّ
 عِنْدَ اتِّعَادِ شُبْهَةِ الْوَطْأَتِ
 أَوْ تَعْدَمِ الشُّبْهَةِ ثُمَّ وَجِدَتْ
 فِي الْعَقْدِ أَوْ قَرْضٌ صَحِيحٌ وَلِيَّةٌ
 عَنْ طِفْلِهِ وَالْمَحْمُودِ وَالْقَضَلِ تَبَعٌ
 بِالنِّصْفِ مِنْ قِيَمَةِ يَوْمِ الْمَوْلِدِ
 غَيْرَ وَإِنْ عَمِدًا يَبِيعُ أَوْ حَرَّرَهُ
 ثُمَّ النِّكَاحُ يَنْفَسِحُ أَوْ يُوْجَدُ
 وَقَبْلَ أَنْ يَبْطَأَ فِكْلٌ رَجَعَا
 وَحَيْثُ كَانَ الْعَبْدُ مَهْرًا بَقِيَ
 أَوْ بَاعَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَطْلُقَا
 أَوْ بَاعَ ثُمَّ انْتَصَحَتْ أَوْ طَلَقَا
 مِنْ بَاعٍ كُلُّ قِيَمَةِ الْعَبْدِ رَأَوْا
 بِفِرْقَةِ الْأَحْيَاءِ وَمَا وَطَأَ جَرَى
 رَدَّتْهُ شَرَاؤُهُ لِعَانَتُهُ
 كَالْفَسْحِ بِالْعَيْبِ وَعَيْقٍ وَشِرَى
 فِي الْأَصْلِ وَالشَّرُوحُ جَاءَ سَهْوًا

وَلَيْسَ فَرْضُ أَجْنَبِيٍّ يَمْضِي
 كَذَلِكَ الْإِبْرَاقِيلَهُ وَجَازٍ مَعَ
 بِزَائِدٍ عَنْ مَهْرٍ مِثْلَ لَا عَلَيَّ
 وَالْإِعْتِمَارُ بِقِرَابَةِ الْأَبِ
 وَمَا بِهِ تَفَاوُتُ الرَّغْبَةِ مِنْ
 وَمَا بِهِ تَسَامُحُ الْعَشِيرِ لَا
 فَنَاقِصٌ قَدَرٌ تَفَاوُتٍ وَفِي
 يَوْقَتٍ وَطَأٌ أَرْفَعُ الْحَالَاتِ
 وَالْمَهْرُ دُونَ تَعْدُدِ إِنْ عُدَّتْ
 وَيَنْصَفُ مَهْرٌ وَاجِبٌ بِالتَّسْمِيَةِ
 عَادَ إِلَى الزَّوْجِ وَإِنْ أَبْ دَفَعُ
 قُلْتُ إِنْ اخْتَارَتْ وَالْأَيْدِ
 كَارِشٌ مَا جَعَلَ عَلَى مَا امْرَأَةٌ
 بَعْدَ نِكَاحِهِ بِإِذْنِ السَّيِّدِ
 طَلَاقٌ عَمْدٌ بَعْدَ مَهْرٍ دَفَعَا
 أَوْ نِصْفُهُ لِمُشْتَرٍ أَوْ مُعْتَقٍ
 لِمَالِكِ الْعَرَبِ وَإِنْ أَعْتَقَهَا
 لَوْ مَالِكِ الْعَرَبِ مِنْ هَذَا أَعْتَقَا
 مِنْ قَبْلِ وَطَأٍ فَعَلَى الْمُعْتَقِ أَوْ
 أَوْ نِصْفَهَا لِلزَّوْجِ أَوْ مِنْ اشْتَرَى
 كَمَا خُلِّعَ مُطْلَقًا كَذَلِكَ الْإِيمَانُ
 لَا بِالَّذِي بِسَبَبِ مِنْهَا جَرَى
 ذِي زَوْجِيهَا فَالْكُلُّ قُلْتُ وَهُوَ

أَوْلَا وَلَا فَلَخْلَفِ الَّذِي أَدْعَى
 عَلَيْهِ حَتَّى يَطِيقَ دَعْوَى الْمَدْعَى
 مَا لَمْ يَكُنْ قَدَا دَعَى عَلَى صَبِيٍّ
 بِلَوْغِهِ فَانْكَرَ الدَّعْوَى لِلصَّبِيِّ
 أَوْ أَدْعَى زَوْرًا عَلَى مَنْ قَدَّ شَهِدَ
 أَوْ جَوْرًا كَمَا بِحِكْمِهِ قَدْ عَمِدَ
 وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ
 فِي حَدِّ غَيْرِ الْقَذْفِ وَاللِّغَانِ
 وَمَنْ عَلَى أَعْمَالٍ نَفْسِهِ حَلَفَ
 أَوْ عَمِدَهُ بِتِ الْبَيْتِ الْعَرَفِ
 أَمَا عَلَى أَعْمَالٍ غَيْرِ مِنْ ذِكْرِ
 قَالَتْ فِي الْأَشْيَاءِ وَفِي حَضْرٍ
 وَبِهَا أَوْ فِي عِلْمٍ حَقِيقًا
 فِي نَفْسِ فِعْلِ الْغَيْرِ نَفْسِيًّا مُطْلَقًا
 وَعِنْدَ مَنَعِ الْخَضَمِ حَقَّ الْمَدْعَى
 وَعَجَزَهُ عَنْ أَخْذِ مَا بِهِ أَدْعَى
 وَإِذَا رَأَى الْخَضَمَ مَا لَا يَطْفُرُ
 بِهِ وَلَوْ جَرَى بَابٌ يَكْتَسِرُ
 يَطْفُرُ بِجَنِينٍ حَقَّهُ إِذَا وَجَدَ
 وَغَيْرَ جِنْسٍ لَمْ يَنْجَسْ فَقَدْ
 فَضَلُ فِي تَكْوِيلِ الْخَضَمِ
 وَحَيْثُ صَارَ الْخَضَمُ نَاكِلًا فَلَا
 يَقْضَى عَلَيْهِ بِالتَّكْوِيلِ أَوْ لَا
 بَلْ بَعْدَ تَخْلِيْفِ الَّذِي قَدَا دَعَى
 فَإِنْ أَبَى فَمَقُولُهُ لَنْ يَسْمَعَا
 وَقَدْ تَبَسَّوْغَ الْحُكْمُ بِالتَّكْوِيلِ
 وَذَلِكَ فِي مَسَائِلٍ قَلِيلٍ
 إِذَا دَعَى الذَّمُّ بَعْدَ الْعَامِ
 بِمَسْقِطِ الْحَرْبَةِ كَالْإِسْلَامِ

ايرجع المهر لعبد يشتري
 بل مهرها الدين كما مر لفا
 وخرقة تحللت في اثنين
 ولو يعوديه ولو اوصت بملك
 بالانفاق في تحليل ذي ثمر
 وترك سقي ورضاع لزمانا
 وبدل الواجب يوم التلث
 وعاد للزوج اقل القيم
 لتلف من قبلها كالحكم لو
 لازم حق بصداق اعتلق
 او بادرت بدفع قيمة الى
 او قد ابت لصلوة الزيادة
 قلت رجوعه بنصف قيمة
 ولو من الجنب على ما رجحه
 وقيل بنصفه يومين تبسرا
 ويجبس المهر اذا لم تختار
 وثمان التصف اذا لم يفرض
 او قد ابي للتقص عند الفرس
 وصنعة اخرى وحمل وركب
 او وهبته العين لان شربيا
 تعود هديين الى الزوج بنت
 ويقتضي افساد نصف البدك
 لمن حياة فودقت بلا سبب

كلا ولا لسيد قد امهرا
 اذا بقي كحل ميت دينا
 قد اسلم او مترا فعين
 واحرم الصائد والكل ترك
 وامة ترضع فرعام نظر
 ملتزم ما يترك ذين منهما
 من بعدها مع ارضين يقضي
 في يومي الاقباض والتخم
 علق الاعناق كالديبر او
 ان هولم يصبر الى زوال الحق
 صاحبها فلازم ان يقبلا
 كالحمل او كالصنعة المعادة
 حليته باهنية القديمة
 ابو علي والويسط صححه
 ونصف اجر مثل صنوع مزا
 وان اصرت ما يفي به شري
 عن نصف قيمة له به قضى
 كزراع ارض اصدقت والفرس
 يقض حسن العبد وحمل الشجر
 وقسط تالف وما قد بقيا
 ان تلف البعض كالموهبت
 خلع بنصفه ولا يعفو الولي
 هذي ولا مهر او الكل وجب

او ادعى دفع الخراج فيه
 لعامل غير الذي بائنه
 او ادعى من حصر القتالا
 بلوغه كسهمه بين الا
 او ادعى المسمى بنت العانه
 من الدواء نافيا او انه
 فهو لاه كلهم ان شكوا
 يحكم عليهم فلا خير يقبل
 ومدعى الاسقاط والذم غرم
 ومدعى البلوغ من سهم حريم
 باب العتق

اما يكون العتق بالاجبار
 عند الوقوع او بالاختيار
 فاول القسمين فاعرف حسنه
 بان تملك الرقيق نفسه
 او صار حرا لكالاصليه
 او فرعه ولو بغير فعله
 او شاهد العبد بالحريه
 ولم تكن شهاده مرضيه
 وبعد ذاتي ملكه العبد دخل
 فالعتق قهرا في الجمع قد حصل
 ثانيها بصيغة شرعيه
 صريح او كناية بالنسبه
 اما الصريح فهو كالثقة
 والعتق والتحرير كل وجه
 وكل لفظ صالح لعتق
 وغيره كناية في العتق
 فمن جرى اعتاقه في عتقه
 فليعتبر من اصل مال تركته

مَا بَيْنَهُمَا الْقَاضِي يَرَاهُ لَاقًا
 لِيُؤَادَعَتْ تَعْمِيمَةً وَيُنَكِّرُ
 أَوْ أَدَّعَى الْوَلِيَّ لِلْمَجْنُونَةِ
 وَالزَّوْجُ قَدْرُهُ كَانَ يَدْعِيهَا
 فَلْيُخَالَفَا وَيُعْتَقِ الْأَبُ
 وَعَتَقَانِ حَلَفَتْ وَقَدْ نَكَحَ
 وَتَرَوُجَهَا أَقْرَبَ لِلنِّكَاحِ
 وَإِنْ تَقِيمُ بَيْتَةَ الْأَقْرَبِينَ فِي
 بَيْتَانِ مُسَقِّطٍ نَفْسٌ لَوْ دُكِرَا
 يَلَا فِرَاقِي فَلْيُخَالَفْ وَيَدْبُ
 لِمُسْلِمٍ فِي يَوْمِهَا الْأَوَّلِ مَسْجِدٍ
 وَحَيْثُ مَنْ يُؤْذِيهِ ذُو حُضُورٍ
 وَصُورُ الْخِيَوَانِ لَا عَلَى
 إِلَّا لِمُخْتَصِمٍ بِالْحُضُورِ شَتَّتَهُ
 وَالْأَكْلُ عَنْ قَرِينَةٍ قُلْتُ وَلَا
 وَفِي صِيَامِ النَّفْلِ أَنْ شَقَّ عَلَى
 رَضِيَ بِهِ وَجَائِزٌ أَنْ يَرْجِعَا
 وَنَشْرُ مَخْرُوسِكِرٍ وَلَقَطُّ ذَا
 كَوَاقِعٍ فِي ذَيْلِهِ وَقَدْ بَسَطَ
 وَلَوْ عَلَى نَصِيفٍ مَهْرٌ فَاقَا
 وَالْمَدْعَى مِنْ مَهْرٍ مِثْلَ أَكْثَرِ
 وَطِفْلَةٌ مَا مَهْرٌ مِثْلُ دُونَهُ
 أَبَاكَ أَصْدَقْتُكَ قَالَتْ أُمِّيَا
 وَفِي وِلَايَةِ الْأَبِ وَقَفٌ يَجِبُ
 وَلَوْ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ دَعَاَهَا حَصَلُ
 مِنْ ذَوْنِهِ كَلْفٌ بِالْأَيْضَاحِ
 عَقْدَيْنِ بِلِزَامِهِ وَلِكُلْفٍ
 تَجِدُ يَدَ لَفْظِ الْعَقْدِ كَرِيشْتِيرَا
 وَوَلِيمَةٌ لَكِنْ إِجَابَةٌ يَجِبُ
 عَمْرُهَا الْأَخْوَفُ وَطَمَعُ
 وَمَنْكَرُ كَالْفَرِشِ مِنْ حَرِيرٍ
 فَرِشٍ وَمُتَكَ وَدَهْلِيْزٍ فَلَا
 وَحَرْمُوا حُضُورَهُ وَصَعْتَهُ
 يُطْعِمُ هَمْرَةً وَلَا مَنْ سَا لَا
 دَاعٍ وَلَا يَأْخُذُ قَدْرًا جَهِيلًا
 مَالِكُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْتَكَعَا
 جَانِ وَلَا يُوْخِذُ مَنْ أَخَذَا
 لَهُ وَصَارَ مَلِكُهُ وَإِنْ سَقَطَ

وان جرى في مرض قد انفصل
 بموته فثلثها هو الحلك
 فما يكون عنه زاندا يبرد
 ان رده الوارث لأم الولد
 ومن بعض عبده قد عتقا
 سرى عليه في الحميم مطلقا
 او اعق الشريك ملكه سرى
 ايضا الباقي العبد حيث اشرك
 بقيمة الشفيع الذي قد نوت
 على الشريك ولو ذه قصته
 لا حيث كان مفسرا الوصفي
 ان يعقوا نصيبه المختصا
 وان يصدق ثلث بعتق او قعا
 في دفعة مبرته او اقرعا
 باب التدبير
 حقيقة التدبير ان تعلقا
 عتقا بموت سيد قد علقا
 ولم يميز الابلق جاري
 من ذي بلوغ عاقل مختار
 صريحه كانت او كانت
 عتق او عتقة بموت
 وعوانت سيدي مولايه
 او بعد موت سائب كناية
 وبعد رجوعه ممنوع
 لكن زوال ملكه رجوع
 وان يد ترحاما فلا فلهما
 مدبر ولا كذلك تجلبها

باب القسم

القسم حتم ومع امتناع
 لزوجتين ولزوجات خلا
 بان دعاهن الى مسكنيه
 جماعها في الشرع والطباع
 معتدة وناشرا ممثلا
 فلم تجبه او بغير اذنيه

لَهَا عَلَى الْعَاقِلِ وَالْوَلِيِّ
 لَمْ يُؤْذِهِ الْوَطْءُ وَصَوْلُهُ أَمِنَ
 وَ لِيَقْضَى لِلْآخِرَى لِقَوْتٍ مَا شَرِطَ
 ثَلَاثَ الْأَقْصَى يُفْرَعُ قَسَمٌ
 وَصِغَفَ مَا لَامَةً لِلْحَبْرَةِ
 لَيْلِيَّتَا وَهُوَ يُسَبِّحُ خَصَا
 يَكْرِفِيَا لثَلَاثَ خَصَا هُوَ
 قَضَى لِغَيْرِهَا وَالْأَزْرَاطُ
 مَبِيئُهُ لِفَرْدَةٍ وَالْأَدْنَى
 مَضَى إِلَى ذِي وَدَّ عَازِي يَأْتِي
 وَمَنْ حَشَى حُسْنَهَا يَسْتَنْفِي
 مِنْ مَسْكِنٍ مُفْصِلِ الْمَرَاثِقِ
 فِي اللَّيْلِ لَا الْحَارِسِ وَالْأَثْوَى
 لَكِنْ عَلَى الشُّرَّةِ فِي الْأَصْلِ دَخَلَ
 وَالْغَيْرُ فِي مُهَيَّمَةٍ وَالْأَثْوَى
 يُوْطِئُهَا لِأَنْ يَقْتُلَ وَعَصَى
 آيَةٌ مَنْ كَانَتْ لِيُظْلِمَهُ سَبَبٌ
 وَنَحْوَهُ قُلْتُ لِحُوفٍ قَعْدَا
 لَهُ أَمْتَانُ لَا لِنُصْرَةٍ آبَتْ
 إِنْ اتَّصَلَ تَوْبَتُهُمَا حِصْلُ
 فَاتٍ يُضَيِّعُ كَمَا بِأَحْوَجِ التَّمْرِ
 وَالصَّيْدُ لِأَنِّي بِهَذَا قَطَعَا
 بِالْبَعْضِ بِالْفُرْعَةِ كَانَ مِثْلَهُ

تَرَحَّلُ أَوْ يُفْرَضِ شَرَعِي
 وَهُوَ بَانَ يَطُوفُ بِالْحَجْتُونَ إِنْ
 وَوَقْتُ عَقْلِ لَا يَحْصُنُ أَنْ يُضَيِّطَ
 وَلَيْلَةٌ أَقْلُهُ وَفِي الْأَصْحِ
 وَجَارَانِ يَتَرَكُهُنَّ دَهْرُهُ
 لَا لِتِي تَعْتِقُ قَبْلَ اسْتِقْصَا
 جَدِيدَةٌ مَا وَصَلَتْ أَمَا سَوَى
 وَإِنْ يُسَبِّحُ وَالنَّاسُهَا بَدَا
 وَسَنْ قَسَمَ فِي الْإِمَا وَسَنَا
 فِي لَيْلَةٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ وَمَنْ
 قُلْتُ مُضِيئُهُ لِقَرَبِي سَكَنِي
 وَتَحْمَعَادُونَ الرِّضَى فِي لَائِقِ
 وَالْأَصْلُ لَيْلٌ لِأَوَّلِي الشُّكُونِ
 وَلِلَّذِي سَافَرُ وَوَقْتُ أَنْ تَرَكَ
 لِمَرْضٍ خِيفَ زَمَانًا فَلَا
 قَضَى يَقْدِرُهُ وَإِنْ تَحْصَصَا
 وَبَعْدَ تَحْدِيدِ وَلَا مِنْ تَوْبٍ
 فَإِنْ يَلِيلٍ تَمَّ يَقْضِدُ مَسْجِدًا
 تَوْبَتَهُمَا مِنْ صُرَّةٍ لَوْ وَهَبَتْ
 وَمِنْهُ خَصْمَةٌ بَيْنَ شَاوٍ وَوَصَلِ
 وَجَارَ عَوْدُهَا وَمَا قَبِلَ الْحَبْرُ
 قُلْتُ الْإِمَامُ هَاهُنَا التَّمْرُ آدَى
 وَالزُّوْجُ إِنْ سَافَرَ لَا لِنَقْلِهِ

فإن يزل تدبيرها المحنوم
 فحلها تدبيرها يدوم
 وإن يكاتب بعد أن يدبرا
 فحاش كعكسه بلا امتبرا
 باب أمهات الأولاد
 إن قنة من سيد حُر تمل
 حلا والقت حلها وان ترك
 سقطا يرى بغرة كما ورد
 صارت بوضع حلها أم ولد
 لا تحمل غير السيد المذكور
 كالوطء باشتباه أو غير
 ولم تنزل على النكاح بحبيرة
 للسيد المذكور كالمدة تنزه
 وفارقها في حصال سبيع
 فلا يصح بيع أم الفرسع
 ولم يجز رهن لها ولا هبة
 وإن يجز أوصى بها فكالمدة
 ولا يكون ضامنا للمجانبة
 جناية تعد منها ثانيه
 وعقها من رأس مال السيد
 وفرعها يتقها إن يوجب
 وجازان يستولد المكاتبه
 وجعل أم فرعه مكاتبه
 وعققت بأسبق الأمرين
 من الأداو الموت في الحالين
 فصل
 وذات الاستيلاء لا تتاع
 الا التي لنفسها تتباع

لأمدّة الثّمِينِ أَوْ بِالْبَعْضِ لَهُ
 وَمَنْ ذُوَانِي جِدَةٍ إِذَا أَخْرَجَ
 وَلَيْسَ لِلْآخِرَى وَرُوحٌ يَلْحَقُ
 وَأَنْ تَحْقُقَ الشُّشُوزَ هَجْرًا
 أَنْ لَا يَفْقِدَ جَارِضٍ أَنْ يَجْعَ
 وَأَنْ تَعْدَى فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُمَا
 يَبْعَثُ قَاضٍ حَكِيمِينَ كَمَلَا

تَحْلِيفٍ مَنْ قَدِ قَرَعَتْ فِي مَتْرَكِهِ
 بِرُوحَةٍ حَقَّقَهَا فِيهِ أَسْدَحُ
 مِنْهَا أَمَارَةُ الشُّشُوزِ يَعِظُ
 مَضْجَعَهَا وَأَنْ تَكْرَزَ أَوْ دَرَى
 غَيْرَ مَخُوفٍ مَعَ ضَمَانٍ مَا وَرَقَ
 وَأَحَالٌ إِنْ تَشَكَّلَ مِنْ أَهْلِهَا
 إِنْ رَضِيََا إِذْ عَنِمَا تَوَكَّلَا

أوجدت مرهونة أو جانه
 لتسرى هذه والثانية
 وإن تله فرع من المكاتب
 قبل الأداة كان تابع الأب
 برقا وعتقا وكذا الولد
 لدون نصف المولود وقت الألا
 ولم تصر بوضعه أم ولد
 أو فرقه فاحكم بغير الولد
 وأنها صارت به مستولده
 إن كان ذلك بعد وطء أو جده
 أو من كتابي وأسمت فلن
 تعطي له بل الزمونه بالموت
 حتى يموت أو يمين مثلها
 في الدين أو يكون معتق لها

بَابُ الْخُلْعِ

مَطْلُوقٌ خُلِعَ وَفِدَاءٌ وَرَيْبًا
 وَفَأَسَدُ الشَّرْطِ وَالَّذِي عَصِبُ
 تَطْلِيقٌ يَضِيفُ طَلْقًا أَوْ يَضِيفُ
 فِي عِدِّ أَوْ قَبْلَهُ طَلْقًا
 وَالْخُلْعُ مَعَ كَوْنِ تَمَازُؤُهُ
 يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ بِلِ مَعَ الْأَبِ
 بِالْمَهْرِ أَوْ بِمَالِهَا لَا مَالَهُ
 وَصَحَّ لِابْنَيْنِ فَالْإِثْرُ
 إِذَا جَرَى بِعَوِضٍ مُسَوَّلًا
 وَيَقْبُولُ وَيَتَجَوَّهُ إِذَا
 طَلَّقَ ثَلَاثًا بَعْدًا حَقَّقًا
 عِزًّا ثَلَاثًا بَعْدًا أَفْقَلْتِ
 صَاحِبَتَانِ فَأَجَابَ صَدْرَهُ
 خِلَافَ حَاقِلَتِكَمَا فَتَقْبَلُ
 فِي الْحَالِ لَا بَائِي وَقِي وَمَتَى

أَجَلَهُ أَوْ قَدَّرَهُ مَا عَلِمَا
 وَغَيْرِ مَالٍ لِأَدِيمٍ وَإِنْ طُلِبَ
 أَوْ لِرَضِيٍّ أَوْ فِي عِدِّ يَأْلَفُ
 وَقَوْلُهَا فِي الشَّهْرِ أَنْ وَاقِفًا
 أَوْ لَا وَمَعَ مَنْ اسْتَرْقَتْ دُونَهُ
 بِشَرْطِهِ الضَّمَانِ مِمَّا يُطْلَبُ
 عَلَيْهِ إِنْ صَرَخَ بِاسْتِقْلَالِهِ
 يَصِحُّ فِيهَا أَنْ تَعْدِيَ الْعِدَّةَ
 وَكَانَ مَعْلُومًا كَالْفِ مَثَلًا
 وَاقِفٌ إِجْبَابًا وَإِنْ قَالَتْ لَذَا
 وَاحِدَةً بِثَلَاثَةٍ أَوْ طَلَّقَا
 وَاحِدَةً بِكُلِّهِ أَوْ سَأَلَتْ
 أَوْ حَفْصَةَ خَالَتِهَا وَعَمْرَةَ
 بِاللَّفْظِ حَيْثُ لَمْ يَلْتَمِسْ رَجُلٌ
 مِنْ صَوْبِهِ وَالصُّورَتَيْنِ مَرَّتَا

باب أحكام الرقيق
 يفارق الأحرار إن لا يجمع
 عليه وانفقا دها به امتنع
 وفي سقوط محبه وعهر منه
 إلا بندر ثابت في ذمته
 وغدرة الأنثى كعورة الذكر
 في صحة الصلاة لأجل النظر
 بل حكمها كحرة فيها يرمى
 منها فغير محرم لمن ينظرها
 وفي امتناع كونه مترجمًا
 أو شاهداً أو كونه مقرماً
 أو خالصاً أو قانناً أو قاسماً
 أو كاتلاً إن يكون حاكماً

وَقَصَلَ لَفْظٌ قَدْ لَيْسَ يَمْنَعُ
 إِذَا عَلِقَهُ وَالشَّرْطُ فَيَدُ
 وَيَدِيمٌ وَشَرْطًا عَطَا أَحْمَدُ
 وَلَا بَيِّنَاتٍ وَلَا اسْتِقْلَالَ لَا
 وَبِرَاءَةٍ عَنِ الْمَهْرِ وَأَنْ
 أَوَّانَتْ أَنْ طَلَّقْتَنِي بَرِيءٌ
 وَلِسِيْفَتَيْنِ طَلَّقْتَكُمَا
 لَا بَيِّنَاتٍ وَإِنْ يَقُولُ لَطَلَّقَهُ
 تَطْلُقُ رَجْعِيًّا وَالْأُولَى بَيِّنَاتٍ
 لَوْ قَرَدَةٌ تَقَبَّلُ مَا أَحْمَدُ
 عَلَى كَذَا فَامْتَثِلُ الْأَمْرُ حُدُودِي
 وَإِنْ يُجِبُ مُطْلَقَةً بَأْتَتْ وَكَلِمَةٌ
 وَنَافِدَةٌ حُجَّ مَرِيضَةٍ وَإِنْ
 ثَلَاثٌ وَبِالْعَبْدِ مَسَاوِي الْأَنْفِ
 يَكُونُ هَذَا الْعَبْدُ لِمُخْتَلِعٍ
 مِنْ ثَلَاثِهَا وَاسْتَعْرَفَ الدِّينَ رِضْوَانًا
 مَا كَانَ سَمِيًّا وَبِمَهْرٍ مِثْلِهَا
 وَصِيَّةٌ يَأْخُذُ بِصَفِّ الْعَبْدِ
 أَوْ الْمَسْمُومِ يُصَحِّحُ وَقَدْ مَا
 فَتَلَّثَى الْعَبْدُ حَرَمِيٌّ أَوْ يَنْقُضُ
 وَفِي اخْتِلَاعِ أُمَّةٍ وَأَذِنَا
 وَكَسَبَ هَذِهِ وَمَا تَقْبِيرُ
 دِينًا وَمَهْرٌ مِثْلُ الْإِطْلَاقِ

وَقَبْلَ أَنْ يُتِمَّ كُلَّ بَرَجٍ
 أَهْلِيَّةُ التِّرَامِهِ أَوْ مِنْ سَفِيهِةٍ
 وَرَجْعَةٍ وَمِنْ أَيُّهَا يَجْرِي
 أَبْدًا بِمَا مِنْ مَالٍ بِنْتِي قَالَا
 وَالذَّهَابُ انْبِرَاءً عَنْهُ ضَمِنَ
 فَطَلَّقَ الزَّوْجَ فَذَارَ جَعِيءٌ
 عَلَى كَذَا إِنْ تَقَبَّلَهُ كَزِمَا
 وَغَيْرَهَا وَتَقَبَّلًا فَالْمُحَقَّةُ
 لَكِنْ عَلَيْهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا هَاهُنَا
 شَيْئًا وَحَيْثُ قَالَتَا طَلَّقْنَا
 بَيِّنَاتٍ وَضَيْدِهِ فِي ذِي وَذِي
 يَجَاوِزُ الْأُخْرَى فَرَجْعِيًّا رَأَوْا
 بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ فَالزَّائِدُ مِنْ
 وَمَهْرٌ مِثْلُ هَذِهِ كَالنِّصْفِ
 وَقَدْ رَمَاهَا بِنْتُهُ إِنْ لَمْ يَطَّلِعْ
 بِصَفِّ هَذَا الْعَبْدِ أَوْ فَيَنْقُضُ
 ضَارِبَهُمْ وَيَلْكَ إِنْ كَانَ هَكَذَا
 مُضَارِبًا فِي بَصْفِهِ مِنْ بَعْدِ
 بِمَهْرٍ مِثْلٍ وَهَذَا إِنْ عُدِمَا
 هَذَا أَوْ مَهْرٌ مِثْلُهُ عَنْهُ عَوَضٌ
 سَيِّدُهَا يَكُونُ مِمَّا عَيْتَنَا
 فِيهِ مَسْمُومٌ سَيِّدٌ يُقَسِّدُ
 وَمَا تَزِدُ تَقْرَمُهُ بِالْأَعْمَاقِ

أَوْ قَاضِيًا أَوْ وَاللَّيْتَكُمَا
 عَلَى الْعُقُومِ أَوْ أَمَامًا أَعْظَمًا
 أَوْ أَنْ يَرَى بِحَاكِمِ أَيْمِنَا
 فَامْنَعُهُ فِي جَمِيعِهَا يَقِينَا
 وَلَا يَكُونُ مُطْلَقًا وَلَا يَتَا
 فِي شَعْرٍ تَزْوِجٌ وَلَا وَرِصَتَا
 وَلَا يَصِحُّ مَلِكُهُ بِتَالٍ
 فَرَطُوهُ بِالْمَلِكِ كَالْحَالِ
 وَلَمْ يَطَّلِبْ بِالزَّكَاةِ مَا عَدَا
 زَكَاةَ فِطْرِ فَلَتَقَبَّلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ السَّيِّدُ الْمَطْلُوبُ
 بِالِدَفْعِ عَنْهُ حَيْثُ يَلْفُ الْوَالِدُ
 وَلَمْ يَعْزُ مَكْفَرُهُ بِالْمَالِ
 وَلَا لَهُ سَهْمٌ عَلَى الْقَتْلِ
 وَمَنْ يَكْفُرُ أَوْ يَزِيكُ أَنْ دَفَعَ
 لَهُ سَوِيءَ سَهْمِ الرِّقَابِ لَمْ يَبْعَ
 وَلَا يَصُومُ غَيْرَ فَرْضٍ حَيْثُ ضَرَّ
 الْإِبَازِنُ سَيِّدٌ فَلْيُعْتَبَرْ
 وَلَمْ يَكُنْ مُطَالِبًا فِي الْحَالِ
 أَنْ يَقْرَفَ لغيرِهِ بِالْمَالِ
 وَلَا لَهُ النِّقَاطُ مَا الْقَاءُ
 إِلَّا عَلَى حُكْمِ أَمْرٍ سِوَاهُ
 وَإِنْ تَهَّ وَالْإِرْثُ مِنْهُ مُتَمَتِّعٌ
 وَالْإِرْثُ مِنْهُ مُبِضٌّ لَمْ يَمْتَنِعْ
 وَلَمْ يَكُنْ كَعَنْبِلٍ مَنْ سِوَاهُ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِالْإِذْنِ مِنْ مَوْلَاهُ

وَالشَّرْطُ وَالْإِخْبَارُ كَالشَّرْأِ
 قُلْتُ مِنَ الشَّرْطِ عَلَى أَنْ لِيَهُ
 رَجْعِيَّةٌ مَا أَثْبَتَ مِنْ مَالٍ
 وَإِنْ يَعْطِقُهُ بِإِعْطَاءٍ وَضَعُ
 وَمَنْ يَأْقِضُ يَعْطِقُ أَخْذًا
 وَوَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْمَغْلُوبِ
 وَفِي عَلَى ذَا وَهُوَ مَرْوِيٌّ وَعَلَى
 أَوْ أَنَّهُ مَرْوِيٌّ وَهُوَ هَرْوِيٌّ
 فِي الصُّورَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ إِذْ لَأَ
 وَجَائِزٌ جَيْدٌ لِلْبَعْلِ
 وَبِالْعَيْنِ الَّذِي تَبَيَّنَا
 وَيَعْصِبُ حَمْرَةً لَا قِرْنَ
 عَرَبِيٌّ هَذَا الثُّوبُ وَهُوَ مَرْوِيٌّ
 وَطَلَّقَ مَنِيَّ إِنْ ضَمِنْتُ
 أَوْ طَلَّقَ فَمَا وَبَتْ ضَمِنْتُ
 وَمَعَ طَلَّقْتُ وَطَلَّقْتُ وَقَدْ
 بِهِ ابْتِدَاءٌ فَهُوَ رَجْعِيٌّ وَإِنْ
 إِنْ عَدَّدَا تَطَلَّبَ بِالْفِ تَأْتَفَقُ
 الْفَاءُ وَالْإِلْفُ سَطْرًا نَاطِقًا
 وَاحِدَةٌ بِهِ وَطَلَّقَتْ بِنِ
 وَإِنْ يُطَلَّقُ طَلَّقَةً مَجَانًا
 كَقَوْلِهِ أَمَا اخْتِلَاعٌ أَجْنَبِي
 أَوْ طِفْلًا أَوْ وَالِدًا بِمِلْكِيهَا

وكل ما فيه من المهر الدية
 ففيه منه قيمة ولا دية
 ونقصه فيه له حكمته
 وحلوان يعلقون القيمة
 ولا يجوز رجه اذا ارتك
 بل حله ونفيه تعبتا
 كالنصف من حر وليس يجل
 من دية عند وليست تحمل
 وجامر جمع رقيقين
 ولم يرد عن جمع مراتب
 ومطلقا لاقه نستان
 وهكذا عدتها قرءان
 ولم تلع عن سيد اولونج
 رقيقة وحره عقدا الصبح
 ولم يقده امرؤ فحقتا
 حرية ولا امرؤ بتعصبا
 وقاد فالرقيق لن يحد
 وفرض تكفير به يؤدى
 وليس يستقل بالنيكاح
 ويحبر الانثى لدا الانكاح
 وتسمها كنصف من سواها
 ومهرها ملك لمن عدلها
 وفرعها بر بها قد الحقا
 ان يعترف بوطئها محققا
 باب احكام البعض
 وحكمه كالقن في اشياء

أَوْ بِوَلَايَةِ أَوْ الْوَكِيلِ لَهُ
أَوْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَهُ يَفْقَضُ عَنْ
تَحْتَ مَكَاتِبٍ وَحَرِّ يَخْتَضُ
وَلِنَقْطِ مَهْرِ الْمَثَلِ فَهُوَ فَايَسِدُ
قُلْتُ وَشَيْخِي كَانَ يَسْتَشْكِلُهُ
وَحَيْثُ مَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَرْأَةِ مَا

يَنْقُضُ عَنْ مَقْدَرٍ قَدْ وَكَّلَهُ
مَا هُوَ مَهْرُ الْمَثَلِ أَوْ يَبْقَى مِنْ
لَعْنًا وَإِنْ زَادَ وَكَّلَهَا نَقَضُ
وَقَالَ فِي الْحَاوِي عَلَيْهِ الرَّائِدُ
وَإِنْ يُصِيفُ لِنَفْسِهِ فَكَلَهُ
سَمَتْ وَمَا زَادَ الْوَكِيلُ غَيْرَ مَا

بَابُ الطَّلَاقِ

صَحَّ الطَّلَاقُ مَنْ مَكَلَّفَ وَفِي
قُلْتُ الْأَصْحَحُ فِي النِّكَاحِ الْعَقْدُ
وَلَوْ بَطَلَهَا سِوَاهَا أَوْ فَسَقَ
أَوْ لَقِنَ اللَّفْظَ بِلَا فَرْقٍ وَإِنْ
ظَلَمًا يَجُوزُ وَرِكَابُ شَيْءٍ
الْأَعْلَى اثْنَتَيْنِ أَوْ أَحَدًا هُنَّ
فِي عَكْسِهِ وَكَلِمَاتُ الْكُفْرِ
وَالْفِطْرَ لَا زَنْ أَوْ قِتْلًا وَحَيْثُ
وَلَوْ يَعْطِقُ وَلَمْ يَبَيِّنْهَا
إِنْ كَانَ قَبْلَ شَرْطِهِ عَيْتِقًا
يَقُولُهُ سَرَحْتُ أَوْ طَلَقْتُ
وَأَنْتِ طَالِقٌ كَذَا مُطْلَقَةٌ
يَا طَالِقُ وَنَحْوِ ذَلِكَ فِي
طَلَقْتَهَا لَطَلَبَا الْأُنثَى وَمَا
وَيَكَايِبُهُ كَكُتِبَ أَنْتِ
وَبَائِنُ وَبَيْتُهُ وَبَيْتُهُ

هَذَا لِسَوَى النِّكَاحِ مَنْ تَصَرَّفَ
بِالْمَهْرِ إِذْ هُنَالِكَ النِّكَاحُ الْجَدُّ
بِالسُّكْرَانِ لَأَحْتِ لِسَانُهُ سَبَقَ
مَعْنَاهُ رَامَ أَوْ بِالْإِكْرَاهِ قُرِنَ
لَا السَّلْمَ لِلْمَرْتَدِّ وَالْمَرْبِي
فَفَرْدَةٌ أَوْ ذَاتُ تَعْيِينٍ كَمَا
يَبِيحُ الْإِكْرَاهُ وَشَرِبَ الْخَمْرَ
إِتْلَافُهُ الْمَالُ وَمَكْرَهُ عَيْرُ مَرٍ
وَصَحَّ تَعْلِيْقُ الرَّقِيقِ الْأَمْنَى
خِلَافَ مَنْ لَا يَمْلِكُ التَّعْلِيْقَ
فَادْبَيْتُ أَوْ خَالَعْتُ أَوْ فَارَقْتُ
أَوْ صَيَّعْتُ مِنْ سَرَحْتُ أَوْ مَفَارَقَةٌ
مَحْرَمٌ وَكُنْغَمٌ إِنْ يَقُولُ
يَجِيءُ مِنْ جَمِيعِهَا مُتْرَجِمًا
خَلِيَّةٌ بَرِيَّةٌ وَنَيْبٌ
وَحُرَّةٌ مُعْتَقَةٌ وَمُثَلَّةٌ

كَيْفَةً كَالْمَرْثِ وَالْقَسَامَةِ
وَالطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ وَالْعَدَّةِ
كَذَاكَ فِي عَقُوبَةٍ وَفِي قَوْلِهِ
وَفِي وَجُوبٍ وَانْقَادٍ جَمْعُهُ
وَفِي وَجُوبٍ حَيْجَةٍ وَعَمْرَتُهُ
وَفِي شَهَادَةٍ وَفِي وَجُوبٍ

مَا مَرَّ مِنْ مَوْثِقَةٍ الْقَرِيبِ
وَإِنْ تَصَرَّفَ بِهَا مُحْرَرَةً
تَحْتَ وَتَقِيقٌ لَمْ تَكُنْ بِمَحْرَرَةٍ
وَحَكْمُهُ كَالْمَحْرُحِ لَمْ يَقْدِرْ
بِمَنْ بِهِ رِقٌّ وَلَا لَهُ يَجِدُ
وَفِي وَجُوبٍ كَوْنُهُ مَكْفُورًا
بِالْمَالِ دُونَ الصَّوْمِ حَيْثُ لَبَسَتْ
وَحَكْمُهُ كَالْقَيْنِ بِاعْتِبَارِ
وَبِاعْتِبَارِ صَارَ كَالْأَحْرَارِ
فَمَلَكُهُ بِبَعْضِهِ الْمَحْرُوجُ جَدُّ
وَأَرْثُهُ لِلرَّقِيقِ مُطْلَقًا فَقَدْ

بَابُ الْقِرْعَةِ
إِنْ تَكْتَبُ الْأَسْمَاءُ ثُمَّ تَخْرُجُ
عَلَى السَّهْمِ أَوْ يَعْكِسُ يَنْبِجُ
فِي الْمَالِ أَوْ فِي غَيْرِهِ فَالْأَوَّلُ
فِي قِسْمَةِ الْأَمْوَالِ حَيْثُ تَحْتَمِلُ
كَذَاكَ فِي تَعْيِينِ عَيْنٍ مُطْلَقًا
عَنْ مَلِكِهِ بِهَا كَمَا قَدْ سَبَقَ
ثَانِيهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ قِسْمِهِ
بَيْنَ النِّسَاءِ مُطْلَقًا فِي نَوْمِهِ

مُطْلَقَةً أَطْلَقْتِكِ اعْتِدِي وَلَا
 وَوَدَّعِي وَاسْتَبْرِي رَحْمَكِ
 وَخَوَّحِكِ عَلَى غَارِيكِ
 تَزَوَّدِي بِحَرْبِي ذُو قِيَادِ هَبِي
 بِنَيْتِي أَوْلَ لَفْظِ تَوْجُدِ
 طَلَّاقًا خِيارِي بِهِ قَد تَوَيَّا
 اخْتَرْتِ نَفْسِي وَنَوْتِ وَأُمِّي
 لَا الرُّوحَ وَالنِّكَاحَ أَغْنَاكَ اللَّهُ
 وَاسْتَبْرِي يَنْلُوهُ مِنْكَ مَرْجِي
 كَفَّارَةٌ لِأَنْ تَوَيَّ الطَّلَاقَا
 لِأَمَةٍ فَذَا وَكَالِ عِبَارَةٍ
 كَكُلِّ مَا يَمْتَدُّ وَمَا يَحْتَلِ
 وَمَا كُنِيَ لَفْظِي وَإِنْ صُرِفَ
 وَشَرِّهَا وَدَمِهَا لَا فَضْلَهُ
 وَلَا لِمَفْقُودِ وَكُلُّهُنَّ بَعْدَ مَا
 فِي طَلَاقٍ فِي مَرْجَبٍ إِذَا اسْتَهَلَّ
 وَطَلَّقَ إِحْدَهُ أَوْ سَلَّحَ مَرْجَبٍ
 أَوْلَ إِخْرِ مَرْجَبٍ أَوْ صَفَرٍ
 وَإِخْرِ الْأَوَّلِ فَالْتَّطْلِيقُ
 وَكَيْلَةُ الْقَدْرِ إِذَا تَجَزَّأَ
 فِي الْقَوْلِ فَلْتَأَنَّ تَزَوُّجَهُ
 وَإِنْ عَلَى الْأَوَّلِ كَيْلَةُ عَطْفِ
 إِذَا مَضَى يَوْمٌ بِإِخْرِ الْعَدِ

يُغَيِّرُ الْحُكْمَ إِذَا لَمْ يَدْخُلَا
 بَيْنِي دَعِي بِي الْحَقِّي بِأَهْلِكِ
 وَخَوَّلَسْتُ أَنْدَهْنَ سَرَبِكِ
 كَلِي أَشْرِي أَجْرِي لِعَدِي أَغْرِي غَرِي
 وَأَنَا مِنْكَ طَلَّقُ وَيَقْصِدُ
 تَفْوِضُ تَطْلِيقُ فَا وَبَتِ هِيَا
 أَوْ أَبَوِي أَوْ أَخِي أَوْ عَمِّي
 وَلَا أَعْدِي أَغْرِي وَمَا جِثْلُهُ
 أَنْتِ حَرَامٌ مَعِي عَلَى الزِّمْرِ
 أَوْ الظَّهَارِ أَوْ نَوِي الْأَعْتَاقَا
 مِنْ نَاطِقٍ لِلْآخِرِينَ الْإِشَارَةُ
 أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ مَقْهُومٌ لِكُلِّ
 بَعْضِهِ أَوْ رُوحٍ وَعَضْوٍ كَكَيْفِ
 وَمَا بَدَأَتْ قَائِمٌ فِي الْبَحْثِ
 عَاقِبُ مَرْوَجٍ وَالْوَقُوعُ لِمَا
 وَيَوْمَ الْأَثَمِينَ بِفَجْهِ مَثَلِ
 فِي إِخْرِ الْجُزْءِ مِنَ الشَّهْرِ وَجَبَّ
 أَوْ غَيْرِهِ أَوْلَ يَوْمٍ إِخْرِ
 إِخْرِ يَوْمٍ أَوْلَى يَلِيقُ
 لِيَلَاتِ عَشْرًا إِخْرِ تَجَزَّأَ
 أَوْ قَعْتَهُ فِي أَوْلِ الْأَخِيرَةِ
 بِالْمَجْرُوحِ وَالْمَجْرُوزِ أَنْصَرَفَ
 وَيَالنَّهَارِ مَثَلِ وَقِيَّةِ اسْتَدِي

أَوْ اخِذِ أَحَدَهُنَّ مَعَهُ وَالشَّرِّ
 فَرَقَةٌ بَيْنَ الْجَمْعِ فِي الْحَصْرِ
 أَوْ لِلنِّزَاعِ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ
 نِكَاحِ أَوْ دَمٍ لِلْإِسْتِخْوَاءِ
 أَوْ قَاصِدِي أَحْيَا مَوَاتِ سَكُنَا
 أَوْ غَيْرِهِ أَوْ قَاصِدِينَ مَعْدِنَا
 أَوْ بَيْنَ مَدِينَةٍ فِي سَبْقِ الْقَضَا
 عِنْدَ الْمَجْزُورِ دَفْعَةٌ كَمَا مَعْتَمَدُ
 بَابُ صَمِّ الْأَعْمَى
 وَاجْعَلُهُ فِي الْأَحْكَامِ كَالْبَصِيرِ
 وَفَارِقِ الْبَصِيرِ فِي أُمُورِ
 فَمَا عَلَيْهِ مُطْلَقًا بِحَسَادِ
 وَلَا لَهْ فِي الْقَبْلَةِ أَجْتَهَادُ
 وَالْبَيْعُ مِنْهُ وَالشَّرِّ النَّزْمُضِي
 وَلَيْسَ فِي عَيْنِهِ مُطْلَقًا دَيْهٍ
 وَالشَّرْطُ فِي تَكْلِيفِهِ بِالْجَمْعَةِ
 وَجُودِهِ لِقَائِدِ مَضَى مَعَهُ
 تَبَرُّعًا أَوْ بِالْمَنَاسِ الْأَجْرَةِ
 وَكَانَ لِلْأَعْمَى عَلَيْهَا قُدْرَةٌ
 وَفِي وَجُوبِ حَجْمِهِ وَتَمَرَّتِيهِ
 وَجُودِهِ لِقَائِدِ كَجَمْعَتِيهِ
 وَيَكْنَى الْأَذَانَ مَسْرُوحَةً
 وَدَجْدِيلِ يَمِينُونَ صَيِّدَةً

وَيُضِي الْعَامَ مَثَلًا صَفَرَ
 وَقَبْلَ مَوْتِ ذَا بَشِيرٍ قَهْلَكَ
 قَالَ تَلَا نَأْ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ سَنَةً
 وَطَلَقَتْ صَبْحَ عِدِّ وَأَوْلَى
 بَرِّدٍ وَاطِ أَوْ يَمِدَّ الْأَرْزَمَةَ
 بَيْنَهُمَا وَطَائِقُ إِحْدَاكُمَا
 لِعَبْرِ عَرَبِيٍّ وَبِشِيرٍ أَوْلَى
 وَبَائِنًا وَمَنْ سَوَى إِنْ عَلِمَا
 فَطَلَّقَ اثْنَانِ بَلَّ إِنْ اخْتَلَعَا
 وَطَائِقُ إِنْ لَمْ أُطْلَقْ مَضَى
 فِيهِ وَفَسَخَ حَيْثُ رَجَعِي وَمَاتَ
 وَبَعْدَ نَحْطٍ إِنْ تَبَّ عَنْ إِنْ إِذَا
 وَرَمَنْ لِأَحْمَبٍ أَوْ عَصْرٍ وَلَا
 وَطَائِقُ إِنْ كَهَمْتَ إِنْ دَخَلْتَ
 وَطَائِقُ إِنْ كُنْتَ حَامِلًا ذَكَرَ
 فَوَلَدَتْهُمَا وَكَلِمًا وَقَعَ
 لِأَنَّ يَكُنْ حَمْلُكَ ذَا أَوْ نَأْ قَمًا
 مَعَاتِلَاتٍ وَعَلَامِينَ هُمَا
 كَطَائِقُ مَعَ انْتِضَاءِ الْعِدَّةِ
 وَذَكَرَ اثْنَيْنِ نَالَ الْوَالِدَةَ
 وَلِيسَعَادِ إِنْ تَجِبَ وَمَنْ لَا
 وَقَالَ نَزَّ وَجَلَّتْ أَوْ نِسْوَتِيَا
 فَذَلِكَ لِأَنَّ قَالَ أَنْتَ وَاحِدَةٌ

وَسَنَةٌ بِأَشْهَرِ اثْنِي عَشَرَ
 عَنْ فَوْقِهِ قَبْلَ بَشِيرٍ بَانَ لَكَ
 وَاحِدَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الرَّأْيَةِ
 حُرْمِينَ قُلْتُ قَبْدَهُ بِشِي
 وَإِنْ يَقُولُ أَرَدْتُ يَوْمًا أَوْ سَنَةً
 لِرِزْوَجَةٍ وَغَيْرِهَا مُكَلِّمًا
 رَجَعِيَّةً أَوْ قَمَّتْهَا فَلْيَقْبَلِ
 ذَلِكَ وَإِنْ طَلَّقْتُهَا أَوْ كَلِمًا
 أَوْ كَانَ قَبْلَ الْوَطْءِ طَلَّقَتْ تَقَعُ
 قَبْلَ مَوْتِ وَحَيُّونَ مَنْ قَضَى
 وَلَمْ يَجِدْ دَمْعَ بَعْضِ الطَّلَاقَاتِ
 وَبَعْدَ حَيْثُ وَالْحَبِيبِ كَذَا
 دَهْرًا كَبَعْدَ مَوْتِي جُعِلَا
 إِنْ أَوْلَا بَعْدَ آخِرٍ قَمَلْتَ
 وَاحِدَةٌ وَالصَّبْفُ لِلْأَنْثَى ذَكَرَ
 طَلَّاقُهَا فَطَلَّقَ الْكُلَّ سَبْعَ
 شَيْءٍ وَإِنْ وُلِدَتْ إِنْ تَلِدُهُمَا
 كَالْفَرْدِ لَا يَأْخِرُ فِي كَلِمًا
 وَإِنْ وُلِدَتْ وَوَلَدًا فَفَرْدَةٌ
 ذَكَرَ الْكُلَّ وَحُنْتِي وَاحِدَةٌ
 نَطَلَّقُ بَائِنًا وَنَادَى جُمَلًا
 طَوَائِقُ وَأَيُّ عِدِّ لَوْ يَا
 بِالنَّصْبِ قُلْتُ جُمَلًا مَسَاعِدَةٌ

بحر كلب أو يسهم رشفة
 كسبه من دفتر المرنقة
 ولا يكون قاسيًا ليحكما
 بين الوري ولا إماما أعظما

شرح
 إن يشهد الأعمى بشي منعا
 ما لم يكن مترجما أو متعنا
 أو شاهدا بما استيفض في الملا
 كالعق أو قبل الصبي تحملا
 والعلم بالخصين أمر قد وجد
 في هذه فقط بالاسم والنسب
 أو باعتراف من باذنه أقرب
 مع قبضه إلى الأداد أو لتعبد

باب حكم الأولاد

وفرع كل جرة حر قاربت
 تكن إذا مملوكة فالفرع فن
 أي غالباً وفرع من نستولد
 يتبعها إن كان بعد يوحيد
 كفرع من قد علقت على صيفه
 إن يلف عبد العقد أو عند الصنف
 وفرع من قد كرتت ابناً ولا
 لربها شي على من أحجلاً

وَطَلَّقَ بِالْأَمِيرِ أَوْ أَمِيرٍ غَدِي
 ثُمَّ طَلَّقَ فِي الْمَعْنَى ذَا الشَّرْ
 مَكَافِئَهَا وَإِنْ أَحْبَبْتَ
 وَقَالَ قَوْمٌ وَالْإِمَامُ أَنْ لَا
 وَإِنْ رَحِلْتَهَا وَإِذَا أَنْ لَمْ
 وَطَلَّقَ لِسِنَةٍ وَبِدَعَةٍ
 وَبِصِفَاتِ الذِّمِّ وَالْمَدِيحَةِ
 لِمَنْ بِهِ كَمْ يَتَّصِفُ فِي الْحَالِ
 تَحْوَابًا أَنْ طَلَّقَتْ طَلَّقَتَا
 إِنْ وُلِدَتْ لِأَرْبَعِ السِّنِينَ
 ثُمَّ لِسِنَةٍ شَهْرٍ وَصَعَتِ
 مَضَتْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَلَنْ ذَا
 إِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِسْتِبْرَاءِ لَا
 أَوْ وُلِدَتْ فَوْقَ سِنِينَ أَرْبَعِ
 مِنْهُ وَحَرَّمَ الْجَمَاعَ الْبَيْتَةَ
 وَحَيْضَةَ بِالْأَيْفِ الْمُسْتَكْمِلِ
 أَوْ شَاءَ ذَا مَوْتَهُ قَبْلُ عِلْمِ
 فِي حَقِّهَا يَثْبُتُ لَأَمَّا يُعْلَمُ
 وَكَرْنَاهَا وَجَمِيعَ صُنْعِهَا
 أَوْ أَرْبَعًا أَوْ الثَّلَاثَ كُلَّهَا
 فَرُوحَةٌ كَذَبَ مِنْهُ تَطَلَّقَ
 مِنْ كَلْفَتِ حَالًا كَمَا فِي الْإِبِلِ
 مَا عَلَفَتْ وَلَوْ قَلَّتْ بِالْقَلْبِ ذَا

لَا مِنْ يَكْلُ قَاصِدُ التَّوْحِيدِ
 أَوْ غَدَا مِيرٍ أَوْلَهَا الْأَنْ ذَكَرَ
 أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ كَمَا سَمَّيْتُ
 مِتًّا وَكَمَا اسْتَحَالَ عَقْلًا
 كَمُسْتَحِيلِ الشَّرْعِ لِأَعْرَفِهِمْ
 لِلْعَوِيِّ وَلَيْرَضَى رُرْعَةً
 وَطَلَّقَهُ حَسَنَةً قَبِيحَةً
 أَوْ قَالَ لِلْوَاحِدِ مِنْ مِثَالِي
 وَوَقْتَهُ لَهُ وَ لِلْعَافِ
 وَحَامِلًا إِنْ كُنْتُ بِالسِّنِينَ
 وَالْوَطْءُ لَا يَحْرِمُ لِأِنْ جُورِعَتْ
 وَطَلَّقَ إِنْ كُنْتُ حَائِلًا إِذَا
 تَحْتَاكِرَةٌ وَمُعْطَمُ النَّاسِ عَلَى
 إِنْ قَبْلَ سِنَةٍ شَهْرٍ تَضَعُ
 أَوْ مَعَ وَطْءٍ لِلسُّهُورِ السِّنَةِ
 وَطَلَّقَ إِنْ حِضَّتْ بَدَأَ الْمُقْبِلِ
 وَطَلَّقَ حِفْصَةَ إِلَّا إِنْ قَدِمَ
 وَحَيْضَهَا وَنَعَضَهَا إِذْ تُقْسِمُ
 مِنْ غَيْرِهَا بِحُجَّةٍ كَوَضْعِهَا
 وَطَلَّقَانِ اسْمًا إِنْ حِضَّتَا
 ثُمَّ سَيُومِي وَاحِدَةٍ يَصْدَقُ
 طَلَّقَ إِنْ شِئْتَ بِأَنْ نَقُولَا
 وَالْعِتْقُ وَالتَّذْيِيرُ شِئْتُ لِإِذَا

ورفع شاة الهدى والأضحية
 الواجبين هدى أو أضحية
 والمحل عند البيع تابع لمن
 بيعت به مقابل بعض الثمن
 والفرع بعد الرهن والاحارة
 ومن جئت ومثلها المعارة
 كذلك فرع بعد أيضا وقته
 بالام او بمالكها من منفعة
 وكان حلالين ذاك الايضاً
 والموت او بخدمه قداوصى
 وفرغها رهونه ان تضيع
 من قبل قرض مطلقاً لم يبيع
 والفرع بعد الغنم وقض حقل
 بسورها وبيعها الذي بطل
 أو استغارة وبيع يفسخ
 من قبل تمس في الضمان يبيع
 والفرع مرتد بعد ميث
 إن ينفق في ردة الأصلين
 ومسلم ان كان كل مسلماً
 كذلك في اسلام من في منهما
 أو بين مرتدين بين أصلي
 في الكفر فهو تابع للأصل

وطلقة بيل اثنين الا انها
 او قال يضمها وثلت وسدس
 ولو بان كبر طلقة في
 وانت طالق ثلاث الا
 بين هذا الحكم في الإقرار
 او قال يا طالق أنت طالق
 لان يوجز الندا او قعا
 مالم يزد عن عدلين وعلى
 طلاقها اذ هو ممكن وان
 بالله وحده فطلقة تقع
 او قال حسما والثلاث استثنى
 وكل قرء طلقة في طهر من
 في حامي وما يكرر عددا
 بغير فصل واختلاف قطعه
 او فوق او علق لا المشكوك
 او طالق ان شاء او ان لم يكن
 لافي الظهار والندا وطاقق
 واحدة فشاءها او فوق ذا
 نساء طلقة او اثنتين
 وفي رقيق مغيرين باعا
 وفي رقيقين اشترى فردهما
 كان نسي وطاقق احدا كما
 ووارث لان يمت قبلهما

ويصنف ثنتين ونصفا منها
 وربيع طلقة كسبع وخمس
 تصويرنا لكن بغير عطف
 ثلاثا الا طلقة وقبلا
 فذكره هنا من التكرار
 ثلاثا الا ان يشاء الخالق
 ما بينهن او عليهن مما
 رابعة اشرك ان يقصد الي
 على كما يظهر لا الايلا قرن
 وان يكن عن ضعفين ما ارتفع
 او ثلث انصافها سكتي
 نياس والطفل ولا يكررت
 حسب الذي كرر لان الندا
 او قبل وطء لا اذا قال معه
 كمثل الا ان يشاء المليك
 اعناقهم وتذرم والحليف
 ثلاثا الا ان يشاء طالق
 كالعكس او ثلاثا ان شئت اذا
 او علقاه بمنا فضين
 يعيق نصفه ولا ارتجاعا
 وواحد في اثنين يمنع عنهما
 او حرة عين من هي منهما
 قلت وداني العوقن يلزم ما

تتمت

وكل فرج كان من أم وأب
 فتابع أباه حقا في النسب
 وفي الزكاة تابع المخفف
 وتابع في دينه للاشرف
 وللأشد في الجزاء والديه
 وللأحسن منهما في الأوصية
 والاكل والتجسس والناحه
 وفي جزاء ما يكون ذابحه
 فالذبح والنكاح كل يترمم
 واكله والله ربي أعلم
 وتم هذا النظم للتحسين
 بالعون من مؤيد العجا القدير
 نظم الفقير الشرف العربي
 ذي العجز والتقصير والتفریط
 ابائه الفان مع سببها
 لن حراها عن سواها مخزته
 لكنها بحر عروس تطلب
 كغواكر بما مضى اذ يخط
 اذا رأى عباها لا يفضه
 بل يحسن الفن بها او يصفه
 معاملا بالعلم والاعضاء
 ومالها مهر سوى الدماء
 وحنما في عاشر الايام
 من رجب تاين الاعوام
 بعد الثمانين من السنين
 بعد انتهاء تاسع القرون
 فيما ادى اختم بحير عسلى
 ولا تحب منك ربي امل
 واجعله في الدارين نافعنا
 ونافعا لكل من بو اعنى
 فاعف لنا يا ربنا ذنوبنا
 جميعها واستر لنا عيوبنا

وَمَقْتَضَى إِطْلَاقَهُ النَّسَؤِي
 وَبَانَ بِالْتَّعْيِينِ أَنْ قَدَّ وَقَعَا
 وَإِنْ يُؤَخَّرُهُ كَيْفَى الْبَيَّانِ
 وَلَهُمَا إِلَيْهِ انْتِفَاقٌ وَفِي
 فَقَدْ أَقْرَهُمَا أَوْ قَبْلَهُ
 وَالزَّوْجُ أَنْ عُلِقَهُ بَانَ هَلَكُ
 أَوْ قَالَ إِنْ آلَيْتُ أَوْ طَلَقْتُ
 فَطَالِقٌ أَنْتَ ثَلَاثًا قَبْلَ ذَا
 فَطَالِقٌ مِنْ قَبْلِهِ أَنْتَ فَذَا
 لَا فِي سِوَى الْجَبَاحِ كَالطَّلُوعِ
 وَكَيْسَ إِيْقَاعًا وَمَعَ وَصْفٍ مَا
 وَصِفَةٍ لِأَغْيَرِ بِالْوُقُوعِ صِفَةٍ
 أَيْ بِطَّلَاقِ عَرْسِهِ فَإِنْ يَعِدُ
 فَطَلَقَتْهُ وَبَطَّلَاقٍ لَهَا
 وَقَبْلَ وَطَاءٍ أَمْرًا فَمَوْحِدًا
 وَبَطَّلَاقٍ هَذِهِ يَحَافِ فَلَإِ
 وَإِنْ حَلَفَتْ بِطَّلَاقٍ لَهَا
 فَمِنْهُدَانِ كَرَّرَهُ مَا طَلَقَتْ
 بَسْرًا وَيَا بَتْلَاعٍ مَا يَفِيهَا
 بِأَيِّ كَيْلٍ بَعْضٍ وَسُرُؤٍ مِنْ دَرَجٍ
 يَنْزُولٍ بِالظَّفْرِ أَوْ تَنْقِيلُ
 وَلَوْ بِأَيِّ كَيْلٍ قَرِصٍ أَوْ رَمَانَهُ
 قُلْتُ قَتَاتُ الْقَرِصِ غَيْرُ نَافِعٍ

يُخَالِفُ الْبَحْرَ وَشَرَحَ الْحَاوِي
 ذَانِ بِلَفْظِ لَا يَبَانُ بِجَا مَعَا
 عَصِي وَلَوْ قَدَّ مَا تَبَتِ الثَّنَاتِ
 أَرَدْتُ ذِي بَلِ تِلْكَ أَوْ بَلِ تَنْتَفِي
 عَمَيْتُ ذِي وَذِي فَذَا لِأَوْلَى
 مُورِتُ زَوْجَةً هَذَا قَدْ مَلَكَ
 كَمَا لَفَضَحُ أَوْ رَاجَعْتُ أَوْ ظَاهَرْتُ
 وَإِنْ أَطَا وَطَاءَ مَبَاحًا أَوْ إِذَا
 لَغَوُ وَبِالْفِعْلِ يَبَانُ أَوْ إِذَا
 حَلَفْتُ وَكَيْسَ بِالْوُقُوعِ
 طَلَا قًا إِيْقَاعًا وَقَرَا عَائِسِي
 مِنْ قَبْلِ بَيْنُونَتِهَا وَبِالْحَلْفِ
 عَدَمُ مَعَادِهِ وَإِنْ وَطَاءَ فُقِدَ
 مَعِيدَ مَرَاتٍ ثَلَاثَ لَزِمَا
 وَإِنْ نِكَاحٌ مِنْ أَيْبَتِ جَدَا
 تَطْلُقُ الْإِمْرَأَةَ مِنْهَا قَدْ دَخَلَا
 فَطَالِقٌ مِثِّي هِنْدُ مِنْكُمْ مَا
 وَلَوْ يَتِيمِيذِ النَّوَى فَفَرَّقَتْ
 وَالْقَذْفُ فَالْإِمْسَاكِ بَرَفِيهَا
 وَبِالصُّعُودِ فَالْوُقُوفِ فَالْحَرَجُ
 لَغَيْرِهِ أَوْ ذُونَ أَمْرٍ تَحْمَلُ
 بَسْرِي تَرْكُ أَيِّ شَيْءٍ كَانَتْ
 عِنْدَ الْإِمَامِ وَهُوَ مِثْلُ الرَّافِعِي

بجاء طه المصطفى المختار
 وآله وصعب الأظفار
 والمجد لله على التمام
 وأفضل الصلاة والسلام
 على النبي المصطفى والآل
 والتعبى أهل العلم والكمال

تم متن التمرس وبليه
 كتاب نهاية التدریب
 فی نظم غایة التعریب
 للناظم أيضا

كتاب نهاية التدريب

في نظم غاية التقريب
للعلامة العامل والفهامة
الكامل الشيخ شرف
الدين يحيى بن
الشيخ نور الدين بن
موسى بن رمضان
بن محمد الشهير
بالعريضي
رحم الله
تعالى
٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أحمد لله الذي قد اصطفى
للعلم خير خلقه وشرافنا
وافضل الصلاة والسلام
على النبي افضل الابرار
محمد وآله وصحبه
والتابعين كلهم وجزيل
وبعد ذاق العلم خير مرفاع
لاستبافته الامام الشافعي
فروان ثم المصطفى ولم يجد
له نظير من قرين يجهده
مطابقا بعلمه الطاقا
مطابقا للوارد اتفاقا
محمد ذاق عصيره للبله
وبعد اصحابه الاجله

بَرَيْقِدَ سَرَقَتُهُ لَمْ أَسْرِقِ
بِشَارَةَ وَالصِّدْقِ وَالْكَذْبِ خَبْرُ
وَرَأْيُهُ فِي صَفَاءِ الْمَاءِ
عَدْتِهِ وَأَقْبَلَ إِذِ الْعِيَانُ رَامَ
وَمُطْلَقًا لِعَرْلِ أَهْلِ الْحُكْمِ
يَمْنَعُ سَمْعًا لَعَطًا أَوْ صَمًّا
كِتَابُهُ سَطْرٌ طَلَقَهَا سَلِمَ
قَادِقُهُ وَفِيهِ مَقْتُولٌ كَرِي
رُؤْيُةٌ زَبِيدٌ فِي الْمِرَاةِ مَثَلًا
يَسْمَعُهُ وَلَوْ يَبْرِيحُ حَمَلًا
مِنْ مَكْرَمٍ أَوْ نَابِسٍ أَوْ مِنْ جَهْلٍ
وَهَكَذَا الْيَمِينُ دُونَ حِلْبِ
شُعُورٍ بِالْتَعْلِيْقِ أَمْرٌ مُشْكِلًا
عَلَى الَّذِي يَعْلَمُ بِالْتَعْلِيْقِ
مَعَ عَلَيْهِ فَعِنْدَ جَهْلٍ أَحَدٌ
حَرَّ إِلَى الْأَرْبَعِ هَذَا الْعَدُّ
وَحَمْسَةٌ زِدْ أَنْ يَكَلِمَا نَطُقُ
تَلَدُ فَصَاحِبَاتِهَا أَوْ هُنَّ
ثَلَاثٌ فِي الْأُولَى وَمِنْ بَهَاخِمٍ
وَطَلْقُهُ وَطَلْفُهُ فِي التَّالِيَةِ
يَلِدُنْ يَطْلُقُنْ ثَلَاثٌ جَمْعًا
مَعِيَةً فَالْأَخْرِيَانِ مَشْنَى
وَقَرْدَةٌ تَمَّ ثَلَاثٌ جُمْلَةً

وَذُوَاتِهِمَا قَالَ إِنْ لَمْ يَتَّصِقِ
وَالْخَبْرَ الْأَوَّلَ إِنْ صَدَقَ ظَهَرَ
وَمَنْ أَوْقَدَ سِوَى الْأَحْيَاءِ
وَرُؤْيُةٌ الْغَيْرِ الْجَهْلَالِ وَتَمَامُ
وَأَنْ قَرَأَ الْغَيْرُ وَهُوَ مَحْ
وَمَعَ ذَهُولِ الْكَلَامِ وَيَسَا
وَكُلُّ مَا يَسْمَى بِعَيْنٍ وَقَدِيمُ
وَالْقَذْفُ وَالْقَتْلُ بِسَيْدِيهِ
لَا سُنْ شِعْرُهُ وَظَفِيرُهُ وَلَا
وَالْمَسُّ بِالْكَلَامِ أَوْ مِنْ جَيْتٍ لَا
وَلَا الْفُدُومُ بِالذِّمَمَاتِ وَلَا
مَبَالِيًا وَسُتَاعِرًا فِي الْكُلِّ
قُلْتُ رَأَى شَيْخِي الْوُفُوعَ حَيْثُ لَا
مَعَ قَوْلِهِمْ بَعْدَهُ التَّطْلِيْقِ
حَالَهُ أَكْرَاهٍ وَشَبَّهَ يُعَدُّ
وَأَنْ أَطْلُقَ زَوْجَةً فَعَبْدُ
فَأَنْ يَطْلُقَنَّ فَعَشْرَةٌ عَتَقُ
وَكَلِمًا وَاحِدَةً مِنْهُنَّ
طَوَّلَقُ فَإِنْ تَعَايَنَ لَزِمَ
وَطَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الثَّانِيَةِ
وَأَنْ ثَلَاثٌ تَمَّ أُخْرَى أَوْ مَعَا
وَتَانٍ تَمَّ تَانٍ إِنْ وُلِدَتْ
وَالْأُولَيَانِ نَطْلُقَانِ كُلَّهُ

مِنْ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَاتِ وَاحِدَةً
 ثَلَاثَ الْأُولَى وَالْأَخِيرَةَ
 مَعًا وَتَابَ تَعَاقِبَانِ
 ثَلَاثَ وَالثَّلَاثَةَ اثْنَتَيْنِ
 تَتَلَوُ بِطَلْقَةٍ وَالْأَخْرِيَيْنِ ثَرْزُ
 إِلَّا لَوْ أَضِيعَ عَقِيبَ وَاحِدَهُ
 فَقَطُّ فَذِي تَطْلُقُ طَلْقَتَيْنِ
 أَوْ فِي آخِرِ الظُّهْرِ لَا الْحَيْضِ أَسَا
 فِيهِ وَطَى أَوْ فِي مَحِيضٍ قَبْلَ ذَا
 ظُهُورِ حَجَلٍ لَا اخْتِلَاعَ حَصَلًا
 لَكِنْ إِلَى وَقْتِ وَقُوعِهِ نَظَرُ
 بِهِ إِلَى الظُّهْرِ وَالْأَسْتَى
 لَكِنْ تَفْرِيقِ الثَّلَاثِ أَوْلَى
 مَعْتَدَةٌ وَالْفَسْخُ أَيْضًا لَا وَلَا
 بَمَلِكِهِمَا ذَا فَتَنْطَلِقُ حَالًا
 مِنْهُ لَفِي وَيَقَعُ الْمُتَّفَقُ
 وَمَا يَقُولُ الزَّوْجُ إِنْ تَطْلُقُ هِيَا
 وَالْهَيْدُ كَالْتَطْلُقِ وَالشَّرِيحُ
 يُقْبَلُ فِي ثَلَاثِ أَوْ قَدْ وَصَلًا
 كَثْرًا طَسَكْنَى وَبِحَى الْعَيْدِ
 لِإِنْ بَدَتْ قَرِينَةٌ لِلْقُوَّةِ
 أَوْ حَلِيلِ الْوَثَاقِ عَنْ مَشْدُودِهِ
 يَوْمَيْنِ قَلْتُ بَاطِنًا لَا مُطْلَقًا

ثَلَاثَ لَأُولَى وَلكلِّ وَالِدَةٍ
 قُلْتُ وَلَوْ لِي ثُمَّ تَابَ ثَمَّ لِي
 وَالْفَيْرِ طَلْقَةٍ وَلَوْ هَاتَا تَابَ
 طَلَّقَ آخِرَةَ وَأَوْلِيَيْنِ
 فِي الْعَكْسِ لِأُولَى ثَلَاثَ وَلِيْنَ
 ضَابِطُهُ أَنَّ الثَّلَاثَ لِقَاعِدَةٌ
 فَقَطُّ فَطَلْقَةٌ أَوْ اثْنَتَيْنِ
 وَإِنْ يُطْلَقُ حَائِضًا أَوْ نَفْسًا
 كَذَلِكَ الطَّلَاقُ فِي ظُهُورِ إِذَا
 أَوْ مَاءَهُ اسْتَدَخَلَتِ الْعُرْسُ يَلَا
 مِنْ رُوحَةٍ فَذَلِكَ الْبَدِيْعِيُّ حُظْرُ
 وَتَدْبُ الرُّجْعَةُ وَلَيْسَتْ أُنَى
 وَلَوْ عَلَى جَمْعِ الثَّلَاثِ اسْتَوَى
 وَهُوَ لِيِنْ يَطْرُقُهَا لَمْ تَجْعَلَا
 وَطَلَّقِي نَفْسِكَ مِمَّا قَالَا
 وَقَبْلَهُ يَرْجِعُ وَالْمَعْلُوقُ
 إِنْ ذَكَرَ مِنْ عَدِيدِ أَوْ نَوِيَا
 وَلَوْ بِالْإِخْتِلَافِ فِي الصَّرِيحِ
 وَقَصْدِ تَفْرِيقِ عَلَى الْأَقْرَاءِ لَا
 يَلْفِظُ لِلنِّسَةِ وَالْتَقْيِدِ
 وَهَكَذَا اسْتِثْنَاءُ بَعْضِ النِّسَوِ
 كَعَتْنَهَا بِيْرَ وَجَعَةٍ حَيْدِيْدِهِ
 أَوْ قَالَ فِي مُطْلَقٍ مَا قَدْ عُلِقَا

أَعْظَمُ بِهِمْ أُمَّةٌ وَحَسَبُهُمْ
 إِمَامُهُمْ وَخَيْرُ كِتَابٍ كِتَابُهُمْ
 وَصَفُ الْفَائِزِ الْوَسْطِيُّ
 مَخْتَصِرٌ فِي غَايَةِ الْإِبْدَاعِ
 وَغَايَةِ التَّقْرِيبِ وَالتَّذْرِيْبِ
 فَصَارَ يُسَمَّى غَايَةَ التَّقْرِيبِ
 مَعَ كَثْرَةِ التَّقْسِيمِ فِي الْكِتَابِ
 وَحَصْرِهِ خِصَالِ كُلِّ بَابٍ
 نَظْمُهُ مُسْتَوْفَى يُعَلِّمُ
 مُسَهَّلًا لِحُفْظِهِ وَفَهْمِهِ
 مَعَ مَا يَبْرَعُ الْحَقِيقَةُ
 أَوْلَا مَا كَمُطْلَقٍ قَيْدُ ثَمَّةِ
 تَمَّةِ الْأَصْلِ الْأَصْبَلِ
 وَلَمْ يَمِزْ غَشِيَةَ التَّطْوِيلِ
 وَحَيْثُ جَاءَ الْحُكْمُ فِي كِتَابِهِ
 مُصْعَقًا تَبَيَّنَ بِالْفَتْحِ بِهٍ
 مَبْنِيًا مَا اخْتَارَهُ بِنَقْلِ
 وَرَبِّمَا حَذَفْنَا مِنْ أَصْلِهِ
 إِنْ لَمْ أَجِدْ حُجْلَهُ ذَلِيلًا
 وَالْأَى تَأْوِيلُهُ سَبِيلًا
 وَقَدْ مَشَيْتُ مَشِيَهُ فِي الْغَالِبِ
 فِي عَدِهِ وَحَيْدِهِ النَّاسِيبِ
 مَرْتَابَتِي بِهِ مَبِيْنَا
 مَخَاطِبًا لِلتَّيْدِ مَثَلِي أَنَا
 فِيءَ مَثَلِ الشَّرْحِ فِي الْوَضُوحِ
 وَكُنْتُ فِيهِ كَالْأَبِ النُّصُوحِ
 أَرْجُو بِنَاكَ اعْظَمَ الثَّوَابِ
 وَالنَّفْعِ لِلدَّارِيْنَ بِالْكِتَابِ
 وَرَبَّنَا السُّؤْلُ فِي نَيْلِ الْأَمَلِ
 وَالْعَوْدُ فِي الْإِتْمَالِ مَعَ حَسَنِ الْعَمَلِ
 كِتَابُ الطَّهَارَةِ
 لَهَا مَاءٌ سَمْعَةٌ وَهِيَ الْمَطْرُ
 وَالْمَاءُ مِنْ بَحْرِ دَبْرٍ وَنَهْرٍ

وَدَيْوُهُ فِي جَمِيعِ مَا وَرَدَ لِأَنَّ بَقْلَ أَرْدَتْ أَنْ شَاءَ الصَّهْدُ

كَذَلِكَ مِنْ عَيْنٍ وَنَهَى وَبَرَدَ
فِي الْمَاءِ أَرْبَعٌ أَيْضًا نَعْدُ

فصل في الرجعة

يَبْصَحُ إِنْ رَاجَعَ أَي كَانَتْ
تَقْبَلُ حَلًّا بَجَزَتْ لِأَمْبَهُمَهُ
رَجَعَهَا رَاجَعَهَا أَرْجَعَهَا
إِلَى أَوْ قَالَ إِلَى نِكَاحِي
وَبِكَايَةِ أَعَدَّتْ حِلَّهَا
وَكِتْرُوجَتْ وَبِالْخِطِّ وَكَلَوْ
لَمْ تَرْضَ لَا يَجِدُ تَطْلِيقَ وَلَا
يُوجِبُ مَهْرَ الْمَثَلِ لَافِي رَدِّهِ
فَرَجَعْتُ إِذَا نَكَحْتُ الرِّجْعَةَ لَوْ
تَصَدَّقْتُ بِهَا خِلَافَ الْإِزْجَاعِ

لَهُ النِّكَاحُ طَالَمَا فَجَانَا
فِي عِدَّةٍ لِأَرْدِيَةِ بِالْكَلِمَةِ
أَمْسَكْتَهَا عَلَى أَوْ رَدَّ دَهَا
وَيَعْنِي هَذِهِ الصَّرَاحِي
رَفَعْتُ تَجْرِي مَا وَلَا حَصْرَ لَهَا
لَمْ يَشْهَدِ اثْنَيْنِ عَلَى الرِّجْعَةِ أَوْ
بِالْوَطْءِ وَبِالْحَرَمِ وَلَا حَدَّ بَلَى
عَادَتْ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْعِدَّةِ
رَضِيَ النِّكَاحُ ثُمَّ عَادَتْ فَرَأَوْا
عَنْ تَسْبِ حَرَمٍ أَوْ رِضَاعٍ

أَي تَطْلُقُوا وَلَيْسَ مَكْرَهُمَا بِي
أَوْ طَاهِرًا مَطْهُرًا لِلْكَلِمَةِ
مَشْتَرِكٌ نَقَطَ حَرْفِي بِي كَرَّةً
أَوْ طَاهِرًا وَلَمْ يَجْعَلْ مَطْهُرًا
لِكُونِهِ مُسْتَعْمَلًا أَوْ غَيْرًا
بِطَاهِرٍ مُخَالِطٍ كَثِيرٍ
سَوَاءً الْحَيْضُ وَالْقَيْدُ بِي
رَأَيْتُهَا فَحَسْبُ مَا وَصَلَتْ
إِلَيْهِ مِنْ نَجَاسَةٍ وَمَهْرًا قَلْبًا
مِنْ قَلْبَيْنِ أَوْ بِهَا تَغْيِيرًا
مَعَ كَوْنِهِ بِالْقَلْبَيْنِ قَيْدًا
وَالْقَلْبَانِ نَصْفَ الْفَرْجِ بَارًا
بِي طَلَبَ بَعْدَ ذَلِكَ الَّذِي قَدَّ جَرِي بَارًا
وَكُلُّ شَيْءٍ يَمْنَعُ مَعَ كَثْرَتِهِ
كَالْمَالِكِ فِي التَّحْيِضِ حَالِ قَلْبَتِهِ
وَلَوْ جَرَى قَلِيلٌ مَا عَلَى تَحَلُّلٍ
بِنِجَاسَةٍ إِذْ كَانَتْهَا أَمَّا فَتَقْصَلُ
وَلَمْ يَزِدْ وَرِثَانًا وَلَا تَغْيِيرًا
فَطَاهِرٌ وَلَمْ يَكُنْ مَطْهُرًا
فَضْلٌ فِي التَّوَالُفِ وَالْإِنْتِهَاءِ
سُنَّ التَّوَالُفِ مُطْلَقًا لِلْكَلِمَةِ
لِصَالِحِهِ بَعْدَ التَّوَالُفِ يَكُونُ
وَكَدْوُهُ لِلصَّلَاةِ وَالْوَضُوءِ
وَبَعْدَ نَوْمٍ أَوْ لَوْ لَمْ تَرْضَ
وَيَجَارِي أَنْ تَسْمَأَ الْأَوَانِي
وَلَنْ تَكُنْ مِنْ أُنْسِ الْإِيمَانِ
إِلَّا مِنْ التَّغْيِيرِ فَاحْكُمِي فِي الْإِنَاءِ
بِحُرْمَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَالْإِنْتِهَاءِ
لِأَنَّهَا مِنْ فَضْلَةٍ صَغِيرَةٍ
فِي الْعَرَبِ أَوْ لِجَاجَةٍ كَبِيرَةٍ

باب الإيلاء

يُفَسِّرُ الْإِيْلَاءَ بِيَأْتَهُ حَلِيفٌ
عَلَى امْتِنَاعٍ مِنْ جَمَاعٍ مُتَكِنٍ
كَمَثَلِ الْإِيْلَاجِ وَعَيْبِ الْحَشْفِ
وَالْوَطْءِ وَالْجَمَاعِ وَالْإِصَابَةِ
وَبِالنِّكَاحِيَاتِ كَلَا بَأْصَعْتُ لَا
بِهَذَا كَذَا الْقُرْبَانَ وَالغُشْيَانَ
وَجَمْعُ رَأَيْتُنَا وَسَادَ أَبْعَدُنْ
أَطْلَقَهُ أَوْ فِي يَمِينٍ أَكْثَرًا
يُمَثِّلُ حَقِّي بِتَزَلُّ الْمَسِيحِ
يَمُوتُ أَوْ يَفْتَدِمُ حَيْثُ يَعْلَمُ

زَوْجٍ بِصِغَةِ الطَّلَاقِ مُتَّصِفٍ
لَا مَعَ تَحْوِيلٍ وَقَدْ رُبَّ
فِي الْفَرْجِ وَالنَّبِيكِ وَتَدْبِيرِي
وَكَأَنَّ قِصَاصَ الْبِكْرِ أَوْ مَا شَابَهُ
لَا مَسْتَلَبَ لِأَبَاشَرْتِ أَوْ لَنْ إِذْ خَلَا
وَالسُّ وَالْإِفْضَاءُ وَالْإِيْتَانُ
عَنْكَ يَتَّعِيزُ وَتَعْلِيقُ قُرْتِ
مِنْ أَشْهُرٍ أَرْبَعَةٌ أَوْ قَدَدَا
أَوْ يَخْرُجُ النَّجَالُ أَوْ أَيْبِحُ
فِي أَشْهُرٍ أَرْبَعَةٍ لَا يَفْتَدِرُ

وَلَمْ يَزِدْ وَرِثَانًا وَلَا تَغْيِيرًا
فَطَاهِرٌ وَلَمْ يَكُنْ مَطْهُرًا
فَضْلٌ فِي التَّوَالُفِ وَالْإِنْتِهَاءِ
سُنَّ التَّوَالُفِ مُطْلَقًا لِلْكَلِمَةِ
لِصَالِحِهِ بَعْدَ التَّوَالُفِ يَكُونُ
وَكَدْوُهُ لِلصَّلَاةِ وَالْوَضُوءِ
وَبَعْدَ نَوْمٍ أَوْ لَوْ لَمْ تَرْضَ
وَيَجَارِي أَنْ تَسْمَأَ الْأَوَانِي
وَلَنْ تَكُنْ مِنْ أُنْسِ الْإِيمَانِ
إِلَّا مِنْ التَّغْيِيرِ فَاحْكُمِي فِي الْإِنَاءِ
بِحُرْمَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَالْإِنْتِهَاءِ
لِأَنَّهَا مِنْ فَضْلَةٍ صَغِيرَةٍ
فِي الْعَرَبِ أَوْ لِجَاجَةٍ كَبِيرَةٍ

بَابُ الْوُضُوءِ
 قَرْضُ الْوُضُوءِ نَبِيٌّ مَعَ غَسَلِهِ
 لَوْجِهِ وَغَسَلَ رَجُلٌ كَيْفَ
 وَغَسَلَ كُلَّ سَاعِدٍ وَمَرَّقٍ
 فَإِنْ آوَى بَعْضُهُ فَمَا يَغِي
 وَمَسَّ بَعْضُ الرِّاسِ طَلْقًا بِنَا
 وَغَسَلَهُ رَجُلٌ مَعَ كَعْبِهِمَا
 وَالسَّادِسُ التَّرْتِيبُ مِثْلُ مَا ذَكَرْتُ
 وَغَسَلَهُ تَكْفِيًّا وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِرْ
 وَهَلَا عَشْرًا كَمَا سَأَلْتُ عَنْهُ
 النَّفَقُ فِيهِ أَوْلَى بِالرِّسْمَةِ
 وَالْقَسَلُ لِلرَّكْمِيِّنَ خَارِجُ الْوَيْتِ
 وَمُضْمِنٌ وَاسْتَشْفَى بِلِجْمَا
 وَأَمَسَّ جَمِيعَ الرِّاسِ وَأَقَادَ سُرَّ
 وَالْأَدْيَانَ بَاطِنًا وَمَا ظَهَرَ
 بِنَا وَخَلَّ سَائِرَ الْأَصَابِعِ
 وَنَجِيَّةٌ كَشَفَتْ فِي الْوَأَقِيعِ
 وَقَدْرَهُ الْيَمِينِي عَلَى الشَّمَائِلِ
 مِثْلًا فِي كَلِمَاتِ مَوَالِيهِ
 بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ
 مَسْحًا بِمِخْرُوفٍ فِي الْوُضُوءِ وَمَسَّحَ
 أَرْبَعَةً مِنَ الشَّرْطِ نَدَسَحَ
 أَنْ يُلْبَسَا مِنْ بَعْدِ طَرَسِ يَحْكُمُ
 وَتَسْتَرَا حَلَّ فَرِيضٍ يَسْمَلُ
 وَيَصِلُهَا مِثْلَهُ مَتَابِعَا
 وَطَرَسَ كُلَّ زَيْدٍ شَرَطَارًا بِنَا
 وَيَسْجُ الْفَيْمُ فِي رِقَابِ مَنِيَّةٍ
 مَقْلَارًا قَوْمًا كَامِلًا بِلَيْسِيَّةٍ
 وَيَسْجُ الْمَسَافِرُ الْمَوَالِي
 ثَلَاثَةَ تَعَدُّ بِاللَّيَالِي
 ثُمَّ ابْتَدَأَ الدِّينَ بِالْحَدِيثِ
 وَهُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ بِلَسِ

وَهُوَ كَأَنْ يَعْزِقَ الطَّلَاقَا
 وَالصَّوْمُ دُونَ قُرْبِحَيْتٍ وَعَلَى
 كَانَ وَطَنُهَا فَعَبْدِي مُعْتَقٌ
 وَإِنْ يَزِدُهُ إِنْ أَظَاهَرَ فَتَلَا
 وَفَعَيْقُ قَبْلَهُ بِشَهْرٍ
 وَبَاعَ هَذَا الْعَبْدَ قَبْلَ أَنْ آتَى
 وَدُونَهُ يَبِينُ عَيْتُهُ وَفِي
 إِنْ عَيْبَتْ وَالْإِرْتِجَاعُ فَارْتَدَتْ
 أَوْ كَمْ يَفْزَلُ كُلُّ وَإِنْ بَرَدَتْ هُنَا
 وَلَا أَطَا كَنْ فَبِالْمَجَامِعَةِ
 وَلَا أَطَا فِي الْعَامِ الْأَعْدَهُ
 فَإِنْ مَضَتْ أَشْهُرُهُ الْمُحْكَمَةُ
 وَلَمْ يَحْلُ بِزَوَالِ الْمَلِكِ عَنِ
 وَمَا بِهَا مَانِعٌ وَطَرَسَ إِلَّا
 نَطَالِبُ الزَّوْجِ بِهِ دُونَ وَلِي
 بِالْعَرَسِ مَانِعٌ نَعَمَ إِنْ كَانَ
 وَإِنْ آوَى طَلَّقَهَا مِنْ حَكْمَا
 ثُمَّ لَيْسَ أَوْ يُعَيِّنُ نَزْوَجَهَا
 حَسْبُهُ وَلَوْ مَعَ الزَّوَالِ
 مِنْ غَيْرِ مَا حَيْثُ وَلَا انْجِلَالِ
 وَحَيْثَمَا طَلَّقَهَا أَوْ يَسْتَفِي
 وَلَوْ كَلِمَاتِ طَلَابِ الزَّوْجِ غَابَ
 وَيَا وَيَكِلُ الْعَرَسِ بَعْدَ الْمُدَّةِ

وَالْيَعْتِقُ أَوْ يَلْتَزِمُ الْإِعْتَاقَا
 صِيَامٌ هَذَا الشَّهْرَانِ وَطَلَّتْ مَيَّ
 أَوْ عَنِ ظَهَارِي ثُمَّ عَنْهُ يَعْزِقُ
 ظَهَارُهُ يَعْزِقُ وَلَكِنْ عَنْهُ لَا
 ثُمَّ مَضَى فَإِنْ جَاعَ يَجْرِي
 بِشَهْرٍ انْجِلَالُ الْإِيْلَا ثَبَتَا
 فَانْتِ طَالِقٌ يَنْزِعُ الْحَشْفُ
 لِذَا وَلَا وَطَلَّتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ
 مَهْمَةٌ عَيْنُهَا أَوْ بَيْنَا
 ثَلَاثَ زَوَاجَاتٍ فَذَلِكَ الرَّابِعَةُ
 كَذَا وَبَسْتَوِي وَبَسْمِي الْمُدَّةِ
 وَمِنْ زَمَانِ رَجْعَةِ الرَّجْوِيَّةِ
 رَقِيْقَهُ وَلَمْ يَطَّأَهَا فِي الزَّمَنِ
 نَفَاسًا أَوْ حَيْضًا وَصَوْمًا نَفَلَا
 وَسَيِّدٍ بِالْفَاضِلِ إِنْ لَمْ يَحْصُلِ
 بِالزَّوْجِ طَبْعِيٌّ يَفِي لِسَانَا
 وَاحِدَةٌ وَمِهْمَانِ أَنْهَا
 وَسَقَطَتْ مَهْمَا يَغِيْبُ فَرَجَهَا
 عَلَيْهِ أَوْ أَلْبِي وَجِنُّ الْمَوْلِي
 وَلَا تَرَى ثَلَاثَةَ الْإِمَهَالِ
 إِسْلَامُهُ وَعَادَ فَلَنْتَسْتَأْتِفِ
 بَعْدَ الشَّهْرِ بِطَلَاقٍ أَوْ آيَابِ
 إِنْ غَابَ قُلْ طَلِقَ أَوْ آتِ الْبَلْدَةَ

وَأَنْ مَضَى إِمَّا كَانَ ثُمَّ طَلَبَ عَوْدَ إِلَيْهَا طَلِقَتْ وَلَمْ يَجِبْ

بَابُ الطَّهَارِ

تَشْبِيهُ ذِي التَّكْلِيفِ مِنْ لَمْ يَنْبِ
جَلًّا وَجُزْءًا هَا كَثُرَ أَطْلَقْنَا
ذَا طَهَّرَ مُتَكَرِّرًا فَمُرْسِي
طَهَارًا رِيَاءً وَإِنْ لَمْ أَنْبِجْ
بِالْبُوتِ لَا الْعَوْدُ فِي كَأَمِيَا
وَأَنْتِ طَالِقٌ كَطَهَّرَ عَمِّي
أَرَادَ مَعْنَاهُ كَلَاهَا هُنَا
وَهِيَ حَرَامٌ مِثْلُ طَهَّرَ أُمِيَا
أَوْ الطَّلَاقُ بِالْحَرَامِ وَالَّذِي
وَعَكْسُ مَا قُلْنَا طَهَّرَ وَإِذَا
وَلِحُظَّةٍ إِنْ أَمْسَكَ التَّصْفِيَةَ
حَيْثُ يَفْعَلُ غَيْرَهُ قَدْ عَلَّقَهُ
أَوَّلِي طَاهِرًا وَطَيَّ قَبِ
تَحْرِمُ كَأَحْيَا حَتَّى كَفَرَا
إِلَّا إِذَا مَعَ انْتِصَالِ أَكْدَا
أَوْ عَرَسَهُ مَلِكٌ لَيْغِيرًا وَاشْتَرَى
وَكُوْقَاعِ شَهْرٍ صَوْمٍ سَبَقَا
رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً بِاللَّهِ جَلَّ
مِثْلُ جُونٍ غَالِبٍ وَهَرَمٍ
كَأَمَلَةِ الرِّقِّ بِلَا شَوْبٍ عَوَضَ
فِي نِصْفِ عَبْدَيْنِ وَبَاقِي دِينِ

بِحُزِّهِ أَنْتِي بِحُزِّهِ لَمْ تَكُنْ
أَوْ كَانَ ذَاتًا قَابِتٍ أَوْ مَعْلَقَا
كَطَهَّرَ أُمِّي فِي شَهْرٍ خَمْسِ
عَلَيْكَ بِالْقُدْرَةِ فَلْيَسْتَضِحْ
وَالرَّأْسِ وَالْعَيْنِ وَرُوحِ كُنِيَا
طَلَقَهَا وَلَوْ بِكَلِمَةٍ
إِنْ يَكُنِ الطَّلَاقُ لَيْسَ بَأَيْنَا
فَإِنْ طَلَّقَ أَوْ طَهَّرَ رِيَا
يَتَلَوْنِي لَوْ كُنْدَا فَلْيَنْفِذِ
لَوْ أَمَا حَيْرٍ بَيْنَ ذَا وَذَا
يَغْيِرُ قَطْعٌ وَعَقِيبُ الْعُرْفَةِ
أَوْ رَاجِعُ الرَّجْعِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ
فِي مَدَّةِ الطَّهَارِ ذِي التَّاقِبِتِ
بَعْدَ الْحَمْلِ أَوْ لَفْظِ جَرَمِ
وَإِنْ أَبَانَ بَعْدَهُ وَجَدَا
فَلْتَدُمُ الْحُرْمَةُ حَتَّى كَفَرَا
وَالْقَتْلُ كَفَارَتُهُ أَنْ يَغْتَمَا
سَلِيمَةً عَمَّا يُخْلُ بِالْعَمَلِ
وَكَالْعَمَى لَا عَوْرٍ وَصَمِّمِ
وَلَوْ بَعْسَرَدَ فَعَمِيَيْنِ أَوْ عَرَضَ
حُرِّ لَوْ عَبْدَيْنِ لِاتِّمَانِ

وَمِنْ بَسَافٍ بَعْدَ مَسْحِ الْخَضِرِ
وَالْعَكْسُ بِسُورِي مَدَّةِ السَّمْرِ
وَمِثْلَاتُ الْمَسْحِ بَعْدَ مَحْنَةِ
ثَلَاثَةٌ وَهِيَ الْقَضَاءُ مَدَّتُهُ
كَذَاكَ حَلَقَ خَفْوً مِنْ مَرْجَلِهِ
رَكْلَ شَيْءٍ مِنْ حَيْثُ لَعَسَلِهِ
بَابُ الْاسْتِنْجَاءِ
وَيَجِبُ اسْتِنْجَاءُ كُلِّ مَحْدُوثٍ
مِنْ كُلِّ رَجَسٍ خَارِجٍ مَلُوثٍ
بِالْمَاءِ أَوْ ثَلَاثَةَ أَجْحَارٍ
يَنْتَقِي مِنْ مَوْضِعِ الْأَقْدَارِ
وَالْحَمْلُ أَدْنَى وَلِيَقْتَدِمَ الْحَمْلُ
وَالْمَاءُ أَوْلَى وَحَدَّةُ إِنْ انْتَصَرَ
وَلْيَحْتَسِبْ قَبْلَهَا بَعُورَتَهُ
فَلَا وَدُبْرًا عِنْدَ قَدْسِ سِتْرَتِهِ
كَذَلِكَ الْعَوْدُ مَرَّةً ثَمْسِ وَتَمْرٍ
وَحَتَّى كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الشَّجَرِ
وَالظَّلِ وَالطَّرِيقِ وَالْأَجْحَارِ
وَكُلِّ مَا دَلِمَ يَكُنْ يَجِبُ
وَحَيْثُ ذَكَرَ الْكَلَامُ وَالْعَيْتُ
وَظَهَرَهُ بِالْمَاءِ مَوْضِعَ الْحَيْثُ
بَابُ نَوَاقِصِ الرُّضُوءِ
نَوَاقِصُ الرُّضُوءِ وَخَمْسٌ خَارِجٌ
مِنْ مَحْرَجِيَّةٍ لَا الْمَتَى الْخَارِجِ
وَنَوْمُهُ الْأَمْعُ التَّكْلِيفِ
وَمَا أَرَالَ الْعَقْلُ كَالْحَيَوَانِ
وَمِنْ فَرْجِ الْأَدْمِيِّ سَطْنُ كَيْتٍ
وَلَسِنْ أَنْتِي رَجُلًا حَيْثُ أَنْتَسَفُ
لَا لَسِنْ أَنْتِي حَرَمًا أَوْ فِي الصَّمْرِ
وَلَا بَيْسِنْ أَوْ بَطْفُرٍ أَوْ سَمْرٍ
بَابُ الْعَسَلِ
وَجُزْءُهُ سِتَّةُ أَشْكَالٍ
ثَلَاثَةٌ تَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ
الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ وَالْوِلَادَةُ

عند انقطاع الرجل لعباده
 واشتركة النساء في الرجال
 في الموت والجماع والإنزال
 وإن نزل فروضه فالنبتة
 والغسل للنجاسة الغيبية
 وإن يعم الماء سائر البدن
 مع الشعور ظاهراً ومابطن
 ويستحب قبله الوضوء لونه
 والطق في ابتدائه بالسملة
 والبدء باليمين فالشمال
 مذكراً متلقاً مؤالماً
 لأفضل في الإنسال المستوفى
 وهالك أيضاً عند غسل تسنن
 بسبعة وعشرة عدداً حسنت
 لجمعة والعيد والكسوف
 وغسل الاستسقاء والخسوف
 ومن يغسل ميتاً ومن دخل
 في دينان بعد غسل غسل
 ومن به إغما أو جنون
 إذ افارق غسله مسنون
 وقاصد الدخول في الأحرام
 كذا دخول البلدة الحرام
 وللوقوف بعدها في عرفه
 وللبيت بعد الزد لينة
 وفي مئتي ثلاثة للراعي
 وللطواف سائر الأيام

ينوي لكل نصف كل من ملك
 نوى لها الجميع أو يعصب ذا
 أو كان من جوارها ففيه
 وأحرساً بينهم والمنفصلة
 الأيمن الأبهام والخنصر مع
 ولا الذي يفقد والمستولدة
 فذاك لا يحزى كفى جنينه
 ولبعيد الخطى وذال العسر مع
 ولو بلا بيتيه أو احتوى
 أو مرض أو منصب أو اقتنى
 لا إن تكن واسعة أو غيب
 ورأس مال كسبه يكفي هنا
 ثم إلى ستين سكيناً دفع
 مملكا أما حذوه ونوى
 مدافعيه ومن لا لزما
 هدم ومريض يدوم

أو اعتق المومنين بعض مشترك
 أو كان رهناً أو جنى إن نفذ
 وعكس هذا القول بالتبين
 عشر لرجليه معاً وأتمه
 ينميه لأن يكف اجتمع
 ولا الذي كويت دون مفسدة
 بنية التكفير لا تعينه
 وقت الأدا أو صوم شهرين تبع
 عبداً له احتاج لضعف القوى
 عبداً وداراً الفأ واستحسناً
 عن ماله أو عما ذا حلب
 وضعة إن باعها بمسكن
 ستين مدافلت يوم لو وضع
 فكل من يعلم أنه حرم
 تدارك وقاتل لن يطعمها
 وشقي إفراطه معلوم

باب القذف واللعان

قذف سوي الأهل الذي التكليف
 عن الجماع حيث يستوجب حد
 بلفظ نيك وولوج الحشفة
 وإن يتدكير وضد الحشا
 وحال ذلك من الناس عنا
 أثبت الزنا ويعلمه

غير الرقيق المسلم العفيف
 أو كانت الحرمة فيه للأبد
 في الفرج قلت إن يحرم وصفه
 وفرج داود كرمك زنا
 مع فيهم زناه أو ذا وزنا
 وكنت باين خالد لا منه

باب التيمم
 شرطه وجوده عند كسفرة
 أو مرض يقضي مع الماء للضرر
 ووقت قبل ماله تيمماً
 وسعيه في الوقت في تحصيلها
 والفقيد بعد سعيه المنكوب
 واخذ تراب جاليس ظهور
 أما الفروض مطلقاً فالنية

وَلَا يَنْفِي أَرَادَ تَفِيهَ
 زَانَاتٍ بِالْمُهْرِ وَلَا فِي الْكُرْبِ
 تَجِبُ زَوْجًا عَنْ زَيْنَتٍ لَا كَمَا
 يُوجِبُ ضَعْفَ أَرْبَعِينَ جَلْدَهُ
 وَلَوْ تَكَرَّرَ وَيُضْفَهُ عَلَى
 أَى بِلْزَانٍ مَجْلِسِ حِكْمٍ وَهُمْ
 وَلَوْ بِلَا سِتِّيقًا قَدْ اسْتَقْلَا
 زِنَاهُ أَوْ أَبَا حَهْ أَنْ يَقْذِفَا
 إِيَّاهُ لَمْ أَرْبِ فَإِنْ يَخْلِفُ بَعْدَ
 خَلِيفِ الْقَائِدِ فِي مَسْطَرَّهَاتِهَا
 وَيُورِثُ الْحَدَّ كَمَا لَخَلِيفَا
 وَوَارِثُ الْمَجْنُونِ فَلْيَسْتَوْفِ
 لِعَيْزِهِ التَّغْيِيرُ دُونَ الْحَدِّ
 يَبَاحُ لِلزَّوْجِ إِنْ اسْتَيْقَنَهُ
 قُلْتُ مُؤَكَّدًا يَقُولُهَا وَقَدْ
 أَوْ اسْتِفَاضَ مَعَ مَخِيلَةٍ كَمَا
 وَتَحْتِ شَيْءٍ وَعَمَرًا مُؤَدَّنَةً
 كَمَا لَوْ اسْتَبْرَأَ بِحَيْضٍ أَنْ حَصَلَ
 مَعَ اللَّعَانِ مِنْهُ وَهُوَ مُشْتَهَرٌ
 فِي كُلِّ مَرَقَةٍ مِنَ الْغَمْسِ وَفِي
 وَالزَّوْجِ فِي الْخَامِسَةِ اللَّعْنُ ذَكَرَ
 وَتِلْكَ فِي خَامِسَةٍ فَبِالْقَضْبِ
 إِمَهَالُهُ ثَلَاثَةٌ وَالْأُولَى

شَرَعًا كَذَا إِيْمَا كُنِيَ بِالْيَنِيهِ
 زَيْنَتُ بَيْكٍ وَأَنْتَ أَرْبِ مَتَى
 ابْنُ الْحَلَالِ أَنَا لَسْتُ زَانِيًا
 لِكُلِّ مَقْدُوفٍ وَلَوْ بِفِرْدَةٍ
 عَيْدٍ وَإِنْ أَرْبَعَةٌ تَشْهَدُ فَلَا
 ذِكُورًا أَحْرَارًا وَكُلَّ مُسْلِمٍ
 أَوْ طَرَأَتْ مِنْ بَعْدِ رِدَّةٍ لَا
 أَوْ سَتَّقَهُ عَقَا وَخَلِيفَا
 قَاذِفُهُ وَبِتُكُولِهِ يُرَدُّ
 عَنْهُ وَلَمْ يَنْبَتْ بِهِ حَدُّ الزَّانَا
 وَكُلُّهُ يَبْقَى إِنْ الْبَعْضُ عَقَا
 وَالسَّيِّدُ التَّغْيِيرُ بَعْدَ الْخُفِّ
 وَلَوْ جَرَى مِنْ سَيِّدٍ لِعَيْدٍ
 بِالرَّأْيِ فِي نِكَاحِهِ أَوْ ظَنَّهُ
 صَدَقَهَا أَوْ سَمِعَهُ مِنْ مُعْتَدٍ
 فِي خَاوَةِ مَعَاهِرِي الْمَهْمَا
 وَيَقِيهِ الْمُؤَلُودَانِ تَيَقَّنَهُ
 مَعَهُ مَخِيلَةُ الزَّانَا لِأَنَّ عَزْلَهُ
 وَهُوَ عَلَى الْوَلَاءِ وَالْفِرْعِ ذَكَرَ
 تَرْجَمَةٌ يَتَرَجَّمَانِ الْكُفِّي
 وَفِي لِعَانِ الْمَرْسِ لَفْظًا اشْتَهَرَ
 تَأْتِي وَبِالْعَيْقَالِ مَرْجُوعًا وَجَبَّ
 تَغْلِيظُهُ لِيَدَى اعْتِقَادِ أَوْلَى

فَلْيَسْتَوْفِ الْعُرْبَةَ الْمُنَوَّيْهِ
 وَمَسَحَ كُلَّ الرَّجُلِ وَالْيَدَيْنِ
 مَرَّتَيْنِ أَى بَصَرَ بَيْنِي
 وَشَنَ بِسْمِ اللَّهِ فَالْمَرْأَى
 مَقْدُومِ الْيَمْنَى عَلَى الشَّمَاكِ
 وَأَبْطَرُهُ بَارْتِدَادٍ يَحْصُلُ
 وَكُلُّ مَا بِهِ الْوَضُوءُ يَبْطُلُ
 وَمَرْؤِيَّةُ الْمَاغِيْرِ مَجْمُوعًا بِمَا
 قَضَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ لَنْ يَكْرُمَا
 وَمَنْ بِهِ جَبِيْرَةٌ تَيَسَّمَا
 عَنِ الْعَدْلِ بَعْدَ سَجِيْرَا بِمَا
 وَعَسَلُ مَا يَبْدُو مِنَ الْعَصِيْرِ
 فِي وَقْتِ طَهْرِ عَضْوَةِ الْحَرْجِ
 وَحَتَّى صَلَّى فَالْقَضَاءُ كَمَا يَلْزَمُ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِمَوْضِعِ التَّيَسُّمِ
 أَوْ وَصِفَتْ بِغَيْرِهِ عَلَى حَدِّ
 وَلَمْ يَخْرُجْ تَهْمٌ مَعَ الْخَبْتِ
 قَاوَسُ الْعَادَةِ التَّيَسُّمِ
 لِكُلِّ فَرْصٍ لَا تَنْقَلُ فَاغْتَابَا
 بَابُ الْغَايَةِ
 وَعَنِ كُلِّ خَامِسٍ مَقْفِي
 مِنْ أَى فَرْجٍ حَيْضِ الْإِلْمِي
 وَكُلُّ حَيْ طَهْرُهُ مَحْمُومَا
 لَا الْكَلْبُ وَالْمَخْرَجُ مِنْ فَرْجِهَا
 وَكُلُّ مَيْتٍ نَحْسٍ بِغَيْرِ شَيْءٍ
 لَا الْأَدْمِي وَالْجِرَادُ وَالسَّلَفُ
 وَكُلُّ جُرْفٍ فِي الْهَيْبَةِ مُنْقَطِعُ
 كَيْسُهُ الْحَيُّ الَّذِي مِنْهُ فَيْضُهَا
 وَجِلْدُ كُلِّ مَيْتَةٍ وَعَظْمُهَا
 كَذَا الشَّعْرُ حَكْمٌ كُلُّ حَكْمَا
 وَعَنِ كُلِّ مَا تَعَبُّوا أَنْ أُسْكِرَا
 نَحَاسَةٌ كَالْحَيْرِ لَا مَا حُدِّرَا
 وَلَيْعَفَ عَالَمٌ يُسِيلُ لَهُ دِمَا
 فَلَا يَبْصُرُ مِنْهُ قَلِيلٌ مَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ طَرِحٍ أَوْ تَغْيِيرِ
 وَعَنْ دَمٍ وَنَحْوِهِ يُسَيِّرُ

وَيَقَامُ مَكَّةَ الْمَعْمُورَةَ
 وَصَعْرَةَ الْمَقْدِسِ لِلتَّطَهِيرِ
 وَاللَّجُوسِ بَيْتِ نَارٍ لَا صَنْمَ
 وَوَعِظًا وَخَوْفًا بِالصَّمَدِ
 يَجْعَلُ وَاحِدًا يَدًا عَلَى قِمَّةِ
 فَذَنبًا مُوجِبَةً فِي سُكْنِهِ
 وَهُوَ لَوْغِي الْإِنْتِسابِ الْمَكِينِ
 وَحَدِّدْ فِي الْحَالِ لِأَفِي الْحَمَلِ
 عَنِ الْعَلَانِ لِعَسَى إِنْ جَاهِضَ
 سَمِعْتَ مَوْلُودَكَ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ
 سَمِعْتَ مَا سَرُّ وَقَيْتِ الصَّبِيرَا
 وَبِإِحْتِمَالِهِ وَلَا تَنْفِي أَحَدٌ
 مِنْ لَمْ تَبَيَّنْ عَنْهُ يَوْطُءُ أَنْصَفُ
 مِنْ جَانِبَيْنِ بِإِعْتِرَافٍ مِنْ بَطَا
 قُلْتُ إِذِ الْقَلْبُفِ فِيهِ الْمَعْتَدُ
 هَذَا وَلَوْ سَبَقَ حَجْدُ الْقَذْفِ
 حَيْثُ يَصِيدُ قَهْ أَوِ الْكُذْبِ قُطِعُ
 تَشَبَّهْتُ عِنْدَنَا كَذَا سَقُوطُ حَدِّ
 بِهِ كَذَا إِحْصَانُهَا فِي حَقِّهِ
 إِنْ رَجَعْتَ ذِمَّةً بِحُكْمِنَا
 يَكْرَأُ فَرِحَتْ بَيَانٍ وَأَنْصَفُ
 وَلَمْ تَلَا عَنِ جِلْدَتِ حَدِّ الزَّنَا
 قُلْتُ وَفِي بَابِ الزَّنَا تَدَاخُلًا

وَالْمَسْلُوقِ فِي الْإِنْوَالِ وَالْأَرْوَاتِ
 نَحْتَمُ بَلْ سَائِرِ الْأَخْبَاطِ
 بِعَسَلَةِ نَفْسِهِ وَتَذَهَبُ
 بِالْعَيْنِ مِنْهُ وَالثَّلَاثُ تَنْدُبُ
 الْأَصْبَتِيَابَالَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ
 حَبْرًا فَيَكُونُ رَشَةً عَنْ عَسَلِهِ
 وَالشَّرْطُ فِي نَجَاسَةِ الْكَلَابِ
 سَبْعٌ وَاحِدًا هُنَّ بِالرَّيَابِ
 ثُمَّ الدَّبَاعُ أَلَّةُ التَّطَهِيرِ
 وَجِلْدُ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْحَنْزِيرِ
 وَالْحَمْرَانِ عَثَلَتْ تَطَهَّرْنَا
 مَا لَمْ يَكُنْ يَطْرُجُ عَيْنِ فِي الْإِنَا
 بَابُ الْحَيْضِ

كُلُّ الدَّبَاعِ مِنْ سَائِرِ الْفُرُوجِ
 ثَلَاثَةٌ تَعُدُّ بِالْحَنْزِيرِ
 نَفَاسٌ وَأَوْحِيضٌ وَإِسْتِحْضَاةٌ
 وَفِيهَا يَخْتَانُجُ لِلرَّيَاضَةِ
 فَالْحَيْضُ مَا تَأْتِي بِهِ الْجَيْلَةُ
 وَلَيْسَ عَنْ وَضْعٍ وَلَا عَنِ عِلَّةٍ
 ثُمَّ النَّفَاسُ بَعْدَ وَضْعِهِ مَا
 عَدَّهَا اسْتِحْضَاةً فَلْيَعْلَمَا
 كَخَارِجٍ قَبْلَ تَمَامِ تَسْبُعِ
 سَبْعِينَ أَوْ مَعَ طَلْقِهَا فِي الْوَضْعِ
 وَالْحَيْضُ نِصْفُ شَهْرٍ أَقْصَاهُ
 وَرَيْلَةُ يَوْمِهَا أَذْيَانُهُ
 وَسِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ لِمَا غَلَبَ
 وَكَوْنُهُ مِنْ بَعْدِ تَسْبُعِ قَدْرٍ
 أَقَلُّ طَهْرٍ بَيْنَ حَيْضَتَيْهَا جَمَلٌ
 كَنِصْفِ شَهْرٍ أَقْصَاهُ جَمَلٌ
 وَإِنْ أَمْرَدَتْ قَدْرَهُ فِي الْغَالِبِ
 فَفَضْلُ شَهْرٍ بَعْدَ حَيْضِ غَالِبٍ
 وَغَايَةُ النَّفَاسِ لِلتَّيْسِيكَا

باب العدة

تَعْتَدُ حُرَّةٌ وَلَوْ كَانَتْ بَطْنًا
 بِمَرْقَةِ حَيَاةٍ زَوْجٍ إِنْ هِيَ
 وَلَوْ صَبِيًّا وَحَصِيًّا وَامْرَأَةً
 ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَأَطْهَارًا ثَلَاثًا
 وَامْرَأَةً لَمْ تَتْرَحِيضًا أَصْلًا
 مُدَّةً يَأْسُ نِسْوَةَ الْعَشِيرِ
 وَبَاقٍ طَهْرٍ وَلَنْ تَنْسَى يَعْدُ
 وَمَا سِوَى الْإِكْتِسَابِ لَهُ
 وَأَيْسَ قَبْلَ نِكَاحٍ يَطْرَأُ
 وَيُوفَاةُ الرَّوْجِ وَهِيَ حُرَّةٌ
 وَيُطَلَّقُ بِأَيِّ قَدِّ أَيْمَانِهَا
 وَتُزَكُّ التَّرْيِينَ بِالْمُصْبُوحِ
 وَالْمَنْسَبِ وَالطَّيْبِ وَفِي الطَّعَامِ
 وَدَهْنِ شَعِيرٍ وَكَيْسَالِ الْأَيْمِدِ
 وَبِالْبَهَارِ مَسَمَتْ لَا الْأَبْيَضِ
 وَغَيْرُ حُرَّةٍ بِفَرْأَيْنِ إِذَا
 فِي شَيْءٍ أَنْفِصَالٍ جَمَلِ
 وَلَوْ تَنَفَّى وَحَمَّةٌ إِنْ أَخْبَرَتْ
 لَا عَلَقًا وَمَعَ صَبِيٍّ أَوْ مَسُوحٍ
 وَإِنْ تَلَدَ بَعْدَ الْقَضَاءِ لَا فَلَ
 مِنَ الطَّلَاقِ لِحَقِّ الزَّوْجِ هُنَا
 وَالْحَقُّ الْقَائِفُ فِيهَا قَدْ فَسَدَ

وَإِطْرًا وَلَوْ فِي عِدَّةٍ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ
 لَأَسْتَدَّ حَلَّتْ صَبِيَّةٌ أَوْ وَطِيئًا
 عَلَّقَ بِاسْتِيقَانِهَا أَنْ تَنْبِرَأَ
 يَجْتَنَسُهَا دَمٌ وَلَوْ جَبَلِيٌّ زِنَا
 أَوْ نَسِيَتْ أَوْ بَلَغَتْ لَا عُلَى
 لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الشُّهُورِ
 أَكْثَرَ شَهْرٍ أَوْلَيْنَ كَأَحَدٍ
 فَإِنْ تَحَضَّرَ قَبْلَ الْفَرَاغِ الْأَوَّلِ
 فَالْعِدَّةُ اسْتَأْنَفْنَا بِأَلَا قَدْرًا
 بِأَشْهُرٍ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرَةٍ
 مَسْئُوسَةٌ حَالَتْ بِأَلَا قَعِيٍّ مِنْهَا
 لَهُ وَحَلِيٍّ الْحَبِّ وَالْمُصْبُوحِ
 وَالنَّخْلِ إِنْ حُرِّمَ فِي الْأَحْرَامِ
 وَالصَّبْرِ لَا فِي كَيْسَالِ التَّرْمِدِ
 وَدُونَ تَرْكِ مَا ذَكَرْنَا تَقْضِي
 تَعْتَدُ الْأَفْرَاءُ وَيُصْطَفَى غَيْرُ ذَا
 يُجْمَعُ مِنْ ذِي عِدَّةٍ فِي الْكَلِّ
 قَوَائِلُ أَنْ لَوْ تَدْوَمُ صَوْرَتُ
 لِعَدَمِ الْإِمْكَانِ فِي الْأَصْحِ
 مِنْ أَرْبَعٍ مِنَ السِّنِينَ وَالْأَجَلِ
 وَالنَّكاحِ الثَّلَاثِيٍّ حَيْثُ امْتَكْنَا
 وَمِنْ زَمَانِ الْوَطْرِ إِمْكَانِ الْوَلَدِ

وَعَالِمًا كَوْنُ أُرْبَعِينَ سَنًا
 وَحِطَّةٌ أَقَلُّهُ إِذَا حَصَلَ
 وَقَدْ تَرَى وَوِلَادَةٌ بِأَلَا بَلْبَلِ
 وَإِنْ أُرِدَتْ مَدَّةُ الْحَمْلِ الْأَقْلُ
 فَنُصْفُ عَامٍ بَيْنَ وَضْعِ وَجَلْدِ
 وَبِالسِّنِينَ أَرْبَعٌ لِلْأَكْثَرِ
 وَعَالِمًا بِتَسَعُّقٍ مِنْ أَشْهُرِ
 بَابُ مَا يَجْرِمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ
 وَتَحْرِمُ الصَّلَاةَ كَالنَّظْرِ فِي
 مِنْ حَائِضٍ وَمَسْمُومٍ لِلصَّغِيرِ
 وَالنَّظْرُ بِالْقُرْآنِ إِنْ لَمْ تَقْضِ
 أَذْكَارُهُ وَلَيْسَ فِي التَّعْبُدِ
 كَذَا الدُّخُولِ حَيْثُ تَسْمَعُ الذَّمَّ
 وَالصُّوْمُ وَاسْتِمَاعُ زَوْجِيَّيْهَا
 يَكُونُ بَيْنَ سَعْرَةٍ وَمَرْكَبَةٍ
 بَوَاطِنِهَا وَأَكْبَمًا لَا الرُّؤْيَا
 وَصَوْمُهَا مِنْ قَبْلِ الْإِعْتِسَابِ
 يَحِلُّ دُونَ سَائِرِ الْحَمَالِ
 وَمَاعِدُ الثَّلَاثَةِ الْمُؤَخَّرَةِ
 حَرْمَةٌ بِالْجَنَابَةِ الْمُؤَشَّرَةِ
 وَكُلُّ مَا حَرَّمَهُ بِالْمَحْضِ حَلٌّ
 لِمُدِّثِ الْأَثَلَاثَةِ الْأَرْكَ
 كِتَابُ الصَّلَاةِ
 مَعْرُوضًا حَمْسًا فَوْقَ الظُّهْرِ
 مِنَ الزَّوَالِ يَنْتَهَى بِالْعَصْرِ
 إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ
 بَعْدَ الزَّوَالِ غَيْرُ ظِلِّ قِسْمَةٍ
 وَالْعَصْرُ بِأَيِّ مَعْرِضٍ ظِلْمَةٍ
 بَعْدَ الزَّوَالِ نَزْلًا عَنْ مِثْلِهِ
 وَإِنْ يَصْرُ مِثْلَهُ ظِلُّ طَائِرٍ
 بَعْدَ الزَّوَالِ فَهُوَ اخْتِيَارِيٌّ
 وَبَعْدَهُ الْجَوَازُ مَا لَمْ تَعْرِبِ
 وَبِالْمَرْوِيِّ جَاءَ وَقْتُ الْمَرْبِ
 لَطْفِهِ وَالسَّبْرُ وَالْإِذَانُ مَعَ

إقامة وخمس ركعات يسع
 وفي القديم يلزم امتداده
 إلى العشاء والراح اعتماداً
 ووقته في الاختيار ما مضى
 على الجدي ينقض إذا انقضت
 ثم العشاء من بعد حجرة الشفق
 وينتهي إذا بدأ فجر صدق
 مختاره لثلاث ليل يجزى
 جزاه إلى طابع الفجر
 والمصبح بالفجر الأخير يسع
 وينتهي بالشمس حين تطلع
 ووقته المختار للإسفار
 ثم الجواز للطابع البحاري

فصل

فرص الصلاة لازم الأناج
 بالعقل والبولغ والاسلام
 والظن من حيض ومن نفاس
 قدر الصلاة باتفاق الناس
 ويضرب المصبي بعد عشر
 وبعد سبع مكي بالأمير
 والنفل اقسام خمس تفعل
 جماعة كالفرض وهي فصل
 وهن الاستسقاء والكسوف
 للشمس والعيذان والمسنوف
 ومنه سبع عشرة لا تشرع
 جماعة بل للفروض تسع
 من قبل فرض الصبح ركعتان
 والظهر ايضا بعدتها ثنتان
 وأربع من قبل فرض الظهر
 وأربع كذلك قبل العصر
 ومن بعد فرض المغرب اثنتان
 ثم العشاء بعدتها ثنتان
 وسبعة لو تزوج وهي الأقل
 فإن يصل قبلها عشر أكمل

وعدة الوطء من التفريق
 أقل إمكان لمؤود كحل
 ستة أشهر وقت مع خلل
 وإن نخلت يكن ذا حملاً
 للرافعي البحث والتصوير
 ثم ثمانون فروع الظهير
 وللإماء عشرة وستة
 ولذوات الأيتام ثمان
 معها ثلاثون وأربعون مع
 كفي الطلاق بولادة الولد
 وحظية في كلها وحلفت
 عادتها ووقت وضع إن على
 وفيها الرجعة إن يتفقا
 والزوج في أي زمان طلقا
 وأنه راجعها من مدة
 كذا بالاتفاق مهما على
 في وقت الإنقضاء أو أي سبقا
 وإن مضت ونكحت ثم ادعى
 وهي له ومهر مثلها على
 وحيث لم يشهد له عدلان
 فإن يقر بارتجاع الأول
 فاليمين مهر مثل كله
 إلا إذا ادعى على مستبهمه

أو موته عنها أو التلويح
 وبين توأمين الأقصى مع خلل
 إذ هذه المدة للجل الأقل
 آخر فأشراط كونه أقل
 أقله أربعة أشهر
 في الظهر ضعف ستة وعشر
 ونحظتان في الجميع البتة
 وأربعون والإماء اثنا
 سبع إن الطلاق في الحيض وقع
 وللإماء مع ثلاثين أحد
 في غير أشهر ولو من خالفت
 وقت الطلاق الإتفاق حصلاً
 على زمان الإنقضاء مطلقاً
 حيث على وقت الولد اتفقا
 بالاتفاق أنها في العدة
 وقت ارتجاع إذ نزاع حصلاً
 في رجعة والإنقضاء أطلقا
 رجعتها فشاهاهه سماعاً
 ثان يهدي إن يكن قد خلا
 حلقها إن شاء دون الثاني
 أو تنكر ارتجاعه وتشكل
 غيرها ولم تصر عرساً له
 تحت امرتي زوجية مقدمه

فَإِنْ تَقَلَّ طَلَّقْتَنِي وَهُوَ نَفْسِي
 وَجَارٍ مَا يَحْلِفُ مِمَّا يَقُولُ
 وَلَيْسَ يُقْبَلُ إِذْ عَاشَكَ الْمَرْءُ
 إِنْ تَتَّقَى أَوْ حَمَلَهَا يَفْرَدُ
 أَوْ قَدَّرَاتٍ وَتَمَّتِ الْأَقْرَابُ لَمْ
 أَمَّا لِشَخْصَيْنِ فَيَا حُلَّ بَدَا
 وَوَطَى الزَّوْجَةَ فِي الْعِدَّةِ بِهِ
 وَبَعْدَهُ ثَنَيْنِ وَالْإِنْفَاقُ
 وَفِي اعْتِدَادِهَا التَّطْلِيقُ رَجَعُ
 وَأَنْقَطَعَتْ بِخِلَاطَةِ الزَّوْجِ لِمَنْ
 وَبِالْحَجَّاجِ فِي نِكَاحٍ قَدْ قَسَدَ
 أَوْ بَعْدَ تَجْدِيدٍ مَعَ الْوِطْئِ
 وَرُوجِحَتْ فِيمَا تَبَقَى وَالْحَى
 وَلَا زَمَتْ مَسْكَنَ فَرْقَةٍ وَإِنْ
 إِنْ تَنَقَّلَ أَوْ فِي كَيْفِيٍّ تَكُنْ
 وَلِقِيَامِ الْحَدِّ وَالْمَهَاجِرَةِ
 وَخَيْرَتْ فِي سَفَرٍ لَمْ تَتَقَلَّ
 قَوْمُ الْقِي فِي الْبَدْوِ أَوْ تَقِيمَا
 بَعْدَ قَضَاءِ حَاجَةٍ كَذَا فِي
 وَمُدَّةُ الْمَسَافِرِينَ أَعْنَى
 كَيْثَلٍ مَا لَوْ خَرَجَتْ مَعَهُ لِمَا
 وَإِنْ تَقَلَّ بِإِذْنِكَ انْتَقَلَ إِلَيْهِ
 وَحَيْثُ لَمْ يَلْقَ بِهَا فَمَا دَنَا

هَذَا تَكُنْ زَوْجَتُهُ إِنْ حَلَفَا
 إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ فَلَيْتَ كُلِّ
 وَإِلَّا كَيْفًا بِالْعِدَّةِ الْمُؤَخَّرَةِ
 حَيْثُ دَمٌ مَعَ حَمَلِهَا لَمْ يُوجَدِ
 تَضَعُ وَالْأَبْعَدُ وَضِعُهَا تَسْتَمُ
 ثُمَّ لِتَطْلِيقِ بَدَا أَوْ جَدَا
 تَعَلَّقَتْ وَقَبْلَ وَضِعِ الْمَشْتَبَةِ
 لَهَا إِذَا كَانَ بِهِ الْأَحْقَاقُ
 زَوْجٍ وَقَبْلِهَا وَقَبْلَ أَنْ تَضَعَ
 تَعْتَدُ لَا بِالْوَضْعِ فِيمَنْ لَمْ يَبْنِ
 وَلْتَبْنِ وَهِيَ إِنْ تَطَلَّقَ بَعْدَ
 اسْتَأْنَفَتْ كَأَنْ يَطَا الرَّجْعِيَّةُ
 أَنْ وَضَعَتْ إِذَا أَحْسَتْ حَبْلًا
 لَوْ ارْتَضَى يَرْضَى وَمَسْكَنًا إِذْ
 لَا لِأَحْتِيَاجِ مَطْعَمٍ وَقَطْنِ
 وَالْخَوْفِ فِي نَفْسٍ وَفِي مَالِ الْمَرْءِ
 فِيهِ كَمَا لَوْ أَحْرَمْتَ أَوْ بَرَّ حُلَّ
 فِي قَرْيَةٍ ثُمَّ لَتَعْدُ لَزُومًا
 مُدَّةً إِذْ بَنَى وَفِي اعْتِكَافِ
 إِنْ لَمْ يَعْينَ مُدَّةً فِي الْأَذْنِ
 يَحْتَاجُ ذَا وَمَا هَانَ تَحْرِمًا
 يَحْلِفُ لَا وَارْتَهُ بَلَى هَيْهَ
 وَجَارٍ فِي الْفَاضِلِ أَنْ يُسَاكِنَا

كَذَا الصَّحِيحُ وَفَعْلٌ لَيْلٌ يُوجَدُ
 مَعَ التَّرَاوِجِ الْبَلَاثُ أَكْدُوا
 ثُمَّ الصَّحِيحُ أَقْبَلًا ثَنَاتٍ
 وَلَمْ يَزِدْهُ الْجَلَّ عَنْ ثَمَانٍ
 أَمَا صَلَاةُ اللَّيْلِ فَالْمُتَعَدُّ
 وَهُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ نَوْمِ بَوَّحٍ
 وَالتَّرَاوِجُ عَشْرٌ عَشْرِينَ فِي
 شَهْرِ الصِّيَامِ كُلِّ لَيْلَةٍ فِي
 بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ
 شُرُوطُهَا أَرْبَعٌ لِذِي الْفَهْمِ
 طَهْرُ الْمَلْبَسِ وَالْمَكَانِ وَالْيَدَيْنِ
 وَسِتْرُ عَيْنِ عَوْرَةٍ وَإِنْ خَلَا
 وَعِلْمُهُ بِالْوَقْتِ وَلِاسْتِقْبَالِ
 وَتَرْكُ الِاسْتِقْبَالِ فِي نَفْسِ السَّمْرِ
 وَشِدَّةُ الْخَوْفِ الْمُبَاحِ مَغْتَسِرٌ
 بَابُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ
 أَرْكَانُهَا عِلْمُ الطَّرِيقِ الْأَيْتِهِ
 بِعَشْرَةِ تَعَدُّ مَعَ ثَمَانِيَةٍ
 نَهْمًا مَعَ لَفْظِ تَكْبِيرِ صَدْرًا
 مَعَ الْقِيَامِ فِي الْفَرْغِ مِنْ إِقْدَامِ
 وَبَعْدَهُ الْقِرَاءَةُ الْمُسْتَحْلَمَةُ
 فَاتِحَةُ الْكُتَابِ مِنْهَا التَّسْمِيَةُ
 وَبَعْدَهَا رُكْعٌ وَاطْمِئِنَّ زَاكِعًا
 ثُمَّ اعْتَدِلْ وَلَطْمُ رِجْلَيْ رَأْفَا
 وَأَسْجُدْ إِذَا نَمَّ اطْمِئِنَّ سَاجِدًا
 وَبَعْدَهُ احْتِسَابٌ وَاطْمِئِنَّ قَاعِيًا
 وَبَعْدَهُ اسْتِجْمَادٌ كَالسَّائِقَةِ
 وَاعْتِدَادُهَا بِرُكْعَاتٍ مُفَارِقَةٍ
 وَهَكَذَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ خَلَا
 تَكْبِيرًا مَعَ نِيَّةٍ قَائِلًا
 وَأَجْلَسَ أَحْرَأُ وَأَبَى الشَّهَادَةِ
 وَبَعْدَهُ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ
 وَبِنْتِهِ الْخُرُوجُ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ
 مُسَلِّمًا مَرَّتَيْنِ كَمَا ذَكَرَ

فصل

وَالصَّلَاةَ سَنَتَانِ قَبْلَهَا
 وَسَنَتَانِ فِي خِلَالِهَا فَعَلِمْنَا
 فَالْأُولَى الْأَذَانَ وَالْآخِرَةَ
 لِفَرْجِهَا حَتَّى الْقَصْرِ إِذْ رَامَتْهُ
 وَالثَّانِي أَوَّلَ التَّشَهُّدِ نَبِيٍّ
 فِي كُلِّ فَرِيضٍ فَوْقَ مَرَكَبَاتِهِ
 كَذَلِكَ الْقَوَاتُ أَحْرَازُ الْعَقْدَانِ
 فِي الْمَبْعِ بِلِ فِي الْخَمْسِينَ إِنْ أَمْرُ بَلِّ
 كَذَا فَتَوَتُّ الْوَتْرُ فِي قِيَامِهِ
 مِنْ نِصْفِ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ لِإِحْتِمَالِهِ

فصل

وَعَنْهُ هِيَ أَيُّهَا الْمَذْكُورَةُ
 فِي خَمْسِينَ عَشْرَ حَصْلَةٍ مَحْصُورَةٌ
 رَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَ تَحْرِمٍ وَمَعَ
 رُكُوعِهِ وَالرَّفْعُ مِنْهُ إِذْ رَفِعَ
 وَوَضَعَهُ الْيَمِينُ عَلَى الشِّمْرِ كَذَا
 لَوْجُهُ وَذِكْرُهُ الْبَعْرُونَا
 وَالْجَهْرُ وَالْإِسْرَارُ وَالتَّامِينَ فِي
 أَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ سُورَةٌ بِتَحْمِيٍّ
 وَالنَّفْطُ بِالتَّكْبِيرِ كَمَا اتَّعَدَلُ
 وَحِلَّةُ التَّسْبِيحِ كَمَا اتَّعَدَلُ
 كَذَلِكَ التَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ
 وَفِي الْجَهْرِ مِنْ مَوْضِعِ الْحَضْرَةِ
 وَالْإِقْرَاشِ فَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ
 أَمَّا الْآخِرُ فَالتَّوَكُّلُ الْجَلْبُ
 وَبَسْطُهُ الشَّمَالُ مِنْ يَدَيْهِ
 مِنْ مَوْضِعَيْنِ قَرِيبَ رُكْبَتَيْهِ
 وَقَبْضُهُ الْيَمِينُ عَلَى الْمَسْبُوحَةِ
 فَلَمْ تَزَلْ بِمَسْوَطَةٍ مَسْبُوحَةٍ
 تَرَفَعُ مَعَ تَشَهُّدِ مُسْتَبْرَهٍ
 بِذَلِكَ وَالتَّلِيمَةُ الْآخِرَةُ

فصل

فِي خَمْسِيَةِ تَخَالُفَاتٍ الْمَذْكُورِ

وَيَدْخُلُ الْخَلْوَةَ حَيْثُ جَارِيَةٌ
 وَأَمْرَةٌ يَهَابُ عِنْدَ الطَّالِقِ
 وَلَمْ تَحْزُ وَلَوْ لِقَوْمٍ خَلْوَةٌ
 فِي عِدَّةِ الْأَشْهُرِ بَاعَ دَارَهُ
 أَبَدَ لَهُ لَهَا وَبِالْأَعْسَابِ
 قُلْتُ فَإِنْ يَبْقَى زَمَانُ الْعِدَّةِ
 لِلغَرْمَاوَزِ إِذَا وَانَ يَزِيدُ
 وَحَيْثُ لَا اسْتِقْرَارَ إِلَّا قَلِيلٌ
 قُلْتُ وَمَنْ فِي دَارِهِ لَوْ طَلَّقَتْ
 عَلَى الْغَرَامِ إِذْ يَعِينُ الْمُسْكِنُ
 وَاسْتَقْرَضَ الْقَاضِي عَلَى مَنْ بَلَّاهُ

وَمَحْرَمٌ مِيمٌ وَثَانِيَةٌ
 أَوْ أَفْرَدَتْ بِمُفْرَدِ الْمَرَّافِقِ
 بِأَمْرَةٍ بَلَّ بِثِقَاتِ التَّسْوَةِ
 وَبِأَيْتِنَا الْإِجَارَ وَالْإِعَارَةَ
 تُضَارِبُنَ بِأَجْرَةِ الْأَطْهَارِ
 عَنْ زَمَنِ عَيْتَادِ هَذَا رَدَّتْ
 فَبِالْمُرِيدِ ضَارِبَتْ لِتَسْتَسْرِدُ
 لِمُدَّةِ الْأَقْرَاءِ كَمَا لِلْحَمَلِ
 مِنْ قَبْلِ الْإِفْلَاسِ وَحَجْرٍ سَبَقَتْ
 تَعْلُقُ الْحَقَّ كَيْفَى الْمُرْتَمِينِ
 فَارَقَتْهُمُ هِيَ بِرُجْعِي الشَّهْدَةِ

فصل في الاستبراء

مَحْرَمٌ تَسْرُ وَيُحِ كِلَ مِنْ عَشِينِ
 لِأَنَّ تَزْوِجَ ذِي وَذِي نَفْسِهِ
 كَطَالِقٍ كَانَتْ لَهُ مَنُوحَةٌ
 وَالرَّفْعُ لِلرِّدَّةِ وَالزَّوْجِيَّةِ
 إِلَى مُضَيِّ حَيْضَةٍ إِنْ تَحْمَلُ
 قُلْتُ الْإِمَامُ قَالَ ذَا لَنْ يَمِضُ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَا فَلَا حَقَّ تَضَعُ
 وَالشَّهْرُ وَالْوَضْعُ وَلَوْ مِنْ الزَّنَا
 وَعِدَّةٌ إِنْ عَيْتَادَهَا أَيْجَةٌ
 وَبَعْدَ إِسْلَامِ الْجَوْسِيَّاتِ
 وَالْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ فِي أَحْبَرْتَنِي

مِنْ الْإِمَامِ وَرَأَيْلَاتِ الْفَرْشِ
 وَبِحُصُولِ مَلِكٍ غَيْرِ عَرْسِهِ
 وَالرَّفْعُ لِلْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ
 تَمْنَعُ وَوَضُوءُ الْمَسْبِيَّةِ
 وَإِنْ وَطِئَ وَأَنْقَطَعَتْ بِالْحَمَلِ
 مِنْ قَبْلِ وَطِئِهِ أَقَلَّ الْحَيْضِ
 كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ فِي الظُّهْرِ وَقَعَّ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ يَلْزِمَ مَلَكَهُ هُنَا
 وَبَعْدَ أَنْ طَلَّقَتْ الْمَرْوَجَةَ
 وَالْوَثِيَّاتِ وَمُرْتَدَاتِ
 بِهِ وَلَمْ يَطَالُ مَنْ وَرَثَتِي

في الحكم ندباً او زوجاً معتبر
فمرفقه سن أن يباعد
عن جانبها راعوا ساجدا
وأن يقل بطنه عن العنق
عند السجود وهو صمت جيند
وجبه ليس بالقر وب
الى طلوع الشمس في المكتوب
وتفحص الأنتى بكل حال
صوتها بمحضرة الرجال

والسنة التسبع للذكور
إن نامت شيء من الأمور
وتصفق الأنتى بطن كنها
ظهر اليد الشمال بعد كسها
وعورة الرجال حيث نشرط
من سرة الركبة هنا فقط
وعورة الحرة دون مف
ما كان غير الوجه والكفين
وإن تكن مرفقة فكذلك
وسوف يأتي معة عورة النظر
فصل في مبطلات الصلاة

والمبطلات للصلوة تعين
لن أراد هذا حدى عشر
وهي الكلام العدا وما أشبهه
إذا بدأ حرفان نحو الفهمه
والفعل إن يكن ولاد والمحدث
وما طرأ من تحس إذا أمكث
ومثل ذلك اكتشاف عورة
وإن يصير تامر كالقبليته
وأكله وشربه ورذته
أو غيرت بعد انعقاد نية
فصل

وكل ما في المحس مرقاً مجللاً
قولا ودفعاً لخذة أيضاً مجللاً
فالركعات سبع عشرة بشرى
والسجدة ضعفاً بلا امتر

الحقه عند الإحتمال الولدا
ولدت منفران يكذب يحلف
زوجته والولد الذي طرا
به وصارت هي مستولدة
بعد بشرتها بغير استبرا

وأنا بعد حبسها والسيدا
إن هولم يدع الاستبرا وفي
أن ليس منه وإن الشخص اشترى
يحمل المالكين الحق يسبته
هذا إذا ابوطها اقرا

باب الرضاع

وحاصل من درها وان غلب
أو الدماغ قبل حولين بشي
كلفظه هو أيقيناً حرماً
أو من استولدها ومن نسا
يثبت بين أحد من هؤلاء
اليه من عليه قد در اللبن
بنتيب الرضيع إن باس حصل
لزوجه الشخص وإن ابانها
لزوجه كيف فيهما وقع
فليس بالمدفوع للأولى إذا
للدر الأيرضاع الثانية
مهر بلا وطء وإن قبض وقع
إن شهدت بشرطه مرضعته
وأما والبيت لأن أذعت
زوج إلى التي نكاحها اندفع
للزوج لكن بعد وطء أجمعه
حولين وهو مسقط المهرها

حصول در في حياتها حلت
إن حصل الجيع في معدة حتى
لا الحن حسناً لا يتحول وما
ولو من المستولدة خمساً
لا أخوات أو بنات قلت لا
أو من تفرق على من ينسبن
ومن ذكرنا إن من اثنين حمل
عن أولي ومرضعاً لباها
ويدفع الطارى النكاح واندفع
قلت فإن يصمد رعى الترتيب
في الأجنبيات تعد السابقة
ولو بقوله وقولها دفع
لا يسترده مكر وبثيته
لأن أرادت أجمراً قد رضعت
ونصف ما سمي أو الكل دفع
ونصف مهر المثل غير مرضعة
لأن تدب قبل كون غيرها

بَابُ التَّقَاتِ

أَوْجِبَ لِعَرَسٍ مَكَتَ زَوْجًا وَإِنْ
 وَوَصِيغَةً لِأَصْغِيرَةٍ إِلَى
 أَوْ وَضَعَتْ وَإِنْ قَضَى عَلَى أَحَدٍ
 مِثْلَ الْإِمَامِ اخْتَارَهُ أَوْ حِيلَتْ
 أَوْ وَطَأَ أَوْ تَعَلَّمَهَا أَبَتْ
 أَوْ دُونَ زَوْجٍ حَرَجَتْ وَالْمَرْصُ
 لَكِنْ يَعْوَرُ طَاعَةً إِنْ غَابَا
 وَأَمَّا الْإِيَابُ بَعْدَ الْعِلْمِ
 أَوْ امْسَكَتَا وَصَلَّتَا التَّصْفِيفَةَ
 وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ وَنَذْرًا وَقَعَا
 بِالْمَنْعِ كُلِّ يَوْمٍ الصَّكِيحَةَ
 غَالِبَ قَوِيٍّ ثُمَّ فَاَلْمُنَاسِبِ
 وَمَنْ يَرِي مَسَّ مَعَ نَيْفِهِ عَلَى
 وَرِظْلٍ لِحْمِ كُلِّ اسْتَبْوَعٍ وَمَنْ
 بَجْرَةً أَوْ أَمِيَةً أَوْ أَنْفَقَا
 وَلِيُعْطِيهَا حَقًّا وَحَيْثُ تَخَدَّمُ
 وَقَدَّرَ مَدِينٍ وَرِطْلَيْنِ وَعَمَّنْ
 وَوَرْتُهُ رِطْلَانِ قُلْتُ تَقْلُو
 عَلَى ذَوِي الْبَيْسِ وَقُرْبٍ مِجْلٍ
 وَأَبْدَلْتُ تَبْرَمًا وَمَقْنَعَةً
 جَبَّةً قِرْزًا وَمِنَ الْكَنْزَيْنِ
 وَأَمِيعَتٌ كَمَا فَا أَوْ كَسَاءً

رَتَقَهُ أَوْ مَرِيضَةً أَوْ ذَاتَ جَن
 أَنْ بَاتَ الْمَرْأَةُ إِذْ لَا حَبْلًا
 وَجِهَيْنِ قُلْتُ لَكِنَّ الثَّلَاثِيَّ اسْتَدَّ
 مِنْ شَبْهَةٍ أَوْ مَعَ زَوْجٍ أَكَلْتُ
 إِنْ لَمْ يَبْضُرْ أَوْ دُونَ إِذْ نِ ذَهَبَتْ
 لَهَا وَمِثْلُ الْيَوْمِ مَا يَبْقَعُضُ
 لِيَشْرِي حَكْمَ حَاكِمٍ وَأَبَا
 عَادَتْ وَمَنْ رَدَّهَا بِالسَّلِيمِ
 بِالْفِغْلِ لِأَرَابِيَّةٍ كَعَرَفَةَ
 بَعْدَ النِّكَاحِ أَوْ قَضَاءً وَسِعَا
 تَمْلِيكَ مَدْحَبَةَ صَحِيحَةَ
 لَهُ عَلَى الْمُسْكِينِ وَالْمُكَاتِبِ
 مِنْ صَارَدًا مَسْكَنَةً إِنْ كَمَلَا
 تَخْدُمُ وَهِيَ حَرَّةٌ فَلْيَخُذْ مِنْ
 أَمْتِهَا مَدًّا بِأَدَمِ مَارِقِ
 لِنَفْسِهَا فَإِنْ ذَا لَا يَكْرُمُ
 مُنْشِيهِ أَنْ لِيَنْ تَخْدُمُ مِنْ
 مَدًّا وَتَلَاثًا وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ
 مِنْ زَيْتٍ أَوْ سَمْنٍ وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْ
 نَعْلًا سَرَاوِيلَ فَيَصَا وَمَعَهُ
 أَوْ الْحَرِيرِ عَادَةَ الْمَكَانِ
 طَرَاحَةً وَتَيْرَةً شَيْئًا

وَالْحَرُّ نَهَا عَمْرُ تَسْلِمَاتٍ
 وَسَعَةً مِنَ التَّشْهَدَاتِ
 تَسْلِيحًا مِثْلَتْ بِهَا مَا سَه
 وَنَصْفًا بَعْدَ ثَلَاثِ مُنْشِيَةٍ
 وَجَمَلَةُ التَّكْبِيرِ حَيْثُ يَجْمَعُ
 فَانْهَابُ تَسْعَرُونَ ثُمَّ أَرْبَعُ
 وَجَمَلَةُ الْأَرْكَانِ مِنَ بَعْدِ الْمَاءِ
 عَشْرُونَ ثُمَّ سِتَّةُ مَحْرَاةٍ
 مِنْهَا ثَلَاثُونَ ابْتِدَاءً حَضَمْتُ
 بِالْمَصْرِ فَإِنَّ مِنْهُ كَفَّ حَضَمْتُ
 وَالْمَغْرِبُ اخْتَصَمْتُ مِنَ الْأَرْكَانِ
 بِأَرْبَعِينَ بَعْدَ هَامِ كُنَانِ
 وَقَدْ بَقِيَ خَمْسُونَ ثُمَّ أَرْبَعَةٌ
 عَلَى مَا بَقِيَ فَقَطُّ مَوْرَعَةٌ
 وَكُلُّ ذَلِكَ بِالْيَدِي هِيَ بِسَمِ
 وَجَمَلَةُ الْأَرْكَانِ لَيْسَتْ نَهْمُ
 وَمَنْ يَقْضِلُ الْفَرْصَ عِنْدَ عَجْرِهِ
 عَنِ الْقِيَامِ جَالِسًا فَابْتِجِرْهُ
 وَإِنْ يَكُنْ مَعَ عَجْرِهِ لَمْ يَسْتَطِيعْ
 أَيْضًا جَالِسًا فَلْيَقْضِلْ مَسْطِيعُ
 بَابُ جَعْدِ السُّهْوِ
 سَنَّ السُّهْوُ عِنْدَ فِعْلِ مَا هُوَ
 عَنِ فِعْلِهِ أَوْ تَرَكَهُ مَا مَوْرَبِهِ
 لِحَيْثُ كَانَ الْفِعْلُ عَمَّا يَسْتَقِلُّ
 فَاسْجُدْ لَهُ إِنْ كَانَ سَهْوًا يَحْصُلُ
 وَالتَّرِكُ لِلْمَا مَوْرَبِهِ فِي فَرْصِ
 أَوْ غَيْرِهِ مِنْ هَيْئَةٍ أَوْ بَعْضِ
 فَالْفَرْصُ لَيْسَ بِالسُّهْوِ يَجْعَلُ
 بَلْ فِعْلُهُ مَعْتَمِدٌ وَأَنْ ذِي كَرٍ
 بَعْدَ السَّلَامِ وَالزَّمَانُ يَغْرُبُ
 عَلَى الْبِنَانِ السُّهْوُ يُنْدَبُ
 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ فِعْلِ مِثْلِهِ
 فَمِثْلُهُ يَكُونُ إِذَا عَنِ فِعْلِهِ
 وَالْبَعْضُ حَيْثُ فَاتَتْ لَأَسْتَدْرِكُ
 بَلْ يَجْمَعُ اسْتَدْرَاكُهُ إِذْ يَبْرِكُ
 إِنْ كَانَ بَعْدَهُ يَفْرُضُ اسْتَقْلُ

مَحْدَةً حَصِيرًا أَوْلَدَ أَكْذَا
 مِنْ حَرْفٍ وَحَجْرٍ وَمُؤَنَةٌ
 وَاللُّصَّانُ مَرْنَكُ كَالسِّدْرِ
 قُلْتُ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمَأْوِرِي
 وَغَيْرِهِ يَلْزَمُ فِي الْمَوْدَةِ
 فِي الشَّهْرِ مَرَّةً وَلَيْسَتْ تَجِبُ
 كَثْرَتُ الْمَاءِ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ
 وَمَسْكِنًا لِقِهَا الْعَامِرَةُ
 وَجَارٌ أَنْ يَحْدُثَ مَا كَالْكُنُسِ لَا
 الْمُسْتَحْتَمِ قُلْتُ بِالْقَضَائِ
 وَجِهَانِ أَحْرَانٍ فِي ذِي الْمَسْئَلَةِ
 ثُمَّ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَفَّالُ لَا
 وَأَحْمَلُ الشُّطِيرُ قُلْتُ الْأَعْدَلُ
 وَأَنَّهُ يُبَدَّلُ مِنْ تَأْتِي لَهَا
 وَمَعَهَا مِنْ مُرْضٍ وَمُنَانٍ
 أَصُولُهَا لَا فَرْدِيَّةٌ مِنَ الْأِمَا
 وَبِالنَّشُورِ فَلْيَعْدُ مَا بَيْنَهُ
 وَكَانَ مَلَكُهَا وَمَنْ يَعْجُزُ عَنْ
 أَوْ كَسُوقِ أَوْ مَسْكِنِ أَوْ مَهْرٍ
 ثَلَاثَةٌ يَفْسُخُهُ الَّذِي قَضَى
 صَبِيحَةَ الرَّابِعِ بَلَدًا أَنْ سَبَّهَا
 وَإِنْ لَثَاثِثٌ يَسْلَمُ تَبْنِي
 خِلَافِي الْإِيْلَا وَالرِّضَا لِلْأَبَدِ

آلَةُ شَرْبٍ وَطَبِخٍ وَغَيْدَا
 وَالْحَبْرُ وَالْمِشْطُ وَمَا تَدَهَّنُهُ
 وَأَجْرُ حَامٍ لِفَرْطِ الْقَرِّ
 وَالْبُعْوَى أَنَّهُ فِي السَّرْدِ
 دُحُولُهُ وَالرَّافِعِيُّ أَيْدُهُ
 أَجْرَةُ حَمَامٍ وَمَنْ يُطَيَّبُ
 لِلْبَيْضِ لَا الْبَيْضَ وَأَجْمَاعُ
 حَقًّا نَمَضَتْ أَوْ مِلْكًَا أَوْ جَارَةً
 مَا مَنَّهُ تَسْتَحْيِي كَمَا حَمَلَا
 فِي ذَا الْقُدَى وَاخْتَارَهُ الْقُرَالِي
 وَالرَّافِعِيُّ يُصَفِّي أَنْ لَيْسَ لَهُ
 يُعْطَى الَّتِي تَحْدُثُهَا مَكْمَلًا
 لَوْزٍ بَعْدَ كَلِّهِ عَلَى مَا يَفْعَلُ
 لِرَبِّهِ أَوْ خِيَانَةً يَفْعَلُهَا
 وَمِنْ حَرْفٍ وَدُخُولِ الْمَسْكِنِ
 وَجَارٌ أَنْ تَقْتَضِ عَنْهُ الدَّرْهَمَ
 وَعَادَ بِالْمَوْتِ لِمَا يُسْتَقْبَلُ
 أَقْبَلَ الْفِتَاقِ لِجَا حَضِرِ الزَّمَنِ
 قَبْلَ دُحُولِهِ قَبْعَدُ الصَّبْرِ
 أَوْ مَسْكِنِ الرَّوْحَةِ مِنْ أَنْ تَقْضَى
 لَهُ فِي الْحَامِسِ أَمَى مِنْهَا
 وَبِرُّ جُرُوعٍ عَنْ رَضَى تَلْتَمِي
 لَا يَلْزَمُ الْوَقَا وَمِلْكُ السَّيِّدِ

وَيُنَادِي السُّجُودَ جِبْرًا لِلْمَلِكِ
 وَتَارَكَ الْهَيْفَةَ لَا يَسْجُودُ
 لِفَعْلِهَا وَإِلَّا لَهُ سَجُودُ
 وَمَنْ يَشْكُ فِي صَلَاتِهِ أَعْمَدُ
 يَقِينُهُ وَبَعْدَ أَنْ يَبْنِي سَجْدَ
 ثُمَّ السُّجُودَ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا
 يَنْهَى وَقِيلَ أَنْ يَسْكُنَا

فصل

فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي تَتَوَكَّرُ فِيهَا الصَّلَاةُ
 كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا سَبَبٌ
 فِي الْخَمْسَةِ الْأَوْقَاتِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ
 مِنْ بَعْدِ فَرْغِ الصَّلَاةِ مِنْ وَقْتِ الْأَدَاءِ
 الْوَالِدُ وَالْمُسْتَعِينُ بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الطَّلُوعُ الْمُعْتَمَرُ
 الْحَارُّ تَلَوُّ الشُّعْرِ وَعَمَّا الْقُرْآنُ
 وَعِنْدَ الْاسْتِوَاءِ إِلَّا الْجُمُعَةَ
 فَالْفَلَّ فِيهَا جَارٌ أَنْ أَوْقَعَهُ
 وَبَعْدَ فَرْغِ الْعَصْرِ لَا يَصْرُقُهَا
 عِنْدَ الْغُرُوبِ ثُمَّ لَا يَسْتَبْرَأُهَا

باب صلاة الجماعة

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَمْرٌ يُذْكَرُ
 فِي الْحَجْرِ وَالْمَنْصُورِ مَا تَجِبُ
 وَالشَّرْطُ فِي الْمَأْمُومِ لِأَلِ الْإِمَامِ
 يَنْهَى فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ
 وَيَقْتَدِي النِّسَاءَ بِالرِّجَالِ
 وَلَا يَتَّبِعُ عَكْسَهُ بِجَانِبِ
 وَلَا اقْتِدَاءَ مُشْكِلٍ بِجَنِبِهِ
 وَلَا بَأْتِي خِلَافَ عَكْسِهِ
 وَغَيْرُهُ بِمِثْلِهِ فَلْيَقْتَدِ
 وَلَا تَقْضِ قُدْرَةً بِمَقْتَدِ
 وَلَا اقْتِدَاءَ قَارِيٍّ لِلْفَاتِحَةِ
 بِمُقْطِعِ بَعْضِ الرُّوْفِ الْوَاضِعَةِ
 أَوْ مَدْمُغٍ وَلَيْسَ فِي حَمَلِهِ
 أَوْ مُبَدَّلٍ وَبِقُدْرَتِي بِمِثْلِهِ
 وَمُطْلَقًا صَحَّتْ صَلَاةُ الْقُدْرِيِّ
 إِنْ كَانَ يَتَّبِعُ إِمَامَهُ فِي السَّجْدِ

وَلَا يَصْرُفُهُ بَعْدَ مَطْلَقَا
 أَوْ حَائِلٍ يَخْرُجُ بِأَبْغْلَفَا
 وَإِنْ كَانَ كُلُّ بَقِيَّةٍ مَسْجِدٍ
 أَوْ بَيْتٍ تَخَصُّصٌ مِنْهَا فَلْيَقْتَدِرْ
 بِشَرْطِ قُرْبٍ وَانْتِقَالِ الْحَائِلِ
 فَإِنْ كَانَ مَعَ رَابِعٍ مُقَابِلٍ
 لِنَاقِدِ الْمَوْضِعِ الْأَمَامِ
 مَعَ اقْتِدَاءِ سَائِرِ الْأَقْوَامِ
 وَدَخَلَ عِدَّةُ الْقُرْبِ حَيْثُ يَعْبُرُ
 هُنَا ثَلَاثِينَ مِثْقَالَ حَبِّ خَبْزٍ
 وَحَيْثُ صَحَّتْ قُدُورَةُ قُوَّةِ
 بَعْضِ تَخَصُّصٍ مُنْجِزٍ
 بِشَرْطِ عِلْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِجِلَالِهِ
 وَمَا جَرَى عَلَيْهِ فِي انْتِقَالِهِ
 وَلَمْ يَجْزِ لِلْمُقَدِّمِ التَّقَدُّمُ
 فِي مَوْضِعِ النَّسَاءِ بِحُكْمِ
 وَشَرْطِهَا تَوَافُقِ انْتِظَارِ
 صَلَاتِ الْمَأْمُومِ وَالْأَمَامِ
 فَالْحُسْنُ بِالْكُفُوفِ وَالْجَمَانِيزِ
 وَعَكْسُهُ فِي الْكُلِّ غَيْرُ حَائِلٍ
 وَفَرْضُهَا بِغَلْظِهَا وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ
 كَذَلِكَ الْقَضَاءُ بِالْأَدْعَاءِ الْأَمْعَى
 بَابُ صَلَاةِ الْمَسَانِينِ
 قَعْرُ الرَّيْحَانِيِّ جَائِزٌ وَلَقَدْ
 لَهُ شَرْطُ سِتَّةٍ وَهِيَ السَّقْفُ
 وَأَنْ يَكُونَ جَائِزًا وَأَنْ يَرْمِيَ
 سِتَّةَ عَشْرَ رَمْحًا فَكَثْرًا
 وَبِنِيَةِ الْقَضِيَّةِ مَعَ الْأَحْدَادِ
 وَتَرْكُ الْأَقْتِدَائِيَّةِ بِإِتْمَامِ
 وَكَوْنُهُ مُؤَدِّيًا لَكِنْ قَصْرٌ
 حَيْثُ الْقَضَاءُ وَالْقَوَاتِ فِي السَّفَرِ
 وَالْحُجْمُ بَيْنَ ظَهْرِهِ وَعَصْرُهُ
 فِي رِفْتِ فَرْسٍ مِنْهَا كَقَصْرِ
 كَذَلِكَ يَجْمَعُ مَعْرَبٌ مَعَ الْعَشَاءِ
 فِي وَرَقَاتِ أَيْ ذَلِكَ الْفَرْصِيُّ يَتَنَا
 وَاللَّعِيمُ الْجَمْعُ بِالْمُقَدِّمِ بِهِ

لَاخِذِهِ وَيَبِيعُهُ إِنْ أَبَدَلَا
 وَعَرَسَهُ يَوْمَهُ وَلَيْسَتْ لَهُ
 وَلَوْ كَسُوهُ بِأَمَامِهِ اسْتِقْلَالًا
 فَوَارَتْ مِنْ ذَيْنِ قَدِيمِ الْأَبِ
 أَمْ وَفِي الْأَخِذِ بَعْضٌ جُعِلَا
 وَلِلْقَلِيلِ لَا يَسُدُّ أَقْرَعَا
 وَوَأَجِبُ الْعَرَسِ بِإِلَافْتِرَاضِ
 وَصَرْفُهُ مِنْ مَاهَا لِتَرْجِيمَا
 وَلِقَرِيبِ عَاجِرٍ عَنْ قَاضِي
 فَهُوَ عَلَى أُمِّ الصَّغِيرِ وَجِبَا
 عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتَبَرَّعْ عَنْهَا
 أُخْرَى وَعَنْ يَكَا حِدْمَا انْفَصَلَتْ

مُنْفِقٌ مَمْلُوكِيَّةٌ وَأَهْلَا
 وَيَلْزِمُ الْفَاضِلُ عَنْ تَقْوِيَّةِ
 لِفَرْعِهِ وَأَصْلُهُ مُقْبَلَا
 الْفَرْعُ ثُمَّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ
 وَقَدِمَتْ أَبَاؤُهُ أَعْنَى عَلَى
 وَلِلنِّسَاوِي بِالسَّوَاءِ وَرُزْعَا
 وَيَسْتَقْرِدُ الْبِفَرْضِ الْفَاضِي
 وَأَخَذَهُ لِلْأَمْرِ حَيْثُ مَنَعَا
 إِنْ مَنَعَ الْأَصْلُ كَالِاسْتِقْرَاضِ
 أَشْهَدُ كَالْحَيْدِ وَالرِّضَاعِ اللَّبَا
 ثُمَّ إِذَا تَعَيَّنَتْ وَأَجْرَهَا
 وَجَازَ أَنْ يَمْنَعَهَا إِنْ حَصَلَتْ

بَابُ الْحَصَانَةِ

وَالْعَقْلُ وَالْإِيمَانُ أَيْ لِلزُّمَيْنِ
 وَأَنَّهُ تَرْصِينُهُ إِنْ كَانَتْ
 فِي حَضْنِهِ وَإِنْ رَضِيَ أَنْ يَدْخُلَهُ
 إِنْ قَالَ لَا يَدْخُلُ دَارِي يَمْتَثِلُ
 وَنِسْبَةُ الرِّقِّ لِسَيِّدٍ جُعِلَ
 وَتَبَّ عِنْدَ أَهْلِيهِمُ لِلْعَصَبِ
 وَوَلَايَةُ الْإِسْكَانِ بَاقِي الْعَصَبِ
 مُنْفِيحُ التَّهْمَةِ لَوْ يَنْفَرِدُ
 وَالْأَبُ وَالْحَيْدُ وَنَحْوُ الْعَمِّ
 لِلْأَمْرِ بِالْإِنْيَاتِ مَدْلِيَاتُ

الشَّرْطُ فَقَدْ الرِّقُّ لِلتَّخَضُّصِ
 وَوَأَصِفُ الْإِسْلَامَ وَالْأَمَانَةَ
 وَمَبْطُلُ الْبِكَاحِ مَنْ لَاحِقَ لَهُ
 وَعَادَ إِنْ نَطَقَ كَقَوْلِهِ الشَّرْطُ بَلَا
 وَإِنَّمَا يَحْضَنُ مَنْ لَا يَسْتَوْقِلُ
 إِسْكَانُ بِكْرَ الْأَبِ قَابُ أَبِ
 قُلْتُ فَإِنْ تَهَمَّ التَّكْرُجِيُّ
 وَقَوْلُهُمْ كَافٍ وَأَمَّا امْرُدُ
 فَامْنَعُهُ مِنْ فِرَاقِهِ لِلْأَمْرِ
 تَقَدَّمَ الْأَمْرُ قَامَهَاتُ

بمطير مقارن التسليم
من اول الفرضين والتعظيم
ايضا بكل منهما فليعلم

باب صلاة الجمعة
هاشور وقد سئمت لتزمتنا
كون المصلي عند ذلك ميتا
مكلفا مسنونا حيا كذا
ذاصحة بحيث لم يزل صريحا
والشروط فيها ان تقام في بكة
بأربعين واستقامة العدد
وكونها جماعة في كلها
أو ركعة وكونهم من أهلها
وخطبتان قبلها مع طهر
في وقتها وذلك وقت الظهر
مع القيام والجلوس المعتبر
للفصل بين الخطبتين ان قدس
والحمد لله مع الاعتقاد
على النبي والأمر بالخيرات
وكونه لله من دعا عيسى
وآية من القرآن تلكا
وحيث مناق الوشا وشروطه
فالظهر عند باسهم فيها لزوم
فلا تقام في ذوى البرارى
ولو أقاموا عمرهم يوردي
ولا يجر جمعان في بكلة
الأكبر فالجيز فيه العدد
لاهللقابل قدر ما يحتاج له
فان تكن زيادة فباطلة
إذ اعلمنا أنها تخلفت
عن جمع لوجعوا بها كفت
ولا يتركون غير الرائدة
تعاقت إذ كلها كواحدة
وحيث ما لم يقبل التقدم
وغیره فالظهر بعد يكتم
والعمل مندوب وتطهير اليد
وأخذ الظفار وطيب فليسن

أب كذا فاب ذا فوالذات
مولود أصليين فوالد فامر
لوالد لا بويرن يوجد
يتلوه فرع الجدي للأصليين ثم
ان فقدت يحضن من قد سمي
بنات عمات يتظم هو لا
تقدم الأنثى بكل منزلة
الى أخ ان كانت في مرتبة
أنقى دلت بذكر ان يحرم
لم يتر المحرم والعيسوا
جاز فلان يحترأبا فما منع
إرساله لرفقة ومكتب
ان سافرت أو والد للنفقة
ببغى لعمو عارة لم يؤخذ
والديهم من عصبائت كهو
كبرى وسلمها لبيته معهما
عليه انفاق عليه ان حضن
لكن جلوس معه لا كل أحب
رؤع قلت من ولي الطخ أهم
طوقا وجهده الرقيق بدلا
وعلقه سائمة ان أحد با
جزء أو كلا أو ليوجران منع
فرع مواسيه بنزف ما بدر

قربى فقربى فاب فامهات
أب على ترتيب ما قلناه ثم
تتلوه حالات كذا فالولد
ثم أب تتلوه بنت فرع أم
للأب ثم عممة لا يمر
بنات حالات فأحوال تلا
فولد عم دون من لا ارت له
وبنت أخت تسبق المنتسبة
قلت ولا حضنة لحرره
ارتا ولا للذكر الذي هو
ومرضى ميمز قلت رجع
أما زياره وأما للأب
وأخذه طفلة وطفله
قلت بحوف النرب والقطر الذي
فان ترافق تسمر وسوى
بل مشيه ابن العم لن يسما
وان هم تداقوا الحضن فمن
والرقيق ما كفى عرفا وجب
أولفة أو لقمين بدسم
وحسن في كسوة وحملا
ولا تعين ما عليه ضربا
دون عمارة العقار وليسع
ثم بييت المال فرع لا يضر

وَالنَّسُ الْبَيَاضُ وَالْإِبْضَاتُ
لُحْيَةٌ وَتَحْرِيْمُ الصَّلَاةِ
الاصْلَاحُ مَكْتَبٌ مُدْتَبٌ
لِدَاخِلِ أَحْفَ قَدِيرٌ يُطَلَّبُ
بَابُ صَلَاةِ الْعِدَّةِ
وَكَدُّ الصَّلَاةِ لِلْعِدَّةِ
فِي حَقِّ ذِي التَّكْلِيفِ رَمَعَيْنِ
وَوَقْتَهَا مِنَ الطَّلُوعِ يُمْسِكُ
إِلَى الزَّوَالِ وَالْقَضَاءُ مُدْتَبٌ
يَكْتُمُ الْإِنْسَانَ فِي الْبَيْتِ
سَمَاءٌ سَوِيٌّ تَكْتُمُ الْأَجْرَامَ
مَسْتَعْمًا تَحْتَهُ لَا مَوَاسِلًا
مَعَ الْجَمْعِ قَبْلَ أَنْ يُسْمَلَ
وَيُعَدُّ تَكْمِيْلًا قِيَامُ التَّائِبَةِ
بِأَقْرَبِ مَجْمَعٍ مِثْلُ مَضْمَعٍ
وَيُعَدُّ هَائِسًا خَطِيئَاتٍ
تَكْتُمُ فِي سَائِرِ الْأَرْكَانِ
يَسْتَمِعُ الْأَوَّلَى بِتَكْمِيْلَاتٍ
تَسْمَعُ فِي الْأُخْرَى يَسْمَعُ بِأَقْرَبِ
فَعَلُ الْأَقْرَبِ حَمَلُ الْفِطْرِ
وَيَوْمَ عِيدِ التَّكْمِيلِ الْخَيْرُ
وَيُسْمَعُ التَّكْمِيلُ فِي الْمَسْجِدِ
وغيرها أيضا بلهظ وبارد
مِنَ الْغُرُوبِ لَيْلَةُ التَّقْيِيدِ
إِلَى الدُّخُولِ فِي صَلَاةِ الْعِدَّةِ
وَيُعَدُّ أَنْ يَسْمَعَ الْمَكْمُولَةَ
وغيرها من سنة مطلوبه
مِنَ صَبْحِ يَوْمٍ قَبْلَ يَوْمِ تَحْرِيْمِهِ
لَاخِرُ الشَّرْقِ بَعْدَ غَضْرِهِ
بَابُ صَلَاةِ الْكُوفِيِّينَ
يُسْنُ تَرْكُوعَاتِنَ الْكُوفِيِّينَ
وَالنَّصُوفِ بِالْأَدَاةِ الْمَرْكُوفِ
فِي بَابِ الْقِيَامِ مِنْ تَنْزِيلِ
كَمَا الرَّكْعَةُ فِي صَلَاةِ الشُّنْبُورِ
يُطَلَّبُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
تَطْوِيرُهُ السَّبْعَ كَمَا مَرَّكَ

تَجْرِمُ مَسْوُودَةً أَنْ تَرُضِعَا
كَالْفِطْرِ قَبْلَهُ وَجِرَّةٌ إِذَا
وَحَيْثُ دَرَّ فَاضِلٌ عَنْ وَكِدٍ

بَابُ الْجِرَاحِ

وَمُعَقَّبٌ لِيْلَفِ الْمَعْصُومِ فِي
أَمَّا بِإِيْمَانٍ أَوْ الْأَمَانِ
كَقَاتِلِ النَّفْسِ وَكَلْفٍ مِّنْ سَرِقٍ
وَالْمَحْصَنُ الزَّائِي عَلَى الْأَنْدَادِ
وَذَا عَلَى شِدْبِهِ بَمَدْ خَلٍ
يُقَصِّدُ فِي الْعَادَةِ بِالْمَعْقُوتِ
مُبَاشِرًا أَوْ سَبِيًّا أَوْ شَرْطَا
بِهِ وَإِهْدَارُ دَمٍ لَا يَلْتَبِسُ
وَالرَّشُّ الْأَعْمُورُ مَصْلَحَةٌ
وَخَيْرٌ مَا صَرَّ الْمُرُورُ كَلٌّ
لِغُرُضِ الْخَافِرِ لِأَنَّ صَدْرًا
مِثْلَ الْجَنَاحِ وَالْبِنَاءُ وَصْنَعُهُ
فِي الْمَلِكِ قَرْفٌ عَادَةٌ وَصَاحَا
فِي أَوْ أَرْعَدَهُ قَطَا حَا
فِي قَرْفِ الصَّغِيرِ لِأَنَّ جَعَلَهُ
أَوْ وَقِدَتْ فِي السَّطْحِ فِي الرِّيَاحِ
يَسْقُطُ وَالجَمْعُ نَصْفًا يُعْتَبَرُ
وَأَوَّلُ الشَّرْطَيْنِ كَمَا مَحْفُورٌ
فِي النَّفْسِ لِأَعْلَى مَحَارِبِ بِلَا

مَوْلُودَهَا وَبَعْدَ حَوْلَيْنِ مَعَا
وَإِقْفُ زَوْجٌ لِأَسْوَى ذَا مَعِ ذَا
لِحَايِزٍ أَجْبَارَهَا لِلسَّيِّدِ

حَالَيْنِ مِنْ إصَابَةٍ وَتَلَفٍ
بِحَرْبِيَّةٍ وَالْمَهْدُ لِلْإِنْسَانِ
فَاعْتَمَهُمَا عَلَى سَوِيٍّ مِّنْ اسْتَحْقِ
وَأَهْلُ ذِمَّةٍ وَذِي أَرْبِ تَدَادٍ
فِي تَلَفٍ لِأَصْفَعَةٍ لَمْ تَشْقَلِ
تَلَفُهُ بِالظُّلْمِ لِلتَّقْوِيَّتِ
كَقَاعِدِ بَعْدَ مَنْ مَحْطَى
مِنَ ذِي الْقَعُودِ وَيَقَامُ عَكْسًا
كغبرة وخبوقشتر طرحه
فِي شَارِعٍ وَحَيْثُ هَذَا الْفِعْلُ
إِذِنْ الْأَمَامِ وَلَهُ أَنْ يَحْفِرَا
ذَامِيلٌ لِأَنَّ بِلَ وَبِسَعَةَ
بِالْطِّفْلِ قَلْتُ أَوْ نَضَى سِلَاحَا
مِنْ عَلُوٍّ أَوْ عَمَلَهُ سِبَا حَا
فِي مَوْضِعِ ذِي سَبْعٍ فَأَكَلَهُ
أَوْ بَارِزِ الْبِرَاكِ وَالْجَنَاحِ
أَقْوَى كَأَنَّ رَدَاهُ ذَا وَحَفْرُ
وَلَنْصَبِ نَصْلٍ مُوجِبِ التَّكْمِيلِ
تَجْرِيَةٌ كَذَلِكَ الْقِصَاصُ جُعِلَا

وَرَجَعْنَا نَلْبِسُكَ فَيُحَمَّدُ
وَفِي كَسْفِ الشَّمْسِ مِنْ صَلَاتِ
وَسُنَّ فِيهَا فِي الصَّلَاةِ لِلْقَبْرِ
رَحِمَتْ نَأْتِي فِيهَا فَلَا قَمَاءَ
وَالْمُخْطَبَاتِ سَنَةَ كَمَا صَعَى

بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ
يَسُنُّ عِنْدَ قَلْبِ الْأَمْطَارِ
صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ وَالْأَطْفَارِ
فَلْيَجْزِ الْأَمَامُ قَبْلَ الْيَسِيدِ
يَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يُصَلُّوا الْعِدَا
وَتَوْبَهُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ مُؤْتِقٍ
وَكَثْرَةَ الْخَيْرَاتِ بِالنَّصَدَقِ
وَصَوْمِهِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامًا
وَلْيَجْزِ فِي رَأْيِ صِيَامِي
إِلَى الْمَسْكِينِ يُطْرَقُ فِي التَّسْبِيحِ
بِحَسَنِ الثَّيَابِ وَالتَّعَضُّعِ
وَحُطْبَتَانِ بَعْدَهَا كَالْوَيْدِ
فِي الْقَوْلِ وَالْأَنْعَالِ وَالتَّكْوِيدِ
لَكِنْ هُنَا يَسُنُّ لِلْمُطِيبِ
زِيَادَةَ التَّرْضِيحِ وَالتَّرْهِيحِ
كَالدُّعَاءِ بِالْجَهْرِ وَالْإِسْتِخَارِ
وَيَسُدُّ التَّكْبِيرَ بِالسُّتُقْفَارِ
وَلْيَدْعُ أَيْضًا بِالْعَالِمِ الْمُتَوَكِّلِ
عَنِ النَّبِيِّ بِلَفْظِهِ الْمَشْهُورِ
وَلْيَعْمَلَنَّ أَعْلَى الرِّزَاكَ أَسْفَلَةَ
كَذَلِكَ الْبَارِئِينَ حَرَاكَ
وَلْيَعْمَلُوا كَيْفَهُ وَإِنْ دَعَا
سَرَادَعُوا وَأَمَّنُوا أَنْ أَسْمَا
وَسَجَّوْا لِلرَّبِّ عِيدًا وَبَرِّقْ بَرِّقْ
وَاعْتَمَلُوا فِي سَبِيلِ وَإِدَانِ جَرِي
وَأَيْسَبَتْ بَعْدَ أَنْ يَكْتُمُ بِرُؤْيَا
صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ إِذَا امْطَرُوا
بَابُ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْمَرْبِ
الزَّامِيَا ثَلَاثَةَ فَيَنْ رَأْفَا
أَعْدَاهُمْ فِي غَيْرِ قَبْلِهِ دَلُّوَا
وغيرها عند العَدُوِّ وَرَأْفَقَهُ

وَعَبْدِهِ فِي وَقْتِ صَيْبِ نَالَهُ
سَبْعَ مَكَاتِبَ أَبَا وَقْتِكَ
وَتَارِكِ مَوْتُوقٍ دَفِيعِ مَا طَرَا
كَمْرًا بِيَدِ الرَّحْبِيِّ أَوْ صَيْغِيهِمْ
قَدْ خَمِصَتْ بَيْتَ مُحَمَّدٍ مِنْهُ
وَجَدَعَةٌ فِي الْخَطِّ اسْتَحَقَّهُ
أَسْلَمَ وَالْمَرْتَدَّ بَعْدَ الرَّمِي
ثُمَّ سَرَى فَيَأْتِي أَدَى وَحَقِّ
بَعْدُ يَجَاجِي عَلَى مَلِكٍ ذَهَبِ
فِيهِمْ وَخَيْرَةُ الْخَائِفِ رَأْفَا
فَأَخْرَجَ الْأَخْرَى وَآخِرَ التَّحْقِ
مِنْ بِنْفِصِ قِيمَةٍ وَمَنْ ثَلَّثَ لَدِيهِ
وَيَجْرِي الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْعَقْرِ
وَالنَّصْفِ مِنْ قِيمَتِهِ لِلسَّيِّدِ
قُلْتُ مَنَّا سَبَبُ لِحْطِ مَحْرَمِ
وَحَرَمِ الْبَيْتِ أُصِيبَ أَوْ رُي
يَكْرَهُهُ عَلَى صُعُودِ شَجَرَةٍ
بِسِتِينَ بَيْنَ جَدَعَةٍ وَحَقِّهِ
أَيَّ حَامِلًا يَقُولُ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ
يُؤْخَذُ فِي الْأَخْرِ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ
وَمَا سَرَى مِنْ وَقْتِهَا اجْعَلْنَهُ
مِنْ وَسْطِ أَيِّ مَالِكٍ لِرَأْسِهِ
رُبْعَ وَذِي عَشْرِ مِنْ بَيْتِهِ جَارِي

وَيُوجِبُ الصَّغَانَ أَيْضًا لِأَلِهِ
وَلَوْ مَكَاتِبًا وَبَعْضًا مِثْلَهُ
وَالْأَلِذِينَ وَفِي قَطْعِ سَرَى
كَالْمَكْتَبِ فِي النَّارِ وَلَا أَنْ يَزْعُمَ
فِي كَامِلِ النَّفْسِ لَدَى الْمَوْتِ مَانَهُ
وَوَلَدِي لَبُونِي وَحَقِّهِ
كَعَبْدِهِ يَعْتَقُ وَالْحَرْبِ
لَجْرَمِهِ عَبْدًا لَيْفَرٍ فَعْتَقَ
سَيِّدِهِ مِنْهَا أَقْلَ مَا وَجِبَ
وَأَرِيثَ مَا جَاءَهُ حَالُ الْمَلِكِ أَوْ
كَفَقَّ كَيْفَ عَبْدٍ غَيْرِ فَعْتَقَ
رَجُلًا لِسَيِّدٍ أَقْلَ تَأْدِيهِ
وَإِنْ يُعَدُّ قَاطِعُهُ فِي الرِّقِّ
كَانَ الْأَقْلُ مِنْ سَيِّدِيْنَ مَا يَدِي
وَقَتْلُ مَنْ أَحْطَا فِي ذِي رَجْمِ
هَذَا هُوَ الْأَمْرُ عِنْدَ الْمُعْظِمِ
وَحَرْمٌ وَشِبْهُهُ عَمْدٌ نَظَرَهُ
فَأَتَى فِي صُعُودِهِ بِالزَّلْقَةِ
تَسَاوِيًا وَأَرْبَعِينَ خَلْفَهُ
وَأَسْتَدْرَكَ الْمُخْطِي وَلَكِنْ ضَمِنَهُ
مِنْ يَوْمِ مَوْتِهِ وَلِيُجْرَجَ مِنْهُ
مِقْدَارُ ثَلَاثَةِ الْكُلِّ وَاحِدٍ
لَدَاهُ عَمَّا أَحْتَاجَ مِنْ دِينَارٍ

صَلَّى الْإِمَامُ رُكْعَةً بَطَأَتْ

وَكَلَّتْ لِنَفْسِهَا وَلَتَصْرِفَ
 إِلَى الْعَدُوِّ وَمَوْضِعَ الْأُخْرَى تَقْفُ
 وَلَتَأْتِ الْأُخْرَى بِالْإِمَامِ بَعْدِي
 لَوْ مَا فِي بَرَكَتِي وَلَيَقْعُدُ
 وَكَلَّتْ لِنَفْسِهَا كَمَا ذَكَرْتُ
 وَسَلَّتْ مَعَ الْإِمَامِ الْمَنْظُرِ
 وَإِنْ كُنْتُ فِي الْقَبْلَةِ الْأَعْدَاءُ صَفَّ
 إِمَامًا مِمَّا أَصْحَابَهُ كَمَا عَرَفْتُ
 وَلَيُحْمَرُوا جَمْعُهُمْ وَلَيُرْتَمَوْا
 مَعَ الْإِمَامِ كُلُّهُمْ وَلَيُرْتَمَوْا
 وَلَيَهْوَمَعَهُ لِلسَّجُودِ وَأَهْلُ صَفِّ
 وَغَيْرُهُمْ بِالسَّيْفِ لِلْأَعْدَاءِ وَقَدْ
 وَلَيَسْجُدُ الَّذِينَ قَدْ تَخَلَّفُوا
 عِنْدَ انْتِصَابِ هَرَمِمْ وَلَيَقْتُلُوا
 وَفَضْلُهُمْ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى الْعَقْسُ
 فَلَيَسْجُدُ الْإِمَامُ بِالَّذِي حَرَّمَ
 فِي غَيْرِهَا وَلَيُحْرَمُ الَّذِي سَجَدَ
 وَيُحَدِّدُونَ صَدْرَهُ إِذَا قَامَ
 وَيَجْلِسُونَ كَالَّذِينَ قَبْلَهُمْ
 وَسَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ كُلَّهُمْ
 ثَابِتًا عِنْدَ الْقِيَامِ حَرِّبُهُمْ
 فَالْمَوْضِعُ اخْتِلَافُهُمْ بِهِمْ
 وَلَيَنْعَ كُلُّ مَا كُنْتُ وَأَجَبًا
 مِمَّا اسْتَطَاعَ قَاسِمًا أَوْ مَرَكَبًا
 وَلَا يَصْرُفُكَ الْأَيْتِقَالَ
 وَلَا كَثْرَةَ الْعُقُلِ مَعَ تَوَالِي
 وَمَنْ يُصِيبُ سِلَاحَهُ مِنْهُمْ دَمٌ
 وَلَمْ يَضَعْهُ فَالْقَضَاءُ يَلْزَمُ
 فَصَلِّ
 عَلَى الرَّجَالِ بِحَرَمِ الْحَبَرِ
 وَحَازَانَ بَكْتِي بِوَالصَّغِيرِ
 وَمِثْلُهُ الْأَبْرَيْسِمُ الرَّكْبُ
 مَعَ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ وَرَثًا يُبْلِكُ
 وَكَالْحَرِ بَرَيْسِمُ حَامِ الذَّهَبِ
 وَكُلُّ ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ مُسْتَحَبٌّ
 وَمَا دَعَتْ لَهُ ضَرُورَةٌ لَيْسَ

أَوْ حِصَّةَ الْقَلِيلِ مِنْ حَسَنًا
 أَنْتِي مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْفَوَاتِ لَا
 يَرْتَبُونَ إِنْ وَقُوا وَحَصَنًا
 وَالْمُعْتِقُونَ كَأَمْرِي وَسَيِّدِهِ
 كَيْفَى النِّكَاحِ وَعَيْنِ الذِّمِّيِّ لَا
 تَمَّ يَبِيَّتِ الْمَالِ بِالْإِسْلَامِ لَهُ
 كَذَا مِنْ أَرْضٍ تَلْفُ السَّائِيَتُمَا
 كَالْعَتِيقِ وَالرَّدَّةِ وَالْإِيمَانِ
 قُلْتُ الْمَرَادُ خَطَأً فَحَدِّرَا
 كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ أَنْ يُفْدِيَهُ
 وَيَصْفِيهَا بِفَرَمِ جَانِي الْقَتْلِ
 وَالشَّخْصِ خَالِصٍ بَانَ هَلِكًا فِي
 وَأَنْ يُبَيِّعَ جَانِعًا وَيُظَيِّقِي
 وَمِثْلُ أَنْ يُلْدَغَ شَخْصًا عَقْرَبًا
 وَجَمْعُهُ بِسُجُوعٍ فِي ضَيْقٍ
 وَالتَّقْمُ الْحَوْتُ وَغَيْرُ سَائِمِجٍ
 حَيْثُ يَرَى أَهْلَاكَ ذَا كَثْرَةٍ
 مَعَ وَرِيمٍ فِيمَا نُهُ مَعَا جَلَهُ
 وَلَتَكُ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ الْبَلَدِ
 ثُمَّ يَأْتِي بِلَدِي قُلْتُ لِمَا
 وَفُورَعَتْ عَلَى جِرَاحِ جَانِي
 إِنْ شَارَكَ الْجَانِيَّ وَلَوْ كَالْحَمِيَّةِ
 لَأَمْرًا كَمُعْتِقٍ وَمَنْ حَفَرَ

وَلِي النِّكَاحِ بِفَرْضٍ مِنْ جَنَانٍ
 قَاضٍ بِفَرْضٍ فَاسْبِقْ مَعْدَلًا
 بَعْضِيَةَ الْمُعْتِقِ وَالَّذِي جَنَانًا
 كُلُّ أَمْرِي مِنْ عَصَبِ الْكَلْبِ بِهِ
 يَجْلُجُ حَرْبِي وَمِثْلُ حَمَلًا
 ثُمَّ مِنَ الْجَانِي كَجَدِّ الْعَاقِلَةِ
 زَادَ إِذَا جَرَّ الْوَلَا تَقْدَمَا
 فَالْعَبْدُ إِنْ يَتَّطَعُ يَدَ الْإِنْسَانِ
 فَذَلِكَ الْقَطْعُ إِلَى النَّفْسِ سَرِي
 بِالْأَنْزِلِ وَالْقِيَمَةُ أَوْ يَصِفُ الْيَدِيَّةُ
 وَفِي تَعْدٍ بِقَصْدِ الْفِعْلِ
 غَلْبَةً كَالسَّجْرِ إِنْ يَعْتَرِفُ
 ظَمَانَ وَالنِّصْفُ بغيرِ عِلْمٍ
 وَيُنْهَسُ الْأَفْعَى وَقَتْلُ غَلْبًا
 وَيُلْقَى الشَّخْصُ بِمَا يُفْرَقُ
 فِي الْمَاءِ إِنْ أَعْرَقَ أَوْ يَجَارِحُ
 كَسَفِيهِ الدَّوَا وَغَرَزَ ابْتِرَهُ
 قَدْ تَلَيْتُ مَنْ جَنَى لَا الْعَاقِلَةَ
 أَوْ ابْنَهُ وَبِالْمُعِيبِ لَا يَدِي
 دُونَ مَسِيرِ الْقَصْرِ ثُمَّ قَوْمًا
 مُخْتَلِفَاتِ الْحُكْمِ وَالْأَبْدَانِ
 وَهَاطِطًا فِي الْيَمِّ غَيْرِ الْمَيْتِ
 وَالنِّصْفُ فِي الْخَشْيِ وَفِي ضِدِّ الذِّكْرِ

وفي الصلاة لم يجزئ لس الجبس

كتاب الجنائز

ويبقى للزئ شغل فحجره
 بموته ميتا لا مشرطه
 والمرضى شذب الروميه
 ومرده مظالم البريه
 وحب مات غمقت عساه
 مستتبلا ولبت اعصاه
 والغسل والتكفين والصلاه
 والدفن للامرات واجبات
 الا الشهيد فالصلاه محرم
 وعسله وان نقاش الدم
 والسقط كالشهيد والصلاه
 ان لم تبين اماره الحياه
 وواجب التجهيزان تحلفا
 فان تبين فكا تكبير مطلقا
 وتعمم الصلاه مطلقا على
 ذي زيمه وجاز ان يغسلا
 والدفن والتكفين لا زمان
 ومثله ذوالهديد والامان
 ويسراخر في بالتراب
 وجاز ان يرمى الى الكلاب

فصل

وعسله كالحلوي لكن اذا ذبت
 نينه لغايل ولم تجب
 وكونه وترا كغسل الحن
 اوله باليسر واليخطي
 واجر الخالص الظهور
 وفيه شئ قل من كافر
 وان شرذ اقل واجل الكفن
 فذلك ثوب ساتر كل البدن
 والافضل التكفين في ثلاث
 لغايف والنس للاناث
 من الثياب البيض لكن يلزم
 ان لا يكون في الحياه يحرم
 ولا يجوز ستره من الحرير

ثلثا وللعايد للاوتان
 او من كالزندق ثلث الخمس
 دعوه او مناع التبديل
 وقيل هم قوم وراه الصين
 يودى وتفويم الارقاء وحب
 دون الحيوة وهو حر ميتا
 دون جنين هو من حرسيه
 ولو يخوف من الامام
 من عيب سمع ان يميز لاهير
 بديله للفقدهم قومت
 فردا كما للبدنين اثنين
 وقيته تعدل عشرين ذهب
 ميتا وساوت عره سميت
 يعكس القدران في ملكيما
 مشترك في مال ما ليكه
 والعبد او فرد من المتالي
 له والمجوس ثلث خمسه
 لو اربث الجنين لاما وقفا
 ففيه من قيمه امه العشر
 مسيله رقيقه سليمة
 مع ما ذكرنا ارض سين امه
 والعقل واللسان حتى ذوالنقل
 والنطق والصوت ودور الاطعمه

وللهودي وللنصراني
 والقرين ولذي تجس
 كالشخص لم تبلغه من رسول
 ودونه واجب ذلك الدين
 والطفل كالاكثر من امه واب
 وحين كونه علمنا
 حتى جنين هو من ذميته
 تجبض بعد سابق الاسلام
 تمطيط بعضه بذاقتا سلام
 يعدل خمس ايل قد ريمت
 للاربع الايدي وللراسين
 وان يخلف زوجة جلي واب
 التقت بفعل القنة الجنينا
 وسلم القنة كل منهما
 قلت وقس عليه ما يخفيه
 ان تفاوت حصص في المال
 اما التكتاني فضعف سدسه
 وهو خير ابوين اختلفا
 وما به عمد وحمل غير حر
 لدن حتى يفرضها في القيمة
 كالحمل دون عكسه مع غرمه
 وفيه ارض ام الام دخل
 وحركته لا اجل الكلمه

ثم الصلاة ولكن بالنسبة
ومطلقا بنوي بها الفريضة
وليأت بالتكبير أربعا ولا
أتم القرآن بعد أولها سلا
وبعد ثانياها إذا انصبت
على النبي المصطفى الأجل
وليدع بعد ثالث التكبير
لميت وسن بالما مشور
وبالدعاء ثم بعد الرابعة
والزمو المأموم بالمتابعة
فمن لأن خمس الإساءة
وبعدهن المراجب السلام

فصل

ثم الرجال بعد محلوتة
للفرج كما ثم لغيره
ويستحب سكة من رأسه
إذا أراد وأرضعه في مسه
وكونه على اليمن يفتضح
وأوجبوا الاستبراء
والجمع بين اثنين في غير منع
فان دعت ضرورة لم يجمع
وجائز ان كان محرمة
بينهما أو ملك أو زوجية
وواجب في القربى الرابحة
بمقته كذا السباع المأجحة
ويستحب سبعة وقامة
وان يكون فوقه علامة
وان يرمى أهله إذا قضى
الى ثلاث بعد دفن قدمي
وحيث لا تقم ولا سواها
وشق جيب البكا مساح
وكبرة العنصر والسيار
يجز بناء في مكان ستيلا
كتاب الزكاة

وجزها في حمية قديا حمر

وَقُوَّةُ الْأَجْبَالِ فِي النِّسَاءِ
وَمَسْلَكُ الْعَيْدِ كَالْإِتْحَادِ
يُولُوعُ لَوَمْعِ النِّكَاحِ فِعْلًا
تَحْرِمُ ذَاكَ الْأَرْضَ لِلْبِكَا مَرَّةً
لِاصْبِغِ وَالْجِلْدِ مِثْلَ النَّفْسِ
وَالسَّمْعُ لَا تَعْطِطُهُ كَالنَّطْقِ
وَبَصَرُ الْعَيْنِ وَشَمُّ مَخْرَجِ
وَشَفَةِ لَهَا إِلَى الشَّدَقَتَيْنِ حَذُّ
وَيُرْتَدِي امْرَأَةً وَخَصِي
أَطْبَاقَهَا عَنْ بَدَنِ كَالنَّصْفِ
إِنْ قِيلَ قَدْ جُنَّ وَلَا يَحْلَفُ
وَقُرْبُ ذِي حَذِّ وَمَرْمَقِر
يَحْلَفُ بِلِطَبَقَةٍ مِنْ مَلَابِزِ
بِهَا الْعِذَاءُ يَسْتَحِيلُ وَالذَّوَا
كَالثَلَاثِ وَالْفَرْذُ مِنَ الْأَجْفَانِ
يُوضَعُ وَيُنْقَلُ عَظْمُهُ وَهَشْمًا
بِيَدٍ وَرِجْلٍ وَكَذَا ظَاهِرُ سِنِّ
مِنْهَا عَنْ عَارِفَيْنِ كَالْفَوْذِ
أَحَافٍ أَوْ وَضَعُ ثُمَّ التَّحْمَا
نَقْوَى وَفَلَقَةُ اللِّسَانِ الرَّاجِعَةُ
وَقَطَعَتْ لِلدَّمِ لَا الْمَعَانِي
كَتَلْتُهُ وَالْبَعْضُ قَيْطُ الْحَرَمِ لَهُ
يُحْسِنُ وَالْأَكْثَرُ لِلْسَانَ
وَوَاجِبُ الْجَنَابَةِ السُّتْدِيَّةُ

وَعَدِدِ الْأَرْضَ إِذَا تَعَدَّدْتَ
 مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَوْضِعٍ أَوْ حَكِيمٍ
 وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْجِرَاحَتَيْنِ لَا
 وَالْيَمِينِ قُلْتُ مَعَ امْكَانٍ
 وَإِنْ يَصْدَقُ فثَلَاثٌ وَدَخَلَ
 حَرَّاذُ الْمِ يَخْتَلِفُ وَمَعْنَاهُمَا
 وَمَا سَوَى الشَّرْطِ لِنَفْسٍ تَشْتَرِطُ
 وَيَبْنِي ذِي رِبْطٍ عَلَى عَظْمَيْنِ
 وَالْبَطِشُ وَالْحَوَاسِ وَالْعِظْمُ وَصَحَّ
 لَا قِطْعَ بَعْضِ الْكُوعِ وَالْمَخْدُ وَلَوْ
 وَلَوْ صَيِّبًا وَيَطْرُقُ الصَّيْدَ لَا
 وَحَيْثُ ذِي ضِرَاوَةٍ طَبَعًا وَلَا
 وَسَيَّرِبِيرُ الدَّرْبِ وَالْمُضَيِّفُ
 وَقَتِيلٌ مَنْقُولُ الْحَشَا وَمَشْرِفٌ
 وَقَاتِلًا وَكَافِرًا الْأَعْبَادُ
 لَا حَيْثُ يَجْهَلُ التَّوَكُّلُ الْعَفْوُ
 كَانَ يَحْرُ الشَّخْصُ مَحْرُوحًا وَجَدَّ
 وَبَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ إِنْ نَفَقَا
 وَبَعْدَ مَا لَوْ سَبَبُ الْقَبِيضِ جَرَى
 وَالْعَفْوُ عَنْ نَفْسٍ وَعَفْوُ الطَّرْفِ
 ثُمَّ سَرَى وَمَا سَرَى هُنَا وَدَا
 وَلَا إِذَا الْقِطْعُ سَرَى ثُمَّ عَفَا
 إِقْتَصَ مِنْ قَاطِعِهِ وَنَفَقَا

جَائِفَةٌ وَمَا يَبْصَاحُ بَدَتْ
 أَوْ صَوْرَةٌ بِمَا جِزْمٌ مِنْ حَمْدٍ
 إِنْ رَفَعَ الْفَاعِلُ أَوْ تَأْ كَلَا
 يَأْتُهُ جَيْنَ بَرِّ الرَّشَائِنِ
 فِي النَّفْسِ كُلِّ أَنْ سَرَتْ أَوْ مِنْ فَعَلٍ
 وَفِي أَرْتِدَادٍ فَلْيَجِبْ أَدْنَاهُمَا
 عِصْمَتُهَا فَعَلًا وَفَوْقًا وَوَسَطًا
 وَمَقْطَعٌ كَارِبٌ وَعَيْنٌ
 وَشَيْقُ مَارِبٍ وَأَذِنٌ فِي الْأَصْحِ
 كَرَهَا كَأَمْرٍ مِنْ إِذْ أَعْصَوْا سَطْوًا
 بِقَتْلِهِ لِنَفْسِهِ إِنْ عَقَلَا
 أَرْضٌ يُعْتِقُهُ وَمَا تَمَّ وَلَا
 بِمَا يَسْمُ عَيْرِ ذِي تَكْلِيْفٍ
 أَوْ طَرَفٌ مَعَّةٌ بِضَرْبٍ أَضْعَفُ
 لَهُ يَحْرَبِيَّتِهِ وَعَبْدًا
 يَغْرَمُهُ وَلَا رُجُوعُ الْأَقْوَى
 فِيهِ حَيَاةٌ اسْتَقْرَبَتْ الْقَوْلُ
 جَانٍ كَانَ عَفَا يَهُ لَامُطْلَقًا
 كَرَمِيهِ الْحَاثِي وَالْقَطْعُ سَرَى
 لَا يَسْقِطُ الْأَحْرَ لِمَا دَأْعَفِي
 لِأَنَّ كَانَ مِنْ وَاجِبٍ قِطْعٍ أَرْبَدًا
 وَلِيَهُ عَنْ نَفْسِهِ لَا الطَّرْفَا
 سِرَابِيَّةٌ حَزَّ الْوَلِيُّ الْعُنُقَا

وَهُمَا الْمَرَاثِي وَالزَّرْعُ وَالشَّرْطُ
 وَالرَّابِعُ التَّقْدَانُ ثُمَّ الْمُتَعَدِّ
 خَامِسُهَا وَكُلُّهَا سَمْسَةٌ كَر
 بِشَرْطِ كَوْنِ الشَّخْصِ حَرَامِيَّتَهُمَا
 وَكُلُّهَا مِنْهَا نَصَابًا تَمَسُّهَا
 وَالْحَوْلُ الْأَقْرَبُ الزَّرْعُ وَالشَّرْطُ
 وَالسَّرْمُ وَهُوَ فِي الْمَوَاشِي يُعْتَبَرُ
 وَسَمُّهَا مَعْنَاهُ أَنْ لَا تَأْ كَلَا
 فِي الْحَوْلِ الْأَمَّا يَبْصَاحُ مِنْ كَلَا
 أَمَّا الْمَرَاثِي فَأَمَّا هُنَا فِي النِّعَمِ
 مِنْ إِبِلٍ وَفِيهِ وَمِنْ عَمَلٍ
 وَتَبَدَّى بِالْإِبِلِ فِي الْحَسَابِ
 وَفِي بَيَانِ الْغَرَضِ وَالنَّصَابِ
 فَدُونَ خَمْسِينَ ثُمَّ تَجِبُ زَكَاةُ
 وَبَعْدَهَا فِي كُلِّ خَمْسِينَ سَهَةً
 مِنْ بَعْدِ حَوْلٍ أَنْ تَكُنْ مِنْ صَانِ
 أَوْ شَاةً مَعْرُ سَهَاتُهَا حَوْلَاتٍ
 وَالْحَسَّ وَالْعَشْرُونَ فَهِيَ مَجْمُوعٌ
 بِنْتٌ مَخَاضٍ بَعْدَ حَوْلٍ مِنْ إِبِلٍ
 وَفَرْضٌ سِتْمَعٌ ثَلَاثِينَ أَجْلًا
 بِنْتٌ لَبُونٌ بَعْدَ عَامَيْنِ أَقْبَلًا
 وَسِتْمَعٌ وَارْتَبَيْنِ حَقِّهِ
 بَعْدَ ثَلَاثِ فِيهِ مَسْتَحَقَّةٌ
 أَحَدِي وَسِتْمَعٌ الْوَيْدِي جِدْعُهُ
 وَهُوَ الْقَتْلُ فِي السِّنِّ وَقَتُّ أَرْبَعَةٍ
 وَأَنْ تَكُنْ سَبْعِينَ مَعَ سِتْمَعٍ وَجِدْ
 بِنْتًا لَبُونٍ وَالْمَعْيَبُ يَجْتَمِعُ
 وَأَنْ تَكُنْ سَبْعِينَ مَعَهَا وَاحِدَةً
 يُخْتَلَفَانِ بِالنَّصْرِ مِنَ الْوَالِدَةِ
 أَوْ كَانَ مَعَ عَشْرِينَ مِنْ بَعْدِ الْمَاءِ
 وَاحِدَةً تَحْتِ ثَلَاثِ مَعْنَى لَبُونَةٍ
 إِنْ كَانَ كُلُّ أُمَّهَاتِ الْبَنَاتِ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ ضَائِبٌ يَكُونُ
 بِنْتٌ لَبُونٌ كَمَلٍ أَمَّا بَعِيْنَا
 وَحِقَّةٌ فِي كُلِّ مَا خَمْسِينَ
 فَصَلِّ

تَمَّ الثَّلَاثُونَ التَّيْمَانَ مِنَ الْقَدَرِ
 فِيهَا تَبَعُ سِنُهُ حَوْلَ ذِكْرِ
 وَالْأَرْبَعُونَ فَرَضَهَا سِنِيَّةً
 وَسَبْعًا حَوْلَ أَنْ خَافَ السَّنَةَ
 وَهَكَذَا بِمَقْضَى الْحِسَابِ
 تَكَرَّرَ الْفَرْضَانِ وَالْمِصَابِ
 وَإِنْ تَزَادَ فِي مِصَابٍ فِي الْقَتْلِ
 فَأَرْبَعُونَ فِيهِ شَاءَ حَتَّى تَسْمُ
 لِاحْدَى وَعَشْرِينَ بِمَجْمُوعِ الْمَالِ
 فِيهَا اثْنَانِ قَدْرُ فَرْصٍ مِنْ أَجْزَاءِ
 وَالْمِثْلَانِ حَيْثُ زَادَتْ وَاحِدَةٌ
 فِيهَا ثَلَاثٌ مِنْ شَيْءٍ وَارْتِدَاءٌ
 وَحَيْثُ صَارَتْ أَرْبَعًا مِثْلَانَا
 فِيهَا شَيْءٌ أَرْبَعٌ بِقِسْمَانَا
 وَهَكَذَا تَكَرَّرَ لِلشَّارَةِ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ يَبْعُدَ وَالْمِثَالَاتِ

فصل

فِي الْخِلَاطِينَ الزَّكَاةَ يُعْتَبَرُ
 زَكَاةً تَخْتَصُّ وَاحِدٌ فَقَطْ وَفِي
 أَنْ يَجْعُدَ مَرَّحًا وَالْمَشْرَبِ
 وَسَمْرُوحِ الْجَمْعِ ثُمَّ الْمُخْلَبِ
 وَالْمُخْلَبِ وَالْمَرْبِيِّ كَذَلِكَ الرَّايِ
 وَمُطْلَقَاتِي شِرْكَةِ الشِّبَاعِ

فصل

وَتَلَزِمُ الزَّكَاةُ فِي الزَّمْرُوعِ
 بِشَرْطِ كَوْنِهَا مِنَ الزَّمْرُوعِ
 وَأَنْ يَكُونَ اللَّحْبُ قَرْنًا مَدْحَرًا
 وَمَاعًا عَلَى الْخَلِّ وَكَرِيمًا مِنْ ثَمَرٍ
 ثُمَّ النَّصَابِ نَحْمَةً مِنْ أَوْسُقٍ
 وَالْفَرْضُ عَشْرُ بَاسِلٍ قَدِ سَمِعْتُ
 رَبَّنَا سَمِعْتُ بِالْبَضِ يَصْفُ عَشْرِينَ
 وَفِي سَطْرِ كُلِّ مَنَاهِمٍ قَدْرُ ٤
 ذِكْرٌ وَسُقُ كَيْلُهُ بِالْبَصَاعِ
 سِتُونَ أَيْ فِي سَاتْرِ الْبِصَاعِ
 وَقَدْرُ هَذَا الْبَصَاعِ بِالْأَمْدَادِ
 أَرْبَعَةٌ فِي سَاتْرِ الْبِيلَادِ

وَأَنْ عَفَا فَبَدَلُ تَصَدَّقَ
 عَلَى أَمْرِي مُلْتَزِمِ الْأَحْكَامِ
 وَلَا يَجْرِي أَوْ أَصْلِيَّةً
 قُلْتُ وَلَوْ رَمَى أَمْرًا وَمِنَ الْحَالِ
 أَوْ رَشَقَ الْحُرُّ رَقِيقًا فَعَتَقَ
 فَلَا قِصَاصَ اسْتَنْتَنِي مِنْ كَذَا
 يَقْتُلُ مَنْ يَجْهَلُ مِنْهُ الْأَصْلِي فِي
 وَالرَّافِعِيُّ عَنِ كِتَابِ الْبَحْرِ
 هَذَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيمَا لَوْ قَتَلَ
 عَلَى الْقِصَاصِ فَعَلَى مَا قُلْنَا
 وَمَنْ جَنَى أَوْ فَرَعَهُ أَنْ مَلَكَ
 وَفِي سِوَى النَّفْسِ بِنِسْبَةِ الْبَدَنِ
 وَلَا حُكُومَةٍ وَلَوْ بِالْكَثْرَةِ
 وَضَرْبِ كُلِّ وَاحِدٍ سَوْطًا إِذَا
 سَاعَدَهُ وَشَارَكَ الْمَدَاوِيَا
 أَوْ مَنَهُ جُرْحًا لِقِصَاصٍ فِيهِ
 وَوَجِبَ فِي طَرَفٍ وَفِي الْبَقِ
 فِي الْحُرِّ دَفْعَةٌ وَفِي التَّخَامِلِ
 وَلَقَرَّبِي مُسْلِمٍ إِنْ يَرْتَدُّ
 وَالْقَادِمُونَ لِلزَّحَامِ اقْتَرَعُوا
 وَمَنْ يَبَادِرُ قَبْلَ عَفْوِ قِصَاصِنَا
 وَحَقٌّ عَيْرٌ فِي ثَرَاثِ الْجَائِزِ
 أَوْ مِثْلٍ فَعَلَيْهِ كَقَطْعِ سَاعِدِ

وَفِي الْيَدَيْنِ لَيْسَ شَيْءٌ إِنْ عَفَا
 إِنْ كَانَ لَمْ يُفْضَلْهُ بِالْإِسْلَامِ
 لَدَا إِصَابَةٍ وَسَيِّدِيَّةً
 ذِي ذِمَّةٍ أَسْلَمَ قَبْلَ وَصَلَا
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يُصِيبَهُ بِمَارَشَقٍ
 إِصَابَةٍ وَحَيْثُ حُرِّدَ وَهُدَى
 هُدَى وَرَقِي قَالِقِصَاصُ مَتْنِي
 حَكَاهُ أَمَا شَيْخُنَا فَيَجْرِي
 الْمُسْلِمِ الْحُرِّ لِقِطَا وَالْعَمَلِ
 عَنْ شَيْخِنَا مَا هَذَا وَتَسْتَشِي
 قِطْلًا مِنَ الْقِصَاصِ عَنْهُ نَزَكَ
 عَنْهُ إِلَى النَّفْسِ بِالْأَخْلَافِ الْمُحَلِّ
 مِمَّنْ جَنَى كَمَكْرَمٍ وَمَكْرَمَةٍ
 تَوَاطَوْا وَقَطَعَ ذَا كَفَا وَذَا
 بَعْلِيهِ لِأَسْبَعًا وَخَاطِيَا
 كَقَتْلِ جِرِّ الْبَعْضِ لِلشَّبِيهِ
 تَوْضُحٌ لَكِنْ بِاشْتِرَاكِ الْجَمَلَةِ
 لَوْ أَمْرِيهِ مِثْلَ مَالٍ حَاصِلِ
 ثُمَّ يَمُتُ وَالْمَالُ فِي إِنْ وَجِدَ
 وَهُوَ يَمُتُ عَيْرُهُ يَمْتَسِعُ
 لَهُ وَمَا عَنِ حَقِّهِ زَادَ قَضَى
 فِي الْحَرَمِ اقْتَصَصَ وَيَالِيَا فِي
 بِكَيْفِهِ بِسَاعِدِ بِلَا يَكْدِ

وقطع

ووزن هذا المذابح في

رطل وثلاث وهو با تقاق
والخلف في رطل المراق قد سما
في غيره اي كم يكون درهما
قال الزاوي ما ثمة وزنها
وبعد ثلاثة ثلثه تسعها
واجمع لها اربعة الاسباع
من درهم ايضا بلا سراج
باب زكاة النعدين

وتلزم الزكاة في النعدين
وان يكونا غير مصرّوبين
سوى حلى المرأة المباح
ولو كسرا قابل الاصلاح
من حوى عشرين مثقالا ذهب
حوالا فيها نصف مثقال وحب
او ماثلين من درهم الورق
فخسة دراهم للشيخ
وحد لكل ترابيد بعد درهم
وبينه الماخوذ ربع عشرة
وان يكن من معدن يستخرج
ربع عشر منه حالا يخرج
وفي الركاز الخمس ثورا يخرج
وهو الدفن الجاهل المخرج
وقدم التجاره من المتجر
في الحول بالنقل الذي به اشرك
وليخرج من ذلك ربع عشرة
كالنفدي في نصابه وقد سمره
باب زكاة الفطر

أوجب زكاة الفطر الاسلام
عند غروب آخر الصيام
مع التار عند ذلك وهو ان
يزيد قدر ما له عن المزد
من كل ما يحتاجه في ليلته
ويؤمها نفسه وعملته
فليخرج الانسان يوم العيد
عن نفسه والأهل والعيده

باللوط والسجرا وبيجار البلا
كمنكب وخيذ ان لم يحيف
ناصيه الحاني يا جناب بلو
تجز يوجه وقفا ان يكمل
لاصفه بأرثيه يتم
خمس من السب الاميلات فقط
يحط شي منه ولتجهيد
وليكنف ان باد رلقط خمس
مع أخذ ارض نصف سدين اصبع
فخر او اخر والقطع ولا
ان مات قبل فسوى قصاص
في قطعه يدا وفي موضحة
منها كفى العقل وجسم يسرى
ذي خطا ومن سوى مكلف
كفعله عمدا سنوى ما امرا
اليه اما الجلد والقطع فلا
من مسلم وال ولا يقوض
من جنى وصدر عنه المسجد
وعود غائب ووضع الحمل
والعظم في الحد وكافل معه
وجالده ان بالامام يقتل
كلف لاجت جهله انفراد
تسقط فوق ائمل للفتحا

وقطع اذن مفصل بالهشم لا
تعم بشموم ومثله خفيف
وسعة الايضاح والتكمل
وراسه بخصه الارض ولا
ومن حتى ان فات منه جرم
فعدل اصابع الكف لقط
مع سدين الذي يدي عن اليد
لا حيث كان زايدا ذا اليسر
وليلتقط املة من اربع
وزيد ان يبق وبالأطراف لا
ولولين فرقته والمعاصي
وفي الذي يترك نصف الدية
تسعه اعشار ونصف عشر
ولم يجب بها القصاص وكفى
ودون وال فليقع وعزرا
وخطا يعزله وجعلا
ياذن كما في قريب يفيض
واجر من يده او يجلد
مستظرا تكليف نحو الطفل
بالقول منها مع وجود مضعه
وفي سوى الحد الخمس والولي
فعاقل الامام بالقرّة قد
والاتم في العلم به وحتى

صَاعًا لِكُلِّ وَاحِدٍ أَوْ مَا وَجَدَ
 مِنْ غَالِبِ الْأَقْوَابِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ
 وَلَا يَجِبُ عَنْ نَاشِرٍ وَكَأَنَّهُ
 بِلِ الْأَدَا فِي الْحَالِ عَنِ مَسَائِرِ
 فَضْلُ قَسْمِ الزَّكَاةِ
 وَتُدْعَى الزَّكَاةُ لِلْأَصْنَافِ
 وَتُدْعَى فِي الذِّكْرِ غِرْحَافٍ
 فَعَبْرًا وَمِثْلَهُ مَكِينًا
 وَعَامِلٌ وَدَاخِلٌ فِي دِينِنَا
 مَكَابِتٌ وَعَارِمٌ وَعَايِرِي
 مَعَ مَنِيهِ الْأَسْمَاءُ أَوْ عَمَّا بَرَا
 وَالْوَالِدُ اسْتِغْنَاءُ بِالنِّصْبِ
 أَنْ يُرْجَعَ وَأَوْ يُحْضَرُ فِي الْبَلَدِ
 وَعِنْدَ نَفْسِ بَعْضِهِمْ مِنَ السَّلْدِ
 فَلْيَسْتَقْرِ عَلَى الَّذِي مِنْهُمْ رَجَدَ
 رَوَاحُ ثَلَاثَةٌ فَكَأَنَّهُ
 مِنْ كُلِّ صِنْفٍ هَلْ يُحْضَرُ
 وَأَوْ جَوَابُهَا لِأَمَامِ فَرَقًا
 بَعِيْمٍ وَلَوْ يُفْعَلُ مُطْلَقًا
 وَلَمْ تَعْنِ عَنْ فَرْصٍ مِنْ عَطَاهَا
 لِكَاثِرٍ وَلَا لِأَلٍ طَلَّةٍ
 أَوْ لَعَنِي أَوْ تَرْتِيقٍ مُطْلَقًا
 وَمَنْ عَلَيْهِ ذُو الزَّكَاةِ أَفْقَا
 لَكِنْ لِيَا بَرَأَتِ مَعَ الْغَنِيِّ
 وَعَلَيْهِ لِنَفْسِهِ قَدْ سَكَنَا
 كِتَابُ الصِّيَامِ
 وَبَيَانُهَا سَعْبَانٌ لِلصَّكَاةِ
 أَوْ حَمَقٍ قَابِضٍ قَبْلَ الْهَلَاكِ
 شَهْرُ الصِّيَامِ وَاجِبُ الصِّيَامِ
 بِالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَالْإِسْلَامِ
 وَقَدْرُهُ عَلَى إِدَارِ الْمُصَوِّمِ
 مَعْنِيَةٌ فَرَضًا لِكُلِّ يَوْمٍ
 رَوَاجِبٌ تَعْدُ بِهَا عَنْ خَيْرِهِ
 وَأَجْرَانِ فِي الْفَعْلِ قَبْلَ ظَهْرِهِ
 وَشَرْطُهُ الْأَسَاكُ عَنْ تَمَالِي
 مَفْطَرٌ عَمْدًا كَلَّا اسْتِغْنَاءُ

وَاحِدَ الْوَلِيِّ الَّذِي اسْتَقَرَّ
 الْحَاقَةُ الْقَائِفُ فِي قَتْلِ أَحَدٍ
 خُرُوجَ مَا يَلِيْقُ مِنْ فَرْجِهِ لَهُ
 إِلَّا إِذَا كَذَبَ وَضَعَ حَمَلَهُ
 حُصْيِيهِ وَالشَّفْرَيْنِ مِنْهُ وَالذِّكْرُ
 لِيَنْعَ قَطْعَ زَائِدٍ بِأَصْلِي
 فَتَصْرِفُ الْأَنْثَى لِيَذَّ التَّعْلِيلِ
 بِفَرْصِهِ أَنْتَى وَيَصْرِفُ الرَّجُلُ
 حُكُومَةَ الشَّفْرَيْنِ مَفْرُوضًا ذَكَرَ
 وَالْأَنْثِيَيْنِ وَيَلْعَطُو الْعَايِسَا
 فَرَعٌ وَمَنْ يَسَارُهُ يَبْدِي بِهَا
 فِي الْيَمِينِ حَيْثُ أَحَدُهَا عَوْضُ
 ظَنْ وَدَهْشَةُ وَسِنَّ الْعَصِيدِ
 فِي غَيْرِهَا كَالْفَوْصِ فِي الْحِمِّ وَلَا
 فِي لِسَانِ آخِرِ السِّنِّ مِنْ
 وَكَسْرُ تَرْقُوتَيْنِ وَالْأَضْلَاعِ
 وَرَأْسِ تَدْيٍ ذَكَرٍ وَذَكَرٍ
 وَفِي يَدَيْ رَائِدَةٍ وَتَمْرِفُ
 إِنْ لَمْ تَكُنْ أَقْوَى وَتَمْرِفُ صَبِغٍ
 وَذَلِكَ جَزْءٌ دِيَّةٍ نِسْبَةٌ مَا
 مِنْ قِيَمَةِ الْمَذْكُورِ عِنْدًا مِثْلًا
 وَالنَّقْصُ بِأَجْزَائِهِ حَاكِمٌ نَبَتْ
 فَكْفَهُ مَسْبُوعُهُ الْأَصْبَاعِ

وَجِنْ أَرشًا وَهُوَ عَفْوٌ وَالتَّنْظَرُ
 مُدَاعِيْنٍ وَطُهُورًا مَعْمَدُ
 فَالْمَسْبِقُ فَالتَّخَافَةُ فَقَوْلُهُ
 لِيَقْطَعُ حَنْتِي مُشْكِلٌ مِنْ مِثْلِهِ
 وَمَا عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ بَلْ أَصْدَرَ
 وَأَعْدَسُ فِي الْوَالِدِ بِالْأَقْلِ
 حُكُومَةُ الْمُحْصِيْنِ وَالْأَهْلِيلِ
 مِنْ حُصْلَتَيْنِ تَذَكْرَانِ مَسْهَلُ
 دِيَّةٍ ذَيْنِ بِحُكُومَةِ الذِّكْرِ
 عَنِ الْقِصَاصِ مَا ذَكَرْنَا تَانِيَا
 عَنِ الْيَمِينِ لِأَقْصَاصٍ فِيهَا
 بَلْ دِيَّةٌ وَلَتَكُنْ حَذَّانَ عَرْضُ
 قَالِعَهَا غَيْرُهَا لِلتَّعْمُدِ
 تَقَطَّعَ جِلْدًا فَوْقَ عَظْمٍ فَصَلَا
 طِفْلٌ وَفِي شَرْعِيَّةٍ وَصَبِغٌ سِنَّ
 أَوْ بَعْضُهَا رِقْوَةٌ الْأَرْضِ ضَاعِ
 عَنِ الْيَقْبَاضِ وَالنَّيْسَاطِ قَدِ عَمِي
 بِكُونِهَا عَنْ سَاعِدٍ تَخْرَفُ
 وَضَعْفُ بَطْنِيْنِ بِالْحُكُومَةِ أَدْعَى
 نَقْصُهُ حَيَاةٌ لَوْحِيْمَا
 عَنْ دِيَّةِ الْعَضْوِ الْجَرِيْحِ نَزَلَا
 هُنَا وَعَنْ مَسْبُوعِهِ الَّذِي نَبَتْ
 وَالنَّجْفُ مَسْبُوعٌ وَهَدَبٌ تَابِعٌ

وَمَارِنُ الْأَفْرِ لِغَيْرِ اللَّيْلِ
 وَحَيْثُ لَمْ يَنْقُصْ كَيْسٌ شَرَعِيهِ
 وَرُحْمَةُ الْأَنْثَى لَيْسَتْ قَسْدٌ
 هَذَا وَإِنْ أَمَكْنَا نَقْدَرُ
 مِنْ قَسْطٍ مَا قَلْنَا وَمِنْ حُكْمِيهِ
 وَحَيْثُمَا يَجْنُ فَيَقْطَعُ يَدَهُ
 فَفَقِصْ قَطِيعٌ لِلذَّوِيِّ نَقْدَرُ مَا
 وَبِأَقْبَلِ قِيَمَةٍ يَوْمَ قُدِي
 وَلَا زِمُ فِدَاءٌ مُسْتَوْلِدِيهِ
 وَالِاخْتِيَارُ وَاسْتِرْدٌ وَقَسِيمٌ
 وَإِنْ يَمُتُ نَصَادُ مَا حُرَانِ
 وَفِي اصْطِدَامِ الْحَامِلِينَ أَرْبَعٌ
 وَالْيَصْفُ مِنْ قِيَمَةِ مَا الْأَحْرَزُ كَيْبُ
 وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَى عَاقِلِيَتِهِ
 وَإِنْ نَعْدَا فَيَقِيمَا حَلْفَا
 وَغَرَّةٌ لِلْحَمَلِ بَلْ إِنْ يُرْكَبُ
 يَجْلُ عَلَى الْمُرْكَبِ وَالْمَبْدَانِ
 وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ قِيَمَتُهُ
 عَاقِبُ هَذَا وَلَيْسَتْ وَدَلْفُ
 أَوْ مِائَةٌ أَوْ مِائَتَيْنِ سَاوَتَا
 وَقِيَمَةُ الْفَرَّةِ أَرْبَعُونَ
 مِنْ سَيِّدَيْنِ وَبِالْإِرْتِ بِنَفْرَدِ
 وَالْفُلُكُ كَالذَّابَةِ وَالْمَلَاخُ

وَمَالُهُ مُقَدَّرٌ لِلشَّيْرِ
 وَأَصْبَحَ زَادَتْ نَقْدَرُ رَدَامِيهِ
 لِلْعَبْدِ وَالتَّغْزِيرُ فِي الشُّعُورِ قُدُ
 بِمَا كُهُ مُقَدَّرٌ قَالَا كَثُرُ
 وَالْعَبْدُ فِي رَقَبَتِهِ لَا ذِمَّةَ
 جَانٍ فِيهِنَّ ثُمَّ يَهْلِكُ بَعْدَهُ
 وَمَاتَتْ بِنِي شِرْكَتِهِ بَيْنَهُمَا
 وَأَرْشِيهِ جَانُ الْفِدَاِ الْمَسِيدِ
 وَبِالْعِتَاقِ لَا يَأْنُ جَامِعِيَتَهُ
 قِيَمَتُهُمَا إِنْ تَجَنَّبَ أَنْ يَغْدِرُ
 قَالُ كُلُّ فِيهِ تَكْفِيرَانِ
 بَيَانُهُ التَّكْفِيرُ لَا يُوسَعُ
 مِذْكَالُهُ وَإِنْ كَلَاهَا غَلِبُ
 لَوَارِثُ الْأَخْرِ نِصْفُ دِيَّتِهِ
 خَالَفَ فِيهِ الْأَكْثَرُ الْمَصِيفَا
 غَيْرَ الْوَالِيَيْنِ صَيِّبَا وَصَبِي
 مَا نَابَا بِالِاصْطِدَامِ مُهْدِرَانِ
 فِي الْإِرْتِ عَنْ حُرِّ وَنِصْفِ دِيَّتِهِ
 شَخْصِيَيْنِ لَمْ يَفْضَلْ بِالِاسْتِوَاءِ
 يَفْضَلُ حَمْسُونَ وَإِنْ أَحْبَلْنَا
 يَبْقَى ثَلَاثُونَ يَأْتُ يَكُونَا
 كُلُّ وَغَيْرِ جَدَّةٍ فَلَا تَسْرُدُ
 كِرَاكِبٍ وَتَهْدُرُ الرِّيَاخُ

وَكَأَنَّهُ وَشَرِبَهُ وَحَقَّقْتَهُ
 وَرَدَّ طَبْعَهُ وَقَبِيحُهُ وَرَدَّتُهُ
 كَذَلِكَ الْأَنْزَالُ عَنْ مَبَاشَرَةٍ
 وَمَا بِالْحِلِّ وَأَذِنَ فَطَرَهُ
 وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ وَالْحُجُونُ
 وَأَفْعَلُ ثَلَاثَانَا فَعَلَهَا مَسْنُونٌ
 فَالْفَطْرُ عَجَلٌ وَالسُّجُورُ آخِرُ
 وَقَوْلُهُ هُوَ فِي الصِّيَامِ فَاهْتَمِي
 وَالْمَسْمُومُ فِي الْعَبْدِ وَالشَّرْقِيُّ
 يَجْزِي جِالٌ وَالضَّادُ فِيهِ عَمٌ
 وَيَوْمٌ شَيْءٌ مِثْلُهَا فَلْيَمْنَعِ
 عَالِمٌ يُؤَلِّقُ عَادَةَ التَّطَرُّعِ
 أَوْ صَامَهُ مِنْ نَذِيرِهِ أَوْ عَرَفَا
 أَوْ كَانَ عَنْ كَفَارَةٍ فَيُرْتَضَى
 لَكِنْ عَلَى ذِي الرُّؤْيَةِ الْحَقِيقَةِ
 صِيَامُهُ وَمِثْلُ مَنْ قَدْ صَدَّقَهُ

فصل

وَمِنْ يَجَامِعُ عَامِدَانِهَا سَهَةٌ
 فَبِالْمَضْمُونِ وَالْكَفَّارَةُ
 اِعْتَانُ عَيْدٍ مَوْجِبٌ مِنْ رَمَائِهِ
 غَيْبٌ يَجْلُ بَعْدَ بَاكْتِسَابِهِ
 لَكِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ
 شَهْرَيْنِ مَعَ تَتَابُعِ يَكُونُ
 أَوْ لَمْ يُطِيقْ فَلْيَطْمِئِنْ مَا عَلَبُ
 سِتِينَ مَسْجِدًا لِكُلِّ مَدْحَبٍ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ يَسْفِطُ الْوَجُوبُ
 بِالْحَمَلِ لَكِنْ يَسْفِطُ التَّرْتِيبُ
 وَمَنْ يَمُتُ بِمَا لَقِيَ صَمْرًا
 كَانَ الْوَالِيُّ بَعْدَهُ يَحْتَسِرُ
 إِنْ شَاءَ صَامَ صَوْمَهُ وَأَوْ كَمَا
 عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدْحَبٍ قَدْ مَا
 وَجَاهُ لِلشَّخْصِ فِي سِ الْكَبِيرِ
 تَرَكَ الصِّيَامَ إِنْ تَحَقَّقَ الْمَرَضُ
 وَلَا قَصْدًا بِلِ تَقِيَّتِنِ الْأَذَا
 عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدْحَبٍ لِلْفِدَاِ
 وَحَامِلٌ وَمَرَضٌ نَصَرَتْ

يَصُومُهَا أَوْ صُرِّطَ لَهَا أَطْرُقَتْ
وَأِنْ يَكُنْ خَوْفًا عَلَى الْفِطْرِ وَجِبَتْ
مَعَ الْقَضَاءِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدْحَبٌ
وَفَطْرٌ يَوْمَ تَمْرٍ وَوَيْ سَفَرٌ
قَصِيرٌ مَبَاحٌ وَالْقَضَاءُ يُعْفَى
وَكُلُّ تَخْيُصٍ بِالْقَضَاءِ خَرَأٌ
حَتَّى إِذَا شَهَرَ الصِّيَامَ كَسَفَرًا
وَعِدَّةَ الْأَمْدَادِ كَالْأَيَّامِ
وَكُرِّهَتْ تَكْرُارَ الْأَعْوَامِ
بَابُ الْأَعْتِكَافِ

وَالْأَعْتِكَافُ سَنَةٌ وَيُعْتَبَرُ
وَجُوبُهُ فِي حَقِّ مَنْ لَهُ تَدَارٌ
وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ الصِّيَامُ
بَلْ شَرْطُهُ التَّمَيُّزُ وَالْإِسْلَامُ
وَاللَّهُ بِمَسْجِدِهِ وَالنَّبِيَّةِ
وَلَسَوْفَى مَذْرُورِهِ الْفَرِيضَةُ
وَالْمَجْنُونُ وَالْمَجَاعُ يَبْطُلُ
كَذَا التَّخْيُصُ أَوْ نَفْسٌ يَجْمَلُ
وَبِالْخُرُوجِ يَبْطُلُ الْمَذْذُورُ
لَكِنْ لَعَنَهُ يَخْرُجُ الْمَعْدُورُ

كَمَا بَابُ الْحَجِّ
كُلُّ أَمْرٍ يُفْلِزُ كَمَا أَمْرٌ
بِأَنْ يَخْرُجَ مَرَّةً وَيُعْتَبَرُ
إِنْ كَانَ حُرًّا أَسْلَمًا مُكَلَّفًا
وَأَمَّا مَنْ سَبَّحَ الْوُكُوفَ أَسْفَى
وَأَجِدَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ
زِيَادَةً عَنْ كُلِّ مَا يَخْرُجُ لَهُ
أَرْكَانُهُ الْإِحْرَامُ وَالْوُكُوفُ
حَلْقٌ وَسَعَى وَفَرَانٌ إِذْ رَجَعَ
وَكُلُّهَا عِزُّ الْوُكُوفِ تَعْتَبَرُ
أَرْكَانُ كُلِّ عَمْرَةٍ بِهَا اعْتَمَدَ
وَالرَّوَابِغُ الْإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهِ
وَالرَّمْيُ بِالْحِجَارِ أَوْ قَاتِيهِ
وَأَنْ يَبِيَّتَ التَّخْيُصُ بِالرَّزْلِغَةِ
وَفِي مَعْنَى اللَّيَالِي الْمَشْرُوقَةِ
وَتَرْكُ مَا يُسْمَى بِحَيْطًا سَانِرًا

إِنْ غَلَبَتْهُ بِالْيَمِينِ أَمَّا
وَالثَّانِي فَوْقَهُ وَلَمْ يَجْزِبْ وَلَمْ
فِدِيَّةٌ وَالْيَصْفُ مِنْهَا يَتَّبَعُ
وَالتَّخْيُصُ إِنْ يَنْزَلُ وَيَجْزِبُ بَابًا
ثَلَاثًا مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثَانِ
وَيَصْفُ ثَانٍ هَدْرٌ لَكِنْ عَلَى
وِدِيَّةُ الثَّلَاثِ كُلُّهَا عَلَى
بَسْرَطٍ أَنْ كُلَّ مَجْدُوبٍ سَقَطَ
قُلْتُ وَإِنْ تَشْرَفَ سَفِينَةٌ يَجِبُ
وَمَا لَ غَيْرُهُ إِذَا الْقَاهُ
وَمَنْ يَقْبَلُ لغيرِهِ خَوْفَ الْعَرَقِ
إِلَّا إِذَا الْحَتَّاجُ الَّذِي يَلْقَى فَقَطُّ
وَإِنَّا وَالرُّبُكَانُ ضَامِنُوهُ
حِصَّتُهُ وَيَلْزِمُ الْبَائِقِينَ
قُلْتُ إِذَا كَانَ مُرَادُ النَّاطِقِ
مِنْهُمْ وَصَدَّقُوهُ طَوْلُوا بِمَا
أَرَدَتْ أَنْشَاءُ الضَّمَانِ عَنْهُمْ
عِنْدَ الْقَلِيلِ لَكِنَّ السَّيِّدَ
وَالْمَجْنُونِ إِنْ يَعْدُ مِنْهُ الْحَجُّ
حِصَّتُهُ وَإِنْ أُصِيبَ وَاحِدٌ
وَقَصْدُهُمْ آيَاهُ قَادِرِينَ
شَبِيهَةٌ عَمْدٌ وَإِنْ الْقَصْدُ فَقَدْ

إِذَا انْتَرَدَى فِي حَيْفٍ ظَلَمْنَا
يَخْتَرُ وَأَوَّلُ مِنَ الْبُرْآنِ ضَمٌّ
عَاقِلَةٌ الثَّانِي وَلَكِنْ رَجَعُوا
وَالثَّانِي ثَالِثًا نَعْدُ لَا غِيَا
فَلْيُعْقَلَا عَنْ حَافِي وَتَكَافِي
عَاقِلَةٌ الْأَوَّلِ يَصْفُ فَضْلًا
عَاقِلٌ ثَانٍ عَنْ عَلِيٍّ نَقِيلاً
عَلَى الَّذِي يَجْذِبُهُ مِنْهُمْ فَقَطُّ
طَرَحَ الْمُتَاعَ لِرَجَائِهِ مِنْ رَكِبٍ
يَغْيِرُ إِذِنْ مِنْهُ ضَمَّتَاهُ
مَالِكٌ لَقِيَ فِي ضَمَانِي اسْتَحَقَّ
لَا كُونَ مِنْ قَالِ بِيَانٍ أَوْ يَشْطُ
إِنْ كَانَ فِي الرُّكْبِ الزَّمُوهُ
حِصَّتُهُمْ يَقُولُهُمْ رَضِيئًا
لِأَخْبَارِهِ عَنِ الضَّمَانِ السَّالِقِ
حَصَّ وَإِنْ قَالَ الَّذِي تَكَلَّمَ
تَمَّ رَضُوا يَلْزِمُهُمْ قِسْطُهُمْ
سِوَاهُ إِذَا لَا تَوْفُقَ الْعُقُودُ
عَلَى الرَّمَاةِ مِنْ دَمِ الْكُلِّ هَدْرٌ
قَصْدٌ أَبْقَدُ رَوْهُ فَكُلُّ عَامِدٍ
عَلَى أَمْرٍ مِنْهُمْ وَلَا تَعْيِينًا
فُطْلًا كَصَيْبٍ غَيْرٍ مِنْ قَصْدٍ

بَابُ الْبَغَاةِ

وَأَنْ يَطُوفَ لِلْوَدْعِ آخِرًا
وَيَسْتَعْبَأَنَّ أَنْ يَلْبَسَ الْقَفَّ
وَأَنْ يَطُوفَ لِلْقُدُومِ إِذْ أَلَى
وَأَنْ يَكُونَ مَعْرَدًا الْمَازِكِزِ
بِأَنْ يَبْحَثَ ثُمَّ بَعْدَ يَفْتَمِرُ
وَرُكْعَتَانِ لِلطَّوَائِفِ أَكْرَبَا
كَذَا الْبِائِضُ وَالْأَزْرَقُ وَالرَّذَا

بَابُ تَحْرِمَاتِ الْأَحْرَامِ
وَهَذِهِ عَشْرٌ خِصَالٌ تَحْرِمُ
مَنْ حَرَّمَ وَكُلُّهَا سَتَعَلَّمَ
لِنَسْرِ الْحَيْطِ مُطْلَقًا مِنَ الذِّكْرِ
وَسَتَرْتَقِضُ رَأْسَهُ بِإِلَا صَرَرُ
وَوَجْهًا كَرَاهِيَةً إِذَا اسْتَرَّ
وَقَلَّمَ أَطْفَالَ رِجَالِهَا السُّعْدُ
وَقَتْلُ سَيْدٍ كَالْحَلَالِ فِي الْحَرَمِ
وَالْقَطْعُ مِنْ أَسْجَادِهِ كَالْمَيْتِ
وَالرُّوْطَةُ وَالنِّكَاحُ وَالْمُبَاشَرَةُ
لِشَهْرَةٍ وَمَنْ سَبَّ سَبَّ عَاشِرُهُ
ثُمَّ الْفَتْحَى فِي كُلِّ مَا مَنَعَهَا وَجَبَدُ
الْإِنِّكَاحُ فَمَنْ عَزَّ مَنَعَهُ
وَالظُّفْرُ فِيهِ الْمُدُّ وَالظُّفْرَانِ
كَالسُّمْرِ تَيْنَ فِيهَا مَدَانُ
وَالشُّكْرَةُ مُطْلَقًا قَدْ أَبْطَلَا
بِالْوَطْءِ وَالرُّوْطَةُ مَنْ تَحْتَلَّى
وَأَجِبَ بِالرُّوْطَةِ هَدَى الْقَضَا

وَكُونُهُ فِي فَايَسِدِيهِ مَضَى
وَمَنْ يَفْتَرُ رِقْقَهُ حَمَلًا
بِعَمْرَةٍ إِنْ كَانَ عَنْ حَضْرَتِهَا
أَوْ فَاتَهُ رُكْنَ سِرَاهُ لَمْ يَحْكُ
مِنْ ذَلِكَ الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ قَطَعَهُ
وَأَنْ يَفْتَرُ وَأَجِبَ بَرَقِي دَمًا
أَوْ سَهَةً فَمَا يَسْتُرُ الرِّسَا
فَصَلِّ فِي بَيَاتِ
الدَّمَا وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ
وَسَارُّ الدَّمَا فِي الْأَحْرَامِ
مَحْضُورَةٌ فِي خَمْسَةِ أَنْسَارِ

إِمَامَانِ عَيْنِ انْقِيَادِ صَادِقَةٍ
لَا رَدَّةَ وَمَنْعَ حَقِّ الشَّرْعِ
وَشَوْكَةً تَمَكُّنُهَا الْمُقَاوِمَةَ
أَحْذِ الْحَقُوقِ وَصَمَانَ الْمُتَلَفِ
وَصَرَفِ سَمِّ هُوَ الَّذِي ارْتَقَى
بِيَدْرِ قَلْتُ وَهُوَ عَدْلٌ دُورِ فُطْنِ
أَتَى بَلَى الْجَمْعُ الَّذِي تَحْتَ الْعِلْمِ
وَنُطْلِقُ الصَّالِحَ لِلْمُقَاتِلِ
يُسْتَمْلَانِ حَيْثُ أَمْرٌ حَصَلَا
وَلَمْ يَرَاهُ وَالنِّسَابُ عَدُوِّ
إِذْ خِيفَ أَنَا بِهَمْ نَصَبُكُمْ
لَيْسَ لَنَا أَنْ تَسْتَعِينَ بِهَمَا
يَنْفَعُ عَلَيْهِمْ ذَوْنَنَا الْأَمَانَ
عَنْ مُذِيرِيهِمْ وَبِذِي بَطْلٍ
لَمْ يَذْكُرِ الْعُذْرَ وَمُتَلَفًا ضَمِنَ
وَالرِّقُّ وَالْمَكْرَةُ مِنْهُمْ مِنْهُمْ

إِنَّ الْبُعَاةَ فِرْقَةٌ مُخَالِفَةٌ
يَبْأِطِلُ التَّأْوِيلَ غَيْرَ الْقَطْعِي
وَوَارِجِي مِطْعَامِ الْكَلِمَةِ
وَفِي الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَاتِ وَفِي
إِذْ قَاتُوا وَسَمِعَ حُجَّةً بِحَقِّ
يُجَدُّهَا كَالْعَدْلِ وَلَيْبَدُ الْبَيْتِ
وَمَا لَنَا اتِّبَاعَ مَنْ قَدْ أَهْرَمَ
وَأَنْ حَشِينَا الْجَمْعُ فِي الْمَالِ
كَرِدْنَا السِّلَاحَ وَالْحَيْلَ وَلَا
وَعَبْرَ صَالِحٍ كَمَنْ لَا بَلْفَا
وَبِالْمُجَانِبِ وَالنَّارِ رُزْمُوا
وَكَاثِرًا وَالْقَاتِلُ الْمُهْرِمَا
وَأَنْ يَأْهِلَ حَرْبٍ اسْتَعَانُوا
وَأَنْ يَطُوقُوا مَعَهُمْ الْحَقَّ عَدْلُ
مِثَاقُهُ وَلَوْ يَهْمِلُ الْحَقَّ إِنْ
مُنْتَقِصُوا الْعَهْدَ وَجَارَ قَتْلُهُمْ

بَابُ الرَّدَّةِ

مُكَلِّفٌ بِفِعْلٍ أَوْ تَكَلَّمَ
وَبِإِعْتِقَادٍ مِنْهُ كَالْأَلْفَاءِ
وَسَجْدَةٍ لِكُوكِبٍ وَصُورَةٍ
مِثْلَهُ يَقْدَفُ بَعْضُ الْأَنْبِيَا
إِسْمَاقُ قَالَ الْفَارِسِيُّ مَدْهَبِي
وَالصَّيْدَلَانِيُّ تَمَانِينَ جِلْدُ

أَفْخَسُ كُفْرًا رَدَادُ مُسْلِمٍ
مَحْضٌ عِنَادًا وَبِإِسْتِهْزَاءٍ
لِلْمُصْحَفِ الْفَرِيزِيِّ فِي الْفَاذُورَةِ
وَمُجَدِّهِ بِجَمْعٍ مَا حَقِيقَا
لَكِنْ مَقَى أَهْلُ بَيْسَمٍ عَنْ أَبِي
بِأَنَّ هَذَا مُسْلِمٌ يُقْتَلُ حَتَّى

فَلأَوَّلُ الْمَرْتَبِ الْمُقَدَّرُ
 بِتِلْكَ أَمْرٍ وَاحِدٍ وَيَجِبُ
 بِذِيحِ شَاةٍ أَوْ لَوْ صَامًا
 لِلْعَزْمَةِ عَشْرَةَ أَيَّامًا
 ثَلَاثَةٌ فِي الْحَجِّ فِي تَحَلُّهِ
 وَسَبْعَةٌ إِذَا تَلَّى لِأَهْلِهِ
 ثَانِي الدِّمَا مَحْرَمٌ مُقَدَّرٌ
 بِحُجَّتِهِ مِنْ أُمُورٍ تَحْطُرُ
 فَالشَّاةُ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ
 يَصُومُهَا أَوْ أَصْعَ طَعَامٍ
 لَسْتُمْ هُمْ مِنْ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ
 لِكُلِّ شَيْخٍ يَصْفُ صَاعٌ وَنَتَمٌ
 ثَالِثًا بِحُجَّتِهِ مُقَدَّرٌ
 يَقْطَعُ نَبِيَّ أَوْ يُصِيدُ بَقِيَّةً
 فَإِنْ يَكُنْ لِلصَّيْدِ مِثْلُ فِي النَّعْمِ
 فَلْيُدْعَ الْمِثْلَ أَمَّا فِي الْحَرَمِ
 أَوْ يَشْتَرِي لِأَهْلِ ذَلِكَ الْحَرَمِ
 حَيْثُ يَقْدَرُ مَا لَهُ مِنَ الْقِيَمِ
 أَوْ يُعَدِّلُ الْأَمْدَادَ مِنْ صَوْمًا
 نَعْمُوهُ عَنْ كُلِّ مِدَّ يَوْمًا
 وَخَيْرٌ وَأَفْضَلُ الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ فِي
 إِتْلَافِ صَيِّدٍ حَيْثُ شَكَّ فِيهِ
 رَابِعًا مَرْتَبٌ مُقَدَّرٌ
 فَرَأَى بِالْمَحْرَمِ حَيْثُ يَحْتَمِلُ
 دَمٌ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَطْعِمِ
 هُوَ تَأْتِي بِقَدْرِ قِيَمَةِ الدَّمِ
 وَصَامَ عِنْدَ الْحَجِّ عَنِ الطَّعَامِ
 مَا يُعَدِّلُ الْأَمْدَادَ مِنْ أَيَّامٍ
 خَاسِمًا يَحْتَمِلُ بِالْحَاسِمِ
 مَرْتَبٌ مُعَدَّلٌ كَالرَّاسِمِ
 لَكِنْ هُنَا الْعَيْرُ قَبْلَ مَسْتَبِنٍ
 وَبَعْدَهُ الْعَيْرُ رَأْسٌ مِنْ بَقَرٍ
 وَعِنْدَ حَجِّ عَنْهُ سَعْمٌ مِنْ عَمٍ
 ثُمَّ الْعَمَامُ بِشَرِي عِنْدَ الْعَدَمِ
 بِقِيَمَةِ الْمَرْحُومِ وَأَوْحِدُ
 وَعَدْلُهُ مِنَ الصِّيَامِ أَنْ يَفْعَلَ

وَيُقْبَلُ التَّوْبُ وَلَوْ نَزَّ بِدَيْقًا
 وَلَمْ يَأْطُرْ وَلَيْسَلَمْ وَيَجَلُ
 وَلِمَاعِهِ حِزْبِيَّةٌ أَقْرُ
 وَدَيْنُهُ أَقْبَضُ وَعَلَيْهِ يُصْرَفُ
 قُلْتُ الَّذِي مَا جَازَ أَنْ يُعْلَقَا
 وَالْكُرَّةُ لِلْفُطْرِ وَلِلرَّدَةِ مَعُ
 لِأَنَّ يَكْذِبَ شَاهِدًا وَحَطَّاحِي
 قُلْتُ إِذَا طَلَّقَهُ اسْتَفْصَلَهُ
 بِغَيْرِ مَا يُوجِبُ كَفْرًا كَأَكْلِ
 هُوَ هَيْمٌ إِطْلَاقُهُ أَنْ يَجْعَلَ
 أَقْلِيَتْ مِنْ عَلَى أَمْرٍ تَدَارِي قَهْرًا
 وَطَاعَةً وَعِنْدَهُمْ يُصَلِّي
 قُلْتُ وَلَكِنَّمَا إِذَا اسْتَيْقَنَا

وَتَحْبَسَتْ بَابَهُ تَصْبِيحًا
 مَرْبُوعًا وَمِنَا قَرَعَهُ وَإِنْ سَفَلَ
 أَوْ الْيَقِي الْمَأْمُونُ بَعْدَ أَنْ كَبُرَ
 وَبِاطِلٌ تَصْرَفٌ لَا يُوقَفُ
 وَأَقْبَلُ شَهِيدِي رِدَّةً قَدْ أُطْلِقَا
 بِحَيْلَةٍ كَالشَّخْصِ فِي الْأَسْرِ وَفِي
 قَالَ أَبِي مَاتَ عَلَى الْكُفْرَانِ فِي
 فَإِنْ يُفَسِّرُ قَوْلَهُ أَوْ فِعْلَهُ
 مِنْ كَحْمٍ خَيْرٌ أَوْ أَمْرٍ نَهَلُ
 وَيَأْبَى الْأَطْرَافُ أَنْ الْحَطَّالَةَ
 وَلَمْ يَجِدْ بَعْدَ عَرْضِ كَفْرًا
 يُحْكَمُ بِأَهْتِدَائِهِ لَا الْأَصْلِي
 فِيهَا لَهُ تَشْهَدُ فَمِنَّا

بَابُ الزِّنَا

مَنْ أَوْجَحَ الْفَرْحَ يَفْرَحُ بِجُرْمٍ
 مَلِكٌ وَلَا تَحْلِيلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
 وَلَوْ صَغِيرَةً أَوْ كَثْرَتِي لَهُ
 مِنْ عَبْدِهِ لَا الْفَرَسِ وَالْمُسْتَمْلَكَةِ
 وَالْحَيْضِ وَالزَّوْجِ وَالْبَهَائِشِ
 عَدْلَيْنِ وَالْوَلِيِّ أَوْ مَا أَوْقَعَهُ
 لِأَمْعِ نِسَاءٍ أَرْبَعِ شَهَدَاتٍ
 كَمَا ذِي وَإِنْ نَجَى بِأَرْبَعَةٍ
 وَتَطْلُبُ الْمَهْرُ فَيَشْهَدُ أَرْبَعُ

لِلْعَيْنِ مُشْتَرَى بِإِلَّا مَلِكٌ وَظَنُ
 وَكُلُّ أَبَا حَتٍّ وَظَنُّهَا الْمُرْمَا
 أَوْ نَكَحَ الْأُمَّ كَدِيرًا لَهُ
 إِنْ حُرِّمَتْ بِسَبِّ وَشِرْكَةٍ
 وَمَيْتٌ وَمُتَعَةٌ وَعَادِمٌ
 بِالْكُرَّةِ إِنْ شَهِدَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةً
 بِكْرٍ وَعَنْ حِدِّ الشَّهْرِ وَحِدِّ نَا
 بِأَنَّهُ أَكْرَهُ فِي الْجَامِعَةِ
 بِكْرٍ بِحَبِّ مَهْرٍ وَحَدًّا نَدْفَعُ

اويعترف

وَلَمْ يَجِبْ لَوْ كَانَ الصَّيَامُ فِي الْحَرَمِ
 وَاهْدَى وَالْأَطْعَامُ فِيهِ مَلْتَرَمٌ
 وَسُرَّ كَيْفَ مَا وَرَّ مَرْمٌ نَدَبٌ
 لِلدِّينِ وَالذَّنْبِ أَوْ كُلِّ مَا طَلَبَتْ
 كَالْعِلْمِ وَالنِّكَاحِ إِذَا وَالشَّافِعِ
 وَأَنْ تَرَوْرَ نَدَبٌ قَبْرُ الْمُصْطَفَى
 صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا وَسَمِعْنَا
 وَابِهِ وَصَفِيهِ وَكَرَمْنَا

كتاب البيع

يَبِيعُ بَيْعٌ حَاضِرٌ لَشَاهِدٍ
 وَيَبِيعُ شَيْءٌ لَمْ يَشَاهِدْ قَاسِدٌ
 كَلِمَةُ بَيْعٍ شَيْءٌ مَلْتَرَمٌ
 فِي ذِمَّةٍ بِالْوَصْفِ بِيَعَا أَوْ سَلَّمَ
 إِذَا جَرَى فِي طَاهِرٍ مَعْلُومٍ
 بِهِ انْتِفَاءً يُمْكِنُ التَّسْلِيمُ
 مِنْ مَالِكٍ أَوْ مِنْ كَلِمَةٍ
 يَصِفُهُ صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ
 وَلَا يَبِيعُ مُطْلَقًا بَيْعُ الْغَرَرِ
 وَلَا مَبِيعٌ قَبْلَ قَبْضٍ مُعْتَبَرٌ

باب الزنا

بَيْعُ الْمَطْعَامِ بِالْمَطْعَامِ يَشْتَرِطُ
 لَهُ التَّسَاوِيانُ كَيْفَ حَسَابًا
 كَذَلِكَ الْجَوْلُ وَالْمَقَابِضَةُ
 حَقِيقَةٌ فِي مَجْلِسِ الْعَاوِضَةِ
 فَلَمْ يَبِيعْ بِجَنَسِهِ جَسَنٌ فَصَلَّ
 وَلَا يَجُوزُ مُطْلَقًا إِلَى الْإِحْلِ
 وَكَالْمَطْعَامِ فِي جَمِيعِ مَا عُرِفَ
 نَفْدٌ يَفْقَدُ جَنْسَهُ أَوْ يَخْتَلِفُ
 ثُمَّ اعْتَبَارًا بِالْمِثَالِ أَلَمْ تَأْتِ
 فِيمَا يَجِبُ بِالْمَجَافِ الْكَامِلِ
 فَلَا يَجُوزُ فِي الْمَطْعَامِ الرُّطْبَانُ
 يَبِيعُهُ بِجَنَسِهِ إِلَّا اللَّبَنُ
 وَالْحَيَوَانُ أَنْ يَبِيعَ بِالْمِثْلِ
 يَجُوزُ بِجَمَالٍ وَالْفَسَادُ فِيهِ عَمٌ

باب الخييار

أَمَّا خِيَارُ مَجْلِسِ الشَّبَائِعِ

وَمَنْعُ الْحَدِّ وَشَرْكُهُ طَلَبٌ
 مُكَلَّفًا أَصَابَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ
 مَجْتَنِبُ الْبِكَارِ وَالصِّغَارِ
 وَفِي اشْتِدَادِ الْمَرْوِ وَالزُّبْدِ مَنُوعٌ
 وَيُرْجَمُ الَّذِي زَانَا مُسَلِّمَةً
 وَدَاخِلٌ فِي الرَّجْمِ حَدُّ الْبِكْرِ
 عَامًا وَلَا وَأَمْرًا بِمَجْرَمٍ
 ثُمَّ وَقِيلَ يَكْتَفَى بِوَاحِدَةٍ
 فَلَا يَجُوزُ وَعَلَيْهَا أَجْرُهُ
 تَأْخِيرُ تَعْرِيفٍ إِلَى التَّيْسِيرِ
 بِالْأَخْيَارِ طَائِفَاتٍ مِنَ السُّلْطَانِ
 لَا أَمْرٌ بِهِ فَإِنْ بَعَا وَذَهَابَ يَرُدُّ
 وَمَوْهُمٌ إِطْلَاقُهُ أَنْ يَمْتَنِعَ
 مِصْرًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقَلَ
 طَالِبُ حِمْلِ أَهْلِهِ إِنْ لَمْ يُصَبْ
 حَبْسًا وَلَا يَجْعَلُ مَعَهُ أَهْلَهُ
 ذِي الْفِسْقِ وَالْأَنْثَى مَدْبَرًا وَفِي
 مِنْ مَرَقٍ بَعْضًا يَصِفُ هَذِينَ وَلَا
 عِلْمُ الْحُدُودِ وَصِفَاتٍ مِنْ شَهْدٍ
 وَشَاهِدٌ وَبَدْوُهُ رَمَى الْحَجَرِ

أَوْ يَعْتَرَفُ لَوْمَةً وَإِنْ هَرَبَ
 لَا إِنْ يَعُدُّ بِرَجْمِهِ الْإِمَامُ حَرًّا
 بِمِصَّةِ النِّكَاحِ بِالْأَحْمَارِ
 وَإِنْ هُوَ أَعْتَلَّ وَحَدَّ وَقَطَعَ
 وَالْجَدَلُ لَا الْفِصَاصُ لَنْ نَقْدَمَهُ
 وَلَيْسَ مَجْلُودًا بِشَرْبِ الْخَمْرِ
 وَمِائَةٌ يَجْعَلُ وَيَسْفَهِيهِمْ
 قُلْتُ وَزَوْجٌ وَنِسَاءٌ قَاصِدَةٌ
 وَكُلُّهَا مِنَ الذَّرْبِ أَمَّا جَبْرُهُ
 قُلْتُ فَيَأْسُ قَوْلٍ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ
 وَقَدْ رَأَى تَعْرِيفَهَا الرُّوْيَانِي
 مَرَحِلَتَيْنِ أَى وَجَمَّ اجْتَهَدَ
 قُلْتُ فَإِنْ زَادَ عَلَى الْقَصْرِ اشْتَبَعُ
 كَيْفَ وَقَدْ عَرَبَ عُثْمَانُ إِلَى
 الْأَخْرَافِ عَوْدِهِ وَلَا تَجِبُ
 إِلَّا بِالْخَوْفِ عَوْدِهِ وَهُوَ لَهُ
 أَوْ سَيِّدٌ وَكُلُّ مَكَاتِبًا وَمِنْ
 وَأَمْ قَرِيعٌ لَا مَكَاتِبًا وَلَا
 يَسْمَعُ حَمِيَّةَ الزَّنَا لِإِنْ فَيُقَدُّ
 إِمَامًا أَوْ لِي بِهِ وَإِنْ حَضَرَ

باب السرقة

مَنْ مَحَضَ دِينَارًا بِضَرْبِ قِطْعًا
 إِخْرَاجَهُ مِنْ حُرْزِهِ إِنْ فَقَدَا

سَارِقٌ رُبْعٌ أَوْ مَسَاوِيرٌ مِثْلًا
 لِكُلِّ شَخْصٍ مِلْكٌ غَيْرِهِ كَدَى

فَيَسْتَمْرَقُ كُلُّ مَنِ مَنَّهُ
 حَتَّى يَرَى مُفَارِقًا أَوْ قُرْبًا
 وَغَيْرُهُ لِكُلِّ اسْتِطْرَاطِهِ
 ثَلَاثَةٌ كَمَا لَهُ اسْتِقْطَالُهُ
 وَالشَّرْطِيُّ يَرُدُّ مَا اشْتَرَاهُ
 بِكُلِّ عَيْبٍ عِنْدَ مَا يَرَاهُ
 إِمَّا بِشَرْطٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ مُوقِفَهُ
 أَوْ بِالْقَضَا الْعُرْفِيِّ وَبِالْبَصْرِ يَهُ
 وَحَيْثُ عِنْدَ الشَّرْطِيِّ تَعَبًا
 فَلَا يَرُدُّ حَيْثُ بَائِعٌ أَيْ
 فَضَّلَ

بِعَ الثَّامِرُ وَنَ شَرْطُ الْقَطْعِ
 قَبْلَ الصَّلَاحِ مُسْتَقْبَلُ الْمَتَّعِ
 إِنْ أُرِيدَتْ فِي تَعَبٍ عَنِ الشَّيْءِ
 وَتَرَكَهُ بَعْدَ الصَّلَاحِ مُتَمَتِّعًا
 وَالزَّرْعُ عِنْدَ بَيْعِهِ مِثْلُ الْخَبْرِ
 فِي بَيْعِهِ وَالْأَرْضُ عِنْدَ الْكَيْفِ
 فِقْطُهُ قَبْلَ الصَّلَاحِ يُشْرَطُ
 لِابْتَعْدِهِ وَإِنْ بَاعَ مَعَهَا سَقَطَ

بَابُ التَّمَلُّكِ
 هُوَ اسْتِطْلَاحُ بَائِعٍ مَالِ الْمُرْتَمِّمِ
 فِي ذِمَّةٍ بِالرَّضْخِ لِقَوْلِهِ التَّمَلُّكُ
 مُوجِبٌ لِلشَّرْطِ أَوْ حَيْثُ لَا
 وَحَيْثُ كَانَ مُطْلَقًا تَمَلُّكًا
 وَشَرْطُهُ تَسْلِيمُ رَأْسِ الْمَالِ
 مَكَانَهُ مَعَ مَالِهِ بِالْحَالِ
 وَعِلْمُ كُلِّ مَالٍ قَدْرَ الْأَجَلِ
 وَمَوْجِبُ التَّمَلُّكِ حَيْثُ الْقَضَا
 وَقَدْرُهُ اسْتَلْتٌ فِيهِ يَدُ كَرٍ
 مَعَ حَسْبِهِ وَتَرْوِيهِ وَيَحْصُرُ
 بِوَصْفِهِ وَسُكْلُهُ الَّذِي أَلْفٌ
 إِنْ كَانَتْ الْأَعْرَاضُ لَمْ تَخْتَلِفْ
 ثُمَّ الَّذِي اسْتَلْتٌ فِيهِ شَرْطُهُ
 إِمَّا مَنِ اسْتِطْلَاحُ أَوْ يَرُدُّ مُنْطَبَهُ
 وَكَرْبُهُ بَعْدَهُ لَمْ يَحْتَلِطْ

وَشَبْهَةٌ وَدُونَ ذَلِكَ مِلْكُهُ
 وَلِلشَّرْطِيِّ فِي الَّذِي عَانَاهُ
 أَحْرَزَ لِأَنِّي مَوْضِعٌ قَدْ غَضِبَا
 يَحْطِ أَهْلُ لِلْبِكَا لَةِ بِهِ
 أَوْ سَكَّةٌ سُدَّتْ وَبِمَا الْجَامِعِ
 وَلَا بَانَ وَلِي لَهُ قَفَاةُ
 فِي الْعُرْفِ مَعَ حَصَانَةٍ كَدَارِ
 إِلَّا يَفْجُ مَعَ مَنَامِ اللَّاحِظِ
 مَشْدُودَةٌ الْأَطْنَابِ بِالْمَبَا لِ
 وَعَرْضَةُ الْخَانَ لِبَعْضِ الْأَيْقِ
 كَيْلُ الْإِصْطِبِيلِ فِي التَّحْنِ الْإِنَا
 فِي مُغْلَقٍ مُتَّصِلٍ مِنْ أَيْبِيَّةٍ
 تَسْبَعُ مَعَ الْقَائِدِ فِي الْبِرَاخِي
 فَرْدٌ وَبِالزَّكَبِ مَا تَعَلَّ
 وَمَا أَمَامَ سَلْبِقٍ مَا نَطَرَ
 قَدْ ضَاعَ وَالْوَارِثُ حَقْمُ الْأَمْرِ
 مِنْ مَالِهِ وَلَوْ يَجُوعُ عَجَبٌ
 عِلْمٌ مِنَ الْمَالِكِ ثُمَّ أَهْمَلَا
 فِيمَا سِوَاهَا عَنْ مَكَانِ أَهْلِهِ
 أَوْ قَلَّ وَاجِبٌ بِهِ نِصَابُ
 يَنْقَبُ فَأَنْصَبَ عَلَى التَّدْرِيجِ
 وَأَمَّ فَرَعٌ عَهَبَتْ أَوْ تَغْفِي
 يَسْتَنْتِ مَسْرَجًا وَفَرَسًا حَسَنًا

حَقًّا لِسَارِقٍ بِغَيْرِ شَرْكِهِ
 وَالْبَعْضُ وَالسَّيِّدُ أَوْ دَعَاؤُهُ
 أَوْ اعْتِرَافُهُ وَلَوْ أَنَّ كَذَبَا
 وَلَا الَّذِي أَحْرَزَ مَعَ مَعْصُوبِهِ
 إِنْ دَامَ فِي الصَّمَاءِ أَوْ فِي الشَّرَايِعِ
 بِغَيْرِ لَوْحٍ مِنْهُ أَوْ دَعَاؤُهُ
 وَمَرْحَةٌ تَشْغَلُ أَوْ بِالْجَارِي
 تَعْلُقُ فِي النَّهَارِ أَوْ بِجَا فِظِ
 وَخِيَمَةٌ مُرْسَلَةٌ أَدْبِيَا لًا
 وَكَأَنَّهَا بَيْتُ بَجَارٍ رَاعِقِ
 لَا الصَّيْفِ وَالْحَارِ وَمَنْ قَدَسْنَا
 كَتُوبٌ بِدَلَّةٍ وَمِثْلُ الْمَاشِيَةِ
 وَبُحُوبًا وَكَفَطَارِ الْإِيْلِ
 وَسِكَّةٌ قَدْ اسْتَوَتْ وَلَا
 وَمَا أَمَامَهُ وَوَاحِدٌ وَرَا
 وَالكَفْنُ الشَّرْعِيُّ لَا يَقْبَرُ
 وَالْأَجْنَبِيُّ الْخَصْمُ إِنْ يَكْتَنُ
 وَدَفَعَايَتِ لَا إِذَا تَخَلَّلَا
 كَقَبِهِ فِي لَيْلَةٍ وَنَقْلُهُ
 قُلْتُ إِذَا أَخْرَجَهُ الثَّقَابُ
 أَوْ ظَنَّهُ فَلَسَا كَيْفِي كَنْدُوجِ
 وَبَدْرًا رَأْسِي أَحْرَزْتُ وَوَقِفِ
 وَالزُّوجُ وَالسَّيِّدُ قُلْتُ أَيُّ مَنْ

وَالرَّمِيَّ مِنْ مُغْلَقٍ بَيْتٍ سَلَكَهُ
 وَابْتَلَعَ الذَّرْوِمِيَّةَ ظَهْرًا
 أَوْ حَيَوَانَ سَائِرٍ أَوْ هَوْقًا
 عَلَى بَعِيرٍ فَالزَّمَامُ قِطْعَةٌ
 كَحَمَلِ طَبْعِلٍ لَا قَوِيَّ الْجَلْدِ
 لِإِنْ دَعَا عِنْدًا يَجِدُّعُ زَوْجَهُ
 قُلْتُ الْأَصْحُ الْقِطْعُ حَيْثُ أَكْرَهُهُ
 أَوْ نَقَلَ الشَّيْءَ إِلَى زَاوِيَتِهِ
 وَأَخْرَجَ الْعَصَبَ وَمِنْ مَنَدِيلٍ
 وَجَائِزِ الْكَسْرِ بِمَصْدَرٍ الْكَسْرُ
 مِنْ بَيْتٍ مَالٍ وَأَمْرٌ وَمَالٌ
 وَجَائِدٌ لِجَلِّ أَحَدِ الْحَقِّ لَهُ
 تَقَطُّعٌ يَمْنَاهُ مِنَ الْكُفْرِ وَكُلُّ
 وَرَبَّةٍ النَّقِصِ وَلَوْ كَفَّانِ
 يَرُدُّهُ الْمَالُ وَعَرْمٌ مَا فَرَطَ
 بِبَاقِيَةٍ مِنْ بَعْدِ رَجُلٍ يُسْرَى
 بِالْعَيْسِ فِي الرَّبِيَّةِ الَّذِي قَدْ أَعْلَى
 ثُمَّ لِيَعْمَرُ رَوْمٍ مِنَ الذَّمِي
 كَانَ لِبَعْضِ الْمَسِيَلِمَاتِ وَقَعَا
 لِالْمَعَاهِدِ هُنَاكَ وَهُنَا
 وَسَمِعْتُ شَهَادَةَ بَيْعَتِهِ
 وَمَالَهُ يَبْتُ بِلَيْتِي تَرَدُّ
 لِلْحَاكِمِ التَّعْرِيفُ يَرْجُو لَوْ نَطَقَ

لِيَعْنِي دَارَ فُتَيْعَتٍ وَتَرَكَهُ
 وَوَضَعَ الْمَالَ عَلَى مَاءٍ جَرَى
 سَاقٍ فَأَخْرَجَاهُ أَوْ عُبْدَ رَقْدًا
 عَنْ قَبْلِهِ جَاعِلُهُ فِي مَصْبَعَةٍ
 وَلَوْ يَوْمٌ مِنْ حَرِيمِ السَّيِّدِ
 مُمِيزًا أَوْ دُونَ طَوْعٍ آخِرَجَهُ
 بِالسَّيْفِ كَيْ يَخْرُجَ أَوْ مَا شَبَّهَهُ
 أَوْ نَقَلَ الْخَرَّ وَلَوْ بِكَيْسَوِيَّةٍ
 لِبَعْضِنَا وَحَلَاةٍ سَوَى مَفْضُولَةٍ
 أَوْ الرِّضَائِيَّ قُلْ أَوْ ذُو الْفَقْرِ
 أَيْ مِنْ مَصْلَحَةٍ وَذِي مِطَالٍ
 أَوْ فِيهِ قَدْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَكَلَهُ
 زَائِدًا يَصْبِعُ وَبِالْشَّلَا أَكْفَوَا
 وَفَرْدَةٌ وَالْأَصْلُ لِلْإِمْكَانِ
 فَإِنْ بَعْدَ أَوْ قَدَّتْ لِأَنَّ السَّقَطَ
 ثُمَّ الْبَيْدُ الْبَيْسَارُ ثُمَّ الْآخَرَى
 نَدْبًا مَعَ الْمُنْفِقِ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ
 الْمُسْلِمِ وَهُوَ مِنَ الْقَهْرِيِّ
 زِنَاؤُهُ وَالذَّمِيَّ إِنْ تَرَافَعَا
 بِطَلْبِ الْمَالِكِ إِلَّا فِي الزَّنَا
 ثُمَّ لَتَعْدُ لِمَالِهِ بِحَضْرَتِهِ
 عَلَيْهِ مِنْ دُونِ ثَبُوتِ قِطْعِ يَدٍ
 بِحَدِّهِ كَمَا إِذَا حَالَ سُرْقٌ

أَوْ كَانَتْ الْأَرْكَانُ فِيهِ تَنْضِيطًا
 وَلَمْ يَكُنْ مَعْنًا فَلَوْ عَمِيْدًا
 فِي صَدْرِهِ أَوْ يَعْزُزُ صَدْرَهُ فَسَدَّ
 وَكَوْنُهُ وَقْتُ الْحَوْلِ يُغْلَقُ
 وَجُودُهُ حَيْثُ الْأَدَاءُ يُطَلَّبُ
 وَيَلْتَمَسُ خِيَارَ شَرْطٍ فِيهِ
 لَا يَجْلِسُ بِلَدَاكٍ يَفْتَضِيهِ
 كَذَا مِنْ مَوَارِغِ التَّجْوِيزِ
 تَأْثِيرُ تَارِيخِ الْمَسْأَلَةِ
 وَالْقَرْضُ لِلْمَتَاعِ مَدُونٌ وَرَكْمٌ
 يَصْرُ الْآخِرُ مِنْ مَافِيهِ السَّلْمُ
 وَحَازِرٌ فِيهِ الْخَوْلَاةُ مِنَ الْأَمَا
 إِنْ حَلَّ وَطَ وَنَجْرٌ إِنْ خَرِمَا
 بَابُ الرَّهْنِ
 يَصْحُ رَهْنٌ سَلْبٌ الْأَضْيَانِ
 أَنْ يَصْحَ فِيهِ الْبَيْعُ لَكَا كَالْحَافِ
 بِكُلِّ دِينَ لَا يَمْرُوفِي رَهْنٌ
 خِيَارُ شَرْطٍ أَوْ سَوَاهُ بِالْمَنْعِ
 وَلَا مَرْجِعٌ بَعْدَ قَبْضِ الرَّهْنِ
 فَإِنْ تَعَدَّى بَعْدَ قَبْضِهِ ضَمِنَ
 وَحَقُّهُ مُغْلَقٌ بِبَيْعَتِهِ
 جَمِيعًا إِلَى وَفَاءِ دَيْنِهِ
 وَبِالْمِتْنَاعِ رَاهِنٌ مِنَ الْوَقْفِ
 يَبَاعُ كُلُّ الرَّهْنِ أَوْ جِزْءُهُ كَقَرْنِ
 بَابُ الْحَجْمِ
 وَالشَّعْصُ مَبْنُوعٌ مِنَ التَّصْرِيفِ
 يَمَانِعُ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَخْتَفِ
 وَهِيَ الصَّكَاةُ جُزْءٌ يُعْرَفُ
 فَلَا يَصْحُ مَعَهَا تَصْرِيفٌ
 وَلَا مِنَ الْمَدْرِ الرَّسْفِيَّةِ
 إِنْ كَانَ حَجْرًا عَلَيْهِ فِيهِ
 وَكَالَسْفِيَّةِ مَفْلَسٌ مَدِينٌ
 تَزِيدُ عَنْ أَمْوَالِهِ الدُّنُورُ
 لَكِنْ يَصْحُ مَطْلَقًا فِي ذِمَّتِهِ
 كَذَا التَّنَاحُ ثُمَّ خَلَعَ زَوْجَتَهُ
 وَلَيْسَ لِلرَّفِيقِ فِيهَا فِي يَدِهِ

تصرف الأيازين سيده
 فان شري بغير اذن واقترن
 يكن عليه بعد عتقه العوض
 وان يعامل بمناذن سيده
 يجب وفاء الدين مما في يده
 وان جنى جنابة في رقيقه
 فحقها مطلق بعنقه
 وهو القصاص ان جنى تعمد
 وفي سواه بيعه أو الفدا
 وحيث ما جنى على أموال
 فلا قصاص مطلقا بحال
 ثم المريض نافذ التصرف
 في قدر ثلث ماله وان شفى
 فان يرد ودأوه محروق
 فالحكم فيما زاده موقوف
 حتى يجيز واو امرئوه بعده
 أو يطلوه ان أراد واردة
 باب الصلح

يصح بالأقرار في مال وما
 يقضى إليه كقصاص لرب ما
 أنواعه حطية وعارية
 والثالث المأوضات التجارية
 فان جرى عن ربه المحقق
 بغيره فبرئ مما بقي
 وان جرى عن عبده الذي غصب
 ببعض فالباقي لغاصب وهب
 وان جرى عن جوارحه
 في الملك بالسكنى فضل العارية
 ولم يجب فدا مضموعا بضمه
 أصلا وأما صابغ المعاوضة
 فسلحه عما ادعى يا حبرا
 وكل ما في البيع فيها قد جرى
 كرد عيب والتأمين شفعة
 ومنع بيع قبل قبض السلعة
 والشرط فيه حيث ضمن مجتنب
 وشرطه حضوره قبل الطلب

قلت لجاهل قريب أسما
 كذلك في الزنا وشرب المسكر

أو نسيو بدونا زج عن علما
 ولم يجز تعريضه ان تطهر

باب قطع الطريق

قاطع طرف مسلم غير صبي
 بالبعد عن غوث ولو بالبلد
 وأخذ المال بها مكابرا
 بقوة الملك يأخذ ربع
 كالسرقايات قطعت منه يد
 على الأول كقصاص بحقه
 والأخريان تانيا أو فقدا
 حتما وإن عقابا يديه
 فليس في النفس سوى المكافئة
 وليس حتما قطع من فيه قطع
 ثم يصلبه ثلاثا لتحق
 قتلا وصلبا فالأصح لا يجب
 وعز الإمام ردا بغير عيب
 وقطعه وقتله الحتم فقط
 وما القصاص ساقطا والمغرم
 فللعباد فالأخف موقعا
 ولو رقيقا كيد ولو صبغ
 عليهم القتل وورع الدينة

معمد القوة في التقلب
 وداخل في الليل دار أحد
 ومنع استغاثة مجاهرا
 من شخص دينار ولو جمع
 يميني ويرجل خلفا أو ما يوجد
 مع قطعه الطريق لا مع سرقة
 وتقتل القاتل إن تعمد
 ولغير أحكام القصاص فيه
 قتل وإن مات فوخذ الدينة
 وأقتله وأغسله وصلى إن جمع
 قلت فإن مات الذي قد استحق
 صلب وذ الذي إلى النص نسب
 مجتهدا وشرد وإن هربوا
 إن تاب قبل ظفر به سقط
 وعرف قتل قرقوا وقد أموا
 فالأسبق الأسبق ثم أقرعا
 منها وإن هم قتلوه وورع
 فلا مري مالهم يكن مستوفيا

باب الشرب والتعزير

يشرب من يكثر الأحكام عز

طوع لما يسكر جنسا لا الحقن

فصل

وَمِنْ لَهُ فِي حَنْبِ شَارِعِ بِنَا
 يَجْعَلُ عَلَيْهِ إِنْ أَرَادَ رَوْسَنَا
 وَشَرَطَهُ لِمَنْ لَمْ يَصْرُ
 كَطَلَّةٍ وَصَدَقَةٌ لَنْ يَمْرُ
 وَلَا يَجْمَعُهُ أَصْلًا يَأْتِي
 بِنَاهُ لِلدَّرَبِ الَّذِي لَنْ يَمْقَدَا
 الْإِبَادِنَ كُلَّ أَهْلِ دَرَبِيهِ
 هُمْ كُلُّ شَيْخٍ بَابِ دَارِهِ
 وَحَقُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهِ
 مَا بَيْنَ بَابِي بَابِهِ وَدَرَبِيهِ
 فَهَالِكٌ بِالرَّضَى أَصْحَابِيهِ
 أَحْدَاثُ بَابِي دَاخِلٌ عَنْ بَابِهِ
 وَعَكْسُهُ بَعْدُ إِذِنْ يَفْعَلُ
 لَكِنْ يَشْرَطُ أَنْ يَسُدَّ الْأَوَّلُ
 وَالصَّلَاحُ يَجْرِي فِي مَرَدَمِهِ
 وَوَضْعُ أَخْشَابٍ عَلَى جِدَارِهِ
 بَابُ الْحَوَالَةِ

وَجَوَازُ وَأَحْوَالَةُ الْإِنْسَانِ
 غَرِيْبَةٌ عَلَى غَرِيْبٍ مَشَارِفُ
 بِكُلِّ دِينٍ لَا يَزِمُ مَعْلُومٌ
 لِأَنَّ الْإِبْدِلَ فِي الدِّيَابِ وَالنَّجْمِ
 وَالشَّرْطَانِ يَرْضَى بِهَا الْحَيْلُ
 وَمِنْ مَحَالٍ يُوجَدُ التَّسْوِيكُ
 كَذَا اتَّفَاقُ الْحَبْرِ فِي دَبْتِيهَا
 وَالرَّوْعُ وَالْأَوْصَافُ قَدْ تَرَامَا
 كَذَلِكَ الْجَوْلُ وَالنَّجَاحُ
 وَحَيْثُ صَعَّتْ بَرَأُ الْبِحَاكُ
 وَدَيْبُهُ الَّذِي عَلَى الْحَمَّالِ
 عَلَيْهِ صَارَ الْأَنْ لِلْحَمَّالِ

بَابُ الْقَمَانِ
 صَحَّ قَمَانٌ كَمَلُ دِينٍ قَدْ لَزِمَ
 مَعَهُ كَوْنُهُ قَدْ رَأَى حَيْثُ قَدْ عَلِمَ
 لَا يَجْمَعُ قَرْضُهُ الَّذِي سَيَفْعَلُ
 وَلَا مَضَالُ الْحَمَلِ أَوْ مَا يَجْمَعُ
 وَصَحَّ فِي رَدِّ الْمَبِيعِ إِذَا تَشَكَّ

وَعَصَّةٌ حَيْثُ سِوَاهُ عَدَمًا
 لِأَحْرَمَةٍ لِأَجْلِ قُرْبِ الْعَمْدِ
 أَحْكَامُ إِغْمَاءٍ عَلَيْهِ يَجْرِي
 بِالشَّرْبِ قُلْتُ هَذِهِ مُكْرَرَةٌ
 هَذَا وَحَدٌّ لِلنَّبِيذِ الْحَنِيفِيِّ
 أَوْ حَسْبٍ وَلَا وَبِالتَّعَالِ
 قَامَ وَالْأَنْفِ جَلَسْتُمْ مِنْ غَيْرِ مَدِّ
 مِنْ فَوْقِ رَأْسِ الْبِدَانِ لَا تُسَدُّ
 مَقْفَلَهُ وَالْوَجْهَ قُلْتُ وَبِحَيْبِ
 نَكْبَتِهِ وَالْقَيْلُ لَنْ نَعْبُ وَلَا
 بِأَحْبِسُ وَالْوَمَّ وَجَدْتُ نَقْصًا
 لِأَحَدِهِ وَإِنْ رَأَى أَهْمَلَهُ
 وَنَائِبٌ صَغِيرَةٌ وَالسَّيْدُ
 وَالشَّرَابُ ضِعْفٌ مَا قَدْ قَدِرَا
 لِأَنَّ الْحَمْدَ فَلْيَضْمَنْهُ عَنَّا الْعَاقِلَةَ
 عَبْدِينَ بِالتَّقْصِيرِ نَا وَلَا فُودُ
 أَعْلَنَ وَالْحَمْلَ إِذِنْ يَعْلَمُ صَمِيحًا
 نَفْسٍ رَفِيقَةٍ يَأْذِنُ الْحَنِيفِيُّ
 يَمْرُ بَعِيْرٍ لَا هَلَكَ لِيْلَا لَمْ
 وَجَازَ لِلْوَلِيِّ إِذَا لَا حَظْرًا
 وَلَا بِي إِذْ تَرَكَهَا أَقْوَى حَظْرًا
 هَذَا الْمَكَانَ فَاعْتَمِدْ تَحْقِيقَهُ
 خِتَانَهُ وَبِالْبَلُوغِ وَجَسَا

لَا لِلتَّوَاوِي وَالظَّاهِرِ وَحَرْمًا
 وَلَوْ يَجْمَعُهُ وَجُوبَ الْحَدِّ
 أَوْ ظَنَّهُ غَيْرًا وَدَابَّ الشَّرِكِ
 يَصْرُبُهُ الْإِمَامُ دُونَ الْكُفْرَةِ
 أَوْ رَدَّهَا مَنْشِيهِ فِي الزَّانَوِي
 بِالسُّوْطِ أَرْبَعِينَ بِاعْتِدَالِ
 وَطَرَفِ التَّوْبِ فَرِيْمَانَهُ قَدْ
 مَلْمُوقَةٌ بِالتَّوْبِ دُونَ رَفْعِ يَدِ
 فَرَقَهُ فِي بَدَنِ وَبِحَنْبِ
 تَأْخِيرُهُ حَقٌّ يَفِيْقُ وَعَلَى
 وَهُوَ يُعَيِّرُ مَنْ يَغَيِّرُهَا عَمَى
 عَنِ نَزْرِ حِدِّهِ وَإِنْ حَكَلَهُ
 إِلَّا لِعَبْدٍ طَالِبٍ وَوَالِدُ
 يُحْفَهُ وَرَبِّهِ فَإِنْ سَرَى
 وَجَازَ وَالْحَكْمَ وَلَا صَوَابَ لَهُ
 وَغَيْرَ حَائِزٍ كَحَيْمِ اعْتَمَدَ
 وَعَادَ ضَامِنٌ عَلَى الْفَاسِقِ إِنْ
 كَشَفَ فِي قَاتِلِ الْحَرْفِ
 لِلْعَاقِلِ الْأَمْرَاقِ مِنْ نَارٍ وَلَمْ
 وَقَطَعَ سِلْعَةً وَلَيْسَ أَحْظَرًا
 وَالْقَضْدُ وَالْحَجْمُ وَحَتَّى وَالصَّغْرُ
 قُلْتُ كَذَا الصَّلْحُ فِي التَّعْلِيقَةِ
 وَيَفْهَرُ الْإِمَامُ بِالْفِغَاءِ أَبِ

في حرام مال المشتري وهو الدرهم
 وسحق الدين مكتونه حين
 تغيره الاصيل والذي ضمن
 فكل من وفاة ميتا واجب
 سقوط ما عليها من الطلب
 ثم الاصيل غارم للتعاقب
 باذنيه في الذبح والضمان
 وجاهلان بكل الانسان من
 عليه حق اذعي بالبدن
 فان يتكلم بنفسه المكنوك
 للمسوق ببراء الكفيل
 بان الشركة
 وعقد هاصيفة في العقد صحيح
 بل كل من في كسب في الاصح
 مع اتفاق الجنب والقبيل في
 ما بينهما والاذن في التصرف
 وانما للمالكين مطلقا بوجوب
 تقدير التميز حيث يطلب
 والريج والحمران حيث يحصل
 بنسبة المالكين فيما يجمل
 ثم الشريك مطلقا امير
 لكن على المرفق التضمين
 والعقد فيها جائز لمن يتر ما
 قبله من موت فرد منها
 كذلك الحزن والايتماء
 وفسخه له متى يشاء
 باب الوكالة
 يجوز ان يوكل الانسان في
 مكان فيه جائر التصرف
 نفسه ثم الوكيل مشقة
 والقول في قبضه وصرف قوله
 بل الوكيل مطلقا امير
 والمالك في تصرفه مضمون
 فلا يصح الابتداء بالسلطة
 مجالا مع قبضه بالقيمة
 ولا يصح من نفسه وظيله

بالقطع للقلقة قلت الخنثى
 وخنثه قبل البلوغ افضل

فيه خلاف واسمه للانثى
 قلت وسابع لمن يحتمل

باب التصالب

يدفع صائل ولو عن مال
 وما عين الطعام جائعا عصل
 والذبح عن اثم على ما صححه
 وغير ذي عقل عن النفس وجب
 ثم بصريه الاحف فالاحف
 وفك لحيي من لعن شدا
 قلت كذا شرح الوجيز ربنا
 وجاه في الحاروي يا ومخبرا
 وان نضى اسنانه بفعلته
 من ثقبه اذ لاله عين ولا
 وان عي او حول عين فسرى
 قلت وان بعصبه او يستعير
 ومثلف البهيمه المسرحه
 اولا وليلا لا يباع بسبب
 من خلف مضمير ولم بينهما
 لا يرشناش ركيز اعبيد ولا
 ومخرج الملك غير ضمينا
 مضمنا ما لكها وهده
 في الطير والطعام فليمن ولا
 قلت واقفي البعوي ان من

واهدره لا الجزة بالإطلاق
 كذي اضطرار مال غيره اكل
 والبضع واجب ولو بالاسلحة
 وكافر يرفع صوت او هرب
 ثم يخرج ثم قطعه الطرف
 فضرب شدة فيه فسله اليد
 ما بين ان يعكس ويضربا
 متاعا في ذلك المحررا
 ورعي عين ناضل بحرمة
 محرم ثم بمحصاة مثلا
 وقبله لفتح باب انذرا
 منه فلا واسمع دون البصر
 جوار زرع والمراعي فيسحة
 فتح وفي الطرق بحريق حطب
 والعرض والرمح بمسئصعها
 مثلف مقطور جمال مثلا
 ويترزم الضبر اذ اتعينا
 ويحوها تفسد غير مرة
 تقتل وان لم تدفع فلتقتلا
 يتاع من شخص شيئا هاتمن

فِي ذِمَّةٍ فَأَنْلَفَتْ مَتَاعًا
لَا نَهَى فِي يَدِهِ ضَمَانٌ مِنْ

الْمَشْتَرَى يَضْمَنُهُ مِنْ بَاعِ
تُعَارُ مِنْهُ لِعِيْرِهَا أَذِنَ

بَابُ الشَّرِّ

إِنَّ الْجَاهِدَ فِي أَهْمِ الْأَمَكَةِ
وَاحِدَةٌ كَمَا تَزَارُ الْكَعْبَةَ
مِثْلَ قِيَامِ الْحُجَّجِ الْعَلِيَّةِ
وَبِالْقِتَاوَى وَيُدْفَعُ الشَّكَّ
وَالْحَيْلَ وَالْأَدَّ الشَّاهِدِ وَفِي
وَرَدِ تَسْلِيمِ بَعْضِ الْأَنْفَسَا
وَلَوْ جَاهِلٌ مَعَ التَّفْصِيرِ كُلِّ
وَاحِدٍ لَامَةٌ وَالنَّفَاقُ كَحَجِّ
وَمَنْعُ ذِي الشَّرِّ بَيْنَ جَلَا
كَيْفَ بَوَادٍ أَحْطَرَتْ وَالنِّيمَ
وَلَوْ كُفُورًا وَيَوْمُ دَانَ رَجَعَ
وَحَلَّ قُرْبِيَةَ لِشَرْعِ آيِبِ
وَيَسْتَعِينُ كَأَفْرَانِ أَمِنَا
وَمُخَيِّقٍ وَيَسَارٍ وَبِمَا
وَاللَّامُ وَالغَيْرِهِ طَلَبُ
لَوْ قَهَرَ الْإِمَامُ ذِمِّيًّا عَلَوُ
فَاجِرَةٌ الْمِثْلُ بِحَسَنِ الْحُسَيْنِ لَهُ
وَأَنْ لِدْفِنِ مَيِّتٍ وَغَسَلِهِ
مِنْ تَرَكَاتِ الْمَيِّتِ ثُمَّ أَرْبَطَا
لَهُ فَقَطَّ قَتْلَ الْأَسِيرِ الْكَامِلِ

وَأَنْ حَشِي الْمَصُورَ فِي كُلِّ سَنَةٍ
فَرَضَ عَلَى كِفَايَةٍ كَالْحِسْبَةِ
وَبِالْعُلُومِ أَنْ تَكُنْ شَرْعِيَّةً
وَالضَّرْعَنَا وَالْقَضَا وَالْمَلِكِ
أَمْ يَعْرِفُ وَمَهْمُ الْحَرْفِ
وَكَيْفَ زَالِ الْمَيْتِ بِالْتَّرِكِ أَسَا
مُكَلِّفٌ حَرْكُهُ عَيْنُ رَجُلٍ
بِلَا ظُهُورِ مَرِيضٍ مَا أَوْعَرَ حُجَّ
وَمَنْعُ مُسْلِمٍ يَكُونُ أَصْلًا
لِلْإِتِّجَارِ وَلَا يَكْتَسِبُ الْعِلْمُ
بِخَيْرٍ لَمْ يَنْ قَتَلَ لَوْ شَرَعَ
وَيُصِفُ الْإِمَامُ إِذْ يَسَاوِبُ
وَيَمْرَاهِقُ وَعَبْدٌ إِذْ نَسَا
وَلَوْ عَلِمْنَا أَنَّ فِيهِمْ مُسْلِمًا
تَرْغِيبُ مُسْلِمٍ يَبْدُلُهُ الْأَهْبُ
خُرُوجِهِ لِأَسْلِمًا وَقَاتَلَا
وَاللِّذَاهِبِ حَيْثُ لَامَقَاتِلُهُ
عَيْنُ شَخْصًا كَانَ أَجْرُ مِثْلِهِ
بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ سَقَطَا
أَيُّ رَجُلًا لَيْسَ رَقِيقًا عَا قِلِ

وَجَانِبَيْنِ بِالْحِجِّ وَأَصْلُهُ
وَعَقْدَهَا مَهْ أَوْ أَمْرٌ قَدْ نَسَا
فَقُلْ لِكُلِّ قَضِيَّةٍ مَتَى نَسَا
وَحَيْثُ مَاتَ مِنْهَا مَخْصُورٌ يَطَّلُ
كَذَا الْجَمْعُ مِنْ مَطَّلَ إِذَا حَصَلَ
وَيُجْعَلُ التَّوَكُّلُ فِي الْأَقْرَابِ
وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ وَالظَّاهِرِ
لَكِنَّهُ بَصِيغَةُ التَّوَكُّلِ
مُعَرَّفٌ بِالْحِجِّ لِلتَّوَكُّلِ
فَمَنْ فِي أَحْكَامِهِ

الاقتراب
بِعَرِّ مَالٍ صَحَّحَ مِنْ مُكَلِّفٍ
وَمَطَّلًا مَنْ طَلَّقَ التَّصَرُّفَ
طَوَّعًا بِحِجِّ اللَّهِ وَالْإِنْسَانِ
وَالرَّجُوعِ بَعْدَهُ فِي الشَّارِفِ
وَجَائِزُ اقْتِرَابِهِ بِمَا جَهَلُ
ثُمَّ الْبَيَانُ وَاجِبٌ إِذَا سُرِّقَ
فِي نَوْعِهِ وَلَوْ تَغَيَّرَ حَيْثُ بِهِ
فَإِنْ أَبَى فَاحْكُمْ إِذَا حَيْثُ بِهِ
وَيُقْبَلُ النَّفْسِيُّ بِالْحَقِيرِ
وَأَنْ جَرَى الْإِقْرَابُ بِالْكَفْرِ
وَلَفْظُ الْاسْتِنَاءِ بَعْدَهُ قِيلَ
مَا لَمْ يَكُنْ سَتْرًا مَأْمُومًا وَمُقْبَلِ
وَيَسْتَوِي الْإِقْرَابُ فِي مَالِ الرَّحْمَنِ
وغيره فلا تقدم بالعرض
بَابُ الْقَامِرَةِ

وَجَائِزُ إِعَارَةِ الْعَيْنِ التَّقِي
بَقِي مَعَ اسْتِعْمَالِهَا أَنْ حَلَّتْ
وَكَانَ أَيْضًا لِنَفْسِهَا مَخْصُورًا
وَجَائِزَانِ يَبِيحُهُ نَسْلًا وَدَرَّ
حَيْثُ الْمَعْرُوكُ الْمُنَافِعِ
وَكَانَ ذَا تَبَرُّعٍ فِي الْوَارِثِ
وَجَائِزُ تَوْفِيقِهَا إِلَى أَجَلٍ
كَذَلِكَ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ يَفْصَلَ الْأَجَلَ
وَالْمُسْتَقْرَرُ ضَمَانٌ فِي الْحَاكِمِ
إِنْ تَلَفَتْ بغير الاستعمال

ثُمَّ الصَّامَاتُ لِلْعَقَارِ يُرْفَقُ
بِمَا يَسْأَوِي عَيْنَهُ أَدْ تَلْفُ

بَابُ الْعَصَبِ

كُلُّ امْرِئٍ فَالْعَمِيَّتُ قَدْ صَدَّقَ
بِأَخَذِ حَقِّ عَيْرِهِ يَتَبَرَّحُ
أَوْ عَدُوًّا أَخْزَوْهُ مَسْؤُولِيَا
أَوْ مَتَلِفًا لِعَيْنِهِ نَعْدِيَا
أَوْ طَارِئًا مَعْدِيَا فَجَعَلَ الْقَفْقُصُ
أَوْ حُلْزَمًا فِيهِ زَيْتٌ فَتَقْصُ
وَالزَّمْوَةُ أَجْرَةُ الْمَعْصُوبِ
مَعَ زَيْدٍ وَوَالْأَمْرُشُ لِلْيَعِيبِ
وَالْمُثَلِّفُ الْمَثَلِمَةُ لِلْعَدَمِ
وَفِي سَوَى الثَّلْجِ كَثْرَةُ الْقَيْسِ
مِنْ وَجَيْتِ غَضَبِهِ إِلَى الْإِتْلَافِ
وَصَدْقُهُ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ

بَابُ الشَّفْعَةِ

إِنْ شَرِكْتَ شَخْصَانِ فِي عَقَارٍ
كَالْأَرْضِ وَالْبِنَاءِ وَالْأَشْجَارِ
فَاجْعَلْ لِكُلِّ بَيْعٍ تِلْكَ الْحَصَّةَ
وَالشَّرِيكَ أَخْذَهَا بِالشَّفْعَةِ
إِنْ مَعَ قَسْمِ ذَلِكَ الْعَقَارِ
وَالْجَمْعُ شَفْعَةُ الْجَمَاءِ
وَلِكُلِّ شَيْءٍ مَا بَدَأَ شَرِيكِي
مِنْ مِثْلِ أَوْ مِنْ قِبَلِ الشَّرِيكِي
وَمَهْرٌ مِثْلُ أَنْ يَبْنَ طَلَاقُهَا
بِالشَّفْعِ وَأَجْعَلْهُ صِدْقًا فِيهَا
وَلِيَلْقَسَ فَوْرًا لِحُثِّ أَحْرَا
مَعَ عَلَيْهِ تَفْوُتُهُ إِنْ قَصَّرَا
وَإِنَّتَ الْجَمْعُ بِالشَّرِيكَ
وَوُزَعَتْ بِنِسْبَةِ الْأَمْلَاقِ

بَابُ الْفَرَايِضِ

يَجُوزُ دَفْعُ مَبْلَغٍ لِمَتَّبِعِي
تِجَارَةً بِبَعْضِ رَجْحِ الْمَبْلُغِ
إِنْ كَانَ نَفَقًا خَالِصًا عَقْرًا
بِسِكَّةٍ مَعِينًا مَعْلُومًا
ثَانِي الشَّرْطِ إِذَنْ رَسْمًا لِمَالِكٍ

وَالنَّاسُ وَالْإِرْفَاقُ وَفَقَّ الْحَاكِمُ
بَيْتَهُ وَأَعَصَمَ دَمَهُ إِنْ أَسْلَمَا
الطِّفْلُ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَعْتَقُ قَدْ
كَالسَّبْيِ فِي الزَّوْجَيْنِ أَوْ فَرْدٍ وَقَعَ
وَكَالَّذِي يَقْهَرُ شَخْصًا حَرْبِيًّا
ذُو ذِمَّةٍ أَوْ حَمَلَتْ مِنْهَا الْمَرْءَ
تَعْمُ يُقْضَى شَمٌّ فِي ذِمَّتِهِ
إِنْ كَانَ فِي ذِمَّةٍ حَرْبِيًّا فَقَطَّ
يَكُونُ دِينَ عَقْدِ دِينَ مَهْمَلًا
لِمُسْلِمٍ لِأَدِينِ عَقْدِ حَرْبِيٍّ
كَتَمَلِ ذِي قُرْبَى وَحَمِّ أَشَدَّ
يُهْلِكُ مَا حَصُولُهُ لَنَا يُظَنُّ
لِحَاجَةٍ وَإِنْ تَرَسَّوَا النِّسَاءَ
فِي صَفِيحَةٍ أَوْ تَرَكُوا الزَّهْرَ مِنْهَا
تُرْسٌ وَمِنْ صَفِيحَةِ الْقِتَالِ يَدْهَبُ
لِأَمَانَةٍ مِنْ مَائَتَيْنِ وَأَحَدٍ
وَلَا لِلْإِخْرَافِ لِلْقِتَالِ
وَإِنْ يَهْلِكُ أَسْكِسَرًا مَا جُورًا
وَعَاجِرٌ يَمْرُضُ أَوْ نَفْسًا
قُدْرَتُهُ عَلَى الْقِتَالِ رَأَى جِلْدًا
شَارِكًا فِيهَا فِي الْفِرَاقِ غَيْمًا
فَقِيمَةٌ فِي قِتْلِهِ كَالْأَنْثَى
مَرَّ وَكُنْتُ نَفْعًا قَدْ حَرَمًا

وَالزُّ وَالْفِدَاءُ بِالْأَمْوَالِ
ثُمَّ الْفِدَاءُ وَبِرْقَابِهِمْ كَمَا
وَقَبْلُ أَنْ يَطْفُرَ مَا لِأَوَّلِ الْوَلَدِ
لَا الْفَرَسُ فَرَعٌ سَبَّهَا النَّخْ قَطَعَ
لَا فِي التَّرْقِيئَيْنِ وَفَرْدٌ مُسَبِّي
يَبْرُقُ غَيْرُهُ وَكُلُّ مَنْ حَرَمَرَهُ
وَالَّذِينَ فَمَا بَعْدَ رِقِيَّتِهِ
الْأَخْرَجِي وَدِينُهُ سَقَطَ
أَسْلَمَ أَوْ مِنْ حَرْبِيَّاتٍ لَا
كَذَلِكَ الْجَارَةُ السَّبْيِ تَجْرِي
وَكَرِهَهُ لَا الْبِرَّانِ بِرَأْسَبَدٍ
وَقَبْلُ تَحْوِيرِ رَأْسِ كَافِي وَأَنْتَ
وَاقْتُلْ رِجَالًا عَقْلًا وَالْفَرَسَا
الْأَلِدْفِجِ وَيَقُومُ مِنْهَا
لَا كَافِي بِمُسْلِمٍ فَيُضْرَبُ
حَيْثُ عَلَى الْمِثْلَيْنِ زَادُوا فِي الْعَدْوِ
إِذْ حَزْبًا لَاهُمْ مِنَ الْإِبْطَالِ
وَلَا إِذَا الْفَيْتَةُ تَحْيَا زَا
وَلَا يُقَاتِلُ مَعَهَا مَهْمَا بَدَا
سِلَاحُهُ أَوْ قَرَسَ مَاتَ بِلَا
وَذُو تَحْيِيرٍ لِيَدَايِ الْبُعْدَمَا
وَلَوْ أَسْرَانَا إِصْبَى أَوْ حَقْنَى
كَكَمَلٍ مِنْ قَبْلِ تَحْيِيرِهِ بِمَا

فَاغْسِلْ وَتَسْتَبِطْ مِنَ الْوَقْعَةِ
 لِعَامِرِ الْإِسْلَامِ فِيمَا يَلْفِي
 وَحَيَوَانَ الْأَكْلِ قَدْرًا كَانَا
 وَإِنْ أَضَافَ غَانِمًا أَوْ اقْرَضَا
 وَلِسِوَاهُ كَبِغْضِ رَدَا
 وَمَعْرِضٍ حَرَّرَ شَيْدًا كَلْفَا
 مِنْ قَبْلِ قَسَمٍ وَاخْتِيَارِ قَلْتِي
 إِذْ لَيْسَ الْقَسَمُ مِنَ اعْتِبَارِ
 فِيمَا اخْتِيَارَ غَنٍّ عَنْ قَسَمٍ وَلَوْ
 أَفْرَزَ مِنْهُ الْحَسَنُ لِأَكْلِ ذَوْي
 وَلَيْسَ مِلْكٌ قَبْلَهُ وَحَقُّهُ
 وَلَا يَحْدَانِ يَطَأُ وَالْمَهْرُ
 وَحِصَّةُ الْغَيْرِ كَفَى الْمُشْرَكَه
 وَلَيْسَ لِلْيُوسِرِ وَالْعِرَاقِ قَدْ
 لِلْإِحْتِيَاجِ قَلْتُ هَذَا فِيمَا
 وَمَكَّةَ مَلِكٌ وَمَهَا عَبْرُوا
 مَرْجُوفِكُ مَسِيلاً يَفْرُضُ لِكُلِّ
 كَطَاهِرِ الْأَحْكَامِ فِي الصَّنَائِعِ
 وَصَحَّةِ اعْتِقَادِهِ التَّوَجِيدِ
 مَسَافَةَ الْقَصْرِ إِذْ أَكْفَى نَشْطُ
 وَبِالْمَلَاقَةِ السَّلَامُ لَأَعْلَى
 وَمَنْ يَحْتَامُ وَذِي اسْتِطَابَةٍ

يَشْهَدُ قَبْلَ قَسَمِهِ وَالرَّجْمَةَ
 لِمَا كَلَّ وَلَا عَيْلَافٍ عَرَفَا
 كِفَايَةً يَمْلِكُهُ تَحَانَا
 يَبْدَلُ مِنْهُ فَلَا تَقْرَضَا
 عَمَّا كَفَاهُ فَاصِلًا وَالْحَلْدَا
 أَوْ سَيْدًا أَوْ وَارِثٌ تَعَمَّقَا
 ذَلِكَ مَا خَذَ عَلَى الْمُصَنِّفِ
 فِي ذَلِكَ الْأَمْعِ الْإِخْتِيَارِ
 أَفْلَسَ أَوْ بَعْضُ هَذَا فِيهِ أَوْ
 قَرَنِي وَلَا السَّالِبُ بِالْقَدْسِ وَرَوَى
 مَوْرَثٌ وَالْبَعْضُ بِمَعْنَى عَتَقَهُ
 عَلَيْهِ وَالْمَفْرَعُ نَسِيبُ حُرِّ
 وَبِأَفْذِ أَيْلَادِ جَزْرِ مَلِكُهُ
 أَوْ جَرَّبَعْدُ وَقَفِيهِ إِلَى الْأَبَدِ
 لِلزَّرْعِ وَالْفَرَسِ فَلَا تَعْمِيَا
 وَلَوْ أَلِي خَرَابِيَا أَوْ أَسْرُوا
 ذِي قُوَّةٍ وَأَجْرَ عَنْهُ فَلَيْزَكُ
 وَدَاؤِ قَلْبِ وَصِفَاتِ الصَّنَائِعِ
 لَا مَنْ يَكُونُ عَنْهُمْ بَعِيدَا
 لِلرَّبِّ قَلْتُ زَادَ كُلُّ مُشْتَرَطٍ
 مِنْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ بِأَكْلِ شِعْلَا
 يُسِّنُ كَالْتَّشْمِيَّتِ وَالْإِجَابَةِ

فصل في الامان

للعامل المذكور في الأعمال
 مفوضاً له الأمور الواقعة
 لم يشترط عليه أن يراجعها
 معهم الأنواع للمكاسب
 أو خص نوعاً دائماً في الغالب
 ثلثها تعين ما للعامل
 من حصة كصنف ربح حاصل
 والمال معه مطلقاً أمانة
 وبالنعدي أو حيواضماً له
 ثم القراض ما تزلن يلزم ما
 فليفسخ بفسخ فرديهما
 وإن بوقت أو بغيره لم يفسخ
 ويحجر المشران مما قد مرجح
 باب المساقاة

هي كإتراء عامل سوي الشجر
 ونحوه محصة من المشر
 في النخل ثم الكرم مطبقاً تعلق
 لافسوي الزرع من الإبلتبع
 وشرفها تقدر بها بمدة
 وعلم كل قدر تلك المحصة
 وما من الأعمال عاد للمشر
 فلانتم للعامل الذي استقر
 وإن بعد للأرض كالمسالك
 في حفرها فلا تنم للمالك
 وعقدها من جانبية قدره
 فلا يصح فتحه لمن تديم
 وسائر الأعمال فيها حكمه
 كما اقتضاه عرف تلك الناحية
 ولم يجز للمر دفع أرضه
 لمن يزيد زرعها ببعضها
 كذلك أيضاً لم يجز أن يدنم
 أرضاً وبدلاً الأمر ليزنها
 بحصة معلومة مما يزرع
 أو أجرة من غيره ولم يمتنع
 باب الإجارة
 وكل ثمن صحته عارضة

فَمَا مَضَى صَحَّتْ هُنَا جَارَتُهُ
 وَقَدَرَتْ أَمَا بَوَقْتُ أَوْ عَمَلُ
 كَالدَّرِ شَهْرًا أَوْ بَاهَذَا الْحَكْمِ
 بَأَحَدَةٍ قَدْ عَمَلْتُ أَوْ أَحَلْتُ
 وَحَيْثُمَا أَنْطَلَفْتُ تَعَمَلْتُ
 وَالْعَقْدُ بِالزُّرْمِ فَمَا كَدُّ وَصَفِ
 وَيُنْفِخُ فِي مَوْجٍ إِذَا تَكَلَّفُ
 لَكِنْ يَخْتَصِرُ الْفَتْحُ بِالْمُسْتَقْبَلِ
 وَحَيْثُ مَا نَ عَادَلُمُ بَطَلُ
 وَأَهْضَانُ بِلَزْمِ السُّنَّاءِ حَيْدًا
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي حِفْظِهِ مُقَصِّرًا
 بَابُ الْمُجَامَلَةِ

هِيَ التَّرَامُ مِنْ يَضِلُّ عَبْدُهُ
 يَدْفَعُ مَالًا لِلَّذِي يَسْرِدُهُ
 فَكُلُّ شَخْصٍ رَدَّهُ تَعَبَتَا
 تَسْلِيْمُهُ الْجُعَلُ الَّذِي قَدْ عَيَّنَا
 بَابُ إِجَادَةِ الْمَوَاتِ
 وَكُلُّ أَرْضٍ مَالَهَا مَيَاةٌ
 تَسْمَى مَوَاتَا يَنْبَغِي إِحْيَاةُ
 لِلْمَيِّتِينَ مُطْلَقًا بِالْبَادِي
 لِأَغْرِيهَا وَالْمَكْتَسِبُ لِلْكَفَّارِ
 وَتِلْكَ الْإِنْسَانُ مَا أَحْيَاةُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مَلِكٌ أَمْرِي سِوَاهُ
 وَيَلْزَمُ الْجَمْعُ اتِّبَاعَ الْعَادَةِ
 لِمَثَلِهِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَرَادَةَ
 وَحَا فَرِيدٌ لِلْإِرْتِفَاقِ
 أَوْ لِإِذَا بَدَأَ الْبَيْرُ بِاتِّفَاقِ
 وَحَيْثُ كَانَ الْمَاءُ فِي ذَلِكَ الْمَقَرِّ
 وَفَاضِلًا مِنْ حَاجَةِ الَّذِي حَفَرُ
 فَلَا يَجُوزُ مُطْلَقًا أَنْ يَمْتَنِعَهُ
 مِنْ شَرْبِ شَخْصٍ أَوْ يَمْتَنِعَ مَعَهُ
 وَلَا يَجِبُ لَسْتَمْتَنِعَ أَوْ يَسَا
 وَلَا لَتَرْبِيَانِ يَجْزِي فِي رَاتَا
 بَابُ الْوَقْفِ

يَقَعُ وَقْفٌ مُطْلَقٌ التَّصَرُّفِ
 بِصِغَةِ مَيْبِنَا لِلْمَصْرَفِ

يَوْمِينَ ذُو التَّكْلِيفِ مَنَادِينَا
 قُلْتُ وَأَهْلُ قَلْعَةٍ وَالْمَعَى
 وَأَمْرًا أَمَّا الْجَا سَوْسِ فَلَا
 وَلَوْ أَشَارَا مُفْهَمِينَ أَوْ يُوْخِطُ
 وَمَالٌ ذِي نَقِضٍ وَرُجْعِي رَقَا
 وَقَصْدُهُ أَمَّنْ كَلِّسْفَارَهُ
 إِنْ أَسْنُ الْقَا صِدْهَا مِنْ وَوَلِي
 أَوْ مَا أَشَارَهُ أَمَا نَا يَسْلِمُ
 وَمِنْ بِيَارِزِ مُسْلِمًا وَوَلِي
 إِنْ يُشْرِطُ الْكُفَّ إِلَى الْأَخْرَمِ
 وَيَمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ تَذْفِيهِهِ
 وَالْعِلْمُ لَا الْمُسْلِمُ إِنْ دَلَّ عَلَى
 وَتَحْنُ لَا عَيْرِي بِهِ فَتَحْنَا
 فَبَلَّكَ لِلْعِلْمِ إِذَا وَقُوتُ
 قُلْتُ إِذَا تَمَوَّتُ بَعْدَ الظُّفْرِ
 أَمَا الَّتِي قَدْ أَسَلْتُ فَالْمَذْهَبُ
 لَكِنْ رَعِيمُ الْحِصْنِ إِنْ نُؤْمِنُهُ
 وَمَارِضِي هَذَا وَلَا ذَا بَعْوَضِ
 وَإِنْ يَقْبَلُ لَا نَفَ شَخْصٍ مُغْفَلًا
 لَوْ نَزَلُوا عَلَى فِضَاءٍ ذَكَرُ
 إِنْ يَبْعَثُ عَيْرُ الْقَتْلِ مِنْ قَبْلِ يَحْنُ
 وَإِنْ قَضَى الْجَرْيَةَ يَعْجِرُهُمْ كَمَا
 يَهْرَبُ مَا سَوْرِي مَيْبِنَا عَقْدًا

بِالطُّوْعِ لَا الْأَسِيرِ مَحْصُورِينَ
 مَا لَمْ يَسُدَّ بَابَ عَزٍّ وَعَمَّا
 أَرْبَعَةً مِنْ أَشْهُرٍ إِنْ قَبِلَا
 بِأَيْهِهِ وَالْمَالُ مَعَهُ إِنْ شَرِطُ
 فِي الْوَارِثِ إِنْ لَمْ يَبْقَا
 وَسَمِعَهُ الْقُرْآنَ وَالْإِجَارَةَ
 وَإِنْ يُظَنُّ صِحَّةً مِنْ كُلِّ
 لِمَا مِنْ لَأَنْ يَقُولُ لَمْ أَفْهَمُ
 أَوْ أَشْنُ الْقُرْنِ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَا
 قِتَالِ أَوْ جَمْعٍ وَلَمْ يَمْنَعُ عَيْنِ
 وَإِنْ جَرَى الشَّرْطُ بِهِ لَمْ نُؤْفِهِ
 حِصْنٍ لِيُعْطَى مِنْهُ أَنْتَى مَثَلَا
 وَذِي وَلَوْ مُزْدَةً وَجَدْنَا
 مِنْ حَيْثُ رَضِخَانِ تَمَّتْ أَوْ سَلَّتْ
 فَإِنْ تَمَّتْ قَبْلَ فَلَا فِي الْأَطْهَرِ
 بِأَنْ أَجْرَ الْمَثَلِ عَنْهَا يَجِبُ
 وَأَهْلُهُ بِالصَّلْحِ وَهِيَ مِنْهُ
 رُدَّ إِلَى الْحِصْنِ وَصَلْحُهُ انْتَقَضَ
 لِنَفْسِهِ إِذَا عَدَّ الْفَاءُ قِتْلَا
 عَدَلُ بِأَحْوَالِ الْقِتَالِ مُبْصِرِ
 أَوْ يَبْعَثُ قِتْلًا لَمْ يَبْرُقْ وَمَنْ
 يَبْرُقُ مَحْكُومٌ بِهِ إِنْ أَسَلْنَا
 وَيَقْتُلُ التَّابِعُ دَفْعًا لَا ابْتِدَا

والشرط في الموقوف كالمعاد
 لا يجوز مطعوم ولا امر مارك
 ولا يمنح الا على شخص واحد
 كاصيله وفرعها الذي ولد
 ولا يضر بعد ذان ينقطع
 آخره وهو الذي به قطع
 والوقف ايضا جاز على الجبهة
 مالم تكن جرمه موجهة
 وان يتعلق او يوقف امتنع
 والشرط فيه حيث يتبع
 كالشرط في التاخير والتقيد
 والوصف والتخصيص والتعميم
 باب الهبة

وكل شيء صح بيعه وهب
 ولا لزوم قبل قبض الهبة
 ولا يعود بعده فيما وهب
 وجاز عود الاصل مطلقا كالهبة
 وحر ما عهده او ارقبة
 من ماله لغرض حكم الهبة
 باب اللقطة

والشخص ان يظفر بالصلح
 بموضع مسجده ويستلزم
 فلقطة الواثق بنفسه
 اولى وغيره وان يعكسه
 ويعرف الملتقط الوعاء
 والمجنس والمقتار والوكاة
 ثم عليه حفظها دون المون
 لكنه مثل الوديع مؤتمن
 ويلزم التعريف قد يحام
 بالعرف لاني سائر الايام
 بموضع الوجدان والمجامع
 ساطرق والاسواق والمجامع
 ويعدده للاخذ التملك
 مع الصمان حين ياتي المالك
 وقسمه لا ربع اقساه
 اولها يبقى على الدوام

وما اشترى يبعث عنه الثمن
 يبعث وكوشرط كعود التزم

لا الغير ان هم اطلقوا او مينا
 والعين ان اكبره واليداء لم

فصل في الجزية

من نائب او الامام لذكر
 ببعض كتب انزلت تمسكا
 اختار حين نسخها اي بعده
 وشهدا يكفره يقتال
 او ما يشاء لا انا او ذو البقا
 في مكة المدينة اليمامة
 كوجج والطائف دون اليمن
 ولرسولهم ندبا مستمع
 من حرم الله ويمنعون
 مدتها الا لمن يمرض ثم
 بقدر دينار لنا واكثر
 من الجنون والقياد ان قيل
 اومات او جن وسواه بما
 قسطا من اهل جزية لم يبيدوا
 يسارهم بها ولا تد احلا
 ذي سفه ان يمتنع فليقبل
 وريده ضيافة لمسلم
 عدا وللطعام والادم قدر
 وان رضوا ينفقوا ذمما لبي
 مطاطى الرأس لدفع الجزية

وعقد جزية باذن قد صدر
 حرم المكلفين قد حكى
 مثل الجوريس ما علينا جنة
 لو اسلم اثنان وجاد المحاك
 لان توشن القرار مطلقا
 او اقتوا الا ان يعى اقامة
 او في قرأهن فلا يمكن
 ومن دخول حرم الله منع
 ويخرج المريض والمدفون
 اقامة الجمار خارج الحرم
 وشق نمل او عليه حذرا
 لكل عام دون مالم يتصل
 واخذت لما مضى ان اسما
 عليه من دين ولسنا نأخذ
 وتلك في ذمة مفسر الى
 وجاز ان ما كس الاول
 فان يزد لم يتنفع بالندم
 مرتلاته وودونها ذكر
 وجنسه كزلي وعلف
 وضرب لهرم واخذ الجعية

وتجوها وانحكم فيه ما سبق
 والنان لا يبقى على الدوام
 بخالة كالمطبخ من طعاب
 فليس يشا فالأكرم عزم اللد
 أو يعين مع خط ما منه حصل
 ثالثا يبقى ولكن مع ثقت
 كالمطبخ في تحفيته وكالمسب
 فيبعه رطباً أو التحفيف
 وبعد ذلك يلزم التعريف
 راسها ما احتاج ما لا يعرف
 كالمطبخ ان مطلقاً ان يعلق
 فاحذره ينجو بيا التغيير
 للمتعين في ثلاثة صور
 اكل وبيع ثم تحفظ الثمن
 والتركه لكن ان يسمع بالمولد
 وان يكر من السباع يمنع
 فلفظه ان كان بالصرح يمنع
 باب اللقيط

هو الصغير في مكان يبيد
 وماله من كافل فيؤخذ
 فبني على كل الورق فان سبق
 خر شيد سيم فهو الحق
 ولا يفرغ سوى امين
 ولا الصبي والعبد والمجنون
 ويرزقه في ماله الذي معه
 قيت مال ان يكن به سعة
 باب الوديعه

وليسحب أخذها لمن يتوق
 بنفسه ولم يجز ان لم يطوق
 وحفظها محتم بحملها
 في موضع يكون خيرا مثلها
 لكن تكون عنده امانة
 عالم يكن تقصير أو خيانه
 ولا خلاف ان قول المودع
 مصدق في ردّها المودع

قلت وعيب ذ اولو توكللا
 ويضعف الزكاة عنه بدلا
 قرادان عن قدر دينار نزل
 واخذ عشر من كهور جالب
 في العام مرة وان تنكررا
 لتلايه حاجة أو أهله
 الى الهدى لان ملكناه ورد
 ويأمن المذكور في الاموال
 وشمرة وان جرت شرطية
 واستوفى العقد لكل من كمل
 قلت ولا ينفعه مرضاه
 اما بالادب من محذوها
 لا يجحد ثون بيعة فيها ولا
 ولا يقرون هنا على البيع
 بشرط الارضين لنا ويستكوا
 وعند الاطلاق الأصح امتناعا
 وهي هنا على الأصح تبني
 وما عمتنا أصله يحمل على
 وان يرمم أو يعيد لاموسعا
 لان شرطنا نفيه وليركب
 ومن غيرا يلبسون والنسا
 في عنق الرجال في الحمام
 ويترك الصد من الطريق

أوصن المسلم عنه قبلا
 مصلحه وهل كذا الجبران لا
 لكل رأس وليصيف ان عدك
 الى الحجاز ومن الحارث
 ووقه ويضعه عما يبرى
 وان يقر بالخراج الملك له
 به قلت ذا حجر فلا ترعى العدد
 والنفس والزوجات والأطفال
 فناقصى فرباه واليهبرية
 وعن بناء مسلم جار نزل
 وتترك العالى الذى اشتراه
 وبلدية أسلم ساكوها
 فيما فتحنا عنوة من هو لا
 على الأصح وان الضلع وقع
 وشرطوا الإبقاء فيها مكثوا
 أو أنها لم يقرا البيعا
 وما نجد في بكدة أحدثنا
 ان كان عنها حارجا واتصلا
 مكن والكافر عنه دفعنا
 ان شاء لا الخيل بركب خشب
 ومن حديد خاتما أو جرسا
 قلت بلاؤدي ولا احتكام
 قلت وبلجا فيه للضيوق

وَالْحَمْرُ وَالنَّاقُوسُ مِمَّا أَظْهَرَ وَأَنْتَقَصَ الْعَهْدَ حَزْبِيَّةً مَنَعَ وَأَعْتَمِلَ قَتْلًا وَيَشْرِيَانِ قَدْ نَبَتْنَا عَلَى خِلَافٍ مَا أَعْتَقَدُ أَوْ قَتَنَ الْمُسْلِمَ أَوْ نَطَلَعَا أَوْ طَعَنَ الْإِسْلَامَ وَالْقُرَانَ مُسْلِمَةً وَلَوْ يَعْقِدُ وَلَيْصُرُ وَأَمْتَعَ اسْتِرْقَاقَهُ إِنْ اهْتَدَى وَلَيْسَ بِالطَّلَانِ فِي أَمَا نِهِمْ وَجَائِرٌ يُقْرَبُهُمْ وَمَنْ طَلَبَ وَمَا كَدَّ الصَّبِيَّانِ قُلْتَ إِنْ قَصِدُ	وَالْإِعْتِقَادَ فِي الْمَسِيحِ عِزْرًا وَبِقِيَالٍ وَتَمْرُدٍ وَقَعَّ مُسْلِمًا أَوْ سَبَّ النِّبْيَا وَوَصَفَّ أَوْ قَتَلَ النَّفْسَ بِمُوجِبِ الْقَوْدِ عَوْرَاتِنَا أَوْ الطَّرِيقَ قَطَعَا أَوْ يُؤْوِي الْعَيْنَ لَهُمْ أَوْ زَانَا عَلَى الصَّيْحِ مِثْلَ كَامِلِ أُسْرٍ مَنْ قَبِلَ مَا اخْتَارَ الْإِمَامُ الْأَجْرَا بَسَطِلَ لِلنِّسَاءِ وَلَا صَبِيَّانِهِمْ مِنَ النِّسَاءِ دَارَ حَرْبٍ فَلَيْبِ رَدَّ الصَّبِيَّ مِنْ لَهُ الْحَمْنُ يَرُدُّ
--	---

فصل في الهدنة

إِمَامًا وَتَأْيِبَ الْعُمُومِ وَمَنْ يَلِيهِ بَلَدَةٌ إِنْ تَطَهَّرَ أَوْ مَا يَشَاءُ مُسْلِمٌ عَدْلٌ قَفَّ وَمَا يَزِدُ بَسَطِلًا وَمَا طَلِقَ مِنْ وَشَرَطَ تَرَكَ مُسْلِمٍ وَمَالَهُ وَبَعْدَ الْإِنْذَارِ الْقِتَالِ وَتَفَى إِلَى الصُّدُورِ النَّقِضِ مِنْهُمْ وَإِذَا وَأَنْذِرُوا كَرْدًا قَادِرًا عَلَى بِعَيْرِ جَبْرِ وَكَهْ أَنْ يَفْسُكُهُ أَوْ ذِي عَشِيرَةٍ أَرَادَتْهُ وَلَكِنْ يَرْتَدُّ لِلْمَرْأَةِ وَالْعَبْدُ انْقَلَبَ	يَهَادِيَانِ كَأَفْرِى أَقْلِيمٍ مَصْلُحَةٌ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ رَأْيًا وَعَشْرًا حَجَّ لِيُضْعِفَا عَقْدٍ وَبِالتِّزَامِ مَالٍ إِنْ آمَنَ مَعَهُمْ وَرَدَّ مِنْ أَيْتٍ ضَلَّاهُ بِالشَّرْطِ إِنْ صَحَّ وَإِنْ خُوفِي أَمَارَةٌ النَّقِضِ بَدَّتْ بُيُوتًا طَالِبٍ مِنْ أَسْمٍ حَرَامٍ جَلَا وَعَرَفَ الْجَوَازَ بِالتَّعْرِيفِ لَهُ نُفْرَمَ لِلغَيْرِ وَتَفَى رَدَّ مَنْ حُرًّا يَكُونِيهِ عَلَى النَّفْسِ غَلَبَ
---	--

وإن يؤخر ردهما بعد الطلب
من غير عذر فالضمان قد وجب

كتاب الفرائض
وما بين تركه تعلقت
من الديون فليقدم مطلقا
وبعد بغير ما يليق له
وبعد كل الديون المسئلة
ونلت ما ينقل للوصية
وبعد الوارث المقتضى
والوارثون عشرة إن اختار
هم ابنه وابن ابنه وإن ترك
أب وجد لاب أخ وعم
وأبناهما والزوج مع مولى الغم
والوارثات تسع نسوة أقل
بنت كذا بنت أبيه وإن سفل
أخت وأم جدة وإن برقت
وزوجة ثم التي قد عتقت
وإن يكن كل الرجال اجتمعوا
فأب وزوج وأب ثم عموا
أو النساء تسع شقيقه
والأم مع بنت ابنه وزوجته
أوسائر النساء والرجال
خسة لم يجمعوا بحال
ابن وبنت ثم أم والأب
وزوجها أو زوجته لم يجمعوا
أول يخلف وأبنا ما علم
فما له لبنت مال منتظم
واجب بوصف تسعة العبد
معتق والفقير مع أم الولد
مدبر مكاتب ومن نكح
من مسلم والعكر أيضا معتد
وقاتل من القبيل مطلقا
وذوارم تداي والذي رتد قاتل

فصل

ثم الفروض ستة مقدرة
وفي كتاب ربنا مقدره

رَبْعٌ وَنِصْفُ الرَّبْعِ ثُمَّ ضِعْفُهُ
وَالثَّلَاثُ ثُمَّ ضِعْفُهُ وَنِصْفُهُ
فَالنِّصْفُ فَرَضٌ حَسَنٌ رُوحٌ وَرِثٌ
إِنْ يَنْفَرُ عَنْ فِرْعَ وَرُوحَةَ بِيْرَثِ
بِنْتِ وَبِنْتِ ابْنِ وَأَخْتِ لِلْأَبِ
وَالْأُمِّ أَيْضًا ثُمَّ أَخْتُ مِنْ أَبِي
إِنْ تَخَلَّ كُلٌّ عَنْ مَقْصِبِ لَهَا
وَمِثْلَهَا وَكُلُّ أَنْثَى قَبْلَهَا
وَالرَّبْعُ فَرَضٌ مِنْ زَوْجِهَا مَعَ الْوَالِدِ
وَمِنْ رُوحَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ
وَاحِكُمْ لَهَا بِالْعَنْ مَعَ فِرْعِ بَرِي
وَلَيْسَتْ تَكُنْ حَيْثُ كُنَ أَخْتًا
وَالثَّلَاثَانُ فَرَضٌ مِنْ أَبِي وَهَرُ
ذَوَاتُ نِصْفٍ عِدَّةٌ رُوحَتَيْنِ
وَالثَّلَاثُ فَرَضٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَيْتِ
عِنْدَ انْتِهَاءِ فِرْعِهِ وَالْأَخُوَّةُ
وَقَرْنٌ وَلَدُ الْأُمِّ إِنْ كُنْ عِدَّةٌ
وَالسُّدُسُ فَرَضٌ سَبْعُونَ رُوحَةً
إِنْ كَانَ فِرْعٌ وَارِثٌ لِلْمَيْتِ
وَالْأُمُّ مَعَ فِرْعِ لَهُ وَالْأَخُوَّةُ
وَالسُّدُسُ لِلْمَيْتِ مَطْلَقًا يَعْنِي
وَقَرْنٌ لَخْتُ أَوْ أَخٌ فَقَطْ لَأُمِّ
وَبِنْتُ الْإِبْنِ إِنْ تَكُنْ مَعَ ابْنَتِهِ
وَالْأَخْتُ مِنْ أَبِيهِ مَعَ شَقِيقَتِهِ
وَصَانِطُ الْحَدَّةِ فِي الْمِيرَاثِ
إِدْلًا وَهَاتِلِيصُ الْإِنَاثِ
أَوْ بِالذِّكْرِ وَالْمَالِ صِينِ أَوْ هَاتِلِيصُ
إِنْ كَانَ خَالِصُ النِّسَاءِ مَدْمَا
وَالْحَدُّانُ أَدْلَى بِنْتِي لَمْ يَرِثْ
فَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ بِهَ كَيْسَتْ رِثٌ
وَسَائِرُ الْمَحْدَاتِ بِالْأُمِّ الْجَمِيَّةِ
وَسَائِرُ الْأَحْدَادِ اسْقَطَ بِالْأَبِ
وَيَحْتَسِبُ مِنَ الْأُمِّ جَدُّ وَالْأَبُ
وَبِالْفِرْعِ وَالْوَارِثِينَ يَحْتَسِبُ
فَضْلٌ فِي التَّقْصِيصِ
وَكُلُّ مَا بَعْدَ الْفِرْعِ وَرِثٌ قَدِيمِي

ثُمَّ أَهْدَى وَجَاءَنَا أَوْءَ أَمْنَا
وَكَمْ نُهَادِنَ وَالْإِمَامُ يَحْمِي
وَيَبْضُنَانِ نَفْسَهُمْ وَمَالَهُمْ
وَكُلٌّ مِنْ أَتْلَفِ مَالِ ذِي مَحِي
وَأَقْصُ بِالْقَتْلِ وَبِالْقَدْفِ يَجِدُ
وَبَعْدَهُ يَبْلِهِمْ وَجَاءَنَا
عَنْ قَصْدِهِمْ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِي
وَعَزْرَ الَّذِي يَقْدِفُ نَالَهُمْ
أَوْ مُسْلِمٍ مِنْهُمْ يَقْمُ بِالْقَرْمِ
وَمُقَدِّمُ الْهَمِّ مِنَ الْحَرْبِ رَدُّ

بَابُ الدَّكَاةِ

إِذَا قَدَرْنَا فَالذِّكَاةُ الصَّالِحَةُ
وَأَمَّةُ الْكِتَابِ حُلُقُومًا مَرِي
كَابِلٌ تَشْرُدُ أَوْ فِي حُفْرَةٍ
قُطْعًا وَطَنَا بَدِيمٌ قَدِ الْفَجْرُ
يَجَارِحُ وَمَا الْعِظَامُ صَالِحَةٌ
لَسْتَرَسَلَتْ وَأَنْزَجَتْ بِهِ وَلَا
رَابِعَةٌ لَمْ يَكْمَلِ الْإِيهَا
قُلْتُ وَقَدْ أَوْهَمَ أَنْ سُرَاعِي
وَمَا لَذَا الْأَمْرُ فِي الطُّيُورِ
وَأَنْ يَهِيحَ عِنْدَ الْإِعْرَاءِ وَلَا
إِنْ أَمَةٌ وَالْعَيْنُ أَوْ لِلنَّوْجِ أُمُّ
وَشَرِكَةُ الْبُصْدَامِ أَرْضٌ وَاعْتِنَا
أَوْ ارْتَمَى بَعْدَ انْقِطَاعِ فِي الْوَتْرِ
أَوْ رَدَّهُ كَلْبُ الْجُبُوسِ وَمِلَا
مِنْهُ وَعَلِمَتْ وَمَا مِنْ قَبْلِهِ
وَلَا الَّذِي يُحْتَنُّ ثُمَّ قَتَلَ
أَوْ غَابَ ثُمَّ مَاتَ وَالْإِعْرَاءُ فِي

خَالِصٌ قُطْعُ جَائِزِ الْمُنَاكِحَةِ
كِلَيْهِمَا وَجَرِحَ مَا لَمْ يَقْدِرِ
الْمُزْهِقُ الْحَيَاةُ مُسْتَقْبَرَةٌ
وَبِاسْتِنْدَادِ الْحَرَكَاتِ وَأَخْرَجَ
لَهَا وَإِرْسَالِ بَصِيرِ جَارِحَةٍ
تَأْكُلُ مِنْ صَيْدٍ مِرَارًا أَعْفَلَا
أَنْ تَمْسِكَ الصَّيْدَ عَلَى أَصْحَابِهَا
الْكَلِّ فِي الطُّيُورِ وَالسَّبَاعِ
بِشَرِّطِ تَرْكِ الْأَكْلِ فِي الشُّهُورِ
مَطْمَعٌ فِي انْتِزَاعِهِ مُسْتَسْرِيلاً
أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُ وَإِنْ مَاتَ نَعَمٌ
رِيحٌ وَبِالْبُصْدَامِ سَمٌّ بِالْبَيْتِ
وَقَطْرٌ خَيْرِيًّا وَتَوْبًا وَبِشَرِّ
بَانَ يَمَازِفُ لَا مَا طَعِمَا
تَقْتُلُ لَكِنْ بِإِعْتِكَادِ أَكْلِهِ
كَلْبُ الْجُبُوسِيِّ وَغَرْمُهُ حَمَلٌ
أَشَاءَ عَدُوَّهُ كَيْمَلُ الْمُسْتَفِي

فأحكم به لما صيب وأطلق
 ومن نصيب نفسه إن نهب
 عن الفروض جائز كل ما وجد
 وهم ذكوتها عدايات الوالا
 منهن أولادها ولا
 كل امرئ لمن يلبنه محب
 فالأقرب ابن فابن ابن فالأقرب
 بقدره في مرتبة الأبوته
 وقد موثقتهم للموت
 في ابن أبي الشقيق قد وجد
 تقدمه على ابن من ادعى باب
 ضمه شقيقه فمن أبي
 فابن الشقيق فابن عم الأب
 فيعتق فاستثنى المولى
 مرتين ثم بيت المالك
 وكل أنثى ذات نصف كفها
 شقيقها ونال منها صغرها
 وأخته لغير أم إن أتت
 مع ابنة أو بنت ابن عصمت
 وابن الأخ المذلي له بغير أم
 وما صيب المولى وعم وابن عم
 كل امرئ من مولاة الأربعة
 ويرثه دون أخته ولو معه
 باب الوصايا

والريض تندب الوصية
 وشرطه التكليف والحرية
 بجائز موجود أو معدوم
 كذلك بالجهول والعلم
 لكل شخص ملكة تصورا
 أو جهة تحميها لن يظهر
 ولتعتبر من ثلث مال الموصي
 وذلك عند الموت بالخصم
 فان بزدا وقت ما يزيد
 حتى يميز الوارث الرشيد
 ولم تجز للوارث الوصية
 إلا إذا جاوزها البقية

للفعل أو عي و صيب السهم
 وكونه في لبة من الإبل
 ومن أزال منعة الصيد ملك
 بقصده أو لم يصب الحيا
 بغير قصده حتى التجرأ
 كالحكم لو أعرض عن مقتات
 ذف فثان لا يمدح حرمة
 لو لم يذ ففه ثقات بهما
 عشر إلى تسع فإن يجرح ضمن
 جزء من العشرة والثاني جبر
 خمسة أو جبه سواه فضلا
 أول أرض الجرح والعكس تنفي
 بجرحه باء ثانيا ربا ضمن
 تذييفا أو أزم من فرد ملكه
 وليستحلا وإذا تشككا
 أم لا فيصفه لصلى وقفا
 بغير محصور ومملوك فقط
 يبيع ذامن ذاء ويبع ذين
 أو يتقاربا إذ لم يعلم

والله ندبا وحده يسبي
 ويذب الإرهاق والقطع العجل
 وقلة المذبح ومن سفك
 كمثل أن عشت فيما بينا
 ومجا لو اسبع أو عمرا
 ولو مع التخريب والإلفات
 لا جدميت وإذا أزم من ثم
 وقيمة الصيد على الثاني وما
 فهو كملوك له فعاد من
 عشرة من أصل تسعة عشر
 بتسعة من عشرة قلت على
 ويضمن الأخر حيث ذفقا
 وحيث أزمنا فلثاني فإن
 وجملة إن جرحا وأهلكه
 وإحتمال كالتساوي ملكا
 في آخر أزم من أو ذفقا
 وحيث مملوك حمام اختلط
 في بلدة صيد وفي برجين
 من ثالث جاز يعلم القيم

باب الأضحية

عن سبعة مجرى وإن بعض عرى
 إلا لصيد محرم والمحرمة
 مشفوفة أذن ولكن ما رثوا

صحي ثني إبل أو بقدر
 عن كونه صحي وسبع غنم
 ومعز وجدع الضان ولو

وَيُدَّبُ الْإِصْلَاحُ إِلَى مُكَلِّفٍ
 حُرَّامِينَ مُحْسِنٍ التَّصَرُّفِ
 يَنْظُرُ فِي مَصَالِحِ الْأَطْفَالِ
 وَحَيْضَ مَا بَقِيَ لَهْمٍ مِنْ مَالِهِ
 وَكُلَّ مَا أَوْصَى بِهِ بِمُضِيِّهِ
 وَكُلَّ دَيْنٍ تَابَتْ بِتَقْضِيهِ
 كِتَابُ النِّكَاحِ
 سُنُّ النِّكَاحِ مُطْلَقًا لِكُلِّ مَنْ
 يَتَّحِدُ هُنَّ نَكَاحٌ وَاجْتِمَاعُ الْوَلَدِ
 فَالْعِدَّةُ بَيْنَ حُرِّينَ يَجْمَعُ
 وَجَارُ الْخُرْفَةِ أَرْبَعٌ
 وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَنْكَحِ الْحُرُّ الْأَمَةَ
 إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ مُسَلِّمَةً
 مَعَ عَجْزِهِ عَنْ مَهْرٍ هُنَا
 وَخُرْفَةٌ فِي الْوَقْعِ فِي الزَّوْجِ
 وَلَا يَكُونُ نِكَاحًا مِنْ تَصَلُّحِ
 مِنْ حُرَّةٍ تَعْتَقُهُ فَيَنْكَحُ

فصل في بيان العورة
 وَعَوْمَةُ النِّسَاءِ وَالذَّكُورِ
 مَحْصُورَةٌ فِي سَبْعَةِ أُمُورٍ
 فَرُوءِيَةُ الْفِجْلِ الْكَبِيرِ الْأَجْبِي
 مِنْ نَشْتِي مَنُوعَةٌ وَأَوْصِي
 وَقَافِدٌ لِلانْتِيهِ لِالذِّكْرِ
 وَعَكْسُهُ كَالْفِجْلِ فِي مَنَعِ النَّظَرِ
 وَجَارُ حَقِّهِ الْفَرْجُ فِي الزَّوْجِيَّةِ
 وَالْمَلِكُ لِلرَّقِيقَةِ الْخَلِيَّةِ
 أَمَا إِذَا تَزَوَّجْتَ فَالْحَرَمُ
 مِنْ بَيْتِهِ لِرَبِّتِهِ كَحَرَمِ
 وَرَأَةِ مَعَ مَرَأَةٍ أَوْ مَعَ ذَكَرٍ
 مَمْسُوحٍ كُلِّ الْأَيْتِيهِ وَالذِّكْرِ
 وَعِدَّاهُ وَمِنْ رَأَتِهِ لِلنِّسَاءِ
 وَعَكْسُهُ كَحَرَمٍ فِيمَا بَرِي
 كَمَا الذَّكُورُ مَعَ ذَكَورٍ وَمَنْعُ
 مِنْ ذِي جِمَالٍ أَمْرٌ أَهْلُ الْوَرَعِ
 وَالْوَجْهَ وَالْمَكْفِيلُ عِزٌّ فِي النَّظَرِ
 مِنْ خَالِيهِ وَعَيْرٌ فِي الصَّغْرِ

جَرِيَاءَ أَوْ بَيْنَةَ الْهَزَالِ
 وَفَاتَتْ الْجُرُوءَ خَلَا الْقُرُونَا
 لَمْ يَرِعْ قُلْتِ إِنْ مَخْلُوقًا بِلَا
 بَيْنَ مُضِيِّ قَدِيرٍ رَكْعَتَيْنِ
 مِنَ الطَّلُوعِ يَوْمَ عَجْرِ وَالْحِي
 إِذَا نَوَى ذَلِكَ وَلَوْ قَدَّمَ مَا
 يَجْعَلُهُ ضَعِيفَةً تَعَيَّنَا
 وَبِقِضِيلَةٍ وَذَاتِ وَصْمَةٍ
 يَصْرِفُهَا مَصْرِفَهَا وَلِلظَّبَا
 لِنَذِيرِهِ وَإِنْ يَعْتَبُ صَرْفَهُ
 وَيَعْتَبُ ضَعِيفَةً لَا
 وَإِنْ يَعْتَبُ لِنَذِيرٍ يَجِبُ
 فِي وَقْفَتَا ضَعِيفَةٍ لَكِنِ عَلَى
 وَإِنْ يَفْرُقُ لِحَمَاهَا أَوْ أَكَلَهُ
 كَذَبِجِ شَاةٍ غَيْرِهِ وَأَكَلِهِ
 وَقِيمَةُ الْمَتَلَفِ وَليَسْتَطَاعِ
 أَوْ رَادِمٌ فَقْدَانِ ذَاتِ الْكَرَمِ
 فَوَاحِدٌ مِنْ إِبِلٍ فَيَنْبَقِرُ
 وَتَرَكَ ذِي تَضَعَةٍ تَقْلِيمَهُ
 وَالذِّكْرُ مَشْهُورٌ وَصَحِيٌّ وَأَوْ حَضَرَ
 ثُمَّ تَصَدَّقَ بِبَاقٍ أَفْضَلُ
 وَأَوْ جَاءَ أَنْ مَلَكَ الْفَقِيرُ
 لَا الْفَرْعُ بَلْ بِأَكْلِ كُلِّ ضَمِينٍ

وَمَرْضٍ وَعَجْرٌ فِي الْحَالِ
 وَالْحَصَى أَوْ عَوْرًا أَوْ مَجْنُونًا
 صَرَغٌ وَالْيَتِيمُ كَمَا قَدْ كَمَلَا
 وَخَطْبَتَيْنِ أَيْ خَفِيفَتَيْنِ
 آخِرُ تَشْرِيقٍ ثَلَاثَةٌ وَلَا
 لِأَنَّ هَذَا يَوْمٌ يُؤْكَلُ مَسْلُحًا
 لَهَا كَذَا يَنْذِرُهُ مَعْبَا
 وَسَخْلَةٌ عَيْنٌ أَوْ فِي الذِّمَّةِ
 لِنَا وَتَعَيَّنَ الَّذِي تَعَيَّنَا
 مَصْرِفَهَا أَوْ لَيْسَ أَرْدَقَهُ
 شَيْءٌ كَانَ يَتَلَفُ أَوْ يَضِلُّ
 إِبْدَ الْهَابِيهَا وَذَبْحُ الْأَجْبِي
 ذَا أَرْضٍ ذَبْحٌ وَكَتْلُكَ جَعْلًا
 أَوْ يَتَلَفُهُ يَضْمِنُ الْقِيَمَةَ لَهُ
 وَالْمَالُ الْآكْرَامِيُّ مِنْ مِثْلِهِ
 بِهِ نَظِيرُهُ وَمَهْمَا يَمْتَصِرُ
 فَالشَّقْصُ وَالْأَفْضَلُ سَبْعُ عَشْرَ
 وَالْأَكْمَلُ الْأَبْيَضُ الْإِسْمُ الذِّكْرُ
 وَحَلْقُهُ فِي الْعَشْرَةِ الْعُلُومَةُ
 وَأَكْلُ لُغَةٍ وَمِنْ فَرْضٍ حَظْرُ
 وَيَسْوَى الثَّلَاثُ الْكَمَالُ يَحْصُلُ
 مِنْ لِحْمَاهَا نَيْشًا وَلَوْ يَسِيرًا
 مَا قَلَّتُهُ وَجَارُ طَعَامِ الْغَنِيِّ

وَالْوَجْهَ وَالْإِشْبَاهُ فِي الْمَعَامَلَةِ
وَالطَّبِيبُ كُلُّ مَا يَجْتَاجُ لَهُ
وَالفَرْحُ فِي تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ
عَلَى الزَّانِ وَأَمْتَلَهُ الْيَوْلَادَةَ
فَضْلٌ فِي شَرْطِ وَطِ

النَّكَاحِ وَأَوْلِيَايَتِهِ
شَرْطُ النَّكَاحِ شَاهِدَانِ وَالْوَلِيُّ
بِصِغَةِ صَرْحِيَّةٍ لَمْ تَفْضَلْ
وَكُونَ كُلِّ مَسْأَلَةٍ حَرَّادُ كَسْرٍ
مُكَلَّفًا عَدْلًا يَسْمَعُ وَيَصَدِّقُ
وَلَا يَبْضُرُ فِي الْوَلِيِّ فَقَدْ بَصَّرَ

وَقَلَّةُ الْإِعْمَاءِ لَكِنْ يَنْتَظَرُ
وَلَا يَبْضُرُ يُسْقَى سَيِّدُ الْأَمَةِ
وَالكُفْرُ فِي وَلِيِّ غَيْرِ الْمُسْلِمَةِ
وَالْأَوْلِيَاءُ أَمْ أَوْلُوا التَّعْصِيبِ
كَأَمْصُوا فِي الْإِرْتِاقِ التَّرْتِيبِ

لَكِنْ هُنَا تَقَدَّمَ الْأَحْدَادُ
عَنِ اخْوَةِ وَلَا تَعْلَى الْوَلَادَةِ
وَلَا يَجُوزُ مَقْدَمُهُ فِي الْعِدَّةِ
وَلَا صَرْحُ خَطْبَةِ الْمُسْتَدَةِ
وَيَحْرَمُ التَّرْتِيبُ الْمَرْجُوعِيَّةُ

وَجُزْءُ وَاللِّمْرَأَةُ الْخَلِيَّةُ
وَاللَّابِ التَّرْتِيبُ بِالْإِحْيَاءِ
مَا ذَامَتْ الْأَنْفُ مِنَ الْإِبْكَارِ
يُلَوِّسُ كَمَا خَلَا مِنْ عَيْتٍ رَدِّ

بِهِمْ مِثْلَ حَلٍّ مِنْ نَفْسِ الْبَلَدِ
وَكُلُّ جِلْدٍ فَكُلُّ لَابٍ
فَلَا يَكُونُ مَجْمَعًا لِلشَّيْبِ
وَالشَّرْطُ فِي تَرْوِيحِهَا الصَّحِيحُ
بُلُوعُهَا مَعَ إِذْنِهَا الصَّرِيحُ

وَالْبِكْرُ فِي تَرْوِيحِهَا كَالشَّيْبِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَلَا أَبْوَالِبٌ
فَضْلٌ فِي عَهْدِيَةِ النَّكَاحِ
حَرَمُ نِكَاحِ أَرْبَعٍ وَعَشْرٍ
مِنَ النَّسَائِقِ فَطَعْنُ الْبَيْضِ الذِّكْرُ
أَمَ الْفَتَى وَأَخْتَهُ كَذَا بَقِيَتْهُ

مَدَّجًا إِلَى بُلُوعِهِ الْعَقِيقَةَ
إِذَا يَابَسَ حَسَنٌ وَالتَّهْنِيَّةُ
بُوزْنِهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقِ
شَاتَانِ دُونَ الْكُسْرِ فِي الْعِظَامِ
مِنْ دَعْوَةٍ أَحَبُّ وَأَكْرَهُ لَوْلَا يَطِخُ
أَعِيدُهَا الْآيَةُ عِنْدَ الْأَذُنِ

وَلَمْ يَمْلِكْ وَكَيْ حَقِيقَةَ
وَتِلْكَ فِي سَائِعِهِ وَالتَّسْمِيَّةُ
وَخَلَقَ شَعْرَ الْبَطْنِ بِالتَّمْدُقِ
وَالشَّاةُ لِلْأَنْثَى وَاللِّعْلَامُ
وَبَعَثَهُ تَصَدَّقًا بِمَا طَبِخَ
رَأْسُ دَمَا قَلَّتْ وَتِيْلُو لِيَفِ

بَابُ الْأَطِيعَةِ

يُوكَلُّ بِالذَّبْحِ الَّذِي تَقَدَّمَ
حَيًّا وَمَيْتًا وَمَدَى السِّرِّ
وَقَنْكٍ وَدَلِقٍ وَتَعْلِبِ
زَاعٍ وَيَزْبُوعٍ وَوَبْرٍ دَلْدَلِ

وَكُلِّ ذِي طَوْقٍ وَلَقَطِ حَبِّ
وَالطَّبِيُّ لِأَذَى مَحْلَبٍ وَنَابِ
الْهَرَّةِ التَّمْسَاحِ قَرْدٍ كَسْرٍ
مَا أَمْرًا أَوْ قَدْنَهُ أَوْ أَنْ يَفْتَلَا

الرَّحِمِ التَّرَابِ سَبْعِ صَارِ
وَصَرْدٍ وَهَدِيدٍ وَعَقْفُوقِ
تَسَخَّتِ الْعَرَبُ يَطْعَمُ سَلِيمًا
سَلَاخِيفٍ وَسُرْطَانِ نَحْلِ

وَعِنْدَ الْإِشْكَالِ إِلَى التَّرَبِّ رَجِعِ
وَالفَرْعُ كَالسَّمِيعِ وَكُلُّ مَا يَبْضُرُ
وَكُرَّةٌ أَوْ حَرْمَةٌ حَلَالٌ نَبَتْ
بِعَلْفِهِ وَكَرَّهُهُ الْإِكْسَابَا

حَلَّ طَعَامًا طَاهِرًا كَجِلْدِ مَا
وَكَالْبُرَّادِ وَخَصِيصِ الْبَحْرِ
يَحْمَلُهُ كَصَبْغٍ وَأَرْسَبِ
وَقَاقِمِ أُمِّ حَبِيْبٍ حَوْصِلِ

وَيَنْتَ عَرَسٍ قَفْدٍ وَصَبِّ
وَالْبَطِّ وَالتَّمُورِ وَالتَّحَابِ
يَعْدُ وَيَهْ مِثْلُ ابْنِ أَوْ مِثْلُ قَمْرٍ
وَمَا لَهُ سَمٌّ وَلَا بَسْرَةٌ وَلَا

كَيْدٌ بَعَاثَةٌ وَفَارِ
الْبَيْعَا الْخَطَافِ بَوْمٍ لَقَلِقِ
وَمِنْهُ طَاوُوسٌ وَنَهَّاسٌ وَمَا
كَالْمَحْشَرَاتِ كَالذَّبَابِ التَّمَلِّ

صَرَارَةٍ وَوَزْغٍ وَصَفْدَعِ
وَلَا زُرَّافَةٍ وَأَهْلِي الْحَمْدِ
كُجِيٍّ وَمُسْكِرٍ وَمَا نَبَتْ
بِالذِّرِّ وَالْبَيْضِ إِلَى أَنْ طَابَا

وَحَالَةَ الْإِنْسَانِ ثُمَّ سَمَّيَتْهُ
وَبَنَاتِهَا وَأَخْبَرَتْ بِالنَّبِ
وَالْأَوْلِيَاءِ مِنْ مَرْغَبٍ مَكْتَبٍ
وَأَبْعَ بَعْزِينَ بِالْمَصَاهِرِ
وَهِيَ بِنْتُ الرَّجُلَةِ الْمُبَاشِرَةِ
وَأَمَّا أَبُوعَبْدٍ وَأَنْ لَمْ تَقْرَبِ
وَرَوْجَهُ أَنْ تَمْرُوجَهُ الْأَبِ
كَذَاكَ أَحْتَرُجُجَانِ جَمْعُ
مَعَهَا وَأَمَّا بَعْدَهَا لَمْ تَمْسُجْ
وَمَعَهَا مَعَ حَالَتِهَا أَوْ مَعْتَدِ
لَهَا هَرَامٌ بِإِنْفَاقِ الْأُمَّةِ
وَكُلٌّ مِنْ بَعْضِهَا لَمْ يَجْمَعْ
فَوَطَّوْهَا بِالْمَلِكِ مَعَهَا مَجْمَعٌ
وَحَرَمُهَا مِنَ الرِّضَاعِ مَا وَجَدَ
تَحْرِيمُهُ مِنَ النِّسَاءِ بِالنَّبِ
فَصَلِّ فِي مَشْتَاتِ الْبَيْتِ
مِنَ الْعِيُوبِ حَسْمَةً بِهَا يَسْرُدُ
كُلٌّ مِنَ الزَّوْجِ مَعَ قِسْمٍ وَرَدِ
فِي الْبُحْرَانِ وَالْمَجْدَامِ وَالرُّمُوسِ
فَصَحَّ النِّكَاحُ لِلَّذِي مَنَّا جَمْعُ
أَوْ كَانَ مِثْلَ غَيْرِهِ فِي عِلْتَةِ
وَصَحَّتْ بِيحْوَةٍ وَغَمَّتِ
وَحَبْرُوهَ وَإِنْ يَكُنْ بِهَارِثِ
أَوْ قُرْبَانِي فِي فَسْخِهِ مَكَاسِقِ
فَصَلِّ فِي الصَّدَاقِ
ذَكَرَ الصَّدَاقُ سُنَّةٌ فَلَوْ سَخَّ
بِالصَّدَاقِ حَالَةَ الْقَوْدِ مَعَ صَحِّ
وَلَمْ يَجِبِ الْأَبْرُؤُ فِي قَائِمِهِ
أَوْ بِالْإِتْرَامِ الزَّوْجِ بِالْمُرَاغِي
أَوْ بِالْتَّحُولِ فَيُؤْمَرُ بِمِثْلِهَا
وَالْإِعْتِبَارِ بِالنِّسَاءِ مِنْ أَهْلِهَا
وَفِي سِوَى التَّنْزِيهِ أَنْ يَمُوتَ هُنَا
مِنْهُ وَالْأَفْرُؤُ مَسْرُوبٌ هُنَا
ثُمَّ الْكُتْمُ وَالْقَلْبُ يُجْعَلُ
مَهْرًا وَلَكِنْ شَرْطُهُ الْقَوْلُ
عَيْنًا وَدَيْنًا مَطْلَقًا وَسَمْعَةً

بِكُلِّ مَا يَخَافُ مِنَ النَّجَاسَةِ
وَيُطْعِمُ الرَّقِيقَ وَالنَّاصِحَ لَا
وَأَكَلَ مَحْظُورِيًّا خَافَ أَنْ تَرْضَى
وَقَتْلُ طِفْلِ الرُّجْبِ لَا مِنْ هُمَا
مِثْلُ الذِّبْءِ وَابْصُرْ فِي سِدِّ الرَّمَقِ
تَجْرُجُ عَنِ السَّيْرِ وَبِهَيْلِكَ الشَّبَعِ
وَمَا ذَكَرْنَا وَأَحْتَبُ كَانَ طَلَبُ
أَوْ اشْتَرَى وَتَمَنَّى وَإِنْ غَبِنَ
وَالْمَيْتُ أَوْلَى مِنْهُ بِالْأَكْلِ وَمَنْ
عَلَى الَّذِي يُظَنُّ بِالْأَوْلَى هُنَا
وَمَيْتُهُ مَعَ كَيْفِ صَيْدٍ يَسْتَوِي

كَالْحَجِّ وَالْمُحْتَانَ وَالْكَاسَةَ
بِالْفَصْدِ وَالْحَوْكَةَ وَزَرْعُ زَيْلًا
خَوْفُ الْمَلَائِكِ وَالْمُخَوِّفُ مِنْ مَرْضٍ
وَقَطْعُ بَعْضِهِ وَحَمْرٌ لِلظُّلْمَا
بِقِيَّةِ الرُّوحِ نَعْمَ لَوْ انْتَفَقَ
قُلْتُ وَحَمَلُ الزَّادِ خَوْفٌ مَا يَفْعُ
طَعَامٌ مِنْ لَا اضْطَرَّ أَوْ إِنْ انْعَمَصَ
وَقَتْلُهُ بِالذَّمِّ عَنْهُ مَا ضَمِنَ
صَيْدُ بَيْنِ أَحْرَمٍ قُلْتُ قَدْ طَعِنَ
رَبِّهَا نَهْ فَإِنَّهُ نَعْبَتُنَا
وَمَيْتَتَانِ طَاهِرُ الْأَصْلِ الْقَوِيُّ

بَابُ السِّبَاقِ وَالرَّمِيِّ

صَحَّ السِّبَاقُ بِاتِّحَادِ الْمُحْتَرِلَةِ
وَالسَّمِّ وَالْمُرَاقِ فِي رَجْحِ ذِي قِصْرِ
مِنْ مَتَعِيْقِي أَوْ بَدِي وَأَنْ يَجَالَ
وَيُقَصِّلُ الْفَيْسُكُ لِأَدِّ السَّبْوِ
فِي الْخَيْلِ فِي الْغَايَةِ وَأَجْعَلُ أَوْلَا
عَرْمٌ وَلَا نُدْرَةَ فَيُقِصُّ أَحْسَدُ
تَعْيِيهِمْ شَرْطٌ وَبَادٍ رَامِيًا
وَلَوْ بِي وَصِفَتُهُ لَرَمِيهِمْ
فَأَوْ هَسَلُمُ تَأْتِ عَنْ سِوَاهِ
وَعَدَدُ الرَّمِيِّ الْمَصِيبِ كَأَثْنَيْنِ
وَفِيهِ بَلٌّ فَقَدْ عَيَّيْدٌ يُقْضَى

مِنْ ذَبَقٍ وَلَا سَبِيلَ وَفِيهِ
وَرَأَيْتُ الذَّبِيحَ أَيْضًا وَالْحَجْرُ
سَبَقَ عَلَى مَالٍ وَلَوْ مِنْ بَيْتِهَا
يَكْتَدِي فِي إِبْسِلٍ وَعَتَقُ
مُطْلَقَةٌ بِغَايِمِ الْكُلِّ بِلَا
وَمَرَكَبٌ وَمَنْ رَمَى وَالْمُسْتَدِي
يُحْتَرُ الْمَوْقِفُ ثَانِي تَائِيًا
قُلْتُ لَوْ أَوَارَوْهُ فَيُؤْمَرُ
وَعِلْمُ مَبْدَأِهِ وَمُسْتَهَاهُ
مِنْ أَرْبَعِينَ وَتَسَاوَى الْحَرْبَيْنِ
مَسَافَةُ الرَّمِيِّ لَهُمْ وَالغَرَضُ

وَرَفَعْنَا وَعَلَى الْبَرْتَابِ
 وَمَوْتٌ مَرَكِبٍ وَرَأْسِي النَّبْلِ
 قُلْتُ خِذْ الرِّهْنَ وَذَلِكَ التَّخْفَلُ
 وَالْفَوْسُ وَالنَّشَابَةُ التَّعْوُدُ
 وَيَنْظُرُ قَوْسَهُ وَأَسْمِيَهُ
 وَجَارِدٌ يَشْرُطُ أَنْ يَحْتَسِبَا
 بِإِنْ عَادَهُ أَوْ حَذَرُ قُرْبِ مِيزَا
 يُسْقِطُ غَيْرًا وَالزَّمَامُ مَالٌ
 مِنْ عَدُوٍّ أَكْثَرَ لَا تَنَاضُلَهُ
 وَالْفَرَعُ أَنْ يَصِيبَ بِالنَّضِيلِ بِلَا
 وَالْحَسَقُ حَرْفُهُ وَلَوْ بِالْبَعْضِ
 وَإِنْ أَصَابَ عَدُوًّا قَدْ شَارَكَهُ
 وَإِنْ يَصِيبُ ذَلِكَ فِي الْمَبَادِرِ
 فِي عَدُوٍّ الْأَرْشَاقِ أَوْلِيَا سَا
 أَوْ يَنْصُدُّمْ سَمَّ لَهُ بُتَابِيَّتِ
 مَا شِ وَرِيحٌ عَامِيفٌ فَلَمْ تَصِيبْ

قُلْتُ هُوَ الْبَعْدُ بِلَا مُصَابٍ
 فَسَمِعَ فِي الْفَائِدَةِ أَجْرَ الْبَثْلِ
 فِي عَقْدِهِ وَجَارِدٌ لِلْمَعْلُومِ
 عَيْنٌ فَأَلْفُ فَا قُ تَمْ يَفْسُدُ
 يَبْدُلُ وَيُفْسِدُهُ شَرْطُ عَدَمِهِ
 لِلشَّخْصِ مَا مِنْ غَرَضٍ قَدْ قَرِبا
 وَأَنْ أَدْنَاهَا وَأَنْ الْمَرْكَزَا
 لَنْ صَوَابُهُ مِنَ الرِّجَالِ
 لِنَفْسِهِ وَلَا يَحِطُّ فَاصْنِلُهُ
 حَذَرِشَ وَلَوْ فِيهِ أَيْ كَارِ حَصَلَا
 طَرَفُهُ أَوْ نَابِتٌ فِي فَرْعِشِ
 يَسْمُ الْبَاقِي فِي الْمَاطِطَةِ
 يَسْمُ الرَّمِي إِلَى أَنْ نَاطَرَهُ
 وَقَوْسُهُ إِنْ يَنْكَسِرُ بِأَنْ أَسَا
 لَا عِنْدَ مَا يَعْزُضُ لِلنَّشَابَةِ
 يَحْسَبُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْكُلُّ حَسِبُ

بَابُ الْإِيْمَانِ

تَحْقِيقُ مَا لَمْ يَجِبِ الْيَمِينُ
 كَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْإِلَهِ
 لَا إِنْ نَوَى سِوَاهُ كَالرَّحِيمِ
 وَالْحَقُّ وَالْحَاقِقُ وَالْجَبَّارُ
 عِزَّتُهُ جَلَالُهُ عَظَمَتُهُ
 وَحَقُّهُ الْقُرْآنُ كِبَرِيَاؤُهُ

يَذَكُرُ الْإِسْمَ الْخَاصَّ لَا تَدْرِي
 وَعَالِيَةٌ وَصِفَةٌ لِلَّهِ
 وَالرَّبِّ وَالْعَلِيمِ وَالْحَكِيمِ
 وَرَأْسِي وَمِنْ صِفَاتِ الْبَارِي
 وَعِلْمُهُ قَدْرُهُ مَشِيئَتُهُ
 كَلَامُهُ وَسَمْعُهُ بَقَاؤُهُ

وَجَارِدٌ حَيْثُ نَفْسُهَا يَدْفَعُهُ
 وَبِالطَّلَاقِ قَبْلَ وُلُوِّ شَطْرًا
 وَحَيْثُ مَاتَ وَاحِدٌ تَقَرَّرَا
 وَسُنَّ مَعَ دُخُولِهِ أَنْ يُولِيَا
 لَكِنْ حُضُورُ مَنْ دُعِيَ تَعَمَّتا
 بِأَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ رَأْسِهِ يَحْتَسِبُ
 وَمَنْ يَحْتَسِبُ الْأَجْنَابَ بِالطَّلَبِ
 بَابُ النِّصْبِ وَالنَّصُورِ
 حَقٌّ عَلَى زَوْجِ النِّسَاءِ أَنْ يَنْصُرَا
 بِالْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ لِأَنَّ الْأَمْرَ
 وَدُونَ حَاجَةٍ دُخُولُهُ اسْتَع
 لِغَيْرِ ذَاتِ النِّوَابَةِ الَّتِي تَسْتَع
 وَإِنْ أَرَادَ بَعْضُهُنَّ لِلتَّقْوَى
 فَتَقَرُّعُهُ بَيْنَ الْجَمْعِ تَعْتَدُ
 وَأَجَلُ الْبُرْجَانِ سَمَاوَالًا
 وَثَبِتُ ثَلَاثَةٌ يُعْتَدُ لَا
 وَمَنْ يَحْتَسِبُ نِسْرًا فَرَفَعَتْ رِجْلَهُ
 بِوَعْلِهَا فَإِنْ أَمَّتْ بِوَعْدِهِ
 فَلَا يَتَّامُ مَعَهَا فِي الْمُنْجَعِ
 فَإِنْ تَزَدَتْ بَيْتًا مَوْجِعِ
 وَبِالنَّشْرِ يُسْقِطُ الْأَشْيَاقُ
 وَمَا هُنَّ فِي سَمْعِ اسْتِشْقَاقُ
 بَابُ الْخَلْعِ

هُوَ الطَّلَاقُ إِنْ جَرَى عَلَى عَوْضٍ
 وَجَارِدٌ فِي حَيْضٍ وَطَهْرٍ وَمَنْ
 مَهَبَتْ وَبَانَتْ بَعْدَهُ الْمَجْلَعَةُ
 فَالْيَسْرُ الْخَلْعُ الْمَرْجِعَةُ
 بَلْ يَسْتَعْرِضُ الْعَوْضُ الَّذِي جَعَلَ
 وَمَنْ يَمِيزُ إِنْ جَرَى بِمَا جَعَلَ
 ثُمَّ الطَّلَاقُ بَعْدَهُ الْخَلْعُ
 مَنْ خَالَفَتْ مِنْ زَوْجِهَا الطَّلَاقُ
 وَلَمْ يَبْدَأْ بِالْبَعْدِ فِيهِ جَدُّ
 وَالْخَلْعُ كَالطَّلَاقِ فِي نَقْضِ الْعَدَّةِ

بَابُ الطَّلَاقِ
 يَقَعُ مِنْ مُكَلَّفٍ مَحْتَسِرًا
 حَلَّ النِّكَاحِ بِالطَّلَاقِ الْجَارِي

وَالطَّلَاقُ صِبْغَةٌ تَسْمَانُ
 صَرِيحٌ أَوْ كِنَانَةٌ قَالَتَانِي
 مَا أَحْضَلَ الطَّلَاقَ مَعَ سَوَاهُ
 وَلَمْ يَتَّبِعْ إِلَّا إِذَا نَوَّاهُ
 ثُمَّ الصَّرِيحُ لِقَوْلِهِ الطَّلَاقُ
 وَلِقَوْلِهِ السَّرَاحُ وَالزَّرَاقُ
 وَهَذِهِ الثَّلَاثُ لَيْسَتْ تَقْتَضِي
 لُبِّيَّةً وَلْتَعْتَبِرْ مِنْ سَكْرٍ
 ثُمَّ الطَّلَاقُ سِتَّةٌ وَمُسْتَدَعٌ
 وَيُحْرِمُ الْبِدْعِيُّ وَهُوَ مَا وَقَعَ
 لَمَّا يَحْبِضُ أَوْ يَمَّا يَلِيهِ
 مِنْ طَهْرٍ مَا بَعْدَ الْجَمَاعِ فِيهِ
 أَوْ فِي خِلَافِ جِزِيئِهِ الَّذِي تَقْتَضِي
 وَإِنْ بَطِلَ بِالسُّؤَالِ وَالرِّبَا
 وَمَنْ يَطِئُ السُّرْمِيَّةَ مَا وَقَعَ
 بِطَهْرٍ مَا حَبِطَ الْجَمَاعُ لَمْ يَتَّبِعْ
 أَصْدَابَهُ وَلَا يَحْبِضُ قَبْلَهُ
 وَمَا عَدَا الْبِدْعِيَّ جَائِزٌ لَمْ
 وَارْبَعٌ طَلَا تَهْنُ لَمْ يَحْبِطْ
 بِسِنَّةٍ وَلَا بِدَعْوَةٍ وَهَنْ
 صَغِيرَةٌ وَحَامِلٌ وَأَيْسَةٌ
 وَذَاتُ خَلْعٍ حَبِطَ لِأَتَمَّاسَةٍ
 فَصَلِّ
 وَاجْعَلْ ثَلَاثًا أَكْثَرَ التَّطْلِيقِ
 لِلزَّوْجِ وَالثَّلَاثُ لِلرِّقَابِ
 وَصَحَّ الْأَسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلَاقِ
 إِنْ تَبَيَّنَ بِهِ بِلَا اسْتِعْرَافٍ
 وَشَرْطُهُ اسْتِمَاعٌ مِنْ بَعْضِهِ
 وَقَصْدُهُ مِنْ قَبْلِ تَطْفِئِهِ
 وَصَحَّ تَقْلِيْبُ الشَّرْطِ أَوْ صِفَةٍ
 مِنْ زَوْجَةٍ وَلَوْ سَوَى مُكَلَّفَةٍ
 بَابُ الرَّجْعَةِ
 مِنْ طَلْقَةٍ أَوْ طَلْقَتَيْنِ أَوْ قَعَا
 بَعْدَ الدُّخُولِ وَهُوَ حَرَجٌ رَاجِعًا
 قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ تَقْتَضِيهَا
 لَكِنْ يَعْقُدُ بَعْدَهَا يَرُدُّهَا

كَقَوْلِهِ أَحْلِفُ أَوْ حَلَفْتُ
 بِاللَّهِ أَوْ عَلَيْكَ بِاللَّهِ إِذَا
 وَبِالسُّوَى الصَّرِيحِ كَاللَّهِ وَلَمْ
 يَلَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَأَيْمُ اللَّهِ
 وَمِنْهُ نَدْرًا وَيَمِينٌ لِلْفَضْلِ
 وَالنَّذْرُ أَوْ كِفَارَةُ الْيَمِينِ لَا
 تَمْتَنِعُ الزَّكَاةُ مِنَ قَتْلِ
 كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا كَلِمَتَكَ
 فَتَقْدِمُ الْهَلَالَ أَوْ أَخْرَجَ
 قَمَاتٌ لَكِنْ بَعْدَ أَنْ تَمَكَّنَا
 فَلَيْسَ أَقَامَ لِأِذَا أَحَدٌ
 أَوْ بَيْتٌ دَارٌ كَرْتَانِ انْتَقَى
 وَحِجْرَةٌ مَرَّهَا فِيهَا وَلَا
 فَوَقَفَ الْوَاحِدُ لِإِنْ فَارَقَهُ
 وَلَا أَكَلَتِ الْخَلَّ أَوْ سَمِنَا فِي
 أَثَرِهِ أَوْ مَعَ هَبْرَةٍ وَلَا
 لَا الْبَيْضَ مَعَ كُلِّ ذِي بَرِيٍّ إِلَى
 وَأَفْعَلُنْ عَدَا فَعَقِلَ الْفَرِيَّ قَدْ
 أَوْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَشَاذَ أَهْلُكَ
 وَالشُّكُّ فِي تَنَاوُلِ الْعَضُونِ
 يُعْتَقُ لَمْ يَمُضِ وَأَدَى
 لِعَشْرَةٍ تَسْمَكُوا أَوْ كَسَوْهُ
 إِزَارًا وَفَيْصًا أَوْ رِدَاءً

بِاللَّهِ أَوْ أَقْسِمُ أَوْ أَقْسَمْتُ
 أَرَادَ عَقْدَ الْيَمِينِ بِذَلِكَ
 يَتَرَنَّ بِبَاوَتَاوٍ وَأَوْ لِلْقَسَمِ
 أَشْهَدُ أَوْ أَعِزُّمُ بِاللَّهِ
 كَانَ يَعْطِقُ التَّرَامَةَ الْقَرَبَ
 هَذَا يَفْعَلُهُ وَتَرَكَهُ فَعَلَى
 وَشَرِبَ نَهْرًا وَبَحِثَ الْمُبَكَّنَ
 فَادْهَبْ وَرَأْسَ الشَّرْفِ قَضَى حَقًّا
 رُوِيَتْهُ أَوْ أَقْضَيْتُ إِلَى زَمَنٍ
 لِأَصَاحِبِ الدِّينِ وَلَنْ أَسَاكِنَا
 فَارَقَ أَوْ بَيْتَ حَايِنٍ انْفَرَدَ
 فِي الدَّارِ لِلْبَيْتَيْنِ بَابٌ وَعَلَّقَ
 فَارَقْتُ زَيْدًا وَتَمَّاشٍ حَصَلَا
 زَيْدٌ وَإِنْ أَمَكَّنَ أَنْ يُؤَافِقَهُ
 سَكَا حَتَّى أَوْ فِي عَمِيدٍ مَا حَفِي
 أَكَلْتُ النُّورَ لِشَاةٍ مَثَلًا
 بَيْضٌ فِي النَّاهِيهِ هَذَا أَكَلَا
 أَمَكَّنَ أَوْ قَوَّتَ ذَلِكَ قَبْلَ عَدَا
 وَشَكُّ قُلْتُ صِدْقًا هَذَا مَرَلَكُ
 لَا يَقْتَضِي الْبَحْثُ كَيْفِي الْبَقِيْرِ
 سِوَاهُ أَوْ مَلَكَ مَدًّا مَدًّا
 وَلَيْسَ شَرَطًا أَنْ تَكُونَ إِسْوَهُ
 أَوْ شَاةً أَوْ سِرْوَالًا أَوْ قَبَاءً

وبعد عودى مطلقا تبقى معه
 بما تبقى بعد طلاق أو قعدة
 فإن يطلق أكثر الطلاق
 تعدد النكاح باتفاق
 وحين بعد خمسة أشهر
 وهي انقضاء عدة المذكور
 وبعد تزويج غيره بها
 ثم الدخول وهو أن يصيبها
 ثم الطلاق ثم عدة له
 وبعدة حلت لزوجه قبله

باب الإيلاء
 بمن تزوج صح أن يطلق
 بشرط الوطء تركا مطلقا
 أو بأزيد عن ثلث عام إلا
 حيث الجماع ليس مستقبلا
 وثبت الإيلاء بالتعليق
 بالصوم والاعتاق والطلاق
 فلم يهل المؤلئ شهر الزينة
 من وقته أو رجعة المراجعة
 وبعد ذلك خير فإمن إلى
 بين الطلاق والرجوع حالا
 فإن إلى كيهما معاندة
 فليوقع الناضى عليه واحدة
 وأجبت وطئه بعد القسم
 ونحوه كفارة أو ما التزم

باب الظهار
 ظهاره تشبيهه لزوجه
 بحرم كالمه وعمته
 كقولها أنت على كائني
 أو ظهري أو كرايس ثم
 وحت لا ينعه بالطلاق
 فبأنه إليه باتفاق
 ولا يجوز الذي قد ظاهرا
 وعاد وطء قبل أن يفسخ
 بالفق ثم الصوم فالإحصاء
 تمامته في الوطء في المصام

ولو عتيقا ولطفل لكبير
 أو نعلا أو مكعبا أو قعبا
 بحق كذي الخزيق والتبان
 ومعه لسيد كفي الإيما
 من ذين حث لا ياذن السيد
 ولم أجد فيه بأو كالحوى
 إن هكذا وجاز أن يقدر ما
 لأصوم والصلاة إن حرما
 صائما أو يتوى به الفل ضعى
 دهلير دار وبه إذا أدت
 من نحو سطح لا يستعملها
 قيامه فعوده استقباله
 والظهر والطيب وما لو خرجا
 والحام نه حانه وخبر الزرع
 وكالة لكن تزويج نفي
 باقي تصرف كبيع مثلا
 يحث بليس استدام فليذ
 أليس هذ التوب فاستداما
 وما مهر والإنا للكل
 إعادة النبي كشي جعللا
 إن أفردت لا طاهر وسما
 كالصعل والمعصوم لا الأحو
 ما ليس بالهندي منه جملا

صوفا وكتانا وقطنا وحرير
 لا خنا أو منطقة أو درعا
 والجلد إذا عادة وداني
 ثم وعيد ثلثا صومها
 إن تمنع خدمته ويوجد
 قلت كذا حقيقته بالواو
 وجاز أن يطعم ويكسو عنهما
 عن جنبه لا الشرط كالظهار ما
 وأفيدت وصومها إن أصعبا
 ويفسد ذاد دخول البعض من
 لا بالشكوت كزولي فيها
 ومستدام لبيته استعاليه
 زكوة يخالف التزوجا
 وضده وبيت شعر والأدم
 والأذن لا يسمع كالتصرف
 وكزويج الوكيل عنه لا
 وفاسد الحج فقط هن ومن
 كفارة أخرى إذا آلى ما
 ومكنته الشكون لا للثقل
 وذكره الأشياء بالواو بلا
 والرأس لا لعام والنبي صوم
 والبعض ما بين في الحياة
 والتمر والبطيخ والجوز على

القَدْفُ رَجْمُ الشَّعِيبِ تَخْتَصُّ بِالرِّبَا
 وَحَدَمَنْ تَرَى بِذَلِكَ مَخْتَصًّا
 مَا لَمْ يَنْصُرْ عَلَى زِنَاهُ أَرْبَعَةً
 أَوْ بِلَدَيْنِ يَدَيْهِ فَرَجَعْتَهُ
 قَوْلُهُ بِأَمْرِ قَائِمٍ أَشْهَدُ
 بِاللَّوْثِ صَادِقٍ مُؤَكَّدٍ
 فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الرِّبَا
 وَلَيْسَ مَعِي فِيهَا بَلْ مِنْهَا
 يَقُولُ ذَلِكَ أَرْبَعًا بِلَفْظِهِ
 وَخَاسًا يَقُولُ يَدٌ وَعَظْمٌ
 وَاعْتَنَى اللَّهُ عَلَى تَضَرُّبِ
 إِنْ كُنْتُ فَمَا قُلْتُ مِنْ بَيِّنَةٍ
 فَحَثَّ حَادٍ بِاللِّعَانِ لَمْ يَحْدِ
 يَقْدِرُهَا وَيَنْصُرُ عَنْهُ الْوَلَدُ
 وَقَارِقَةُ فِرْقَةٌ مَمْتَلِكَةٌ
 وَجَرَمَتْ فَلَا تَجِلُّ بَعْدَ لَهْ
 وَتَسْتَبْقِي أَنْ تُحْدِ لِرَبَا
 مَا لَمْ تَلَا عَنْ مِثْلِ مَا قَدَّ لَهَا
 لَكِنْ تَمُزُّ لِمَا لَمْ تَقْدِ كَذَبَتْ
 فِي التَّقْدِفِ يَدِي وَيَتَدَلُّ الْقَرْيَبُ
 فَلَا يَحْدُ بَعْدَ أَنْ تَلَا عَيْتَهُ
 لَكِنْ يَمِيرُ مَعَهُ عَيْرٌ مَحْصَةٌ

باب العِدَّةِ
 تَعْتَدُ رُوحَةً عَنِ الْوَقَاةِ
 وَالْفَسْحِ وَالْمَلَاقِي فِي الْحَيَاةِ
 عِدَّةُ الْوَقَاةِ ثَلَاثُ عَامٍ
 مَعَ عَشْرِ أَيَّامٍ الْآيَامِ
 أَوْ مَعَ ذَاتِ الْحَمْلِ بِاتِّفَاقٍ
 فَإِنْ تَكُنْ عَنِ فُسْحٍ أَوْ طَلَاقٍ
 فَذَاتِ الْحَمْلِ وَصَمِيمِ الْوَقَاةِ
 وَغَيْرِهَا ثَلَاثَةُ أَقْرَابٍ
 وَبِئْسَ كَانَتْ ذَاتُ بَابٍ وَأَوْصِرُ
 فَاشْهَرُ ثَلَاثَةٌ لَهَا تَقْدِيرُ
 وَذَاتُ رَيْتِي عَنِ وَقَاةٍ بَعْلَهَا
 تَعْتَدُ أَيَّامًا تَصْصَالِ حَمْلَهَا

وَعَسًا وَرَطْبًا وَرَيْتًا
 رَطْبًا وَمَا لَيْسَ بِرَطْبٍ كَانَا
 مَا يَخْتَارُ وَكَقْتًا مِثْلًا
 وَإِلَيْهِ مَا وَسَنَامُ الْبَدَنِ
 وَالسَّمْنُ وَالزَّبْدَةُ وَالذَّهْنُ مَعًا
 مُتَخَلِّفَاتٌ كَالزَّبِيبِ وَالْعَيْبِ
 مِنْهُ وَأُكْلٌ وَأَبْتِلَاعُ السُّكَّرِ
 مِنْهُ وَلَكِنْ أَكَلَهُ وَالشُّرْبُ
 وَالذَّرَارِصَارَتْ غَيْرُ دَارِ عَدَمٍ
 لَأَمْصُ رِقَابًا وَيَبْرُمِي ثَقْلَهُ
 أَوْ سَلِمَ وَمَا يُولَى مُشْتَرَاهُ
 دِينَ وَمَا قَالَ أَوْ عَيْبًا رَجَعُ
 وَمِنْهُ الْخُلُوصُ فِي الْمَخْلُوطِ لَهُ
 وَلَا ضِيَا فَةٌ وَعَكْسًا فَانْفُؤَا
 وَعَيْرُ ذِي الزَّكَاةِ وَالْمَدْبَرُ
 نَفْعُ الَّذِي اسْتَوْجِرَ مَا لَا جِعْلًا
 فَإِنَّهُ لِلْمَلِكِ بَعْدَ أَنْ عَتَقَ
 وَقَوْلُ ذَلِكَ الْبَابِ هَذَا الْمُنْفَذُ
 وَأَبْسَ مَا مِنْ يَدٍ وَعِزُّ لَتٍ
 مَضَى وَمَنْ عَزَلَكَ ثَوْبًا عَمَّكَ
 أَمَا تَرَى يَمِصُّ وَأَزِيدَا
 بِالنَّوْمِ أَوْ صَارَ دِنَارًا أَوْ قُقُ
 دَا وَارْتَدَا أَوْ يَبْرُزُهُ آسَا

وحيث كانت حائلا فالاعتبار
 يسون يوما ثم حسة آخر
 وإن نظاه بما فلا انقضا
 لا يوضع عليها كما مضى
 أو ذات حيز فليس مرات
 وغيرها شئ ويؤتى الثاني
 وأر يطبق قبل ويلبها التفت
 عندها أو مات قبلها وقت
 وحيث كان وهو ما من الزنا
 أو غيرها فإنه حكم ميت
 وإن تكن من شهية فلتقتدر
 عندها بكل ما في الزوج من
 باب الاستبراء

أوجبه في حق القتي إذا ملك
 رفقة وحققها إذا أهلك
 أو غنقت من مد وطء واحدة
 وعينها في ذلك المستولدة
 فقبله أشع كل الاستمتاع
 وحاز المتاع سوى الجماع
 وقبله وبعد موت السيد
 أو غنقها بنكاحها بعد عقد
 وإن تكن في عصمة عند الشرا
 أو عتق فعتقها ما حصر
 وحيث كان فهو وضع حمل
 أو حية في ذات حصر حال
 والشهرة ذات الشهر ومضت
 أو قد شئ كامل حيث أنكر
 فصل فيما يجب للمعتدة وعليها

عليه الرجعية الأنياف
 ومسكن هي به الطلاق
 ولم يجب لغيرها إلا السكن
 والبس الخالي لها كل ألون
 وما سوى رجعية لا يخرج
 من بينها إلا امر يخرج
 ولم يكن في عدة الوفاة أن
 تسريها أو تسري البدن

وهذه الخطة غيرا تحسب
 والطين والتصوير غير حاف
 رده بالنفس لا الدعاء كلام
 أو حط أو أشار أو قد كبرا
 عليك والتمام مشهورها
 من التعاميد حكاة الأصل
 قال وأغت شهرة أن ينظما
 ما في شهيد الصلاة نيتلا
 كيف نصلي علم الرويا
 أشار أو سماه فالرفع رأوا
 وإن أراد وهو حاكم فلا
 يزيد أو عليه لا أسلم
 فيم يستثنى ولو بان نوك
 زيد مثلا فعليهم دخلا
 يذني أو يغير حيف مثلا
 تحل في تعاقبه يكلمها
 ويأذنت كما أردت بسد

ذالسحل ذالعبد وهذا الرطب
 يكبر والعنق والجفاف
 والأمر والهي وشتم واليطام
 لا إن يهمل أو يسبح أو قرا
 وأحسن الشاء لا أحصى ثنا
 مجاميع الحود أو الأجل
 وأفضل الصلاة للهادي كما
 قلت التواوي هنا ما لك إلى
 لأنهم إذا سألوا النبي
 لعيسى قاضي البلد القاض ولو
 له ولو درى به أو عسلا
 وإن يقل والله لا أكلم
 فإن على قوم يسلم وهو
 لا في وري كنت دخلا على
 وإن خرجت دون إذني أو يدا
 تحل بالزوج مرة وما
 قلت ولا يطلق فالتقيد من

باب النذر

من كان بالغاً يعقل مسلماً
 قربة أو صفتها وليس شئ
 علق بالمقصود أو مجزأ
 عيادة المرضي وسر الكعبة
 وكدهايم الوثير والتهميد

نذر سوى الحاج أن يلتزما
 كقول الله علي أو على
 ما لم يكن باللفظ نذراً للجزا
 فمن مثالات التزام القربة
 وهكذا تطيبها لا مسجيد

من سبها نسع وأرضعت ولد
 صار لها أن ترضع غساقه
 مفرقات نال من كل شبع
 وقيل حر ليز الرضاع قد وقع
 وصار رضع من سقت آناه
 ووقع كل منه حيا آناه
 وأنها من الجهات حالته
 وأخت هذا الزوج أيضا عمته
 وأم كل جد له والآب
 حدا له من الرضاع والنسب
 وينبغي فرؤه بالنسب
 دون الأصول والحواشي فأعلا
 في حق النكاح بينهم على
 ما قد صق في باب مفصلا
 وجاز نذ روح الجميع
 من أهل هذا الطفل لا الفرع

باب النفقات

لزوجته من نفسها تمكن
 مؤنة وكسوة ومسكن
 يعرفه وقدرة الإنسان
 وقوتها من مؤسرة مديات
 وواجب من مغيره فقط
 لكن لها مد ونصف رطل
 وتسبق خادمات أهلها
 إن كان ذلك عاقد ميثلها
 وقصت بغيره من الأقل
 أو عن صدا حيث لم يكن دخل
 وذو اليسار وأب أن ينفقا
 على الأصول والفرع مطلقا
 بشرط قهر في الجميع معتذر
 ونحو فرج كالمجنون والصرغ
 ثم على رب البهائم المؤن
 حيث لا يضر تركها البدن
 ولم تكلف فرق ما يظنق
 من عمل ومنها الرقيق

صلاته إن كان الإتمام أسبر
 وكالصلاة قاعدا واختارا
 أما صفات قرب فقصر
 يندر مشى الحج من حيث سكن
 لا البعض من يوم ويوم الشك
 ولا يضيق وقتة حج السنة
 فصح للحجور نذر البدن
 ذمته والصوم يوم وكفى
 مؤن تصدق قد نذرا
 جميع ما الوقوع عنه أمكنا
 به وصوم دهر ومد فدا
 ونذر صوم يوم يقدم العلاء
 في غيره وليعتكف ما بقيا
 ضعى بما بيان بطله اصطفى
 كما ينفق الإغفار أو جاحتم
 كالصدقات والصلاة والصدقا
 حتما وتم فرقت والبدنة
 ثم الشياة السبع والذي فتر
 في جهة كذلك غرما ويعاد
 ونذر أهذا الطي واليبس
 به وفي مال غير الاتفاق
 إن يسلموا أيذب وفا الذر

وصومه وأن يتم في السفر
 وأن يتم ما نوى نهارا
 ورخصة كذا وتجد يد الوضوء
 كطول ما يقرب في الفرض وأن
 وصوم شهر بافتراق محكم
 وأق بيت الله لأن عيبته
 ولا ركوع وسجود يمكن
 من قرب والمفلس المالك في
 يرتعتين في الصلاة وعلى
 وليقضى في نذر صيام عينا
 مثل الأثانين لتكفير بدا
 لكل يوم فيه عدا أبطلا
 يصومه بسمة أو قضا
 والعبد حر يومه وابع في
 ونذره إتيان ما من الحرم
 وإن يعينه لذبح بالتزاد
 وكل أرض ليضحي عيبته
 لها فإن تعدد فأحدى من بقر
 ودرهما للصدقات والجهاد
 ونذر هدي فضيحة الحرم
 لوجب بالحي تصدقا وماك
 بمن عنه وأهل الكفر

باب القضاء

أهل القضاء ونياية نعم	أهل الشهادات فلا حرم وصم
-----------------------	--------------------------

لَكَرِهَ أَنْ يَطَّلِبَ الزِّيَادَةَ
مِنْ مَوْنٍ وَرَكْسَةٍ مَعْتَادَةٍ
بَابُ الْحَصَانَةِ

وَمَنْ يَفَارِقَ تَرْوِجَةَ لَهَا وَدَّ
مِنْهُ اسْتَحْتَمَ حَقْنُ ذَلِكَ الْوَلَدِ
بِالْعَقْلِ وَالْإِسْلَامِ وَالْحُرِّيَّةِ
وَكُونَهَا مِنْ فَالِكِ خَلِيصَةٍ
وَفَقْدِ فَيْقِ وَالْخَلْوِ مِنْ سَفَرٍ
وَجَا زَيْصُنَ كَأَفْرِ مِنْ كَفَرٍ

كِتَابُ الْإِيمَانِيَّاتِ

الْقَتْلُ مَا مَحَضَ تَعْدِي أَوْ حَطَا
أَوْ شَرَّعَهُ وَأَمَّ دَائِمًا حَطَا
فَالْعَدُوُّ تَعْدِي الْوَعْدِ وَالشَّهْرِ بِمَا
يَعْتَلُ ذَلِكَ الْعَالَمُ فَلْيَعْلَمَا
وَالْحَطَا السَّمُّ الَّذِي رَمَاهُ
إِذَا صَابَ فَمِنْ مَنْ تَوَاهُ
وَحَدِيثُهُ عَدُوٌّ أَنْ يَضْرِبَكَ
شَخْصًا بِشَيْءٍ قَتَلَهُ كَنْ يَغْلِبَا
وَفِي سُبُوحِ الْعَمَلِ الْقَضَائِمْ سُنِّي
وَرَأَيْتُ فِي الْعَدُوِّ الْإِيَّانَ عَفِي
فَإِنْ عَفَا وَلَيْتَهُ عَلَى دِيْنِهِ
فَقَطَّطْتُ فِي حَقِّ مَنْ جَعَلَ الدِّيْنَ
بِأَخِي هَذَا مِنْ مَالِهِ مَشْكَنَةً
عَلَى الْكُلُوبِ كُلِّهَا مُؤْتَسَةً
أَمَّا الْحَطَا فَرَأَيْتُ لَهُ الدِّيْنَ
وَحَفَّتْ فَحَسْتُ فِي التَّادِيَةِ
وَالَّذِينَ يَبْعَلُونَ حَلَّتْ
وَلِثَلَاثٍ مِنْ سِينٍ أَجَلَتْ
وَكَانَ حَطَا عَدُوًّا حَطَا فَمَا سَبَقُ
لَكِنْ هَذَا التَّجَلِيَّتُ فِيهَا سَمَقُ

فَصَلِّ

شَرَطُ الْقَضَائِمْ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَنَى
مُكَلَّفًا مُلْتَزِمًا حَكْمِيًّا
وَلَا يَكُونُ لِلْقَتْلِ وَالرَّدَا
وَأَنْ عَدُوًّا وَلَا يَكُونُ سَيِّدًا
وَعَصْمَةُ الْقَبِيلِ بِالْإِيمَانِ

يَعْرِفُ أَحْكَامَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
عَرَبٍ وَقَوْلِ الْعُلَمَاءِ وَالرُّوَاتِ
ذُو شَوْكَةٍ وَنَاغِدُ قَضَاهُ
فِيهِ وَبِالْأَصْلِحِ وَالْمِثْلِ نِدْبُ
لِغَيْرِهِ وَعَادَ كُلَّ صُورَةٍ
غَيْرِ مَعِينٍ يَعْزِلُ مِنْ أَهْلِ
بَدَلٍ بِشَاهِدِينَ أَوْ شَهْرَةَ
وَبِأَمْرِي أَصْلِحْ مِنْهُ أَنْ يَلِي
بِدُونِ مَا قَلْبَتَاهُ وَأَنْزِلْ ذَا
عَمٍّ وَلَا الْقِيَمِ لِلْإِيْتَامِ
وَيَا جُنُونَ وَذَهَابِ بَصَرَةٍ
تَعَفُّلاً وَالصَّبِيحِ لِالْإِمَامِ بِيَدِ
قَاضِيٍّ بَمَوْتِ ذَاكَ أَنْ يَعْزِلَا
قَاضِيٍّ بِهِ لَكِنْ أَنَا لَا يَرْضَى
شَخْصٌ مِنْ يَرْعَى ظُلْمًا أَنْ حَضَرَ
إِلَيْهِ أَوْ نُودِيَ أَنْ جَهْلًا زَعَمَ
بِاطْلَاقِ مَطْلُومٍ وَلِتَعَزِيرِ
وَالْوَقْفِ أَنْ عَمَّ وَمَالِ الْوَقْفِ
عَقْفًا فَيَقْتَدِرُ قَدْ أَجَادَ الْحَطَا
لِيَنْقَلَا الْكَلْفَ مِنَ الصُّوْبَيْنِ
وَرَبِّ الْأَصْمِ مُسْمِعِينَ
مِنْ عِلَالٍ لِأَجْلِ ذَا الْعَمَلَا
بِحَفِظِهِ وَنُسْخَةٍ لِلْمُسْتَحَقِّ

مُجْتَهِدٍ كَافٍ وَالْإِجْتِهَادُ أَنْ
وَالْقِيَسِ وَالْأَنْوَاعِ مِنْهَا وَلَفَاتِ
وَإِنْ تَعَدَّرَتْ فَمِنْ زَلَاةٍ
وَهُوَ عَلَى مَعِينِ الْقَطْرِ يَجِبُ
بِحَاجَةِ الْوَجْهِ وَالْكَثِيرَةِ
إِلَى الْإِمَامِ وَحَرَامُ لَوْ قِيلَ
وَخَوْفِ مَيْلٍ وَلِهَذَا يُكْرَهُ
وَيَعْزِلُ الْقَاضِيَّ بِنِظَرِ الْحَلَلِ
أَوْ ظَهَرَتْ مَصْلَعَةٌ وَتَفَدَا
وَبَابُ لَأَمْ مِنْ عَنِ الْإِمَامِ
وَالْوَقْفِ بِالْإِعْمَا وَسَمِعَ حَبْرَةَ
كَذَابِ بِنَسِيَانٍ وَأَنْ لَا يَنْتَبِهَ
وَحَيْثُ لَا يَمْنَعُ فَلْيَبْدُلْ وَلَا
وَيَشْهَدُ الْمَعزُولُ مَعَ عَدْلٍ قَفْوِ
آدَابُهُ يُعْمَلُ فِي الْحَبْسِ الْمُنْفَرِ
عَلَيْهِ حُجَّةٌ وَإِنْ غَابَ رَقْمٌ
وَأُطْلِقَا الْعَدِيمِ الْحَضُورِ
إِنْ شَاءَ ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ وَالصُّبُلُ
وَبَعْدَ ذَلِكَ اسْتَكْتَبَ عَدْلًا شَرَطًا
وَرَبِّ اثْنَيْنِ مُسْتَرْجِمِينَ
وَرَبِّ اثْنَيْنِ مُزَكِّيَيْنِ
بِلَفْظِهَا وَالْأَجْرُ فَاجْعَلْهُ عَلَى
وَكُتِبَ الْقَاضِيُّ بِحُكْمٍ وَوُثِقَ

أَوْعِدَهُ كَالْعَهْدِ وَالْأَمَانِ
 وَكَوْنُهُ عَنِ قَاتِلِ لِرَبِّ نَقِصًا
 إِمَارِي قِي أَوْ كَيْفَ خَصْمًا
 فِيمَنْ هَذَا لِحُرِّي عِنْدَ قَيْتِلِهِ
 وَبِهِدْ زَالِمٌ تَدْلَاعِ مِثْلِهِ
 وَتَقْتُلُ الْحُرَّ الْكَبِيرَ بِالْأَجْدِ
 وَلَيْسَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ مِنْ قِي
 بَلْ يَبْتَغِي الْفِصَامُ فِي عَضْرِ قَطْعِ
 مِنْ مَقْصِلٍ وَمَعَ إِصَافِهِ مَسْجُ
 وَكُلُّ شَيْءٍ لِلْفِصَامِ قَدْ سَلَفَ
 فِي الْمَنْبِيِّ شَرْطُ فِي الْفِصَامِ فِي الْعَرَبِ
 مَعَ شَرْكَةِ الْعَسْوَةِ فِي الْمَنْبِيِّ
 وَقَدْ نَقِصَ أَيْ مَقْطُوعٌ مَقْصُورٌ
 وَيُقَطَّعُ الْأَنْثَلُ بِالْأَنْثَلِ مَا
 لَمْ يَحْسُرْ بِيَدِ قَيْتِلِهِ نَزْفِ الدَّمَا
 وَأَنْ جِي بِحَرْبِهِ لَنْ يَحْرَجَهُ
 الْأَبْرَاسِ أَوْ يَرْجُوهُ أَوْ مَعَهُ

بَابُ الدِّيَارِيَّةِ

فِي كُلِّ حَرْفٍ مُسْلِمٌ إِذَا قَتَلَ
 بَغْرُ حَقِّ بَائِتٍ مِنَ الْأَبْرِيَّةِ
 وَتَلَفَتْ بِالْعَهْدِ بِإِنْفَاقِ
 مِنْهَا ثَلَاثُونَ مِنَ الْحَقَائِقِ
 وَمِنْ جِدَاعٍ مِنْهَا أَوْ الْفَائِزِ
 قُلْ أَرْبَعُونَ كُلُّهَا حَوَامِلُ
 وَهَكَذَا التَّشْلِيحُ فِي عَهْدِ الْحَطَا
 وَخَمْسَتٌ فِي حَقِّ مَنْ حَقَّ حَطَا
 مِنَ الْحَقَائِقِ الْخَمْسُ بِالْإِجْمَاعِ
 عَشْرُونَ ثُمَّ الْخَمْسُ مِنْ جِدَاعِ
 وَالْخَمْسُ مِنْ بَنِي اللَّيْلُونَ يَلْزَمُ
 وَالْخَمْسُ مِنْ بَنَاتِهَا مَخْتَمٌ
 وَمِنْ بَنَاتِ الْمُنَاقِقَةِ الْمَخَاضِ
 تَمَامُهَا وَلَوْ بِالْأَقْتِرَاضِ
 وَحَيْثُ كَانَتْ كُلُّهَا مَقْدُومَةً
 أَوْ عِدَّتْ فَتَسْتَعْمَلُ لِلْقِيَمَةِ
 فِي ثَلَاثِ غَلَطَاتٍ مَعَ الْحَطَا
 فِي الْحَرْمِ الْمَكِّيِّ وَالَّذِي سَطَلَا

وَبَعْدَ جَمْعِ الْفِيهَا فَلْيَجْلِسِ
 فِي آدَبٍ بِالْفِظَانِ ثُمَّ عَزْرَةٌ
 فِي النَّاسِ وَلَيْسَ فِي الْإِكْرَامِ
 لِمَجْلِسِ الْمُسْلِمِ رَفْعُ جَوْزَا
 فَأَمْرَةٌ تَدْبَأُ فَسَائِفًا مَنِ
 كَأَسْكَمِ فِي الْمَقِي وَمَنْ قَدَّرَ
 وَالْحَكْمُ فِي السَّجْدِ فَأَكْرَهُ أَمْرَهُ
 وَنُصْبَةُ الْبُؤَابِ وَالْحَاجِبُونَ
 وَالْحَكْمُ بِالْمُدْهِنِ عَنْ فِكْرٍ كَمَا
 وَأَكْرَهُ لَهُ حُضُورَهُ وَرَيْبُهُ
 يَحْرَمُ وَالَّذِي إِلَيْهِ يَهْدِي
 مِنْ عَهْدِ حَضْمِ عَهْدَتْ قَبْلَ الْفَضَا
 وَخَطَا قَطْعًا وَضَا نَقِصًا
 وَبِالْقِيَامِ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَقِي
 كَذَا الْعَرَايَا وَذَكَاءُ الْحَمَلِ
 أَوْ بَعْدَ أَرْبَعٍ مِنَ السِّيَمَاتِ
 خِلَافَ تَرْوِيحِ يَلَا وَلِي
 وَلَيْسَتْ أَوْ يُقْبَلُ مِنَ الدَّعْوَى لَهُ
 مُكَلَّفٌ مُلْتَزِمٌ قِيَادَةٍ
 وَجَازٌ يَحْدُ حَقِي إِنْ حَجَّزَا
 دِينَا هَا وَمَصْفَا وَأَحْدُ مَالِهِ
 وَغَيْرِ حَيْسِ دِينِيهِ وَهَيْمَتَا
 طَرِيْقُهُ وَبَاعُهُ وَحَصْمَلَا

مَشَاوِرًا فِي الْحَكْمِ وَلِيَزْجُرْ مَسِي
 وَشَاهِدُ الزُّورِ نِيَا شَهْرَهُ
 مَا بَيْنَ حَصْمِينَ أَوْ الْأَخْصَامِ
 وَقَدْ مَسَّافِرُ الْمُسْتَوْفِرَا
 لِيَمْرَعِ فِي حُضُومَةٍ فَلَا يَنْزِ
 وَيَلْتَمِذُ مَكَانَ رَفِيٍّ مَجْلِسَا
 وَفِي قَضَايَا أَفْرَقَتْ لَا يَكْرَهُ
 مَجْلِسِ الْحَكْمِ وَالزَّحَامِ قَدْ أَمِنَ
 عَامِلٌ أَوْعَنَهُ وَرَكِبَلٌ عَلَا
 يُفْصِدُ بِلِ مَنِ لَهُ حُضُومَةٌ
 سَعَتْ وَلَا يَمْلِكُهُ فَرْدَا
 يَسْتَدِبُّ لَا يَأْخُذُهُ أَوْ عَوْضَا
 يَجْبُرُ الْوَالِدِ مَهْمَا عَرَضَا
 وَنَحْلٌ خِيَارٌ مَجْلِسِ حَيْثُ نَفِي
 بِالْأَمِّ أَوْ نَفِي قِيَصَاصِ التَّقِيلِ
 تَسَخُّجٌ مَنْ قَدْ قَدَدَتْ قَرِيْبَا
 وَشَاهِدُ مَا هُوَ بِالْمَرْصِيَّةِ
 فَلَيْسَتْ كَلِمًا إِنْ عَرَّتْ جِهَالَهُ
 أَمْرًا حَيْثُ مِثْلُ اسْمِنَا مَعَا
 ثُمَّ تَقَامُ مَصْصَا كَانَ يَسْتَدَا
 إِنْ أَمِنَ الْفَيْسَةَ فِي اسْتِقْلَالِهِ
 لَا النَّفْقَ وَالزَّائِدَانَ نَعِيْنَا
 جِنْسَالَهُ كَالْكَسْرِ لِلصَّحِيحِ لَا

يَعْطَى وَلَا عُقُوبَةَ وَمَنْ ذَكَرَ
 تَلَقِيًا لِلْمَلِكِ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ
 وَنَوْعَهُ وَالْقَدْرَ فَلْيَسِّرْ
 وَإِنْ طَرَأَتْ لَهُ مِثْلُ تَلَفٍ
 نَاجِيَةً مَدِينَةً مَعَهُ
 لَا الْفَرِضَ وَالْإِيصَاءَ وَالْأَقْرَابَ
 وَإِذْنَهَا حَيْثُ شَرَطَهُ أَنْتَضِعَ
 إِنْ كَانَ فِي دَعْوَى نِكَاحِ الْأُمِيَّةِ
 مِنْهَا يَلَامُ مَهْرَ لَهَا أَوْ تَلَفَهُ
 أَوْ خَطَأً أَوْ شِبْهَهُ عَمَلًا قَرْدًا
 مُكَلِّفٍ عَيْنٍ فِي دَعْوَاهُ لَا
 لَهَا كَمَا لَقِيتُ ادَّعَى انْفِرَادَهُ
 وَاحِدَةً وَإِنْ سَمِعَهَا اتَّفَقَ
 بَقَاءَهُ إِذَا بَعِيَ فَسَدًا
 يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَوْ مَرَّتَهُ
 جَوَابَ دَعْوَاهُ وَمَا كَالْأَمِثَلَةِ
 قَرَأِنَ الْأَحْوَالِ تَنْفِي صِدْقًا
 إِنْ أَكْثَرْتَهُ لِشَيْلِ الزُّبْلِ
 كَحَدِّ قَذْفٍ أَوْ قَصَاصٍ جَمَلًا
 وَفِي النِّكَاحِ امْرَأَةً وَجَمِيرًا
 ذِي مَمْتَةٍ فَالْحَرْ لَيْسَ تَحْتِ يَدِ
 عَلَى شَهْوَدِ الْإِعْتِرَافِ مِنْهَا
 ثُمَّ ادَّعَى فَإِنْ أَقْرَبَتْ بَدَا
 يَمَكِّنُ هَذَا إِذَا كَانَ مَقْرَرًا
 إِنْ ادَّعَى صَحِيحَةً بِأَنْ ذَكَرَ
 لِأَمَّا بَعْجَةٌ وَجِنْسُ الثَّمَنِ
 وَيُصِفُ الْعَيْنَ بِيَوْمِهَا كَالْتَلَفِ
 لِغَيْرِهِ الْقِيَمَةَ وَلَيْدُ ذِكْرِهِ
 السِّكَّةَ الْمُدَّ وَفِي الْعَقَارِ
 وَتَوَلَّى وَذَوَى عَدْلٍ يَكْفَحُ
 وَالْعَجْرَ عَنْ طَوْلٍ وَخَوْفِ الْعَيْتِ
 وَسَمِعَتْ دَعْوَى النِّكَاحِ مُطْلَقَةً
 وَأَنَّهُ قَاتِلُ زَيْدٍ عَمَلًا
 أَوْ شِرْكَةً بِالْمُحْصِرِ لَا عَمَلًا
 سُنَاقِضَ السَّابِقِ كَالشَّهَادَةِ
 ثُمَّ عَلَى آخَرَ وَالْمُصْرَفَا
 وَاسْتَفْصَلَ الْجَمْلَ وَالْأَصْلَ نَزَى
 وَلَزِمَ التَّسْلِيمَ لِي وَأَنَّهُ
 يَخْرُجُ عَنْ حَقِّ أَوْ أَنْ يَسْأَلَهُ
 طَالِبٌ بِالْجَوَابِ قُلْتُ لِأِذَا
 كَيْفَ دَعْوَاهُ عَلَى أَجَلٍ
 وَالْعَبْدَ فِيمَا لَوَاقِرٌ قَبْلًا
 وَسَيِّدًا فِي الْغَيْرِ كَالْأَرْضِ عَرَا
 وَلَا يَنْدُمُ نَجْمَةَ الَّذِي وَجَدَ
 وَنَجْمَةَ النِّكَاحِ قَدْ مَنَّهَا
 وَلَوْ يَقُولُهُ لِي الدَّعْوَى أَلَى

بِالْقَتْلِ فِي سَهْرٍ حَرَامٍ وَلَيْزِمُ
 تَغْلِيظَهَا فِي قِتْلِ عَجْرٍ الرَّحِمِ
 ثُمَّ الْيَهُودِي ثَلَاثُ مُسْلِمٍ يَرَى
 وَكَالْيَهُودِي كُلِّ مَنْ تَنَفَّسًا
 وَفِي الْحَرْ سَعَى الْحَرْ مِنْ عَمْرٍ ابْنِ
 وَكَالْحَرْ سَعَى عَابِدُ الْأَوْثَانِ
 وَدِيَةِ الْإِنْتِ بِكُلِّ حَالٍ
 يَصِفُ الَّذِي قَدَّمَ فِي الرِّجَالِ
 وَالطَّرْفَ الْأَشْلَ بِالْمُحْكَمَةِ
 وَالرَّمَّ فِي قِتْلِ الرَّقِيقِ الْقِيَمَةَ
 وَفِي الْجَمِينِ الْحَرْ بِدَاؤِ امْرَأَةٍ
 وَالْعَبْدَ عَشْرًا مِمَّ مَقُومَةً
 وَالسَّنَّ وَالْإِيصَاحَ حَرْ مِنْ أَيْلٍ
 وَالشَّهْمَ وَالنَّفَقَةَ مِثْلَهُ جَمَلًا
 وَإِنْ يَجِبُ فَالْثَلَاثُ كَالْمَأْمُونَةِ
 وَسَأَرَ الْحَرْ وَجِبَ بِالْمُحْكَمَةِ
 فصل
 فِي إِمَانَةِ الْأَطْرَافِ وَارْزَالَةِ الْمَنَافِعِ
 فِي الْأَذْيَانِ أَوْ جَوَابِ كَمَلِ الذِّيَةِ
 كَذَلِكَ فِي الْعَيْنِ أَيْ بِالتَّسْوِيَةِ
 وَالتَّضَمُّنِ ثُمَّ فِي التَّضَمُّنِ
 وَفِي الْيَدَيْنِ ثُمَّ فِي الرِّجَالِ
 كَذَلِكَ فِي الْأَلْيَانِ مَعَ يَدَيْهَا
 وَالْإِشْيَانِ بِلِ فِي شَفَرِهَا
 وَالْإِنْفِ بِصَا وَالْمَهْوُونَ الْأَرْبَعَةَ
 عَلَى جَمِيعِ مَا مَضَى مَوْزَعَةً
 وَفِي اللِّسَانِ وَاللِّجَانِ وَالذِّكْرِ
 وَسَلْحِ جَدِي ثُمَّ سَمِعَ وَيَصْرُ
 وَعَقْلِهِ وَشَمِّهِ وَذَوِّهِ
 وَمُضْغِهِ وَصَوْتِهِ وَنَبْطِهِ
 وَنَبْطِهِ وَالْمَشْرُ وَالْأَجْمَالِ
 وَذَةِ الْجَمَاعِ بِالْإِبْطَالِ
 (بَابُ دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ)
 مَنْ ادَّعَى قِتْلًا عَلَى سِوَاهُ
 فَوَاجِبٌ تَفْصِيلُ مَا دَعَاهُ
 وَأَشْوَالُ الدَّعْوَى الْقَسَامَةَ

(بَابُ دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ)
 مَنْ ادَّعَى قِتْلًا عَلَى سِوَاهُ
 فَوَاجِبٌ تَفْصِيلُ مَا دَعَاهُ
 وَأَشْوَالُ الدَّعْوَى الْقَسَامَةَ

بشرط لو ت معه أى علامه
بها يظن صدق ما ينول
كان ترى عند العبد القليل
وحيث اقسم الولي بالصمد
تسعين بسطى دية ولا قد
والمدنى عليه قبل يقسم
ان لم يكن هناك لو ت يعلم
فبطلت التسعين ايضا كالولي
ومن اراد ردها فليتعلم
باب الكفارة

وكل نفس ان تكن محرمة
في قلبها كفارة محتمة
ووافقت في سائر الاحكام
كفارة الظهار لا الاطعام
باب حد الزنا

ومن يبيت موضع الجنان
في فرج اجنبية فزاني
اما يكون مخصما عند الزنا
اولا يتون عند ذلك مخصما
فاهمن المالك الذي

بشر وظافي يكاح نافذ
والحد من محسن بين امرأة
او رجل وولد غيره مائة
وتبعها التعزير قدر عام
مسافة الفرس على التمام
وقدم واحد الرقيق الزاني
ينصف حد غير ذي احسان
ثم اللواط كالزنا اذا جرى
لا من اى بهيمة بل عذرا
باب التعزير

وفي العاصي كلها التعزير
ان لم يبيح حد ولا تعزير
يضرب او حبس كذا الكلام
او غيره ياترى الايام
فمن رأى تعزيره بغيره
فلا يصح اذنى حدوده به

وليسوى ان لم يكذب او جهل
وسمعت لغائب بينته
ورجحت المدعى وان حصر
على الشكوت اوزى الانكارا
قضى به وذلك حيث يشهد
ولين القاضى وصيه حكم
من غير حبس وعقاب يرضى
في ظاهي وماله ان يمتعا
بالعلم كالتعديل والتقديم
وعيره بشاهديه واشترط
كشاهد ولو روى بمحرر
هذا والا لا يفه او سالكه
اى ذكر اينطق حرام سيما
موجبة حدا ولم يكن اصغر
فيه ولا حد ولعن وهجسا
وعيبة المسير فسقا ولعب
ومرة لعظم فيه جرح
كقازف يقول ابي تبت
لا ان اقر قازف يكذب به
خلا كسمع الذق او مع صبح
والرقص او سمع الفنا اذا اك
لم يثم بالجر والدفع فلا
عدوه دينا ودامن حزننا
يخلف في العقار والذي نقل
وملكه هذه لا نشيته
يعكس وان جاور عدوى واصر
او اظهر العزة او توارى
فلا لا بعض ولا على العدو
والمنوب وعلى الراضى الحكم
في اوله ونافذ هذا القضا
معتقدا بطلانه اذا ادعى
لا في حدود ربنا العظيم
ان يتسفي التكذيب لاهو وخطا
خطا وعن عنه يروى جوز
على ثبوت ما ادعى المحجة له
عدلا على كبيرة ما اقدا
على صغيرة ككذب لا ضرر
قلت لمسلم كذا السفاه جا
نزد وسمع اشعار من شرب
اوناب مع قراين ان قد صلح
ولا اعود للذي اذ تبت
له مروءة لما لا اق به
ولعب الحام والشطرنج
وحرفة دينية ليست لاب
يفضل ان يشهد لبعض وعلى
بفرح منه وعكس كزنا

باب حد القذف

إذ أرمي الإنسان شخصاً بالزنا
فقاذف وحده بعيننا
ولا نجد والذ القذف
بل غيره إن كان ذا تكليف
والشرط مع تكليفه أن يقدفا
مخافاً عسفاً مكلفاً
فقط الذ الرقيق أربعين
وكل حرضه بعيننا
ولا يجحد بنت الزنا
ولا يقدف زوجة إن لاعنا
ولو عفا المقدوف عن حد سقط
وحيث لم يجب فقير فقط

باب حد شرب المسكر

وشرب كل مسكر حرام
به يحد الشارب الأيام
بشره مكلفاً مختاراً
مع عليه الخمر والأسكارا
بشاهدي عدل أو الأقرار
لأربعة والعشرون أسكاراً
وحد في الحر أربعين يوماً
وفي الرقيق نصفها عشرون
والإمام بعد أن يعتررا
بما يساوي حد القذف

باب قطع السرقة

ويقطع المكلف المختار زمان
يسرق بضاً أربع ديناراً
من مرتبة ما لم يكن له نسبي
بالمالك أو نسبه فلعنهما
فلا يجوز قطعه إذ سرق
مابعضه ملك له أو مستحق
والإممال أصله وأقرعه
وعقد ذلك موجب لقطعها
فإن بعد فكل مرة طرف
مخالفة لمضمونه الذي سلف
فالأول اليمين من اليمين

بعد زوال الفسق والسيادة
الالرق والكفر الصبي البدار
عليه بالقتل على الشهود
خطاً ولو بالفقير لا الأبعد
شهادة إلا إن بمال شهيداً
يشهد بالمثل له ولا كان
ويتعاقب بإمكان الغلط
مافيه حق أكد لذى العلاء
والخلع والرضاع والعناق
مالأيماء وشرا البعضية
كالبئع والرهن والجار وهذ
من غير تصوير بلا منازع
ومن أناس عادى عن انحصار
أنكر منسوب اليه وطعن
سبب تلك الأصل أو فيها أذن
هلاكمه أو خصه عذراً بجمع
لأن يكذب أو يعاد أو فسق
عند قرينة اضطبار الضير
يمنع أعمى لوروى أو ترجمها
بمن أقر أو سماعه سبق
تحكم قاض ليلال الصوم
في فرجها قلت كميل محله
والموت والإعسار والعناق

عزمه وكا لشهادة المعادة
أو المعادة لرفع العار
أى في سوى المحسبة والشهود
وحاملي العقل يفسق شاهدي
ووارث بجرم موروث لده
وبوصية من المال لمن
يشهد لقطع الطريق رفقة فقط
وبالبدار قبل أن يطلب لا
كالعفو في القصاص والطلاق
ونسب لا الوفاء والوصية
رأى للملك تصرفاً بيده
وكالبنا بالطول أو سماع
وسمع القول مع الإبصار
في نسب بلا معارض كانت
والموت أما ذات فرع فليين
أو شهد الأصل لدى الحاكم مع
أوفوق عدوى عيب أصل اتفق
وباختيار باطن للعسر
وللذي زكى بصحة وما
ويشهد الأعمى الذي قد اعتلق
عماه في المعروف عند القوم
وللزننا أربعة أن أدخله
ولسوى هذين كالمطلاق

وَعَدَهَا الْبُرْسِيُّ مِنَ الرَّحْلَيْنِ
وَنَالَتْ بُرْسِيَّ الْيَدَيْنِ فَاقْطَعِ
وَرَجُلَهُ الْيَمْنَى تَمَامَ الْأَرْبَعِ
مِنْ مَقْصِلِ الْوَعَيْنِ مِنْهُ وَالْقَدَمِ
وَبَعْدَ ذَلِكَ يَنْزِعُ بِرُءُوسِهَا الْخَتَمَ
وَإِنْ يُؤَخَّرُ قَطْعُهُ حَتَّى سَرَقَ
كَفَّاهُ فَطَعَّ وَاحِدًا مَسْبُوقًا

بَابُ قِطَاعِ الطَّرِيقِ

هُمُ فِرْقَةٌ تَرْتَدُّ وَالنَّاسِ
فِي طَرَفِهِمْ بَيُوتٌ وَبَابُ
بَشْرِيٍّ نَكَلِيٍّ مَعَ الْإِسْلَامِ
وَقِسْمُ الْأَرْبَعِ أَقْسَامٌ
إِنْ يَتَمَلَّوْا مَعَ أَحَدٍ مَالٌ يَتَمَلَّوْا
وَيُصَلُّوْنَ بِتِلَاوَةِ وَبَيِّنَاتٍ لَوْ
أَوْفَقُوا مِنْ عِدَا أَخِي قَتَلُوا
فَقَطُّ وَآمَانُ عَسْكَهُ لَمْ يَتَمَلَّوْا
بَلِ الْيَدِ الْيَمْنَى لِكُلِّ قِطْعَةٍ
مَعَ رَجُلِهِ الْبُرْسِيُّ مَا قَدَّ اجْمَعُوا
وَقَطْعَةُ الْبُرْسِيِّ مِنَ الْبُرْسِيِّ
إِنْ عَادَ وَالْيَمْنَى مِنَ الرَّحْلَيْنِ
أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُنَّ سِوَى إِخَافَةٍ
فِيهِمْ وَتَقِيهِمْ مَسَافَةً
وَحَيْثُ تَأْتُوا قَبْلَ قَدَمِهِ سَقَطَ
عَنْهُ حُدُودُ حَضِيصَتِهِمْ فَقَطُّ
لَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ حَقُوقِ رَبِّيَا
أَوْ أَدَمِي كَالْقِصَاصِ وَالرِّتَابِ
وَقَطْعُهُمْ بِسِرِّ قَدَّ النَّصَابِ
بَشْرِيٍّ فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ

بَابُ الصِّيَالِ

لِلشَّخْصِ دَعْوَةٌ مَسَائِلُ عَنْ مَالِهِ
وَفِيهِ أَيْضًا وَعَنْ عِيَالِهِ
وَلَوْ قَتَلَ أَوْ بَطِخَ لِلطَّرَفِ
مُقَدِّمًا فِيهِ الْأَخْفَ فَالْأَخْفَ
وَالْأَصْحَانَ مِنْ قِصَاصِ أَرْضِيَّةٍ
أَصْلًا وَلَا التَّكْيِيدَ بِلِ الْأَقْصِيَّةِ
وَصَمَوْنَ كَانَ مَعَ بَرِيَّةٍ

وَكَاتِفِضًا الْعِدَّةُ بِالشَّهْرِ
وَكَالْمَالِ وَلَا وَالْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ
وَكَالْوَصَايَاتِ وَكَالْإِحْصَانِ
وَمَوْجِبِ قِصَاصِهِ وَإِنْ عَفَا
وَلَوْ عَلَى مَنْ شَهِدَ أَوْ الْبَايِدِ
وَعَيْبِهِنَّ وَالرِّضَاعِ أَرْبَعًا
لِلْمَالِ وَالْأَيْلِ لِلْمَالِ وَحَقُّ
تَمَّ أَصَابَ خَطَاً وَمَوْضِعَهُ
قَبْضُ بِنُجُومِ أَجَلِ تَحْيِيرِ
وَالْعَقِي فِي فِدْكَانٍ فِي مَلِكِي وَقَدْ
لَا نَسَبَ الطِّفْلِ وَمَرْبِيَّةٍ
كَذَلِكَ الْعِقَابُ وَالنِّكَاحُ
وَالْإِطْلَاقُ وَعِنَاقَةُ إِذَا
وَلَادَةُ إِلَّا إِذَا عُلِقَ ذَنْبٌ
أَوْ رَجُلًا تَمَّ يَمِينَاتٍ ذَا
وَمِنْ مِنَ الْوَرَاثَةِ يَحْلِفُ قَبْضًا
مِنْ ذَلِكَ بِالْحَصَّةِ دِينَ ذِي الْبِلَى
وَلَمْ تَعُدَّ شَهَادَةً كَالغَايِبِ
إِلَى مَجْلِ الْحَكِيمِ لَا مِنْ عِزْلًا
فِي وَقْفِ تَرْبِيَةِ الْبَطْنِ تَالِي
إِنْ هَلَكَ الْكُلُّ وَحَالِفٌ فَقَطُّ
شَرَكْتُمْ قِفْتِ سَهْمِ حَادِيَّةٍ إِلَى
لِلْحَالِفِ أَصْرُهُ بِلَا يَمِينِ

مَا تَلَعَتْ بِالْمِثْلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ

باب الغفاة

فهم فرقة نخلوا الأمان
 فماتوا من الأمان
 لهم كبر حاكم مطاع
 وعسكر لا يروا أطاعوا
 فصار يدي الإمام النفع
 وإن أراد الحق منهم منعة
 مؤ ولا له دليل سائق
 لكنه عن الصواب رافع
 فواجب على الإمام العادك
 قتالهم ودفعهم كالصائل
 حتى يصير جمعهم مفرقا
 ويتبقى من شرهم ما تبقى
 ولا يجوز قتل مدبرين
 ولا أسير وجرح المحتسب
 وواجب في الفجر رد ما لهم
 ورد ما حزنوا من عيالهم

باب الردة

من يرتد عن دينه فليقتل
 فإن أبي قاتل فوراً قد وجب
 ولم يجز الصلوة ثم يتبع
 كالدفين في قبره فليقتل
 ومن يتبع صلواته محمداً كفر
 وصار يرتد وفيه القول من
 وإن يكن ترك الصلاة عن كراهة
 فليقتل فالتقتل حداً الصلوة
 واجعله في التخيير والصلوة
 كسمل في سائر الجهات
 كتاب الجهاد
 جهاد أهل الكفر والغواية
 في دارهم فرض على الكفاية
 بكل عام مرة لا أكثر
 ولا يبر فرضه كل الورك
 بل كل حرسه مكلف
 ذي صفة وقدرة ومصرف

إن يدع من عدوى هالاً إن فسق
 ليشاهد عدو ريشق كالمرض
 له وللكتائب أجر الكتب
 لأن أقر الخصم بالعدالة
 غيبة عنه فهو حق ذي العلا
 في العيق والطلاق أما المالا
 وفي الفصاح حسنة الحاكم
 مترهم وقد رمال رقما
 إن فلا ناعدل أو ماشابهه
 قال حكمت بعد الوفاة قدأ
 أخرى وقد طال الزمان راجعة
 يصير حكمه ويحتمل مقترن
 محجة مطلقة إذ شهدت
 هنا ولو من مشتربه سترع
 بأنه أقر بالأمس اعتمد
 أعلم ما يزيل ملكاً أو تلاً
 اعتمد الملك سوى صواب
 وهكذا حكم سماع الدعوى
 وشاهدتم ثم يمين هنة
 من قدر عدوى بعد بحث حرأ
 وذو تعزير ومن قد اقتصم
 إن كان في عفوبة الله على
 ذمته وسجوا براء نفى

يشاهدن وأداهما مستحق
 فسقا ياجماع ولا إذ عرض
 وأجر موكوب وإن لم يركب
 ولو يشك الحاكم استزكى له
 قلت كذا أفق وفي الأصح لا
 باتنين من قبل الشايحاك
 في التماس ويحق وادعي
 واسمها واسم الخصمين وما
 إليهما وشهدا مشافهة
 ومن يبلي جرعا وتعد يلا إذا
 وإن أتاه شاهدا في واقعة
 فإن يره الأمر يستفصل وإن
 لا بالتساج وثمار قد بدت
 والمشتري يمين العين رجح
 كما حكم في منهب ولو شهد
 أو يديه أو ملكه أمس سبلا
 منه اشتراه بل بالاستصحاب
 ولو على الغائب فوق العدوى
 وما ادعى إقراره بالبينه
 وأنه وكله وأحضرا
 لفقيد من أصل ثم أوحكم
 والطفل والمجنون والميت لا
 بعد اليمين أن ما ادعت في

فَإِنْ أَوَّالِدُهَا تَعَبَتْ
 عَلَى جَمِيعِ أَهْلِهَا وَمِنْ دَنَا
 وَسُوءِ الْكُفَّارِ كَالْأَطْفَالِ
 يَسْتَبِيهِمْ رِقْوَانًا فِي الْحَالِ
 كَذَلِكَ الْحَتَانُ وَالْعَيْدُ مُطْلَقًا
 وَكُلٌّ يَجْعَلُونَ جَوْنًا مُطْلَقًا
 وَالْأَيَّامُ رِقٌّ مِنْ عَدَاةٍ هُمْ
 وَقَتْلِهِمْ وَالْمَنْ أَوْ قِدَاهُمْ
 بِالْمَالِ وَالرِّجَالِ مِنْ أَسْرَانَا
 يُقَدِّمُ الْأَوْلَى لَنَا إِنْ بَانَا
 وَقِيلَ أَسْرٌ مَنْ يَبِيعُ بَعْدَهُ
 وَالْمَالُ وَالْأَطْفَالُ كَلَّا عَصَمَهُ
 أَوْ تَابَ بَعْدَ أَسْرِهِمْ يَصْعِقُ
 بِمَا ذَكَرْنَا أَيْفَاسِيَّ الَّذِي
 تَمَّ الصَّبِيُّ صَارَ حَتْمًا مُسْلِمًا
 إِنْ كَانَ فِي آيَاتِهِ مِنْ أَسْمَاءِ
 وَهَذَا إِذَا اسْبَأَهُ مُسْلِمٌ
 مِنْ غَيْرِهَا وَأَبِ قَيْعًا
 كَذَلِكَ اللَّفْظُ أَنْ تَخْرُجَ أَرْضُنَا
 أَوْ أَرْضَهُمْ إِنْ كَانَ فِيهَا بَعْضُنَا
 بَابُ الْغَيْبَةِ
 مَا لَمْ يَأْتِ مِنَ الْمَجْمَعِ النَّعْبُ
 غَيْبَةٌ وَقَدْ مَوَّضِعُ التَّكْبِ
 لِقَاتِلِ الْمَلُوبِّ وَهُوَ مَا مَعَهُ
 مِنْ فَرَسٍ وَاللَّهُ وَأَمْتَعَهُ
 وَمَا عَادَ أَسْلَابُهُمْ مِمَّا غَيْبُ
 حُدُودُهُ آخِرُهُ وَالْبَاقِي قَيْمٌ
 عَلَى الَّذِينَ شَاهَدُوا الْقِتَالَ
 بِقَيْصِهِ فَرَسَانَا أَوْ رَجَالَنَا
 ثَلَاثَةٌ لِلْفَرَسِ الْمَقَاتِلِ
 فِيهِمْ وَسَهْمٌ وَاجِدٌ لِلرَّجُلِ
 إِنْ كَانَ كُلُّ مُسْلِمًا مُكْفَلًا
 حَرًّا وَالْأَقْلَمُ رَضْعٌ كَقِي
 وَالرَضْعُ قَدْ رَدُّوا عَنْهُمْ يَجْتَبِدُ
 فِيهِ الْأَيَّامُ بِأَعْيُنِنَا رِمَا وَجِدُ
 وَحَسَنُ الْبَحْسِ الَّذِي تَخْلَفُ

وَمَا دَعَا حَاضِرًا مِنَ الْأَدَا
 وَأَتَى فِي قَبْلِ هَذَا اعْتَرَفَا
 لِأَحِبِّ يَدْعَى وَيَكِيلُهُ عَلَى
 إِبْرَاهِيمَ ذِي الْعَيْبَةِ وَالتَّوَكُّيلِ
 إِنْ حَصَرَ الْمَالُ وَإِنْ غَابَ فِدَا
 لِحَاكِمٍ بِمَوْضِعٍ قَدْ انْفَرَدَ
 أَوْ نَدَبًا أَسْمَى الْخَصِيصِينَ رَقْمٌ
 وَتَشْهيدُ أَشْيَاءٍ عَلَى التَّفْصِيلِ
 يَسْطَلُ وَإِنْ قَالَ أَنَا الَّذِي عَنَّا
 أَوْ قَالَ لَيْسَ أَسْمَى وَيُخْلَفُ صَرْفًا
 أَنْ يَذَكَرَ الشُّهُودَ وَالتَّعَدُّلَ لَا
 مِنْ فَوْقِ عَدُوِّ وَوَلَدِي كَلِّ شَيْدُ
 أَوْ خَالَفَ الْكِتَابَ أَوْ مَاتَ وَمَنْ
 يَعْرِفُ أَوْ بِأَجْدٍ فَلْيَعْرِفِ
 مِمَّنْ يَسْمَعُ وَيَنْقُلُ
 ثُمَّ لَتَعْبَةِ الشُّهُودِ وَيَنْقُلُ
 تَسْمَعُ دَعْوَى الْعَيْنِ أَوْ قِيمَتَهَا
 بِحُجَّةِ الْوَصْفِ إِنْ ادَّعَى التَّلْفَ
 فَإِنْ أَقَامَ مُدْعِيهَا بَيْتَهُ
 وَهُوَ مِنَ الْحَبْسِ إِنْ ادَّعَى التَّلْفَ
 وَمُؤْنُ الْأَحْضَارِ لِإِنْ أَتَيْتَهُ
 إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدَةِ أَوْ لِلدَّعَى
 مِنْ قَبْلِهِ لَمْ يَقْبُضْ وَيَجْعَدُ فِي

وَعَلَيْهِ يَفْسِقُ مَنْ قَدْ شَهِدَا
 وَمَرَّةً مِنْ قَبْلِ هَذَا حَلْفًا
 مِنْ غَابٍ أَوْ عَلَى الَّذِي تَوَكَّلَا
 وَلْيَقْبُضْهُ الْقَاضِي بِلَا كَيْفِيلِ
 شَافَهُ حَيْثُ الْحَكْمُ مِنْهُ نَفْذًا
 أَوْ تَبَّتْ اسْتِقْلَالُ ذَيْنِ فِي بَلَدٍ
 وَنَيْسَةَ وَحَلِيَّةً ثُمَّ خَتَمَ
 لِأَمْنٍ أَقْرَبَ عَلَى الْجَهْلِ
 بِهِ فَإِنْ مُشَارِكٌ تَبَيَّنَا
 عَنْهُ وَفِي سَمْعِ شَهَادَةٍ كَفَى
 لِشَاهِدِي قَبَا بِهِ وَقِيلَا
 وَلَوْ مِنَ الْكَاتِبِ تَعَيَّنَ فَقَدْ
 إِلَيْهِ مَكْتُوبٌ وَفِي الْغَائِبِ أَنْ
 وَيَسْمَعُ الْبَيْتَةَ الْحَاكِمُ فِي
 لِيَأْخُذَ الْعَيْنَ بِشَخْصٍ يَكْفُلُ
 أَحْضَرَ إِلَى مَا هُنَاكَ إِنْ سَهَلَ
 إِنْ تَلَفَتْ وَقِيمَةٌ تَشْبِيهَا
 وَإِنْ يَقُولُ مَا يَدِي مَا قَدْ وَصَفَ
 أَوْ حَلْفٌ رَدَّ عَلَيْهِ سَمِعَتْهُ
 تَخْلَصُ وَانْقَطَعَتْ إِذَا حَلْفَ
 يَمْرُهَا وَالرَّدُّ لَا مَنَفَعَتَهُ
 عَلَيْهِ وَالشَّاهِدُ مَهَارِجَعًا
 قَدْ فِي وَإِنْ قَالَ لَهُ تَوَقَّفِ

فمنه يعطى لأهل المصطفى
 والخمس في مصلحة الإسلام
 وثالث الأخماس للأيتام
 رابعها يعطى لأهل السكينة
 وأثر السبيل خامس مائة
 وللأيتام أن ينز بد من حصول
 منه جهاداً رأيد وهو الغنل
 باب تسم الفري

وما أتى من ما لهم بلا تعقب
 فكله في وقسمه وجب
 فأجعلهُ أيضاً خمسة من أسم
 فحسب لأهل خمس المغنم
 وماعد أولدين عيشوا
 للغز ومن أرضه وأودونوا
 مقيلاً في قدر الاستحقاق
 بكثر العيال والأفانق
 وجازر صرف نضام للصحة
 كصرفه في الخيل وفي الأسيقة

باب الجزية
 إن نطلب الكفار جزية وجب
 على الإمام أن يجيب من طلب
 بصيغة وذكر مال جارح
 ولم يجز أقل من دينار
 عن كل حر ذكر مكلف
 له كتاب ظاهر أو مخفي
 كذا الجوز عابد والبراني
 ولم يجز لعابدي الأوثان
 وما كس الإمام نداء أذقل
 حتى ينز يد ما لها من الأقل
 ويستحب عن غنم أربعة
 ويصغرها عن دمن وسطعمة
 ولشتر طر ضا فقلن بمنز
 منا علم رأيد أن لم يصغر
 وحيث صحت الزواجر عينا
 وأعط كل ما علة مذعنا
 وأبقر الإبل ليس للفسار

وبعد وفي المال والعقود
 ينفذ والرضاع والعناق
 ومن صدق المثل لأبي الرجعي
 في عتق مستولدة وعبد
 في نفس تدبير وإيلا دي إلى
 بصيغة في العتق والتطليق
 ما عن أقل حجة تكفي نقص
 وصيغة العناق والتسريح
 واثان أن الوطء في الثاني صدر
 يعرّم من بالعقد والوطء شهيد
 شهود تطليق ووطء أطلقوا
 امرأتين تحسان كرجل
 تعد ذاك الركي والولي
 شاركني أو أنا ولم أدر أن
 كل أمين يدعي أن قد تلف
 قال بظاهر كسبل اثبتا
 لا مكترى الشئ ولا مرهنيه
 لف شوب وامر ونصفين قد
 مروءة خلاف عضو ظهر
 وفاته بعد اندمال الأربع
 زيد كفي القتل وفي قطع الطرف
 والعود عن اذن وما البيع صدق
 لأي دين شاء يصرفونه

ثم اقص فليقبض ولن يعيدا
 أمضى ولا عقاب والطلاق
 وليس عزم راجع بسدع
 إن رد أو من قيمة يؤدى
 وعتق من دبر أو كوتب لا
 أن مات سيد وفي التعليق
 إلى وجود ذلك الوصف حصص
 لا شاهد الإحصان في الصحيح
 لو شهيد اثنان يعقد في صفر
 واثان بالتطليق والكل جحد
 مفروم زوج بالسوى لا يلق
 وهن في المال وفي الرضاع كل
 وقتله يقسله إن يقبل
 واشترك الجميع لا خطأ من
 يقسله القاضي بقولي وحلف
 أطلقه أو يخفي ومتى
 كذاك في الرد على مؤتمنه
 ومدعي بقا حياة الشخص قد
 ومدعي كمال عضو ستر
 وحلف الوارث حيث يدعي
 ومدعي جزية الذي قذف
 وأن حنتى بانوثة أقر
 ومدعي قصد الأود ونه

جميعهم والشدة للزنا
 ولينعوا من فعل ما قد صرنا
 وقول لفر يسعونه لينا
 ومن تكوي الخيل مع رفع الينا
 عن سئل وما نساوى من نينا
 كتاب الصيد والذئب
 بكاه كل ما عليه يقد
 بدنيه وما سواه يعقد
 فالذئب قطع ساير الخيل
 مع البرى في المذبح المعلوم
 وقطع كل منها قدا وجوا
 لا الودجين مع ما بل يدب
 والعقرب مع من هرق للزوج
 حيث انتهت اصابة الخروج
 بجارج نحر الحديد والخيث
 لا التز والاطفار في الخث
 والاصليها كما نزل لكل ما
 من السباع والطيور عليها
 ان كان مع ارساله مستريلا
 من جزا بجزه متمشلا
 محتبا للاكل ما اصطادا
 فخر حتى يرى معتادا
 الا الطيور فاعثر ما قد ذكر
 فيها ولكن لم يجب ان تخرج
 وشرط كل صائده وذابح
 اسلامه او صفة التناكح
 وفعل كل منهما فلم يسبح
 ما احتك من حتى يسف فانذخ
 او صاده كطب بلا ارسال
 وصيد الاحمى لم يجز بحال
 وحيث زال شرطه فلا تبخ
 الا الذي ادرت حيا وذبح
 ثم الخين من مذكاه بجلد
 بغير ذبح لا اذا خاف فصل
 وكل جزء في الحياة يقطع
 فنجس الاشعورا تنفع

وضد رقي اصله وان سبق
 خالف داماني اللقيط ذكرنا
 ومستحق بدل عن الدم
 كمثل من كوي في عهد مثل
 كوارث الميت ولو في مسترق
 هذا من الخين في القسامه
 وحاضر بشرط ان يقدرا
 ويأخذ الاقل والذي بقي
 لكن بشرط حلف من متطهر
 قريبه تغلب الظن كمن
 او بين جمع يقبلون المحصرا
 برجل بمذيه قلت بدم
 حتى قضى وقول راو وبني
 اشار تخنيق وجرح لايات
 واله او يخلفن يعيبينه
 كحبيه او مرض للقتل قد
 في القتل عدا او خطا كالحكم في
 توزيها واهل الحفم الى
 عن حجة يخلف من عليه قد
 لله والقاضي ولو معزولا
 وقيم ومن اليه اوصيا
 قلت وما ادعى لعقد اجزا
 بتا كما اجابه كالارض في
 قريبه قبل بلوغ المسترق
 وذو البلوغ بالشكوت يسترق
 أي لو جوب البدل المقدم
 وسيد للعجز قبل ان نكل
 قيمته يوصى بها نسيه حتى
 والكسر في الايمان رم تمامه
 حائز ميراث وختي اكثرا
 فذاك موقف الى التحق
 حصته منها اذ الوث ظهر
 يلغى قبلا حيث من عادا سكن
 اوصف خصم قاتلا او صحرا
 وكاعترافه بسحر بالسم
 فسق وصيبه وان لم يكن
 تكاذب الشهود ووصفا وزمن
 ونقص الحكم بها بحجته
 بعد او وارث اللوح محمد
 ساير ايمان الجراح ونفى
 ثلاثه بطلب وان خلا
 توجهت دعواه لا ان كان حد
 وشاهد والسكر التوكيلا
 والمدعى وكل جزه نفيكا
 نفي بلا ترضي للاجزا
 جناية العبد ونفي متلف

باب الأضحية

وَالْحَيَّوانُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الرَّبِّ
 مُسْتَحْسِنًا لِيَكُنْ حَرَامًا مَحْتَسِبًا
 أَوْ مُسْتَحْسِنًا بِاعْتِدَابِهِمْ لَنْ يَحْرَمُوا
 إِنْ لَمْ يَرُدُّ فِي الشَّرْعِ نَفْسٌ فِيهَا
 وَمَالُهُ مِنَ السَّاعِ كَأَنَّ
 يَعُدُّ بِهِ فَبَعْدَهُ صَوَابٌ
 وَمَالُهُ مِنَ الطُّبُورِ يَحْتَلُ
 يَسْطُوبُهُ فَاغْتَبَهُ فَوَالِدُهُ
 وَلِيَا كُلِّ الْمَضْرُوحَاتِ شَفَقًا
 مِنْ مَنِيَّةِ الْخَلَاءِ سِدِّ الرَّمَقَا
 وَبَيْنَتَانِ حَلَّتَا بَعْدَ شَرَفٍ
 فِي جِلْهَاهُمَا وَهِيَ الْجِرَادُ وَالتَّمَكُّ
 وَحَرَمَتْ كُلَّ الدَّمَائِ الْمَا عَيْدٍ
 فِي مَيْعَتِهَا إِلَّا الطَّيَالَ وَالْكَبِيدَ

باب الأضحية

يَسَنُّ لِلْمُكَلَّفِ الْأَضْحِيَّةَ
 بِشَاءِ صَانِهَا أَحَلَّتْ سَنِيَّةً
 أَوْ بِالنَّفْسِ مِنْ مَعْرِزِ أَوْ مِنْ بَقَرٍ
 كَلَاهَا فِي النَّبْلِ الْأَعْوَالِ قَدْرُ
 أَوْ بِلِ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمَ لَهُ
 مِنَ السَّنِينَ خَمْسَةَ مَحْكَلَةَ
 وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْ بِلِ أَوْ مِنْ بَقَرٍ
 فَوَاحِدَةٌ سَبْعَةٌ وَلَا مَضْرُوحَةٌ
 وَتَمَنَعُ الْعَوْرَاءُ وَالرَّجَاءُ
 كَذَلِكَ الْعِفَاءُ وَالْجَرْبَاءُ
 وَكَوْنُ كُلِّ بَيْتَانِهَا وَجَبَّ
 فَلْيَعْتَقِرْ سَبْرَهَا إِلَّا الْهَرَبَ
 وَضَرْقُهَا أَذْيَاهَا وَالذَّبَّ
 وَلَا يَضْرُوحُ الْخَصْيُ أَوْ قَرْنُ ذَهَبٍ
 وَوَقْتَانِ بَعْدَ رَكْعَتَيْنِ
 خَمْسَتَيْنِ ثُمَّ خَمْسَتَيْنِ
 يُؤْخَذُ بِهَا قَصْدًا مِنَ الشَّرَفِ
 مِنْ تَوْبِهِ بِالْإِخْرَاقِ الشَّرِيفِ
 وَرَسْنٌ عِنْدَ الذَّبْحِ أَنْ يَصِلَ
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى سَمِيحًا

وَفِيهِ حَوَالَةٌ وَإِنْ جَرَمَكَ
 لِأَطْلَبَ الْمَالِ لِمَنْ يَمَّا أَدْعَى
 قَبْلَ جُجُودِهِ وَرَهْنٍ وَالْهَبَةَ
 وَإِنْ بِهِ يُقَرَّرُ ثُمَّ يَجِبُ حَيْدُ
 وَذِي أَرْتَهَانِ قَالِيعٌ عَنْ ذِي
 وَالْعَتَقِ أَوْ يَلِدُهُ أَوْ عَسْبِهِ
 رَهْنٍ وَعَيْرٌ بَعْدَهُ مِنْ رَهْنَا
 مَرْدُودَةٌ فَهِيَ إِلَيْهِ تَرْجِعُنَ
 بِالْبَيْتِ مِنْ وَكِيلِهِ التَّصْرُفَا
 مِنْ قَبْلِ تَسْلِيمِ الْإِذْنِ وَالصَّفَه
 وَكِيلُهُ مُخَالَفًا فَلَوْ أَسْرَ
 وَلَيْسَلَطُ حَاكِمٌ إِنْ أَنْكَرَا
 ذَامِنٌ أَوْ أَنْ كُنْتَ قَدْ أَدَيْتَ
 إِنْ لَمْ يَقْبَلْ فَالْمَشْتَرَى لَيْسَ بِحَيْلٍ
 إِنْ كَانَ مَا قَالَ الْوَكِيلُ صِدْقًا
 سِوَاهُ كَالرِّضَاعِ وَلَيْسَ بِظَنْ
 بِقَصْدٍ وَاعْتِقَادِ قَاضٍ قَبْطَلُ
 لَمْ يَسْمَعْ الْقَاضِي وَلَا يَحْتَلُ ذَا
 مَالٍ أَقْلٍ مِنْ نِصَابِ زَكِيَا
 لِأَسِيدِ ثُمَّ الْخِصَامُ النَّقْطَعَا
 وَإِنْ نَفَاها الْمَدْعَى مَا أَمَكَنَهُ
 لَا أَحْلَفُنَ أَوْ صَرَحَ التَّكْوَلَا
 عُدْرَالَهُ وَبِالنَّكُولِ حَكْمَا

بِهِمِةً سَرَحَهَا مَقْصِرًا
 لَفْظًا حَوَالَةٍ وَقَبْضُهُ أَمْعَا
 وَلَيْسَلَّتْ قَابِضٌ إِنْ طَلَبَهُ
 وَقَبْضُ هُدْبٍ وَتَوَمَّعَ الْيَدِ
 حَلْفُهُ وَعَوْدُ رَبِّ الرَّهْنِ
 وَقَدْرٌ مَرْهُونٍ وَمَرْهُونٍ بِهِ
 مِنْ قَبْلِ رَهْنٍ وَجِنَايَةٍ جَنَا
 لِمَنْ لَهُ أَقْرَلَا النَّاكِلِ عَنْ
 وَبِحَلْفِ الْمُؤَكَّلِ الَّذِي نَفَى
 وَقَبْضُهُ ثَمَنُهُ وَتَلْفَهُ
 لِأَذْيِهِ وَقَدْرُهُ ثُمَّ نَذَرَ
 بِهَا الَّذِي قَدْ بَاعَ يَدْفَعُ الشَّرِي
 عَسَى مُوَكَّلٌ يَقُولُ بَعْتُ
 قُلْتُ هُنَا بَيْعُ الْمُعَلَّقِ أَحْتَمِلُ
 فَبَاعَهُ وَحَارَمِيْنَهُ الْحَقَا
 وَنَفَى عَلَيْهِ لِنَفْيِ عِلْمٍ مِنْ
 بِحُطِّ أَوْ قَرِينَةٍ كَانَ نَكَلُ
 تَوْرِيَّةٍ وَوَصَلُ الْإِسْتِنَاءِ إِذَا
 وَغَلَطَتْ بَيْتُهُ وَاسْتُنِيَا
 كَبِيدَهُ الْحَبِيسِ عَمَّا أَدْعَى
 وَبَعْدَ هَذَا قِفَا مُ الْبَيْنَةَ
 وَيَكُولِيهِ كَانَ يَقُولَا
 أَوْ يَسَكْتُ الْمَذْكُورَ لِأَنَّ عِلْمَا

مَكْرًا مُسْتَقْبَلًا مَعَ الدَّعَا
 لِهِ فِي قَوْلِهَا تَضَرَّعًا
 وَابْتِغَاءً مِنْهَا لِجُورِ مُطْلَقًا
 وَأَوْجُوبًا فِي حَقِّهَا التَّضَدُّقًا
 بَعْضُهَا وَسُنُّ كُلِّ مَا نَدَّرَ
 وَلَا يَجُوزُ كُلُّهُ بِمَا نَدَّرَ
 بَابُ الْعَيْقِقَةِ
 وَكُلُّ مَوْلُودٍ لَهُ الْعَيْقِقَةُ
 عَلَى أَبِيهِ وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ
 شَاةٌ لِلانْتِخَاةِ وَأَشْتَابُ لِلذَّكْرِ
 وَالْإِبِلِ أَوْلَى أَوْلَانِهَا الْبَقَرُ
 تَطْعَمُ يَوْمَ سَابِعِ الْوِلَادَةِ
 لِلْفَقِيرِ وَغَيْرِهِمْ بِالْعَادَةِ
 وَهَكَمَهَا وَوَضَعَهَا كَالْأَضْيَعَةِ
 وَسُنُّ مَعَاهِلَتِهِ وَالتَّمْيِئَةِ

كِتَابُ السَّبْقِ وَالرَّمِي
 عَلَى الدَّوَابِّ تَسْبُ السَّابِقَةَ
 وَالرَّمِي أَيْضًا بِالسَّهَامِ الْمَارِقَةَ
 إِنْ عَيِنَا الدَّوَابَّ وَالسَّابِقَةَ
 وَبَيْنَا فِي تَرْغِيمِ أَوْصَافِهِ
 كَالْحَيْقِ وَأَكْمَرُ فِي أَوْقَعِ الرَّمِي
 مَعَ عِلْمِ كُلِّ مَنِهَا قَدْرُ الْعَيْشِ
 وَكُونِهِ مِنْ وَاحِدٍ لِيَدْفَعَهُ
 لِلنَّصَمِ إِنْ تَسْبَقَ وَالْإِسْرَجُ حَمَلُ
 أَوْضِعَهَا مَعًا وَلَكِنْ مَعَهَا
 يُحْلَلُ كَقَوْلِكَ لِكُلِّ مَنِهَا
 فَيَأْخُذُ الْمَالِينَ حَيْثُ يَسْبِقُ
 وَلَا يَكُونُ غَارِمًا إِذْ يَسْبِقُ

كِتَابُ الْإِيمَانِ
 لَا يُعْقَدُ الْإِيمَانُ مَعَ آدَانِهِ
 الْإِيدَانُ إِلَهُ أَوْ صِفَاتِهِ
 كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ كَمْ أَهْمَلُ كَذَا
 وَكَبَّرِيَا، اللَّهُ لَا فَعَلْتُ ذَا
 لَكِنْ لَهُ تَوْكِيْلٌ مِنْ عَدَاةٍ
 فِي فِعْلِهِ وَفَعَلَ مَا سِوَاهُ
 فَإِنْ يُرْسَلُ فِي النِّكَاحِ كَمْ يُبَسَّرُ

أَوْ قَالَ قَاصٍ لِلذِّي أَدْعَى أَحِلْفَ
 مَا لَيْسَ مِنْ أَشْرَائِهِ وَفِعْلُهُ
 وَبِالْيَتَامِيَةِ ثَلَاثًا أَنْظِرًا
 أَوْ مَعَ شَهِيدٍ وَاحِدٍ فَلَا قَسَمَ
 كَشَرِّهِ حَكْمُ النُّكُولِ وَإِذَا
 يَحْلِفُ لَكِنْ بِرِضَى ذِي الدَّعْوَى
 كَحْلِفٍ مِنْ مَدْعَى عَلَيْهِ
 مِثْلُ اعْتِرَافٍ مِنْ عَلَيْهِ يَدْعَى
 وَتَوْجُدُ الزُّكُوفُ وَالْمُجْرِيَةُ فِي
 كِتَابَتِهِ اسْمٌ وَلِدُ الْمُرْتِزِقَةِ
 وَلِيُعْتَقَلَ فِي دِينِ مَيْتٍ لَعْدَمَ
 إِنْ تَعَارَضَ حُجَّتَانِ قَدِمَتْ
 وَمَاتَ قَدِيمٌ مِنْ عَلَيْهَا قَتَلَهُ
 وَإِنْ أَرَا نَهَا الَّتِي لِلخَارِجِ
 وَلَوْ بَحِيثٌ لَمْ تَزَلْ الْأَوْلَى
 بِقِسْمِ نَمِّ الَّتِي تَسْبِقُ فِي
 كَذَاتِ تَارِيخٍ وَأُخْرَى مُطْلَقَةً
 فِي الْبَيْعِ لَمْ يُؤْرَخَاهُ بَرَّ مَنْ
 بِحُجَّتِي عَمِيقٌ رَقِيقِينَ وَكُلُّ
 نِصْفٍ مِمَّا يَعْتِقُ بِالشُّيُوعِ
 كَوَارِثِ يَشْهَدُ بِالرَّجْعِيِّ وَلَا
 لَوْ أَحْيِيَانِ إِنْ قَدْ أَعْتَقَا
 بَعُودِهِ عَنْهُ وَعَيْتِقُ ثَانٍ

فَالْمَدْعَى يَحْلِفُ لَا الْوَلِيَّ فِي
 كَمَا أَدْعَى اتِّلَافَ مَالٍ طِفْلِهِ
 لِأَخْصَمُهُ فَتَنْظُرُ إِنْ أَحْرَا
 وَعَرْضُهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَسَمَ
 قَضَى وَقَالَ مَا عَرَفْتُ حَكْمَ ذَا
 أَمَا نُّكُولٌ مَدْعَى فَمَوْ
 لَكِنْ يَمِينُ الْمَدْعَى لَدَيْهِ
 فَبِالْإِدَا حُجَّتُهُ لَنْ تَسْمَعَا
 إِسْلَامِهِ مِنْ قَبْلِ عَامٍ وَنَفِي
 إِذَا أَدْعَى الْبُلُوغُ كَيْ يَحْقُقَهُ
 وَارْتَهُ إِلَى اعْتِرَافٍ أَوْ قَسَمَ
 مُضِيغَةً وَمَنْ يَقْبَلُ عِلْمَتَ
 وَمَعَ يَدِهِ وَوَالْمَقْسِرُ لَهُ
 حَيْثُ الَّتِي لِلْيَدِ بَعْدَهَا يَحْيِ
 ثُمَّ شَهِيدَانِ عَلَى الْمُكْتَلَةِ
 تَارِيخِيَّتَهُمُ السَّابِقِ اضْطَرَفِي
 وَعَرَمَ كِلِ الثَّمِينِ لِحَقِّهِ
 وَفِي الشَّرَامَةِ وَتَوْفِيرِ الثَّمَنِ
 ثَلُثُ الَّذِي يَمْلِكُهُ الرِّبِضُ قُلُ
 وَرَدَّهَا بِمُهْمِ الرُّجُوعِ
 يَشْهَدُ بِالَّذِي يُسَاوِي بَدَلًا
 سَالِمَةً وَوَارِثَانِ فَسَقَا
 وَكُلُّ عَبْدٍ ثَلُثُ مَالِ الْفَاقِي

يَعْتَقُ سَالِمٌ وَمَنْ قَدَّوَلِي
 لَوْ شِهدَ اثْنَانِ بَانَ عَمْرًا
 وَأَخْرَانِ فِي عَشِيٍّ وَقَعَا
 وَشَاهِدٌ كَذَا وَشَاهِدٌ كَذَا
 لَوْ شِهدَ الْعَدْلُ عَلَى أَنْ أَلْفَا
 وَقَالَ بِالْإِتْلَافِ عَدْلٌ قَوْمًا
 وَجَارٌ أَنْ يَخْلِفَ هَذَا الْمُدْعَى
 وَثَابِتٌ فِي اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ الْأَقْلُ
 أَمَا لَوْ زِنَ ذَهَبٌ قَدْ أَلْفَا

بِقَدْرِ ثَلَاثِ الْبَاقِ بَعْدَ الْأَوَّلِ
 غَاصِبٌ أَوْ سَارِقٌ شَيْءٌ جَرًّا
 تَعَارَضَ فَلَيْتَسَا قَطًا مَعَا
 يَخْلِفُ مَعَ قَرْدٍ وَعَمْرًا آخِذًا
 ثَوْبًا لَهُ يَرْبُوعٌ دِيَارٌ وَقَا
 ذَلِكَ اثْنَيْنِ قَالَ أَقْلُ لَزِمَا
 مَعَ الَّذِي قَوْمُهُ بِالرَّبِيعِ
 وَفِي الَّذِي رَادَ تَعَارَضَ حَصَلَ
 فَيُثَبَّتُ الْأَكْثَرُ حَيْثُ اخْتَلَفَا

بَابُ الْقِسْمَةِ

اَكْتَفَى بِالْفَاعِلِ لَا الْمَقْوَمِ
 أَمَا يَا بَعْرٌ وَلَيْسَ يَسْتَقِلُّ
 حَتَّى لِيَطْفُلَ دُونَ غِبْطَةٍ تَرَى
 إِذَا يَأْجِزُ تَسَاوَتْ الْقِسْمُ
 مُعْتَبَرًا أَقْلُ حِظُّ الشَّرِكَةِ
 تُثَبَّتُ لِلرِّقِّ وَالْمُحْرَبِيِّ
 جِزًا بِأَجْزَاءِ قَرِيْبَةٍ الْقِسْمِ
 لِعَيْتُقِ ثَلَاثُ أَعْبُدِ ثَمَانِيَّةً
 وَيَطْرُقُ لِانْفِصَالِ أَقْرَبِ
 لَا يَطْهَرُ رَطَائِرٌ وَكَيْتَبُ
 أَوْ شَرَكَا وَأَعْبُدُ وَكَيْتَبَا
 حِجْزًا بِأَصْفَرِ الْحِظِّ اخْتَوَى
 وَيُخْرِجُ الْغَائِبُ وَالطِّفْلُ اسْمٌ

وَأَجْرَةٌ بِمُحْصَصٍ عَلَيْهِمْ
 يَهْ شَرِيكٌ فَالَّذِي سَمَاءُ كُلُّ
 أَنْ طَالَبُوا وَلِيَهُ وَأُجْبِرَا
 وَذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ ثُمَّ فِي الْقِسْمِ
 فِيهَا كَمَا لِيَدِينِيهِ وَالزَّرَكَةُ
 وَإِنْ تَعَدَّ رَتْ عَلَى السُّوَيْهَةِ
 فَيَثَلَاثَيْنِ وَاثْنَيْنِ فَسَلِمَ
 أَوْ صِيَّهَا وَقَيْمٌ مَسَاوِيَةٌ
 وَالْإِقْتِرَاعُ بِالزُّوِيِّ وَالْخَشْبِ
 أَجْزَاؤُهُ وَالْعَيْتُقُ وَالرِّقُّ ثَبَّتُ
 لِلشَّرِكَةِ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْأَنْصِبَا
 عَلَى رِقَاعٍ وَبِنَادِيٍّ سَوَى
 وَاحِدَةٌ لِمَا أَرَادَ مِنْ قِسْمِ

وَالْحَيْثُ فِي لَعْنِ الْبَيْتِ مُشْتَمَرٌ
 وَفَوَلِيهِ وَاللَّهُ لَا أَحَدٌ
 رَبِّدًا وَعَمْرٌ أَمَطْلًا لَأَحْيَا
 مَا لَمْ يَكُنْ لِأَنْبِيَاءٍ قَدْ حَدَّثَا
 لِأَوْاحِدٍ قَائِمًا لَنْ يَحْتَسَا
 وَمَنْ يَمَالُ لِلنَّصِيقِ الزُّرْمِ
 فَالْوَأْحُ لِلتَّكْفِيرِ وَمَا لِلزُّرْمِ
 وَالْإِعْتِبَارُ بِالْبَيْتِ الْجَارِي
 مِنْ قَائِدِ مَكْلَفٍ مُخْتَارِ
 وَالزُّرْمُ وَالْحَيْثُ فِي التَّكْفِيرِ
 مَا شَاءَ مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورِ
 إِتْمَانِ نَفْسٍ أُنْقِصَتْ مُؤَمَّرَةً
 فِي الْعَوْرَةِ وَأَطْعَامِ أَهْلِ السُّكَّةِ
 هُمْ عَشْرَةٌ لِكُلِّ شَخْصٍ مَدْحَبِ
 أَوْ لِسُوَيْهَةِ ثَوْبٍ لِكُلِّ قَدْوَجَةٍ
 إِنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَالْإِصَامَا
 لِحِجْرِهِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامًا

بَابُ النَّذْرِ
 نَذَرَ الرَّجُلُ أَفْرَضَ كَانَ يُعْلَقُهَا
 صَلَاةً أَوْ صِيَامًا أَوْ نَذْرًا
 يَجَازُ أَوْ طَاعَةً نَحْوَ الشُّفَا
 مِنْ سِقْمٍ أَوْ زِيَارَةَ لِلصُّطْفَى
 كَانَ شَفَايَ اللَّهِ مِنْ أَسْقَامِي
 أَوْ نَذَرْتُ طَهْرًا صَمْتًا نَفْسًا
 قَلْبًا الْمَنْذُورُ أَوْ مَا يَعْدُوقُ
 عَلَيْهِ ذَلِكَ الْاسْمُ حَيْثُ يَطْلُقُ
 لِأَنَّ حَرَامَ نَحْوِ أَنْ حَبِثْتُ
 بِقَتْلِ مَنْ يَدْعُوهُ أَوْ صَلَيْتُ
 وَلَا مَبَاحَ نَحْوِ حَرَامِ الطَّعَامِ
 عَلَى أَوْ هَذَا الْقَسْمِ حَرَامُ
 كِتَابُ الْقَضَاءِ
 عَلَى الْإِمَامِ نَهَى قَاضٍ بِحُكْمِ
 بَيْنَ الْعِبَادِ وَهُوَ حُرٌّ مُسْلِمٌ
 مُكْلَفٌ عَدْلٌ يَسْمَعُ وَيَصْرُ
 وَيُنْفِقُ أَيْضًا مُتَّقِظٌ ذَكْرٌ
 وَكُونُهُ مُجْتَهِدٌ بِأَنْ عَرَفَ

فِي التَّعْوِيلِ وَالْمُتَرَبِّعِ وَالْمُتَرَفِّعِ
 وَمِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَالْحَدِيثِ مَا
 يَدْرِي بِهِ أَحْكَامُ كُلِّ مِمَّا
 كَالنَّسْخِ وَالْمَوْتِ وَالْإِجْمَاعِ
 مَعْلُومٌ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِدْلَالِ
 وَمَوْضِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ
 فَسَلِّ هَذَا الْقَضَاءُ كَمَا فِي
 لَفَاسِقِ الْأِذَا وَلَاهُ
 ذَوْشَوَّةٍ فَلْيَتَمَرَّ قَضَاءُهُ
 وَيَسْتَحِبُّ كَوْنَهُ وَسَمَّ الْمَلِكِ
 وَأَنْ يَكُونَ بَارِزًا لِمَنْ قَصَدَ
 بِجَلِيسِ حَرِّ أَوْ بَرِّ أَوْ مُعْتَدِلٍ
 سَتَعِيقُ بَعْدَ تَجِيدِ حَيْلٍ
 وَلِبَسُو بَيْنَ صَاحِبِي خِصَامٍ
 فِي التَّطَاوُلِ وَالْمُجَاوِسِ وَالْكَلَامِ
 وَلَمْ يَجْرِ قَبُولُهُ لِمَا حَصَلَ
 هَدْيُهُ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ
 أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْهُمْ خِصُومَةٌ
 أَوْ كَانَتْ فَوْقَ عَادَةِ قَدِيمَةٍ
 وَبِكْرَةٍ الْقَضَاءُ حَالَةَ الْعَصَبِ
 وَالْحَرِّ وَالْبَرِّ الشَّدِيدِ وَالرَّغَبِ
 وَالْحَزَنِ وَالسَّرُورِ وَالْأَوْجَاعِ
 كَرَاهٍ وَشَهْوَةٍ الْجَمَاعِ
 وَفِي الظَّوَالِمِ وَالْمَجْرِي وَالنَّعَاسِ
 وَمَا يُسَمَّى طَلْقَهُ النَّاسِ
 وَمَا لَمْ أَنْ يَسْأَلِ الذَّمَّ أَدَى
 عَلَيْهِ الْأَبَدُ دَعْوَى الْمَدْعَى
 وَلَا لَهُ تَحْلِيْفُهُ إِذَا تَنَكَّلَ
 حَتَّى يَكُونَ الْمَدْعَى فِي ذِمَّتِهِ
 وَلَا يَلْقَى حِجْمَةً لَوْ أَحْبَدَ
 وَلَا لَهُ تَعْنَتٌ فِي الشَّاهِدِ
 بَلْ حَيْثُ مَا قَدَّ أَنْتَبَتْ عَدْلَانَهُ
 بَانَ بِنْدُكَ عَوْرَتُ شَهَادَتِهِ
 وَلَمْ يَجْرَ عَلَى عَدُوِّهِ لِيَهُ
 وَعَسَى أَنْ أَحْمَلَ صِلَهُ وَفَرَعَهُ
 وَيُحْكِمُ الْقَاضِي عَلَى مَنْ تَابَا

وَالْحَقُّ لَمْ يَفْرَقْ وَآخِرِي فِي عَقْلٍ
 وَلَيْنَ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَبْنِيَّةِ
 لَطَالِبِ الْقَسَمِ وَلَوْ بَرًّا عَمَلٍ
 وَيَتَرَأَى فِي سِوَى مَا قَبِلَا
 بِفِرْعَوْنٍ قُلْتُ وَمَا رَفَعَ الْبِنَا
 وَكُلُّ وَجْهِ قَلْبِيهِ فَقَطُّ
 وَهِيَ حِجَّةٌ بِحُجْرٍ تَقِضُتْ
 وَبِالسُّوَى فِيهِ وَعَبْدُ الْأَوْلَى
 يَقُولُهُمْ قَسَمِي وَإِذَا تَمْتَنِعُ
 إِلَّا إِذَا نَوَيْتَهُ اسْتَوْفَاهَا
 فِي أَحَدِ الْوَجْهِينِ قُلْتُ صَنَعُوا
 عَقِيْبَهُ فَإِنَّهُ قَالَ وَمَنْ
 تَتِمَّ تَوْبَتَاهَا فَغَيْرِمَا
 فَكَانَ مُسْتَوْفِيَةً لِلْآخِرِ

بَابُ الْعَيْنِ

يَبْصَحُ اعْتِاقٌ مُكَلَّفٌ مَلَكٌ
 رَقِيْبَةٌ وَقَوْلُهُ يَا حَرْبِيَا
 قَرِيْبَةٌ الْمَدْحُ وَقَصْدُ اسْمٍ سَلَفٌ
 وَكَذَبُ الْعَيْدِ وَيَا كِبَايِيَّةَ
 سَيِّدٌ كَذَبًا تَوْبَةً الْمَفْسَرَةِ
 قُلْتُ وَعَنْ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ رُوي
 وَكَلِمَةُ الطَّلَاقِ وَالظَّهَارِ لَا
 وَقَوْلُهُ أَوْلُ مَوْلُودٍ تَسَلُّدٌ

يَلْفُظُ اعْتِاقٌ وَتَمْرِيْرٌ وَقَلْتُ
 إِذَا زَامَرْدَانٌ يَكُنْ مُسْتَفِيَا
 وَأَبِي إِنْ أَمَكُنْ دَاوَانَ عِرْفُ
 يَا حَرْبِي لَسْمِي بِهِ مَوْلَايَةَ
 سَيِّدَةٍ لَيْسَ بِهَا مُدْبِرَةٌ
 لَا يَحْمَلُ الْعَيْقُ بَدِي وَإِنْ نَوِي
 فِي أَنَا حَرْمِيْنِكَ وَالْفَرْقُ انْجِلَا
 حَرْمِيْلُ الْعَيْقِ مِيْتٌ وَحِيْدٌ

وَدُونَ عَكْسِ حَمْلِهِ لَهَا تَبَعٌ
فَأَمْرُهُ بَعِيثٌ مُسْتَوْلِدٌ تَبَعٌ
فَإِنْ أَعْتَقْتَهُمْ أَمْتًا لَا
بِحَانَانٍ أَوْ عَيْنٍ مُسْتَوْلِدَةٍ تَكُ
وَاحِدَ الْعَبْدَيْنِ حُرٌّ بِيَدِ
فَقِيَمَةُ الْفَارِعِ عَلَيْهِ وَسَرَى
بِحُرٍّ بَعْضُ اشْتَرَى أَوْ قَبِيلًا
بَارِثٌ وَمَا بِالْعَبْدِ ذُو وَارْتِدَادٍ
وَلَوْ مَعَ الْيَسْرِ عَلَيْهِ الْعِتْقَانُ
خِلَافَ تَدْبِيرِ بَالِي الَّذِي بَقِيَ
يَسْرِي وَإِنْ كَاتِبٌ إِنْ عَجَزَ بَدَأَ
بِقَدْرِ فَاصْبِلَ الَّذِي تَرَكْنَا
مُعْتَدًا قِيَمَةَ يَوْمٍ حَرًّا
عَلَى رُؤُوسِ الْمُعْتِقِينَ لَا عَلَى
وَلِسْوَى الْمُعْتِقِ لَعَوْ فَعَتَقَ

وَحَكْمُهُ يَبْعُضُ كَأَنَّ خَلَعَ
أَوْ عَبَدَهُ عَلَى كَذَا أَوْ أَمْتَهُ
يَنْفَعُ وَاسْتَحَقَّ لِأَنْ قَالَ لَا
وَالْعِتْقُ رَبِّتٌ إِذَا عَتَقْتَ مَلَكَ
فَقَبِيلًا وَأَيْسَ الْبَيَانُ ذَا
مُخْتَارُهُ أَوْ مِنْ بَادِنِ حَرًّا
وَصِيَّةٌ أَوْ هِبَةٌ لِلْحُرِّ لَا
وَإِذَا فِي حَالٍ كَيْفَى الْإِبْلَادِ
عَلَّقَ لَا مِيعَةً وَسَبَقَا
مِنْ مَلَكَهِ وَلِشْرِيكَ الْمُعْتِقِ
أَوْ رَهْنٍ أَوْ دَبْرٍ لِأَنَّ أَوْلَادَ
لِلْمَلِكِ لَادِينِهِ وَالسُّكْنَى
يُخْلَفُ الْفَارِعُ لِأَنَّهُمْ طَرَا
أَمْلَاكُمْ وَشَرَطَهُ نَفَى الْوَلَا
فِي تَيْنٍ وَالْمُعْتِقُ بِالْوَلَا أَحَقُّ

بَابُ التَّدْبِيرِ

تَدْبِيرٌ شَخْصٌ عِبْدُهُ أَنْ عَلَّقَا
أَوْ مَعَهُ قَبْدٌ وَبَوَقَتْ بَعْدَهُ
وَذَا مَدْبَرٌ وَدَبْرَتْ كَذَا
مُتٌ فَانَتْ حُرًّا وَعَيْقُ
مِثْلُ إِذَا مِتُّ مِنْ هَذَا الْعَبْدِ
وَفِي مَتَى مِثَّتْ وَمِمَّا مِثَّتْ فِي
وَالْحَلُّ مَعْلُومًا كَدَاهُ يُعْتَقُ

صَنَقًا مَمُونَةً وَصَحٌّ مُطْلَقًا
وَقَبْلَهُ قُلْتُ رَأَى ذَا وَاحِدَهُ
أَعْتَقْتُ هَذَا بَعْدَ مَوْتِي أَوْ إِذَا
وَصَحٌّ فِي تَدْبِيرِهِ التَّعْلِيْقُ
عَيْقُ أَنْ شَاءَ فَنَشَاءَ بَعْدَ
حَيَاتِهِ يَشَاءُ وَالْفَوْزُ نَفَى
بِأَمْرِهِ فِيهِ وَمِمَّا يَفِيْقُ

لِلْحُرِّ وَتَلَكَّبَتْ بِهِ كِتَابًا
بِيَهِي لِقَاضِي بَلَدِهِ الْمَطْلُوبِ
مَا قَدْ جَرَى فِي ذَلِكَ الْمَكْرُوبِ
مَعَ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ بِالْقَضَا
وَلِيُعْلَمَ التَّانِي بِكُلِّ مَا اقْتَضَى
بَابُ الْقِسْمَةِ

وَمِنْ دَعَا بِيَهِي لِقَاضِي
مَا لَا يَصْرِفُ قِسْمَهُ فَيُقْسِمُ
بِقَائِمٍ مُكَلَّفٍ حُرٌّ ذَكَرَ
يَكُونُ عَدْلًا لِحَالِ الْإِيمَنِ لَقَرَّ
فَإِنْ أَقَامَا قَائِمًا لَيَقْتَضَى
فِي كَوْنِهَا صَحِيحَةً لِمَا ذَكَرَ
أَوْ كَانِ فِي الْمَشْهُومِ مَا يَقُومُ
فِي تَجْمَعِ قَائِمَيْنِ يُشْتَمُّ
وَبَعْدَ أَنْ تَعَدَّلَ الْأَجْزَاءُ
فِي مِرْقَاعٍ تَكْتَبُ الْأَسْمَاءُ
تُدْرَجُ كُلُّ رُقْعَةٍ بِشَيْعَةٍ
وَلِيُخْرَجَ الْكُلُّ حُرًّا رَفْعُهُ
بَابُ الدَّعْوَى

وَالدَّعْوَى أَنْ كَانَ مَعَهُ بَيْتَةٌ
فَالْعَيْقُ الْقَاضِي لَهُ بِالْبَيْتَةِ
أَوَّلُ مَنْ فَاحْتَجَّ الَّذِي دَعَى
عَلَيْهِ أَوْ يَدْرُهَا لِلدَّعْوَى
فِي الْبَيْتِ يَسْتَعِينُ مَا دَعَى
وَأَنْ أَيْ قَوْلُهُ لَنْ يُسْمَعَا
وَكُلُّ دَعَا إِثْنَانٍ عَيْنًا مَعَهُمَا
تَحَالَفًا وَتَمَعَّتْ عَلَيْهِمَا
وَإِنْ تَكُنْ مَعَ وَاحِدٍ فَيُقْبَلُ حَكْمُ
لَهُ بِهَا مَعَ الْبَيْتِ الْحَكِيمِ
وَمَنْ عَلَى أَفْعَالِ نَفْسِهِ خَلَفَ
بِتِ الْبَيْتِ مُطْلَقًا كَمَا وَصَفَ
أَوْ فَعَلَ تَخْيِصَ عَلَيْهِ فَإِنْ نَفَى
كَمَا نَفَى عَلَيْهِ إِذَا خَلَفَا

بَابُ الشَّهَادَاتِ

وَلَمْ يَشْهَدِ أَنْ لَا يَشْهَدِ
مَعَهَا شَرٌّ وَمَا حَسَبَتْ فِيهِ شَيْئًا

فَهِتْ كَانَ مُسَامًا مُكَلَّفًا
وَكَانَ حُرًّا إِذَا عَدَلَ الْكَفُّ
وَالْعَدْلُ مَنْ لَمْ يَرْيَبْ كَثِيرَةً
وَلَمْ يَكُنْ مُلَازِمًا صَغِيرَةً
وَلَمْ يَكُنْ ذَائِعَةً بِهَا نَسِيبٌ
لِلْفِسْقِ مَأْمُونٌ أَلَّذِي إِذَا عَفَضَ
وَتَرَكَةَ الرِّذَالُ يَدُلُّ السُّيُوفَةَ
بِمِثْلِهِ جِرَّ صَاعَتِي الرُّوَّةَ

فصل

ثم الحقوق كلها ضربان
هما حقوق الله والإنسان
فانها ثلاثة أشياء
في اثنين منها تغلب النساء
فكل ما يغلب في الرجال
وكان مقصود الغير المالك
كالزنى والطلاق والوصاية
والجرح والتعديل والحجاية
فالشرط في شؤيته عدلان
لا بالنساء أصلاً ولا بالإيمان
وكل ما يطغى الرجال
عليه والقصور ذمة المالك
كالبيع والخييار والإقالة
والرهن والعتان والحجالة
فانسان او اثنتان مع عدل ذكر
او ائمة بعد عدل معتد
وكل ما حض النساء بالعادة
كالحيض والرضاع والولادة
فانها بما قضى او اربيع
لان اثنين مع اثنين المدعي
اما حقوق الله وهي الأول
فليس فيها للنساء مدخل
بل الرجال فالزنا بامر بعة
ان شهيد وامرؤيه الجامعة
وغيره من الحدود اثنتان
ومن اتي بهيمة كالزاني
لكن لشهر الصوم بالاول

وَبِزْوَالِ الْمَلِكِ قُلُّ بِالْبَطْلِ
وَلَمْ يَعْدِ انْ عَادَ وَالْإِيلَادِ لَا
وَارْتَدُّ مِثْلُ أُعْيُرٍ وَابْعِيدِيَا
وَلَا تُكَلِّفُ وَارْتَأَنَّ يَشْتَدِي
لَا فِي وَوَلَدَتْ حَلِيفِ الْمُدْبِرَا
وَأَنْ يَزِيلَ عَنْ أُمِّهِ لِلْحَمْلِ
إِنْ رَدَّ أَوْ أَنْكَرَهُ أَوْ أَبْطَلَا
ذَائِسَةٌ وَلَا يَجَانُ فُدْيَا
وَفِي كَسَبَتِ الْمَالِ بَعْدَ سَيِّدِي
إِذَا مَا عَلَى الْحِرِّ يَدِ فَتَطْهَرَا

باب الكتابة

يَصْعُقُ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعَاتِ لَا
جَمِيعٌ مَارِقٌ وَبَعْضٌ يَحْتَمِلُ
مُتَّحٍ يَأْتِيَنَّ أَوْ بَأَعْلَى
قُلْتُ وَتَمَّعَ الْعَيْنِ شَرْطُ صِحَّتِهِ
قَالُوا وَتَمَّعَ الْعَيْنِ لِأَبْدَمَعَهُ
فِي ذِمَّةٍ مِنْ بَعْدِ عَقْدِ حِرِّي
أَوْ قَالَ بَعْدَهُ يَوْمٌ وَيُقْبَلُ
وَلَيْسَ مَشْرُوطًا لِنَقْعِ قَدْرًا
يَقُولُ كَاتِبْتُ فَإِنْ أَدَيْتَ لِي
وَيُدْبِتُ إِذَا أَمِينٌ كَاسِبٌ
يَمْرَعُهُ مِنْ أُمَّةٍ آفَادًا
وَفَرَعٌ مِنْ قَدْ كَوْنَتْ قَبْضًا
إِعْيَبُ سَيِّدٍ أَوْ امْتِنَاعِ
الْتِمُّ مِنْهُ كُلُّ قِسْطٍ ذَلِكَ لَا
تَقْدِيمُهُ وَإِنْ سَرَّيْكَ بِهِ
وَمَاسَرِي وَالْحِزْمَةُ مِنْهُ أَعْطَاهُ
وَلَمْ يَعُدَّ شَخْصًا وَإِنْ هُوَ اعْتَرَفَ
وَأَنْ يَزِيلَ عَنْ أُمِّهِ لِلْحَمْلِ
إِنْ رَدَّ أَوْ أَنْكَرَهُ أَوْ أَبْطَلَا
ذَائِسَةٌ وَلَا يَجَانُ فُدْيَا
وَفِي كَسَبَتِ الْمَالِ بَعْدَ سَيِّدِي
إِذَا مَا عَلَى الْحِرِّ يَدِ فَتَطْهَرَا

عَدْلٌ رَأَاهُ لَيْلَةُ الْكَوَاكِبِ

فَرَعٌ

إِنْ يَشْهَدُ الْأَعْمَى بِشَيْءٍ لَمْ يَجِبْ فِي غَيْرِ مَوْتٍ وَهِيَ مَوْتٌ وَنَسَبٌ وَالْمَلِكُ وَالْأَقْرَبُ مِنْ لِيَامِهِ بِضَبِّهِ إِلَى الْأَدَاةِ وَالرَّجْمَةُ وَلَمْ يَشْهَدُ شَهَادَةَ أَمْرٍ بِحَدِّ نَفْسٍ لَهُ أَوْ دَفْعًا عَنْهُ صَرَرٌ كِتَابُ الْعَيْقِ

يَبْضَعُ عَيْقُ مَالِكٍ مُكَلِّفٌ حُرٌّ مُرْشِدٌ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ بِصِفَتِهِ صَرِيحٌ أَوْ كِتَابِيَّةٌ كَانَتْ حُرْمَتُهُ مَوْلَايَهُ وَمِنْ بَعْضِ عِبْدٍ وَقَدْ أُنْعِمًا سَرَى عَلَيْهِ فِي الْجَمْعِ مُطْلَقًا أَوْ عَيْقُ الشَّرِيكِ مَلِكٌ مُتْرَكٌ أَيْضًا لِأَبِي الْعَبْدِ حَيْثُ أُسْرِيَ بِقِيَمَةِ الشَّقِيقِ الَّذِي قَدَّرْتَهُ عَلَى الشَّرِيكِ وَلِوُدِّهِ وَقِيَمَتُهُ وَكُلُّ عَيْقٍ صَارَ مَلِكٌ أَصْلُهُ أَوْ فَرَعُهُ فَاحْكُمُ بِعَيْقِ كَلْبِهِ

تَابُ الْوَلَاءِ

تَمَّ الْوَلَاءُ حَقُّ كُلِّ عَيْقٍ بِهِ يَصِيرُ عَائِصًا لِلْعَيْقِ مِنْ بَعْدِ كُلِّ عَائِصٍ قَرِيبٍ وَحَتْمُهُ كَالْأَرْضِ فِي التَّرْتِيبِ وَأَنْقَلَهُ بَعْدَ عَيْقٍ لِعَائِصِهِ أَعْنِي بِهِ الذُّكُورُ مِنْ أَقَارِبِهِ فَمَيْقُ بَعِيْقٍ فَالْعَائِصُ بَيْنَهُ مُتَقَدِّمٌ الْأَقْرَبُ وَهَكَذَا كَارِئُهُ مِنَ التَّسْبِ أَيْ بِأَهْلِهَا وَأَلَامُ الرَّبِّ إِلَّا أَخَا وَابْنَ أَخٍ فَقَدْ حَبِثَ كَلَامُهُا عَنِ الْوَلَاءِ لِأَنَّ الْآبَ فَإِنَّ قَدَمَتِ سَائِرَ الْوَالِيَّ صَارَ الْوَلَاءُ حَتْمًا لَيْتَ الْمَالِ

وَوَارِثُ الْمَيْتِ إِنْ يُحْرَرُ يَمِيزُ أَوْ يَمِيرُ وَيَمِيرُ لِأَهْلِهَا كَأَحْكَمِ لَوَأْبْرَاهُ أَوْ قَبْصَا وَرَأَيْهِ نَاقِضٌ مَا بِهِ يَدِي لَكِنْ بِصَاحِبِ الْوَجْهِ يَمِيدِي تَشَارَكَ وَاحِدٌ الْبَنِيَّةِ لَامَعَ قَبْضُ السَّهْمِ أَوْ أَدْبِيرِي وَبَدَلُ الْقَتْلِ لَهُ أَوْ الْقَوْدُ وَرَدْنَا قَيْصٌ وَارْتَشَ لِلتَّلْفِ غَيْرٌ وَلَوْ بَعْضًا وَإِنْ قَالَ عَيْقُ أَنْ لَا تَطْلُبَ وَحَيْثُ رَضِيَا أَوْ بَدَلُهُ مَوْلَا وَبَدَا مَحَابِسُ مِنْ قَبْلِ عَيْقٍ وَقَضَى وَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَكُلُّهُ مَوْنٌ لَعَا وَإِنْ وَقَاهُ لِأَنْ رَضِيَا يَارِثُهُ وَإِنْ بَجِمَ أَوْ صِي إِنْ يَحْزَنُ وَإِنْ سَوَى أَهْلِيهِ بَعْدَ مَجْلِهِ وَلَكِنْ إِنْ أَدَتْ لِحَاكِمٍ بِأَنَّهُ قَدْ نَسِيَ مَا تَحْتَاطُ وَالْتِقَاضُ أَهْمَلًا مِنْ حَزْنِهِ وَفَسَحَهَا إِنْ مَنَعَا فَإِنْ رَأَى الْفَاضِلُ صَلَاحًا حَرَفًا فَحَيَّرُ هَذَا بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ

بِنَفْسِي عَلِيمٌ وَيُقَرَّعُ أَوْ بَرِي يَعْتِقُ لَا عَنْ مَعْتِقٍ كَيْتَلُ مَا يَعْتِقُ كَمَا بِهِ عَيْنُ الَّذِي قَضَى قَلْتُ وَعَيْقُهُ بَقِيزٌ أَحَدِي إِذْ قَالَ لَا شَيْءَ بِقَبْضِ سَيِّدِي فِي الْفَرْقِ بَيْنَ أَحَدِ اللَّذَيْنِ وَالْفَرْقُ صَعْبٌ وَالْعَتَاقُ يَمِيرِي إِلَى النَّصِيبِ مِنْ كِتَابَةِ حَمِيدٍ وَالْكَسْبُ إِنْ رَفِيَ وَإِنْ يَحْضُرُ وَإِنْ رَفَهُ كَمَا لَوْ اسْتَحَقَّ كَمَا طُنْتُ عَيْقَهُ وَأَفْتِيَا فَالْعَيْقُ مِنْ قَبْضٍ وَحَطَّ وَجِبَا رُبِعٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ حَبِيسٍ أَنْ رَضِيَ وَإِنْ يَمُتُ فَيَدْمُ كَمَا لَدُ بَوْنٍ عَمَلُ كَيْ يَمِيرِي عَمَّا بَقِيََا وَفَسَحَهَا لَهُ وَالْمَخْضُورُ وَالَّذِي أَوْصِيَهُ بِالرَّقَبَةِ إِنْ يَحْزَنُ الْمَذْكُورُ لِأَنْ غَابَ مِنْ إِلَى وَصُولِ حَيْثُ مِنْ قَدْ حَكَمَا وَقَصَّرَ الْعَائِثُ فِي الْعَوْدِ وَلَا وَأَنْظَرَ السَّيِّدُ حَتَّى يُطْلِعَا أَوْ حِينَ لِأَنْ مَالَهُ بِهِ وَفَا وَالْأَخْذُ عَنْ دِينٍ سِوَاهُ وَلَهُ

فان يبيح حرامه في الآب
 فعاصت فبقي ابا الآب
 وهكذا ترتب كل مرتبة
 ولم يبيح له ولاهية
 وتنقض الاثر عن الزنا
 اذ لم يقص مطلقا بحال
 بل عقتت عيبتها والمنقح
 له يقرب او ولاء فافهم
 باب التدبير

ومن يباي عتق عبد قدامك
 يموت فعتقه ممن هلك
 من ثلثه وقبله مدبر
 يباع قبل عتقه ويؤجر
 اذا اراد السيد المدكور
 فان يبع فليطل التدبير
 وحكمه من قبل موت سيده
 كالن في ارض وكس في يده
 باب الكتابه

ان يسأل العبد الامين المكتوب
 كتابه فعتق هاله ثوب
 بصغره وكرمال الاجل
 ثم علم كل منهما قدر الاجل
 والمال ايضا ليبيح في الادا
 يمين او فلا توفضا عدا
 وعقد هرا من جانب المولى لزم
 فلم يبع لفسخه وان كدر
 وجاز من جانب المكتوب
 ففسخه والجرعة ما لي
 وحين صحت صار مع مولاه في
 كسبه وما لم يطلق التصرف
 ما لم يكن في فعله تسرع
 او خطر فد الرضا يبيح
 والرؤا سيده يد قيمه
 جزا له من دينه او وضعه
 وحين ادى العبد كل ما يبي
 عليه بعد وصغره فليعتق

ولذي يبيح عليه يعصد
 قدم دين للمعاملات ثم
 ان حجر القاضى وان يجر سقط
 وانقضت ان مات قبل ان تم
 كون الاداء منهما سواء
 ولافيا جر ولا الامية
 ووطوها فالملء والابلاذ قد
 ولا يبع مكاتب وعامله
 كذلك الاخطا رب بالنسبة
 وهكذا تسليمة وما يقصر
 كذا النكاح وزواج قبه
 وهكذا تكفيره بغير ما
 انفاقه بالاذن لا المكتابه
 وابتاع بعض سيدي فان عجز
 واقص من جان ويعدى عتقه
 وعبده بما من الامر من قل
 واعق الجاني وليرجع اليه
 وفايد منها كشرطه شري
 من مالك كلف مختار بما
 مثل الصحيح ليس في الايمان
 والاعتياض والفساخ ما فسد
 عليه او جوبه والرزق
 ولا الزكوة ووجوب فطرته

بجارك لان فناه السيد
 ارض على يجم بندب وحتم
 لسيد وسوق للغير فقط
 اوفسخ الشرك وحلف من زعم
 اذ اياه معا اليه جاء
 بيمينه ان مات لا الوصية
 اثبت لا الحد وقيمة الولد
 كالاخي والتبرعات له
 في البيع حسب وشري البعضية
 عن ثمن وعن مبيع العوض
 وسلم كذا اذ لا يبيعه
 صوم او انتهاب من قدر ما
 ولا لسريه وعن الرقبة
 يملك السيد والعق مجز
 ولو لسيد وان اعنته
 ويلزم الفداء سيديا قتل
 ارض اذا عتق مجتبا عليه
 لا باطل بعتق عتق صدرا
 يقصد لا كالحشرات والدماء
 والخط والاسفار والابراء
 بفسخه او موت او حجر ورد
 من حاكم يسأل نفص العبد
 ورد ما لها واخذ قيمته

بَابُ عِتْقِ أُمِّ الْوَلَدِ

وَمَنْ نَضَعَ ظَاهِرَهُ تَحْطِيطًا وَقَدْ
 مِنْ بَعْدِهِ كَيْمَثَلُ تَدْبِيرٍ إِذَا
 حَكَمَ حُلُولَ الدِّينِ وَالتَّدْبِيرُ بَدَلُ
 وَاسْتَعْدَمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْإِجْبَارُ
 وَالْأَرْضُ مِنْ جَانِ وَحَيْثُ يَدْرَأُ
 قَبْلَ فَإِنْ يَأْسُ بَيَانَ حَصَلًا
 قُلْتُ وَبِاسْتَيْلَا دِكْلُ شَطِيرِ
 وَالْعَصَبَاتُ فِي الْوَلَا سَيُوتِيَّةِ
 فَرَعْنَهَا بَعْدَ الثَّلَاثِينَ الَّتِي
 فَإِنْ تَعْبَهَا أَوْ تَضَعُ مِنْهَا الْعِدَا
 فِي عَرُوسٍ بِنْتُ عَشْرِ بَكْرٍ
 وَكَيْفَ لِي إِذْ اسْتَكْتِ الْعِدَا
 يَا خَالِقَ الْخَائِقِ وَيَا أَهْلَ الْكُرَمِ
 أَدِمْ عَلَيَّ نِعْمَةَ الْإِسْلَامِ
 بِكَ الْإِيَا ذِينَ عَذَابِ الْفَقْرِ
 خَذِي بِي مِنْ هَوْلِ كُلِّ غَمَةٍ
 وَكُلِّ مَنْ أَحْبَبْتُ أَوْ أَحَبَّنِي
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ جَزِيلِ الْفَضْلِ
 وَالْأَلِيلِ وَالْقَصْبِ بِهَذَا أَحْتِمُ

أَحْبَلَهَا السَّيِّدُ تَعْتِقُ وَالْوَلَدُ
 مَاتَ وَلَوْ قُتِلَ هَذَيْنِ كَذَا
 إِنْ بَاعَ دِينَ قُلْتُ مِنْ غَيْرِ بَطَلٍ
 لَهُ وَوَطْءُ الْأَمْرِ وَالْإِجْبَارُ
 إِيْلَا دَعَا كُلَّ شَرِيكَ مُوسِعِ
 تَعْتِقُ إِنْ مَاتَ وَيُوقَفُ الْوَلَا
 يُقْتَضَى لِي بِمَلَكَةٍ فِي الْعُسْرِ
 هَذَا تَمَامُ الْجَهْدِ الْوَرْدِيِّ
 مِنْ بَعْدِ سَبْعِينَ فَدَخَلَتْ
 فَأَعْدَرَهُمْ فَحَقَّقَهَا أَنْ تَحْسَدَا
 بِكْرِيَّةٍ لَهَا الدَّعَاءُ مَهْرٌ
 بِدَعْوَةٍ صَالِحَةٍ لِي تُهْدَى
 بِالْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ النَّسَمِ
 وَبِحَبْنِي مِنْ خَطَرِ الْأَشَامِ
 وَالْقَبْرِ وَالنَّارِ وَخِزْيِ الْخَشْرِ
 فَضْلًا وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً
 فِيكَ وَكُلِّ مُؤْمِنٍ مُؤْمِنٍ
 ثُمَّ عَلَيَّ يَدِيهِ أَصَلِّ
 نَطْمِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

بَابُ أُمِّ الْوَلَدِ
 وَمَنْ يَطْلُ قَتْلَهُ فَفَحْلٌ
 يُوْطِئُهُ أَوْ مَاتَهُ الْمُسْتَدْرَجُ
 تَصْرُوحُ بِوَضْعِ جِهَاتِ أُمِّ الْوَلَدِ
 أَنْ يَبَانَ خَلْقُ إِذِي فِي الْوَلَدِ
 وَتَعْدَدُ الْمُسَيِّدُ الْأَحَارَةَ
 وَالْأَرْضُ وَالزَّرْوَجُ وَالْأَمَارَةَ
 وَالْوَطْءُ وَاسْتَيْلَا بِلَا سَهْ
 لِأَيْعَمًا وَرَهْبًا وَلَا الرِّبَةَ
 وَأَنْ تَلْذَمَ مِنْ غَيْرِهِ فَفَحْلًا
 مِنَ الزَّانَا أَوْ مِنْ نِكَاحٍ مِثْلَهَا
 أَوْ قَتْلَ لَعْنَتِهِمْ زَيْبًا
 أَوْ فِي نِكَاحٍ فَأَيُّهَا الرِّبَا
 أَوْ شَهْدَةُ كُتَيْبَةَ الزَّرْوَجِيَّةِ
 أَوْ عُرْفِي الزَّرْوَجِيَّةِ بِالْحَرِيَّةِ
 فَزَعَمَهُ حَرَسِيْبَ عَرْمَةَ
 فِيمَتِهِ فِي الْحَالِ سَيِّدِ الْأَمَةِ
 وَمَنْ يَطْلُ رَقِيْقَهُ مَنُوحَتُهُ
 أَوْ بِاشْتِهَاءِ ثُمَّ صَارَتْ قَتْلَهُ
 فَالْوَطْءُ تَصْرُوحُ بِأُمِّ الْوَلَدِ
 قَطْعًا وَلَا يَشْهَدُ فِي الْمَعْقَدِ
 وَحَيْثُ انْتَقَالَ إِبْرَاهِيمَ
 فَمَاتَ عَنْهَا بَلَعَتْ مَرَادَهَا
 بِأَنْ يَزُولَ رَقَبَتَا فَعْتَمًا
 قَتْلُ الْوَصَالِيَا وَالْمَوْزَنْفَلِقَا
 ثُمَّ نَظْمُ غَايَةِ التَّنْذِيرِ
 سَمِيَتْهُ نَهَايَةُ التَّنْذِيرِ
 آيَاتُهُ الْفَاؤُخْسُ الْفِ
 وَبَرْدُ عَلَمَاتِهَا مَحْسُ عَشْرِ الْأَفْرِ
 نَظْمُ الْفَقْرِ الشَّرِيفِ الْعَرَبِيِّ
 ذِي الْغَيْثِ وَالْقَصِيرِ وَالْمَغْرِبِ
 فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِهِ
 ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ مَعَ سَلَامِهِ
 عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
 وَالتَّوَابِعِينَ ثُمَّ كُلُّ جَزِيَّةٍ
 ثُمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ

تمت الهجة الورديه ووافق تمام طبعها او اخر شهر رجب
 سنة ١٣٥١ هجرية على صاحبها اتم صلاة واذى تحية
 وذلك بمطبعة دار احياء الكتب العربية الكائن مركزها بشارع
 خان جعفر بجوار المشهد الحسيني بالقاهرة لأصحابها « عيسى الباني الحلبي وشركاه »

(٢٣) وفي نسخة مد ٥٥. زادت على سبعين الفمئله . ابارها ككفرها مسهله . لكنها من غيره تجر به . يجمع عليه رؤية المغر به

فهرست كتاب بهجة المحاور

صيفة

فصل في تارك الصلاة

٣٩

باب الجنائز

٤٠

باب الزكاة

٤٤

فصل في الفطرة

٥١

باب الصيام

٥٢

باب الاعتكاف

٥٥

باب الحج

٥٦

فصل في محظورات الاحرام

٦١

باب البيع

٦٦

فصل في الخيار

٧٠

فصل في القبض

٧٣

فصل في موجب الالفاظ المطلقة

٧٥

فصل في تصرف العبيد

٧٦

فصل في التحالف

٧٧

باب السلم

٧٨

باب الرهن

٨٠

باب التفليس

٨٤

باب الحجر

٨٧

باب الصلح

٨٧

باب الحوالة

٨٩

باب الضمان

٨٩

باب الشركة

٩١

باب الوكالة

٩٣

باب الاقرار

٩٤

فصل في الاقرار بالنسب

٩٩

باب العارية

١٠٠

خطبة الكتاب

صيفة

٢

باب الطهارة

٣

فصل في النجاسات

٣

فصل في الاجتهاد

٤

باب الوضوء

٥

فصل في الاستنجاء

٧

فصل في الحدث

٨

فصل في الغسل

٩

باب التيمم

١٠

فصل في اركان التيمم

١١

باب الحيض

١٣

باب الصلاة

١٦

فصل في الاذان

١٨

فصل في الاستقبال

١٨

فصل في صفة الصلاة

١٩

فصل في شروط الصلاة

٢٣

فصل في السجودات

٢٥

فصل في النفل

٢٦

فصل في الجماعة

١٧

باب صلاة المسافر

٣١

باب الجمعة

٣٣

باب صلاة الخوف

٣٥

باب صلاة العيدين

٣٧

باب صلاة الخسوف

٣٨

باب صلاة الاستسقاء

٣٩

صفحة		صفحة
١٧٥	باب الرضاع	١٠١ باب الغصب
١٧٦	باب النفقات	١٠٣ باب الشفعة
١٧٨	باب المحضنة	١٠٥ باب القراض
١٨٠	باب الجراح	١٠٧ باب المساقاة
١٩٠	باب البغاة	١٠٨ باب الاجارة
١٩١	باب الردة	١١١ باب الجمالة
١٩٢	باب الزنا	١١٢ باب احياء الموات
١٩٣	باب السرقة	١١٣ باب الوقف
١٩٦	باب قطع الطريق	١١٥ باب الهبة
١٩٨	باب الصيال	١١٦ باب اللقطة واللقيط
١٩٩	باب السير	١١٩ باب الفرائض
٢٠١	فصل في الامان	١٢٦ باب الوصايا
٢٠٣	فصل في الجزية	١٣٣ فصل في الوصاية باب الوديعة
٢٠٥	فصل في الهدنة	١٣٤ باب قسم الفى والغنمية
٢٠٦	باب الزكاة	١٣٦ باب قسم الصدقات
٢٠٧	باب الاضحية	١٣٨ باب النكاح
٢٠٩	باب الاطعمة	١٣٩ فصل في العقد ومقدماته
٢١٠	باب السباق والرمي	١٤٥ فصل في النكاح واحكام آخر
٢١١	باب الايمان	١٤٨ باب الصداق
٢١٥	باب النذر	١٥٢ باب القسم
٢١٦	باب القضاء	١٥٤ باب الخلع
٢٢٩	باب القسمة	١٥٧ باب الطلاق
٢٣٠	باب العتق	١٦٥ فصل في الرجعة باب الايلاء
٢٣١	باب التدبير	١٦٧ باب الظهار
٢٣٣	باب الكتابة	١٦٨ باب القذف واللعان
٢٣٥	باب عتق ام الولد	١٧١ باب العدد
	تمت	١٧٤ فصل في الاستبراء